

مترجم

# الردع المثالي

فرانك ج. زاغاري  
د. مارك كيلغور



مركز الإتحاد  
للدراسات و التطوير

## الردع المثالي

فرانك ج. زاغاري

فرانك كيلغور



## المترجمون

حنان سحمراني

رقية عيسى

زهراء حمدان

فاطمة حمودي

فراس حناوي

لارا مسلماني

نور كسرواني

نور مزيد





## الفهرس

	الفهرس	4
8	الأشكال	
	الجداول	10
12	لائحة الرموز	
18	الجزء الأول الأسس النظرية	
20	1 نظرية الردع الكلاسيكي	
23	1.1 نظرية الردع الكلاسيكي: الافتراضات والنتائج	
24	1.1.1 نظرية الردع الهيكلية	
31	1.1.2 نظرية الردع القائم على نظرية القرار	
39	1.2 الاستثناءات التجريبية	
44	1.3 المشاكل المنطقية	
47	1.4 الخاتمة	
51	2 العقلانية والردع	
52	2.1 حول العقلانية	
52	2.1.1 العقلانية الإجرائية	
53	2.1.2 العقلانية الأداةية	
57	2.2 بعض التدايمات لافتراض العقلانية الأداةية	
62	2.3 حل المفارقة I: التهديدات الحتمية	
66	2.4 حل المفارقة II: التهديد الذي يترك شيئاً للصدفة	
69	2.5 حل المفارقة III: الحل عبر اللعبة الفوقية	
75	2.6 الخاتمة	
77	3 المصادقية والردع	
78	3.1 حول المصادقية	
81	3.2 حل المفارقة IV: تهديدات ذات مصادقية متبادلة	
89	3.3 حول القدرة	
93	3.4 الردع وعدم اليقين	
95	3.4.1 لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية مع معلومات مكتملة	
96	3.4.2 لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية مع معلومات غير مكتملة من طرف واحد	
102	3.5 خاتمة	
104	الجزء الثاني الردع المباشر	
106	4 عدم اليقين والردع المتبادل	

108	4.1 القدرة والمصدافية والردع المتبادل
110	4.2 المصدافية وعدم اليقين والردع المتبادل
118	4.3 التوازنات البايزية المثالية في لعبة الردع المتبادل المعممة
121	4.3.1 توازنات الفئة الأولى
122	4.3.1.1 توازن الردع المؤكد
128	4.3.1.2 التوازن الفاصل والتوازن الهجين
129	4.3.2 توازنات الهجوم من الفئة الثانية
131	4.3.3 توازن الخداع من الفئة الثالثة
132	4.4 الخاتمة
137	5 الردع الأحادي
139	5.1 شكل اللعبة
143	5.2 الردع الأحادي في إطار المعلومات المكتملة
148	5.3 الردع الأحادي في ظل معلومات غير مكتملة
149	5.4 التوازنات البايزية المثالية في لعبة الردع الأحادي
151	5.4.1 توازنات الردع
152	5.4.1.1 توازن الردع اليقيني
154	5.4.1.2 توازن الردع الثابت
155	5.4.2 توازنات أخرى
155	5.4.2.1 التوازنات الفاصلة
157	5.4.2.2 توازنات الخداع
160	5.4.2.3 توازنات الهجوم
161	5.5 لعبة الردع الأحادي ونظرية انتقال القوة
166	5.6 الخاتمة
170	الجزء الثالث الردع الموسع
172	6 نمذجة الردع الموسع
173	6.1 تمهيدات
179	6.2 لعبة التصعيد غير المتكافئ
187	6.3 الردع الموسع وديناميكيات التصعيد
190	6.4 لعبة التصعيد غير المتكافئ في ظل المعلومات المكتملة
194	6.4.1 مفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار
196	6.4.2 هيمنة التصعيد
197	6.5 التوازنات المثالية في الألعاب الفرعية
200	6.6 الخاتمة
	7 نمذجة الرد الكاسح 202

	7.1 نمذجة عمليات الكل أو لا شيء 205
208	7.2 التوازنات البايزية المثالية في ظل الرد الكاسح
211	7.2.1 توازن الردع في حالة المتحدي المرن
212	7.2.2 توازن عدم الرد
214	7.2.3 توازنات الرد غير المحدود
214	7.2.3.1 الشكل I من توازن الرد غير المحدود
216	7.2.3.2 الشكل II من توازن الرد غير المحدود
217	7.2.3.3 الشكل III من توازن الرد غير المحدود
218	7.3 الخاتمة
222	8 نمذجة الرد المرن
224	8.1 نمذجة الرد المرن: الفرضيات
227	8.2 التوازنات البايزية المثالية في ظل الرد المرن
229	8.2.1 توازنات الردع التصعيدي
233	8.2.2 توازنات الكل أو لا شيء
234	8.2.3 توازنات الرد المرن
235	8.2.3.1 توازنات الردع ذي الرد المحدود: الخصائص العامة
236	8.2.3.2 توازنات الردع ذي الرد المحدود من الشكل I
236	8.2.3.3 توازنات الردع ذي الرد المحدود من الشكل II
238	8.2.3.4 توازنات الرد المحدود التصعيدي: الخصائص العامة
239	8.2.3.5 توازنات الرد المحدود التصعيدي لعدم الاستخدام أولاً
240	8.2.3.6 توازنات الرد المحدود التصعيدي القتالي
241	8.3 التوازنات المتعددة
244	8.4 المناقشة
249	8.5 الخاتمة
252	9 الحرب المحدودة وتصعيد الأزمة والردع الموسع
253	9.1 النظرية والدليل
255	9.2 الافتراضات
259	9.3 الاحتمالات السلوكية
260	9.4 الردع ودوامات الصراع
263	9.4.1 الردع التقليدي
265	9.4.2 الردع غير التقليدي
268	9.4.3 دوامة الصراعات
269	9.5 المناقشة
272	9.6 الخاتمة



278	الجزء الرابع التداقيات
	10 نظرية الردع المثالي 280
285	10.1 القدرة: شرط ضروري
287	10.2 الردع والوضع الراهن
289	10.3 المصادقية والردع
294	10.4 انهيئات الردع والصراعات المحدودة ودوامات التصعيد
296	10.5 الأسلحة النووية والردع
299	10.6 الخاتمة
302	المصادر

## الأشكال

- الشكل 1 ساحة الأسلحة.
- الشكل 2 لعبة الدجاجة كنموذج غير رسمي للردع.
- الشكل 3 تمثيل الصيغة الشاملة للعبة هارساني.
- الشكل 4 تمثيل الصيغة الإستراتيجية للعبة هارساني.
- الشكل 5 لعبة الدجاجة.
- الشكل 6 المرحلة الأولى من اللعبة الفوقية للعبة الدجاجة.
- الشكل 7 المرحلة الثانية من الألعاب الفوقية للعبة الدجاجة.
- الشكل 8 مصفوفة النتائج للعبة الردع المتبادل المعممة.
- الشكل 9 التمثيل بالشكل الممتد للعبة الردع المتبادل المعممة.
- الشكل 10 التمثيل بالشكل الإستراتيجي الترتيبي للعبة الردع المتبادل المعممة عندما لا يكون لدى أي من اللاعبين تهديد انتقامي موثوق به.
- الشكل 11 التمثيل الإستراتيجي الترتيبي للعبة الردع المتبادل المعممة عندما يمتلك اللاعبان تهديدًا انتقاميًا موثوقًا.
- الشكل 12 للعبة الردع المتبادل المعممة عندما يكون لدى لاعب واحد فقط (أي الدولة A) تهديد انتقامي موثوق.
- الشكل 13 تمثيل اللعبة الإستراتيجية في الشكل الترتيبي للعبة الردع المتبادل المعممة عندما يكون لدى كلا اللاعبين تهديد موثوق، ولكن لا يتمتع أي من اللاعبين بتهديد انتقامي فعال.
- الشكل 14 لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية.
- الشكل 15 لعبة الردع المتبادل المعممة.
- الشكل 16 نتائج وتدوين المنفعة للعبة الردع المتبادل المعممة.
- الشكل 17 لعبة الردع المتبادل المعممة: موقع توازنات اللعبة.
- الشكل 18 لعبة الردع المتبادل العامة: موقع التوازنات عندما تكون تكاليف الصراع غير المرغوب فيه مرتفعة.
- الشكل 19 لعبة الردع الأحادي.
- الشكل 20 صياغة النتائج والفوائد من لعبة الردع الأحادي.
- الشكل 21 تحديد التوازن المثالي في الألعاب الفرعية في لعبة الردع الأحادي مع تهديدات موثوقة ومعلومات مكتملة باستخدام الاستدلال العكسي.
- الشكل 22 لعبة الردع الأحادي مع معلومات غير مكتملة: موقع التوازنات.
- الشكل 23 الاحتواء حوالى عام 1947.
- الشكل 24 الرد الكاسح حوالى العام 1952.

- الشكل 25 لعبة التصعيد غير المتكافئ.
- الشكل 26 تمثيل النموذج الإستراتيجي للعبة التصعيد غير المتكافئ.
- الشكل 27 نتائج لعبة التصعيد غير المتكافئ.
- الشكل 28 تحليل لعبة التصعيد غير المتكافئ عندما تكون التهديدات تفتقر إلى المصدقية.
- الشكل 29 نتائج لعبة التصعيد غير المتكافئ عندما تكون التهديدات تفتقر إلى المصدقية.
- الشكل 30 التفضيلات المرتبطة بمفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار.
- الشكل 31 افتراضات التفضيل التي توضح هيمنة التصعيد.
- الشكل 32 لعبة التصعيد غير المتكافئ عندما يفتقر المدافع إلى تهديد موثوق من المستوى الأول.
- الشكل 33 موقع توازن عدم الرد وتوازن عدم الرد المحدود.
- الشكل 34 إستراتيجيات انتشار الردع الموسع ضمن المفهوم الإستراتيجي للرد المرن.
- الشكل 35 لعبة التصعيد غير المتكافئ تحت إستراتيجية الرد المرن.
- الشكل 36 شروط الوجود لتوازنات الردع ذي الرد المحدود.
- الشكل 37 شروط الوجود لتوازنات الرد المحدود التصعيدي في حالتَي عدم الاستخدام أولاً والحرب.
- الشكل 38 مناطق وجود توازنات دوامة التصعيد.

## الجدول

- جدول 1 أشكال التوازنات المثالية في الألعاب الفرعية للعبة الردع غير المتكافئ الأساسية مع معلومات مكتملة
- جدول 2 أشكال التوازن وظروف الوجود للعبة الردع غير المتكافئ الأساسية بمعلومات غير مكتملة من جانب واحد
- جدول 3 الردع المتبادل في ظل المعلومات المكتملة
- جدول 4 توازنات بايز المثالية وشروط الوجود للعبة الردع المتبادل المعممة في ظل المعلومات غير المكتملة
- جدول 5 التوازنات المثالية في الألعاب الفرعية في ألعاب الردع الأحادي مع معلومات مكتملة
- جدول 6 التوازن البايزي المثالي وشروط وجود لعبة الردع الأحادي بمعلومات غير مكتملة
- جدول 7 حالات الردع الفوري الموسع بين القوى الكبرى، 1895-1985
- جدول 8 نتائج التوازن المثالي للعبة الفرعية في لعبة التصعيد غير المتكافئ
- جدول 9 توازنات بايزية مثالية وشروط الوجود للعبة التصعيد غير المتكافئ عندما يفتقر تهديد المدافع من المستوى الأول إلى المصادقية
- جدول 10 التوازنات البايزية المثالية للعبة التصعيد غير المتكافئ عندما يكون التهديد من المستوى الأول للمُدافع موثوقًا تمامًا
- جدول 11 التوازنات البايزية المثالية وسياسات الانتشار المرتبطة بها
- جدول 12 ملخص التفضيلات عندما تتداخل التوازنات في لعبة التصعيد غير المتكافئ (نسخة الرد المرن)
- جدول 13 أنواع ومعايير المصادقية
- جدول 14 توازنات لعبة التصعيد غير المتكافئ عندما يتمتع المتحدي بمصادقية عالية
- جدول 15 هياكل الأزمات ونتائجها



## لائحة الرموز

A: اسم الدولة

B: اسم الدولة

D: الانشقاق من التعاون بالسعي لإسقاط الوضع الراهن ومحاولة تغييره

C: تعاون

E كرمز لـ "التصعيد الكامل (Escalation)"

E كرمز لـ "العائد المتوقع (Expected Utility)"

E[x] كرمز رياضي عام للتوقع

Ch: المتحدي

Def: المدافع

$c_t$ : حد المصادقية

$c_s$ : الحد الأدنى للتوازنات الفاصلة

SS: نوع مرن في المستويين.

SQ: الوضع الراهن

DC: النتيجة عند الانتقال من D إلى C. يعني من الانشقاق إلى التعاون.

CD: النتيجة عند الانتقال من C إلى D، يعني من التعاون إلى الانشقاق.

DD: الصراع ويحدث إذا لم تتعاون أي من الدولتين، أي انشقاق الطرفين، انشقاق مزدوج.

CC: التعاون من الطرفين لا يستفيد أي من الطرفين من التغيير/ توازن/ تمثل الوضع الراهن

الفوق-استراتيجية D/C/C/D: "فوق-استراتيجية الشيء المؤكد" / الفوقية المهيمنة

إستراتيجية الفوقية الانتقامية: D/C/D/D

$a_{SQ}$ : منفعة A من النتيجة SQ، أي من الوضع الراهن

$b_{SQ}$ : منفعة B من النتيجة SQ أي من الوضع الراهن

$(a_K, b_K)$ : يستخدم للتعبير بشكل عام عن منافع A و B وعند أي نتيجة معينة (K).

$A_{DD}$ : سلوك الدولة A في نتيجة DD

$a_{DD}$ : العائد أو المنفعة التي تحصل عليها الدولة A من تلك النتيجة

$B_{DD}$ : الخيار أو السلوك الذي تتبناه الدولة B في حال وقوع المواجهة

$b_{DD}$ : المنفعة التي تحصل عليها الدولة B في تلك الحالة

$a_{DD+}$ : منفعة دولة A عالية من الصراع

$a_{DD-}$ : منفعة A منخفضة من الصراع

$b_{DD-}$ : دولة B حذرة تتجنب الصراع، أي تفضل الخسارة على الصراع، منفعة B منخفضة من الصراع

$D_{EE}$ : منفعة المدافع في حالة الصراع الشامل (EE)

$b_{DD+}$ : دولة B عدوانية تُحب الصراع، أي تفضل الفوز في الصراع، منفعة B عالية من الصراع

$p_B$ : احتمال أن تكون دولة B من النوع الذي يفضّل الصراع، أي من النوع المتشدد، احتمال أن تكون الدولة

B قوية

$1 - p_B$ : احتمال أن تكون دولة B من النوع الذي يخشى الصراع، أي احتمال أن تكون الدولة B ضعيفة

$p_A$ : احتمال أن تكون دولة A قوية

$1 - p_A$ : احتمال أن تكون الدولة A ضعيفة

$E_{A|H}$ : عوائد دولة A حال كانت متشددة

$E_{A|S}$ : عوائد دولة A حال كانت مرنة

$E_{B|S}$ : عوائد دولة B حال كانت مرنة

$a_2$  و  $b_2$ : القيمة الحدية

$Ch <$ : تفضيل من قبل المتحدي

$Def <$ : تفضيل من قبل المدافع

$p_{Ch}$ : احتمال المتحدي أن يكون قويًا، المتحدي متشدد

$1 - p_{Ch}$ : احتمال المتحدي أن يكون ضعيفًا، المتحدي مرن

$d_{EE-}$ : المنفعة التي يتلقاها المدافع المرن من الصراع الشامل

$d_{DE}$ : عائد المدافع من التصعيد الأحادي

$d_{DC}$ : عائد المدافع من الاستسلام الفوري

$d_{EE-}$ : المنفعة التي يتلقاها المدافع المرن من الصراع الشامل

$EE$ : حالة التصعيد الكامل



DD: حالة الرد المباشر

$d_{EE+}$ : منفعة مرتفعة في حالة التصعيد الكامل

$d_{DD-}$ : منفعة منخفضة في حالة الرد المباشر

$d_{EE-}$ : منفعة منخفضة في حال التصعيد الكامل

$p_{Str|Tac}$ : مقياس مدى صدق التهديد الاستراتيجي للمدافع

$v$ : احتمال مقاومة

---

المُدافع من نوع HH (متشدد-متشدد)	$p_{HH}$
المُدافع من نوع HS (متشدد-مرن)	$p_{HS}$
المُدافع من نوع SH (مرن-متشدد)	$p_{SH}$
المُدافع من نوع SS (مرن-مرن)	$p_{SS}$

---

---

المُدافع من نوع HH (متشدد-متشدد) أو HS (متشدد-مرن)	$p_{Tac}$
المُدافع من نوع SH (مرن-متشدد) أو SS (مرن-مرن)	$1 - p_{Tac}$
المُدافع من نوع HH (متشدد-متشدد) أو SH (مرن-متشدد)	$p_{Str}$
المُدافع من نوع HS (متشدد-مرن) أو SS (مرن-مرن)	$1 - p_{Str}$
المُدافع من نوع HH (متشدد-متشدد)	$p_{Str Tac}$

---

$d_1$ : تمثل استراتيجية "التحدي ثم التراجع" أو ما يمكن وصفه بـ "التهديد غير الصادق" من قبل أحد الأطراف، أي أنه يتحدى في البداية لكنه لا يصعد حتى النهاية إذا تم الرد عليه.

$d_2$ : تمثل استراتيجية "التحدي ثم التصعيد الكامل"، أي أن الطرف لا يتراجع أبدًا، بل يذهب إلى أقصى مدى في حالة الرد عليه، مما يعني أن تهديده صادق وجدّي.

$CLRE_1$ : توازن الرد المحدود المقيد/ منطقة تحتوي على توازن ردعي مشروط (Conditional Limited Retaliation Equilibrium).

$Det_3$ : توازن الردع الأخير توازن دوامة الصراع المعقّد (Det3)

Det<sub>2</sub>: توازن الردع للمدافع المتشدد، توازن دوامة الصراع

Det<sub>1</sub>: النموذج الأكثر تطرفاً ضمن توازنات الردع المرتبطة بالمتحدي المرن، توازن الردع النموذجي

ELRE<sub>3</sub>: توازن الرد الم محدود التصيدي / توازن ردعي متطور (Extended Limited Retaliation)

(Equilibrium).

النقاط  $C_1, C_2, C_3, C_4$ : تمثل حالات حدودية أو نقاط تقاطع بين المناطق، تشير إلى تغير نوع التوازن أو شروط وجوده.

Class 2A تعني: A هو المهاجم دائماً.

Class 2B تعني: B هو المهاجم دائماً.

في تمثيل النموذج الإستراتيجي للعبة التصعيد غير المتكافئ		
المتحدي:	$C =$ تعاون	المدافع:
	$D =$ مطلب	$C =$ تنازل
	$E =$ تصعيد	$D =$ تحدي
		$E =$ تصعيد

نتائج لعبة التصعيد غير المتكافئ		
	الوضع الراهن (SQ)	تنازل المتحدي (CD)
	تنازل المدافع (DC)	صراع محدود (DD)
	فوز المتحدي (ED)	صراع شامل (EE)
		تصعيد المدافع (DE)

## كلمة المركز

يضع مركز يوفيد بين يدي القارئ نسخة مترجمة معدّلة من كتاب *الردع المثالي* للمؤلفين مارك ج. زاغاري ومارك كيلغور. ألحق المركز تعديلاً منهجياً على الكتاب مع محاولة عدم إلحاق الخلل بالعرض منه، بل على العكس هدف إلى تسهيل عملية القراءة والاستفادة من المضمون لأقصى حد. هذه النسخة اعتمد المركز فيها حذف الأشكال والجداول الحسابية المعقّدة والمرهقة التي تخاطب أهل الاختصاص الصرف في الحساب والعمليات الجبرية. كما استبدل المركز معظم الرموز إلا ما ندر لبساطته ووضوحه. وقد تقصّد الكتاب الحفاظ على مجموعة من الجداول والأشكال المبسطة نسبياً والمساهمة إلى حدّ كبير في تحفيز عملية التحليل والربط لدى المهتمين، من دون أن يشوب السياق أي خلل سواء لمن أراد الاستفادة منها أو تجاوزها. بطبيعة الحال، ومع التعديل، اضطر المركز إلى التغيير قليلاً في سياق النص السردي لضبط المعنى والمفهوم. أضف إلى ذلك ما قام به المركز من الاستعانة بالذكاء الاصطناعي لشرح كل المعادلات المعقّدة وتحويلها من رموز حسابية إلى نصوص واضحة. كما أعد لائحة خاصة بالرموز الواردة في متن الكتاب وتناولها بالجمع وتحديد المراد بها. وتجدر الإشارة إلى أن المركز عمل في جزء من الكتاب إلى إحياء بعض الأمثلة الجامدة بتطبيق عملي من خلال استبدال رمز الطرفين اللاعبين باسمي دولتين هما النرويج وفنلندا، وهو ما أشير إليه في محله، داخل المتن. وهنا، ملاحظة أخيرة، تتعلّق بالفهرس، إذ لم نحذف عناوين الأشكال والجداول لعلها تمثّل للبعض أهمية فيسعى للاطلاع على النسخة المترجمة الأساسية من قبل المركز أيضاً، والمتاحة على الموقع.



---

الجزء الأول

الأسس النظرية



العلاقات الدولية مجال مليء بالابتدال.

أ.ف.ك. أوجانسكي

لأكثر من خمسة وأربعين عامًا، كانت المنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي هي التي تحدد العالم الذي نعيش فيه. فالحروب الأهلية في إفريقيا و"الانقلابات" في أميركا اللاتينية والثورات في آسيا والحروب الصغيرة حول العالم، كانت تُرى من خلال عدسة الحرب الباردة، ليس فقط في واشنطن وموسكو، بل في كل عاصمة مهمة على هذا الكوكب.<sup>1</sup>

كانت المنافسة العالمية بين القوى العظمى مثيرة وخطيرة في آن واحد. وكما هو الحال عمومًا في منافسات الهيمنة، كانت المخاطر عالية: فالسيطرة على النظام الدولي تعتمد على "التوازن". لكن بالنسبة إلى بعض المفكرين الإستراتيجيين، وإلى معظمهم لاحقًا، إن إسقاط القنابل الذرية على هيروشيما وناغاساكي قد غيّر بشكل فوري ودائم طبيعة النظام الدولي والقوانين التي تحكمه. ويُعتبر برنارد برودي أول من قال إن العالم قبل عام 1945 مختلف جذريًا عن العالم الذي سيأتي بعده. مشيرًا إلى أنه حتى ذلك الوقت، "كان الهدف الأساسي لمؤسساتنا العسكرية هو الفوز في الحروب. ومن الآن فصاعدًا يجب أن يكون هدفها الأساس تجنبها، فلا يمكن أن يكون لها أي هدفٍ آخر" (Brodie, 1946: 76).

إذا كان عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية بالفعل "فريدًا في نوعه"، كما زعم برودي وغيره من المفكرين، فهذا يُظهر الحاجة إلى نظرية جديدة تحلّ محلّ الحكمة التقليدية التي كانت سائدة في الماضي. ومن الواضح أن التكاليف الهائلة المرتبطة بالحرب بعد عام 1945 ستكون حجر الزاوية في هذه النظرية الجديدة. لكن كان هناك اختلاف جوهري آخر بين النظامين العالميين القديم والجديد يجب على أي نظرية جديدة أن تأخذه في الاعتبار.

قبل عام 1939، كان النظام الدولي نظامًا متعدد القطبية تمامًا، إذ تنافست عدة دول كبرى ومجموعة من الدول الصغرى على السلطة والنفوذ حول العالم. لكن تغير هذا الوضع بعد هزيمة ألمانيا واليابان في العام 1945. فقد تحوّل العالم الأوروبي المركز والمتعدد القطبية فجأةً إلى نظام تهيمن عليه قوتان عظيمتان من أطراف النظام الدولي الأوروبي.

<sup>1</sup> يستند هذا الفصل إلى (Zagare, 1996a).



ولا بد من أن يأخذ المنظرّون الذين يحاولون فهم آليات عمل النظام الجديد في الاعتبار الطبيعة ثنائية القطبية للفترة التي تلت الحرب.

وفي هذا السياق ولدت نظرية الردع الكلاسيكي (أو العقلاني). وعلى الرغم من أن برودي يعتبر مؤسسها، فإن لهذه النظرية تاريخ طويل ومتميز؛ وكما سنبين لاحقاً، إن الانقطاع المفاهيمي عن التقاليد الفكرية السابقة لم يكن تماماً كما يُزعم أحياناً.

مع بدء نضوج نظرية الردع الكلاسيكي في الخمسينيات وأوائل الستينيات، ساهم الكثير من المفكرين الإستراتيجيين في نموها. وكذلك شارك علماء مثل هيرمان كان وتوماس شيلينغ وألبرت وولستيت وأوسكار مورغنسترن وويليام كاوفمان وغلين سنايدر بشكل كبير في تطويرها وتحسينها. ومع مرور الوقت، أصبح الهيكل النظري الذي وضعوه يُعتبر المفتاح لفهم العصر النووي، استُخدم كأداة وصفية لتفسير عمل النظام الدولي وأجزائه المكونة؛ وكأداة معيارية استخدمها صناع السياسة في الولايات المتحدة ولاحقاً في الاتحاد السوفييتي كدليل للعمل. وأصبحت مبادئ النظرية في الوسطين الأكاديمي والرسمي حكمة تقليدية لسبب وجيه بحسب الظاهر. فلم تقتصر نظرية الردع الكلاسيكي على ادعاء تفسير غياب الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعد عام 1945 فحسب، بل ادعت أيضاً أنه يمكن استخدامها للقضاء تقريباً على احتمال نشوب صراعات مستقبلية بين القوى العظمى إذا ما اتبعت بشكل صحيح.

كانت الأسلحة النووية الفتاكة والتوازن الإستراتيجي المُحافظ عليه بعناية هما "الدعامتين التوأم" اللتين استندت إليهما هذه السياسة العالمية (Gaddis, 1986؛ Waltz, 1993). وقد اعتُبر كل منهما شرطاً ضرورياً لتحقيق السلام والاستقرار.<sup>2</sup> وهكذا، فُرض على القوتين العظميين في الوقت ذاته بعدم "التقليل" بشكل كبير من قدرتهما على إلحاق أضرار غير مقبولة ببعضهما البعض، وأيضاً بعدم "التصعيد" من خلال السعي لتحقيق تفوق أحادي. وإذا كانت هناك نظرية تُكرس الوضع الراهن، فهي هذه النظرية.

في العام 1989 هُدم جدار برلين، وبعد عدة أشهر، انهارت الإمبراطورية السوفييتية في أوروبا الشرقية. وبحلول عام 1991 كان الاتحاد السوفييتي نفسه في حالة من الانهيار. في وسط النشوة والدهشة التي صاحبت هذه الأحداث،

---

<sup>2</sup> إن "الاستقرار" هو أحد أكثر المفاهيم غموضاً في أدبيات العلاقات الدولية وفقاً لليفي (Levy, 1985: 44). وفي وقت سابق، ساوى والتز (Waltz, 1964) بين الاستقرار والسلام، وبين عدم الاستقرار والحرب. لكن تعريفه ترك السؤال الحاسم حول كيفية التعامل مع فترات الأزمات مفتوحاً. وكما يشير ليبو (Lebow, 1981)، تقع الأزمات بين السلام والحرب. وربما لهذا السبب يعرف ميرشايمر (Mearsheimer, 1990: 7) الاستقرار بأنه "غياب الحروب والأزمات الكبرى" (تمت إضافة التأكيد). لاحقاً، أعاد والتز (Waltz, 1993: 45) تعريف المفهوم من حيث متانة النظام: "الأنظمة التي تنجو من الحروب الكبرى تُظهر بذلك استقرارها". وتجنباً لأي لبس، سنتع تعريف ميرشايمر ونقيد استخدامنا للمصطلح بما يلي: عندما نقول إن نظاماً أو علاقة ردع مستقرة، نعني بذلك أنه من المرجح أن يستمر الوضع الراهن؛ وعندما نقول إن النظام أو علاقة الردع غير مستقرة، نعني أن الأزمة أو الحرب محتملة.

كان الكثير من المراقبين متأكدين من أن هذا النظام العالمي الجديد تمامًا، حتى في تطوره، سيكون مسالمًا بشكل مبالغ فيه. وفي الواقع، كان البعض مستعدًا لإعلان "نهاية التاريخ" والقضاء معه على الصراعات الأيديولوجية (Fukuyama, 1992). مع ذلك، تجاهل جميع المفكرين باستثناء القليل منهم (مثل Huntington, 1989؛ Mearsheimer, 1990) أن هذه البيئة المفترضة أنها فائقة الاستقرار تختلف اختلافًا ملحوظًا عن النظام النووي ثنائي القطبية الذي كان يُعزى له بشكل واسع الحفاظ على السلام منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

هل كانت فترة الحرب الباردة، لا سيما بعد أن حقق الاتحاد السوفييتي التكافؤ النووي مع الولايات المتحدة، مستقرة كما زعم منظرو الردع الكلاسيكي؟ إذا كان الأمر كذلك، يتبين إذًا أن انهيار الاتحاد السوفييتي كان حدثًا مزعزعًا للاستقرار سيجعلنا قريبًا نتوق إلى "الأيام الخوالي" للحرب الباردة (Mearsheimer, 1990). ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فيوجد إذًا حاجة إلى إطار نظري جديد، ليس فقط لشرح الهدوء النسبي في الماضي، ولكن أيضًا لفهم وإدارة عالم الحاضر والمستقبل. وعلى وجه الخصوص، إذا كانت العلاقة النووية الثنائية بين القوتين العظميين خطيرة كما يدعي البعض الآن، فإن الاستقرار الفعلي لعصر الحرب الباردة يبقى الاستثناء الذي يحتاج إلى تفسير.

وللدخول مباشرة في صلب الموضوع: يرى هذا الكتاب أن نظرية الردع الكلاسيكي تحتوي على عيوب، سواء من الناحية التجريبية أو المنطقية. علاوة على ذلك، يسعى الكتاب إلى تقديم إطار نظري - نظرية الردع المثالي - يمكن من خلاله النظر إلى العالم الذي نعيش فيه الآن. كما يقدم أيضًا تفسيرًا لآليات علاقات الصراع الثنائية، ويحاول بذلك التعامل بجدية مع النظام العالمي القديم الذي تم الاستغناء عنه مؤخرًا.

وعلى عكس نظرية الردع الكلاسيكي، لا تقتصر نظرية الردع المثالي على العلاقات بين الدول النووية. قد يكون من المفهوم أن كل جيل من رجال الدولة (والأكاديميين) يرى أن عصره فريد في نوعه. لكن هذا الاعتقاد المحدد، على الرغم من أنه قد يكون مريحًا لأولئك الذين يرغبون في تجنب أخطاء أسلافهم، لا يصمد أمام الفحص غير المتحيز. فلا يوجد سبب مقنع للاعتقاد بأن التكاليف الباهظة للنزاعات ستجعل الدول المعاصرة محصنة ضد الحروب، تمامًا كما لم يكن هناك أي سبب لذلك عندما قدم الأديب نورمان أنجيل (1910) نفس الحجة قبل الحرب العالمية الأولى. إن نطاق نظرية الردع المثالي المنطقي والتجربي لا يقتصر على العلاقات بين القوى العظمى لأن هذه النظرية لا تمنح الأسلحة النووية وضعًا خاصًا. وبالطبع، لا يعني هذا القول إن الأسلحة النووية هي بالضرورة "غير ذات أهمية"، كما أشار مولر (1988) وعدد من الباحثين الآخرين. بل إننا نرى أنه إذا كانت الأسلحة - النووية أو غيرها - التي تغير تكاليف الحرب لها تأثير، فنحن نأمل في التحقق من ماهية هذا التأثير، ومتى يظهر. لكننا لا نعتقد أن الأسلحة القوية بشكل خاص تتطلب بالضرورة نظرية خاصة بها.

بعبارة أخرى، إنّ نظرية الردع المثالي عامة تمامًا وينبغي أن تنطبق كذلك على حالات تضارب المصالح بين مجموعات مختلفة من الدول الكبيرة والصغيرة، سواء كانت تمتلك قدرات نووية أو لا. في الواقع، يمكن استخدام مجموعة النماذج المترابطة التي طورها لاستكشاف العلاقات المتوترة بين الجهات الفاعلة غير الحكومية، وبين المجموعات المنظمة، أو حتى بين الأفراد مع التعديلات والتحفظات المناسبة. ونحن نرى أن الديناميكية الأساسية للصراع البشري هي في جوهرها واحدة مهما كانت مركبة.

ومع ذلك، ونظرًا لأن الصراعات بين الدول تظل محور اهتمامنا الرئيس، ستكون نظرية الردع الكلاسيكي نقطة انطلاقنا. يشير كيني (Kenny, 1985: ix) إلى أن "الردع هو المفهوم الأساسي لفهم إستراتيجية ودبلوماسية العصر". ويلاحظ دي ناردو (DeNardo, 1995: 2) بذلك أن "مسألة الردع لن تختفي طالما أن أسلحة الدمار الشامل والعلاقات العدائية موجودة في السياسة العالمية". لذلك، سنبدأ بوصف الافتراضات الأساسية والاستنتاجات الرئيسية لنظرية الردع الكلاسيكي، موضحين في الوقت نفسه بعض أوجه القصور المنطقية والتجريبية فيها.

### 1.1 نظرية الردع الكلاسيكي: الافتراضات والنتائج

نظرًا لعدم وجود عرض موثوق وشامل لمبادئها الرئيسية، يجب جمع الخطوط العريضة لنظرية الردع الكلاسيكي من مجموعة متنوعة من المصادر. ولحسن الحظ، يوجد إجماع واسع بين المنظرين حول أصل النظرية وملامحها العامة.<sup>3</sup> ويتفق بشكل عام على أن جذور الردع الكلاسيكي تكمن في التقاليد الفكرية التي صُنفت بطرق مختلفة مثل "الواقعية السياسية" أو "السياسة الواقعية" أو "سياسات القوة". ويفترض هذا النهج الذي يتمحور حول الدولة - يعيده البعض إلى ثيوسيديدس أو حتى إلى ما قبل ذلك - وجود وحدات أنانية، عقلانية، وغير متميزة<sup>4</sup> تسعى بطبيعتها إلى تعظيم القوة (Morgenthau, 1948)، أو تسعى بفعل بيئتها إلى تعظيم الأمن (Waltz, 1979). وعندما تتجمع هذه الوحدات، تشكل نظامًا قائمًا على الاعتماد على الذات، يشبه "الحالة الطبيعية" لدى هوبز، إذ تكون حياة الإنسان "منعزلة وفقيرة وكرهية ووحشية وقصيرة". وفي نموذج الواقعيين، مثل حالة الطبيعة الفوضوية قبل المجتمع لدى هوبز، يُنظر إلى النظام الدولي على أنه يفتقر إلى سلطة شاملة أو سيادة (Milner, 1991). لذا، يجب

<sup>3</sup> يقسم غلاسر (Glaser, 1989) الأدبيات الإستراتيجية الأوسع إلى ثلاث فئات. وما نطلق عليه نظرية الردع الكلاسيكي يتوافق بشكل كبير مع ما يسميه غلاسر مدرسة الردع العقابي.

<sup>4</sup> هذا هو أحد الأسباب الذي يدفع والتز (Waltz, 1993: 47) إلى الحرص بشكل خاص على إثبات أن "اقتناعنا بأن الولايات المتحدة كانت القوة المحافظة وأن الاتحاد السوفييتي كان القوة التدخلية قد شوّه رؤيتنا للواقع". فبالنسبة إلى والتز وغيره من منظري الردع الكلاسيكي، تتشابه جميع الدول جوهريًا بكونها دولًا غير آمنة وقلقة وتحمي مصالحها الحيوية.

على كل دولة في النظام "الاعتماد على قوتها الخاصة وعلى فن الحذر من الآخرين جميعاً" (Hobbes, 1968 [1651]: 224).

وفي ظل نظام يتعين على كل دولة فيه تأمين أمنها الخاص، يرى معظم الواقعيين أن توازن القوى هو الآلية الأكثر فعالية للحفاظ على النظام (Morgenthau, 1948; Claude, 1962; Waltz, 1993; Kissinger, 1994). فعندما تتوزع القوة بشكل متساوٍ بين الفاعلين في النظام أو بين مجموعات الفاعلين الرئيسية - وفقاً لما يذهب إليه الطرح - فإن احتمالية تحقيق السلام تكون أكبر، إذ لا تملك أي دولة حافزاً لزعزعة الوضع الراهن أو لتحدي دولة أخرى. وعلى النقيض، لا يضع التوزيع غير المتكافئ للقوة قيوداً على الدول الأقوى التي تسعى إلى تعزيز مصالحها. وكما يوضح ميرشايمر (Mearsheimer, 1990: 18)، "إن عدم توازن القوة يدعو إلى الحرب من خلال زيادة احتمالية العدوان الناجح؛ في حين تتقلص احتمالات الحرب عندما تكون الفوارق في القوة في أدنى مستوياتها".

تستند نظرية الردع الكلاسيكي إلى هذه الأسس النظرية وتوسع نطاقها من خلال النظر في عواقب الحرب في العصر النووي. وفي هذا الصدد، يمكن رصد فرعين مختلفين للنظرية لكنهما متلائمين: *نظرية الردع الهيكلي* (أو *النيو-واقعي*) (Kaplan, 1957; Waltz, 1979; Mearsheimer, 1990)، وما يمكن أن نطلق عليه *نظرية الردع القائم على نظرية القرار* (Ellsberg, 1959, 1961; Schelling, 1960, 1966; Jervis, 1972; Snyder, 1972). نظراً لعدم توفر مصطلح أدق. ويشرح أليسون (1971) بوضوح أن هذين المنهجين التكاملين للردع يشتركان في توجه مفاهيمي مع المقاربة الواقعية للسياسة الدولية، ويتقاطع هذان الفرعان ليشكلاً محاكاة لنظرية الردع الكلاسيكي في الأدبيات الإستراتيجية.

### 1.1.1 نظرية الردع الهيكلي

يتفق منظرو الردع الهيكلي مع منظري توازن القوى التقليديين في أن مفتاح الاستقرار الدولي يكمن في توزيع القوة داخل النظام بشكل عام وبين القوى العظمى بشكل خاص. ويعتقد معظم الهيكلين أنه عند تجميع علاقة التكافؤ والتكاليف المطلقة الهائلة للحرب النووية، تصبح الحرب المتعمدة (أي "العقلانية") غير قابلة للتصور وفي الوقت ذاته شبه مستحيلة. ويرى من يتبنى هذا الرأي أن التوازن النووي يتميز بقوة واستقرار غير عاديين، ويعززون غياب الصراع الكبير بين القوى العظمى في فترة ما بعد الحرب مباشرةً إلى القدرة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية.

يقدم منظرو الردع الهيكلي تفسيرات عدة للتأثير المهدئ للهياكل ثنائية القطبية. فعلى سبيل المثال، يدّعي والتز (1964: 882-886) أن "الاستقرار الملحوظ" لفترة ما بعد الحرب ثنائية القطبية ينشأ عن غياب الأطراف الهامشية وشدة المنافسة و"الوجود شبه المستمر للضغوط وتكرار الأزمات" والقوة المهيمنة للمنافسين الرئيسيين. ويذكر

غاديس (110-105: 1986) عوامل مختلفة لذلك، فبرأيه يمكن إرجاع "السلام طويل الأمد" في فترة ما بعد الحرب إلى "هيكل بسيط نسبيًا" يعكس واقع القوة، وكان سهل الحفاظ عليه، امتلك نظام تحالفات أكثر استقرارًا، كما يمكنه بسهولة استيعاب التغيرات في أنماط التحالف. يرى ميرشايمر (Mearsheimer, 1990: 14) أسبابًا أخرى تفسر لماذا تكون الأنظمة الثنائية القطبية بشكل عام أكثر سلمًا من الأنظمة متعددة القطبية: "أولًا، لأن عدد الأزمات الصراعية أقل، ما يقلل من احتمالات الحرب. ثانيًا، الردع أسهل، لأن حالات اختلال التوازن في القوى أقل ويمكن تفاديها بسهولة. ثالثًا، فرص الردع أكبر لأن الأخطاء في تقدير القوة النسبية وعزيمة الخصوم أقل احتمالًا".

بينما قد يختلف منظرو الردع الهيكلي حول السبب الدقيق في أن الأنظمة ثنائية القطبية أكثر سلمًا من الأنظمة متعددة القطبية، إلا أنهم يتفقون تقريبًا بالإجماع حول عواقب الأسلحة النووية.<sup>5</sup> إذ يعتقد جميع منظري الردع الهيكلي تقريبًا أن التكلفة العالية للحرب في العصر النووي قد جعلت الدول أكثر حذرًا، وفي الوقت نفسه، رفعت مستوى الاستفزاز اللازم لاندلاع صراع كامل (Snyder and Diesing, 1977: 450-453). وعندما يتم دمج هذه التأثيرات مع الاتجاهات المهدئة للنظام الثنائي يُنتج نظام عالمي، وعندما يُدار هذا النظام بشكل صحيح، فمن غير المحتمل أن يتسم بحروب كبيرة بين الدول.

بالطبع، إن هذا الحكم يخضع للكثير من التحفظات والتحليلات. الأهم هو طبيعة التكنولوجيا العسكرية الحالية. على وجه الخصوص، عندما تكون الجوانب الدفاعية مهيمنة، أو يُعتقد أنها المسيطرة، يتم تعزيز الاستقرار الأساسي لعلاقة التكافؤ سواء كانت ثنائية القطبية أو متعددة القطبية. ولكن عندما تطغى الجوانب الهجومية، كما كان يُعتقد في العام 1914، فحتى النظام ثنائي القطبية الصارم قد يشهد حربًا (Wohlstetter, 1959؛ Quester, 1977؛ Jervis, 1978؛ Snyder, 1984؛ Van Evera, 1984: 72).

إن العلاقة المعقدة بين هيكل النظام وتكلفة الحرب وخصائص أنظمة الأسلحة تُلخّص باختصار في نموذج رسمي لحرب الصواريخ طوره إنتريليغاتور وبريتو (Intriligator and Brito, 1984, 1987). ونظرًا لأن هذا النموذج يعكس الافتراضات الأساسية لنظرية الردع الهيكلي ويسلط الضوء على عدد من تداعياتها المهمة وغير الواضحة، سنستخدم تمثيلها البياني الأصلي (الشكل 1) كأداة تنظيمية لتلخيص المبادئ الرئيسية لنظرية الردع الهيكلي.<sup>6</sup> نحن ندرك أن

<sup>5</sup> يمكن العثور على ملخص مختصر للجدل حول ميول الحرب في التكوينات النظامية المختلفة في كيغلي ورايموند (Kegley & Raymond, 1994). انظر أيضًا سابروسكي (Sabrosky, 1985).

<sup>6</sup> انظر بوينو دي ميسكيتا ومورو وزوريك (Bueno de Mesquita, Morrow, & Zorick, 1997) للاطلاع على النموذج القائم على لعبة معلومات غير مكتملة الذي يصل إلى استنتاجات مشابهة حول شروط الحرب والسلام. في هذا النموذج، الذي يعتمد على افتراضات تتوافق مع نظرية الردع الكلاسيكي، تزداد احتمالية تحدي الوضع الراهن مع زيادة التفوق العسكري المرصود لأحد الأطراف أو الآخر.

نهجنا هذا محفوف بالمخاطر: فنحن نخاطر بتبسيط مفرط لأدبيات واسعة تتسم بالدقة والتفاصيل الدقيقة.<sup>7</sup> ومع ذلك، ومن دون رادع، سنمضي قدماً وفقاً لهذا المخطط. على القارئ أن يضع نصب عينيه أننا نحاول تقديم رؤية توافقية لنهج متنوع ومتعدد الأوجه تجاه النزاعات الدولية.<sup>8</sup>

كما هو متوقع، يوجد في نموذج ساحة الأسلحة فاعلان (يُطلق عليهما هنا الدولة A والدولة B). وكما هو الحال مع الأفراد في "حالة الطبيعة" في فكر هوبز، ترتبط الدولتان بعلاقة عدائية تتسم بعدم الثقة والخوف المتبادل. إن الدولتين عقلانيتان، وتحكم علاقتهما التكلفة المطلقة التي يمكن لكل منهما فرضها على الأخرى في حالة الصراع. تجدر الإشارة إلى أن الدول هي وحدات غير متميزة، حيث تفكر كل منهما في مهاجمة الأخرى. كما أنهما تغلبان المصلحة الذاتية: تنظر كل دولة في التكاليف التي يمكن أن تفرضها على الدولة الأخرى فقط بالقدر الذي يؤثر على سلوك الدولة الأخرى، وبالتالي على مكاسبها الخاصة. لا تدخل الاعتبارات الأخلاقية أو المعنوية أو القانونية في إطار عملية صنع القرار لدى أي من الدولتين.

تُحدّد تكاليف الحرب من خلال عدد الأسلحة وخصائصها في ترسانة كل دولة، ومن خلال الخيارات الإستراتيجية لصانعي القرار في كل دولة. وتتضمن القرارات الإستراتيجية خيارين حاسمين: "أولاً، هناك اختيار للأهداف بين الأهداف المضادة للأسلحة التابعة للعدو، والأهداف المضادة للقيمة مثل مدن العدو وقدرته الصناعية... ثانياً، هناك خيار لمعدل إطلاق النار بين قيمتين متطرفتين: المعدل الأقصى، أي إطلاق جميع الأسلحة بأسرع ما يمكن، ومعدل الصفر، أي الاحتفاظ بالأسلحة في الاحتياط لاستخدامها لاحقاً (15: 1987, Intriligator and Brito). ويشكل اختيار الأهداف ومعدل إطلاق النار معاً الإستراتيجية الكبرى للدولة.<sup>9</sup>

في النموذج، تختار الدولتان إستراتيجيات كبرى مثلى ستفرض تكاليف معيّنة على بعضهما البعض عندما تندلع الحرب، ومن ثم، سيؤثر توقع هذه التكاليف بدوره على سلوك كل دولة. بشكل خاص، تهاجم الدولة A الدولة B "إذا كان بإمكانها شن ضربة استباقية على B... وتقليل عدد الأسلحة لدى B بما يكفي بحيث لا يتبقى لدى B أسلحة كافية لشن هجوم انتقامي ضخم على A يلحق بها خسائر غير محتملة". وعلى العكس، تردع الدولة A الدولة B "إذا كانت B قد شنت ضربة استباقية ضد A... ويمكن للدولة A أن تمتص هذه الضربة، ويظل لديها من الأسلحة ما يكفي لفرض مستوى غير محتمل من الخسائر على B في ضربة انتقامية واسعة النطاق (Intriligator and

<sup>7</sup> انظر، على سبيل المثال، إلى مجموعة الرد الواسع (وعدم الرد) على تقييم فاسكيز العميق لنموذج الواقعية في عدد كانون الأول 1997 من *American Political Science Review*.

<sup>8</sup> لمناقشة متوازنة في أنواع الفكر الواقعي الهيكلي، راجع إلمان (Elman, 1996).

<sup>9</sup> يستخدم فاغر (Wagner, 1991) نظرية الألعاب لتقييم التفاعلات الإستراتيجية لخيارات استهداف الأسلحة المضادة.

18, 16: Brito, 1987). مع ملاحظة أن الحافز للهجوم مفترض، وبالتالي، يوجد متغير واحد محدد فقط في حسابات كل دولة - وهو تكلفة الهجوم.

وبالنظر إلى إستراتيجيات الاستهداف والإطلاق المثلى، تعتمد تكاليف وفوائد الهجوم على العدد المطلق للأسلحة في ترسانتي الدولتين. ويمكن تحديد نتائج حسابات التكلفة/المنفعة التي تجريها الدولتين من خلال تحديد موقع ترسانتيهما المشتركين في ساحة الأسلحة.

بلحاظ عدد الصواريخ التي تمتلكها الدولتين ومستوى التكلفة الذي يتم بعده ردع الطرفين A أو B؛ والنقطة التي تكون عندها الفوائد أعلى من التكاليف، ما يحفز الطرفين A أو B على الهجوم، هناك تسعة أقسام مختلفة على مستوى ساحة الأسلحة؛ تشكل الأنماط السلوكية المتوقعة في كل قسم الاستنتاجات الرئيسية لنموذج ساحة الأسلحة، وتتوافق هذه الاستنتاجات مع المبادئ الأساسية لنظرية الردع الهيكلي.<sup>10</sup>

1. *علاقات التكافؤ، تكون أكثر سلمية عندما تقترن بتكاليف حرب مرتفعة.* وعندما تكون تكاليف الحرب مرتفعة بشكل متبادل، تقع العلاقات الإستراتيجية الثنائية في المنطقة التي تُسمى مخروط الردع المتبادل. ومن الواضح أن العلاقات ضمن هذا النطاق تعكس حالة التدمير المتبادل المؤكد (MAD): يمكن لكل دولة إلحاق تكاليف غير مقبولة بالنسبة إلى الأخرى بصرف النظر عن يبدأ الهجوم أولاً. يرى جميع منظري الردع الهيكلي (بحكم التعريف)، ومعظم منظري توازن القوى أنه بمجرد تحقق هذا الشرط، يكون السلام وشيكاً (انظر، على سبيل المثال وليس الحصر، Kaufmann, 1956؛ Brodie, 1959؛ Snyder, 1961؛ Glaser, 1990؛ Mearsheimer, 1990).

وعلى النقيض من ذلك، عندما تكون تكلفة الصراع المباشر منخفضة، قد لا يكون التكافؤ أيضاً كافياً لمنع المواجهات، ما يعني أن "الحرب تظل واردة دائماً بين الدول المسلحة فقط بأسلحة تقليدية" (Waltz, 1993: 77).

ويطلق كل من إنترليغاتور وبريتو اسم "منطقة المبادرة" على المنطقة حيث جميع العلاقات الإستراتيجية التي تتسم بتكاليف حرب منخفضة. في القسم المركزي من هذه المنطقة، حيث يسود التكافؤ، لا يستطيع أي طرف ردع الآخر، ويصبح الصراع شبه محتوم. وبالتالي، فإن "هذه المنطقة تمثل حالة من الاستباق القسري عملياً، حيث يكون من المفيد جداً بدء الهجوم بدلاً من الرد عليه. إن "الخوف المتبادل من الهجوم المفاجئ"، القائم على الأفضلية الهائلة التي تكون لمن يمتلك الضربة الأولى يجبر الطرفين على المبادرة، إذ يحاول كل منهما استباق هجوم الآخر" (Intriligator and Brito, 1984: 73-74).

<sup>10</sup> انظر ماير (Mayer, 1986) نظراً لحساسية هذه النتائج بالنسبة إلى ظروف النموذج الأولية.



2. ترتبط العلاقات غير المتكافئة بالقضايا والحروب. ويحدث أخطر شكل من أشكال اللاتكافؤ عندما لا تستطيع أي من الدولتين ردع الأخرى (أي عندما تكون تكاليف الحرب منخفضة بالنسبة إلى كلا الطرفين)، ولكن مع ذلك، يعتقد أحدهما أنه سيحقق ميزة في الهجوم أولاً. بالتالي، إضافة إلى الجزء المركزي من منطقة المبادرة (انظر أعلاه)، تُظهر الأجزاء السفلى اليمنى والعلوية اليسرى حالة من "عدم الاستقرار تجاه نشوب الحرب" (Intriligator and Brito, 1984: 74).

ويظل احتمال نشوب نوع من الصراع قائماً حتى عندما يكون بإمكان إحدى الدول ردع الأخرى. وينبع هذا الاستنتاج من الافتراض بأن جميع الدول لديها مخاوف ودوافع متشابهة (أي أن الدول هي وحدات غير متميزة). لذلك، من غير المرجح أن ينجح<sup>11</sup> الردع العام في كامل المنطقة الواقعة ضمن مستوى الأسلحة حيث الدولتان في وضعية هجوم. وتبقى الحرب احتمالاً قائماً في أي حالة تكون فيها دولة واحدة على الأقل غير مردوعة. وبالطبع، قد يتم تجنب الصراع المباشر إذا انتهجت الدولة الأضعف سياسة الاسترضاء وعدّلت سياساتها لتعكس مصالح الدولة الأقوى (Kugler and Zagare, 1990: 60-63)، ولكن في كلتا الحالتين، من غير المرجح أن يستمر الوضع القائم.

3. تقل احتمالية الحرب مع زيادة التكاليف المطلقة للحرب وفي ظل ثبات باقي العوامل. أو كما يقول ميرشايمر (Mearsheimer, 1990: 19)، "كلما كانت آفاق الحرب أكثر فظاعة، كلما قل احتمال حدوثها". وفي الواقع، مع وجود قدرة مفرطة تضع كلتا الدولتين داخل مخروط الردع المتبادل، "قد تُقلل احتمالية الحرب إلى ما يقارب الصفر" (Intriligator and Brito, 1981: 256).

يُمكن ملاحظة العلاقة الوظيفية بين تكاليف الحرب والاستعداد للحرب من خلال النظر في الآثار الإستراتيجية للمسارات المختلفة عبر مستوى الأسلحة، فعندما يتحرك المرء بعيداً عن منطقة المبادرة حيث يمكن لكل دولة مهاجمة الأخرى، أو بعيداً عن أي منطقة غير متكافئة حيث يمكن لدولة واحدة فقط المهاجمة نحو مخروط الردع

<sup>11</sup> كما هو الحال مع "الاستقرار" (انظر الحاشية 2)، فإن "نجاح" الردع يعتبر مفهوماً "موضع جدل جوهري" (MacIntyre, 1973). وأحد أسباب ذلك يكمن في أن النجاح والفشل هما مصطلحان نسبيان (Levy, 1988: 498). فإذا تم ربط نجاح الردع بغياب الحرب، يمكن اعتبار الردع ناجحاً حتى في حالة حدوث أزمة، أو عندما تتمكن دولة من انتزاع تنازلات من أخرى عبر التهديد بالحرب. ويتوافق نظام التمييز الذي استخدمه هوث (Huth, 1988a: 25) مع هذا التصور؛ فعلى سبيل المثال، صنّف هوث أزمة برلين عام 1948 والمواجهة بين الصين والولايات المتحدة حول كيموي ومانسو عامي 1954-1955 على أنها نجاحات، ويُعدّ تصنيفه مفهوماً نظرياً لأن نطاق دراسته التجريبي يقتصر جزئياً على مواجهات "الردع المباشر" حيث تكون إحدى الدول "تفكّر جدّاً في مهاجمة" دولة أخرى (Morgan, 1977: 33). ولكن، من ناحية أخرى، فشل الردع لأن تحدياً قد وقع بالفعل. وللتعامل مع هذه التفاصيل الدقيقة، سنستخدم مصطلح "نجاح الردع" للإشارة إلى الحالات التي لم تُجس فيها الوضع الراهن، وسنستخدم مصطلح "نجاح الردع العام" كمرادف له. (يُشير مصطلح "الردع العام" إلى العلاقات العدائية التي لا تكون فيها أي دولة "على وشك شن هجوم" على خصمها (Morgan, 1977: 33)). أما "نجاح الردع المباشر"، فنقصد به أن الوضع الراهن قد تم المساس به، لكن مع تفادي تحول الوضع إلى صراع شامل (مثل الحرب). ومن الواضح أن الردع المباشر لا يمكن أن ينجح إلا إذا فشل الردع العام. وأخيراً، سنساوي بين "فشل الردع المباشر" وبين اندلاع الصراع شامل. وسنوسع هذه المعايير في الفصل التاسع، لتأخذ في الاعتبار نطاقاً أوسع من النتائج أكثر مما نعتده حالياً.

المتبادل حيث تكون تكاليف الحرب غير ممكنة من الجانبين، فإن احتمالية شنّ الحرب تنخفض بشكل كبير.<sup>12</sup> وبالمقابل، إنّ التحرك للأسفل في المخروط نحو نقطة الأصل في مستوى الأسلحة ومنطقة المبادرة (حيث تكون تكاليف الحرب أقل) يزيد فقط احتمال حدوث الصراع، خاصة عندما يتم تجاوز الحد المعقول في نزع السلاح الثنائي (Intriligator and Brito, 1987: 22).

باختصار، تنسب نظرية الردع الهيكلي "السلام الطويل" في فترة الحرب الباردة إلى توازن الرعب، ذلك المزيج المرعب من التكافؤ النسبي والقدرة التدميرية العالية الذي يتميز به العصر النووي. واستناداً لهذا المبدأ تبنّت عدة استنتاجات عملية موجهة نحو السياسات.

- أولاً، يمكن أن تساعد سباقات التسلح الكميّة التي تهدف إلى زيادة تكلفة الصراع في منع الحروب (Gray, 1974: 209).

يرى معظم منظري الردع الكلاسيكي مثل الإستراتيجي العسكري الروماني فيجيتياس أنّ التحضير السليم للحرب يقلل من احتمال وقوعها. ولهذا السبب، عملوا ضد حركة تجميد الأسلحة النووية في الثمانينيات، وعارضوا كل جهود نزع السلاح الثنائية - أو الأسوأ منها - الأحادية خلال فترة الحرب الباردة. وفي الأيام الأولى من عهد ريغان، فضلوا الانتقال إلى استخدام الصواريخ ذات الرأس الحربي الواحد (Art, 1985؛ Aspin, 1986).

- بالمقابل، تزيد سباقات التسلح النوعية التي تهدد بمنح أحد الأطراف أفضلية الضربة الأولى من احتمال وقوع الحرب الاستباقية.<sup>13</sup>

هذه واحدة من الأسباب التي جعلت معظم منظري الردع الكلاسيكي يعارضون تطوير أنظمة الإيصال الأكثر دقة، ويحاربون فكرة نشر الصواريخ المزودة برؤوس حربية متعددة (Jervis, 1978؛ Scoville, 1981)، وينازعون في تنفيذ عقائد استهداف القوات المضادة (Van Evera, 1984)، في حين كانت هناك أيضاً مخاوف متعلقة بـ"نافذة الضعف" في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات (Nitze, 1976/77؛ Johnson, 1983).

- تجعل الأنظمة الدفاعية الشاملة والفعالة الصراع أكثر عرضةً للحدوث.

<sup>12</sup> يُعدّ المسار 1 الذي يبدأ من نقطة الأصل في الشكل 1 استثناءً لهذه العبارة. ومن الواضح أنه عندما لا تمتلك أي من الدولتين أسلحة، فإن الصراع المباشر مستحيل. بالتالي، فإن أي حركة بعيداً عن نقطة الأصل نحو منطقة المبادرة تزيد من احتمالية الحرب.

<sup>13</sup> للاطلاع على وجهة نظر مغايرة، انظر هنتنغتون (Huntington, 1958). وتجدر الإشارة إلى أنّ رأي هنتنغتون الذي يقول إن سباقات التسلح الكميّة تزيد من احتمال وقوع الحرب تقوم على الافتراض بأنها تؤدي إلى توزيع غير متكافئ للقوة. ومن وجهة نظر هنتنغتون، تُعزّز سباقات التسلح النوعية التكافؤ، وبالتالي تقلل من احتمالية الحرب.

بسبب العواقب المزعومة لأنظمة الدفاع الإستراتيجية، عمل معظم منظري الردع الكلاسيكي في الولايات المتحدة ضد مبادرة الدفاع الإستراتيجي (أو برنامج "حرب النجوم") لإدارة ريغان (Bundy et al., 1984/85)، وواصلوا معارضة أنظمة الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية (ABM) ودعموا معاهدة سالت 1 التي حدثت منها في البداية ثم ألفتها لاحقاً (National Academy of Sciences, 1997: 42-46).

• يمكن أن يسهم الانتشار الانتقائي للأسلحة النووية في منع الحرب وتعزيز السلام.

على الرغم من أن هذا الطرح غالباً ما يتم التقليل من شأنه، فإنه يستند إلى الافتراض بأن الردع النووي يتمتع بقدر كبير من الفاعلية (Berkowitz, 1985: 117). وبالنظر إلى الصلة المنطقية بين المقدمة والنتيجة، أيّد الكثير من منظري الردع الكلاسيكي نشر التكنولوجيا النووية بشكلٍ حذر.<sup>14</sup> ففي المراحل الأولى من العصر النووي، على سبيل المثال، ذكر أوسكار مورغنسترن (Oskar Morgenstern, 1959, 74-77) أن من مصلحة الولايات المتحدة تزويد الاتحاد السوفييتي بقوة ردع إستراتيجية منيعة،<sup>15</sup> بينما دافع بيير غالوا (Pierre Gallois, 1961) عن قرار فرنسا بتطوير قدراتها النووية، معتقداً أن امتلاك قوة نووية مستقلة سيقبل من تعرض فرنسا للابتزاز السياسي والهجمات المباشرة.

في الآونة الأخيرة، اقترح ميرشايمر (1990: 54) أن القدرة النووية الألمانية هي "أفضل أمل لتجنب الحرب في أوروبا بعد الحرب الباردة"، وأضاف أن السلام سيكون أكثر احتمالاً إذا احتفظت أوكرانيا بقوتها النووية (Mearsheimer, 1993). وإذا كان ما ذكره مسؤول الاستخبارات السوفييتي السابق بافيل سودوبلاتوف (1994: 195) صحيحاً، فإن منطق انتشار الأسلحة النووية هو الذي دفع الكثير من أبرز العلماء في الغرب إلى تمرير معلومات حساسة مستخلصة من مشروع مانهاتن إلى السوفييت: "نظراً لأن [ج. روبرت] أوبنهايمر و[نيلز] بور و[إنريكو] فيرمي كانوا من المعارضين الشرسين للعنف، وسعوا لمنع الحرب النووية من خلال خلق توازن قوى عبر كشفهم أسرار الطاقة الذرية". كما دافع كل من والتز (Waltz, 1981) وإنتريليجاتور وبريتو (Intriligator and Brito, 1981) وبوينو دي ميسكييتا ورايكر (Bueno de Mesquita and Riker, 1982) وفان إيفيرا (Van Evera, 1990/91) وبوزن (Posen, 1993)، من بين آخرين، عن فكرة التوزيع الانتقائي للتكنولوجيا النووية.<sup>16</sup>

<sup>14</sup> على الرغم من أن هذا الموقف يمثل موقف الأقلية، فإنه من الملفت أن دعم سياسات الانتشار النووي المنضبط يأتي من كتاب (مثل والتز وميرشايمر) ممن تتسم أعمالهم بأنها نظرية بوضوح.

<sup>15</sup> كان مورغنسترن قلقاً بشكل خاص بشأن تأثير العلاقة الإستراتيجية غير المتكافئة التي قد تدفع دولة أضعف وأكثر عرضة للهجوم (مثل الاتحاد السوفييتي) إلى شن هجوم استباقي على دولة أقوى وأقل عرضة للتهديد (مثل الولايات المتحدة). ومع ذلك، افترض مورغنسترن أن احتمالية نشوب حرب بين دولتين تمتلكان قدرة نووية على الرد القوي في الضربة الثانية كانت ضئيلة.

<sup>16</sup> مع ذلك، لا يُفضّل منظرو الردع الهيكلية نشر الأسلحة النووية إلى "الدول المنهورة" أو إلى "قاداتهم غير العقلين". وكما نوضح لاحقاً، إن هذا الاستثناء يتناقض مع مبادئ أساسيين في نهجهم؛ وهما الافتراض بأن الدول غير متميزة وعقلانية. بناءً عليه، وعلى غرار ما كانت عليه بريطانيا العظمى في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

• تُعدّ الحرب العرضية أكبر تهديد للسلام.

يعتمد الجدل هنا أيضًا على العواقب النظرية لتلاقي التكافؤ وارتفاع تكاليف الحرب النووية (انظر، على سبيل المثال، 69: 1959؛ Morgenstern، 1988؛ Smoker and Bradley، 1988)، فعند توافر هاتين الحالتين، يصبح من غير المرجح حدوث حرب متعمدة (أي عقلانية). بالتالي، إن الحروب النووية من المرجح أن تحدث عن طريق الخطأ (Abrams، 1988؛ Intriligator and Brito، 1981؛ Sagan، 1993؛ Brito and Intriligator، 1996). يرى منظرو الردع الكلاسيكي ضرورة وجود أنظمة قيادة وتحكم واتصالات واستخبارات (C<sup>3</sup>I) احتياطية (Bracken، 1983)، ويعارضون عقيدة "الإطلاق عند الإنذار" بهدف منع وقوع الحرب النووية العرضية (Blair، 1993: 174).

### 1.1.2 نظرية الردع القائم على نظرية القرار

على عكس نظرية الردع الهيكلية التي تجد مفتاح الاستقرار بين الدول في الهيكل وتوزيع القوة، تركز نظرية الردع القائم على نظرية القرار على تفاعل النتائج والتفضيلات والخيارات في تحديد سلوك الصراع بين الدول. ويشمل هذا النوع من النظرية كل من التحليلات الرسمية وغير الرسمية لاختيار العقلاني (المنفعة المتوقعة) والتعديلات التالية على نظرية الألعاب. في المناقشة التالية، سنجمع بين جميع هذه المنهجيات معًا، متجاهلين الفروقات المهمة، إذ يكمن الهدف الحالي ببساطة في إبراز وجهة نظرهم النظرية المشتركة.<sup>17</sup>

---

(Organski، 1958)، إن العراق وليبيا وإيران وكوبا وكوريا الشمالية تمثل الاستثناءات الحالية للقانون القائل بأن جميع الدول تسعى إلى تعظيم قوتها وفقًا لمصالحها الذاتية.

<sup>17</sup> إن تصنيفنا لهذه المجموعة من المنظرين قد يكون مضللاً، فنحن لا ندرج جميع نماذج المنفعة المتوقعة ونماذج نظرية الألعاب الخاصة بالردع في هذه الفئة، بل نعرض فقط تلك التي تشترك في الافتراضات النمطية التي سنناقشها لاحقًا.

## الدولة B

	التعاون (C)	الانشقاق (D)	
الدولة A	التعاون (C)	الوضع الراهن (3,3)	فوز B (2,4)
	الانشقاق (D)	فوز A (4,2)	صراع (1,1)

(x,y) = عوائد الدولة A، عوائد الدولة B  
 4 = الأفضل، 3 = ثاني أفضل، 2 = ثاني أسوأ، 1 = الأسوأ

الشكل 2 لعبة الدجاجة كنموذج غير رسمي للردع.

انطلاقاً من النقطة التي يقف عندها المنظرّون الهيكليون، يفترض تيار صنع القرار في نظرية الردع الكلاسيكي وجود وضع تصبح فيه الحرب النووية باهظة التكاليف إلى حدّ لا يمكن معه لأي قائد سوى "غير العقلاني" أن يعتبرها وسيلة لحل النزاعات. وبذلك، يتبنى منظرو الردع القائم على نظرية القرار استنتاجاً جوهرياً من نظرية الردع الهيكلية يتم قبوله ودمجه كمسلّمة أساسية في إطار تحليلاتهم.

وباعتبار الحرب النووية أمراً غير عقلائي ولا يمكن تصوره، أصبح يُنظر إلى الأزمات بين الدول على أنها المعادل الوظيفي لها، أي بوصفها ساحة للتنافس على إظهار القوة وقياسها (Waltz, 1964: 884; Hoffman, 1965). وكمحاكاة بديلة للحرب، يستعين معظم منظري الردع الكلاسيكي، سواء كاستعارة رسمية أو غير رسمية، بلعبة "الدجاجة" (Chicken Game) التي تبدو خادعة في بساطتها، (أو بما يعادلها من نماذج هيكلية).<sup>18</sup>

تمثّل لعبة الدجاجة نموذجاً دقيقاً لتفاعل اثنين من صنّاع القرار، ونطلق عليهما اسم الدولة A والدولة B كما ذكرنا سابقاً. ويُنظر إلى كل دولة على أنها تمتلك خيارين إستراتيجيين رئيسيين: إما *التعاون* (C) من خلال دعم الوضع الراهن، أو *الانشقاق* (D) من التعاون بالسعي لإسقاطه. تؤدي هذه الخيارات البديلة (أو الإستراتيجيات) إلى أربع

<sup>18</sup> تُحاكي هذه اللعبة كما هو معروف مواجهة شائعة بين مراهقين متهورين يقود كل منهما سيارته باتجاه الآخر بسرعة عالية. يُعتبر السائق الذي ينحرف أولاً "الدجاجة" ويُعدّ جباناً. ولكن، بطبيعة الحال، إن عدم الانحراف هو الخيار الأسوأ بكثير لكلا السائقين. (للمزيد من التطبيقات على استخدام لعبة الدجاجة في نظرية الردع، انظر، على سبيل المثال لا الحصر: Kahn, 1960, 1962, 1965; Snyder, 1971; Hopkins and Mansbach, 1973; Brams, 1975, 1985; Jervis, 1979; Powell, 1987; Nicholson, 1989; Schelling, 1960, وخاصةً).

نتائج رئيسية: إذا تعاونت الدولتان معاً، يسود الوضع *الراهن* (النتيجة SQ)؛ وإذا تعاونت دولة واحدة ولم تتعاون الأخرى، فإن الدولة غير المتعاونة تفوز أو تكسب ميزة (إما فوز A [النتيجة DC] أو فوز B [النتيجة CD])؛ وإذا لم تتعاون أي من الدولتين، يحدث الصراع - وهو في الوقت الراهن يتمثل بـ"الحرب النووية" (النتيجة DD). بموجب التعريف، يفضل كل لاعب في لعبة الدجاجة الحصول على الميزة و"الفوز" باللعبة أكثر من أي شيء، ثم يفضل التعاون المتبادل (أي الوضع الراهن)، وبعد ذلك يفضل التنازل عن الميزة للخصم، والأهم من ذلك، يكون الصراع آخر ما يفضلُه.<sup>19</sup>

يُخصّ الشكل 2 الإستراتيجيات والنتائج والترتيب التفضيلي، الذي نعتبره الآن نموذجاً غير رسمي بدلاً من كونه لعبة بصيغته إستراتيجية.<sup>20</sup> وتمثل تصنيفات التفضيلات بواسطة زوج منظم في كل خلية من المصفوفة التي تشير إلى تصنيف تفضيل الدولة A (الصف) والدولة B (العمود) للنتائج الأربعة. ويتم الإشارة إلى النتيجة الأكثر تفضيلاً بالترتيب 4، والتالية في التفضيل بدرجة أقل برقم 3، وهكذا. فعلى سبيل المثال، في لعبة الدجاجة، النتيجة DC (فوز A) هي أفضل نتيجة للدولة A (أي رتبة 4 للدولة A) والنتيجة الأسوأ التالية للدولة B (أي رتبة 2 للدولة B).

تُجسد لعبة الدجاجة بشكل جيد الافتراضات الأساسية للواقعية بشكل عام<sup>21</sup> ونظرية الردع الكلاسيكي بشكل خاص. وعند تحليل لعبة الدجاجة كلعبة غير تعاونية لا يُسمح فيها بالاتفاقات الملزمة فإنها تعكس حالة الفوضى؛ وعند تحليلها كلعبة غير صفرية فإنها تجسد الفهم العام بين علماء نظرية الردع الكلاسيكي، على الأقل في العصر النووي، الذي يقول إن لدى الدول مصلحة مشتركة في تجنب الحرب؛<sup>22</sup> وعند تحليلها كلعبة ثنائية فإنها تعكس بوضوح النظام الدولي ثنائي القطبية بعد الحرب.

كذلك، يُفترض أن اللاعبين الأطراف غير متميزين (مثل "كرات البلياردو")، وعقلانيين وأنانيين، حيث يفضل كل منهم تحقيق مكاسب على حساب الآخر. لكن الأهم من منظور بناء النظرية هو السمة الأساسية للعبة الدجاجة، وهي أن الصراع يمثل أسوأ نتيجة ممكنة لكلا الطرفين.

<sup>19</sup> نستخدم قاعدة بسيطة للتمييز بين النتائج في نموذج اللعبة وأحداث العالم الواقعية التي تحمل نفس الاسم: نتائج اللعبة تُكتب بخط مائل، بينما تُترك الأحداث الواقعية المماثلة من دون تعديل.

<sup>20</sup> راجع الفصل الثاني للأطلاع على تعريف الألعاب ذات الشكل الإستراتيجي (أو الشكل العادي). يسمح لنا العرض غير الرسمي بوصف نطاق أوسع من نظرية الردع القائم على نظرية القرار. ومع ذلك، مع تقدمنا في الحديث، سيصبح تحليلنا تدريجياً أكثر رسمية.

<sup>21</sup> للتعرف على التوافق العام بين نظرية الألعاب والواقعية، راجع جيرفيس (Jerjis, 1988a).

<sup>22</sup> استغرق الوصول إلى هذا التوافق بعض الوقت وكان إلى حد كبير نتيجةً لجهود توماس شيلينغ. وربما يعكس ذلك شدة فترة مكارثي في الولايات المتحدة في الخمسينيات، حيث تمت دراسة معظم التطبيقات المبكرة لنظرية الألعاب للنزاعات بين الدول باعتبارها ألعاباً صفرية. (انظر على سبيل المثال، McDonald and Tukey, 1949؛ Haywood, 1954؛ Morgenstern 1959, 1961a؛ The Strategy of Conflict في العام 1980 من قبل جامعة هارفارد، أشار شيلينغ في مقدمة جديدة إلى أن فكرة عدم تناقض الصراع والمصلحة المشتركة، وهي فكرة بدت بديهية له، كانت من أهم مساهمات الكتاب.

ضع في اعتبارك التداعيات النظرية لهذا الافتراض الحاسم، لكنه غير المبرر بوضوح: من خلال قبول تشبيه لعبة الدجاجة، يفترض منظرو الردع القائم على نظرية القرار بالضرورة أن الصراع المباشر "غير عقلائي"؛ فهم يصيغون نموذجًا لا يمكن لأي قائد "عقلائي" أن يختار فيه عن قصد مقاومة العدوان؛ وبذلك، يفترضون أن الحروب لا يمكن أن تكون إلا غير عقلانية أو عرضية. بعبارة أخرى، من خلال تبني تشبيه لعبة الدجاجة من دون تمحيص، يتبنى هؤلاء المنظرون الكلاسيكيون للردع ضمناً الكثير من الافتراضات الأساسية لنظرية الردع البنيوية!

تأمل في التداعيات النظرية لهذا الافتراض الحاسم على الرغم من افتقاره إلى تبرير واضح: فمن خلال القبول بتشبيه لعبة الدجاجة، يفترض منظرو الردع القائم على نظرية القرار بحكم الضرورة أن الصراع المباشر "غير عقلائي"؛<sup>23</sup> فهم يضعون نموذجًا لا يمكن فيه لأي قائد "عقلائي" أن يختار عمدًا مقاومة العدوان. وبالتالي، يفترضون أن الحروب لا يمكن أن تكون إلا غير عقلانية أو عرضية. بعبارة أخرى، بتبني هذه المجموعة من منظري الردع الكلاسيكي تشبيه لعبة الدجاجة من دون أي نقد، فإنها تعتبر الكثير من الفرضيات الأساسية لنظرية الردع الهيكلية أمرًا مسلمًا به!

قد يخلص المرء في هذه المرحلة إلى أن منظري الردع القائم على نظرية القرار يفترضون افتراضات مبالغًا فيها، وأن الافتراضات المدمجة داخل نموذج لعبة الدجاجة منحازة لدرجة أن التحقيق الموضوعي في ديناميكيات الصراع بين الدول لم يعد ممكنًا. ولكن مثل هذا الحكم سيكون متسرعًا، فالافتراضات، وحتى الجريئة منها، هي مجرد أدوات مفيدة لتسهيل بناء وتطوير النظريات (Friedman, 1953)، وما يهم هو مجموعة الفرضيات التي تنبثق من هذه المبادئ النظرية الأساسية. وفي النهاية، لا يتم الحكم على النظرية بناءً على الافتراضات التي أدت إليها، بل بناءً على الدقة التجريبية لهذه الفرضيات.

من هذا المنظور، تخدم نظرية الردع القائم على نظرية القرار غرضًا مفيدًا بشكل خاص. وتساعد النماذج التي طورها مفكرو نظرية الردع القائم على نظرية القرار في تحديد التداعيات المنطقية لنظرية الردع الهيكلية من خلال افتراض العالم الذي تتصوره هذه النظرية. بعبارة أخرى، تقوم هذه النماذج بتحديد ما سيكون عليه السلوك الإستراتيجي الأمثل في العالم الذي توحى به نظرية الردع الهيكلية. لذا، فإن تقييم العواقب النظرية والدقة التجريبية لنماذج مفكري نظرية الردع القائم على نظرية القرار يمكن أن يساعد في اختبار نظرية الردع الهيكلية نفسها بشكل أكثر دقة. من خلال هذا الهدف النبيل ننتقل الآن إلى وصف مختصر للنموذج المفاهيمي الكامن وراء تيار اتخاذ القرار في نظرية الردع الكلاسيكي.

<sup>23</sup> على سبيل المثال، لا يمكن أن تكون أسوأ نتيجة متبادلة هي حالة توازن في أي لعبة تتضمن تصنيفات تفضيلية صارمة للنتائج.



ولعلّ أسهل طريقة لوصف الأسس التي تقوم عليها نظرية الردع القائم على نظرية القرار هي اعتبار لعبة الدجاجة في ضوء نموذج المنفعة المتوقعة للابتزاز الذي طوره دانيال إلسبرغ (Daniel Ellsberg, 1959). ويعكس نموذج المخاطرة الحاسمة لإلسبرغ بشكل كامل وجهة نظر كيسنجر (Kissinger, 1994: 481) التي تقول إن "فن السياسة هو إنشاء حساب للمخاطر والمكافآت التي تؤثر في حسابات الخصم". ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات المشتركة بين الكثير من مفكري نظرية الردع القائم على نظرية القرار (Wagner, 1992a).

يتمثل أول الافتراضات في عدم اليقين الإستراتيجي، حيث لا يعرف أي من اللاعبين بالتأكيد الإستراتيجية التي سيختارها الآخر. وبلا شك، إن هذا النقص في المعلومات يُعقد بشكل كبير مشكلة اتخاذ القرار بالنسبة إلى لاعبين في لعبة الدجاجة. على سبيل المثال، إذا كانت الدولة A تعرف تمامًا أن الدولة B تخطط للتعاون، فإن أفضل خيار لها هو الانشقاق والخيانة، لأن الانشقاق يعطي الدولة A أفضل نتيجة لها، بينما التعاون يعطيها ثاني أفضل نتيجة. وعلى العكس، إذا كانت الدولة A تعرف تمامًا أن الدولة B تخطط للانسحاب من التعاون، فإن أفضل خيار لها هو التعاون. (الانشقاق يعطي الدولة A أسوأ نتيجة، بينما التعاون يعطيها ثاني أسوأ نتيجة). ولكن من دون معرفة مؤكدة لاختيار الدولة B، يبقى الخيار الأمثل للدولة A غير واضح.

يستند الافتراض الثاني على *الذاتية*. فعلى الرغم من أن اللاعبين غير متأكدين من سلوك بعضهم البعض، إلا أن كل لاعب يقوم بتقدير ذاتي (يعتمد ربما على تقارير استخباراتية أو تجارب سابقة أو نبوءات أو قراءات فلكية أو حدس شخصي كما اقترح هانز مورغنثاو مرة) لسلوك الطرف الآخر، ويُعبّر عن هذا التقدير كاحتمال ذاتي مرتبط بكل إجراء محتمل من قبل الخصم. كما يقوم كل لاعب أيضًا، وبشكل ذاتي مرة أخرى، بتقييم المنفعة (الكاردينالية) للطرف الآخر من النتائج المحتملة، أي الأهمية التي تمثلها كل نتيجة للخصم،<sup>24</sup> وبالطبع، يكون اللاعب على معرفة بمنافعه الخاصة.

أخيرًا، يأتي افتراض *العقلانية*، إذ يتصرف اللاعبون كما لو كانوا يسعون لتحقيق أقصى منفعة متوقعة باستخدام تقديرات الاحتمالات وتقييمات المنفعة، بما يعني أن كل لاعب يختار إستراتيجيته بهدف تحقيق أعلى منفعة متوقعة. على سبيل المثال، في لعبة الدجاجة، يتعاون اللاعب الطرف عندما تتجاوز المنفعة المتوقعة للتعاون  $E(C)$ ، المنفعة المتوقعة للانشقاق  $E(D)$ ، ويختار الانشقاق في الحالات الأخرى.<sup>25</sup>

<sup>24</sup> يُقصد بالمنفعة هنا تعريف فون نيومان-مورغنسترن للمنفعة (للمزيد من المناقشة، انظر (Morrow, 1994a: الفصل 2). ويكون الأمر الأهم في القدرة على تفسير المنفعة المتوقعة من قرعة على النتائج باعتبارها منفعة للقرعة نفسها. انظر الحاشية 25 للاطلاع على الأمثلة.

<sup>25</sup> لتوضيح إحدى طرق إجراء الحساب، لنفترض أن الترتيب التفضيلي في الشكل 2 يمثل قيمًا نفعية وأن الدولة A تعتقد أن هناك احتمالاً بنسبة 40% أن تقوم الدولة B بالانشقاق، عندها:

بحسب نموذج إسبرغ الذي يعتمد على لعبة الدجاجة، تحدث المخاطرة الحاسمة لكل لاعب عندما تتساوى المنافع المتوقعة لإستراتيجيته،  $E(C) = E(D)$ ، أي عندما تكون المنفعة المتوقعة من التعاون = المنفعة المتوقعة من الانشقاق.<sup>26</sup> وتعد هذه المخاطرة الحاسمة نقطة محورية لأنها تمثل الحد الأقصى من خطر الصراع (DD) التي يكون اللاعب المنشق مستعداً لتحملها، وإذا زاد الخطر عن هذا الحد، فإن اللاعب العقلاني ببساطة يختار التعاون. وبالتالي، كلما انخفضت مخاطرة اللاعب الحاسمة، زادت احتمالية تعاونه؛ وكلما ارتفعت مخاطرة اللاعب الحاسمة، زادت احتمالية انشقاقه.

تبدو الحسابات بسيطة بما يكفي، لكن الخيارات التي يواجهها صانعو القرار أثناء الأزمات ليست بهذا الوضوح، إذ يوجد خطران كبيران يلوحان في الأفق. الأول والأكثر وضوحًا هو الاحتمال الحقيقي لوقوع كارثة: إذا تمسك كلا اللاعبين بموقفهما وانشقا، فقد ينجم عن ذلك حرب "عرضية" (لا يرغب فيها أي طرف فعليًا)، بالإضافة إلى خطر فقدان الأفضلية بتقديم تنازلات غير ضرورية أيضًا. والمفارقة تكمن في أنه ولتجنب إحدى الكارثتين، لا بد من مواجهة الأخرى. لذلك، ليس من المستغرب أنه خلال حقبة الحرب الباردة، باتت الأزمات تُعتبر "منافسات في المخاطرة". واللاعب الذي يمتلك أعلى مستوى من المخاطرة الحاسمة هو الذي "يفوز" في المواجهة مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة.<sup>27</sup>

وبالنظر إلى المخاطر، ما هي أفضل طريقة للعب هذه اللعبة الأكثر خطورة؟ كان منظرو الردع القائم على القرار مثلما كان أتباع مكيافيلي المعاصرون جاهزين لتقديم إجابات على هذا السؤال لصنّاع السياسات، مُسدين نصائح حكيمة لإدارة الأزمات الحادة بين الدول، وقد كانت التكتيكات التي اقترحوها جديدة وغير بديهية. وسرعان ما نالت هذه التوجيهات قبولًا واسعًا في الأوساط الرسمية (Kaplan, 1983) والأكاديمية في الولايات المتحدة، "على الرغم من أنه لا يوجد إلا القليل من الأدلة على صحة الفرضيات"، حتى أن الكثير من التكتيكات الموصى بها كانت "مخالفة للمنطق السليم" (Jervis, 1979: 289, 292) أو بدت "غريبة" (Rapoport, 1992). في الواقع، وعلى الرغم من التحديات التجريبية والمنطقية والأخلاقية (Green, 1966؛ Rapoport, 1964؛ George and Young, 1968؛

$$E(C) = 3 (.6) + 2 (.4) = 2.6$$

$$E(D) = 4 (.6) + 1 (.4) = 2.8$$

<sup>26</sup> وفيما أنّ المنفعة المتوقعة من الانشقاق أكبر من المنفعة المتوقعة من التعاون  $E(D) > E(C)$ ، يجب على الدولة A أن تختار الانشقاق. في المثال السابق، تبلغ المخاطرة الحاسمة للدولة A 0.5 لأنها تمثل نقطة التلاقي حيث  $E(C) = E(D)$ . فأَيّ تقدير لاحتمال أن تخطط الدولة B للانشقاق ويكون أكبر من 0.5 يجعل من المنطقي للدولة A أن تتعاون، والعكس صحيح. تتبع هذه الحسابات الصيغة التي قدمها جيرفيس (Jervis, 1972). وللاطلاع على طريقة بديلة لحساب مخاطرة اللاعب الحاسمة، انظر (Synder, 1972).

<sup>27</sup> يتوصل نموذج باول (Powell, 1990) إلى استنتاج مغاير. للمناقشة، راجع الفصل الثاني.

المستخلصة من نظرية الردع القائم على القرار هي الحكمة التقليدية، ولا تزال كذلك حتى اليوم. (Smoke, 1974؛ Smoke, 1977؛ Snyder and Diesing, 1977؛ Zagare, 1987, 1990a) أصبحت الحكمة

وهنا، يُعد من المهم أن نأخذ في الحسبان أن جميع الضروريات الإستراتيجية التي اكتشفها الكلاوزويتيون الجدد (Neo-Clausewitzians) كما وصفهم رابوبورت (Rapoport, 1968) مشيراً إلى مفكري الردع الكلاسيكي بشكل سلبي، تنبع من التقاء نموذج المخاطرة الحاسمة لإلسبرغ والديناميكيات الهيكلية للعبة الدجاجة. إذ اعترف جيرفيس (Jervis, 1979: 301)، على سبيل المثال، مرة بأنه اكتسب نظرة ثاقبة في الردع "من خلال استنتاج التكتيكات التفاوضية التي ينبغي أن تكون فعّالة في لعبة الدجاجة فقط".

ولإدارة الأزمات بنجاح، نُصح صانعو القرار باتخاذ إجراءات تقلل من المخاطر الحاسمة للطرف الآخر، ما يزيد من احتمالية تراجع الطرف الآخر. يقدم سنايدر (Snyder, 1972) قائمة شاملة بالأساليب التفاوضية التلاعبية ومخططاً مفيداً لتصنيفها. تشمل تكتيكات المخاطرة الحاسمة كلاً من الإجراءات التوافقية التي تهدف إلى جعل التعاون أكثر جذباً للخصم، والإجراءات القسرية التي تجعل الانشقاق أكثر تكلفة وبالتالي أقل جذباً. إلا أن الأساليب الالتزامية التي تهدف إلى تغيير تقدير الخصم لاحتمالية الانشقاق لدى الطرف الآخر تُعد أكثر استفزازاً بكثير.<sup>28</sup> ومن الواضح وجود جاذبية في الالتزام في إستراتيجية متشددة في لعبة الدجاجة ولو بشكل احتمالي: كلما زاد تقدير الخصم لاحتمالية وجود نية لدى الطرف المقابل بالانشقاق، كلما انخفضت المخاطرة الحاسمة للخصم وازدادت احتمالية تقديمه للتنازل، والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى.

إن أفضل طريقة لضمان النصر في أي أزمة هي في جعل الخصم يعتقد أن التنازل أمر مستحيل. وبالطبع، يكون نفس الحافز موجوداً لدى الخصم، لذا فالانتقال من النظرية إلى التطبيق ليس بالأمر البسيط. فالالتزام هو فنٌ وليس علماً (Schelling, 1966: الفصل 2). ومع ذلك، يُنصح رجال الدولة في حالات التفاوض القسري بـ"التنازل عن المبادرة" من خلال اتخاذ "التزام لا رجعة عنه" بعدم التنازل. ويشرح شيلينغ (Schelling, 1966: 43) بشكل مختصر السبب في ذلك:

إذا كنت تواجه عدوًّا يعتقد أنك ستستدير وتهرب إذا استمر هو في التقدم، وإذا كان هناك جسر يمكنك الهروب عبره، فقد يستمر في التقدم. وقد يتقدم إلى النقطة التي يصبح فيها الاصطدام أمراً حتمياً إذا لم تهرب. وعند التفكير في ما يصبُّ في مصلحتك على المدى الطويل، قد تلتفت وتعبّر الجسر، وهذا ما قد يتوقعه منك على الأقل. ولكن إذا قمت بحرق الجسر بحيث لا يمكنك التراجع، وعند اليأس الشديد لن

<sup>28</sup> انظر (Dixit & Nalebuff, 1991: الفصل 6). لمناقشة غير رسمية وقائمة معاصرة لأساليب الالتزام.

يكون بإمكانك سوى الدفاع عن نفسك، فإنه سيضطر إلى إجراء حساب جديد. إذ لا يمكنه الاعتماد على ما تفضله إذا كان يتقدم بشكل لا يُقاوم؛ بل عليه أن يقرر بدلاً من ذلك ما الذي يجب عليه فعله إذا كنت غير قادر على فعل شيء سوى مقاومته.

وفي مثال أكثر حيوية، يشيد كاهن (11: Kahn, 1962) بفوائد اتخاذ خطوة جذرية تفقد الدولة قدرتها على التحكم بمجريات الأمور، ما يجبر الخصم فعلياً على التنازل. (يسمي رابوبورت [Rapoport, 1968] هذا "دجاجة على طريقة كاهن"). كذلك الأمر، يشير جيرفيس (279: Jervis, 1972) إلى أنه يمكن لرجل الدولة زيادة احتمالية التفوق في الأزمة بشكل كبير من خلال "اتخاذ التزام بالثبات"، ويرى إلسبرغ (357: Ellsberg, 1959) أن هناك مزايا يمكن اكتسابها إذا قرر المبتز "طواعية وبشكل لا رجعة فيه التخلي عن حريته في الاختيار". ويشرح كيسنجر (Kissinger, 622: 1979) الأمر بصيغة مختلفة قليلاً: "على القائد أن يختار بعناية وتفكر القضايا التي يخوض فيها المواجهة، ويكون ذلك بغية تحقيق أهدافه الكبرى. ومع ذلك، بمجرد أن يكون ملتزماً يصبح من واجبه إنهاء المواجهة بسرعة، ولأجل ذلك يجب أن يُظهر صلابة لا تقبل التراجع".<sup>29</sup>

يشمل النوع الثاني من أساليب الالتزام قيام اللاعب بالتلاعب بفوائده الخاصة (126-128: Schelling, 1960). ومن خلال جعل الانشقاق أقل كلفة أو تقليل جاذبية التعاون، على سبيل المثال، عبر زيادة التكاليف السياسية الداخلية (Fearon, 1994b) إذ يمكن للفاعل أن يجعل التنازل يبدو أقل احتمالاً في نظر الخصم، وسيصبح انشقاق الخصم أقل احتمالاً مرة أخرى أيضاً.

قدّم منظرو الردع القائم على نظرية القرار أيضاً الكثير من الأساليب لتغيير تصوّر الخصم لتقييم الفاعل لنتائج المواجهة. على سبيل المثال، يمكن لرؤساء الدول (من الرجال والنساء) تقديم تعهد علني بعدم التراجع، أو محاولة "ربط" الصراع الحالي بمواجهات مستقبلية (Jervis, 1970). وتُعد المناورتان تقنيتان تهدفان إلى إقناع الخصم بأن تكلفة التراجع مرتفعة. وأكثر الحيل إثارة للجدل، هي اقتراح شيلينغ (37-42: Schelling, 1966) الشهير (انظر أيضاً [1959: 360] Ellsberg و[1972: 285] Jervis) بأن يتظاهر اللاعب بـ"اللاعقلانية"، من خلال الظهور بمظهر غير المدرك للتكلفة العالية والواضحة للتصادم، وقد يكون من الممكن أن ينجح اللاعب أو الطرف بهذه الطريقة في دفع الخصم إلى التهرب أو الانسحاب.

تعمل نظريات الردع القائم على نظرية القرار، بشكل جماعي، على توسيع نظرية الردع الهيكلية بالنظر في تداعيات الهيكل الدولي على المستوى الدقيق وتكاليف الصراع النووي المرتفعة. ويظهر التركيز الواضح في هذه الأدبيات

<sup>29</sup> للاطلاع على حجة مشابهة، راجع باين (1981: Payne).

الفرعية المؤثرة في الردع في ابتكار آليات للتعامل مع العالم كما يراه منظرو الردع الهيكلية، عالم تكون فيه الصراعات الشاملة مستحيلة وفي نفس الوقت غير قابلة للتصور، عالم تحلُّ فيه الأزمات مكان الحروب، عالم تكون فيه أكبر التهديدات للسلام في سوء التقديرات والتصورات الخاطئة والحوادث، وبالتالي، عالم تكون فيه مهارات التفاوض الدقيقة أمراً أساسياً. وللتعامل مع هذا العالم، يدعو منظرو الردع القائم على نظرية القرار إلى التخلي عن الحذر لا التحفظ، وإلى الصلابة لا المرونة، وإلى اللاعقلانية لا العقلانية.

## 1.2 الاستثناءات التجريبية

في البداية، تبدو الرؤية العالمية لنظرية الردع الكلاسيكي مثيرة للإعجاب. ففي الواقع، تبدو النظرية قادرة على تفسير أهم سمة تجريبية لفترة ما بعد عام 1945: وهي غياب الحروب الكبرى بين القوى العظمى. وبقبول هذه المطابقة التامة بين الواقع والنظرية، لا يكون مستغرباً أن تكون الواقعية الهيكلية بشكل عام، ونظرية الردع الكلاسيكي بشكل خاص، هي "المدرسة الفكرية السائدة في نظرية العلاقات الدولية" (Buzan, Jones, and Little, 1993: 1). ومع ذلك، ما تزال هناك بعض الشكوك المقلقة، إذ يرى جيرفيس (6: 1985, Jervis) - من منظور نظري مختلف - أن "الكثير من الأحداث تطرح ألغازاً غير مفسرة لنظرية الردع الكلاسيكي". أو كما يكتب مولر (Mueller, 1995: 47)، أن "هذا التصوّر للردع... ببساطة لا يفسر بشكل جيّد كيف تتصرف الدول فعلياً". ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التناقضات التجريبية التالية:

### • لا يعدّ ميزان القوى مؤشراً جيّداً على تحقيق السلام.

وكما يلاحظ والتز (77: 1993)، "إذا كان ميرشايمر محقاً في اعتقاده بأن "تساوي القوة... بين القوى الكبرى" يقلل من احتمالية نشوب الحرب، فلم تكن الحرب العالمية الأولى لتندلع أبداً. والملفت أن الواقع يبدو عكس ذلك تماماً، فالعالمية الأولى ليست حالة شاذة. وجميع الحروب التي خاضتها القوى الكبرى، التي تتوفر بشأنها بيانات موثوقة، اندلعت في ظل ظروف تكافؤ القوة، بما في ذلك الحرب الفرنسية-البروسية والحرب الروسية-اليابانية والحرب العالمية الثانية (Organski and Kugler, 1980: الفصل 1) وحرب الأسابيع السبعة (Bueno de Mesquita, 1990) وحرب القرم وحرب توحيد إيطاليا (Kim, 1989, 1991). علاوة على ذلك، تشير أدبيات تجريبية متزايدة إلى أن التكافؤ النسبي في موارد القوة يرتبط بأنواع أخرى أقل حدة من النزاعات العسكرية بين الدول (Garnham, 1976؛ Weede, 1976؛ Siverson and Sullivan, 1983؛ Houwelling and Siccama, 1988a, 1988b؛

Geller, ;Bueno de Mesquita and Lalman, 1992 ;Bremer, 1992 ;Sullivan, 1990 ;Gochman, 1990  
1993 ;1993 ;Leng, 1993 ;Lemke, 1996 ;(de Soysa, Oneal, and Park, 1997).

مع ذلك، سيلاحظ القارئ أن منظري الردع الكلاسيكي يعتبرون توازن القدرات شرطاً ضرورياً، على الرغم من أنه ليس كافياً لاستقرار الردع. إذ يجب أن تكون الحرب مكلفة جداً أيضاً لكي يسود السلام. وفي هذا السياق، يجب أن تتوافر "الدعامتان: الثنائية القطبية والأسلحة النووية" (Waltz, 1993: 44) قبل أن تعتبر الحرب غير ممكنة. وبالتأكيد، لم تحدث أي حرب بين القوى الكبرى حتى الآن في ظل تكافؤ نووي. لكن من الممكن تماماً أن تكون هذه العلاقة المثالية هي مجرد علاقة زائفة - ما يعني أن الأسلحة النووية لم تكن سبباً في تجنب الحرب النووية، بل كان تجنبها يحدث على الرغم من عدم وجودها.

كيف يمكننا التمييز بينهما؟ تتمثل إحدى الطرق غير المباشرة، وإن كانت كاشفة، لمعالجة هذه المشكلة الإيستمولوجية المربكة، في دراسة سلوك القوى النووية المشاركة في النزاعات الدولية الكبرى. فإذا كانت الأسلحة النووية قد غيرت فعلاً جوهر السياسة الدولية فيجب أن يكون هناك أثر سلوكي يمكن ملاحظته في تلك النزاعات التي لم تتحول إلى حروب شاملة. بعبارة أخرى، من المفترض أن تُحل النزاعات التي تشمل قوة نووية بطريقة مختلفة عن النزاعات التي تشمل دولاً غير نووية فقط.

ومن المفاجئ أن هناك القليل جداً من البيانات التي تدعم هذا الاقتراح، بل هناك في الواقع الكثير من الأدلة التجريبية المنهجية التي تدحضه. على سبيل المثال، يُشير هوث (Huth, 1990) إلى وجود علاقة بين امتلاك الأسلحة النووية ونجاح الردع الفوري.<sup>30</sup> لكن إعادة تحليل فيرون (Fearon, 1994a: 250) لدراسة هوث الإحصائية تؤكد بقوة أن العلاقة المذكورة يمكن تفسيرها بتأثيرات الاختيار.

بالتحديد، إن التهديدات ضد القوى النووية "غالباً ما تكون قد وُجّهت بالاعتقاد المبدئي بأن الطرف المدافع ربما لن يكون مستعداً لاستخدام القوة في هذه المسألة. وبالتالي، فإن الإشارة المكلفة في الرد على ذلك ستكون أكثر احتمالاً للنجاح".<sup>31</sup>

وكذلك، بعد تحليل أربعة عشر نزاعاً شديداً بعد الحرب، وجد كوغلر (Kugler, 1984: 479) أنه "من الصعب الاستنتاج أن الأسلحة النووية قد أثرت بشكل مباشر على نتائج الأزمات الشديدة أو ردعت النزاعات". وفي نفس السياق، إن دراسة بيتس (Betts, 1987: 16, 20) حول "الأزمات بين الشرق والغرب التي شهدت توجيه نوع من التهديد النووي" قادتته إلى الملاحظة أن "نظريتنا توازن المصالح وتوازن القوى أثبتتا فائدتهما في تفسير التهديد أو

<sup>30</sup> نلاحظ أن ما توصل إليه كل من هوث وغيلبي وبيبيت (Huth, Gelpi, and Bennett, 1993: 618) بأن امتلاك المدافع لقدرة الضربة الثانية له تأثير رادع قوي على سلوك التصعيد من قبل المتحدي لا يتناقض مع نظرية الردع التي سيتم تطويرها في هذا العمل.

<sup>31</sup> للاطلاع على نموذج يربط بين العمليات السياسية المحلية وتكاليف الرأي العام، انظر سميث (Smith, 1998a).

الرد، لكن لا يبدو أن أيًا منهما كافٍ لتفسير سلوك الجانبين في الوقت نفسه". وقد أفاد هوث وروسيت (Huth and Russett, 1984: 29) بعد دراسة أربعة وخمسين حالة من الردع الموسع، بأن "التوازن طويل المدى للقوى وامتلاك الطرف المدافع لأسلحة نووية لا يحدثان فرقًا كبيرًا" في فشل الردع أو نجاحه. ويتفق مع هذا الرأي عدد من الدراسات الأخرى (انظر على سبيل المثال لا الحصر George and Russett, 1963؛ Huth, 1988a, 1988b؛ Organski and Kugler, 1980؛ Blechman and Kaplan, 1978؛ Smoke, 1974؛ Huth and Russett, 1988؛ Geller, 1990؛ Huth, Bennett, and Gelpi, 1992).<sup>32</sup> وتشير هذه الدراسات مجتمعةً إلى أنه في النزاعات العسكرية بين الدول على وجه الخصوص، لا توفر الأسلحة النووية أي ميزة خاصة للدول التي تمتلكها، سواء كان الطرف الآخر في النزاع يمتلكها أيضًا أم لا. لذلك، فإن الدعم التجريبي للاقتراح القائل بأن الدول تتصرف بشكل مختلف في العصر النووي مقارنة بما كانت عليه قبل ذلك ضئيل جدًا؛ فالعوامل الأخرى غير القدرة النووية ما تزال تفسر معظم سلوكيات النزاع القابلة للملاحظة.<sup>33</sup>

• لا يُعدُّ التوزيع غير المتكافئ للقوة مؤثرًا جيدًا للحرب الكبرى بين الدول.

فكما أن ظروف التكافؤ لا ترتبط بالسلام، لا يوجد ارتباط واضح بين النزاع وعدم تكافؤ القوى. ويبدو أنه حتى عندما يكون الدافع موجودًا، فإن الدول لا تقفز مباشرةً عبر "نوافذ الفرص" الخاصة بها (Lebow, 1984؛ Jervis, 1985). إن غياب النزاع بين القوى العظمى خلال فترات التفوق النووي الأمريكي يُعتبر في الواقع أكبر لغز تجريبي بالنسبة إلى نظرية الردع الكلاسيكي. إذ تُشير النسخة المجردة من النظرية بوضوح إلى أن الولايات المتحدة كان ينبغي أن تستغل الميزة الإستراتيجية الواضحة التي تمتعت بها طوال الخمسينيات وأوائل الستينيات، ليس فقط ضد الاتحاد السوفييتي بل ضد القوى الأصغر أيضًا. وفي هذا السياق، يشير جيرفيس (Jervis, 1988a: 342) إلى أن الواقعيين غير قادرين على "تفسير حقيقة أن الولايات المتحدة لم تحتل كندا في أي وقت سابق خلال المئة عام الماضية". أو كما يقول غاديس (Gaddis, 1997: 88)، "إن الأفعال التي قامت بها الولايات المتحدة [خلال سنوات الحرب الباردة المبكرة] لم تتناسب مع الأنماط التقليدية لسلوك القوى العظمى".

ولتفسير هذه الحالة الشاذة البارزة، تضطر نظرية الردع الكلاسيكي إلى الإقرار باستثناء للمبدأ الواقعي التقليدي الذي يفترض أن جميع الدول هي دول "غير متميزة" تسعى لتعظيم القوة أو الأمن ما يعني أن "جميع الدول الأخرى هي تهديدات محتملة" (Mearsheimer, 1990: 12). وكما كان حال بريطانيا العظمى خلال ذروة سياسة

<sup>32</sup> للاطلاع على مراجعة شاملة لهذه الأدبيات، انظر هارفي وجايمز (Harvey & James, 1992).

<sup>33</sup> قد يُعزى نقص الأدلة إلى حد ما إلى تأثيرات الاختيار أيضًا.

توازن القوى في القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة تُعتبر مستثناة من قول مورغنثاو الشهير ( Morgenthau, 1948) بأن "رجال الدولة يفكرون ويتصرفون من منطلق المصالح التي تمثل القوة" (Organski, 1958). ومن خلال بعض الحيل السياسية، وُصفت الولايات المتحدة كقوة محافظة على الوضع القائم تفتقر إلى الدافع المعتاد لتعظيم مصالحها الأمنية، أو كديمقراطية مردوعة ذاتيًا لا ترغب في انتهاك المبادئ الأخلاقية بشن حرب هجومية غير عادلة. في حين أشاد معظم المراقبين الغربيين بالولايات المتحدة لضبط النفس الذي أبدته، ودعا آخرون - من الأكثر تمسكًا بالنموذج الواقعي - إلى شن حرب وقائية و"إزالة" الستار الحديدي (Kahan, 1975: الفصل 1).

يكاد يكون من المستحيل دحض مثل هذه الحجج الظرفية، ولن نحاول ذلك. مع ذلك، لاحظوا صعوبة الحفاظ على حجة مشابهة في الحالة الصينية-السوفييتية. فعلى الرغم من العلاقة السياسية شديدة التوتر، كان الاتحاد السوفييتي يعتزم استغلال موقعه المتفوق في مواجهة الصين في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، لكنه اختار عدم القيام بذلك. ومن جهتها، لم تُردع الصين عن المطالبة بحدودها على طول نهري أمور وأوسوري، ولا عن خوض حرب مع فيتنام (حليف السوفييت القوي)، ولا عن معارضة الغزو السوفييتي لأفغانستان في العام 1979. في هذه الحالة، لا يمكن أن يُنسب ضبط النفس الذي أبداه الاتحاد السوفييتي إلى اعتبارات أخلاقية أو إلى سذاجة سياسية. كما يصعب تصديق أن معارضة الولايات المتحدة وتعهداتها بدعم الصين (Kissinger, 1979: 764) كان عاملاً مؤثرًا في سلوك الاتحاد السوفييتي. وفي نهاية المطاف، عندما استطاع الاتحاد السوفييتي رد الفعل الأمريكي تجاه ضربة استباقية محتملة ضد الصين، كانت مصداقية الوعد الأمريكي بالدفاع عن أوروبا وحلفائها في الناتو قد أصبحت موضع شك بالفعل. إذا كانت الولايات المتحدة غير مستعدة للمخاطرة بواشنطن أو نيويورك من أجل باريس أو بون، فكيف كان من المحتمل أن تشن حربًا نووية لحماية دولة شيوعية كانت في الأصل على علاقة غير مستقرة وعاصفة معها أيضًا؟ لا يقتصر ضبط النفس هذا على العصر النووي فقط، ففي السنوات التي سبقت الحرب العالمية الأولى، كانت ألمانيا تتمتع بتفوق عسكري ملحوظ (على الرغم من تراجعها) على كل من فرنسا وروسيا، اللتين كانتا أبرز خصومها في القارة. ومع ذلك، على الرغم من توصيات هيئة الأركان العامة الألمانية بشن حرب وقائية، سعى القادة الألمان إلى المصالحة السياسية مع خصومهم خلال النزاعات في البلقان في الأعوام 1905 و1908 ومرة أخرى في 1912. وكما لاحظ ليبو (Lebow, 1984: 151) بشأن هذه الحالات الثلاث: "ما يدعو للدهشة، بالنظر إلى فرضيات نظرية الردع وإلى مفهوم نافذة الضعف، ليس في أن ألمانيا دخلت في حرب أوروبية عام 1914، بل أن ألمانيا اختارت عمدًا تجنب هذه الحرب في ثلاث مناسبات سابقة كانت أكثر ملاءمة". وبناءً عليه، لا يُعدّ نابليون الزعيم العالمي الوحيد الذي "رفض ببساطة اللعب وفقًا لقواعد توازن القوى" (Kissinger, 1957a: 131).



في ضوء الأحداث اللاحقة، قد لا يكون قرار القيصر فيلهلم ومعه اثنين من المستشارين الألمان (فون بولو وبثمان هولفيغ) برفض الضرورة الإستراتيجية الضمنية في نظرية الردع الكلاسيكي أمرًا غير عادي. ذلك أن معظم صانعي السياسات يرفضون تلقائيًا سياسات الانتشار النووي، إذ قاومت القوى العظمى، على الأقل، نقل التكنولوجيا النووية إلى دول ثالثة، إلا في حالات الظروف القصوى. والواقع أن إحجام الزعماء السياسيين عن قبول هذه الوصفة يشكل مؤشرًا آخر على أن الحجة النظرية الأساسية زائفة.

يفسر بعض منظري الردع الكلاسيكي، بمن فيهم أولئك الذين يدعمون الانتشار الانتقائي للأسلحة النووية، هذا الشذوذ من خلال استثناء ما يُسمى بالدول "المجنونة" من الاتجاهات السلوكية لنماذجهم. فالنظرية الكلاسيكية للردع لا تأخذ في الاعتبار إلا سلوك الفاعلين "العقلانيين". ولكن في أوقات أخرى، يزعم هؤلاء المنظرين أنفسهم أن الأسلحة النووية تخلق منطقتها الخاص، وأن مجرد وجودها كافٍ لاستحداث سلوك شديد الحذر (Waltz, 1993: 53-54)؛ انظر أيضًا Bundy, 1983). ولكننا نرى في هذا الصدد أنه لا يمكن "الجمع بين الأمرين معًا" ببساطة.

تظهر تناقضات خطيرة أخرى بين النظرية والتطبيق في السلوك الفعلي للدول خلال الأزمات الحادة وفترات الصراع الشديد. فإذا كانت هناك سمة واحدة يتفق عليها معظم المراقبين بما يخص النظام الدولي بعد الحرب، فهي غياب التصرفات المتسارعة عند معظم الدول، خاصة القوى العظمى منها (انظر، على سبيل المثال لا الحصر، Gaddis, 1986: 23 أو Waltz, 1993: 67). من الواضح أن الدول لم تكتفِ بتجنب إستراتيجيات الالتزام التي أبرزها إلسبرغ أو شيلينغ أو سنايدر، بل امتنعت أيضًا عن تبني تكتيكات حافة الهاوية التي تؤدي من خلال التنازل عن السيطرة إلى خلق خطر مستقل لنشوب الحرب. كما يلاحظ جيرفيس (Jervis, 1988b: 80) أنه: "على الرغم من أننا غالبًا ما نمثل العلاقات بين القوى العظمى على أنها لعبة الدجاجة، إلا أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لم يتصرفا كالمراهقين المتهورين". أو كما يقول بيتس (Betts, 1987: 30): "إن الرأي القائل بأن التهور الظاهري والالتزام غير القابل للنقض أكثر فعالية، عادة ما يكون أكثر راحة للإستراتيجيين منه للرؤساء".

على سبيل المثال، يجد يونغ (Young, 1968: 218) في دراسة تجريبية لأربع أزمات شديدة بعد الحرب العالمية الثانية، أنه في مثل هذه الحالات، سعى صانعو القرار "للاحتفاظ بأوسع حرية اختيار لأطول فترة ممكنة ولتجنب الوقوع في موقف لا رجعة فيه". وكذلك، تكشف دراسة سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977: 489-) (490) لست عشرة أزمة كبرى بين الدول، بما في ذلك بعض الأزمات التي تعود إلى القرن التاسع عشر، أن "التكتيكات القسرية القوية مثل "الالتزامات التي لا رجعة فيها" أو التهديدات القوية نادرًا ما تُستخدم". (ومن المثير أيضًا أن سنايدر وديزينغ لم يتمكنوا من العثور سوى على حالة واحدة لزعيم سياسي يتظاهر بـ"اللاعقلانية" [مثل هتلر في العام 1938] سعيًا للحصول على ميزة تكتيكية في أزمة). كذلك الأمر، يلاحظ ديبل (Deibel, 1980: 58) في مراجعة

قانونية لالتزامات للولايات المتحدة بموجب المعاهدات بعد الحرب، أنه "حتى في تلك الحقبة الكبرى من الالتزامات المفترضة بعد الحرب العالمية الثانية، وعندما تم توقيع التحالفات الأميركية مع ما يقارب الخمسين دولة، أتاح المعاهدات الناتجة للولايات المتحدة مرونة كبيرة في الرد، ولم يكن في تأثيرها الإجمالي في الواقع تقييداً لحرية حركة أميركا، بل توسيعاً لقوتها إلى أبعد حدود الدفاع على الإطلاق"<sup>34</sup>. في هذا السياق، يلاحظ ماكسويل (Maxwell, 1968: 4) أن "التاريخ الدولي لا يسجل أي حالة لدولة تعهدت بمثل هذا الالتزام [غير القابل للإلغاء]. ويكتب هوث (Huth, 1999: 74) في استعراض للدراسات الحديثة حول الردع أن "الحجج المبكرة حول المزايا الإستراتيجية للتلاعب بالمخاطر وإستراتيجيات الالتزام لم تحظَ بدعم كامل من الأبحاث التجريبية".

هناك مبرر واضح لتردد الدول في اللجوء بتهور إلى أساليب التفاوض القسرية، وبدلاً من ذلك، تبني ما يصفه بيتس (Betts, 1987: 29) بـ"النزعة المشتركة لدى القادة السياسيين نحو إبقاء الخيارات مفتوحة". ففي معظم الأحيان، تنتهي المناورات التصعيدية إلى اندلاع الحرب، حيث يختار الخصوم الثبات والمقاومة بدلاً من الجبن والتراجع (Leng, 1993؛ Goldstein and Freeman, 1990؛ Kroll, 1995).<sup>35</sup> وبالتالي، إن نظرية الردع القائم على نظرية القرار تعاني كأداة وصفية لأنها عاجزة عن تفسير سلوك كل من الطرف المعتدي والطرف المدافع في تلك التفاعلات الحاسمة والخطيرة التي تزعم تفسيرها. وكما لاحظ مورغنسترن (Morgenstern, 1961b: 105) بذلك، أن توصيات هذه النماذج "قد تبدو خطيرة إذا كان لها تأثير على صنع السياسات"<sup>36</sup>.

### 1.3 المشاكل المنطقية

بعيداً عن الصعوبات التجريبية، تعاني نظرية الردع القائم على نظرية القرار أيضاً من مشكلة أعمق، إذ إنها غير متسقة منطقياً في صيغتها المعتادة. أو كما يعبر غاديس (Gaddis, 1997: 101): "لم يكن المنطق، في هذا المجال، كما هو في مجالات أخرى".

<sup>34</sup> في مثال على ذلك ما وصفته صحيفة نيويورك تايمز (Erlanger, 1996) بأنه "التزام متعمد الغموض" من جانب الولايات المتحدة، كما ورد في قانون العلاقات مع تايوان للعام 1979. وقد أوضح أحد كبار مسؤولي الإدارة الأميركية هذا القانون عندما حاولت الصين التأثير على الانتخابات الرئاسية التايوانية عام 1996 من خلال إجراء تجارب صاروخية بالقرب من الموانئ الرئيسية لتايوان، قائلاً: "من دون الالتزام مسبق أو السماح لتايوان برفض سياستنا تجاه الصين، من المهم جداً أن تدرك الصين أنها لا تستطيع التصرف من دون عواقب، وأن لدينا خيارات ويمكننا استخدامها".

<sup>35</sup> قد تكون هناك أيضاً أسباب نفسية تجعل رجال الدولة يتجنبون اتخاذ "خيارات لا رجعة فيها". على سبيل المثال، يرى جانيس ومان (Janis & Mann, 1977: 15) أن معظم صنع القرار يسعون للتخلص من "الصراعات، والشكوك، والقلق عبر التلكؤ والتبرير أو إنكار المسؤولية عن خياراتهم الخاصة". ومع ذلك، نشير إلى أنه لا يوجد تناقض ضروري بين الملاحظة التي تفيد بأن رجال الدولة يتجنبون إستراتيجيات الالتزام لأنها تنطوي على أفعال محفوفة بالمخاطر ويمكن أن تكون مكلفة، وبين الادعاء بأن رجال الدولة من الناحية النفسية يميلون إلى تجنب المخاطر. وسنناقش التفاعل المحتمل بين التفسيرات النفسية وتفسير الاختيار العقلاني في الفصل الثاني.

<sup>36</sup> يطرح لينغ (Leng, 1993: 3) الفكرة نفسها.

وتوضيحًا للمشكلة، لُنعد النظر في نموذج لعبة الدجاجة (انظر الشكل 2)، وتذكر أن هذه اللعبة تلخص الإطار النظري الأساسي لنظرية الردع الكلاسيكي. وما يستحق الملاحظة بشكل خاص هو الافتراض أن الصراع في العصر النووي لا يمكن تصوره وفي نفس الوقت يعدُّ غير عقلائي. وهذا الافتراض الحاسم هو السمة المميزة لنموذج لعبة الدجاجة. إذا تم قبول هذا التصور، والافتراض بأن لعبة الدجاجة تعكس بدقة الظروف الهيكلية والنفسية لعلاقة نووية قطبية، فإن المشكلة في النظرية تصبح واضحة: فإذا افترضنا وجود لاعبين عقلانيين (أدائيًا)،<sup>37</sup> فإنَّ الوضع الراهن لن يستمر غالبًا وستشيع الأزمات وسيفشل الردع العام بشكل مستمر.

والسبب واضح في هذا، فبما أن أحد الأطراف اللاعبين يتعاون من خلال دعم الوضع القائم، فإن مصلحة اللاعب الآخر لا تقتضي الاستمرار في التعاون ودعم الوضع القائم أيضًا. ذلك لأنَّ التعاون يؤدي إلى تحقيق ثاني أفضل نتيجة بالنسبة إلى لاعب الآخر، في حين أن عدم التعاون يحقق له النتيجة الأكثر تفضيلًا. بناءً على ذلك، لا يُتوقع للردع العام أن ينجح بانتظام بافتراض وجود فاعلين عقلانيين يتجنبون الصراع الشامل.<sup>38</sup> وهذا ما يشير بوضوح إلى أن إيمان الكثير من المنظرين الإستراتيجيين بقدرة الأسلحة النووية على الحفاظ على الوضع الراهن قائم على أسس نظرية هشة.<sup>39</sup>

وبخلاف ما ذهب إليه ميلر (Miller, 1993: 70) وآخرون، يبدو أن منطق نظرية الردع الكلاسيكي ليس خاليًا من العيوب تمامًا، وأن هناك تناقضًا جوهريًا بين مبادئ العقلانية والحدس الذي يحمله الكثير من منظري الردع الكلاسيكي بأن الأسلحة النووية تعمل على فرض استقرار الأوضاع. وبناءً على هذه الافتراضات، كان جيرفيس (Jervis, 1984: 19) محققًا تمامًا في تأكيده أن "الإستراتيجية العقلانية لاستخدام الأسلحة النووية تشكّل بحدِّ ذاتها تناقضًا من حيث المصطلحات".

<sup>37</sup> سيتم شرح هذا التوضيح بالتفصيل في الفصل الثاني.

<sup>38</sup> تفترض المناقشة غير الرسمية في النص ضمنيًا وجود خيار متزامن. من الناحية التقنية، إذا لعب الأطراف لعبة الدجاجة بشكل متزامن (حيث يختار كل لاعب بين التعاون (C) أو الانشقاق (D) من دون معرفة اختيار اللاعب الآخر، ويتم ذلك مرة واحدة فقط)، فهناك ثلاثة أمثاط من السلوك تتماشى مع اللعب العقلاني (أي توازنات ناش). فإما أن يفوز أحد اللاعبين، أو يفوز اللاعب الآخر، أو يُعتمد التوازن المختلط. (ومن المثير للاهتمام أن رابوبورت (Rapoport, 1992: 483) يربط التوازن المختلط بتهديد شيلينغ الذي يترك شيئًا للصدفة). إذا دخل توازن الإستراتيجية المختلطة حين التنفيذ، فإن جميع النتائج الأربع تحدث باحتمال إيجابي، مما يعني، على وجه الخصوص، أنه يُتوقع الحفاظ على الوضع الراهن أحيانًا، ولكن ليس بالضرورة بشكل دائم. وهذا يشير إلى أن توازن الإستراتيجية المختلطة يتعارض أيضًا مع الملاحظة القائلة بأنه تم الحفاظ على الوضع الراهن عمومًا خلال الحرب الباردة. يشير أونيل (O'Neill, 1992: 471- 472) إلى أن توازن الإستراتيجية المختلط في لعبة الدجاجة يفسل أيضًا كأداة معيارية. لمناقشة مفصلة لبنية التوازن في لعبة الدجاجة في ظل مجموعة متنوعة من الظروف، راجع فينك وغايتس وهيومز (Fink, Gates, & Humes, 1998).

<sup>39</sup> هذا الاستنتاج لا يعتمد على فرضية الاختيار المتزامن. راجع الفصل الثالث للتوضيح.

تثير هذه التناقضات المنطقية مشكلة تجريبية أخرى لنظرية الردع القائم على نظرية القرار تكمن في كيفية التوفيق بين استمرارية الوضع القائم طوال الحرب الباردة وعدم استقراره النظري في نموذج التفاوض الأساسي.<sup>40</sup> إذًا، كما هو الحال مع منطري الردع الهيكلية، يجد منظرو الردع القائم على نظرية القرار صعوبة في تفسير غياب الأزمات المزممة والتحديات المستمرة للوضع القائم خلال فترة ما بعد الحرب. على وجه الخصوص، فإن فترات التهدة الممتدة تتناقض بوضوح مع الافتراضات الأساسية لنظرية الردع القائم على القرارات، ما يشير ربما إلى أن الأسس المسلّم بها للنظرية صارمة جدًا بحيث لا يمكنها تفسير العلاقات الديناميكية بين الدول.

إن مثل هذه التناقضات المنطقية لا تشكل مشكلة كبيرة بالنسبة إلى بعض منطري الردع الكلاسيكي خاصة أولئك الذين يعتقدون أن وجود الأسلحة النووية وحده كافٍ لاستقرار علاقة متوترة (انظر، على سبيل المثال، Bundy, 1983). أما والتز (Waltz, 1993: 53-54)، فيكتفي بتجاهل المشكلة: "يقول المنطق إنه وبمجرد فشل تهديد الردع، فإن تنفيذ هذا التهديد مع المخاطرة بتدمير الذات يعد غير عقلائي. لكن المنطق لا يبدو مقنعًا لأن المهاجم المحتمل لا يمكنه التأكد من أن المنطق سيظل سائدًا".<sup>41</sup>

والبعض الآخر لا يجد مشكلة في التناقضات الظاهرية وعدم التناسق التحليلي، بل يرون فيها مصدر قوة أو يتبنون ما يترتب عليها. يُعد اقتراح شيلينغ بأن اللاعبين العقلانيين يتظاهرون باللاعقلانية مثالًا حيًا على ذلك. أما تأملات جيرفيس (1972، 1978، 1979، 1984، 1989) التي تجمع بين صياغة نظرية الردع القائم على نظرية القرار وانتقادها في آن واحد، فهي مثال آخر. والملاحظة الموجزة التي قدّمها رودس (Rhodes, 1989: 1) التي تقول إن الردع هو "علاقة يرتبط فيها العقلاني وغير العقلاني جوهريًا" هي مثال ثالث على ذلك. بحسب رودس (Rhodes, 1988) يتعزّز استقرار الردع بسبب عدم قدرة الحكومات الحديثة ذات البيروقراطيات المتشعبة والإجراءات التشغيلية غير المتوقعة على ضمان تصرفها بشكل عقلائي.

<sup>40</sup> وقد واجه داونز وروك (Downs & Rocke, 1990: 76) مشكلة نظرية مماثلة في دراستهما لسباقات التسلح، وهي "صعوبة التوفيق بين وجود حالات من التعاون في مجال التسلح وبين توازن ناش الفريد للخيانة المتبادلة في معضلة السجينين".

<sup>41</sup> قد يتساءل المرء ما إذا كان المنطق الداعم لسياسات الانتشار خاضعًا لتحفظ مشابه. ومع ذلك، فإن وولتز على صواب في هذه النقطة. سنؤجل مناقشة ما يعنيه هذا بالضبط إلى الفصل الثالث.

#### 1.4 الخاتمة

تتوفر عدة طرق للتعامل مع المشكلات التجريبية والمنطقية التي تواجه نظرية الردع الكلاسيكي: يمكن تجاهل التناقضات، كما فعل رودس (Rhodes, 1988)، وبناء نظرية تتطلب من الفاعلين أن يكونوا عقلانيين وغير عقلانيين في نفس الوقت؛ أو يمكن ببساطة رفض النظرية باعتبارها غير متماسكة منطقيًا، كما فعل آشن (Achen, 1987)، والمضي قدمًا في اقتراح بناء نظرية جديدة تستند إلى مفهوم مختلف كليًا عن مفهوم العقلانية؛ كذلك، يمكن محاولة حل هذه المفارقة كما فعل هوارد (Howard, 1971) وغوتيه (Gauthier, 1984) وناليف (Nalebuff, 1986)، و (Powell, 1987, 1990)، وآخرون، عبر السعي لإثبات أن نظرية الردع العقلاني لا تستلزم بالضرورة تناقضًا في المصطلحات؛ أو يمكن الإبقاء على افتراض العقلانية ومحاولة صياغة نظرية تحترم التحليل المنطقي والحقيقة التجريبية، كما سنلتزم بذلك في الفصول اللاحقة من هذا الكتاب.

وإذ نرى أن الاتساق المنطقي والدقة التجريبية شرطان لا غنى عنهما لأي نظرية جيدة، ولهذه الأسباب العلمية فإننا نرفض الخيار الأول أساسًا.<sup>42</sup> ليس لدينا اعتراض مبدئي على الخيار الثاني، وفي الواقع، إننا ننظر بشكل إيجابي إلى المحاولات الساعية لبناء نظريات بديلة، بما في ذلك تلك التي تستند إلى رؤى من الأدبيات النفسية. ومع ذلك، بدلاً من إلغاء افتراض العقلانية، نفضل تقييم نظرية الردع الكلاسيكي وفقًا لشروطها الخاصة. وبناءً عليه، نقوم في الفصل التالي بتقييم بعض المحاولات البارزة للتوفيق بين نظرية الردع الكلاسيكي ومبادئ العقلانية، ونوضح لماذا لم تكن هذه المحاولات ناجحة. ثم، نقترح في الفصل الثالث إعادة صياغة خاصة بنا - نظرية الردع المثالي - باستخدام نظرية الألعاب. ومن وجهة نظرنا، يعرف الردع في جوهره بأنه علاقة إستراتيجية تتقاطع فيها مصالح الدول وتتفاعل. وبالتالي، تعد نظرية الألعاب الأداة المثلى لاستكشاف ديناميكيات الردع عبر مجموعة متنوعة من السياقات الإستراتيجية.

يوسّع القسم الثاني التحليل الذي بدأ في الفصل الثالث، مُركِّزًا بشكل حصري على حالات الردع المباشر. ويستعرض الفصل الرابع لعبة الردع المتبادل المعممة حيث تُشكّل كل من الدولتين تهديدًا محتملًا للأخرى. وبالمقابل، يبحث الفصل الخامس لعبة الردع الأحادي التي يمتلك فيها طرف واحد فقط دافعًا لزعة الوضع الراهن. ويولي هذان الفصلان والفصول التي تليهما اهتمامًا خاصًا لتأثير المعلومات غير المكتملة على ديناميكيات الردع.

وسيحلّل الجزء الثالث علاقات الردع الموسّع. أما الفصل السادس فيصف ويبحث في نموذج لعبة التصعيد غير المتكافئ في ظل ظروف المعلومات المكتملة، وفي هذا النموذج الأساسي للتصعيد، لا يتضمن الاختيار الأول للمتحمدي الهجوم

<sup>42</sup> يُقلل والت (Walt, 1999) من أهمية الاتساق المنطقي في بناء النظريات. انظر زاغاري (Zagare, 1999) للاطلاع على الحجة المناقضة.

المباشر على المدافع، بل يبقى هذا الاختيار ممكنًا ولكن فقط مع تطور اللعبة وتصاعد الصراع. لذلك، وعلى عكس ما جاء في معالجة علاقات الردع المباشر في الجزء الثاني، تحاول التشكيلات في الجزء الثالث نمذجة المواقف التي يكون فيها التهديد المحتمل موجّهًا أو متعرّضًا لمصلحة طرف آخر غير رئيسية، مثل طرف ثالث. بالطبع، لا يعني هذا أن تهديدات الردع الموسّع غير مهمة، بل إن نطاقها وطبيعتها مختلفان، ما يقدم للمدافع معضلة إستراتيجية مميزة.

يتناول الفصل السابع فعالية اعتماد المدافع بشكلٍ كامل على الرد الشامل (الكل أو لا شيء) في مواجهة العدوان دون المستوى الاستراتيجي. أما الفصل الثامن، فيقيم النتائج المترتبة على تبني خيارات رد أكثر مرونة. ويتوسع الفصل التاسع في مناقشة ما يترتب على نموذج لعبة التصعيد غير المتكافئ من آثار، مع التركيز بشكل خاص على تحديد الشروط التي تؤدي إلى بقاء النزاعات محدودة أو تُصعد إلى أعلى المستويات. أما في الفصل العاشر (الجزء الرابع)، تُقارن نظرية الردع المثالي مع نظرية الردع الكلاسيكي، وتناقش آثارها العامة مع بيان ما تحمله من دلالات على مستوى السياسات.

لا نهدف في حديثنا عن علاقات الردع المباشر والموسّع بالضرورة إلى استخلاص مجموعة من الفرضيات القابلة للاختبار من نماذجنا - وإن كنا لا نعارض هذا التوجّه بطبيعة الحال. كما أننا لا نسعى إلى تقديم مجموعة من الاستبصارات المنافية للحدس بشأن ما نعدّه الشكل الأهم للعلاقات بين الدول. في الواقع، نرى أن نظرية الردع الكلاسيكي هي موضع شك في جزءٍ من تفصيلاتها نظرًا لأن مبادئها كثيرًا ما تتعارض مع المنطق الحدسي. ولكن، يتمثل هدفنا في عرض نظرية منطقية للردع، وصياغة منهجية لديناميكيات عامة لبعض حالات الردع الأساسية بطريقة تتسم بالاتساق المنطقي والمصدقية التجريبية. وفي هذا السياق، يأتي تحليلنا من الناحية النظرية قبل الكثير من المعالجات الحديثة التي تعتمد على نظرية الألعاب لموضوع معيّن،<sup>43</sup> وخاصة الدراسات التي تحلّل العلاقة بين مصداقية التهديد وإدارة أو حل النزاعات الدولية.

على سبيل المثال، يُظهر نموذج فيرون (Fearon, 1994b: 578) للتفاوض في الأزمات بين الدول بفعالية كيف يمكن لـ"تكاليف الجمهور" أن تمكّن "الدولة من الإشارة إلى تفضيلاتها الحقيقية... بشكل أكثر مصداقية ووضوحًا". وبالمثل، يقوم كل من مورو (Morrow, 1994b) وسميث (Smith, 1995, 1996, 1998b) ببناء نماذج توضح العلاقة بين الردع والإشارات المكلفة الضمنية في تشكيل التحالفات. وفي نفس السياق، يوضّح كيم وبوينو دي ميسكيتا (Kim & Bueno de Mesquita, 1995)، من الناحيتين المنطقية والتجريبية، أن التصورات حول مصداقية التهديد يمكن أن تؤثر في الاتجاهين، ما يعزز فرص السلام في بعض الحالات بينما يقلل منها في حالات أخرى. ويربط تقييم فاغر

<sup>43</sup> للمراجعات الشاملة، انظر نيكولسون (Nicholson, 1989) وأونيل (O'Neill, 1989, 1994). انظر أيضًا ألان ودوبون (Allan & Dupont, 1999) ووالث (Walt, 1999) ومورو (Morrow, 2000).

(Wagner, 1991) للأسس العقلانية لإستراتيجيات استهداف الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خلال الحرب الباردة مصداقية التهديد باستخدام الأسلحة النووية بتوافر خيارات الرد المضاد.

لكن، أيًا من هذه الدراسات أو النماذج المتعلقة بالصراع بين الدول التي طورها بوينو دي ميسكيتا ولامان (Bueno de Mesquita & Lalman, 1992) ومورغان (Morgan, 1994) وكيد (Kydd, 1997) وعدد آخرون،<sup>44</sup> لا يستعرض بشكل منهجي العلاقة العامة بين عدم اليقين ومصداقية التهديد ونتائج ألعاب الردع. بالمقابل، تشرح النظرية التي نظورها - نظرية الردع المثالي - لماذا ومتى تكون التهديدات المصدقية مهمة.

إنَّ أيًا من هذه الأعمال الأخرى لا يفحص الآثار الإستراتيجية للمواقف المتنافسة في نشر الردع الموسَّع كما تفعل نظرية الردع المثالي. وأخيرًا، وعلى عكس نظرية الردع المثالي، لم تسع أيٌّ من هذه التشكيلات الأخرى إلى توضيح الظروف التي تميز الصراعات التي تبقى محدودة عن تلك التي تتصاعد إلى أعلى المستويات. وبعبارة أخرى، تميَّز الأسئلة المحددة التي نتناولها، والإجابات التي نقدمها نظرية الردع المثالي عن المحاولات الأخرى الحديثة لاستخدام نظرية الألعاب في فهم العلاقات الدولية. ونأمل ونعتقد أن نظريتنا تكمل وتدعم الكثير من الأعمال الرسمية الحديثة المتعلقة بالتعاون والصراع بين الدول.

ولتوضيح ذلك، إن نظرية الردع المثالي ليست موجهة بالضرورة لسد أي فجوة معينة في الأدبيات الخاصة بنظرية الألعاب بذاتها، فنحن نجد بشكل عام أن الموجة الأخيرة من الدراسات الرسمية قد وسعت بشكل كبير حدود المجال ووسعت فهمنا النظري للسياسة الدولية. على سبيل المثال، افترض داووز وروك (Downs & Rocke, 1995: 6) عددًا من النماذج المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بنظرية الألعاب لاستكشاف التوقعات التي يخلقها عدم اليقين الداخلي وآثاره على السياسة الدولية. كذلك، يحلل ميلنر (Milner, 1997) كيف يُعزِّز التعاون بين الدول من خلال التنافس السياسي الداخلي. بينما يقوم باويل (Powell, 1996a, 1996b) بنمذجة كل من الخيار المقلق الذي تواجهه الدولة المتراجعة في قوتها مقارنةً بخصمها، والارتباط بين توزيع القوة والحرب. وبينى كارلسون (Carlson, 1995, 1998) ويختبر نموذجًا للتصعيد يكون فيه اللاعبون غير متأكدين من قدرة الخصم على تحمل للتكاليف. ويستخدم سوروكين (Sorokin, 1994) نظرية الألعاب لتحليل العلاقة بين تشكيل التحالفات والردع العام في المنافسات الإقليمية.

على الرغم من أن هذه الأدبيات الحديثة تُعدُّ مهمَّة ومبتكرة، إلا أنها لم تُحدث بعد تأثيرًا كبيرًا في الدوائر الرسمية والسياسية. وبالمقابل، تظل نظرية الردع الكلاسيكي قوة فكرية قوية، تُشكل الجدل السياسي في الولايات المتحدة (انظر، على سبيل المثال، الأكاديمية الوطنية للعلوم [1997]؛ [Paul, Harknett & Wirtz, 1998]) وفي أماكن أخرى

<sup>44</sup> اطلع بشكل خاص على أوردشوك (Ordeshook, 1989)؛ زاغاري (Zagare, 1990c)؛ إنترليغاتور ولوترباخ (Intriligator and Luterbacher, 1994)؛ ومجلة *Journal of Conflict Resolution*، المجلد 41، العدد 1 (شباط 1997)

(Singh, 1998). لهذا السبب، نركز على هيكلها المنطقي، وعلى دقة نظرية الردع التقليدي التجريبية، وعلى تداعياتها السياسية.

مع ذلك، لا يعني هذا أننا نعتبر نظرية الردع المثالي مجرد نظرية بديلة لتفاعلات الحرب الباردة. بل نرى أنّ الردع هو علاقة عالمية تعمل عبر الزمن والمكان، وفي مجموعة متنوعة من السياقات. ولتوافق هذا الرأي، تميل اختياراتنا في النمذجة إلى تفضيل البساطة على التعقيد، والتعميم على التحديد، ونعتقد أنّ النماذج المقيدة عمدًا التي نستكشفها تنطبق من حيث المبدأ على علاقات الردع أينما ومتى وُجدت.



## 2 العقلانية والردع

تتضمن الإستراتيجية العقلانية لاستخدام الأسلحة النووية تناقضًا في المصطلحات.

روبرت جيرفيس

يعاني الإجماع على نظرية الردع التقليدي من نقص، سواء من الناحية التجريبية أو المنطقية. فمن الناحية التجريبية، يكون من الصعب على النظرية تفسير الاستقرار في فترة الحرب الباردة قبل تحقيق الاتحاد السوفييتي التكافؤ الجوهري مع الولايات المتحدة، وغياب الصراع الشامل بين الاتحاد السوفييتي والصين، خاصةً خلال الفترات الأكثر توترًا في هذه العلاقة الإستراتيجية، والنزعة التاريخية لحدوث الحروب بين القوى الكبرى في ظل ظروف التكافؤ. أما من الناحية المنطقية، تتأثر النظرية بعدم التوافق الأساسي بين مبادئها وأسس العقلانية. هذا هو *التناقض في الردع المتبادل*<sup>1</sup> وبشكل أكثر تحديدًا، تشير المنطقية إلى وجوب تفكك الوضع الراهن مع زيادة التكاليف، ما يجعل الصراع المتبادل أسوأ فأكثر لكلا الجانبين. ومع ذلك، تؤكد نظرية الردع التقليدي عكس ذلك.

من الواضح أن الدول لا تتصرف دائمًا بالطريقة التي تقترحها أو تتوقعها نظرية الردع التقليدي. بصرف النظر عن رؤية والتز (53-54: 1993)، إن التناقض الصارخ بين المنطق والواقع، بين الوصف النظري والواقع الفعلي، يثير القلق. وفقًا لذلك، في هذا الفصل والفصل التالي، نتساءل عما إذا كان بالإمكان إعادة إحياء نظرية الردع التقليدي، أي جعلها متناسقة منطقيًا ودقيقة تجريبيًا. لهذا الغرض، نستعرض الآن جدوى ثلاثة حلول محتملة لتفسير الاستقرار في الردع المتبادل من دون انتهاك مبدأ العقلانية: التهديدات الحتمية، "التهديدات التي تترك شيئًا للصدفة"، وحل تقترحه نظرية الألعاب الفوقية. يتم مناقشة حل رابع يعتمد على التهديدات الموثوقة المتبادلة في الفصل الثالث. نبدأ بتعريف المصطلحات.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> يلاحظ فان غيلدر (Van Gelder, 1989: 159)، الذي يشير إلى هذه المشكلة باعتبارها واحدة من "معضلات المصادقية" أنها "تهدد الأسس ذاتها للردع النووي كإستراتيجية عقلانية".

<sup>2</sup> أجزاء من هذا الفصل تستند إلى زاغاري (Zagare, 1990a).

## 2.1 حول العقلانية

ربما لا يوجد في العلوم الاجتماعية أكثر سوء فهمًا وأكثر تكرارًا في تطبيقه بشكل خاطئ من "العقلانية"؛ وتبرز هذه المشكلة بشكل أكثر وضوحًا من مجال دراسات الأمن، حيث يعدّ الاعتماد على أفكار التصرف العقلاني أمرًا أساسيًا في معظم التحليلات. ليس من الصعب تفسير هذا الارتباك المفاهيمي. يؤدي مفهوم الاختيار العقلاني (أو غيابه) دورًا محوريًا في اثنين من التقاليد البحثية التقدمية، وكلاهما يحتل مكانة بارزة في الأدبيات الأكاديمية للردع. ضمن نطاق كل تقليد، يُعرّف المفهوم بشكل مختلف، ليخدم غرضين نظريين مختلفين تمامًا. يزيد من هذا الارتباك الحقيقة المؤسفة بأن كلا النموذجين يُنظر إليهما عمومًا على أنهما غير متوافقين نظريًا، أو حتى متناقضين بشكل متبادل.<sup>3</sup> ونتيجةً لذلك، فإن التواصل النموذجي المتداخل غالبًا ما يكون مضطربًا وناذرًا ما يكون مثمرًا. وعلى ما يبدو أن التأزر المحتمل لمفهوم العقلانية الإجرائية قد اختفى في هذا الخطاب غير الفعال، الذي يركز عليه عمل من يدرسون السلوك الإستراتيجي من منظور علم النفس الفردي (Simon, 1976)، مع التعريف التقني الأكثر تحديدًا للعقلانية الأداة المستخدمة من قبل معظم منظري الاختيار العقلاني (Riker and Ordeshook, 1973).

### 2.1.1 العقلانية الإجرائية

يتوافق التعريف الإجرائي للعقلانية بشكل وثيق مع الفهم اليومي للمصطلح. من هذا المنظور، يُنظر إلى الخيار العقلاني على أنه "حساب هادئ ومدروس للوسائل والغايات" (Verba, 1961: 95) يتم بواسطة فاعل قريب من الكمال المعرفي، الذي يفكر، قبل اتخاذ القرار، في جميع مسارات العمل الممكنة ويوازن بعناية إيجابيات وسلبيات كل منها. لذا، يتطلب القرار العقلاني إجرائيًا أن يكون لدى الفاعل إدراك دقيق لآثار جميع البدائل الممكنة ومجموعة محددة من التفضيلات حولها.

كما يتطلب وجود صانع قرار يمكنه تقييم تفضيلات الأطراف المعنية الأخرى بشكل صحيح وهادئ، واستجاباتهم المحتملة لخياراته، وبالتحديد تجاه التنازلات أو التهديدات. من وجهة نظر الإجرائيين، فإن سوء الإدراك - أو العيوب الأخرى في الإدراك البشري - واتخاذ القرار العقلاني أمران متنافيان. يبدأ الوكلاء العقلانيون - إذا وُجدوا - بإقامة فهم دقيق لبيئتهم والقضاء على جميع العوائق المفاهيمية التي تحول دون اتخاذ قرار سليم. علاوة على ذلك، يستبعد صانعو القرار العقلانيون من حساباتهم اعتبارات القرارات الخارجية الناتجة عن الاستعدادات النفسية أو العيوب العاطفية (de Rivera, 1968؛ Jervis, 1968؛ Steinbruner, 1976؛ Lebow, 1981).

<sup>3</sup> انظر، على سبيل المثال، لينغ (Leng, 1993) أو كاوفمان (Kaufmann, 1994).

من الواضح أن هناك عددًا قليلًا جدًا من الفاعلين في العالم الواقعي، إن وُجدوا، الذين يستوفون المتطلبات الصارمة للعقلانية الإجرائية، لا سيما في حالات الأزمات، التي تتميز عمومًا برهانات عالية وضغوط كبيرة وقيود زمنية مكثفة. فلماذا إذاً يتم تعريف العقلانية بهذه الطريقة التقييدية؟ الإجابة المختصرة هي أن مفهوم العقلانية الإجرائية يؤدي وظيفة نظرية هامة. يستخدم النظريون الذين يعتمدون على هذا التعريف للعقلانية لدراسة سلوك الدول هذا المفهوم كمعيار لتحديد وقياس الانحرافات عن المثالية. إذا كان يجب تحديد عواقب السلوك الناتجة عن سوء الإدراك والمعتقدات والسمات النفسية الفردية ونواقص الإدراك المعرفي وما شابه ذلك، فيجب وجود نقطة مرجعية ثابتة. يفي التعريف الإجرائي للعقلانية بهذا الغرض بشكل جيد من خلال تسهيل دراسة المتغيرات الدقيقة وتأثيرها على صنع القرار.

### 2.1.2 العقلانية الأداة

يخدم مفهوم العقلانية غرضًا مختلفًا في نظرية الاختيار العقلاني. لذلك، لا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن يقدم منظري القرار ومنظري الألعاب تعريفًا بديلًا: وفقًا لما ذكره لوس ورايفا (Luce and Raiffa, 1957: 50)، فإن الفاعل العقلاني الأداة هو من يختار، عند مواجهته "بخيارين يؤديان إلى نتائج... سيختار الذي يعطي النتيجة الأكثر تفضيلًا".<sup>4</sup> كما سيرد استخدام منظرو الاختيار العقلاني (والنفسية) هذا التعريف البسيط لاستنتاج العلاقة المنطقية بين التفضيلات - التي قد تعكس من حيث المبدأ إدراكات (أو سوء إدراكات) أو معتقدات - وبين الاختيار الفعلي.

تعريف العقلانية الأداة بسيط جدًا. هناك أمران بديهيان فقط، كل منهما مرتبط بالبنية المنطقية لترتيب تفضيلات الفاعل، ومضمّن فيه. لكي يكون الفاعل عقلائيًا من الناحية الأداة، يجب أن يكون لديه ترتيب تفضيلي كامل ومتعدّد على مجموعة النتائج المتاحة.<sup>5</sup>

اكتمال التفضيلات يعني ببساطة أن الفاعل قادر على مقارنة أي نتيجتين وتحديد التفضيل النسبي لهما. على سبيل المثال، في حالة الاختيار بين خيارين،  $a$  و  $b$ ، يكون لدى صانع القرار ذو التفضيلات الكاملة إما تفضيل لـ  $a$  على  $b$ ، أو  $b$  على  $a$ ، أو يكون غير مبالٍ بين  $a$  و  $b$ . أما سلوك الفاعل الذي تكون تفضيلاته غير كاملة، فقد لا يكون قابلاً للتفسير أو التوقع باستخدام أساليب الاختيار العقلاني.

<sup>4</sup> يعود هارغريفز هيب وفاروفاكيس (Hargreaves Heap and Varoufakis, 1995: 7) بتقليد التفكير الأداة إلى كتاب ديفيد هيوم *Treatise on Human Nature*.  
<sup>5</sup> يتضمن هارغريفز هيب وفاروفاكيس (Hargreaves Heap and Varoufakis, 1995: 6) شرط الانعكاسية في تعريفهما للعقلانية الأداة. تكون التفضيلات انعكاسية إذا كان كل بديل غير مفضل أو متساوٍ بالنسبة إلى نفسه.

أما الانتقالية فتعني ما يلي: لأي خيارات  $a$  و  $b$  و  $c$ ، إذا فضل الفاعل  $a$  على  $b$ ، و  $b$  على  $c$ ، فعليه أن يفضل  $a$  على  $c$ . وتكون اختيارات الفاعل الذي لديه تفضيلات غير انتقالية غير متماسكة منطقيًا، وبالتالي يُفضّل تحليلها خارج إطار نظرية الاختيار العقلاني.

من الناحية الرياضية، فإن الفاعل الذي يمتلك تفضيلات كاملة وانتقالية يمكنه ترتيب جميع الخيارات (بترتيب تصاعدي أو تنازلي) حسب التفضيل. ومن ثم، فإن تعريف العقلانية الأدائية يصبح بسيطًا: الفاعل العقلاني الأدائي هو فاعل يمتلك تفضيلات كاملة وانتقالية على جميع البدائل، ويختار دائمًا البديل الأكثر تفضيلًا، أو أحد البدائل الأكثر تفضيلًا إذا كانت عدة بدائل متساوية في هذه المرتبة.<sup>6</sup>

تعد التفضيلات الكاملة والانتقالية هي بلا شك المتطلبات الأساسية لتعريف العقلانية. ولكن من دونها، سيكون من شبه المستحيل تطبيق نظرية الاختيار العقلاني. في الواقع، سيكون من المستحيل أيضًا تطوير أي نظرية تفترض العمل الهادف. وبما يخدم غرضنا، فإن هذين الافتراضين ليسا فقط ضروريين لنظرية الردع العقلاني، بل ضمنيان أيضًا في ما يُفهم غالبًا بشكل خاطئ أنها تراكم نظرية غير متوافقة.

على سبيل المثال، انظر إلى النموذجين المفاهيميين اللذين يقدمهما أليسون كبديلين لنموذج الفاعل العقلاني (I) في دراسته الكلاسيكية لأزمة الصواريخ الكوبية: نموذج العملية التنظيمية (II)، ونموذج السياسة الحكومي (III). يقترح أليسون (Allison, 1971: 246)، عند مقارنة النماذج الثلاثة، وجود "عدم توافق بين مستوى الخطاب في سرد النموذج I وسرد النموذجين II و III".

ومع ذلك، إذا كانت النماذج المفاهيمية لأليسون غير متوافقة مع بعضها البعض، فإن السبب لا يعود إلى أنها تقدم افتراضات مختلفة جذريًا حول طبيعة الخيارات الأساسية التي تتخذها الوحدات، بل لأن كلاً منها تنسب دوافع مختلفة للوحدة الرئيسية في التحليل. من المؤكد أن النماذج الثلاثة تعتمد على تعريف العقلانية الأدائية للاستدلال على اختيارات الوحدات: فمن المفترض أن تتصرف الدول في النموذج I (بعقلانية) لزيادة أهدافها الإستراتيجية الخاصة؛ ومن المفترض أن تسعى المنظمات في النموذج II (بعقلانية) لتحقيق أهدافها البيروقراطية المحلية؛ ويُفترض أن يتصرف الأفراد في النموذج III (بعقلانية) بناءً على أجنداتهم السياسية الذاتية.

تعتمد عدة نظريات نفسية للردع أيضًا على مفهوم العقلانية الأدائية لاستنتاجات حول السلوك، إلا أنها لم تقدّر حق قدرها. على سبيل المثال، انظر إلى تفسير دي ريفيرا (de Rivera, 1968: 256) للعلاقة الشخصية المتوترة بين الرئيس ترومان والجنرال ماك آرثر، التي يعزوها إلى خلافهما السياسي حول كوريا. يكتب: "بعد أن يلتزم الشخص علنًا بإجراء

<sup>6</sup> من الناحية التقنية، لضمان وجود بديل مفضل، يجب أيضًا افتراض أن عدد البدائل المتاحة محدود (أو أن تكون البدائل محدودة بطريقة ما).

معين، فإنه يبني قاعدة دعم عامة تؤيد هذا الفعل لأسبابها الخاصة. وبمجرد حدوث ذلك وتوقع الناس أن يستمر في تأييد الفعل، يصبح من الصعب عليه تغيير موقفه".

على الرغم من أن دي ريفيرا يفسر عناد ترومان وماك آرثر من منظور "التنافر المعرفي"، فإنه يفسر علاقتهما المتوترة مستنداً بوضوح إلى حساب التكاليف (في هذه الحالة التكاليف النفسية أو المتعلقة بالعلاقات العامة التي قد تكون واقعية بقدر التكاليف الملموسة) والفوائد. وهكذا، يستخدم دي ريفيرا، في الوقت ذاته، كلاً من تعريف العقلانية الأدائية والإجرائية - وليس هناك بالضرورة خطأ في ذلك. ومن المثير للاهتمام أن منظري الردع القائم على نظرية القرار يفعلون الأمر نفسه عندما يؤكدون على فعالية الالتزام العلني بإستراتيجية صارمة كأداة قوية للتأثير (راجع الفصل الأول).

كما يفترض ليو (Lebow, 1984: 156) - وهو من أبرز منتقدي نظرية الردع "العقلانية" - محاولته العقلانية الأدائية عندما يفسر استقرار العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قبل تحقيق التكافؤ الجوهرية: "ربما كانت التكلفة المطلقة للحرب النووية عاملاً مقيداً مهماً لصانعي السياسة الأميركيين طوال فترة تفوقهم النووي تجاه الاتحاد السوفييتي". يستدل ليو هنا وفي محطات أخرى (Lebow, 1981: 264 وما بعده)، على وجود ارتباط بين التكلفة (النفسية أو غير ذلك) والتفضيل والاختيار. ومرةً أخرى، لا يوجد بالضرورة خطأ في ذلك.

إن المسلمتان اللتان تستند إليهما فكرة العقلانية الأدائية ليستا بطوليتين ولا استثنائيتين. صحيح أن بعض الأفراد قد لا يُعتبرون عقلانيين، حتى بالمعنى المحدود للعقلانية الأدائية، ولكن على الرغم من وجود حالات واضحة لصانعي القرار الدوليين الذين يعانون من مرض عقلي، فمن المحتمل أيضاً أن يكون معظمهم، بمن فيهم هتلر وآخرون ذوو نوايا مرفوضة أخلاقياً، لديهم ترتيبات تفضيلية متماسكة (ليست جديرة بالثناء أو حكيمة أو حتى معقولة، ولكنها متماسكة). بعبارةٍ أخرى، لا يعتمد مفهوم العقلانية الأدائية على أي تقييم مطلق لتفضيلات صانع القرار. يتطلب هذا التعريف البسيط أن تكون التفضيلات، مهما كانت، بالكاد متسقة منطقياً. وبالتالي، فإن السياق الذي تتشكل فيه الخيارات قد يكون له تأثير دراماتيكي على تفضيلات صانع القرار (Tversky and Kahneman, 1981)، وهذه الملاحظة لا تنفي صحة نموذج الاختيار العقلاني.

في ضوء ما سبق، قد يتساءل المرء "من أين تأتي التفضيلات وكيف يتم تعريفها؟" بالنسبة إلى العقلاني الأدائي، الذي يأخذ التفضيلات كأمر مسلمٍ به، تُعرَّف بشكل ذاتي من قبل كل صانع قرار فردي (Savage, 1954; Ellsberg, 1959: 347; Wagner, 1992a: 119). هذه إحدى الأسباب التي تجعل العقلانيين الأدائين، بخلاف الإجرائيين، لا

يقيّمون التفضيلات عادةً، مهما كانت غريبة أو مرفوضة أو غير منطقية. إن مسألة التفضيلات و/أو الإدراكات التي ينبغي أن يمتلكها الفاعل ليس ذات صلة بالنسبة إلى المنظر الذين يستخدم التعريف للأداتي للعقلانية لتطوير النظرية التفسيرية أو التنبؤية (أي إيجابية) للسلوك السياسي.<sup>7</sup>

على سبيل المثال، لننظر في قائد يفضل الإبادة الجماعية المنهجية على الإهمال المتعمد للأقلية. إذا كانت تصرفات هذا القائد متسقة (أو يُنظر إليها من قبل الفاعل على أنها متسقة) مع هذا الترتيب البغيض للأولويات، فإن هذا القائد يُعتبر عقلانيًا وفقًا لتعريف المدرسة الأداتية. والسبب واضح: فالعقل الأداتي يهتم بشكل أساسي ببناء النظريات، وليس بإصدار أحكام مسبقة على الأساس الأخلاقي أو القيمي للاختيار. ما هو أفضل سبيل لفهم سلوك هتلر؟ ببساطة من خلال فهم أهدافه. بمعنى آخر، بمجرد اعتبار التفضيلات على أنها مسلمّات، يمكن استنتاج السلوك الفعلي أو المثالي.<sup>8</sup>

إدًا، يمكن للفاعلين العقلانيين من الناحية الأداتية أن تكون لديهم تفضيلات تستند إلى معلومات غير مكتملة أو غير مثالية أو حتى خاطئة (Wagner, 1992a). كما يمكن أن تؤثر المتغيرات التي قد يرفضها الشخص ذو العقل الإجرائي باعتبارها مؤثرات غير مشروعة على عملية صنع السياسات على تفضيلات الفاعل العقلاني من الناحية الأداتية. كما تتماشى التشوهات التي تنشأ بفعل السياق التنظيمي لصنع السياسات ومتطلبات العملية السياسية مع هذا المفهوم للعقلانية. ويمكن حتى اعتبار الفرد الذي تكون رؤيته مضطربة بفعل ضغوط الوقت والتوتر في أزمة ما عقلانيًا بمعنى محدود من وجهة نظر الشخص ذو العقل الأداتي.

بعبارةٍ أخرى، إن مفهوم العقلانية لدى الشخص ذو العقل الأداتي محدود جدًّا، وقد يتوافق حتى مع النماذج المفاهيمية القائمة على مفهوم العقلانية الإجرائية.<sup>9</sup> في الواقع، لا يعتبر تعريف الشخص ذو العقل الأداتي في بعض الأحيان سوى تحصيل حاصل.<sup>10</sup> يستخدم الأشخاص ذوو العقل الأداتي والإجرائي (مثل دي ريفيرا وليبو) هذا المفهوم

<sup>7</sup> قد يكون صحيحًا، كما يجادل جيرفيس (Jervis, 1988b: 324)، أنه "من خلال أخذ التفضيلات كأمر مسلم به، نتجنب... السؤال الأكثر أهمية حول كيفية تشكيلها". لكن هذا لا يعني أن الأسئلة الأخرى غير مهمة. في رأينا، تتطلب نظرية متكاملة لحل النزاعات بين الدول وجود نظرية لتشكيل التفضيلات ونظرية أخرى، مثل تلك المعروضة في هذا العمل، التي ترسم آثار ترتيب التفضيلات المختلفة ضمن مجموعة متنوعة من الظروف البيئية.

<sup>8</sup> هذا لا يعني أن الأشخاص ذوي العقل الأداتي غير مهتمين بالقضايا المعيارية أو أن هذه القضايا تقع خارج نطاق البحث المشروع، بل هو ببساطة يعني أن الأشخاص ذوي العقل الأداتي، بشكل عام، يتناولون هذه المشاكل من زاوية مختلفة عن الفلاسفة السياسيين أو علماء النفس السياسيين. من المهم أيضًا أن نتذكر أن هذين النهجين في التعامل مع التفضيلات ليسا بالضرورة غير متسقين.

<sup>9</sup> بالتأكيد، دفعت رؤية الأشخاص ذوي العقل الإجرائي للعقلانية إلى تطوير نوع من النظرية التي يختلف كثيرًا عن تلك التي ينتجها الباحثون الذين يفترضون العقلانية الأداتية فقط. ومع ذلك، ليس من الحكمة أن يتجاهل الشخص ذو العقل الأداتي الحكيم هذا الجانب من البحث، حيث إن نماذج الاختيار العقلاني ليست فقط متسقة بشكل محتمل مع النماذج أو النظريات التي تركز على المتغيرات على مستوى الفرد، بل تفترض وجودها أيضًا. بمعنى آخر، يمكن تفسير عمل المنظرين على المستوى الجزئي على أنه استكشاف لمجال الأسباب التي تؤدي إلى التفضيلات وتصورها. وبالمثل، يمكن تفسير عمل منطري الاختيار العقلاني على أنه استكشاف للنتائج الإستراتيجية لمجموعة متنوعة من الترتيبات الفعلية أو المدركة للتفضيلات. وبعبارة أخرى، لكي يتم توضيح نموذج الاختيار العقلاني بالكامل، يجب أن تكون هناك نظرية لتشكيل التفضيلات. وكما يعترف الكثير من الإجراءيين ضمنيًا، لفهم نتائج التصورات وسوء التصورات بشكل كامل، هناك حاجة إلى نظرية للتفاعل الإستراتيجي، مثل نظرية الألعاب.

<sup>10</sup> انظر، على سبيل المثال، سامويلسون (Samuelson, 1938).

ليس لأنه الطريقة "الصحيحة" لتعريف المصطلح، بل لأن افتراض العقلانية الأداة مفيد في بناء نظريات الاختيار العقلاني والنفسية.

الهدف الأساسي هنا هو أن نماذج الاختيار العقلاني، على عكس نموذج الفاعل العقلاني (أو الموحد) في السياسة الدولية، ليست متوافقة فقط مع النماذج أو النظريات التي تتعامل مع العقلانية من منظور إجرائي بل يمكن أن تكون مؤثرة بشكل تفاعلي معها (Downs, 1989).<sup>11</sup> كما يستخدم الشخص ذو العقل الأداة المصطلح، فإنه لا يعني قدرة حسابية خارقة أو معرفة شاملة أو نظرة متعالية عن البشر للعالم، كما خلص بعض الإجراءيين.<sup>12</sup> يمكن أن يكون صانعو القرار الفرديون الذين تحللهم نظرية الاختيار العقلاني أن يكونوا في الوقت ذاته عقلانيين من حيث المعنى الأداة، وفي نفس الوقت غير عقلانيين من حيث الفهم الإجرائي للعقلانية.<sup>13</sup> وبذلك، إلى الحد الذي تُدمج فيه التفسيرات الذاتية للعالم في النموذج الأداة،<sup>14</sup> يمكن أيضاً استخدام نماذج الاختيار العقلاني لوصف سلوك صانعي القرار الذين يعانون من الإغلاق المعرفي والتصورات الانتقائية والمعلومات الخاطئة والأخطاء المتحيزة، وما إلى ذلك.<sup>15</sup>

## 2.2 بعض التدايمات لافتراض العقلانية الأداة

قبل الانتقال إلى تقييم المقترحات لحل مفارقة الردع المتبادل، من المهم استكشاف أحد التطورات في نظرية الألعاب غير التعاونية التي عمقت فهمنا للعقلانية الأداة بشكل كبير، وهو مفهوم التوازن المثالي في الألعاب الفرعية الذي قدمه سيلتن (Selten, 1975). قبل تحديد هذا المفهوم كان الشرط الوحيد المقبول للعقلانية على نطاق واسع للاعبين في لعبة غير تعاونية هو أن تشكل إستراتيجياتهم "توازن ناش".<sup>16</sup> ما فعله سيلتن، في سياق بعض الألعاب، هو إثبات أن فقط توازنات ناش التي تُعتبر توازنات مثالية في الألعاب الفرعية هي التي يمكن الدفاع عنها من حيث مبدأ العقلانية. وسنوضح فكرة سيلتن باستخدام مثال هارساني (Harsanyi, 1977).

لنعد قليلاً ونعرّف بعض المصطلحات: تعدّ اللعبة نموذجاً لوضع تفاعلي تعتمد فيه النتيجة على اختيارات فاعلين أو أكثر. تعدّ اللعبة غير التعاونية هي التي يكون فيها اللاعبون إما غير قادرين على التواصل أو، إذا استطاعوا التواصل،

<sup>11</sup> إن مجرد الاعتراف بهذا التوافق المحتمل لن يسهّل مهمة التكامل النظري. أحد الأسباب المهمة هو عدم وجود نظرية مقتعدة ومتناسقة لتشكيل التفضيلات بناءً على المتغيرات على المستوى الجزئي (Jervis, 1985: 33).

<sup>12</sup> راجع، على سبيل المثال، سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977: الفصل 5).

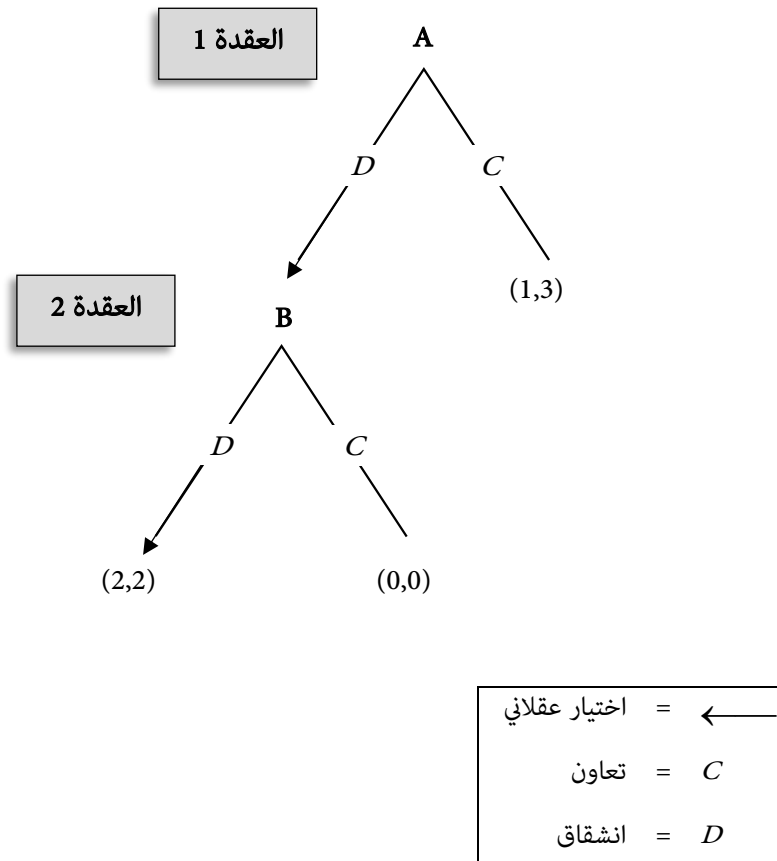
<sup>13</sup> من الأمثلة المهمة على ذلك إستراتيجية شيلينغ الشهيرة المعروفة بـ"عقلانية اللاعقلانية" (نوقشت في الفصل الأول) التي تقوم على إنكار العقلانية الإجرائية، ولكن ليس العقلانية الأداة. فاللاعب المتظاهر باللاعقلانية سيبدو غير عقلائي إجرائياً لأن تفضيلاته ستبدو مختلفة عن تلك التي يعتبرها معظم منظري الردع منطقية؛ ومع ذلك، يُعامل هذا اللاعب نفسه كوكيل عقلائي أدائي يفترض أنه يتصرف باتساق مع هذه التفضيلات "غير العقلانية".

<sup>14</sup> يعتبر نموذج المنفعة المتوقعة لبينو دي مسكيتا (Bueno de Mesquita, 1981, 1985a) مثالاً جيداً. في هذا النموذج، تسمح دالات المخاطر المختلفة تحليل صناع القرار ذوي التصورات المختلفة للواقع الموضوعي. راجع أيضاً كوغلر وزاغاري (Kugler and Zagare, 1987b, 1990).

<sup>15</sup> راجع شتاين (Stein, 1982) للحصول على مثال واضح على مثل هذا الاندماج.

<sup>16</sup> راجع ناش (Nash, 1951) للمناقشة.

غير قادرين على الالتزام بأي إستراتيجية معينة (خطة عمل) بسبب عدم وجود آلية تنفيذ موثوقة لفرض التنفيذ. من السهل أن نفهم سبب تمتع نظرية الألعاب غير التعاونية بانجذاب خاص لدى نظرية الصراع بين الدول. كما تلبى سياسات القوى الكبرى بوضوح المتطلبات التعريفية للعبة غير تعاونية بسبب عدم وجود سلطة عليا تفرض الالتزامات أو الاتفاقيات.



الشكل 3 تمثيل الصيغة الشاملة للعبة هارساني.

يكمن مفهوم "توازن ناش" في صميم نظرية الألعاب غير التعاونية. يتكون توازن ناش من مجموعة إستراتيجيات، واحدة لكل لاعب، تؤدي إلى نتيجة لا يمكن لأي لاعب تحقيق مكاسب منها فوراً عن طريق التحول بشكل أحادي إلى إستراتيجية أخرى. يعدّ سبب مركزية هذا المفهوم في نظرية الألعاب غير التعاونية واضح: توازنات ناش التي ترتبط بالاختيارات العقلانية الأدائية من قبل جميع صناع القرار، تجعل النتائج المرتبطة بها، في جوهرها، قابلة للتنفيذ ذاتياً. (لا يوجد لدى أي لاعب حافز لكسر الاتفاق الضمني في أي توازن ناش بشكل أحادي). وبالتالي، لا يمكن اعتبار توازنات ناش إلا نتائج عقلانية في بيئة تفتقر إلى جهة تنفيذية. أما النتائج التي لا تلبى معايير ناش



فيجب أن تتضمن سلوكًا غير عقلائي، لأن لاعبًا واحدًا على الأقل سيكون لديه سبب أداتي للانتقال إلى إستراتيجية أخرى لتحقيق نتيجة أفضل.

لتوضيح هذه المفاهيم، انظر أولًا إلى الشكل 3، وهو لعبة الصيغة الشاملة التي قدمها هارساني (1977). تلخص الصيغة الشاملة (أو شجرة اللعبة) تسلسل الخيارات في اللعبة والنتائج المحتملة ومنافع اللاعبين في هذه النتائج والمعلومات المتاحة لكل لاعب عند اتخاذ قرار.<sup>17</sup> تُسمى مجموعة الخيارات المتاحة للاعب في أي وقت "الحركة". في الصيغة الشاملة، تُمثل الحركات بعقد على شجرة اللعبة. وتلخص فروع الشجرة عند أي عقدة الخيارات المتاحة للاعب في نقطة معينة في اللعبة.<sup>18</sup> في لعبة الصيغة الشاملة ذات المعلومات المكتملة، يعرف اللاعبون موقعهم في شجرة اللعبة في كل مرة يتعين فيها عليهم اتخاذ قرار.

على سبيل المثال، في اللعبة الموضحة في الشكل 3، هناك لاعبان، A و B، وثلاث نتائج محتملة. كما في السابق، يتم تمثيل العوائد لكل لاعب عند العقد النهائية بزوج منسق يمثل العوائد لـ A و B تبعًا. وكما هو متوقع، يفضل اللاعبون العوائد الأعلى على العوائد الأدنى.

يبدأ اللاعب A اللعب عند العقدة 1. يشير الفرعان عند العقدة 1 إلى أن A لديه خياران في بداية اللعبة: إما أن يتعاون (أي يختار C) أو أن ينشق (أي يختار D). إذا تعاون A، تنتهي اللعبة ويكون عائد A هو 1 بينما يكون عائد B هو 3. أما إذا انشق A، تستمر اللعبة ويقوم B بالحركة التالية. لدى B أيضًا خياران، يمثلهما الفرعان عند العقدة 2: إما أن يتعاون أو أن ينشق. في كلتا الحالتين، تنتهي اللعبة بعد حركة B. إذا تعاون B، تكون العائدات 0 للاعبين؛ وإذا انشق B، يكون عائد كل لاعب هو 2.

لنلاحظ الآن الشكل 4، وهو تمثيل الصيغة الإستراتيجية (أو الصيغة العادية) للعبة الموضحة في الشكل 3. في الصيغة الإستراتيجية، تُعرض إستراتيجيات كل لاعب، أو الخيارات المحتملة خلال اللعبة، كصفوف أو أعمدة. تعد الإستراتيجية، إذًا، خطة طوارئ كاملة تحدد خيار اللاعب في كل حالة قد تنشأ في اللعبة، أي عند كل عقدة من شجرة اللعبة حيث يجب عليه اتخاذ قرار. وبالتالي، في الشكل الإستراتيجي، يمتلك اللاعبون خيارًا واحدًا فقط، وهو اختيار إستراتيجية، ومن المفترض أن يتخذوا خياراتهم تزامنًا. لاحظ أنه عند تحويل تسلسلات الحركات إلى إستراتيجيات، لا يكون هناك معلومات واضحة عن ترتيب اللعب، كما لا يكون هناك معلومات حول ما يعرفه اللاعبون عن الخيارات السابقة، أي عن موضعهم الحالي في شجرة اللعبة.

<sup>17</sup> نؤجل حاليًا مناقشة العنصرين الأخيرين بشكل كامل.

<sup>18</sup> لمناقشة واضحة بشكل خاص للصيغ الشاملة والإستراتيجية، راجع مورو (Morrow، 1994a: الفصل 2).

<b>B</b>		
	الانشقاق (D)	التعاون (C)
نتيجة CD (1,3)	نتيجة CC (1,3)*	التعاون (C)
نتيجة DD (2,2)	نتيجة DC (0,0)	الانشقاق (D)
		<b>A</b>

$(x, y)$  = عوائد الدولة A، عوائد الدولة B  
 \* = توازن ناش

الشكل 4 تمثيل الصيغة الإستراتيجية للعبة هارساني.

في الشكل الإستراتيجي للعبة هارساني (الشكل 4)، يمتلك كل لاعب إستراتيجيتين. تُدرج إستراتيجيات اللاعب A صفوفًا في المصفوفة، بينما تُدرج إستراتيجيات اللاعب B أعمدة. لاحظ أنه على الرغم من أن اللعبة الأصلية تحتوي على ثلاث نتائج فقط، إلا أن هناك الآن أربع مجموعات محتملة من الإستراتيجيات. من بين هذه المجموعات الأربع، هناك توازنان من نوع ناش، وهما محددان بالنجوم. النتيجة الصراع الناجم عن انشقاق الطرفين هي توازن ناش لأن أي لاعب سيحقق نتيجة أسوأ إذا قام بتغيير إستراتيجيته بشكل أحادي إلى إستراتيجية أخرى. بالتحديد، إذا قام A بتغيير إستراتيجيته من الانشقاق إلى التعاون، فإن العائد لـ A سينخفض. وإذا قام B بتغيير إستراتيجيته إلى التعاون، فإن عائد B سينخفض إلى العائد الأسوأ. وبالتالي، لا يستفيد أي من اللاعبين من تغيير إستراتيجيته بشكل أحادي، لذا يعدّ الانشقاق من الطرفين هو توازن ناش. ولأسباب مشابهة، التعاون من الطرفين هو أيضًا توازن ناش؛ حيث لا يستفيد أي من اللاعبين من التغيير. ونقيضًا لذلك، فإن النتيجة المتبقيتين ليستا مستقرتين بحسب تعريف ناش لأن لاعبًا واحدًا على الأقل سيحقق فائدة بتغيير إستراتيجيته.

توضح أفكار سيلتن أن توازني ناش في الصيغة الإستراتيجية ليسا متماثلين في إمكانية الدفاع عنهما كخيارات سيختارها اللاعبون العقلانيون. يتضمن التعاون من الطرفين تهديدًا من B للقيام بأمر غير عقلاي إذا نشأ خياره في شجرة اللعبة، بينما الانشقاق من الطرفين لا يعتمد على أي تهديد غير عقلاي من هذا النوع.

يمكن العثور على بعض الاختلافات بين توازني ناش ببساطة من خلال تحليل الصيغة الإستراتيجية. كما تعدّ فكرة انشقاق الطرفين والصراع هو نتاج الإستراتيجية المطلقة الأفضل (أو المهيمنة)<sup>19</sup> لـB، وأفضل استجابة مطلقة لـA تجاه إستراتيجية B، أسباب قوية للنظر إلى هذا التوازن كخيار سيصل إليه اللاعبون العقلانيون.

قد يعترض البعض، مجادلين بأن B يمكن أن يحقق نتيجة أفضل. ألا يمكن لـB أن يهدد باختيار التعاون إذا اختار A خيار الانشقاق، مما يحفز A على اختيار التعاون ويؤدي إلى تحقيق أفضل نتيجة لـB؟ الجواب المختصر هو "لا"، لأن التوازن عند التعاون من الطرفين ليس توازنًا مثاليًا؛ لأنه يتضمن "سلوكًا غير عقلائيًا وتوقعات غير عقلانية من اللاعبين حول سلوك بعضهم البعض" (Harsanyi, 1977: 332).

لفهم سبب استبعاد التعاون من الطرفين كخيار يمكن أن يختاره اللاعبون العقلانيون (بشكل أدائي)، يجب أن ننظر إلى العرض الأصلي للصيغة الشاملة في الشكل 3. دعونا نفكر بالتحديد في حسابات A عند العقدة الأولى من هذه الشجرة. يمكن لـA إما اختيار C أي التعاون وتحفيز CC، التعاون من الطرفين، وهي النتيجة الثانية الأفضل لـA، أو اختيار الانشقاق D، الذي قد يؤدي إما إلى أفضل أو أسوأ نتيجة لـA. من الواضح أن A يجب أن يختار التعاون C إذا توقع أن يختار B أيضًا التعاون C، لأن اختيار D سيؤدي حينها إلى أسوأ نتيجة لـA. وعلى عكس ذلك، يجب أن يختار A خيار الانشقاق D إذا توقع أن يختار B الخيار الانشقاق D، لأن ذلك يؤدي إلى أفضل نتيجة لـA، وهي الصراع والانشقاق من الطرفين DD. السؤال هو: ماذا يجب أن يتوقع A أن يفعل B؟

إذا افترض A أن B عقلائي (بشكل أدائي)، فإن A يتوقع أن B يختار D عندما يقوم B باتخاذ قراره عند العقدة 2، أي بعد أن يختار A الخيار D. ويعني أن توقع قيام B بتنفيذ التهديد لاختيار C إذا اختار A الخيار D، هو افتراض بأن B غير عقلائي. وبالتالي، فإن توقع B أن يختار A الخيار C يعني افتراض أن B لديه توقعات غير عقلانية عن A. بمعنى آخر، CC ليست توازنًا مثاليًا في الألعاب الفرعية في اللعبة الموضحة في الشكل 3. وبما أن اللعبة في الشكل 4 هي تمثيل للعبة في الشكل 3، فإن ذلك يقدم لنا تفسيرًا آخر لسبب عدم كون CC توازنًا يختاره اللاعبون العقلانيون: فهي غير مدعومة بالاختيارات العقلانية عند كل عقدة من شجرة اللعبة. لتكرار ما سبق، فإن العقدة النهائية CC في الشكل 3 لا يمكن تحقيقها من قبل اللاعبين العقلانيين الذين يتوقعون أن يكون كل منهم عقلائيًا.

ومع ذلك، قد يعترض المرء للمرة الثانية ويجادل بأن B يمكن أن "يلتزم بشكل غير قابل للتراجع" بالخيار C، ما يترك A من دون أي خيار. ألا يمكن لمثل هذا الالتزام أن يغير النتيجة؟ هذه مسألة سنناقشها لاحقًا في سياق مفارقة الردع

<sup>19</sup> من الناحية التقنية، يُعتبر اختيار B للإستراتيجية D إستراتيجية مهيمنة بشكل ضعيف، أي أنها توفر لـB عائداً لا يقل عن العائد الذي تحققه أي إستراتيجية أخرى متاحة له (وفي هذه الحالة، لدى B إستراتيجية بديلة واحدة فقط)، وذلك بصرف النظر عن الإستراتيجية التي يختارها A. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإستراتيجية المهيمنة بشكل صارم توفر دائماً للاعب عائداً أعلى بشكل قطعي من أي إستراتيجية أخرى، مهما كانت إستراتيجيات اللاعبين الآخرين. لمزيد من المناقشة حول هذا المفهوم والمفاهيم المرتبطة به، انظر زاغاري (Zagare, 1984).

المتبادل، مع التركيز بشكل خاص على ما إذا كانت الالتزامات غير القابلة للتراجع توفر أساساً نظرياً مرضياً لشرح الردع. نحن مهتمون بشكل خاص بالسؤال عما إذا كانت هذه الالتزامات يمكن أن تشرح - بما يتماشى مع مبادئ العقلانية - استقرار الوضع الراهن في لعبة الدجاجة في الشكل 2 (الذي أُعيد إنتاجه هنا في الشكل 5). من شأن توازن موثوق بديهي يدعم هذه النتيجة أن يحل المفارقة ويسد الفجوة بين توقعات نموذج الردع القائم على نظرية القرار وعالم السياسة الفعلية بين القوى العظمى.

### 2.3 حل المفارقة I: التهديدات الحتمية

قبل معالجة هذه القضية، نميز أولاً بين نوعين من الالتزامات. الأول - الالتزام المسبق - هو التزام يُتخذ تجاه إستراتيجية معينة قبل أن يختار الخصم إستراتيجيته؛ أما الثاني - الالتزام اللاحق - فيُنفذ بعد أن يختار اللاعب الآخر إستراتيجيته.

لا تحل الالتزامات المسبقة مفارقة الردع المتبادل؛ بل إنها تفاقمها. فإذا كان أحد اللاعبين في لعبة الدجاجة قادراً على استباق اختيار خصمه، ما يجعله فعلياً صاحب الحركة الأولى، فإن اللاعب الذي يستبق القرار سيكون "الفائز". إذا اختار A الانشقاق، فإن B سيُجبر على الاختيار بين الانشقاق، ما يؤدي إلى أسوأ نتيجة له، أو التعاون، ما يؤدي إلى ثاني أسوأ نتيجة. وينطبق الأمر نفسه إذا اختار B الانشقاق. وبالتالي، لدى كلا اللاعبين حافز للانشقاق أولاً، ما يجعل الوضع الراهن غير مستقر، وتبقى المفارقة قائمة.

#### الدولة B

	الانشقاق (D)	التعاون (C)	
الدولة A	التعاون (C)	فوز B (2,4)*	الوضع الراهن (3,3)
	الانشقاق (D)	صراع (1,1)	فوز A (4,2)*

(x,y) = عوائد الدولة A، عوائد الدولة B  
 4 = الأفضل، 3 = ثاني أفضل، 2 = ثاني أسوأ، 1 = الأسوأ  
 \* = توازن ناش

الشكل 5 لعبة الدجاجة.

أدرك منظرو الردع القائم على نظرية القرار الفائدة الإستراتيجية للقيام بالحركة الأولى في لعبة تتسم بخصائص هيكلية مثل لعبة الدجاجة.<sup>20</sup> كما نوقش في الفصل الأول، فقد ابتكر مفكرون إستراتيجيون مثل شيلينغ وإسبرغ وكان مجموعة من الآليات المصممة خصيصًا لاستغلال ميزة الخيار الاستباقي. على أقل تقدير، تسلط هذه المناورات الاستفزازية الضوء على المفارقة وتعززها: إذ تفترض، بل وتتطلب، من اللاعب الذي يختار ثانيًا، كونه عقلائيًا من الناحية الأدائية، أن يتنازل.

ومع ذلك، يُستدعى النوع الثاني من الالتزام الذي يشرح غالبًا استقرار الردع وحل مفارقة الردع المتبادل. من السهل فهم سبب كون مثل هذا الالتزام المشروط، سيردع الخصم عن الإخلال بالوضع الراهن من خلال الانشقاق أولًا. إذا كان اللاعب يعتقد أن الخصم سيرد بشكل مؤكد<sup>21</sup> على اختيار الانشقاق باختيار الانشقاق أيضًا، فإن الخيارات المتاحة لهذا اللاعب تقتصر على اختيار التعاون - ما سيؤدي إلى تحقيق ثاني أفضل نتيجة له - أو اختيار الانشقاق - ما سيؤدي إلى أسوأ نتيجة له. في ظل هذا الخيار، لن يقوم أي لاعب بعقلانية بمبادرة استباقية ضد خصمه. وإذا التزم كلا اللاعبين بإستراتيجية الرد المماثل بالرد على الانشقاق بالانشقاق، فإن الردع المتبادل سيتحقق.

ولكن، هنا يكمن جوهر المسألة، هل يمكن للاعب عقلائي أن يلتزم بالانتقام بالنظر إلى تكاليف تنفيذ التهديد بالانتقام؟ يجادل غوتيه (1984) ومنظرون آخرون بأنه "نعم" يمكنه ذلك. لدعم هذا الادعاء، يقوم غوتيه ببناء نموذج للردع يستند إلى نظرية المنفعة المتوقعة، حيث تتجاوز تكاليف الانتقام تكاليف الاستسلام، ما يجعل الانتقام غير عقلائي أو غير موثوق. بعد ذلك، يتساءل عما إذا كان بإمكان شخص يسعى لتعظيم المنفعة أن يلتزم بالانتقام حتى عندما يكون الانتقام بطبيعته غير قابل للتصديق. يرى غوتيه أن ذلك ممكن، ولكن فقط إذا كان الالتزام بالانتقام يوفر للفاعل عائدًا متوقعًا أعلى من عدم الالتزام. ثم، ليس من المستغرب، يُظهر غوتيه أنه في ظل ظروف معينة يمكن أن يكون مثل هذا الالتزام عقلائيًا بالفعل، على الرغم من أن غوتيه يدرك تمامًا أن غياب هذه الشروط يجعل إستراتيجية الانتقام غير عقلانية ويجعل الردع غير مستقر.

لاحظ أن غوتيه لا يجادل بأن تشكيل النية للانتقام يكون عقلائيًا إذا كان تنفيذها يعظم المنفعة فقط. بل، هو يجادل بأن تنفيذ الالتزام بالانتقام يكون عقلائيًا إذا كان تشكيله في المقام الأول يعظم المنفعة فقط. وبالتالي، بما أنه قد يكون من العقلائي تشكيل النية لتنفيذ التهديد بالانتقام، فقد يكون من العقلائي أيضًا تنفيذ هذا التهديد.<sup>22</sup> في

<sup>20</sup> عمليًا، لا يوجد لاعب يتحرك أولًا في لعبة الدجاجة لأنها لعبة ذات صيغة إستراتيجية. ومن هنا يأتي التوضيح الطفيف.

<sup>21</sup> أو، كما نوضح في الفصل الثالث، باحتمال "مرتفع بشكل كافي".

<sup>22</sup> يتميز ادعاء غوتيه بأن الفاعل الساعي لتعظيم المنفعة قد يختار الانتقام بشكل عقلائي بحجته المتغايرة عن حجة مشابهة قدمها برامز وكيلغور (Brams and Kilgour, 1988)، اللذين يعترفان بأنه إذا فشل الردع، فسيكون الانتقام دائمًا غير عقلائي. ومع ذلك، فإن عمل برامز وكيلغور مشابه في جوهره، وإن لم يكن في تفاصيله، لعمل غوتيه. يبدأ برامز وكيلغور بنموذج أساسي للردع يعتمد على هيكل لعبة الدجاجة، لكنهما ينتجان لعبة نوعية مختلفة من خلال السماح للاعبين بالالتزام بالانتقام القائم، على سبيل المثال، على إجراءات استجابة تلقائية قد تعمل أو لا تعمل. بناءً على هذه الافتراضات، يُظهران أن توازن الردع يمكن أن يظهر في اللعبة التي قاما ببنائها، إلى جانب توازنات أخرى تتضمن المبادرة بالهجوم. ولهذا السبب بالتحديد، يستنتج برامز وكيلغور أن الردع يمكن أن يشكل علاقة عقلانية ومستقرة.

الواقع، يؤكد غوتيه - باتساق منطقي واضح - أنه إذا تم تشكيل النية، وإذا فشل الردع، فإن الفاعل العقلاني الذي ينوي الانتقام يجب أن يفعل ذلك، لأن التصرف وفقاً لهذه النية هو جزء من السلوك المطلوب لمن يسعى لتعظيم المنفعة المتوقعة.

ومع ذلك، تكمن مشكلتان في استنتاج غوتيه. أولاً، نظراً لاعتماد استقرار الردع في هذا النموذج والنماذج المشابهة على التزام كل لاعب بالقيام بما هو (حالياً) غير عقلاي في حال فشل الردع، فإن حل غوتيه للمفارقة لا يفي بمعيار الكمال لسيلتن. وهذا يثير التساؤلات حول سبب اعتقاد أي لاعب أن الخصم ملتزم فعلاً بالانتقام.

إذا كان من (غير العقلاني مؤقتاً على الأقل) الانتقام في حالة انهيار الردع، فلا يمكن ردع الشخص إلا إذا كان يعتقد أن خصمه سيكون، أو سيصبح، غير عقلاي من الناحية العملية (والإجرائية) بعد الهجوم. ولكن إذا تم ردع اللاعب لأنه يعتقد أن خصمه سينتقم بشكل غير عقلاي، فكيف يمكنه في الوقت نفسه الاعتماد على سياسة يبررها افتراض أن الخصم نفسه سيكون عقلايًّا تماماً في كونه مرتدعاً؟ أو بعبارة أخرى، لماذا التلاعب بتكاليف الخصم من خلال التهديد بمستويات هائلة من الدمار عندما يمكن تفسير الاستقرار العام للعلاقة فقط إذا افترضنا أن كل لاعب، في مرحلة ما، على استعداد لتجاهل هذه التكاليف تماماً والتصرف بطريقة غير عقلانية؟ تعدّ نظرية الردع القائم على الاختيار العقلاني التي ترفض بوضوح معيار الكمال تناقضاً في المصطلحات. في الواقع، يُفسر هذا الاستقرار بالردع بافتراض أن اللاعب عقلاي (عندما يتم ردعه) وغير عقلاي (عندما يردع خصمه) في نفس الوقت. يُعرف هذا النوع من التحايل الفكري بمحاولة الجمع بين النقيضين.

إشكالية أخرى تكمن في الافتراض بأن اللاعبين يمكنهم الالتزام بالانتقام. تذكّر أن التزامات كهذه ليست جزءاً من نظرية الألعاب غير التعاونية، وأن مفارقة الردع تعتمد على عدم قدرة اللاعبين على الالتزام بأي إستراتيجية محددة. وبالتالي، فإن الحل الذي يطرحه غوتيه، الذي يعتمد على الالتزام بمسار عمل معين بصرف النظر عن عقلانيته، يعالج المفارقة من خلال افتراض زوال السبب الجوهرى للمشكلة نفسها.

في هذه المرحلة، قد يرد شخص ما قائلاً: "وما المشكلة؟" من المؤكد أنه، في العالم الحقيقي، لا تعدّ القواعد المحددة مسبقاً لنظرية الألعاب غير التعاونية مقدسة أو غير قابلة للانتهاك. دعونا نفترض لوهلة عاماً تكون فيه التزامات كهذه ممكنة، أو وفقاً لعبارة شيلينغ (Schelling, 1960: 26)، عاماً يُعترف فيه بأن "وعدي ملزم بشكل مطلق". من الواضح أنه في مثل هذا العالم لن تكون هناك معضلة أمنية، وستصبح سياسات الردع غير ضرورية، والمؤسسات العسكرية فائضة عن الحاجة.

لفهم سبب ذلك، افترض للحظة أن اللاعبين قادرين على الالتزام بإستراتيجية معينة في لعبة "تحدي الشجاعة". حينها يمكن لكل لاعب ببساطة أن يلتزم باختيار "التعاون"، والمحافظة على الوضع الراهن. ومن خلال ذلك، سيوافق كل لاعب ضمناً على التخلي عن الحافز الفردي لتعطيل الوضع الراهن. ولن تكون هناك مشكلة في هذا الاتفاق، حيث يُفترض أنه سيكون قابلاً للتنفيذ بصرامة. وبالتالي، إذا كانت الالتزامات بالإستراتيجيات ممكنة، فلن تكون هناك مفارقة.

قد يرفض معظم منظري الردع التقليديين أي اقتراح لتحقيق الاستقرار في علاقة الردع التي تعتمد على تجاهل الخصم لمصلحه بشكل قاطع.<sup>23</sup> وقد تُعتبر مقترحات كهذه مثالية أو طوباوية بشكل ميؤوس منه. تذكر أن أحد المبادئ الأساسية للواقعية السياسية ونظرية الردع التقليدي هو أن الدول تسعى لتعظيم قوتها بدافع المصلحة الذاتية، أي أنها ستصرف دائماً وفقاً لمصلحتها الخاصة. لكن هذا هو بالضبط الافتراض الذي يجب على غوتيه التخلي عنه من أجل تحقيق استقرار الردع. بعبارة أخرى، من غير المنطقي الإصرار على أن الدول لن تتنازل عن فوائدها الفردية، وفي الوقت نفسه، تدعي بأن استقرار الردع يعتمد على استعداد كل دولة لتنفيذ تهديد ليس فقط غير عقلائي من الناحية الأدائية، بل يتعارض أيضاً مع المبدأ الأساسي الذي ينص على أن الدول تسعى أولاً إلى البقاء، ثم إلى تعظيم قوتها ثانياً.

باختصار، إما أن تكون الدول قادرة على الالتزام أو لا تكون. وإذا كانت غير قادرة على ذلك، فإن حججاً كتلك التي يقدمها غوتيه لا تعتبر ذات صلة. ولكن إذا كانت الالتزامات مسموحة، فلا يمكن رفض حلول أخرى مقترحة للأمن الدولي - مثل ميثاق كيلوغ-بريان الذي ينبذ الحرب، أو منظمات الأمن الجماعي مثل عصبة الأمم - على أنها طوباوية بشكل ميؤوس منه، وذلك منطقياً ومن دون افتراضات مسبقة.

يحافظ غوتيه (1984: 494)، على الاتساق المنطقي من خلال اعترافه بإستراتيجيات التزم أخرى ممكنة. فيكتب: "يمكن للأمم العقلانية، التي تدرك الحاجة إلى السعي نحو السلام نظراً لتكاليف الحرب، أن تتخلى من جانب واحد عن الاستخدام الأول للأسلحة النووية وبذلك تنهي جميع سياسات الهجوم". ولكن إذا بدت هذه الوصفة للقارئ ساذجة بشكل ميؤوس منه، فإن وصفات نظرية الردع التقليدي يجب أن تبدو كذلك أيضاً. فيعتمد كلاهما، في النهاية، على اختيارات تضحية بالذات (Wolfers, 1951, 1962). من ناحية أخرى، إذا بدت هذه الوصفة معقولة تماماً للقارئ، فهذا يعني أن القارئ قد رفض بالفعل الفرضيات الأساسية للواقع السياسي الذي تعتمد عليها نظرية الردع التقليدي.

<sup>23</sup> كما أشار كريغ وجورج (Craig and George, 1995: 171) في سياق المفاوضات الدولية، فإن "الاتفاقيات القابلة للتنفيذ الذاتي تُفضل عموماً" على تلك التي "تعتمد على حسن نية كل طرف".

## 2.4 حل المفارقة II: التهديد الذي يترك شيئاً للصدفة

طرح باويل (Powell، 1987، 1990: الفصل 3) نهجاً مختلفاً لتفسير عقلانية الردع بالاعتراف بالحاجة إلى التوفيق بين العقلانية والانتقام. يبدأ باويل بنموذج "تحدي الشجاعة" الأساسي الذي يتم تحويله، عبر افتراضات معينة، إلى لعبة متسلسلة يجب فيها على اللاعبين أن يقرروا ما إذا كانوا سيقبلون الوضع الراهن، أو سيصعدون التحدي من خلال مواجهته، أو سيهاجمون. إذا اختار اللاعب الأول عدم تحدي الوضع الراهن أو الهجوم تنتهي اللعبة. ولكن إذا تم اختيار التصعيد، يواجه اللاعب الثاني خيارات مماثلة. تكون النتائج الأربع المحتملة هي نفسها كما في لعبة "تحدي الشجاعة". إذا اختار اللاعب الأول عدم التصعيد أو الهجوم، يبقى الوضع الراهن. إذا صعد أحد اللاعبين ولم يفعل الآخر، يفوز اللاعب الذي صعد. إذا هاجم أي من اللاعبين، تنتهي اللعبة بكارثة. وإذا صعد كلا اللاعبين، تستمر اللعبة حتى يستسلم أحدهما أو "تخرج اللعبة عن السيطرة" وتصل إلى كارثة. يفترض باويل أنه باختيار التصعيد، يُطلق اللاعب مخاطرة مستقلة، خارج نطاق سيطرته، تؤدي إلى كارثة. وبهذا، يقدم نموذج باويل شكلاً رياضياً لـ"التهديد الذي يترك شيئاً للصدفة" لدى شيلينغ (Schelling, 1960). وبالتالي، فإنه يعبر جيداً عن الرأي القائل بأن الأزمة النووية هي "منافسة تحمل المخاطر".

بناءً على هذه الافتراضات، يُظهر باويل أن وجود توازن في الأزمات، أي نتيجة مستقرة تنشأ بعد تحدي من أحد اللاعبين ومقاومة من الآخر، يعتمد على المعلومات غير المكتملة، أي على نقص كل طرف في المعلومات حول قيم خصمه.<sup>24</sup> علاوة على ذلك، وفي ما يتعلق بأغراض هذا الفصل يوضح باويل أنه في ظل ظروف معينة، لن يتم تقديم أي تحدي، وبالتالي يمكن أن يكون الردع مستقرًا. يشير هذا إلى أنه حتى إذا علمت كل من الدولتين أن الأخرى تفضل الاستسلام على الكارثة، فلن يقوم أي منهما بتحدٍ بشرط أن يتجاوز تصميم كل لاعب على مقاومة تحدي الآخر عتبة معينة. ومن المثير للاهتمام، أن نموذج باويل يكشف أنه عندما ينهار الردع، فإن العلاقة بين التصميم والنصر في الأزمة لا تعتمد دائماً على استعداد أكبر للمخاطرة بالحرب. وهذا الاستنتاج يتعارض مع دلالات نموذج المخاطر الحاسمة لإلسبرغ.

قد يظن المرء أن هذا يحسم القضية. حتى في عالم يكون فيه الخيانة المتبادلة هي أسوأ نتيجة ممكنة، يمكن للاعبين العقلانيين اختيار عدم تحدي بعضهم البعض، حيث يحصل كل منهم على منفعة متوقعة أكبر بعدم التحدي. علاوة على ذلك، في حين أن التهديد بإطلاق الكارثة لا يُعتبر موثوقاً، فإن التهديد بالتصعيد والمخاطرة بالحرب يفي بمعيار العقلانية، وبالتالي معيار الكمال. وبالتالي، يبدو أن نموذج باويل يفسر استقرار الردع في عصر الأسلحة النووية. قد

<sup>24</sup> عندما تكون المعلومات مكتملة، لا يكون الردع مستقرًا أبدًا. اللاعب الذي يمتلك "الإصرار الفعّال" الأعلى ببساطة يصعد ويفوز. تم الوصول إلى استنتاج مشابه في زاغاري (Zagare, 1987: 53-54) وفيرون (Fearon, 1994b: 583).



يكون كل من القوى العظمى قد تم ردعها عن تحدي الأخرى ببساطة لأن كل منهما كان يخشى أن الآخر سيطلق عملية تتصاعد وتخرج عن السيطرة بمجرد مقاومته.

قد يعتقد البعض أن هذا يحسم القضية. حتى في عالم تكون فيه الخيانة المتبادلة أسوأ النتائج الممكنة، يمكن للاعبين العقلانيين اختيار عدم تحدي بعضهم البعض، حيث يحصل كل منهم على منفعة متوقعة أكبر بعدم التحدي. علاوة على ذلك، على الرغم من أن التهديد بإطلاق كارثة لا يُعتبر موثوقًا، فإن التهديد بالتصعيد والمخاطرة بالحرب يتماشى مع العقلانية، وبالتالي بمعياري الكمال. لذلك، يبدو أن نموذج باويل يفسر استقرار الردع في العصر النووي. ربما تم ردع كل قوة عظمى عن تحدي الأخرى ببساطة لأنها كانت تخشى أن تؤدي مقاومة الأخرى إلى إطلاق عملية فتتصاعد وتخرج عن السيطرة.

تكمن المشكلة في هذا النقاش الذي يبدو مغريًا في الافتراضات الضرورية لدعمه. أولًا، لاحظ أن باويل يفترض أن اللاعبين يعرفون ترتيب تفضيلات بعضهم البعض تجاه النتائج الأربعة، ولكن ليس لديهم معرفة بالقيم العددية لتلك التفضيلات. لاحظ أيضًا أن الاستنتاجات تعتمد على فرضية أن اختيار "الهجوم" من قبل أحد اللاعبين يؤدي دائمًا إلى كارثة متبادلة، على الأرجح لأن الخصم سيرد بهجوم مضاد تلقائيًا. يُعتبر تهديد كل لاعب بالانتقام ذا مصداقية تامة في أعلى مستوى من سلم التصعيد، على الرغم من أن تنفيذ ذلك يعد غير عقلائي من الناحية العملية. لذا، ليس من المستغرب أن أيًا من إستراتيجيات التوازن التي حددها باويل لا تتضمن هجومًا مباشرًا من لاعب ضد الآخر. تم استبعاد هذه الاحتمالية من خلال الافتراض، لأنها تؤدي دائمًا إلى أسوأ نتيجة للمهاجم.

باويل ليس المنظر الوحيد الذي يفترض أن الهجمات سيتم التصدي لها حتمًا. في الواقع، يعدّ هذا الافتراض شائعًا في أدبيات نظرية الألعاب والردع. على سبيل المثال، يفترض فيرون (Fearon, 1994b: 590)، بوينو دي ميسكييتا ومورو وزوريك (Bueno de Mesquita, Morrow, and Zorick, 1997: 17)، وكيد (Kydd, 1997: 379)، أن الحرب ستندلع بمجرد أن يبدأ أحد الأطراف الأعمال العدائية،<sup>25</sup> ومع ذلك، فإن هذا الافتراض يُعتبر إشكاليًا بوضوح.

أولًا، يتجاهل هذا الافتراض الحقيقة التي لا يمكن إنكارها بأن "الحرب تتطلب مشاركة دولتين على الأقل" (Wagner, 1991: 747). والأسوأ من ذلك هو ما يترتب عليه نظريًا.

<sup>25</sup> لأسباب غير واضحة، يقوم كيم وبوينو دي ميسكييتا (Kim and Bueno de Mesquita, 1995) أيضًا بوضع هذا الافتراض، لكن لأحد اللاعبين فقط في "اللعبة الفرعية للأزمة" التي يستكشفونها.

كما يلاحظ بوينو دي ميسكيتا ومورو وزوريك (18: 1997, Bueno de Mesquita, Morrow, and Zorick)، عندما يقترن هذا الافتراض مع افتراض أساسي آخر في نظرية الردع التقليدي - أي التكاليف العالية للحرب - فإن "العنف لن يحدث أبداً... وستصبح المشكلة غير مهمة".<sup>26</sup>

كما تم التشكيك في هذا الافتراض من قبل المنظرين الذين يجادلون بأن الردع يصبح هشاً عندما تُفتح نافذة من نقاط الضعف، ما يغري أحد الأطراف لشن ضربة أولى محدودة لخلق واستغلال تفوق إستراتيجي.<sup>27</sup> ولكن الافتراض الأكثر أهمية، هو المعاكس تمامًا (أي الافتراض بأن الدول تفضّل عدم الانتقام) ما يؤدي إلى مفارقة الردع المتبادل في المقام الأول. وبالتالي، على المستوى الإستراتيجي، يفترض نموذج باويل الاستقرار بدلاً من استنتاجه.<sup>28</sup>

مع تجاهل مشكلة الاستقرار الإستراتيجي في الوقت الحالي، يمكن أن نتساءل عن إمكانية الردع بالظهور على مستوى أدنى خلال أزمة قد تحدى فيها أحد الأطراف الوضع الراهن وواجه الآخر ذلك التحدي. إذا كان هناك استقرار عام بوضوح على مستوى عالٍ، فلماذا لا يقوم أحد الطرفين بتصعيد الأزمة إلى المرحلة ما قبل الأخيرة من اللعبة، طالما أن كل لاعب مردود في المرحلة الأخيرة من اللعبة افتراضاً؟ على سبيل المثال، لماذا لم يقيم الاتحاد السوفييتي بغزو أوروبا الغربية خلال الحرب الباردة، مع العلم أن الترسانات الإستراتيجية للطرفين كانت تردع بعضها البعض؟

الإجابة التي يقترحها نموذج باويل هي أن مثل هذه العملية التصعيدية لن تحدث - في ظل ظروف محددة - بسبب خوف كل طرف من أن الطرف الآخر قد يفعل شيئاً يؤدي إلى خروج العملية عن السيطرة.<sup>29</sup> لكن لماذا يجب على أي لاعب أن يخشى من أن خصمه قد يطلق عملية تؤدي إلى الانزلاق نحو حرب نووية شاملة؟ بالنظر إلى افتراضات التفضيل المرتبطة بلعبة "تحدي الشجاعة"، فإن هذا الخوف ليس مبرراً إذا كان الخصم عقلياً من الناحية العملية. كما يلاحظ ماكسويل (12: 1968, Maxwell) بفتنة أنه "إذا قُبِلَت الفرضية بأن أيّاً من الطرفين لا يعتقد أن الآخر سيبادر عمداً بشن حرب نووية... فلن يكون لدى أي طرف سبب للاعتقاد بوجود 'خطر من الأمور التي تخرج عن السيطرة'". أو كما يجادل فاغنر (747: 1991, Wagner)، "أي شخص يشكك في استعداد الدول للجوء إلى الحرب النووية بدلاً من قبول الهزيمة يجب أن يكون أيضاً مشككاً في إمكانية حدوث حرب نووية بشكل غير متعمد".<sup>30</sup>

<sup>26</sup> لتجنب هذه المشكلة، يقيد نموذج الأزمة الذي وضعه بوينو دي ميسكيتا، ومورو، وزوريك تكلفة العنف، مما يبقيها منخفضة نسبياً. لهذا التقييد تبعات على عمومية النموذج. على وجه التحديد، لا ينطبق النموذج على أي علاقة تفضّل التفاوض على "نتيجة" مفضلة من حرب شاملة. من المحتمل أن تقع معظم، إن لم تكن جميع، العلاقات النووية العدائية ضمن هذه الفئة المستثناة.

<sup>27</sup> راجع، على سبيل المثال، ولستيتير (1959, Wohlstetter)، نيتزي (1976/77, Nitze)، غراي (1979, Gray)، والمناقشة في الفصل الأول.

<sup>28</sup> لتجنب الوصول إلى هذا الاستنتاج بالضرورة، تفترض النماذج المطورة في هذا الكتاب أن الدولة التي تتعرض للهجوم قد تختار دائماً عدم المقاومة.

<sup>29</sup> يعتمد ناليباف (1986, Nalebuff) وآخرين هذا الافتراض لتوليد علاقة ردع مستقرة.

<sup>30</sup> يُحاجج فاغنر (1991, Wagner) بأن توفر خيارات الرد على القوة يعزز مصداقية التهديد باستخدام الأسلحة النووية. ومع ذلك، يفترض نموذج فاغنر للردع الموسع إلى العمومية. فهو يفترض أن المهاجم (أي حلف وارسو) سيفوز في الحرب التقليدية، وأن هذه الحقيقة معروفة للجميع. ولقيود أخرى، راجع أونيل (1992, O'Neill). وراجع مناقشتنا حول فعالية إستراتيجيات القتال في الفصل 8.

تُختَصَرُ إجابة باويل (وشيلينغ) بأن عملية كهذه لن يتم اختيارها من قبل أي لاعب، بل من قبل الطبيعة، وهي "لاعب" ليس له مصلحة في اللعبة، ما يفرض العقوبة بشكل احتمالي. في هذا النموذج، يعتمد استقرار الأزمة على فرض استجابة غير عقلانية في أعلى درجة من سلم التصعيد، ولكن أيضًا على الافتراض بأنه على المستويات الأدنى، ستحدث الاستجابة غير العقلانية مع احتمال إيجابي.<sup>31</sup> هذا الاعتماد على التصرف غير العقلاني هو بالضبط السبب الذي يجعل آتشين (Achen, 1987: 92) يجادل بأنه "بعيدًا عن الاعتماد بشكل مفرط على افتراضات الاختيار العقلاني، فإن 'نظرية الردع العقلاني' تفترض بالضرورة أن الدول ليست دائمًا عقلانية من منطلق المصلحة الذاتية. وبالتالي، يمكن للإستراتيجية "التي تترك شيئًا للصدفة" أن تفسر استقرار الردع، ولكن فقط عن طريق قلب مبدأ العقلانية رأسًا على عقب".

يعترف باويل (Powell, 1987: 725) بهذا عندما يكتب: "قد يعترض المرء على أنه بحاجة إلى متطلبات تجعل إستراتيجيات الدول عقلانية تسلسليًا ثم يعتمد على الطبيعة لفرض العقوبة غير العقلانية، وهذا لا يحل فعليًا مشكلة المصادقية. أنا أتفق مع هذا النقد". ومع ذلك، يلاحظ باويل في ما بعد أن "من المهم أن ندرك أن هذا ليس نقدًا للنموذج بقدر ما هو نقد أساسي للطريقة التي حاولت بها الإستراتيجية التي تترك شيئًا للصدفة التغلب على مشكلة المصادقية. يكشف النموذج فقط عن هذا الضعف"، ونحن نتفق مع هذا.

## 2.5 حل المفارقة III: الحل عبر اللعبة الفوقية

لا تُوفّر التهديدات الحتمية ولا التهديدات التي تترك شيئًا للصدفة حلًا مرضيًا لمفارقة الردع المتبادل. يهدف حل المفارقة بالسماح للاعبين بالالتزام بإستراتيجية انتقام إلى ضرورة التخلي عن فرضية الفوضى الدولية، وهي فرضية أساسية في الواقع السياسي. أما الحل الذي يعتمد على التهديد بنمط شيلينغ للتخلي عن السيطرة، فيحل المفارقة جزئيًا من خلال تجاهل مصدر التناقض.

في هذا القسم، نستكشف طريقة ثالثة ممكنة للتوفيق بين عدم استقرار نتيجة الوضع الراهن في لعبة الدجاجة وبين الاستقرار الملحوظ في علاقة القوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة. استنادًا إلى فكرة تم اقتراحها لأول مرة من قبل فون نيومان ومورغنسترن (von Neumann and Morgenstern, 1944: 100-106)، ولكن طوّرت بشكل أكبر بواسطة هوارد (Howard, 1971)، يتضمن هذا الحل تعديل اللعبة الأساسية لاعتبار احتمال إمكانية اللاعبين من

<sup>31</sup> هذه واحدة من الأسباب التي تجعل فيرون (Fearon, 1994b) يستنتج أن نموذج باويل لا يمكنه "تفسير لماذا تختار الدول بوعي التخلي عن السلام من أجل الحرب". أو كما يقول فاغنر (Wagner, 1991: 742-743)، بما أن "مصدر هذه الاحتمالية المستقلة للحرب عادةً لا يُحدد... فلا توضح نماذج حافة الهاوية [مثل نماذج شيلينغ وباويل] كيف يمكن أن تحدث الحرب من دون أن يختار أحد الانخراط فيها".

التنبؤ باختيار إستراتيجيات بعضهم البعض. يحدد كل لاعب اختياره الإستراتيجي بناءً على الإستراتيجية التي يتوقع أن يختارها الآخر، ويقدم لعبة جديدة - يسميها هوارد "اللعبة الفوقية (metagame)" - وتُلعب "في عقول" اللاعبين قبل تنفيذ اللعبة الفعلية. في اللعبة الفوقية، لا يختار اللاعبون إستراتيجيات مباشرة، بل يختارون إستراتيجيات فوقية (metastrategy)، أي "إستراتيجية لاختيار إستراتيجية". تُسمى النتائج المستقرة في الألعاب الفوقية/التوازنات الفوقية. لتوضيح هذه المفاهيم، لنراجع مرة أخرى لعبة الدجاجة، ولكن نفترض الآن أن الدولة B قادرة على التنبؤ - أو تظن أنها قادرة على التنبؤ - بخيار الاستراتيجية الذي ستتخذه الدولة A. بموجب هذا الافتراض، الذي يعادل منطقيًا القول إن الدولة B تختار إستراتيجيتها بعد معرفة اختيار الدولة A، فإن نطاق خيارات الدولة B يتوسع. بدلاً من وجود خيارين فقط لديها التعاون أو الانشقاق، أصبح لدى الدولة B الآن 4 إستراتيجيات فوقية:

1. اختيار التعاون بصرف النظر عن خيار دولة A (التعاون غير مشروط)
2. اختيار الانشقاق بصرف النظر عن خيار دولة A (الانشقاق غير مشروط)
3. اختيار التعاون إذا اختارت دولة A خيار التعاون، واختيار الانشقاق إذا اختارت خيار الانشقاق (رد مماثل)
4. اختيار الانشقاق إذا اختارت دولة A خيار التعاون، واختيار التعاون إذا اختارت دولة A خيار الانشقاق (المعاملة العكسية)

ما يؤدي إلى نشوء اللعبة الفوقية للعبة الدجاجة من المستوى الأول. يمكن تفسير المرحلة الأولى من اللعبة الفوقية بإحدى طريقتين: كاللعبة التي سُلِّبَ إذا كانت الدولة B قادرة على التنبؤ باختيار إستراتيجية A (أي اللعبة الفوقية)، أو كلعبة تسلسلية (بصيغة موسعة) حيث تختار الدولة A إستراتيجيتها أولاً.

يوجد ثلاث توازنات فوقية في هذه اللعبة الفوقية من المستوى الأول، اثنان منها يتوافقان مع التوازنات في اللعبة الأصلية (التي تقوم على الاختيار المتزامن)، بينما التوازن الثالث، أي الرد المماثل هو في الحقيقة نتاج بنية اللعبة الفوقية. لكن هذا التوازن الجديد يتمتع بميزة خاصة تميزه عن التوازنين الآخرين، وتمنحه مكانة فريدة: إنه نتاج الإستراتيجية الفوقية للدولة B المهيمنة بشكل ضعيف، أي الرد المماثل واستجابة الدولة A المثلى لهذه الإستراتيجية الفوقية المهيمنة (أي الانشقاق).<sup>32</sup> إذا تم تبني هذا التوازن -وهناك أسباب وجيهة تدعو لتوقع اعتماده أكثر من غيره- فإن الدولة A ستحصل على أفضل نتيجة لها، بينما ستحصل الدولة B على ثاني أسوأ نتيجة له.

<sup>32</sup> تذكر أن الإستراتيجية المهيمنة بضعف (أو إستراتيجية فوقية) هي جيدة مثل أي إستراتيجية أخرى كحد أدنى، وأحياناً أفضل منها. للحصول على تعريف مفصل، راجع الحاشية 19.

هذه النتائج الأولية مثيرة للاهتمام لسببين. أولاً، تُظهر أن القدرة على التنبؤ بإستراتيجية الخصم لا تساعد دائماً، وفي الواقع قد تضر في لعبة الدجاجة. وثانياً، أنها تُنظم رأي عدة منظري ردع يتبنون القرار النظري بأن اللاعب الذي يستولي على المبادرة في لعبة الدجاجة هو الذي يفوز. تذكر أنه بناءً على هذه الملاحظة، ينصح منظرو الردع القائم على نظرية القرار بالالتزام باستخدام إستراتيجيات التفاوض المماكرة المرتبطة بها.

ومع ذلك، لا تتوقف الألعاب الفوقية عند هذا الحد. يقترح هوارد الآن ليس فقط أن الدولة B يمكنها التنبؤ باختيار إستراتيجية الدولة A وحسب، بل إن الدولة A تبني اختيارها على توقعات الدولة B لاختيار الدولة A. إذا قامت الدولة A بربط اختيارها الإستراتيجي بفوق إستراتيجية الدولة B، فبإمكانها اختيار إما التعاون أو الانشقاق لكل واحدة من الإستراتيجيات الفوقية الأربع للدولة B، وهذا يمنح الدولة A عددًا من الإستراتيجيات الفوقية من المستوى الثاني. على سبيل المثال، الإستراتيجية الفوقية من المستوى الثاني تتطلب من الدولة A:

1. اختيار الانشقاق إذا اختارت B خيار التعاون بصرف النظر عن خيار دولة A، أي التعاون غير المشروط
2. اختيار الانشقاق إذا اختارت دولة B خيار الانشقاق غير المشروط
3. اختيار التعاون إذا اختارت دولة B خيار الرد المماثل
4. اختيار الانشقاق إذا اختارت B خيار المعاملة العكسية

يفترض هوارد (Howard) أن الدولة A لا تختار استراتيجية واحدة فقط، بل تختار استراتيجية "مشروطة" بكل احتمال من استراتيجيات الدولة B.

كل استراتيجية من دولة B هي استراتيجية فوقية، وهي واحدة من أربع:

1. تختار التعاون دائماً
2. تختار الخيانة دائماً
3. تختار الرد المماثل
4. تختار المعاملة العكسية

بالتالي، الدولة A يمكنها أن تردّ على كل واحدة من هذه الاستراتيجيات الفوقية الأربع باختيار إما تعاون أو خيانة. تزداد نقاط التوازن الفوقية أي التوازن الذي يتحقق عند تفاعل الفوق-استراتيجيات للطرفين، وليس فقط القرارات المباشرة، وهو يشير إلى استقرار. من بين هذه التوازنات، يوجد واحد يتوافق مع نتيجة الوضع الراهن، أي كلا الطرفين يختار التعاون. هذه نتيجة مهمة لأنها تشير إلى أنه إذا تحققت افتراضات هوارد، فقد يظل الوضع الراهن قائماً وقد ينجح الردع.

تعتبر الكلمة المفتاحية هنا هي "قد". هناك احتمالات أخرى، ومع ذلك، فإن الفوق-إستراتيجيات المرتبطة بتوازن أي نتيجة التعاون التي تمثل الوضع الراهن تشير بشكل صريح إلى الظروف التي قد يتحقق فيها نجاح الردع.

على وجه التحديد، تعتبر الإستراتيجية الفوقية نسخة من الرد المماثل: يتعاون B إذا تعاونت A، وينشق إذا انشقت A. وكذلك الأمر بالنسبة إلى فوق-إستراتيجية A التي تعني التعاون، ولكن فقط استجابة لإستراتيجية B التعاونية الشريطة. وكل هذا يشير إلى أن التعاون المتبادل ممكن، ولكن فقط عندما يكون كل لاعب مستعداً للتعاون بشروط، أي عندما ينوي كل لاعب التعاون إذا تعاون الآخر، وعندما ينوي كل لاعب الانشقاق إذا انشق الآخر.

لاحظ أن الفوق-إستراتيجيات المرتبطة بالتعاون المتبادل (أي بالحفاظ على الردع المستقر) هي إستراتيجيات تنطوي على مخاطرة: كل واحدة منها تحمل إمكانية حدوث أسوأ نتيجة ممكنة للاعبين، وهي DD (أي انشقاق مزدوج). ولكن كما يشير هوارد (Howard, 1971: 184)، إذا كان اللاعبون غير مستعدين لتحمل هذه المخاطر، فإن التوازن التوافقي غير ممكن. ويوافق برامز (Brams, 1975: 44) على ذلك، مضيفاً أن تحليل الألعاب الفوقية يشير إلى "أن سياسة الردع، التي يَعدُّ فيها كل طرف بالانتقام لأي تصرفات غير مرغوب فيها من الطرف الآخر، ليست فقط مرغوبة من وجهة نظر اللاعبين، بل مستقرة أيضاً".

إذا بُت هذا الاستنتاج، فإن مفارقة الردع المتبادل تكون قد حُلَّت. لكن، إن صحة هذا الحل تعتمد على كيفية تفسير التوازنات الفوقية. ينظر هوارد إلى التوازنات الفوقية على أساس وصفي بحت: أي أن التوازنات الفوقية تمثل احتمالات نظرية فقط، وتعدُّ الفوق-إستراتيجيات في تحليله هي تصريحات نظرية حول نوع التواصل اللازم للوصول إلى نتيجة ما. في رأي هوارد، لا يتمتع أي توازن فوقيّ بوضع خاص. بالتالي، يُعد كل واحد منها احتمالية منطقية في لعبة بين لاعبين عقلانيين. أما التوازن الفوقي الذي سيتحقق فعلياً، فيعتمد على ما يتوقعه اللاعبون من بعضهم، أو على ما يتم التفاوض عليه والتفاهم حوله مسبقاً قبل بدء اللعبة. في هذه الحالة، يمكن تحقيق التعاون المتبادل، بشرط أن يكون اللاعبان مستعدين للتعاون المشروط. ولكن هناك أيضاً احتمالات عقلانية أخرى.

في المرحلة الثانية من الألعاب الفوقية للعبة الدجاجة، الفوق-إستراتيجية من الدرجة الثانية ما يُسميه هوارد بـ "فوق-إستراتيجية الشيء المؤكد" تُعد مهيمنة بشكل ضعيف لصالح اللاعب A، ما يعطي اللاعب B سبباً وجيهاً للاعتقاد بأن A سيختارها؛

فوق-إستراتيجية الشيء المؤكد يُقصد بها أن A لديه خطة متسقة لا تتغير مهما كانت إستراتيجية دولة B، وتُسمى "الشيء المؤكد" لأن A يتصرف بناءً على توقع مؤكد مسبق لسلوك B، أو لأنه يضمن منفعته بغض النظر عن سلوك B

. وفوق -استراتيجية مهيمنة بشكل ضعيف تعني أن هذه الاستراتيجية لا تكون أسوأ من أي استراتيجية بديلة في كل الحالات، وقد تكون أفضل في بعضها. أي أن A لا يخسر شيئاً باستخدامها.

وتفسير ذلك أن هذه الاستراتيجية،

تحدد كيف يتصرف اللاعب A في كل حالة من الحالات الأربع الممكنة لسلوك اللاعب B وتُقرأ بهذا الشكل:

1. إذا كانت B تختار التعاون دائماً، فإن A يختار الانشقاق

2. إذا كانت B تختار الخيانة دائماً، فإن A يختار التعاون

3. إذا كانت B تعتمد الرد المماثل فإن A يتعاون.

4. إذا كانت B تعتمد المعاملة العكسية فإن A ينشق.

وبما أن إستراتيجية "الانشقاق دائماً" هي أفضل استجابة من B بالنسبة إلى فوق إستراتيجية الشيء المؤكد، يمتلك A سبباً وجيهاً للاعتقاد بأن B سيختارها. كل هذا يشير إلى أن التوازن الفوقي الناتج عن هاتين الإستراتيجيتين قد يتبلور بالفعل في لعبة بين لاعبين عقلانيين.

فمثلاً، إذا توقعت الدولة B أن الدولة A ستختار الاستراتيجية الفوقية، ومفادها أنها ستنشق إذا كانت B تتعاون دائماً، وتتعاون إذا كانت B تنشق دائماً، وتتعاون إذا استخدمت B استراتيجية الرد المماثل، وتنشق إذا استخدمت B استراتيجية المعاملة العكسية. وفي الوقت نفسه، توقعت الدولة A أن الدولة B ستختار استراتيجية الانشقاق دائماً، فإن التوازن من الدرجة الثانية من التوازن الفوقي المشار إليه بالحالة CD أي أن A تختار التعاون بينما B تختار الانشقاق، سيحدث وتنتج المنفعة عن هذا التفاعل.

ومع ذلك، يرفض هوارد هذه النتيجة كحل للعبة الفوقية، وينكر وجود أي سبب يدعو إلى تمييزه عن غيره. في الواقع، إنه يرى أن اختيار A لإستراتيجية "الشيء المؤكد" سيكون غير حكيمًا، لأنها تؤدي إلى نتيجة أسوأ لـ A مقارنةً بإستراتيجيتها "الانتقامية". أو كما يقول هوارد (Howard, 1974a: 730) بعبارة الخاصة، تعدّ إستراتيجية الشيء المؤكد هي "إستراتيجية 'الأحمق' الذي يدعو للعب، وهو مستعد للتنازل أمام أقصى إنذار يمتلكه خصمه، وبالتالي يكون على استعداد للتخلي عن موقفه قبل أن يبدأ أي تفاوض".

لكن هارساني (Harsanyi, 1974b)، الذي يتبع تفسيراً معيارياً ويصر على معيار الكمال (perfectness criterion)، يجادل بأن استخدام أي إستراتيجية فوقية مهيمن عليها هو سلوك غير عقلائي، وبالتالي غير قابل للتصديق.<sup>33</sup> وبما أن

<sup>33</sup> في الفصل الثالث، ناقش بالتفصيل العلاقة بين التوازنات المثالية في الألعاب الفرعية والمصادقة.

اللاعب الذي يمتلك إستراتيجية فوقية مهيمنة يحقق دائماً أقصى فائدة متوقعة عند اختيارها، فلا يوجد سبب وجيه يدفع الخصم للاعتقاد بأنه سيختار إستراتيجية فوقية أخرى.<sup>34</sup> وهذا بدوره يعني أن على اللاعب الذي لديه إستراتيجية مهيمنة يجب أن يختارها، فالتصرف بخلاف ذلك سيكون بمثابة دعوة إلى الكارثة.<sup>35</sup> تحديداً، إذا اختار A إستراتيجيته الفوقية الانتقامية الانشقاق بغض النظر عن خيار B، بينما كان B يتوقع أن يختار A إستراتيجية الشيء المؤكد، أي سيختار A الانشقاق غير المشروط، وستتحقق أسوأ نتيجة لكل لاعب وهي الانشقاق المزدوج والصراع.

وهذا يعني تحديداً، إذا اختارت الدولة A استراتيجيتها الفوقية الانتقامية أي أنها ستنتشق إذا كانت الدولة B تتعاون دائماً، وستخون إذا كانت B تخون دائماً، وستتعاون إذا استخدمت B استراتيجية الرد المماثل، وستنتشق إذا استخدمت B إستراتيجية المعاملة العكسية. بينما كانت الدولة B تتوقع أن A ستختار استراتيجيتها الفوقية المؤكدة دائماً أي ستنتشق عندما تتعاون B دائماً، وتتعاون عندما تنتشق B دائماً، وتتعاون مع الرد المماثل، وتنتشق مع المعاملة العكسية. فقامت B باختيار استراتيجية "الخيانة الدائمة" أو الانشقاق الدائم فإن النتيجة التي تتحقق هي أسوأ نتيجة للطرفين، وهي أن ينتشق كل منهما الآخر (النتيجة المعروفة في اللعبة باسم DD)، أي الصراع.

يصعب تجاهل تحذير هارساني بعدم التخلي عن استخدام الإستراتيجية المهيمنة بشكل ضعيف، خاصة في لعبة لمرة واحدة: الإستراتيجيات المهيمنة هي الأفضل بشكل غير مشروط. ولكن، ماذا عن ملاحظة هوارد (Howard, 1974b: 1693) بأن "أفضل إستراتيجية من وجهة نظر العقلانية هي أسوأ إستراتيجية من وجهة نظر التحفيز" في لعبة الدجاجة؟ في رأينا، تعتبر ببساطة طريقة أخرى للتعبير عن مفارقة الردع المتبادل: عندما يكون الصراع هو أسوأ نتيجة للطرفين، لا يمكن تحقيق استقرار الردع إلا بافتراض تحقيق "سلوك غير عقلائي وتوقعات غير عقلانية من اللاعبين حول سلوك بعضهم البعض" (Harsanyi, 1977: 332).

بدلاً من حل مفارقة الردع المتبادل، تسلط منهجية هوارد الضوء عليها من خلال إعادة صياغتها بطريقة تعمق فهمنا لها. وكما يضيف برامز (Brams, 1975: 44)، "تحدد نظرية الألعاب الفوقية بشكل دقيق، وإن كان غير مباشر، محتوى الاتصالات وطبيعة التفاوض الضروري للوصول إلى تسوية". بالطبع، هذا ليس إنجازاً بسيطاً، ولكن عند تفسير النظرية من منظور معياري، فإنها تكشف أن التسوية، على الرغم من أنها قد تكون مستقرة، ليس لها أساس عقلائي. في الواقع، يشير التفسير المعياري إلى أن B ينبغي أن يفوز، نظراً لأن أفضل استجابة لدى B هي الانشقاق بالنسبة إلى الإستراتيجية A الفوقية المهيمنة أي استراتيجية الشيء المؤكد أي أن A يتصرف بناءً على توقع مؤكد

<sup>34</sup> للتفاصيل حول النقاش، راجع هارساني (1973, 1974a, 1974b) وهوارد (1973, 1974a, 1974b).

<sup>35</sup> من الجدير بالإشارة أن النقاش الثلاثي بين هوارد وأناطول رابوبورت وريتشارد هاريس حول ما إذا كانت نظرية الألعاب الفوقية تحل معضلة السجينين قد دار أيضاً حول التفسير الصحيح لنظرية هورد. تعتمد حجة رابوبورت (Rapoport, 1967) بأنها تحل المعضلة على قراءة معيارية مماثلة لتلك التي قدمها هارساني. هورد، الذي رفض ادعاء أي شيء سوى الصفة الوصفية لنظريته، رفض اقتراح رابوبورت. لمجموعة الاقتباسات الكاملة، راجع برامز (Brams, 1975: 39).



مسبق لسلوك دولة B، أو لأنه يضمن منفعته بغض النظر عن سلوك B. وهذا ليس مفاجئاً، إذ إن إسناد إستراتيجية فوقية من مستوى أعلى إلى A يعادل إلى حد ما الافتراض بأن الدولة A تختار إستراتيجيتها وهي على علم باختيار B. وما زالت الملاحظة قائمة بأن اللاعب الذي يختار ثانيًا في لعبة الدجاجة سيخسر في إثبات نفسه بقوة.

ولكن ماذا لو قُبل تفسير هوارد الوصفي البحت لنظرية الألعاب الفوقية؟ في رأينا، تبقى المفارقة بلا حل. فمن دون أساس معياري، لن يكون هناك تفسير لسبب أو توقيت لنقل اللاعبين التصريحات اللازمة لتحفيز ودعم التعاون المتبادل.<sup>36</sup>

## 2.6 الخاتمة

في الأقسام السابقة قمنا بدراسة ثلاثة حلول مقترحة لمفارقة الردع المتبادل. في الواقع، يحل اثنان منها التناقض المنطقي، ولكن على حساب أحد الافتراضات الأساسية لنموذج الواقعية. أي يلخص التناقض المنطقي والتجريبي في نظرية الردع الكلاسيكي، إذا سُمح للاعبين بالالتزام المسبق بإستراتيجية انتقامية. لكن ينتهك هذا الافتراض المبدأ القائل بأنه في عالم فوضوي، "العقود، من دون سيف، ليست سوى كلمات، وليس لها قوة لحماية الإنسان" (Hobbes, 1968 [1651]: 223). ومن غير المفاجئ أن معظم التفكير الواقعي الموجود اليوم، سواءً كان هيكلياً أو غيره، يعتمد بشكل حاسم على هذا المبدأ. لذا، يجب التأمل بعمق قبل التخلي عنه.

يمكن قول الشيء نفسه تقريباً عن مفهوم شيلينغ "التهديد الذي يترك شيئاً للصدفة". ولكن يجب التخلي عن افتراض أن رجال الدولة هم من يعظمون المنفعة بشكل عقلائي من أجل تفسير استقرار الردع في العالم الحقيقي من خلال آلية الصدفة هذه. مجدداً، قد يقبل المرء منطقياً هذا التفسير لغياب حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال فترة الحرب الباردة، ولكن لا يمكن قبول ذلك ضمن حدود نموذج الواقعية.

الاقتراح الثالث، لا توفر نظرية الألعاب الفوقية لهوارد، أي حل على الإطلاق. عندما يفسر بشكل معياري، فإنه يقترح سلوكاً غير متسق مع استقرار الردع. وعندما يفسر بشكل وصفي - وهو التفسير المفضل لهوارد - فإنه يسلب الضوء على المفارقة ويعززها، ولكنه لا يحلها.

<sup>36</sup> يمكن دعم نتيجة التسوية، مع ذلك، إذا قُبل معيار "الاستقرار بالتزامن" الذي قدمه فرايزر وهيبيل (Fraser and Hipel, 1984) في تحسينهما لتحليل هوارد لتقنية الخيارات. تُحوّل النتيجة غير المستقرة إلى مستقرة بالتزامن إذا كان كلا اللاعبين يحققان نتائج أسوأ عندما يغيران إستراتيجياتهما في نفس الوقت. نعتقد أن احتمال التبدلات الإستراتيجية المتزامنة بعيد جداً لدرجة أن الحل المقترح من هذا الفرض العقلاني ليس ذا صلة بمناقشتنا. وبالتالي، لم يُحل لغز كيفية تحقيق استقرار الوضع الراهن في مسابقات شبيهة بلعبة الدجاجة في نظام فرايزر وهيبيل، ولا في النموذج الرسومي الأكثر شمولاً لفانغ وهيبيل وكيلغور (Fang, Hipel, and Kilgour, 1993).

مرة أخرى، نطرح السؤال عما إذا كانت نظرية الردع الكلاسيكي يمكن أن تكون متسقة منطقيًا ودقيقة تجريبيًا. في الفصل التالي، نستعرض حلًا نعتقد أنه يؤسس لإعادة صياغة نظرية الردع بطريقة قابلة للتطبيق تجريبيًا، ويتم ذلك من دون انتهاك الافتراضات المتعلقة بالعقلانية الفردية.

### 3 المصدقية والردع

الردع العقلائي لا يمكن أن يكون مبنياً على استجابات غير عقلانية.

ريتشارد نيكسون

المبادئ الأساسية لنظرية الردع الكلاسيكي تتعارض مع النماذج المبنية على الاختيار العقلاني. التهديدات القطعية، التي تستند إلى افتراض قدرة الدول على الالتزام بأفعال غير عقلانية، تنتهك ضوابط كل من نظرية الردع الكلاسيكي ونظرية العقلانية الأداة، بينما يحافظ التهديد الذي يترك مجالاً للصدفة على التوافق مع مبدأ العقلانية، إلا أن هذا التوافق يتحقق فقط بافتراض أن الأفعال غير العقلانية تُنفذ بواسطة طرف ثالث غير معني. والحل المقترح من خلال تحليل اللعبة الفوقية لا يؤدي إلا إلى توضيح مفارقة الردع المتبادل بشكل أوضح. عندما تكون تكاليف الحرب مرتفعة لدرجة أن يمثل النزاع الشامل أسوأ نتيجة لكل من اللاعبين، يصبح الردع المتبادل غير مرجح، وبالتالي يمكن أن يبدو أنه لا يوجد مفر من هذه المعضلة المدمرة.

نحن نعتقد عكس ذلك. في هذا الفصل، نقدم اقتراحاً آخر. يستند اقتراحنا إلى مفهوم التهديدات الانتقامية ذات المصدقية التامة. كما هو الحال مع المحاولات الأخرى لحل هذا التناقض، يتضمن هذا الحال تعديلاً على شكل اللعبة الأساسي؛ لكن على خلاف المقترحات الأخرى، يحتفظ اقتراحنا بالافتراض الأساسي الواقعي لنظام دولي فوضوي، مع بقائه وفيًا لتعريف العقلانية الأداة. من الناحية الفنية البحتة، فإن لغز الردع المتبادل يبقى قائماً. ولكن بعيداً عن الجوانب التقنية، إلا أن الحل الذي نقدمه يسمح بإعادة صياغة نظرية الردع الكلاسيكي بطريقة تفسيرية مرضية ومنطقية تجريبية، ما يساعد في شرح ديناميكيات مجموعة واسعة من علاقات الردع، بما في ذلك تلك التي تحدث في ظل الشروط التي تحدد هذا التناقض.

### 3.1 حول المصداقية

قبل أن نُظهر ما سبق، علينا التوقف مرة أخرى لتعريف مصطلح مهم: "المصداقية". يصف فريدمان (1989: 96) المصداقية بأنها "مكون سحري" في الردع، بينما يعتبر غيلبين (1981: 33) أن المصداقية تعادل "السمعة" وتؤدي دورًا حاسمًا... في تنظيم وعمل النظام الدولي". وعلى الرغم من أهمية المصداقية كمفهوم أساسي في الردع، فالاهتمام الذي يوليه الأدب الإستراتيجي الكلاسيكي قليل نسبيًا بالنسبة إلى إنشاء تعريف دقيق لها. يبدو أن الغالبية العظمى من المحللين الإستراتيجيين يرون أن هذا المصطلح واضح بما فيه الكفاية حتى لا يحتاج إلى تعريف رسمي. عادةً ما تؤخذ مصداقية التهديد بشكل عام على أن التهديد يُؤخذ على محمل الجد - ويتوقف الأمر عند ذلك (Schelling, 1966; George and Smoke, 1974; Freedman, 1989; Jervis, 1985; Pruitt and Rubin, 1986; Mueller, 1995). وعادةً، فإن الخطوة التحليلية التالية تكون استكشاف العوامل الأساسية التي تحدد مثل هذه المعتقدات. وعلى العكس من ذلك، فإن التهديدات التي لا تؤخذ على محمل الجد تُوصف بأنها غير موثوقة. على سبيل المثال، يمكن النظر إلى تهديد إدارة أيزنهاور بالحقاق دمار نووي بالاتحاد السوفييتي حتى في حالة الانتهاكات الطفيفة نسبيًا للوضع الراهن. فبعد فترة وجيزة من وضع سياسة الرد الكاسح، تعرضت لانتقادات واسعة باعتبارها غير قابلة للتصديق، وبالتالي تفتقر إلى المصداقية (Kaufmann, 1956).<sup>1</sup> وكما قال سموك (Smoke, 1987: 88)، "لم يكن التهديد ذا مصداقية في مواجهة تنامي القوة الاستراتيجية السوفييتية. فمع ازدياد ترسانة القنابل الذرية السوفييتية وقاذفات القنابل بعيدة المدى خلال [منتصف وأواخر الخمسينيات]، أصبح من غير المرجح أن تقدم الولايات المتحدة فعليًا على شن حرب ذرية بسبب غزو ما في آسيا أو في أي مكان آخر".

من الجدير بالذكر أن مصداقية التهديدات ترتبط أحيانًا ارتباطًا وثيقًا بعقلانياتها. على سبيل المثال، يشير ليو (Lebow, 1981: 15) إلى أن الصعوبة في إضفاء المصداقية على التهديد بخوض حرب في العصر النووي تنبع من حقيقة أن "الخصم يدرك اللاعقلانية المتأصلة في مثل هذه التهديدات" (التشديد مضاف). في الأدب الإستراتيجي يرتبط مفهوم المصداقية إما بشكل مباشر أو غير مباشر، بالسلوك العقلاني أو القائم على المصلحة الذاتية (Betts, 1987: 12; Smoke, 1987: 93). التهديدات الموثوقة هي تلك التي تؤخذ على محمل الجد؛ يكون التهديد قابلاً للتصديق إلا عندما يكون من العقلاني تنفيذه؛ وبالتالي، فإن التهديدات الموثوقة هي فقط التهديدات العقلانية.

لكن ما الذي يجعل التهديد عقلانيًا؟ الإجابة على هذا السؤال المحيرّ تعتمد على تعريف العقلانية. هناك احتمالان. في تقليد العقلانية الإجرائية، يمكن تحديد التهديدات العقلانية من خلال تحديد الظروف الواقعية التي تبرر رد

<sup>1</sup> نقوم بتحليل هذه السياسة بالتفصيل في الفصل 7.

انتقامي من دولة على تصرف عدائي من أخرى، ما يسمح بالتمييز بين الحالات التي يكون فيها تهديد الردع موثوقاً وتلك التي لا يكون فيها كذلك.<sup>2</sup> قام كولن جراي (Colin Gray, 1979: 55) بذلك منذ فترة، عندما اقترح أن هجومًا نوويًا ضخمًا على الاتحاد السوفييتي "من المحتمل أن يثير استجابة سوفييتية مماثلة"، لأن السوفييت، في مثل هذه الظروف، سيكونون "قد فقدوا كل شيء" بالفعل. والمثير للاهتمام أن جراي نسب مصداقية شبه كاملة للتهديد السوفييتي بالرد على هجوم أميركي بالقوة الكاملة، إلا أنه شكك في مصداقية الردع الأميركي تحت نفس الظروف، حيث رأى أنه "لا يوجد جدوى (ولا مبرر أخلاقي) في تنفيذ عقاب ما بعد الموت لمجتمع الخصم". تُظهر صعوبة جراي في الحفاظ على معايير ثابتة عند تقييم عقلانية هذه الخيارات الافتراضية المتطابقة عن قيود موجودة في النهج الإجرائي.<sup>3</sup>

بالطبع، على مستوى تحديد السياسات، فإن التكهن بالظروف التي قد تدفع الخصم إلى التفكير في شن هجوم أو الرد على تحدٍ ما ليس مجرد أمر مناسب، بل ضروري. ومع ذلك، قد يكون هذا النوع من التكهنات غير مفيد على مستوى بناء النظريات. بدلاً من الدخول في نقاش حول ما قد يؤدي أو لا يؤدي إلى شن هجوم أو رد من دولة ما - وهو سؤال يجب في النهاية أن يجيب عليه صناع القرار - نتبنى نهجًا ثانيًا أكثر تحديدًا في تعريف التهديدات الموثوقة. في تقليد العقلانية الأدائية، نعرّف مصداقية التهديد على أنها مدى وضوح تفضيل الطرف المهتد لتنفيذ التهديد (في حال تحقق الشرط المناسب). نقيس هذا المدى من خلال الاحتمال الذاتي الذي يمنحه صناع القرار لهذا الحدث. كما يفترض الأداتيون الآخرون، نفترض أن الفاعل يفضل تنفيذ التهديد عندما تتجاوز القيمة المتوقعة لتنفيذه القيمة المتوقعة لعدم تنفيذه. خلاف ذلك، يكون التهديد غير عقلائي، وبالتالي غير موثوق.

من المهم التأكيد على أن العلاقة التي نرسمها بين المصداقية والعقلانية تتطابق عمليًا مع الإصرار على أن التوازنات تستوفي معيار الكمال الذي وضعه سيلتن (Selten, 1975).<sup>4</sup> كما أشار راسموسن (Rasmusen, 1989: 87)، "يشترط معيار الكمال استبعاد التهديدات غير الموثوقة". وبالتالي، من خلال معادلة التهديدات العقلانية والتهديدات الموثوقة، فإننا نحافظ على الاتساق ليس فقط مع الأدبيات الإستراتيجية غير الرسمية في نظرية الردع، ولكن أيضًا مع الأدبيات المستندة إلى نظرية الألعاب، حيث تُعتبر مصداقية التهديدات عمومًا مرادفًا للتوازن المثالي للألعاب الفرعية في توازن ناش، أي التوازنات التي تتماشى مع الاختيارات العقلانية في جميع المسارات الممكنة لشجرة اللعبة (Selten, 1975; 80-82; Friedman, 1986; Holler, 1988; Zagare, 1990a). أو بعبارة غيبونز (Gibbons, 1992: 57)،

<sup>2</sup> ملخص مفيد لمخططات هذا النقاش والنقاشات المعنية، انظر إلى إيدن وميلر (Eden and Miller, 1989).  
<sup>3</sup> افتراضات النماذج الثانوية التي طورها فيرون (Fearon, 1994b) ومورو (Morrow, 1994b) تتماشى مع هذا النهج للمصداقية. يقترح فيرون أن "تكاليف الجمهور" قد تكون العامل الرئيسي للدول التي تحاول إرسال تهديد موثوق به. يجادل مورو بأن التحالفات تعزز المصداقية لأنها تفرض تكاليف زمن السلم على أعضائها.  
<sup>4</sup> لهذا السبب، قام هارساني في تقييم تحليل هوارد للعبة الدجاجة في إطار تحليل اللعبة الفوقية (انظر الفصل 2) بالجدل بأن الفوق-إستراتيجيات المهيمنة مثل "الشيء المؤكد" هي غير مصدقة بطبيعتها.

"قد تحتوي بعض الألعاب على الكثير من توازنات ناش، ولكن بعضها قد يتضمن تهديدات أو وعودًا غير موثوقة. أما التوازنات الفرعية المثالية في ناش، فهي تلك التي تجتاز اختبار المصادقية"<sup>5</sup>.

النهج الذي تتبعه الآن هو عمليًا المعيار السائد في الأدبيات الرسمية للردع.<sup>6</sup> على سبيل المثال، يُعادل كل من فيرون (Fearon, 1990: 25) وفاغنر (Wagner, 1991: 739) مصادقية التهديد بالاحتمالية التي يتم فيها تنفيذ التهديد. ونظرًا للقبول الواسع لهذا التعريف، من المفاجئ إلى حد ما أنه لم يتم إجراء تحليل رسمي منتظم للآثار المترتبة على هذا العنصر المهم في خليط الردع. ومع ذلك، هناك بعض المحاولات الجزئية المهمة التي تمت في هذا الصدد.

للإيضاح: نموذج الإشارة لفيرون (Fearon, 1990) يوفر للمدافع فرصة لاتخاذ إجراء مكلف يمكن أن يعزز مصادقيته. ولكن نظرًا لأن هذه الإجراءات يمكن أن تحدث فقط بعد وقوع العدوان، فإن نموذج فيرون لا يتناول مباشرة دور المصادقية في علاقات الردع العام مثل تلك التي تم تحليلها في هذا الفصل والفصل التالي. (انظر أيضًا Fearon, 1994b، Bueno de Mesquita وMorrow وZorick، 1997). وبالمثل، لأن بويينو دي ميسكيئا ولامان (Bueno de Mesquita and Lalman, 1992) وكيم وبويينو دي ميسكيئا (Kim and Bueno de Mesquita, 1995) يركزان الانتباه على "اللعبة الفرعية للأزمة" ضمن "لعبة التفاعل الدولي" الأشمل، فإن استنتاجاتهما الأكثر تحديدًا بشأن مصادقية التهديد تتعلق بدوره في مواقف الردع الفوري. وأخيرًا، قام مورو (Morrow, 1994b) وسميث (Smith, 1995, 1996, 1998b) ببناء نماذج تربط بين مصادقية التهديد والالتزامات التحالفية. ونتيجة لذلك، فإن الأفكار التي يمكن استخلاصها من هذه النماذج تتعلق بشكل شبه حصري بمواقف الردع الموسع.<sup>7</sup> لذلك، لا تحاول أي من هذه الدراسات أن تفسر بشكل كامل ديناميكيات علاقات الردع العام المباشر بشكل كامل. ولا تقدم حلًا نهائيًا لمفارقة الردع - على الرغم من أنها قد تقدم إشارات أو تكون متسقة مع الحل الذي نقدمه.

علينا أن نوضح أيضًا أن هذا النهج في مصادقية التهديد لا يتوافق مع المبادئ الأساسية لنظرية الردع الكلاسيكي بشكل عام، ونماذج سياسة حافة الهاوية بشكل خاص. كما ناقشنا سابقًا، تبدأ الصياغات التقليدية للردع بفرضية أن جميع تهديدات الردع في نهاية اللعبة هي غير عقلانية (من الناحيتين الآلية والإجرائية)، لكنها تُنفذ بطريقة احتمالية بواسطة قوة غير شخصية لا مصلحة لها في اللعبة. كما أشرنا سابقًا، يتجاوز هذا النهج مشكلة المصادقية - كما يعترف باويل (Powell, 1987) - لأنه يفترض أن المخاطر المفروضة على اللاعبين تفرزها "الطبيعة"، وليس نتيجة لتهديد

<sup>5</sup> نلاحظ أن التوازنات المثالية في الألعاب الفرعية مرتبطة بالألعاب في الشكل الموسع، وأن توازنات ناش مرتبطة بالألعاب في الشكل الإستراتيجي. نظرًا لأنه يمكن تحويل أي لعبة في الشكل الشامل إلى شكل إستراتيجي، يمكن للفرد أن يحدد أي توازن مثالي في الألعاب الفرعية في شكل إستراتيجي. يتوافق أي توازن مثالي في الألعاب الفرعية مع توازن ناش، ولكن قد يكون هناك بعض توازنات ناش التي لا تتوافق مع أي توازن مثالي في الألعاب الفرعية.

<sup>6</sup> إلى علمنا، في الأدبيات الرسمية للردع، تم اقتراح الرابطة بين المصادقية والعقلانية لأول مرة من قبل زاغاري (Zagare, 1985). على الرغم من ذلك في سياق ألعاب المعلومات المكتملة. زاغاري (Zagare, 1987) ولانغلو (Langlois, 1989, 1991) كانوا أوائل من وضعوا نماذج ألعاب تضمنت بالكامل إمكانية التهديدات الانتقامية المصدقة (أي العقلانية).

<sup>7</sup> نحلل علاقات الردع الموسع في الجزء 3.

الخصم. بما أن النهج التقليدي يعامل مصداقية التهديدات في نهاية اللعبة كعامل ثابت، فإن إمكانية استكشاف العلاقة بين مصداقية التهديد والردع المستقر مستبعدة. ولكن حتى لو تم التعامل مع المصداقية كعامل متغير، ستظل هناك مشكلة أساسية: طالما يمكن تنفيذ تهديدات غير موثوقة، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إقامة ارتباط بين المصداقية والردع.

كل هذا لا يعني أننا نعتقد أن الطبيعة لا تؤدي دورًا في كيفية تطور النزاعات، سواءً كانت نووية أو غير ذلك. بدلاً من التسرع في الحكم على المسألة، نفترض أن المخاطر المرتبطة بالحرب ونتائج النزاعات الأخرى تنعكس في قيم (فائدة) اللاعبين. كما نأمل أن نوضح، أن هذا النهج يتيح تقييمًا شاملاً للعلاقة بين المصداقية واستقرار الردع، والأهم من ذلك، يؤدي إلى نظرية ردع متسقة منطقيًا ومقبولة من الناحية التجريبية. بنفس القدر من الأهمية هي الآثار السياسية للنظرية التي نبينها: فهي تختلف بشكل كبير عن تلك التي تترتب على نظرية الردع الكلاسيكي (انظر الفصل 1). نناقش هذه الاختلافات بالتفصيل في الفصل 10.

### 3.2 حل المفارقة IV: تهديدات ذات مصداقية متبادلة

كخطوة أولى نحو بناء نظرية عامة جديدة للردع، نثبت الآن أن مفارقة الردع المتبادل يتم حلها بمجرد أن يُمنح كل تهديد انتقامي من اللاعبين مصداقية كاملة. من خلال حل هذه المفارقة، نقضي على التناقض المنطقي الكامن في نظرية الردع القائم على نظرية القرار، ونضع الأساس المفاهيمي لإعادة صياغة نظرية الردع الكلاسيكي.

وتحقيقًا لهذه الغاية، لننظر مرة أخرى في الخطوط العريضة لحالة الردع المتبادل النموذجية حيث تحاول الدولة A والدولة B منع بعضهما من تغيير الوضع الراهن. وللحفاظ على الوحدة المفاهيمية، ولإبقاء الأمور بسيطة بقدر الإمكان، نفترض نفس الخيارات المبدئية التي يملكها اللاعبون في لعبة الدجاجة. كل لاعب يجب أن يقرر سواءً أن يتعاون (C) مع الآخر بدعم الوضع الراهن أو أنه سينشق (D) عن التعاون في محاولةٍ لتغييره. نفترض أيضًا، في الوقت الحالي، أن اللاعبين يصنعون خياراتهم الأولية في وقت واحد.<sup>8</sup> وبالتالي، إذا تعاون كل منهما، يتحقق الوضع *الراهن*. وبالمثل، إذا اختار الطرفان الانشقاق، فإن ذلك يؤدي إلى *صرع* شامل (النتيجة DD). في هذه الحالة، منفعة

<sup>8</sup> في الفصل 5 ننظر في عواقب اختيارات متتالية.

A ومنفعة B يتم التعبير عنها باستخدام منافع فون نويمان-مورغنسترن (Neumann-Morgenstern, 1944).<sup>9</sup> وبالتالي، تمثل منافع اللاعب تلقائيًا كلاً من تفضيلاته النسبية ومواقفه تجاه المخاطر.

لنفترض الآن أنه إذا تعاون أحد اللاعبين بينما الآخر ينشق، فإن اللاعب المتعاون لديه فرصة أخرى لاختيار *D*، أي الانتقام؛ إذا قرر اللاعب المتعاون عدم الانتقام (أي يلتزم بالتعاون)، فالآخر يفوز أو يحقق ميزة فوز A أو فوز B؛ ولكن إذا قرر اللاعب المتعاون الانتقام، يحدث *الصراع*. النتائج الأربع المحتملة لهذه اللعبة، المعروفة بلعبة الردع المتبادل المعممة، ملخصة في مصفوفة النتائج في الشكل 3.<sup>10</sup>

الدولة B		الدولة A
فوز B (CD)	الوضع الراهن (SQ)	
صراع (DD)	فوز A (DC)	

الشكل 8 مصفوفة النتائج للعبة الردع المتبادل المعممة.

قبل أن نغرق في التفاصيل، نذكر القارئ بأن النماذج المستندة إلى نظرية الألعاب هي، في جوهرها، أوعية فارغة: يمكن ملؤها بمجموعة متنوعة من السوائل ذات المضامين المختلفة. وعلى الرغم من أن هذه السوائل تأخذ عمومًا شكل أوعيتها، إلا أنها تبقى سوائل مرنة وقابلة للتشكيل. على سبيل المثال، في نموذج لعبة الدجاجة، يمكن للاعبين إما التعاون أو الانشقاق. ولكن نظرًا لأن كلا المصطلحين غير محددتين تشغيليًا، يتوقف الأمر على المحلل لإسناد المعنى وإيجاد الفروق. وبالتالي، قد يعني "التعاون" في سياق معين عدم اتخاذ أي إجراء (أي عدم القيام بأي شيء)، أو قد يعني اتخاذ خطوة استباقية لدعم هدف جماعي. إذا كان اللاعب الآخر قد انشق بالفعل، فقد يعني "التعاون" أيضًا الاستسلام. بالمثل، قد يعني "الانشقاق"، من بين أمور أخرى، تقديم مطلب أو إطلاق تحدي أو إثارة أزمة أو شن هجوم أو إذا انشق اللاعب المقابل قد انشق بالفعل، فقد تعني الانتقام. وكما قد يقول بوينو دي ميسكيتا

<sup>9</sup> يتطلب بعض الشروط على تفضيلات اللوتري (حزم احتمالية من البدائل) لتبرير الفوائد فون نويمان-مورغنسترن التي نستخدمها أدناه. لمزيد من المناقشة وصياغتين مختلفتين للشروط الأخرى، انظر هارغريفز هيب وفاروفاكيس (Hargreaves Heap and Varoufakis, 1995: 4-14) ولوس وريفا (Luce and Raiffa, 1957: 23-31).

<sup>10</sup> نؤكد أن هذه مصفوفة نتائج، وليست الشكل الاستراتيجي للعبة.



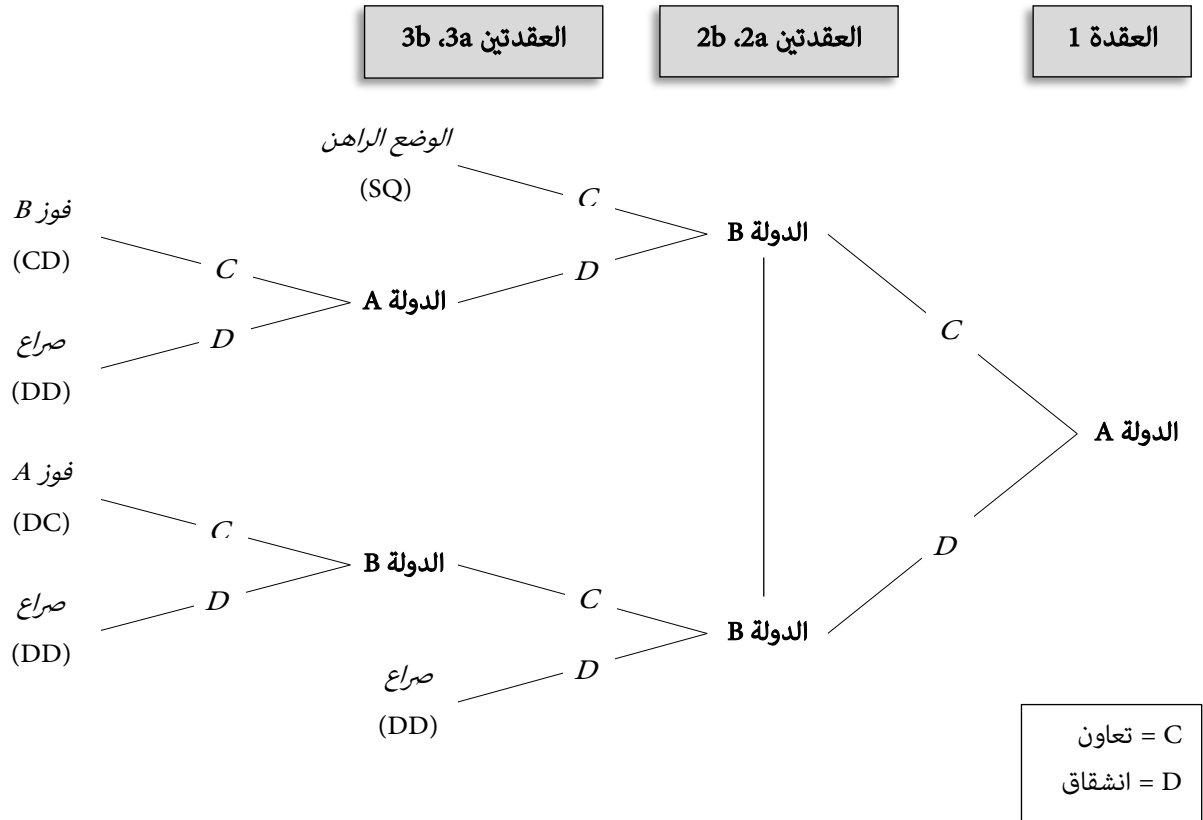
ومورو وزوريك (Bueno de Mesquita, Morrow, and Zorick, 1997: 17): "إن المحتوى الدقيق لفعل [الانشقاق] هو عامل خارجي بالنسبة إلى هذا النموذج".

بالمثل، فإن نتائج أي نموذج للعبة هي مفاهيم متعددة الأوجه. مثال جيد على ذلك هو النتيجة التي نسميها *الصراع*. في بعض الحالات، قد يُفهم *الصراع* على أنه حرب نووية شاملة. لكن لا يجب أن يكون المصطلح محصوراً بهذا المعنى أو حتى مقتصرًا على الأعمال العدائية المسلحة. ففي بعض السياقات، يمكن أن يشير *الصراع* إلى مواجهة طويلة الأمد، مثل أزمة رهائن إيران التي بدأت في العام 1979 ولم تنته حتى بداية عام 1981. لذلك، في نماذجنا، كما هو الحال في العالم الواقعي، سيعتمد الشكل الدقيق لأي نتيجة *صراع* على عدد من العوامل، بما في ذلك طبيعة الانشقاق ومستوى الاستجابة، وغير ذلك. وكل هذا يفسر لماذا سنكون في بعض الأحيان غامضين بشكل متعمد بشأن المرجعيات التجريبية للأجزاء المكونة للنماذج التي نقوم بإنشائها وتحليلها.

بالعودة إلى مناقشتنا السابقة، دعونا نطلع الآن على الشكل 9، وهو تمثيل للعبة الردع المتبادل المعقدة في صورتها الممتدة أو على شكل شجرة اللعبة. في هذا التوضيح، قد يبدو أن الدولة A تقوم بالاختيار الأول في العقدة 1. ولكن هذا ليس الحال. لاحظ الخط المستقيم - المسمى بمجموعة المعلومات - الذي يربط بين اختيارات الدولة B في العقدتين 2a و 2b.<sup>11</sup> توفر مجموعة المعلومات ملخصاً بيانياً موجزاً للمعرفة التي يملكها كل لاعب حول جميع الخيارات التي تم اتخاذها في اللعبة حتى ذلك الحين. عندما يتم تضمين عقدتين أو أكثر في مجموعة معلومات أحد اللاعبين، فإن هاتين العقدتين لا يمكن تمييزهما بوضوح من قبل اللاعب. لذا، عندما تتخذ B خيارها الأولي، فإنها لا تعرف ما إذا كانت في العقدة 2a أم العقدة 2b، أي أنها لا تعرف أي خيار اتخذته A.

<sup>11</sup> من الناحية التقنية، مجموعة المعلومات هي مجموعة من العقد المتصلة بشكل متبادل عبر هذه الخطوط. يجب أن تنتمي جميع العقد في مجموعة المعلومات إلى نفس اللاعب، ويجب أن تقدم لهذا اللاعب نفس عدد الخيارات بنفس الطريقة الموسومة.

بما أن اختيار A يُمثّل على أنه الخيار الأول في اللعبة، فإنه بالضرورة عقدة واحدة فقط في مجموعة معلوماتها.<sup>12</sup> لكن هذه ببساطة طريقة أخرى للقول إن اختيار A قد تم من دون معرفة مسبقة باختيار B.



الشكل 9 التمثيل بالشكل الممتد للعبة الردع المتبادل المعقدة.

لاحظ أننا قد قمنا بتغيير طفيف في القواعد المرتبطة بلعبة الردع المتبادل التي تم تناولها في الفصل الأول للسماح بإمكانية الانتقام. في هذه المرحلة، قد يعتقد القارئ المرتاب أن اقتراحنا لحل مفارقة الردع المتبادل يعتمد على هذا التعديل في شكل اللعبة الأساسي، هذا صحيح جزئياً فقط. التغيير في القواعد نابع من الرغبة في تمثيل ديناميكيات علاقات الردع المتبادل بشكل أفضل. في الواقع، هذا التغيير بحد ذاته غير كافٍ للقضاء على المفارقة. بالاطلاع على الافتراضات الأساسية لنظرية الردع الكلاسيكي، تبقى المفارقة قائمة. لرؤية ذلك، افترض الآن أن نتيجة الصراع هي الأسوأ بشكل متبادل، كما هو الحال في لعبة الدجاجة. للحفاظ على الاتساق مع الواقعية الكلاسيكية، افترض أيضاً أن كل لاعب أناني و(1) يفضل الفوز على الوضع الراهن،<sup>13</sup> و(2) يفضل الوضع الراهن على الخسارة للطرف الآخر. هذه الافتراضات تقيد تفضيلات اللاعبين على النتائج الأربع كما يلي:

<sup>12</sup> مجموعات تحتوي على عنصر واحد فقط تُسمى "أفراد". إذا كانت جميع مجموعات المعلومات في لعبة أفراد، يُقال إن اللعبة هي لعبة معلومات مثالية. إذًا، اللعبة في الشكل 9 ليست لعبة معلومات مثالية. يجب التفريق بين المعلومات المتألية والمعلومات المكتملة التي ناقشها أدناه.  
<sup>13</sup> تُعدّل هذا الافتراض من الفصل 5 فصاعداً.

الدولة A: فوز A < الوضع الراهن < فوز B < الصراع (العبارة 3.1)

الدولة B: فوز B < الوضع الراهن < فوز A < الصراع (العبارة 3.2)

لاحظ أن في هذه المجموعة، لا يُفضل أي من اللاعبين الانتقام. A يُفضل فوز B على الصراع، بينما يُفضل B فوز A على الصراع. بالتالي، كما في لعبة الدجاجة، لا يمتلك أي من اللاعبين تهديدًا انتقاميًا موثوقًا.<sup>14</sup> بالطبع، اللعبة ليست لعبة الدجاجة. في هذه اللعبة، لكل لاعب خطوة واحدة مع خيارين، بينما في المثال الحالي، لكل لاعب خطوتان، كل منهما مع خيارين. في لعبة الدجاجة، إذًا، لكل لاعب إستراتيجيتان: إما التعاون أو الانشقاق. بالمقابل، لعبة الردع المتبادل المعقدة، لكل لاعب أربع إستراتيجيات:

1. تعاون غير مشروط

2. الرد المماثل

3. المعاملة العكسية

4. الانشقاق غير المشروط

بالتالي، فإن الشكل الإستراتيجي لأي لعبة تُلعب وفقًا لقواعد اللعب المُلخّصة في الشكل 9 ينتج عنه مصفوفة  $4 \times 4$ . يمكن تطبيق معيار المثالية لسيلتن على اللعبة ذات الشكل الواسع في الشكل 9 عند العقدتين 3a و 3b. على وجه التحديد، فإن شرط الاختيارات العقلانية طوال اللعبة الفرعية<sup>15</sup> التي تبدأ عند العقدة 3a يعني أن الدولة A يجب أن تختار بشكل عقلائي إما التعاون أو الانشقاق، مع العلم أن الدولة B قد اختارت بالفعل الانشقاق. ولكن هنا، A تختار بين النتائج (فوز B) و (الصراع)، والعبارة 3.1 تخبرنا أن الدولة A يجب أن تختار التعاون. وبالتالي، فإن السلوك الذي يدعو A لاختيار أي شيء آخر غير التعاون (أي الانشقاق) عند العقدة 3a يفشل في تلبية معيار المثالية. الحجة مماثلة عند العقدة 3b، حيث تتطلب المثالية أن تقوم الدولة B باختيار التعاون بدلًا من الانشقاق، بناءً على العبارة 3.2.

يوجد خمس توازنات لناش في الشكل الإستراتيجي، ولكن اثنين فقط منهما هما مثالان بالنسبة إلى اللعبة الفرعية. تحديدًا، التوازنات المثالية هي:

<sup>14</sup> مانسباخ (Mansbach, 1997) يكتب أن "الكارثة تحدث في لعبة الدجاجة. عندما يعتقد كلا اللاعبين أن الآخر يخادع". ولكن، وفقًا لتعريفاتنا، في هذه اللعبة وفي اللعبة الموضحة في الشكل 9، كلا اللاعبين يخادعان: كل منهما يفضل التراجع على تحمل الصراع. تحدث الكارثة عندما يتم كشف خداع اللاعبين.  
<sup>15</sup> اللعبة الفرعية التي تبدأ عند عقدة من لعبة ذات الشكل الواسع هي اللعبة ذات الشكل الواسع التي يتم الحصول عليها بحذف جميع العقد الأخرى غير تلك العقدة وخلفائها. (لاحظ أن اللعبة الفرعية تكون محددة بشكل جيد فقط إذا لم تحتوي مجموعة المعلومات في اللعبة الأصلية على عقدة واحدة على الأقل تتضمنها اللعبة الفرعية وعقدة واحدة على الأقل لا تتضمنها. في لعبة ذات معلومات مكتملة، تكون جميع مجموعات المعلومات وحدات فردية [أي تحتوي على عقدة واحدة فقط]. لذا تكون هناك لعبة فرعية محددة بشكل جيد من كل عقدة. ولكن في لعبة تحتوي على مجموعات معلومات غير تافهة، فإن بعض العقد لن تتوافق مع لعبة فرعية).

1. الدولة A تختار الانشقاق أولاً ثم التعاون، والدولة B تختار التعاون دائماً، والنتيجة فوز A، هذا أفضل نتيجة لـA، وثاني أسوأ نتيجة لـB.

2. الدولة A تختار التعاون دائماً، وب تختار الانشقاق أولاً ثم التعاون، والنتيجة هي فوز B، وهي ثاني أسوأ نتيجة لـA، وأفضل نتيجة لـB.

هناك أيضاً توازن واحد لـ ناش يرتبط ببقاء الوضع الراهن، يُعرف باسم الرد المماثل، أي أن كل من A وB يتعاون إذا تعاون الآخر، وينشق إذا انشق عنه، لكن هذا التوازن ليس توازناً مثالياً. نستنتج أذاً أنه إذا كانت التهديدات من كلا الطرفين تفتقر إلى المصدافية، فلا يمكن للوضع الراهن أن يستمر بعقلانية، أو بعبارة أخرى، فإن مبادئ العقلانية تتعارض مع نجاح الردع العام.

في التمثيل بالشكل الإستراتيجي الترتيبي للعبة الردع المتبادل المعممة عندما لا يكون لدى أي من اللاعبين تهديد انتقامي موثوق به، تتطلب إستراتيجيات الرد المماثل أن يختار كل لاعب التعاون في البداية، ولكن مع التخطيط للتحويل إلى الانشقاق إذا كان الاختيار الأولي للخصم هو الانشقاق D. إذا اختار كل منهما التعاون C في البداية، فإن الوضع الراهن هو النتيجة وتكون النتيجة توازناً: لا يمكن لأي من اللاعبين أن يحقق نتائج أفضل بشكل منفرد من خلال الانتقال إلى إستراتيجية أخرى. لكن، وهذه نقطة مهمة، بالنظر إلى تفضيلات كل لاعب، فإن الانتقال إلى الانشقاق D لاحقاً يعتبر أمراً غير عقلائي. على سبيل المثال، لنفترض أن اللاعب A اختار الانشقاق D في بداية اللعبة وأن اللاعب B اختار التعاون C، بعد هذه الاختيارات الأولية، تحصل B على فرصة (في العقدة 3b) للانتقام. وب L استمرار في اختيار التعاون C، وفي هذه الحالة يفوز A، أو اختيار الانشقاق D وفي هذه الحالة يحدث الصراع. بالطبع، يفضل B أن يفوز A بدلاً من حدوث الصراع، وبالتالي يجب على B إذا كان عقلياً أن يختار التعاون C.

كل هذا هو طريقة أخرى للقول إنه عندما يفتقر اللاعبان إلى تهديد انتقامي موثوق، فإن استقرار الوضع الراهن يتعارض مع قواعد الاختيار العقلاني. بمعنى آخر، لا ينبغي تحقيق الردع العام عندما يكون الصراع هو أسوأ نتيجة لكلا اللاعبين. لذا، إن التغيير في قواعد اللعبة الذي قدمناه ليس له تأثير كبير؛ ففي ظل التهديدات المتبادلة غير القابلة للتصديق، يظل تناقض الردع المتبادل قائماً.

كل هذا يتغير، ومع ذلك، عندما يكون لدى كل من الدولة A والدولة B تهديدات انتقامية موثوقة، ويفضلون الانتقام إذا اختار الطرف الآخر الانشقاق D في البداية، أي عندما:

الدولة A: فوز A < A < الوضع الراهن < A < صراع < A < فوز B (العبرة 3.3)

الدولة B: فوز B < B < الوضع الراهن < B < صراع < B < فوز A (العبرة 3.4)

منفعة A من الانشقاق أكبر من منفعة البقاء على الوضع الراهن وهي أكبر من منفعتها حال الانشقاق المتبادل وأكبر منفعة من تعاون الدولة A بينما تنشق B، وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدولة B.

من المهم بشكل خاص أن هذه التفضيلات هي نفسها تمامًا مثل تفضيلات اللاعبين في أشهر لعبة ثنائية في نظرية الألعاب - معضلة السجينين. الاختلاف الهيكلي الوحيد بين معضلة السجينين ولعبة الدجاجة يتعلق بالترتيب النسبي لأسوأ نتيجتين لكل لاعب. في لعبة الدجاجة، يفضل كل لاعب الاستسلام على الصراع، بينما في معضلة السجينين، يتم عكس هذا الترتيب. كما سنوضح لاحقًا، فإن هذا الاختلاف البسيط يترتب عليه نتائج مهمة جدًا بالنسبة إلى ديناميكيات العلاقات المتعلقة بالردع المتبادل. عندما تسري تفضيلات العبارتين 3.3 و3.4، يعمل الردع<sup>16</sup>

تطبيق معيار الكمال عند العقدتين 3a و3b يفرض مطلبًا بأن يختار كلا اللاعبين الانشقاق D في هذه المرحلة التالية، لأن كل منهما الآن يفضل الصراع على الاستسلام.

اثنين من أصل خمسة من توازنات ناش مثالان أحدهما يؤدي إلى الصراع، بينما يدعم الآخر الوضع الراهن! هذا يعني أنه عندما يكون لدى اللاعبين تهديد انتقامي موثوق، فإن الردع ليس فقط مستقرًا، بل عقلائي أيضًا. علاوة على ذلك، الردع ليس فقط ممكنًا، بل من المرجح أن يحدث؛ من بين التوازنين المثاليين، يحتوي توازن ردع واحد فقط يؤدي إلى نتيجة باريتو-مثلى (*Pareto-optimal*).<sup>17</sup> في الواقع، الوضع الراهن، الناتج عن توازن الردع، هو أفضل من الصراع، الناتج عن التوازن المثالي الآخر. وبالتالي، معيار الكمال يعزز الرأي الذي يروج له الفكر الإستراتيجي التقليدي حول أهمية التهديدات الموثوقة في الشؤون الدولية.

الحدس وراء استنتاجاتنا حول الردع عندما يكون لدى كل طرف تهديدات موثوقة سهل الفهم. إذا كان كل لاعب يعتقد أنه إذا انحرف بمفرده في البداية، فإن الطرف الآخر سيرد بالتأكيد (لأن من العقلائي أن يفعل ذلك)، فإن كل لاعب سيكون في وضع أفضل إذا تعاون - وبالتالي يحقق ثاني أفضل نتيجة - بدلاً من الخيانة - وبالتالي يحقق ثاني أسوأ نتيجة. نظرًا للتركيز على أهمية التهديدات الموثوقة في الأدبيات الإستراتيجية غير الرسمية، فإن هذه النتيجة ليست مفاجئة. يعتقد معظم منظري الردع التقليديين أن الردع يعمل بشكل أفضل عندما يمتلك كل جانب تهديدًا انتقاميًا موثوقًا. ولكن، وهذه أيضًا نقطة مهمة، بما أن معظم منظري الردع في نظرية القرار يبدوون من فرضية أن جميع التهديدات الانتقامية ليست غير موثوقة بطبيعتها (انظر الفصل 1)، فإن هذا الارتباط المباشر بين الموثوقية

<sup>16</sup> ينبغي مقارنة هذه النتيجة مع نتيجة بوينو دي ميسكيتا ولامان (Bueno de Mesquita and Lalman, 1992: 142, 167) الذين يرون أن شروط معضلة السجينين تشجع الحرب والصراع. لكن تعريفهم لهذه الشروط ضمن سياق "اللعبة الفرعية للأزمة" مشكوك فيه. (انظر زاغاري [Zagare, 1993] لمناقشة مفصلة حول هذا الموضوع). وفي خط الاستنتاج لدينا أكثر توافقًا مع "اقترح التعاون" لبوينو دي ميسكيتا ولامان (Bueno de Mesquita and Lalman, 1992: 124) الذي ينص على أنه "إذا كان من المعروف أن كل من الأطراف في نزاع مصالح مستعد للانتقام، فإن التعاون أو التناغم مضمون".  
<sup>17</sup> النتيجة K تكون أفضل بشكل باريتو من النتيجة L إذا وجد جميع اللاعبين أن K على الأقل مثل أو أكثر تفضيلًا من L، ويوجد على الأقل لاعب واحد يفضل K بشكل صريح على L. النتيجة L تكون باريتو الأمثل إذا لم يكن هناك أي نتيجة K تكون باريتو متفوق من L.

واستقرار الردع غالبًا ما يكون غير واضح في الأدبيات الرسمية للردع. ربما هذا هو السبب في عدم إجراء تحليل منهجي حتى الآن للصلة بين مصداقية التهديد وديناميكيات الردع عبر مجموعة من البيئات الإستراتيجية.

من أهداف هذا الكتاب هو تحديد هذا الارتباط بدقة، لمجموعة من علاقات الردع، سواء كانت متبادلة أو أحادية، مباشرة أو ممتدة. نحن نعتقد أن هيكلية نظرية مختلفة بشكل كبير تظهر بمجرد قبول احتمال أن يفضل اللاعبون الانتقام على الاستسلام، وهو افتراض يتم استبعاده بالضرورة من قبل منظري الردع الكلاسيكي الذين يبدوون بنية أساسية تعكس تفضيلات مشابهة لتلك الموجودة في لعبة الدجاجة. في بقية هذا الفصل، نرسخ الأسس لهذا الإصلاح لإعادة صياغة نظرية الردع الكلاسيكي.<sup>18</sup>

إحدى التدايعات، مع ذلك، واضحة. إذا كان الردع غير محتمل عندما يفتقر كل لاعب إلى تهديد موثوق، فمن المتوقع أن يحاول اللاعبون الذين يشاركون في ألعاب الردع المتبادل في العالم الحقيقي تعزيز الوضع الراهن من خلال ترسيخ الموثوقية. بعبارة أخرى، لدى اللاعبين كل الحوافز للتلاعب بالبنية الأساسية لتلك الألعاب التي تشبه هيكلًا لعبة الدجاجة، ومحاولة تحويلها إلى ألعاب بتكوينات تفضيلية مشابهة لتلك الموجودة في معضلة السجينين، كما يشير تحليل فيرون (1994b) لتأثير تكاليف الجمهور على نتائج المفاوضات في الأزمات. وبذلك، بدلاً من اتخاذ إجراءات متسعة، التي تكون مطلوبة بوضوح في لعبة الدجاجة والألعاب المشتقة، يمكن التوقع أن الأزمات الحادة بين الدول التي تتم إدارتها بنجاح ستتسم بأتماط من التواصل اللفظي وغير اللفظي مثل الرد المماثل، التي تتماشى مع ألعاب معضلة السجينين. تجمع إستراتيجيات الرد المماثل بين الجزرة - "سأتعاون إذا تعاونت أنت" - والعصا - "ولكن إذا لم تتعاون، سأنشق".

هناك أكثر من مجرد قدر ضئيل من الدعم التجريبي للاقتراح القائل بأن استراتيجيات التعاون المشروط والتسلسلات السلوكية المتبادلة هي أتماط شائعة في الشؤون الدولية (على سبيل المثال، Walker, Snyder and Diesing, 1977؛ Huth, 1988a؛ 1977؛ Goldstein and Freeman, 1990؛ Leng, 1993). والنظرية التي نبنيها في هذا الكتاب متوافقة تمامًا مع هذه الملاحظات، وعلاوة على ذلك، تساعد في تفسير سبب ملاحظة الأفعال المتبادلة بشكل متكرر. وعلى النقيض من ذلك، فإنها ببساطة غير قابلة للتفسير في إطار نظرية الردع الكلاسيكي.

<sup>18</sup> إن نماذج التفاوض في الأزمات التي وضعها فيرون (Fearon, 1990, 1994b) هي مزيج من نظرية الردع الكامل ونماذج حافة الهاوية التي ناقشناها في الفصل الثاني. ومثله كمثل هوارد (Howard, 1971) وغوثيه (Gauthier, 1984) ونالبوف (Nalebuff, 1986)، وغيرهم، يبدأ فيرون ببنية مكافئة لا يعتقد فيها أي من اللاعبين أن الطرف الآخر يفضل الحرب على التراجع. ولكن مع تقدم اللعبة، ومع تراكم تكاليف (الجمهور)، يصبح أحد الطرفين قادرًا على الإشارة بشكل موثوق إلى أنه يفضل الحرب. وفي صياغة فيرون الرسمية وفي النماذج التي تم تطويرها هنا (انظر إلى الشكل 12)، يسود هذا الجانب عمومًا. وما أن الإشارات المكلفة لا يمكن إرسالها إلا بعد إصدار التهديد، فإن نماذج فيرون لا تفسر بشكل كامل لماذا ومتى سينجح الردع العام.

بالمناسبة، نضيف أن الرابط الذي نرسمه بين استقرار الردع ومصداقية التهديد وإستراتيجيات الرد المماثل هو رابط متين عبر عدد من منهجيات نظرية الألعاب، بما في ذلك نظرية "الألعاب الفوقية"<sup>19</sup> وتحليل تقنية الخيارات التي طورها فريزر وهيبيل (Fraser and Hipel, 1984)<sup>20</sup> ونظرية الحركات التي طرحها برامز (Brams, 1994)<sup>21</sup> والمنهج التطويري الذي اتبعه أكسلرود (Axelrod, 1984)<sup>22</sup>. من المهم أن نلاحظ أن التعاون المشروط يظهر كعنصر رئيسي لاستقرار الردع في جميع هذه المناهج. هذا التقارب النظري والتجريبي حول فعالية الإستراتيجيات التعاونية المشروطة يوحي بشدة بضرورة إعادة صياغة نظرية الردع الكلاسيكي التي، على مستوى الوحدات، توصي بسلوك التفاوض القسري الذي يتعارض مع إستراتيجية الرد المماثل. هذه هي المهمة التي بدأناها في هذا العمل.

وأخيراً، من أجل استكمال الصورة في لعبة الردع المتبادل المعقدة عندما يكون لدى لاعب واحد فقط (أي الدولة A) تهديد انتقامي موثوق، نلاحظ أنه إذا كانت الموثوقية موزعة بشكل غير متساوٍ، أي إذا كان لأحد اللاعبين تهديد انتقامي موثوق بينما يفتقر اللاعب الآخر إلى ذلك، فإن الوضع الراهن لا يتماشى مع منطق العقلانية. (في هذه الحالة، تشبه بنية التفضيلات الأساسية للعبة ترتيبية ثنائية الخيارات أطلق عليها سنايدر وديزينغ [Snyder and Diesing, 1977: 46] "كشف الخداع". في هذه اللعبة، يوجد توازن فرعي مثالي واحد فقط. النتيجة المرتبطة بهذا التوازن تدعم فوز اللاعب الذي يتمتع بتهديد موثوق. يكون تهديد الدولة A موثوقاً، بينما لا يكون تهديد الدولة B كذلك. وبالتالي، عندما يفتقر أحد اللاعبين أو كلاهما إلى تهديد موثوق، فإن الردع العام لا يملك فرصة للنجاح. ولكن عندما يمتلك كلا اللاعبين تهديدات انتقامية موثوقة، فإن فرص نجاح الردع تكون مرتفعة.

### 3.3 حول القدرة

تعتبر المصداقية عنصراً مهماً في مزيج الردع، لكنها وحدها ليست كافية لضمان استقرار الوضع الراهن. كما هو الحال في "عهود بلا سيف"، فإن مثل هذه التهديدات "لا تعدو كونها كلمات، ولا تملك أي قوة لحماية الإنسان" (Hobbes, 1651: 223). يعلم معظم منظري الردع الكلاسيكي منذ فترة طويلة (مثل Kaufmann, 1956) أن نجاح الردع يتطلب تهديدات انتقامية تكون ذات مصداقية وقادرة على التنفيذ. والسبب بسيط. كما سنوضح أدناه، فإن

<sup>19</sup> الوضع الراهن هو توازن فوقي في معضلة السجينين. يتم دعمه من خلال الفوق-إستراتيجية الضعيفة الغالبة لأحد اللاعبين وأفضل رد فعل من اللاعب الآخر تجاهها. كلا الإستراتيجيتين تتسمان بالتعاون المشروط. انظر هوارد (Howard, 1971: 54-60) أو برامز (Brams, 1975: 30-39) للمناقشة.

<sup>20</sup> نظراً لأن الابتعاد عن (3,3) في معضلة السجينين "معاقب" من قبل كلا اللاعبين، فإن تقنية فريزر هيبيل تجعل الوضع الراهن في حالة توازن. <sup>21</sup> تفترض نظرية التحركات (theory of moves) أنه إذا قام أحد اللاعبين بتغيير إستراتيجيته وانتقل إلى نتيجة أخرى، يمكن للطرف الآخر أن يقوم برد الحركة، ويمكن للطرف الأول بعد ذلك أن يقوم برد على الرد، وهكذا. بالنظر إلى هذه الإمكانية، يظهر الوضع الراهن كتوازن غير قصير النظر في معضلة السجينين. لتحليل الردع باستخدام هذا الإطار، انظر زاغاري (Zagare, 1987).

<sup>22</sup> في "النهج التطوري" لأكسلرود، فإن مبدأ الرد المماثل هو إستراتيجية "مستقرة بشكل جماعي" بشرط أن تكون قيمة كل لاعب للمكافآت المستقبلية في لعبة معضلة السجينين المتكررة منخفضة بما فيه الكفاية.

التهديد القابل للتنفيذ هو شرط ضروري لاستقرار الردع العام (Zagare, 1987: الفصل 4). هدفنا الرئيسي من إظهار هذا بشكل صريح هو تفسير حالات فشل الردع العام التي تحدث عندما يكون أحد الأطراف على الأقل مصممًا على العدوان. والهدف الثانوي هو توضيح أن الردع قد يفشل حتى عندما تكون التهديدات ذات مصداقية من جميع الأطراف.

مثل المصداقية، فإن القدرة هي مفهوم غير محدد بشكل جيد في أدبيات الأمن. في الواقع، كثيرًا ما يتم الخلط بين المفهومين. انظر، على سبيل المثال، إلى وصف كريغ وجورج (Craig and George, 1995: 190) للوضع الإستراتيجي قبيل حرب 1967 في الشرق الأوسط: "بسبب النفور من القتال البري الأجنبي الذي أثارته المشاركة الأمريكية في فيتنام، وجد الرئيس جونسون نفسه غير قادر أو غير راغب في الوفاء بالتزام أيزنهاور للعام 1956 في ما يتعلق بمضيق تيران" (كما ورد في الأصل).<sup>23</sup>

مع ذلك، هناك فرق كبير بين عدم الرغبة في القيام بشيء ما وعدم القدرة على القيام به. عدم الرغبة في تنفيذ التهديد يتعلق بتفضيلات الطرف الذي يصدر التهديد، وبالتالي يتعلق بمصداقية التهديد. لكن بما أن عدم القدرة على تنفيذ التهديد له تداعيات على تفضيلات الطرف الذي يتلقى التهديد، فإننا نربطه بقدرة التهديد. وفقًا لشيلينغ (1966)، نُعرّف قدرة التهديد بأنها قدرة الطرف المهتد على إلحاق الأذى بخصمه.

عندما تُعرّف بهذه الطريقة، يمكن أن تكون التهديدات غير قابلة للتنفيذ لأحد سببين. أولًا، قد يفتقر اللاعب ببساطة إلى القدرة المادية لتنفيذ التهديد (Kissinger, 1994: 478). تتطلب التهديدات النووية، على سبيل المثال، أسلحة نووية ووسائل لإيصالها. التهديدات التي لا يمكن تنفيذها ليست حقيقية ويمكن تجاهلها بأمان، كما نفع في الفصل 6 عند نمذجة قدرات الانتقام السوفييتية المحدودة خلال أوائل الخمسينيات.

ثانيًا، تفتقر التهديدات إلى القدرة إذا لم تكن ستُلحق "الأذى" عند تنفيذها. فإذا كان التهديد يلحق الأذى، فإن الطرف المستهدف بالتهديد يكون في وضع أسوأ مما كان عليه إذا لم يُنفذ التهديد أصلًا؛ إذا لم يكن التهديد يلحق الأذى، فإن الطرف المهتد سيكون في وضع لا يقل سوءًا، بعد تنفيذ التهديد، مقارنة بما لو لم يتخذ الإجراء المحظور منذ البداية. بناءً على ذلك، نُعرّف قدرة التهديد من حيث العلاقة بين النتيجة التي تتحقق عندما لا يتم اتخاذ أي إجراء (أي الوضع *الراهن*) والنتيجة التي تتحقق عندما يتم اتخاذ إجراء غير مرغوب فيه ويتم تنفيذ التهديد (أي

<sup>23</sup> أنظر أيضًا إلى موست وستار (Most and Starr, 1989: 39).



*الصراع*). يُقال إن التهديد يكون فاعلاً، إذًا، فقط إذا كان اللاعب المهتد يفضل الوضع الراهن على الصراع؛ عندما تنعكس هذه العلاقة، يُقال إن التهديد يفتقر إلى القدرة.<sup>24</sup>

إذا كان يمكن تصديق الكلمات، فإن التهديد الأمريكي بالدفاع عن تايوان ضد الغزو الصيني هو مثال حالي على تهديد ردعي يفتقر إلى القدرة. هذا ما قاله أحد الضباط العسكريين الصينيين الكبار في شباط 1997، بعد فترة وجيزة من وفاة دينغ شياو بينغ: "إذا أصبحت تايوان مستقلة، فلن يكون لدينا مجال للتراجع وسنلجأ إلى القوة العسكرية بصرف النظر عما إذا كانت الولايات المتحدة تتدخل أم لا. إذا لم يأتِ الأمريكيون، سنقوم بذلك؛ إذا جاء الأمريكيون، سنقوم بذلك أيضًا" (Tyler, 1997).

بصورة مماثلة، في آب 1995، لم يُعتبر أن التهديد الأمريكي بفرض عقوبات، ولا التهديد الألماني بعرقلة دخول كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي، قادرًا على منع كرواتيا من استعادة كرايينا من الصرب المتمردين. وفقًا لتقرير في نيويورك تايمز، "كان الإجماع بين معظم المسؤولين أن لا شيء يمكن أن تفعله أو تقوله الولايات المتحدة سيمنع الرئيس الكرواتي فرانكو تودجمان من الهجوم".<sup>25</sup> ونتيجة لذلك، ربما لم يتم تنفيذ أي من التهديدات (Engleberg, 1995).<sup>26</sup>

إن التهديد البلجيكي بمقاومة الغزو الألماني في العام 1914 هو مثال جيد على تهديد يفتقر إلى القدرة والمصدقية. فقد افتقر التهديد إلى المصدقية لأن ألمانيا لم تصدق أن بلجيكا ستفضل المقاومة (Tuchman, 1962: 40) وافتقر إلى القدرة لأن تفضيل ألمانيا للغزو لم يكن يعتمد على نوايا بلجيكا سواء قاومت بلجيكا أم لا، فضل الألمان الغزو. على النقيض، كان التهديد البريطاني بالدفاع عن بلجيكا فاعلاً ومحتملاً، على الرغم من أن بعض الإستراتيجيين الألمان، بما في ذلك مهندس خطة الحرب الألمانية، الكونت ألفريد فون شليفن، كانوا قد استبعدوا تأثير القوات الاستكشافية البريطانية الصغيرة (Kagan, 1995: 212). لسوء الحظ، كان التهديد البريطاني يفتقر تقريبًا إلى المصدقية. لم تعتقد القيادة العليا الألمانية أن بريطانيا ستقاتل (Massie, 1991). لو كان التهديد البريطاني ذو مصداقية، فمن المحتمل جدًا أن تكون التصرفات الألمانية أكثر حذرًا. التهديد البريطاني بالدفاع عن جزر فوكلاند يقع في نفس الفئة. وفقًا لوزير الخارجية الأمريكي ألكسندر هيغ (Alexander Haig, 1984: 287) لم يتوقع القادة الأرجنتينيون أن "تخوض بريطانيا حربًا من أجل مشكلة صغيرة مثل هذه الجزر الصخرية القليلة".

<sup>24</sup> وهكذا، كما هو الحال في نظرية الاحتمالات (Kahneman and Tversky, 1979)، فإن الوضع الراهن هو نقطة مرجعية مهمة في نظرية الردع المثالي. ناقش أهمية هذه النقطة المرجعية أدناه. للاطلاع على مناقشات حول نظرية الاحتمالات ونظرية العلاقات الدولية، انظر ليفي (Levy, 1992a, 1992b, 1997). انظر أيضًا داوونز وروك (Downs and Rocke, 1995: 15-18).

<sup>25</sup> ويبدو أن نفس التهديدات كانت قادرة (وذاً مصداقية) في كانون الثاني 1995 عندما صدرت في الواقع. في ذلك الوقت، قررت كرواتيا إيقاف الهجوم.  
<sup>26</sup> ربما يكون قرار الولايات المتحدة بعدم الضغط على كرواتيا قد تحول إلى إعادة تقييم لموقف صربيا. في السابق كان يخشى أن تنتقم صربيا. وبحلول آب، لم تعد المخابرات الأمريكية متأكدة من أن صربيا ستتدخل.

إدًا، يمكن أن تكون التهديدات قادرة ولكن غير موثوقة. هوث وغيلبي وبينيت ( Huth, Gelpi, and Bennett, 1993: 612)، مع ذلك، يجادلون بأن العكس لا يمكن أن يكون صحيحًا: "التهديد الموثوق يعني أن الطرف الرادع لديه القدرات العسكرية لفرض تكاليف عالية على المتحدي، وأن المتحدي يدرك أن الطرف الرادع مستعد لفعل ذلك". ولكن وفقًا لتعريفاتنا، هذا ليس صحيحًا، بل يمكن أن تكون التهديدات موثوقة من دون أن تكون قادرة بالضرورة. التهديد الضمني النمساوي بالدفاع عن النفس في العام 1866 هو مثال على ذلك. الوزير البروسي أوتو فون بسمارك كان يعرف أن النمسا ستقاتل، لكنه أثار صراعًا مع النمسا على أي حال. بسمارك في الواقع فضّل حربًا قصيرة وحاسمة على تحمل وضع راهن غير مرضٍ (Smoke, 1977). التهديد النمساوي بالمقاومة، مهما كان موثوقًا، كان ببساطة خارج السياق. بالنظر إلى تفضيلات بسمارك، لم يكن من الممكن ردع بروسيا. يمكن قول الشيء نفسه عن التهديد البولندي بالدفاع عن النفس ضد ألمانيا في العام 1939 (Huth and Russett, 1990: 479)، والكثير من الحالات الأخرى التي كان المعتدي ينوي الهجوم فيها بصرف النظر عن نوايا المدافع.

من السهل إثبات سبب كون القدرة شرطًا ضروريًا مطلقًا لنجاح الردع. لهذا الغرض، افترض الآن القيود التالية على تفضيلات اللاعبين:

الدولة A: فوز A < صراع A < الوضع الراهن A < فوز B (العبارة 3.5)

الدولة B: فوز B < صراع B < الوضع الراهن B < فوز A (العبارة 3.6)

هنا يتم تحديد نفس التفضيلات التي تُعرّف لعبة ترتيبية صارمة ثنائية الخيارات أطلق عليها سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977: 124) اسم *المأزق*. لاحظ أن اللاعبين لديهما تهديدات موثوقة: كلاهما يفضل *الصراع* على *الخسارة*. ولكن لا أحد منهما يملك تهديدًا فعليًا: يفضل كل لاعب *الصراع* على *الوضع الراهن*.

في تمثيل اللعبة الإستراتيجية في الشكل الترتيبي للعبة الردع المتبادل المعقدة عندما يكون لدى كلا اللاعبين تهديد موثوق، ولكن لا يتمتع أي من اللاعبين بتهديد انتقامي فعال، هناك ثماني توازنات ناش في هذه اللعبة، ثلاثة منها فقط توازنات فرعية مثالية. جميع الحالات الثلاثة مرتبطة بالصراع، وجميعها تتضمن انشقاقًا أوليًا من قبل لاعب واحد على الأقل. لذا، حتى وإن كان لدى كلا اللاعبين تهديدات موثوقة، فإن *الوضع الراهن* لا يكون مستقرًا أبدًا، والردع لا يكون عقلائيًا أبدًا.

من السهل تعميم هذه النتيجة: طالما أن هناك لاعبًا واحدًا على الأقل يفتقر إلى تهديد فعال، سيفشل الردع. لذلك، يكون *التهديد الفعال ضروريًا، ولكنه غير كافٍ، لنجاح الردع*. من الجدير بالذكر أن هذه الخلاصة تميز نظرية الردع

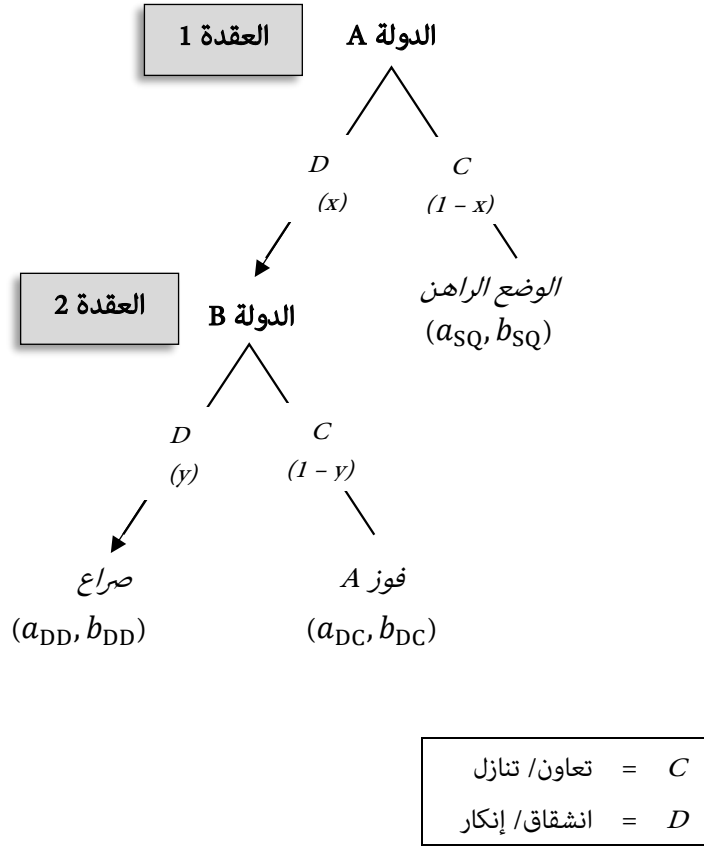
المثالي عن موقف بعض أنصار نموذج "سياسة القوة" الذين يزعمون أن امتلاك المدافع لقدرات فائقة هو شرط كافٍ لنجاح الردع (Levy, 1988: 489).

### 3.4 الردع وعدم اليقين

حتى الآن، أظهرنا أنه، بشرط أن يمتلك كلا اللاعبين تهديدات انتقامية فعالة،<sup>27</sup> تكون التهديدات الموثوقة تمامًا كافية لتحقيق استقرار الردع. بالطبع، في الواقع، تكون المصدقية عادةً أقل من المثالي. قد يشك اللاعبون في ألعاب الردع الفعلية في أن خصمهم يفضل الانتقام على الاستسلام، أو العكس، لكنهم نادرًا ما يعرفون ذلك بشكل مؤكد. في هذا القسم، نقدم عرضًا يوضح أن الموثوقية لا تحتاج إلى أن تكون مثالية لضمان استقرار الردع. في هذه العملية، نقدم المنهجية المعاصرة لألعاب المعلومات غير المكتملة. في الفصول المتبقية، سيتم تحسين وتوسيع المصطلحات والمنهجية التي نقدمها بينما نعيد تحديد نظرية الردع الكلاسيكي بشكل أكثر شمولاً.

لتحقيق هذه الغاية، اعتبر لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية الموضحة في الشكل 14: تبدأ الدولة A باللعب عن طريق اتخاذ قرار بشأن التعاون وقبول الوضع الراهن أو الانشقاق والمطالبة بتغييره. إذا اختارت A التعاون، تنتهي اللعبة وتكون النتيجة هي الوضع الراهن ولكن إذا انشقت الدولة A، يجب على الدولة B أن تقرر ما إذا كانت ستتنازل عن القضية، وفي هذه الحالة تكون النتيجة فوز A أو الانشقاق وتؤدي إلى صراع.

<sup>27</sup> لتركيز الانتباه على الحالات الأكثر إثارة للاهتمام والإشكالية، فإننا من الآن فصاعداً نأخذ القدرة على التهديد كما هو معطى. وبعبارة أخرى، سنتساءل، بالنظر إلى التهديدات القادرة، ما هو تأثير تقييمات الوضع الراهن ومصدقية التهديد وعدم اليقين الإستراتيجي، في جملة أمور، على علاقات الردع؟



الشكل 14 لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية.

لتحليل هذا النموذج البدائي، نفترض عدة افتراضات حول التفضيلات أو الأحجام النسبية لمنافع اللاعبين، على النتائج الثلاثة الممكنة، وهي البقاء على الوضع الرهين أو الفوز أو الصراع. لتبقى الأمور بسيطة، نفترض أن الدولة A تفضل الفوز (فوز A). كذلك نفترض أن تهديد الدولة B فعّال: تفضل الدولة A الوضع الرهين على الصراع. كما نفترض أن الدولة B تفضل الوضع الرهين على جميع النتائج الأخرى. بدلاً من افتراض تفضيل ثابت لـ B بين فوز A والصراع، نفترض أن الدولة B قد تكون من نوعين:

1. متشددة، تفضل الصراع على فوز A.
2. مرنة، تفضل فوز A على الصراع.

لذا، في ما يتعلق بتفضيلات اللاعبين، نفترض:

- الدولة A: فوز A < الوضع الرهين < صراع < فوز B (العبرة 3.7)
- الدولة B (متشددة): الوضع الرهين < صراع < فوز B < فوز A (العبرة 3.8)
- الدولة B (مرنة): الوضع الرهين < فوز A < صراع < فوز B (العبرة 3.9)

أي أن منفعة دولة B من الوضع الراهن أفضل التفضيلات وأسوأ التفضيلات منفعة التعاون لصالح فوز A، إذا كانت B متشددة، بينما منفعة دولة A من الانشقاق أفضل من منفعة الوضع الراهن أفضل من منفعة الصراع من الطرفين، ومنفعة دولة B من الوضع الراهن أفضل من منفعة التعاون أفضل من منفعة الانشقاق المزدوج.

### 3.4.1 لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية مع معلومات مكتملة

في الوقت الحالي، افترض أن جميع المعلومات المتعلقة بالتفضيلات هي معرفة مشتركة، أي أن كل لاعب يعرف تفضيلاته الخاصة، لكن الدولة B تعرف تفضيلات الدولة A، والدولة A تعرف تفضيلات الدولة B، بما في ذلك نوع الدولة B. بعبارة أخرى، إنها لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية مع معلومات مكتملة. سنظهر الآن أنه يوجد دائماً توازن فرعي مثالي وحيد للعبة الردع غير المتكافئ الأساسية، على الرغم من أن الإستراتيجيات التي يصفها هذا التوازن تعتمد على نوع الدولة B.

لنأخذ أولاً الحالة التي يكون فيها نوع الدولة B مرنة. عند العمل بشكل عكسي في شجرة الشكل 14، ستتنازل الدولة B بشكل عقلاي عند العقدة 2، حيث تفضل الدولة B المرنة فوز A على الصراع. بناء على هذا الاختيار، ما الذي يجب أن تفعله الدولة A عند العقدة 1؟ إذا تعاونت الدولة A، تكون النتيجة هي الوضع الراهن، وهي ثاني أفضل نتيجة للدولة A. ولكن إذا انشقت الدولة A، تكون النتيجة هي فوز A، وهي أفضل نتيجة للدولة A. من الواضح أن الدولة A يجب أن تختار الانشقاق. إذًا، التوازن المثالي في الألعاب الفرعية الوحيد هو أن تقوم الدولة A باختيار الانشقاق، ثم تقوم الدولة B باختيار التعاون، ما يؤدي إلى نتيجة فوز A. لا يمكن لأي من اللاعبين تحسين وضعه عن طريق تغيير قراره بشكل منفرد.

الآن، نفترض أن الدولة B متشددة. مرة أخرى، عند العمل بشكل عكسي في شجرة اللعبة، يكون الخيار العقلاي للدولة B عند العقدة 2 هو تحدي A واختيار D، حيث أن  $b_{DD} > b_{DC}$  عندما تكون الدولة B متشددة. بناء على هذا الاختيار، من الواضح أن الدولة A يجب أن تتعاون عند العقدة 1 لأن التعاون يؤدي إلى الوضع الراهن، وهي ثاني أفضل نتيجة للدولة A، بينما يؤدي الانشقاق إلى الصراع، وهي النتيجة الأسوأ للدولة A. إذًا، التوازن المثالي في الألعاب الفرعية الوحيد هو أن تتعاون الدولة A وتخطط الدولة B لتحدي الدولة A في حال قررت الدولة A الانشقاق؛ تكون النتيجة هي الوضع الراهن.

## ملاحظة المركز:

في مثال اللعبة أدناه، استبدل المركز حرفين اعتمدهما الكاتب (A) و (B) باسم دولتين وبالترتيب: فنلندا والنرويج، والهدف هو تسهيل عملية إيصال المعلومات للقارئ بإضفاء لمسة حيوية على المثلث تكسر جمود التصور الذهني الجاف مع الأحرف وتعرقل وصول هدف الرسالة. كما حذف المركز كل الاختصارات في شرح هذه المعادلة واعتمد مباشرة المقصود بكل منها.

A: فنلندا

B: النرويج

### 3.4.2 لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية مع معلومات غير مكتملة من طرف واحد

نفترض الآن لعبة ذات معلومات غير مكتملة من طرف واحد حيث لا تعرف فنلندا نوع الدولة النرويج، بشكل عملي، لا تعرف فنلندا ترتيب تفضيلات النرويج بين فوز فنلندا والصراع. لاحظ أن جميع المعلومات باستثناء نوع الدولة النرويج هي معرفة مشتركة، لذا تعرف النرويج تفضيلات فنلندا، وتعرف فنلندا أن النرويج تفضل الوضع الراهن على كل من الصراع الشامل أو فوز فنلندا.<sup>28</sup>

لتمثيل افتقار فنلندا للمعلومات حول نوع دولة النرويج، يتم التعامل مع منفعة النرويج من الصراع كمتغير عشوائي ثنائي القيم مستقل. تعكس هذه المعادلة كيف ترى الدولة A فنلندا بحسب مثال المركز احتمال أن تكون B دولة النرويج متشددة أو مرنة في حال الصراع (DD).

إذا كانت B من النوع المتشدد، فإن الصراع يعود عليها بمنفعة مرتفعة

وإذا كانت B من النوع المرن، فإن الصراع يسبب لها خسارة أو تكلفة عالية

وبما أن كل طرف لا يعرف نوع الطرف الآخر، تُستخدم هذه الصيغة لتمثيل اللائقين الاستراتيجي، حيث تُعامل تفضيلات الدول كمتغيرات احتمالية تعكس مدى استعدادها للدخول في الصراع.

وعليه، فنلندا ترى النرويج: إما عدوانية تُحب الصراع بفرصة احتمال أن تكون من النوع الذي يفضّل الصراع، أو حذرة تتجنبه بفرصة احتمال أن تكون النرويج من النوع الذي يخشى الصراع، والمنفعة التي تحصل عليها النرويج في الصراع تعتمد على نوعها.

<sup>28</sup> نفترض أن كلا اللاعبين يعرفان جميع الأدوات المساعدة، بما في ذلك الأدوات المساعدة التي ستحصل عليها النرويج إذا كانت متشددة، والأدوات المساعدة التي ستحصل عليها النرويج إذا كانت مرنة. في الواقع، فإن الشك الوحيد، الذي تعاني منه فنلندا وحدها، هو ما إذا كانت النرويج متشددة أم مرنة.

ترتيب تفضيلات النزويج كما يلي:

1. الفوز في الصراع

2. أن تتعاون النزويج بينما تنشق فنلندا

3. الخسارة في الصراع

بعبارة أخرى، هذا يعني أنه مع احتمال قدره أن النزويج من النوع الذي يفضّل الصراع، ستكون من النوع المتشدد، أي تفضل *الصراع* على نتيجة فوز *فنلندا*، ومع الاحتمال المكمل أن تكون النزويج من النوع الذي يخشى الصراع، ستكون من النوع المرن (أي تفضل فوز *فنلندا* على *الصراع*).

بطريقة أخرى، مع احتمال أن تكون النزويج من النوع الذي يفضّل الصراع، ستتجاوز منفعة النزويج من *الصراع* منفعتها من فوز *فنلندا* (منفعة فوز النزويج في الصراع أكبر من منفعة انشقاق فنلندا عن التفاهم الضمني مع النزويج) وإلا فإن منفعة النزويج من فوز *فنلندا* ستتجاوز منفعة النزويج من *الصراع* (المنفعة من انشقاق *فنلندا* أكبر من منفعة خسارة النزويج للصراع). مع هذه التعديلات، تنطبق القيود التالية على المنافع:

فنلندا: منفعة الصراع الشامل أقل منفعة من الوضع الراهن أقل منفعة من انشقاق النزويج.

تفضل فنلندا أن تتحدى بينما تتراجع الدولة، لأنها بذلك تحقق مكاسب سياسية أو إستراتيجية من دون الدخول في صراع. تفضل أيضًا الوضع القائم على الصراع، لأنه يحافظ على الاستقرار من دون تكاليف كبيرة. أما أسوأ نتيجة بالنسبة إليها فهي الصراع، إذ تخشى من أن يؤدي إلى أضرار وخسائر غير متوقعة، خصوصًا في ظل غموض موقف دولة النزويج.

النزويج: منفعة الخسارة في الصراع أقل من منفعة انشقاق النزويج أقل من منفعة الفوز في الصراع أقل من منفعة الوضع الراهن.

الدولة تكون متشددة إذا كانت مستعدة للرد عند التحدي - وتميل إلى خوض الصراع. وتكون مرنة إذا كانت غير مستعدة للرد وتفضل تجنب الصراع. وهذا التصنيف غير معروف للطرف الآخر، لكن احتمالاته معروفة للطرفين.

تفضل دولة النزويج الوضع القائم لأنه يضمن لها الاستقرار ويحفظ صورتها من دون الدخول في مغامرة. إذا كانت من النوع المتشدد، فإنها ترى الصراع أفضل من أن تتراجع أمام تحدي دولة فنلندا. أما إذا كانت من النوع المرن، فإنها ترى أن الصراع مكلف جدًا ويمثل أسوأ نتيجة ممكنة.

في لعبة ذات معلومات غير مكتملة، يمكن تلخيص الإمكانيات السلوكية العقلانية بمجموعة من توازنات بايز المثالية (أو PBE)، [الأحرف الأولى اختصار للمصطلح الأجنبي (Perfect Bayesian Equilibria)]، وهي الامتداد الطبيعي للتوازنات المثالية في الألعاب الفرعية. يتكون توازن بايز المثالي من خطة عمل (أي إستراتيجية) لكل لاعب، بالإضافة إلى مجموعة من المعتقدات حول نوع اللاعب الآخر (واحدة لكل لاعب)، بحيث أن كل لاعب: (1) يتصرف دائماً لتعظيم منفعته المتوقعة بناءً على معتقداته، و(2) يحدّث دائماً تلك المعتقدات بشكل عقلائي (أي، وفقاً لقاعدة بايز) بناءً على الأفعال التي يلاحظها خلال اللعبة. وبالتالي، يحدد توازن بايز المثالي اختياريًا عقلائيًا للفعل لكل نوع من أنواع كل لاعب في كل عقدة قرار أو مجموعة معلومات تخص اللاعب؛ بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يشير إلى كيفية تحديث كل لاعب لمعتقداته حول أنواع اللاعبين الآخرين بعد ملاحظة اختياراتهم.

نظرًا لأن لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية ذات المعلومات غير المكتملة بسيطة جدًا، فإن توازنات بايز المثالية سهلة التحديد نسبيًا. أولاً، يجب ملاحظة أن الشرط (2) لا ينطبق. في هذه اللعبة البسيطة، نظرًا لأن تفضيلات فنلندا يُفترض أنها معرفة شائعة (أي معروفة لكلا اللاعبين)، فلا حاجة إلى النرويج لتحديث معتقداتها. ولأن فنلندا لا تتخذ أي خطوة بعد النرويج، فلا توجد فرصة لفنلندا لتحديث معتقداتها قبل التصرف. لذلك، في هذه اللعبة، يتكون توازن بايز المثالي من ثلاثية تحدد اختيار فعل واحد لدولة فنلندا واثنين من اختيارات الأفعال لدولة النرويج (اختيار واحد لكل نوع ممكن). بالتمديد الطبيعي للترميز المستخدم للمتغيرات الإستراتيجية، لنفترض:

1. احتمالية أن تقوم فنلندا باختيار الانشقاق D
2. احتمالية أن تقوم النرويج باختيار الانشقاق D، بافتراض أنها من النوع المتشدد
3. احتمالية أن تقوم النرويج باختيار الانشقاق D، بافتراض أنها من النوع المرن

إذًا، سيحدد التوازن البايزي المثالي للعبة في الشكل 14 قيمًا لهذه المتغيرات الثلاثة.<sup>29</sup>

في لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية ذات المعلومات غير المكتملة، تتحرك النرويج بعد أن تكون قد اطلعت بالكامل على خيار فنلندا. كنتيجة لذلك، فإن اختيارات النرويج تعتمد بشكل صارم على نوعها: إذا كانت النرويج من النوع المتشدد، أي تفضل الصراع على الاستسلام، عليها أن تختار دائماً الانشقاق D؛ ولكن إذا كانت من النوع المرن الذي يفضل الاستسلام على الصراع، يجب أن تختار دائماً التعاون C. يبقى الآن أن نوضح ما هو الاختيار الذي يحقق أقصى منفعة لفنلندا.

<sup>29</sup> نظرًا لعدم وجود فرصة لتحديث المعتقدات، فإن هذا يُعد في الواقع توازنًا بايزيًا (Tirole و Fudenberg، 1991: الفصل 6). ومع ذلك، فإننا لا نُعطي أهمية كبيرة لهذا التوازن البايزي الأبسط، لأننا نرغب في تقديم توازن بايزي مثالي أكثر تفصيلاً، الذي سنستخدمه لاحقًا.



يعتمد اختيار فنلندا على متغيرين. الأول هو شدة تفضيلها (أي منفعتها) لنتيجة انشقاق النزويج. بشكل عام، كلما زادت قيمة فوز بالنسبة إلى فنلندا زادت احتمالية أن تختار الانشقاق عند العقدة 1. المحدد الآخر للإستراتيجية المثلى لدولة فنلندا هو اعتقادها بشأن نوع دولة النزويج، إذ إن نوع النزويج سيحدد ما إذا كان بدء التحرك سيؤدي إلى فوز دولة فنلندا أو إلى الصراع. كلما زادت مصداقية تهديد دولة النزويج، أي، كلما زادت احتمالية أن تكون دولة النزويج من النوع المتشدد، زادت احتمالية أن تختار الدولة فنلندا التعاون عند العقدة 1، والعكس صحيح.

ليس من الصعب إثبات أن فنلندا تزيد من منفعتها المتوقعة باختيار التعاون، إذا وفقط إذا كانت احتمالية أن تكون النزويج من النوع المتشدد، تفوق عتبة معينة تستخدمها فنلندا لتقرير ما إذا كانت ستتحدي وتنشق أو تتعاون.

هذه العتبة يتم حسابها من خلال مقارنة العوائد المختلفة التي تحصل عليها دولة فنلندا في حالات متعددة:

1. المنفعة التي تحصل عليها فنلندا إذا انشقت بينما تعاونت النزويج،
2. والمنفعة التي تحصل عليها إذا تعاون الطرفان،
3. والمنفعة التي تحصل عليها إذا انشق الطرفان معاً وحدث صراع.

وتزيد فنلندا من فائدتها المتوقعة عن طريق اختيار الانشقاق ( $D$ ) عندما يكون احتمال أن تردّ الدولة النزويج منخفض، تفضّل الدولة فنلندا التحدي والانشقاق. وبالتالي، يوجد توازن بايزي مثالي واحد فقط في هذه اللعبة، ويجب أن يتخذ أحد الشكلين:

*توازن الردع* حيث يختار فنلندا دائماً التعاون عند العقدة 1 ويخطط النزويج للانشقاق عند العقدة 2 إذا كان متشددًا، ويخطط للتعاون عند العقدة 2 إذا كان مرناً. يوجد هذا التوازن إذا، وفقط إذا، كان تهديد النزويج موثوقاً بما فيه الكفاية، أي إن احتمال أن تكون الدولة النزويج متشدة مرتفع، فالتحدي هنا مخاطرة عالية، وتفضّل الدولة فنلندا التعاون. ستظل النتيجة تحت هذا التوازن هي الوضع الراهن دائماً.

*توازن الهجوم* حيث تختار فنلندا دائماً الانشقاق عند العقدة 1. يوجد توازن الهجوم طالما أن مصداقية النزويج تقل عن نقطة البدء المطلوبة لدعم توازن الردع. بالطبع، تعتمد النتيجة الفعلية على نوع النزويج. إذا كان النزويج متشددًا، فإنه ينشق ويحدث الصراع. ولكن إذا كان النزويج مرناً، فإنه يتعاون ويفوز فنلندا.

على الرغم من بساطته الشديدة، فإن نموذج لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية مع معلومات غير مكتملة توفر تفسيراً لكيفية حدوث الصراع أحياناً في سياق الردع. وهذه مسألة مهمة لأن (1) صناع القرار يُفترض أنهم عقلانيون،

و(2) نتيجة الصراع هي أقل تفضيلاً (من منظور باريتو)، كلا اللاعبين يفضلان الحفاظ على الوضع الراهن، ويعلم كل منهما أن خصمه يفضلهُ أيضاً.

علاوة على ذلك، يقترح النموذج أن الصراع يحدث فقط عندما تكون النزويج متشددة بشكل غير متوقع. ولنكون أكثر تحديداً، تقارن فنلندا معتقداتها، احتمالية أن تكون النزويج متشددة، بعتبة معينة تعتمد على تفضيلاتها. ووفقاً للنموذج، لا يمكن أن يحدث الصراع ما لم يكن احتمال تشدد النزويج منخفضاً بما يكفي. وعلى العكس، عندما يكون هذا الاحتمال مرتفعاً، يتحقق الردع.

تشير عتبة الردع إلى معلومات مهمة حول الأبعاد الإستراتيجية لثلاثة من متغيرات النموذج: كما هو متوقع، مع تساوي جميع العوامل الأخرى، كلما زادت منفعة فنلندا من الحفاظ على الوضع الراهن مقارنة بمنفعته من النتائج الأخرى، أو كلما زادت تكلفة الصراع، انخفضت قيمة العتبة وأصبح من الأسهل على النزويج ردع فنلندا. وعلى العكس، كلما زادت منفعة فوز فنلندا، ارتفعت عتبة الردع وزادت الحاجة إلى مصداقية النزويج لردع فنلندا.

ما هي الحالة التي يجب أن تُعطى لهذين التوازنين في نظرية بايز المثالية؟ كما أشرنا سابقاً، تحدد توازنات بايز المثالية حدود السلوك العقلائي في لعبة ذات معلومات غير مكتملة. وبالتالي، فهي تمثل تنبؤات النموذج حول السلوك المحتمل. في الحالة الخاصة بلعبة الردع غير المتكافئ الأساسية الواردة في الشكل 14 يمكن تفسير الأمر بشكل معقول بأن نمط السلوك المرتبط بأحد التوازنين في نظرية بايز المثالية سيظهر في تفاعل واقعي بين لاعبين عقلائين. وأي من التوازنين سيتحقق يعتمد بشكل أساسي على معتقدات فنلندا بشأن نوع دولة النزويج. فإذا كان تهديد النزويج يتمتع بما يكفي من المصداقية، فإن فنلندا سيردعها ذلك؛ أما إذا لم يكن كذلك، فلن يستمر الوضع الراهن.

بالإضافة إلى ذلك، عندما تكون هذه التوقعات مدعومة تجريبياً، فإن العلاقة بين الفرضيات والاستنتاجات في النموذج توفر تفسيراً سببياً قوياً للسلوك الفعلي. لذلك، من المهم معرفة توازنات بايز المثالية في لعبة ذات معلومات غير مكتملة؛ إذ تُعدّ الأساس الذي تُبنى عليه تنبؤات النموذج وتُصاغ استنتاجاته.

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الاحتمالات السلوكية في هذا المثال قليلة جداً. من ناحية، هناك فقط توازنان مثاليان لنظرية بايز، ما يجعل التفسيرات والتنبؤات بسيطة نسبياً. ومعظم التفاعلات الواقعية وجميع النماذج التي سنطورها لاحقاً تتضمن تسلسلات اختيار أكثر تعقيداً، وهذه التعقيدات تعقد بناء النظرية. كما سيظهر لاحقاً، في بعض الألعاب قد يكون هناك عدد كبير من توازنات بايز المثالية، وبالتالي، عدد كبير من الأنماط السلوكية العقلانية المحتملة.

لكن ليس عدد التوازنات المحدود وحده ما يجعل من السهل تطوير تفسير أو تقديم تنبؤ بشأن السلوك في لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية ذات المعلومات غير المكتملة. فبالإضافة إلى كونها قليلة في العدد، فإن التوازنين المثاليين لنظرية بايز متنافيان أيضًا، أي أنهما لا يتواجدان معًا أبدًا. إما أن يكون هناك توازن ردع أو توازن هجوم، لكن لا يمكن أن يكون كلاهما معًا. لن يكون هذا هو الحال دائمًا في النماذج التي سنتناولها في الفصول المتبقية من هذا الكتاب. قد يوجد أكثر من توازن مثالي لنظرية بايز في نفس الوقت وتحت نفس الشروط، وعندما يحدث ذلك، سيكون من الصعب في بعض الأحيان تحديد السلوك المحتمل. من الناحية العملية، يعني هذا أن التفسيرات التي نقدمها أو التنبؤات التي نقوم بها ستكون أضعف من تلك التي يمكن تطويرها عندما تكون التوازنات المثالية لنظرية بايز فريدة كما هو الحال في المثال الحالي.

بالنسبة إلى البعض، قد يكون غياب النتيجة الحاسمة مخيبًا للآمال، ما يشير إلى أن النموذج غير محدد بشكل كافٍ. بينما نحن عادة ما نفضل التنبؤات الدقيقة، ونشعر بخيبة أمل طفيفة عندما يكون نموذجنا غامضًا بشأن الاحتمالات السلوكية، فوجود توازنات بايزية مثالية متعددة هو واقع نأتي أحيانًا إلى قبوله - وإن كان ذلك بتردد - وأحيانًا نبتناها. كما يشير مايكل باكاراش (Michael Bacharach, 1977: 5-6)، "فشل نظرية الألعاب في تقديم حلول غير غامضة لبعض فئات الألعاب لا يعني بالضرورة أن النظرية معيبة أو غير متطورة بشكل كافٍ. قد يكون ذلك جزءًا من طبيعة الأشياء". بمعنى آخر، من الممكن تمامًا أن يعكس النموذج الذي يحتوي على توازنات متعددة تعقيد العالم الواقعي حيث توجد أكثر من إمكانية عقلانية واحدة.

يجب ألا يفهم من هذا أننا راضون عن النتائج غير المحددة، ولكننا نشعر بالراحة مع حدود فهمنا للأحداث الاجتماعية المعقدة. يجب على القارئ أيضًا أن يضع في اعتباره أنه حتى عندما يكون النموذج غامضًا، يتم اكتساب نظرة ثاقبة في الشؤون الإنسانية طالما يمكن استبعاد بعض الاحتمالات السلوكية. سيكون هذا هو الحال بشكل عام بالنسبة إلى معظم النماذج التي سنبنينا لاحقًا.

تجدد أيضًا الإشارة إلى أن حقيقة وجود احتمالات سلوكية متعددة لها جانب إيجابي مميز: فهي تشير إلى أن التفاعلات البشرية، على الرغم من كونها مقيدة، ليست بالضرورة محددة بالكامل بحسابات المصلحة الذاتية الفردية. هذا يترك المجال مفتوحًا لإمكانية أن الدبلوماسية الماهرة والسياسة الحكيمة يمكن أن تنقذ الموقف.<sup>30</sup> وبالتالي، فإن الأخبار

<sup>30</sup> آخر شيء نود الإشارة إليه هنا هو أن المفاوضات غير عقلانية أو لا تحركها المصلحة الذاتية. على العكس من ذلك، نقطتنا هي أن الحسابات العقلانية يمكن أن تدعم أكثر من نتيجة واحدة، وإطار عملنا لا يسمح لنا دائمًا بالتمييز بين الاحتمالات العقلانية. لتحقيق ذلك، نحتاج إلى نماذج تفاوض أكثر تحديدًا (مثل، Downs and Rocke, 1990). ومع ذلك، نتجنب تعقيد نماذجنا من أجل تعظيم الشمولية.

السارة المرتبطة بوجود توازنات متعددة هي أن الأفراد، على الرغم من القيود المفروضة عليهم من قبل بيئتهم وعقلانيتهم، قد لا يزال بإمكانهم ممارسة بعض السيطرة على مصيرهم، أو مصير بلدانهم.

### 3.5 خاتمة

في هذا الفصل، نقترح حلاً لمفارقة الردع المتبادل بناءً على التهديدات الانتقامية المتبادلة الموثوقة. على عكس الحلول المقترحة الأخرى، يتسق هذا الحل مع فكرة أن النظام الدولي هو في الأساس فوضوي، ومع افتراض أن الاختيارات العقلانية بشكل ما. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أنه غير متسق مع ما يعده بعض منظري الردع الكلاسيكي نتيجة حاسمة، وللأسف الآخر افتراضاً محمياً. بشكل أكثر تحديداً، يعتمد هذا الحل على شرط أنه عندما تكون المعلومات حول التفضيلات معرفة شائعة، لا يعتبر أي من اللاعبين أن الصراع هو أسوأ نتيجة ممكنة. بعبارة مختلفة قليلاً، يعتمد الردع المثالي (PD) على هيكل تفضيل مشابه لتلك الخاصة بمعضلة السجينين (أيضاً PD) وقواعد اللعب التي تسمح بالانتقام. عندما تتحقق هذه الشروط بحيث يكون لدى كلا اللاعبين تهديدات قابلة للتنفيذ وموثوقة، فإن الانتقام يكون عقلياً، وكذلك الردع.

هذه ليست نقطة صغيرة أو تافهة. نحن نؤكد أن نظرية الردع التي تنبع من هذا الفهم تختلف بشكل جذري عن النظرية السائدة التي تعتبر هيكل التفضيلات الثابتة في لعبة الدجاجة نقطة انطلاق لها. الفصول المتبقية من هذا العمل تُظهر تأكيدنا هذا. في ما يلي، نستكشف التداعيات النظرية لهذا الأساس البديهي المتباين تحت مجموعة متنوعة من الظروف البيئية، ونُجادل بأن الاستنتاجات التجريبية والنظرية التي نستخلصها هي أكثر عمومية وأكثر إرضاءً من الناحية الحدسية مقارنةً بتلك التي تنبثق من نظرية الردع القائم على القرار. في النهاية، نأمل في اشتقاق الشروط المرتبطة بالردع المستقر، بدلاً من الافتراض بها.

بالنظر إلى ما ذكر أعلاه، فإنه من المناسب أن نطرح السؤال حول ما إذا كانت الفرضية الأساسية التي تقوم عليها التحليلات اللاحقة قابلة للدفاع عنها. هل يمكن جعل تهديد بالانتقام، مثلاً ضد هجوم نووي، تهديداً موثقاً؟ هل كان من الأفضل يوماً أن تكون ميتاً بدلاً من أن تكون شيعياً، بدلاً من العكس؟ أو كما يطرح إلسبرغ ( Ellsberg, 1959: 358) السؤال، "من هو صاحب السمعة الطيبة بالصدق لدرجة أن المراهنة عليها قد تجعل من العقلاني فعلاً تنفيذ مثل هذا التهديد؟ ومن الذي، ومع وجود مثل هذه القضايا على المحك، سيقوم فعلاً... بتنفيذ عقوبة انتحارية؟"

الإجابة المختصرة على هذه الأسئلة والأسئلة المماثلة هي أنه لا أحد، بما في ذلك المحللين أو حتى رجال الدولة، يعرف الإجابة. من المؤكد أن الكثير منا لديهم آراء، ولكن معظم هذه الآراء لا تلامس جوهر الموضوع، وقد تؤدي حتى إلى نزاعات لا يمكن حلها جوهريًا. إلسبرغ (Ellsberg, 1959: 358) على سبيل المثال، يفترض مصداقية التهديد بالانتقام ضد هجوم شامل، بينما يشكك غراي (انظر القسم 3.1) في عقلانية مثل هذا الانتقام، لكن فقط بالنسبة إلى لولايات المتحدة. من على صواب؟ لطرح السؤال بطريقة أخرى، هل من العقلاني إجرائيًا تنفيذ تهديد ردع بعد، مثلًا، هجوم نووي؟ وإذا كان الأمر كذلك، متى وتحت أي ظروف؟ مرة أخرى، إجابتنا أو إجابتك ليست ذات أهمية كبيرة.

إن المعتقدات والإجابات التي تهم حقًا هي تلك الخاصة بالفاعلين في العالم الحقيقي الذين يشاركون في لعبة الردع الفعلية. بعبارة أخرى، ما هو مهم هو التصورات والمعتقدات لدى من يملكون إصبعًا على الزر الذي يمكنه إطلاق هجوم أو الاستجابة له. مع ذلك، من المهم ملاحظة أنه عادةً ما يكون حتى هؤلاء الأفراد غير متأكدين من تفضيلات خصومهم، وبالتالي نواباهم. يبدو من المعقول افتراض أن هذا الغموض بشأن تفضيلات الخصم، خصوصًا التفضيل الحاسم بين الصراع والاستسلام، له عواقب إستراتيجية مهمة. وبناءً على ذلك، ننتقل الآن إلى تطوير نظرية جديدة للردع الثنائي. تعالج النظرية التي نطورها المصدقية كمتغير (مستمر)، وتولي مكانة بارزة لدور عدم اليقين في المعادلة الإستراتيجية، وتظل وفية لافتراض الفوضى الدولية، وتحافظ على التناسق مع مبادئ العقلانية الآلية، ولا تفترض إجابة للأسئلة الأكثر أهمية في نظرية الردع.

---

الجزء الثاني

الردع المباشر



## 4 عدم اليقين والردع المتبادل

عدم اليقين مرادف للحياة، ولا يوجد مجال يتجلى فيه عدم اليقين أكثر من السياسة الدولية.

كينيث والتز

اليقين بشأن ما إذا كان الخصم سيصمد نادر الحدوث. على رجال الدولة التعامل مع الاحتمالات.

روبرت جيرفيس

في الحروب، تبقى الإرادة البشرية هي العنصر الأكثر استحالة للتنبؤ.

ليدل هارت

عندما تكون المعلومات مكتملة، ويكون اللاعبون عقلانيين، وتكون الاتفاقيات الملزمة مُستبعدة، فإن الردع المثالي يتطلب مصداقية مثالية. فيشكل هذا المبدأ، الذي نشير إليه بمصطلح "مبدأ المصداقية"، الأساس الذي نبني عليه نظرية جديدة للردع العقلاني - نظرية الردع المثالي. لذا، نستكشف في هذا الفصل والفصل التالي تداعيات هذا القانون الإستراتيجي والسياسي على علاقات الردع المباشر، حيث يجب أن تعتمد دولة واحدة على الأقل على قوتها الخاصة وحكمتها لردع الدولة الأخرى. يبحث هذا الفصل في حالات الردع المباشر التي تشعر فيها كل من الدولتين بالتهديد. وعلى النقيض من ذلك، يفترض الفصل الخامس تصورًا للعبة ردع أحادي الجانب (أو غير متكافئ) حيث يتمتع اللاعبان بأدوار تحليلية متميزة: أحد اللاعبين، الراضي عن الحفاظ على الوضع الراهن، لا يُبدي أي رغبة عدوانية كبيرة، بينما يشعر الآخر بعدم الرضا عن توزيع المنافع القائم، ويدفعه ذلك إلى محاولة تغييره. في الجزء الثالث، ننتقل من علاقات الردع المباشر لاستكشاف حالات الردع الموسع وديناميكيات عملية التصعيد.

نسمي علاقات الردع المباشر التي تشعر فيها كل من الدولتين بالتهديد من الأخرى بـ"الردع المتبادل". باستثناء "لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية"، حيث تفترض مناقشة نظرية الردع في الجزء الأول من هذا الكتاب، وجود حالة من الردع المتبادل. وتتوافق علاقات الردع المتبادل بشكل وثيق مع مجموعة الافتراضات التي ترسم الواقعية ونظرية الردع الكلاسيكي. ففي الواقع، إن مبررنا الرئيسي لدراسة ألعاب الردع المتبادل بالتفصيل يكمن في افتراض الكثير من الواقعيين البارزين أن جميع الدول تتحرك بفعل دوافع مشابهة: إذ يؤكد معظم الواقعيين التقليديين أن الدول تفكر وتتصرف بناءً على مصالح تُعرف على أنها القوة (Morgenthau, 1948)، بينما يفترض الواقعيون الجدد أن الدول



تسعى بشكل موحد إلى تحقيق الأمن (Waltz, 1979). أما في الفكر الواقعي السائد، ليس هناك مجال للتعامل مع الجهات الفاعلة المتميزة ذات التفضيلات المتميزة. إضافةً إلى ذلك، تنشأ بعض المعضلات الإستراتيجية المهمة (مثل الخوف المتبادل من الهجوم المفاجئ) فقط في سياق الردع المتبادل. وبالتالي، فإننا نرى بحسب رأينا أن هناك أسبابًا نظرية قوية تدعو إلى دراسة النطاق الكامل للإمكانيات السلوكية لتلك الألعاب التي تكون فيها مشكلة الردع متكافئة.<sup>1</sup>

تشمل علاقات الردع المتبادل معظم الحالات التي أشار إليها مورغان (Morgan, 1977) بمصطلح الردع العام، حيث تشعر كل دولة بالتهديد من الأخرى، لكن لا يوجد خطر مباشر للهجوم من أيٍّ منهما.<sup>2</sup> ووفقًا لمعظم الروايات، يمكن تصنيف العلاقة الإستراتيجية بين القوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة على أنها علاقة ردع متبادل (Waltz, 1993). خلال معظم هذه الفترة، سعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى ردع بعضهما البعض عن مجموعة واسعة من الأعمال الهجومية. وتشمل الأمثلة، التنافس بين إيران والعراق، وكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية، وإسرائيل وسوريا، واليونان وتركيا، ومصر والسودان، واليمن والسعودية، وإثيوبيا وإريتريا، وصربيا وكرواتيا، وأرمينيا وأذربيجان، والبيرو والإكوادور، ورواندا وبوروندي، والهند وباكستان - وذلك على سبيل المثال لا الحصر. وبالتالي، هناك أيضًا أسباب تجريبية مقنعة لدراسة التفاصيل الداخلية لآليات ألعاب الردع المتبادل بشكل دقيق.

إن علاقات الردع المتبادل تشمل الردع العام لكنها لا تقتصر عليه. فعلى سبيل المثال، انخرطت فرنسا ومملكة بروسيا في علاقة ردع فوري معقدة في تموز عام 1870، حيث كان كل طرف يفكر بجديّة في مهاجمة الطرف الآخر، لكن لأسباب سياسية وإستراتيجية قام رئيس وزراء مملكة بروسيا، أوتو فون بسمارك، باستفزاز الفرنسيين ليقوموا بالهجوم أولاً (Smoke, 1977: الفصل 6).

وفقًا لتعريفنا، قد تنطبق أيضًا الخلفية الإستراتيجية لبعض الحروب الوقائية على حالة الردع المتبادل. ففي الحرب الوقائية، يشن أحد الأطراف الهجوم أولاً لأنه يخشى من هجوم الطرف الآخر رغبًا في تحقيق ميزة تكتيكية. فعلى سبيل المثال، وافق ملك مملكة بروسيا ويليام على بدء صراع مع النمسا عام 1866، ما أدى إلى اندلاع حرب الأسابيع السبعة، وذلك حدث فقط بعد أن أقنعه بسمارك بأن هجومًا نمساويًا على وشك البدء (Massie, 1991: 59). وكذلك، فإن صراعات مثل حرب الشرق الأوسط عام 1967، التي تحمل خلافًا حول تحديد الطرف الذي بدأها بالضبط، تطورت على الأرجح من كونها علاقة ردع متبادل غير مستقرة.

<sup>1</sup> يقدم أونيل (O'Neill, 1992) أسبابًا نظرية إضافية لدراسة ألعاب الردع القائم على الاختيار المتزامن.  
<sup>2</sup> يعترف مورغان (Morgan, 1977: 40-41) بإمكانية أن تكون علاقات الردع العام أحادية الجانب أو غير متماثلة، لذا فإن التطابق مع تعريفنا للردع المتبادل ليس دقيقًا تمامًا. ومع ذلك، يشير مورغان إلى أنه في أكثر حالات الردع العام خطورة، من المحتمل أن يرى كل طرف أن الطرف الآخر مدفوعًا للطعن في الوضع الراهن.

إضافةً إلى ذلك، يمكن تفسير بعض علاقات الردع الموسّع بشكل معقول على أنها حالات ردع متبادل.<sup>3</sup> وعلى سبيل المثال، عندما تواجه بريطانيا العظمى مع فرنسا في فشودة عام 1898، كان الأمر يتعلق بأكثر من مجرد السيطرة على أعالي نهر النيل. ويعتقد الكثير من المؤرخين أن حرباً عامة بين القوتين الأوروبيتين كانت مرجحة في حال لم تتراجع إحدهما. وبفعل وضع محلي شديد السوء، انسحب الفرنسيون في النهاية فتمّ تجنّب الحرب.

#### 4.1 القدرة والمصادقية والردع المتبادل

هناك الكثير من المفاهيم المعروفة عن ديناميكيات الردع المتبادل في ظل المعلومات المكتملة. (يلخص الجدول 3 العلاقة بين خصائص التهديد واحتمال نجاح الردع عندما يعرف اللاعبون تفضيلات بعضهم البعض). فيمكننا مثلاً أن نستنتج من النقاش في الفصل الثالث أن الاختلافات في التصورات، أو ما يسميه جيرفيس (1968) بـ"سوء الفهم"، الناتجة عن المعلومات غير المكتملة، ليست ضرورية ولا كافية لفشل الردع المتبادل. كذلك، فإن التقييمات المشتركة للبيئة الإستراتيجية ليست ضرورية ولا كافية لنجاح الردع المتبادل.<sup>4</sup> نعلم أيضاً أن تحقيق الاستقرار في الردع المتبادل يتطلب بشكل حاسم أن يمتلك الطرفان تهديداً انتقامياً فعّالاً. ففي غياب القدرة، حتى المصادقية الكاملة لا تكفي لتحقيق استقرار علاقة الردع المتبادل.

إن معظم حالات فشل الردع في العالم الواقعي، سواء كان الردع متبادلاً أم لا، تعود على الأرجح إلى غياب تهديد انتقامي يُلحق أذى كافياً. من الناحية العملية، يعني هذا أنه من شبه المؤكد أن ينهار الردع عندما يعتقد أحد طرفي النزاع أو كلاهما أن الضغط على الطلب سيحقق مكاسب صافية، حتى لو قاوم الطرف الآخر أو رد بالمثل. والعلاقة بين الولايات المتحدة واليابان في العام 1941 مثال محتمل على ذلك (انظر القسم 4.3.1.1). ووفقاً لسنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977: 124-127)، يفضل كلا الطرفين الحرب على الاستسلام أو التوصل إلى تسوية مع الطرف الآخر. تتوافق هذه التفضيلات مع لعبة ترتيبية صارمة 2x2 تُسمى "المأزق".<sup>5</sup>

<sup>3</sup> في الواقع، سنعتمد على بعض علاقات الردع الموسّع لتوضيح عدد من النقاط التقنية في وقت لاحق من هذا الفصل وفي الفصل التالي. ومع ذلك، لا يمكن تمثيل جميع علاقات الردع الموسّع بشكل كامل من خلال نماذج بسيطة للردع المتبادل (أو الأحادي). نقوم بتناول الردع الموسّع بشكل صريح في الجزء الثالث.

<sup>4</sup> انظر إلى كيم وبوينو دي ميسكيتا (Kim and Bueno de Mesquita, 1995) لملاحظة مشابهة. وانظر أيضاً إلى بوينو دي ميسكيتا ولالمان (Bueno de Mesquita and Lalman, 1988).

<sup>5</sup> على النقيض من ذلك، يجادل مانسباخ (Mansbach, 1997: 301) أنه "بحلول أواخر عام 1941، أصبحت العلاقات بين الولايات المتحدة واليابان مثل لعبة الدجاجة. فقد هدد كل جانب وتفاخر واتخذ خطوات لإقناع الطرف الآخر بأنه مستعد للذهاب إلى الحرب بدلاً من التراجع". لكن تفسير مانسباخ لا يصمد أمام الاختبار العملي. فلو كانت الحرب بالفعل أسوأ نتيجة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، لكانت تصرفات بعقلانية وسعت إلى تحقيق السلام بعد الهجوم على بيرل هاربور.

نجاح الردع	التفضيلات مبنية على	خصائص التهديد
دائمًا ما يشكل الوضع الراهن توازنًا فرعيًا مثاليًا في اللعبة، لذا يكون الردع عقلائيًا تمامًا ولكنه ليس مؤكّدًا.	معضلة السجينين	كلاهما قادر وكلاهما موثوق
لا يشكل الوضع الراهن توازنًا فرعيًا مثاليًا أبدًا؛ الطرف الذي يمتلك تهديدًا موثوقًا يفوز؛ الردع يفشل عقلائيًا.	كشف الخداع	كلاهما قادر وأحدهما كشف الخداع موثوق
لا يشكل الوضع الراهن توازنًا فرعيًا مثاليًا أبدًا؛ الردع يفشل عقلائيًا.	لعبة الدجاجة	كلاهما قادر ولكن لا أحد منهما موثوق
لا يشكل الوضع الراهن توازنًا فرعيًا مثاليًا أبدًا؛ الردع يفشل عقلائيًا.	طريق مسدود (زاغاري، 1987، الفصل الرابع)	على الأقل أحد اللاعبين يفتقر إلى قدرة التهديد

وكما أشار سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977: 124)، فإن الألعاب مثل تلك التي خاضتها الولايات المتحدة واليابان في العام 1941 تعتبر نظريًا "غير مثيرة للاهتمام، لأنه لا توجد دوافع مختلطة. وليس هناك ما يمكن التفاوض عليه؛ فالنتيجة الحتمية هي *DD*، ولا يمكن لأي مناورات أن تغير ذلك". ولهذا السبب، نوجه اهتمامنا في باقي هذا الكتاب إلى علاقات الردع التي يمتلك فيها كلا الجانبين تهديدات انتقامية فعّالة. وبالضرورة، سيكون النهج النظري الذي نبنيه أكثر صلة بالعلاقات القائمة على التكافؤ العدائي<sup>6</sup>. وبالتالي، فإن نطاق الألعاب التي نستكشفها تقع ضمن "مخروط الردع المتبادل". ومع ذلك، وعلى عكس نظرية الردع الكلاسيكي، نبين أنه ضمن مجموعة متنوعة من البيئات الإستراتيجية، لا يضمن التكافؤ وارتفاع تكاليف النزاع تحقيق السلام بالضرورة.

لا شك أن هناك توازنات ردعية في الألعاب التي ندرسها، لا يبادر فيها أي طرف إلى الصراع، ولكن هذه التوازنات غالبًا ما تكون غير فعّالة بالكامل: ففي بعض الأحيان تكون غير كاملة، وأحيانًا تستند إلى معتقدات غير معقولة، وأحيانًا أخرى تتعايش مع توازنات أقل ملاءمة. وبينما تصبح نماذج الألعاب التي نطورها في هذا الفصل والفصول اللاحقة أكثر تعقيدًا، فإن الصورة الأساسية لعلاقات الردع التي ستظهر من تحليلاتنا بسيطة لكنها تتعارض مع

<sup>6</sup> هذا لا يعني أن نطاق نظرية الردع المثالي (Perfect Deterrence Theory) يقتصر على العلاقات المتكافئة. ففي ظل ظروف معينة أو بشأن قضايا محددة، قد يكون حتى التهديد بردع يتسبب في تكلفة صغيرة كافيًا ليعتبر تهديدًا فعّالًا.

الحكمة التقليدية لنظرية الردع الكلاسيكي: الردع ليس مضمونًا، حتى عندما يمتلك الطرفان تهديدات انتقامية فعالة وموثوقة. نؤكد أن الخط الفاصل بين الحرب والسلام سيكون في كثير من الأحيان رفيعًا، وأن الحرب قد تظل دائمًا احتمالًا عقليًا لا يمكن التخلص منه بسهولة. وستناقش الآثار السياسية لهذا التصور عن الردع بالتفصيل في الفصل الختامي.

تعد المصدقية، كما القدرة، شرطًا ضروريًا لكنها ليست كافية لتحقيق الردع الناجح في لعبة ردع متبادل في ظل معلومات مكتملة. بالإضافة إلى ذلك، فإن استقرار الردع ينهار تمامًا عندما يفتقر أحد اللاعبين أو كلاهما إلى تهديد انتقامي موثوق. ففي الحالة الأولى، عندما تعكس هيكلية التفضيلات الأساسية للعبة الصارمة 2x2 المعروفة باسم "كشف الخداع"، يجب أن يفوز اللاعب الذي يتمتع بتهديد موثوق. أما عندما لا يكون تهديد أي من اللاعبين موثوقًا، فإن النتيجة تصبح غير مؤكدة (نظرًا لوجود توازنين مثاليين في الألعاب الفرعية، يرتبط كل منهما بفوز أحد اللاعبين). ولكن نظرًا لأن الوضع *الراهن لا يعد أبدًا* توازنًا مثاليًا في الألعاب الفرعية في هذه الحالة، فمن غير المرجح أن يستمر مع اللعب العقلاني.

#### 4.2 المصدقية وعدم اليقين والردع المتبادل<sup>7</sup>

من الواضح أن العالم الحقيقي ليس بسيطًا أو شفافًا كما قد يوحي الجدول 3. فمعظم العلاقات بين الدول، إن لم تكن جميعها، تتميز إلى جانب أمور أخرى بالتعقيد والغموض والمراوغة والازدواجية، وفي نهاية المطاف، بعدم اليقين. غالبًا ما يجد صانعو السياسات أنفسهم، خصوصًا من يشاركون في علاقات ردع عدائية، غير قادرين على الحصول على معلومات مكتملة حول تفضيلات خصومهم؛ وفي أفضل الأحوال، يمكنهم السعي للحصول على معرفة احتمالية حول هذه العوامل الرئيسية التي تحدد سلوك العلاقات بين الدول.

تعد تأملات كولين غراي حول الرد السوفييتي "المحتمل" على مختلف المبادرات الأميركية (انظر الفصل الثاني) مثالًا على ذلك. من الواضح أن حالة عدم اليقين التحليلية لغراي تنبع من نقص المعلومات حول تفضيلات السوفييت - ففي ظل وجود فاعلين عقلايين ومعلومات مكتملة، يصبح من السهل تحديد رد الخصم المحتمل.

ينطبق الأمر نفسه على غيرها من المعضلات الإستراتيجية طويلة الأمد. فهل كانت الولايات المتحدة ستجازف بواشنطن أو نيويورك من أجل باريس أو بون خلال أحلك أيام الحرب الباردة، كما تساءل ديغول ذات مرة بشكل ساخر؟ بالنظر إلى الطبيعة غير المؤكدة للسياسة الدولية، فإن الإجابة الوحيدة الممكنة على هذا السؤال هي "ربما".

<sup>7</sup> بقية هذا الفصل تستند إلى أعمال كيلغور وزاغاري (Kilgour and Zagare, 1991).

وماذا عن تورونتو؟ ممكن. وبالنسبة إلى سان فرانسيسكو أو بوسطن؟ على الأرجح. لكن ليس بشكل يقيني. إذا كان بالإمكان الإجابة بـ "بالتأكيد" أو "قطعاً لا" على مثل هذه الأسئلة، لأمكن تحديد لعبة الردع بشكل كامل، ولكن استقرار الردع المتبادل أمرًا واضحًا (انظر القسم 4.1). لكن عندما لا يمتلك اللاعبون سوى معرفة غير مؤكدة بتفضيلات خصومهم، فإنهم لا يستطيعون معرفة الكثير عن البنية الأساسية للعبة التي يخوضونها، التي قد تستند إلى نماذج مثل "لعبة الدجاجة" أو "كشف الخداع" أو "معضلة السجينين" أو حتى "المأزق". وبالطبع، يعرف اللاعب عادةً تفضيلاته الخاصة، ما يمكنه من استبعاد بعض الاحتمالات، لكن تبقى حالة عدم اليقين عنصرًا جوهريًا في معظم سيناريوهات الردع في العالم الحقيقي، وهذه الحقيقة مهمة جدًا من الناحية الإستراتيجية.

ومع ذلك، يمكن للاعبين الذين يواجهون مشكلات ردع حقيقية في الواقع أن يقدرُوا الدوافع المحتملة لخصومهم. قد تؤدي هذه التقديرات في بعض الأحيان إلى استنتاجات صحيحة بشأن الأفعال، لكنها غالبًا ما تكون خاطئة. على سبيل المثال، كان تشامبرلين مخطئًا بشأن نوايا هتلر في العام 1938؛ ويعتقد الكثير من المؤرخين أن هتلر أساء تقدير استعداد البريطانيين للقتال في العام 1939؛ كما قللت الأرجنتين تمامًا من عزم بريطانيا في العام 1982. تتعلق هذه التخمينات، سواءً كانت صحيحة أم خاطئة، بالتفضيلات المحتملة للخصم، وبالتالي بالبنية المحتملة للعبة التي يشارك فيها اللاعبون.

يكمن وراء هذه التقديرات ما يسميه جوينت وكوربيت (Joynt and Corbett, 1978: 94-95) بـ "منحنى المصادقية". حيث يبدأ هذا المنحنى بـ "الدفاع عن الوطن، ثم ينحدر إلى مناطق النفوذ المحددة بوضوح أو أراضي الحلفاء، ثم يقترب من الصفر في ما يتعلق بالدفاع عن مصالح أخرى". أو بعبارة أخرى، تكون الدول أكثر استعدادًا للرد على بعض التحديات أكثر من غيرها، وبالتالي ستفاوت درجة المصادقية عبر نطاق قضايا النزاع. ومع ذلك، فإن ما يميز منحنى المصادقية ليس مجرد وجوده، بل تأثيره على السلوك. ونظرًا لأن المصادقية لها تداعيات مهمة على الردع في عالم تسوده حالة من عدم اليقين، فإننا نبدأ الآن في استكشاف آثاره الإستراتيجية بصورة منهجية. وفي النهاية، نسعى إلى تحديد العلاقة بين الردع والتفضيلات ومصادقية التهديد بشكل واضح وصريح.

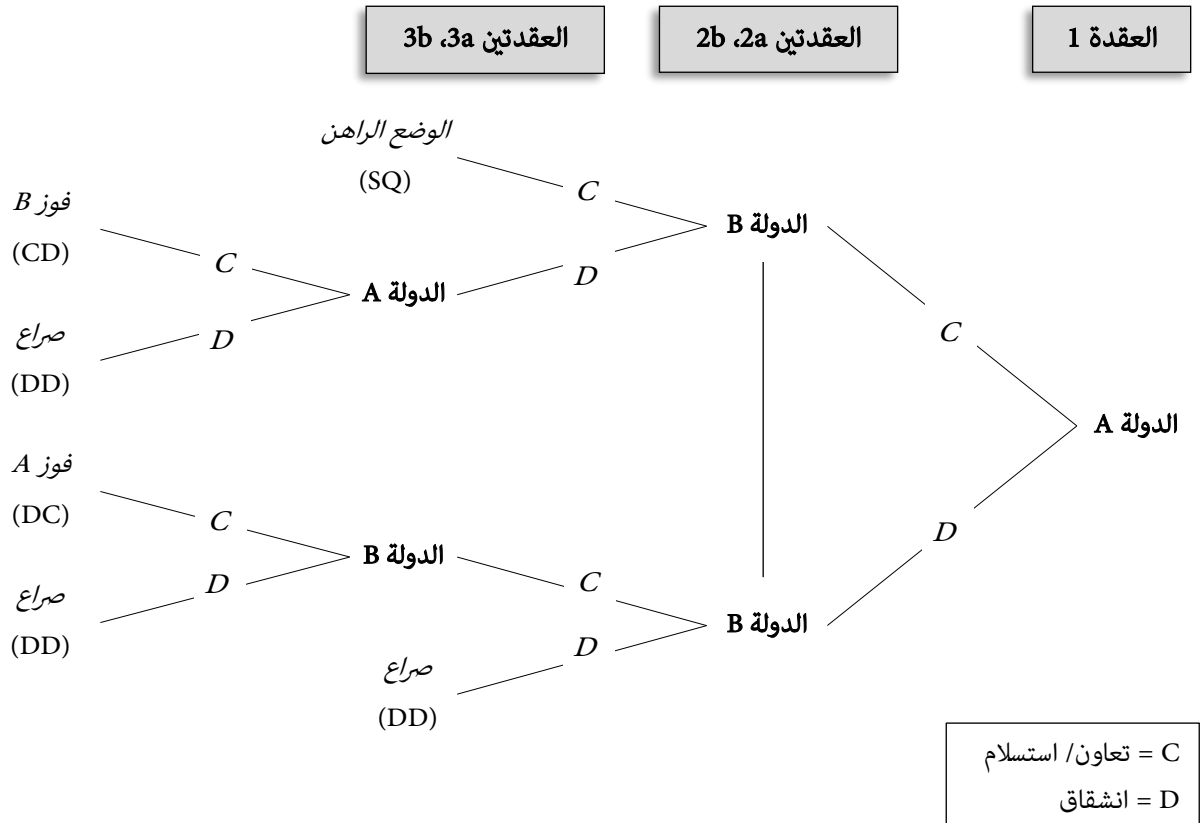
لنمذجة الدور الذي يضطلع به عدم اليقين في العلاقات الإستراتيجية الثنائية، نعود إلى لعبة الردع المتبادل المعقدة كما وردت في الشكل 9 في الأصل، التي أعيد إنتاجها هنا في الشكل 15. تذكر أن اللاعبين في هذه اللعبة، الدولة A والدولة B، لديهما نفس الخيارات الأولية، التي يتم اتخاذها بشكل متزامن في بداية اللعبة: إما التعاون (C) ودعم

الوضع الراهن أو الانشقاق (D) والمطالبة بتغييره.<sup>8</sup> أما إذا تعاون كلاهما، يسود الوضع الراهن (النتيجة SQ). وإذا انشق كلاهما، يحدث النزاع (النتيجة DD). ولكن عندما يتعاون أحد اللاعبين وينشق الآخر، فإن اللاعب الذي يتعاون لديه فرصة للانتقام من خلال التحول من C إلى D ما يؤدي أيضًا إلى النزاع. وعندما يستسلم اللاعب المتعاون (أي يختار البقاء على C ولا ينتقم)، يفوز اللاعب المنشق (النتيجة DC أو النتيجة CD). تمثل هذه اللعبة أبسط نموذج ممكن للردع المتبادل يمكننا تخيله يأخذ في الاعتبار إمكانية الانتقام.

على هامش ذلك، نضيف أننا نبذل في هذا العمل كل جهد ممكن للحفاظ على الطرح بأبسط صورة ممكنة وأكثرها اختصارًا. فنحن نتفق مع بينيت (Bennett, 1995: 39) في قوله "البساطة لها الكثير مما يُمدح". ومن خلال تجنب إغراء تعقيد نماذجنا أو حتى ضبطها بدقة، نأمل في التركيز على المتغيرات الأساسية التي تحدد الديناميكية الجوهرية لمجموعة واسعة من علاقات الردع. لهذا السبب، فإن جميع النماذج التي نطورها هي نماذج متقطعة. لا نحاول تمثيل التدرجات أو الاختلافات في خيارات الأفعال، مثل مستويات التعاون أو الانشقاق. من خلال استخدام النماذج المتقطعة، يمكننا الإبقاء على عدد الخيارات الممكنة والنتائج المحتملة في حد أدنى يمكن التحكم فيه. وبمعنى آخر، هذا النموذج للردع المتبادل لا يميز بين أنواع المواجهات المختلفة، سواء كانت أزمات أم لا، أو سواء بدأت بطرق مختلفة يمكن أن تبدأ بها المواجهة. فنحن نعمل بخطوط عريضة، وهدفنا ببساطة هو التنبؤ، من بين أمور أخرى، بالمتغيرات العامة التي تؤدي إلى الطعن في الوضع الراهن. أما إذا كنا نرغب في تناول جوانب محدّدة أكثر من علاقات الردع المتبادل، فسيكون من الضروري تطوير نموذج يعكس الخيارات والنتائج بقدر أكبر من التفصيل.

---

<sup>8</sup> تتخذ الدولة A قرارها عند العقدة 1، بينما تتخذ الدولة B قرارها عند العقدة 2A أو العقدة 2B. ولكن نظرًا لكون العقدتين 2A و 2B تقعان ضمن مجموعة المعلومات نفسها، فإنهما غير مميزتين بالنسبة إلى الدولة B، ما يعني أن اختيار الدولة B يتم فعليًا بشكل متزامن مع اختيار الدولة A - بحيث يُتخذ كل قرار من دون معرفة قرار الطرف الآخر.



الشكل 15 لعبة الردع المتبادل المعممة.

ولأسباب مشابهة، نكون في كثير من الأحيان غير دقيقين - وربما إلى حد يثير الإحباط - في تحديد النطاق التجريبي لنماذجنا. لكننا نؤكد أن هذا الأمر مقصود، فدافعنا هو تطوير نماذج أكثر عمومية وأسهل تفسيراً، مقارنةً بتلك التي تحتوي على خيارات أكثر تفصيلاً أو تقتصر على مجالات محدودة من التنافس بين الدول، مثل التجارة أو العلاقات العسكرية. ففي الواقع، كما أشرنا في الفصل الأول، إن مجموعة النماذج المترابطة التي نقوم ببنائها في هذا العمل ليست بالضرورة مقتصرة على الشؤون الدولية. إذ يمكن اعتبار اللاعبين أفراداً أو مجموعات أو حتى مؤسسات، كما أن هذه النماذج، نظراً لعموميتها، تنطبق على ألعاب الردع في سياقات متنوعة ومع مجموعة واسعة من اللاعبين.

مع وضع هذه التحفظات في الاعتبار، نواصل الآن مناقشتنا للعبة الردع المتبادل المعممة في ظل المعلومات غير المكتملة. حيث يلخص الشكل 16 النتائج الأربعة المحتملة لهذه اللعبة والرموز المتعلقة بالعوائد (المنفعة وفق معيار فون نويمان- مورغنسترن). نفترض أن العوائد متوافقة مع أي لعبة ردع متبادل، وتحديداً: كل لاعب يفضل الفوز وتحقيق ميزة على البقاء في الوضع الراهن، لكنه في الوقت نفسه يفضل الوضع الراهن على الخسارة أمام خصمه. نواصل افتراض أن لكل لاعب تهديداً انتقامياً فعالاً، أي أنه يفضل الوضع الراهن على الدخول في نزاع، لكننا

لا نفترض تفضيلاً ثابتاً لأي من اللاعبين بين خيار النزاع والاستسلام (أي القبول بالخسارة أمام الخصم).<sup>9</sup> وبشكل أكثر دقة، نفرض دائماً القيود التالية على التفضيلات:

الدولة A: فوز A <  $a_A$  < الوضع الراهن <  $a_A$  < [صراع وفوز B] (العبارة 4.1)

الدولة B: فوز B <  $b_B$  < الوضع الراهن <  $b_B$  < [صراع وفوز A] (العبارة 4.2)

التفضيلات النسبية للنتائج الواردة بين قوسين غير محددة، أي أنها هي معايير نموذجنا.

### الدولة B

فوز B (CD) ( $a_{CD}, b_{CD}$ )	الوضع الراهن (SQ) ( $a_{SQ}, b_{SQ}$ )
صراع (DD) ( $a_{DD}, b_{DD}$ )	فوز A (DC) ( $a_{DC}, b_{DC}$ )

الدولة A

الشكل 16 نتائج وتدوين المنفعة للعبة الردع المتبادل المعممة.

فلماذا نترك هذه التفضيلات المحددة مفتوحة؟ إن الإجابة المختصرة هي أننا نعتقد أنها العوامل الحاسمة في معظم ألعاب الردع، سواء كانت متبادلة أم لا.<sup>10</sup> وكما أوضحنا سابقاً، فإن تقدير كل لاعب لتفضيل خصمه للنزاع على الاستسلام يُعد مقياساً لمصادقية ذلك الخصم. إضافةً إلى ذلك، تحدد هذه التفضيلات الأساسية ما هو نوع كل لاعب: اللاعب المتشدد يفضل الانتقام (أي يفضل النزاع على فقدان الميزة)، في حين يفضل اللاعب المرن الاستسلام.<sup>11</sup> لذلك، نفترض أن هناك نوعين من اللاعبين في اللعبة، يتميزان بالتفضيلات التالية:

الدولة A (متشدة): فوز A <  $a_A$  < الوضع الراهن <  $a_A$  < صراع <  $a_A$  < فوز B (العبارة 4.3)

الدولة A (مرنة): فوز A <  $a_A$  < الوضع الراهن <  $a_A$  < فوز B <  $a_A$  < صراع (العبارة 4.4)

<sup>9</sup> على النقيض من ذلك، تفترض نظرية الردع الكلاسيكي، كمسلمة بديهية، أن كل لاعب يفضل الاستسلام. وكما أشار داووز وروك (Downs and Rocke, 1990: 196-194)، فإن مثل هذا الافتراض التقليدي يحد بشدة من عمومية أي نظرية.

<sup>10</sup> هذا لا يعني أن المتغيرات الأخرى غير مهمة. فعلى سبيل المثال، قد يكون اللاعب غير متأكد من قدرته على تحقيق النصر في نزاع، أو من تقييم خصمه النسبي للوضع الراهن، أو حتى من تكلفة استسلام الخصم. لمناقشة عدم اليقين الناجم عن نقص المعلومات حول قدرات الخصم، انظر: ألتفيلد (Altfield, 1985)، مورو (Morrow, 1989a, 1989b)، وبوينو دي ميسكيتا ومورو وزوريك (Bueno de Mesquita, Morrow, and Zorick, 1997) ولتأثير عدم اليقين حول رضا الخصم عن الوضع الراهن، انظر كيد (Kydd, 1997) ولتحليل تداعيات "تكاليف الجمهور" والإشارات المكلفة الأخرى، انظر: فيرون (Fearon, 1994b).

<sup>11</sup> أما بالنسبة إلى مصطلحي اللاعب المتشدد واللاعب المرن، فهما ليسا بالضرورة من مفاهيم مأخوذة من نظرية الألعاب. على سبيل المثال، قبل يومين فقط من هجوم ألمانيا على بولندا عام 1939، لخص جنرال ألماني الموقف البريطاني على النحو التالي: "الانطباع العام: إنجلترا 'مرنة' بشأن مسألة الحرب الكبرى". (نقلًا عن: Jervis, 1976: 60).



الدولة B (متشددة): فوز B < الوضع الراهن < B < صراع < B < فوز A (العبرة 4.5)

الدولة B (مرنة): فوز B < الوضع الراهن < B < صراع < B < فوز A (العبرة 4.6)

أخيراً، نفترض أن كل لاعب يعرف نوعه الفعلي (أي تفضيلاته الخاصة) لكنه يمتلك معرفة احتمالية بنوع خصمه. كما نفترض أن هذه الاحتمالات تُعد معرفة شائعة - أي أن كلا اللاعبين يعرفانها، ويعرفان أنهما يعرفانها، وهكذا.

تسمح مقاربتنا بعدة طرق متوافقة لفهم حالة عدم اليقين. فعلى سبيل المثال، إن عدم معرفة تفضيل الخصم بين النزاع والاستسلام يعني عدم اليقين بشأن نيته في تنفيذ التهديد. وهذا يعادل مفهوميًا القول بأنه يوجد عدم يقين بشأن الخيارات المحتملة عند عقدة معينة في شجرة اللعبة. وبالمثل، قد ينشأ عدم المعرفة بتفضيل الخصم بين النزاع والاستسلام من عدم معرفة القيمة التي يضعها الخصم على القضية محل النزاع (هل تستحق القتال من أجلها؟) أو عدم معرفة التكاليف التي يراها الخصم للنزاع.

في العالم الحقيقي، هناك الكثير من الأسباب التي قد تؤدي إلى عدم اكتمال المعلومات حول طبيعة الفاعلين. فعلى سبيل المثال، قد تكون الحكومات منقسمة داخلياً.<sup>12</sup> يميل المتشددون عادةً بعد اندلاع أزمة إلى الاستجابة بقوة، بينما يفضل المعتدلون ردًا ضعيفًا أو عدم الرد على الإطلاق. لذلك، قد ينشأ عدم اليقين بشأن تفضيلات الخصم نتيجة لنقص المعلومات الاستخباراتية حول القوة السياسية النسبية للفصائل المختلفة داخل حكومة الخصم وكذلك عدم قدرة الدولة على رؤية نفسها كما يراها الآخرون، بالإضافة إلى الافتقار إلى فهم الضغوط السياسية داخل مجتمع الخصم ونتيجة لعدم إدراك القيمة الرمزية للقضايا المتنازع عليها والقيود الإدراكية المرتبطة بالضغوط العالية والتوتر الشديد. وفي النهاية، يظل عدم اليقين قائماً في جميع الحالات.

ولنمذجة عدم اليقين بشأن التفضيلات، يتم التعامل مع عوائد المنفعة لكل لاعب في حالة الصراع على أنها متغيرات عشوائية ثنائية مستقلة (يُشار إليها بأحرف كبيرة) ذات توزيعات معروفة. وبشكل محدد أكثر، فإن هذه التوزيعات تُعد معرفة شائعة بين اللاعبين، يشرحها الكاتب في معادلة، يفسرها المركز نصياً:

ملاحظة المركز: يعاود هنا المركز استراتيجية استبدال الأحرف A و B بدولتي فنلندا والنرويج بالترتيب.

- منفعة فنلندا من الصراع (DD) ليست ثابتة، بل تعتمد على "نوع" الدولة فنلندا الذي لا تعرفه دولة النرويج.

<sup>12</sup> مثال جيد على ذلك هو حكومة الولايات المتحدة خلال السنوات الأولى من الحرب الباردة. في ذلك الوقت، رأى مؤيدو ما يسمى بـ"مسلمات ريغا" أن الاتحاد السوفييتي كان دولة ثورية ذات طموحات أيديولوجية غير محدودة [نية] لتحقيق الهيمنة العالمية". بالمقابل، بالنسبة إلى اتباع "مسلمات يالطا"، كان الاتحاد السوفييتي ببساطة "قوة عظيمة تقليدية في النظام الدولي" (Brecher 1993: 85).

• النزويج تعتقد أن فنلندا يمكن أن تكون:

- قوية أو عدوانية، فتحصل على منفعة عالية من الصراع وهذا يحصل باحتمال أن تكون فنلندا قوية.
- أو ضعيفة أو حذرة، فتحصل على منفعة منخفضة من الصراع وهذا يحصل باحتمال أن تكون الدولة A ضعيفة.

ما طرحه الكاتب يرمز إلى كيفية تمثّل عدم اليقين حول تفضيلات الدول المشاركة في الصراع، وتحديدًا عندما يكون لدينا حالتان هما: الدولة A والدولة B. كل دولة قد تكون من نوعين: قوية (تحقق منفعة عالية من الصراع) أو ضعيفة (تحقق منفعة منخفضة من الصراع). ولأن كل طرف لا يعرف بالضبط نوع الطرف الآخر، فنقوم بتمثيل تفضيل كل دولة للصراع على شكل متغير عشوائي ثنائي.

في حال حدوث صراع، فإن منفعة الدولة B تُعد متغيرًا احتماليًا يمكن أن يأخذ إحدى القيمتين، حسب نوع الدولة B:

- أن يكون الصراع يعود بمنفعة إيجابية على الدولة B، وهذا يحدث في حالة كون الدولة B متشددة، ويحدث ذلك باحتمال أن تكون الدولة B متشددة.
- أو أن يكون الصراع يعود بمنفعة سلبية على الدولة B، وهذا يحدث في حالة كون الدولة B مرنة، ويحدث ذلك باحتمال أن تكون الدولة B مرنة أو حذرة.

مع تطبيق مثل فنلندا والنزويج:

- منفعة النزويج من الصراع ليست ثابتة، بل تعتمد على "نوع" دولة النزويج الذي لا تعرفه فنلندا.
- فنلندا تعتقد أن النزويج يمكن أن تكون:
  - قوية أو عدوانية، فتحصل على منفعة عالية من الصراع، وهذا يحصل باحتمال أن تكون الدولة النزويج قوية.
  - أو ضعيفة أو حذرة، فتحصل على منفعة منخفضة من الصراع، وهذا يحصل باحتمال أن تكون الدولة النزويج ضعيفة.

هناك شرطان مهمان لتوازن النموذج:

- النوع المتشدد من الدولة، النزويج، الذي يحصل على منفعة عالية من الصراع، يرى أن الصراع أفضل من التسوية والتعاون بينما النوع المرن من النزويج يرى أن التسوية أفضل من الصراع.
- وهناك احتمال حقيقي أن تكون النزويج متشددة، وهناك احتمال حقيقي أن تكون مرنة، ولا يوجد يقين.

حيث منفعة فنلندا منخفضة من الصراع أقل من منفعة انشقاق فنلندا أقل من منفعة فنلندا عالية من الصراع. وحيث منفعة النرويج منخفضة من الصراع أقل من منفعة انشقاق النرويج أقل من منفعة النرويج عالية من الصراع. بمعنى آخر، مع احتمال أن تكون دولة فنلندا قوية وكذلك احتمال دولة النرويج، يتم اعتبار كل من الدولتين أنهما مستعدتان للانتقام (أي لاعبان متشددان)، ومع احتمالي أن كليهما دولة ضعيفة، يتم اعتبار أن الدولتين غير مستعدتين للانتقام (أي مرتنان). وبما أننا نفترض أن كلا اللاعبين يعرفان هذه التوزيعات الاحتمالية، فهناك اتفاق مشترك حول مصداقية كل طرف في تنفيذ تهديده. ولكن دولة فنلندا فقط تعرف القيمة الحقيقية لمنفعة الصراع لها، والنرويج فقط تعرف القيمة الحقيقية لمنفعة الصراع لها، ما يعني أن التهديد الفعلي أو المقصود قد لا يتم إدراكه بالكامل من قبل الخصم، كما أن الخداع أو التهديد الزائف قد ينجح في بعض الحالات. ويتم الكشف عن القيم الفعلية للعوائد قبل بدء اللعب مباشرة.

تُعكس إذًا مصداقية تهديدات اللاعبين بالانتقام في قيمتي احتمال أن تكون كلا الدولتين قويتين. فكلما ارتفعتا، زادت مصداقية تهديد اللاعب. وبشكل عام، ستكون تهديدات فنلندا والنرويج على التوالي ذات مصداقية، وستكون تفضيلاتها مشابهة لتفضيلات اللاعبين في لعبة "معضلة السجينين" مع احتمالي قوة كليهما. وعلى العكس، ستكون تهديداتها غير ذات مصداقية، وستكون تفضيلاتها مشابهة لتفضيلات اللاعبين في لعبة الدجاجة مع احتمالي ضعف كليهما.

إن العملية التي نحاول نمذجتها تتم على النحو التالي: أولاً، يحدث شيء خارجي (المرحلة الأولى) يحدد مسبقًا، وبشكل احتمالي، مدى تفضيل كل لاعب للرد على فعل غير تعاوني من قبل الآخر. ومع ذلك، لا نحدد ماهية هذا "الشيء" بالضبط؛ فقد يكون تغييرًا كبيرًا في ميزان القوى بين الدولتين (Organski and Kugler, 1980)، أو تحولًا داخليًا في مراكز السلطة، كما حدث داخل الجيش السوفييتي قبل أزمة الصواريخ الكوبية عام 1962 (Allison, 1971)، أو صدمة مثل حرب الشرق الأوسط عام 1973، التي دفعت القوتين العظميين إلى لعبة ردع معقدة. وبذلك يمكن أن ينطبق هذا النموذج على الردع الفوري أو العام، أو حتى على أزمة دولية.

وفي كل الأحوال، بعد تحديد المرحلة الأولى، يتخذ كل لاعب قرارًا إستراتيجيًا بناءً على تقييمه الخاص للنتائج (أي الرهانات) وتقديره لتفضيلات خصمه. يمثل هذا القرار المرحلة الثانية من نموذجنا، فعلى سبيل المثال في حزيران من العام 1948، قرر صانعو القرار السوفييتي فرض حصار على برلين، معتقدين أنه لن يكون للقوى الغربية خيار سوى قبول الأمر الواقع. إلا أن السوفييت كانوا مخطئين بشكل واضح، حيث اختارت القوى الغربية مقاومة التحرك

السوفييتي عبر إطلاق جسر جوي لتوصيل الغذاء والإمدادات إلى برلين. فرصة الانتقام هذه، إن حدثت، تُعتبر المرحلة الثالثة والأخيرة من اللعبة.

### 4.3 التوازنات البايزية المثالية في لعبة الردع المتبادل المعقدة

حتى هذه المرحلة، يفترض تحليلنا لألعاب الردع المتبادل أن اللاعبين يمتلكون معلومات مكتملة ودقيقة عن تفضيلات بعضهم البعض، أي عندما تكون قيمة احتمالي قوة الدولتين مساويتين. ولكن ماذا يحدث عندما لا يعرف كل لاعب ما الذي سيفضله خصمه في حالة حدوث انشقاق؟ أو بعبارة أخرى، في لعبة الردع المتبادل، ما هي التداعيات الإستراتيجية لعدم اكتمال المعلومات حول مصداقية تهديد الطرف الآخر؟ وإلى أي درجة يجب أن يكون التهديد موثوقًا حتى يحقق الردع؟ وما العلاقة الدقيقة بين مصداقية التهديد وحجمه الانتقامي؟

للإجابة على هذه الأسئلة، نقوم الآن بتحديد جميع التوازنات البايزية المثالية في لعبة الردع المتبادل المعقدة ذات المعلومات غير المكتملة، عندما يكون لدى اللاعبين معرفة احتمالية بتفضيلات بعضهم البعض بين الاستسلام والانتقام. ويذكر أن التوازنات البايزية المثالية تشمل جميع أمط السلوك الممكنة التي تتوافق مع افتراضات العقلانية الأساسية. وبمعنى آخر، تحدد لكل لاعب إستراتيجية ومجموعة من المعتقدات، بحيث يتصرف كل لاعب دائماً بطريقة تعظم المنفعة المتوقعة الخاصة به، بناءً على معتقداته والإجراءات التي يلاحظها أثناء سير اللعبة.

وفي الحالة الخاصة بلعبة الردع المتبادل المعقدة ذات المعلومات غير المكتملة، فإن التوازن البايزي المثالي سيحدد اختيار الفعل لكل نوع من أنواع اللاعبين عند كل نقطة قرار: بالنسبة إلى الدولة A عند العقدتين 1 و 3a، وبالنسبة إلى الدولة B عند العقد 2a و 2b و 3b.<sup>13</sup>

نبدأ تحليلنا باستخدام الاستدلال العكسي لفحص اختيار الدولة A عند العقدة 3a واختيار الدولة B عند العقدة 3b. هذه الاختيارات سهلة التحديد، حيث أن كل لاعب يمتلك دائماً معلومات مكتملة عن العوائد الخاصة به. وتحدد هذه العوائد بدقة اختيار كل لاعب عند هاتين النقطتين في اتخاذ القرار. لذا، هذا التحديد هو في جوهره تطبيق لمعيار المثالية.

على سبيل المثال، لنفترض أن الدولة A تجد نفسها أمام خيار عند العقدة 3a. نظرًا لأن مجموعة المعلومات عند العقدة 3a تتكوّن من عنصر واحد، ويمكن تمييزها عن جميع نقاط القرار الأخرى، فستكون A إداة قادرة على تحديد

<sup>13</sup> كما هو الحال في لعبة الردع غير المتماثل الأولية ذات المعلومات غير المكتملة، يمكن للاعبين تحديث معتقداتهم حول نوع الخصم قبل اتخاذ قرار لاحق، لكن لا يُشترط أن يقوم أي منهما بذلك، حيث إن الاختيار عند العقدة 3 الذي يحقق أقصى منفعة يعتمد فقط على تفضيلات اللاعب نفسه. وبالتالي، فإن توازنات بايز المثالية في لعبة الردع المتبادل المعقدة ذات المعلومات غير المكتملة لا تحدد احتمالات محدثة.

جميع الخيارات التي أدت إلى هذا القرار. وبشكل محدد، ستعرف A أنها اختارت التعاون C في البداية، وأن الدولة B اختارت الانشقاق D، كما ستعرف A تفضيلاتها الخاصة. إذا كانت A متشددة، فإن منفعتها من الصراع ستكون أكبر من منفعتها في حال فوز B. وبالمثل، إذا كانت A مرنة، فإن منفعتها من الصراع، ستكون أقل من منفعتها في حال فوز B. وبالتالي، يكون خيار A واضحًا. عدم يقينها بشأن ما إذا كان سلوك B من الصراع يساوي منفعة منخفضة لها من الصراع أو منفعة مرتفعة، لا يحمل أهمية إستراتيجية. إذا كانت A متشددة، عليها دائمًا اختيار الانشقاق؛ وإذا كانت مرنة، فعليها دائمًا اختيار التعاون.

وبالمثل، فإن خيار الدولة B عند العقدة 3b يكون محددًا دائمًا بناءً على نوعها. إذا كانت B متشددة، أي أنها تفضل الصراع على فوز A، فعليها اختيار D. أما إذا كانت مرنة، أي أنها تفضل فوز A على الصراع، فعليها الاستسلام (أي اختيار التعاون C).

نظرًا لإمكانية تحديد خيارات اللاعبين عند العقدتين 3a و3b، فإن قراراتهم الإستراتيجية تُختزل إلى اختياراتهم الأولية بين التعاون C أو الانشقاق D، وهي اختيارات تعتمد على حالة معرفتهم لحظة اتخاذ القرار. وبالتالي، فإن التوازن البايزي المثالي في لعبة الردع المتبادل المعقدة ذات المعلومات غير المكتملة، سيتكون من أربع احتمالات، احتمال واحد لكل نوع لاعب. وبتوسيع الترميز المستخدم في الفصل الثالث بشكل أكبر، لنعرّف:

1. احتمال أن تقوم الدولة A باختيار D، بافتراض أنها من النوع المتشدد
2. احتمال أن تقوم الدولة A باختيار D، بافتراض أنها من النوع المرن
3. احتمال أن تقوم الدولة B باختيار D، بافتراض أنها من النوع المتشدد
4. احتمال أن تقوم الدولة B باختيار D، بافتراض أنها من النوع المرن

وبالتالي، فإن التوازن البايزي المثالي للعبة الردع المتبادل المعقدة ذات المعلومات غير المكتملة سيحدد قيمة لهذه المتغيرات الأربعة.

يمكن اعتبار هذه الاحتمالات بمثابة "سياسة الانشقاق" لكل لاعب في حالتَي الردع المحتملتين: إذا كان اللاعب متشددًا ويفضل المقاومة عند التحدي لمعرفة أن المنفعة مرتفعة من الصراع، سينشق مبدئيًا. أما إذا كان اللاعب مرنًا ويفضل الاستسلام بدلاً من المقاومة لاحتمال أن المنفعة منخفضة من الصراع سينشق مبدئيًا.

يمكن الآن تحديد العوائد المتوقعة لكل نوع من كل لاعب. إذا كانت الدولة A متشددة، فإن العائد المتوقع لها يكون بناءً على حالتين:

1. إذا كانت B قوية

2. إذا كانت B ضعيفة

### الحالة الأولى: B قوية

- إذا لم تحدث حرب (كلاهما لم يهاجم): نحصل على بقاء الوضع الراهن. أي أن دولة فنلندا متشددة تفضل المقاومة، والنرويج قوية لكن كليهما لم يهاجما فتكون النتيجة الحفاظ على الوضع الراهن.
- إذا حدثت حرب: نحصل على منفعة عالية من الصراع.

### الحالة الثانية: B ضعيفة

- إذا لم تحدث حرب: نحصل على الحفاظ على الوضع الراهن.
- إذا هاجمت A ولم تهاجم B: نحصل على منفعة A من الانشقاق.
- إذا هاجمت B نحصل على منفعة A عالية من الصراع (بافتراض أن B لا تقاوم بكفاءة، لكن ما زلنا نحسب العائد لـ A على أنه موجب لأن A ما تزال متشددة).

**الخلاصة:** نحسب المنفعة التي تتوقع الدولة A الحصول عليها إذا كانت متشددة بافتراض أنها لا تعرف على وجه اليقين ما إذا كانت الدولة B قوية أم ضعيفة. لذلك:

- تأخذ في الحسبان احتمال كل نوع من الدولة B.
- ثم تحسب النتائج الممكنة بناءً على الاستراتيجيات (الهجوم أو التعاون).
- وترتبط كل نتيجة بمنفعة معينة (مثل الفوز في الصراع أو المحافظة على الوضع الراهن).

نفس التحليل ينطبق على A إذا كانت مرنة، الفرق أن:

- إذا تحدثت A وهي مرنة، تحصل على عائد سلبي من المواجهة
- إذا لم تتحدَّ A وB تحدثت، تحصل على منفعة للدولة B لأنها هي التي تحدث
- إذا لم تتحدَّ أيُّ منهما، الوضع الراهن

هذه المعادلات تحسب المردود المتوقع بناءً على استراتيجية اللاعب ونوعه، ونوع واحتمال الطرف الآخر. يُستخدم هذا التحليل لإيجاد توازن بايزي مثالي، حيث كل نوع من اللاعبين يختار استراتيجية تعظم مردوده المتوقع بناءً على توقعاته حول نوع وسلوك الطرف الآخر.

في لعبة الردع المتبادل المعقدة، تختار الدولة A الانشقاق إذا كان العائد المتوقع من التحدي يفوق العائد المتوقع من التعاون. وبالنسبة إلى نوع الدولة A المتشددة، يحدث هذا عادة عندما تعتقد أن احتمال كون الدولة B مرنة مرتفع بما يكفي، مما يجعل نتيجة الصراع مثل منفعة A مرتفعة من الصراع مُجزية. أما بالنسبة إلى نوع الدولة A المرن، فقد تختار التحدي فقط إذا اعتقدت أن الدولة B أيضاً مرنة، مما يجعل نتيجة منفعة A من الصراع أفضل من الوضع القائم. من الناحية الرسمية، فإن الدولة A تعظم منفعتها المتوقعة من خلال اختيار التحدي عندما يكون اعتقادها بكون الدولة B متشددة المقاس باحتمال أن قوة B منخفضة أقل من عتبة تقييم A للتحدي وانشقاق B أو التعاون، وتعكس تقييمها لاحتمالية الانتقام. وبالتالي، فإن اختيار الدولة A للتحدي يعتمد على كل من نوعها واعتقادها بشأن استعداد الدولة B للرد.

إن العوائد المتوقعة للدولة B هي نظيرة لها.

بعد ذلك، نستفسر عن أي من مجموعات الإستراتيجيات تشكّل توازناً.<sup>14</sup> يتضح أن جميع إستراتيجيات اللعبة باستثناء أربعة عشر إستراتيجية يمكن استبعادها فوراً. ومن بين هذه الإستراتيجيات، هناك أربع إستراتيجيات تمثل توازنات انتقالية تحدث في مجموعة محدودة جداً من الشروط، ولن تتم مناقشتها هنا.<sup>15</sup> بالتالي، يبقى لدينا عشرة توازنات بايز مثالية ليتم وصفها. وشروط الوجود للعبة الردع المتبادل المعقدة في ظل المعلومات غير المكتملة يمكن تصنيف التوازنات إلى أربع فئات متميزة. في ما يلي، سنصف التوازنات داخل كل مجموعة، ونوضح الشروط التي قد تؤدي إلى تحققها، ونبرز آثارها النظرية.

#### 4.3.1 توازنات الفئة الأولى

نبدأ مناقشتنا بتوازنات الفئة الأولى، وهي الفئة الأكثر تنوعاً وإثارة للاهتمام من التوازنات البايزية المثالية في لعبة الردع المتبادل المعقدة ذات المعلومات غير المكتملة. هناك ثلاث توازنات في هذه الفئة: توازن الردع المؤكد والتوازن الفاصل والتوازن الهجين الذي يجمع بين خصائص التوازن الأول والثاني. في أي توازن من الفئة الأولى، لا يقوم اللاعب

<sup>14</sup> من الناحية الفنية، فإن التوازنات التي نحددها هي توازنات بايزية مثالية في الألعاب الفرعية. إنها توازنات مثالية فرعية لأننا في العقدتين 3a و 3b قادرون على تطبيق معيار الكمال الخاص بسيلتن (Selten, 1975). إنها توازنات بايزية (Harsanyi, 1967-68; Tirole and Fudenberg, 1991: الفصل 6) لأن أفعال اللاعبين تكون عقلانية بناءً على معتقداتهم الأولية حول أنواع خصومهم. لاحقاً، سنستخدم مفهوم توازن بايز المثالي (Tirole and Fudenberg, 1991: الفصل 8) في الألعاب حيث يكون من المعقول للاعب أن يحدث معتقداته حول نوع خصمه بعد ملاحظة اختيار فعل من قبل ذلك الخصم. (هنا، يمكن للاعبين تحديث معتقداتهم حول الأنواع، لكن هذه المعلومات غير ذات صلة باختياراتهم في العقدتين 3a و 3b). طوال الوقت، سنقتصر على مفهوم توازن بايز المثالي الأبسط من الناحية المفهومية، بدلاً من التنقيح كثيراً، بما في ذلك التوازن التسلسلي (Kreps and Wilson, 1982b) والتوازن المثالي باستخدام اليد المرتجفة (Selten, 1975)، التي تفرض متطلبات إضافية على تحديث المعتقدات.

<sup>15</sup> يكون التوازن انتقاليًا إذا كان وجوده مشروطاً بتحقيق معادلة وظيفية معينة بين معايير النموذج. لذلك، نركز على التوازنات التي تتحقق عندما تكون، تبرير تجاهل التوازنات الانتقالية، سواء هنا أو في أجزاء أخرى من هذا الكتاب، هو أن القيم الفعلية للمعايير، مهما كانت طرق تحديدها، من غير المرجح أن تحقق معادلة معينة بدقة. وبالتالي، فإن أي توازن لا يمكن أن يوجد إلا إذا تحقق، فمن غير المحتمل أن يستمر في التطبيق الفعلي.

ذو الطبيعة المرنة بالانشقاق في البداية أبدًا. أما اللاعب ذو الطبيعة المتشددة، فقد يتصرف بشكل مختلف وفقًا لنوع التوازن البايزي المثالي ضمن هذه الفئة. في التوازن الفاصل أو التوازن الهجين، قد يختار اللاعب ذو الطبيعة المتشددة خيار الانشقاق D في البداية أحيانًا أو دائمًا. أما في توازن الردع المؤكد، فإن اللاعب ذو الطبيعة المتشددة لا ينشق أبدًا في البداية. وعلى الرغم من أن جميع هذه التوازنات تشترك في بعض الخصائص، فإنها تتميز أيضًا بسمات تجعل لكل منها تأثيرات نظرية مهمة. ولهذا السبب، سنقوم الآن بوصف خصائصها الإستراتيجية بمزيد من التفصيل، بدءًا بتوازن الردع المؤكد.

#### 4.3.1.1 توازن الردع المؤكد

توازن الردع المؤكد هو مجموعة الإستراتيجيات حيث لا يقوم أي لاعب بالانشقاق أبدًا بصرف النظر عن طبيعته. فجميع اللاعبين، سواء كانوا من النوع المتشدد أو المرن، يتعاونون دائمًا في البداية. وبما أن سياسة كل لاعب تتمثل في عدم مواجهة الآخر تحت أي ظرف، بصرف النظر عن تفضيلاته بشأن الرد أو عدم الرد، فإن السلام يكون مضمونًا. ومن الواضح أن الوضع الراهن يكون أكثر استقرارًا تحت توازن الردع المؤكد. ومع ذلك فإن هذا التوازن لا يتحقق إلا في ظل شروط صارمة جدًا. ولكي يكون توازن الردع المؤكد توازنًا مثاليًا وفقًا لنظرية بايز، يجب أن يتحقق التالي:

- إذا كان احتمال أن تكون الدولة B متشددة أكبر أو يساوي الحد الأدنى من الاحتمال الذي يجب أن يتحقق حتى تتردد الدولة A في اختيار التحدي، فإن الدولة A تتوقع أن B قد ترد بقوة على الخيانة، وبالتالي تتراجع عن خيار الخيانة وتفضل الحفاظ على الوضع الراهن، لأنها تخشى أن يقودها الصراع إلى خسارة مكلفة هي أقل من منفعة الوضع الراهن. وبهذا، يتحقق الردع. بمعنى آخر، يجب أن يكون احتمال تشدد الدولة B أكبر من أو يساوي العتبة حتى تُردَع الدولة A وتفضل عدم التحدي، ما يؤدي إلى الحفاظ على الوضع الراهن. أما إذا كان احتمال تشدد الدولة B أقل من حد العتبة حتى تردع A، فإن الدولة A تعتقد احتمال أن تكون B قوية منخفض، فتُرجح أن B لن ترد بقوة، فتُقدم A على الانشقاق.

الخلاصة: شرط الردع إذا تحقق، تبقى A ملتزمة بالوضع الراهن خوفًا من رد B. وإذا لم يتحقق، يصبح انهيار الردع والصراع أكثر احتمالًا. وكلما زادت الفائدة المتوقعة من التحدي، احتاجت الدولة A إلى مستوى أعلى من اليقين بأن B سترد، لتتردد في التصعيد.

- إذا كان احتمال أن تكون الدولة A متشددة أكبر أو يساوي الحد الأدنى من الاحتمال الذي يجب أن يتحقق حتى تتردد الدولة B في اختيار التحدي، فإن الدولة B تتوقع أن A قد ترد بقوة في حال الخيانة، وبالتالي تتراجع عن خيار الخيانة وتفضل الحفاظ على الوضع الراهن، لأنها تخشى أن يؤدي الصراع إلى خسارة مكلفة (أي منفعة



B من الصراع هو أقل من منفعة الوضع الراهن وهكذا، يتحقق الردع. بمعنى آخر، يجب أن يكون احتمال تشدد الدولة A أكبر من أو يساوي العتبة حتى تُردَع الدولة B وتفضّل عدم التحدي، ما يؤدي إلى الحفاظ على الوضع الراهن. شرط الردع إذا تحقق، تبقى B ملتزمة بالوضع الراهن خوفاً من رد A. وإذا لم يتحقق، يصبح انهيار الردع والصراع أكثر احتمالاً. ي

يعكس هذا التعبير العلاقة بين الفائدة التي قد تجنيها الدولة B من تحدي A في حال لم ترد مقارنة بالخسارة التي قد تتحملها إذا ردّت A بقوة. وكلما زادت الفائدة المتوقعة من التحدي، احتاجت الدولة B إلى مستوى أعلى من اليقين بأن A سترد، لتتردد في التصعيد.

وبالتالي، كلما زادت قيمة احتمال أن تكون الدولة A متشددة، زادت مصداقية تهديد الدولة A بالانتقام، وكلما زادت قيمة احتمال أن تكون الدولة B متشددة، زادت مصداقية تهديد الدولة B.

لكي يوجد توازن الردع المؤكد، يجب على كل طرف أن يضع احتمالاً كبيراً نسبياً على استعداد الطرف الآخر للانتقام ضد أي محاولة لزعزعة الوضع الراهن. أي بعبارة أخرى يتطلب الردع المؤكد وجود لاعبين لديهما تهديدات ذات مصداقية عالية. ومع ذلك، فإن المصداقية الكاملة، حيث قيمة احتمال أن تكون الدولة A متشددة تساوي قيمة احتمال أن تكون الدولة B متشددة، ليست شرطاً ضرورياً لحدوث الردع المتبادل.

وبالتالي، يمكننا ملاحظة أنه:

مع زيادة قيمتي المنافع للدولتين، تنخفض القيم الحدية الفاصلة للردع والتردد. هذا يعني أنه، مع ثبات باقي العوامل، كلما زاد تقييم كل لاعب للوضع الراهن، زادت منطقة الردع المؤكد، وأصبح من المرجح أكثر أن يوجد هذا الشكل من التوازن، وزادت احتمالية بقاء الوضع الراهن. العلاقة بين نجاح الردع والرضا عن الوضع الراهن تقدم مبرراً نظرياً للسياسات المعتمدة على التخفيف أو المصالحة. على سبيل المثال، خلال إدارة نيكسون، حاولت الولايات المتحدة جذب الاتحاد السوفييتي إلى علاقة اقتصادية وسياسية أكثر ربحاً. كان الهدف هو تقليل إمكانية الصراع والحرب من خلال تعزيز الفوائد التي يحصل عليها الاتحاد السوفييتي من النظام الحالي. في المناطق الطرفية على وجه الخصوص، كانت الولايات المتحدة تأمل أن يتم تعويض انخفاض مستويات مصداقية التهديد من خلال زيادة حصة الاتحاد السوفييتي في النظام. من المؤكد أن هذا الأمل مفهوم. كما يوضح نموذجنا البسيط، من المرجح أكثر أن يحدث الردع المتبادل عندما تكون قيمة الوضع الراهن عالية.

ومع ذلك، لا يعني هذا أن مثل هذه السياسات دائماً ما تكون حكيمة. على الرغم من أن "جميع الحروب يمكن منعها من خلال رفع تقدير المعتدي المحتمل للوضع الراهن" (Mueller, 1995: 31)، فإن مثل هذه السياسات غالباً

ما تفشل، كما تعلمت بريطانيا وفرنسا بالطريقة الصعبة في العام 1939. لم يكن من الممكن مساومة هتلر. لم تجلب محاولة تهدئته على حساب تشيكوسلوفاكيا "السلام في زماننا"، على الرغم من الضمانات لبولندا وقرار بريطانيا بإعادة تسليح نفسها بعد وقت قصير من احتلال براغ في آذار 1939. ومع الاستفادة من تحليل الماضي، من السهل فهم السبب. كما يشرح كاغان (Kagan, 1995: 412):

ربما كان السبب الأهم في فشل هذه المحاولة المتأخرة للردع هو أنها كانت تفتقر إلى المصدقية. مهما كانت قدراتها العسكرية، هل كانت بريطانيا ستملك الإرادة لاستخدامها؟ ومهما كانت التزاماتها، هل كان البريطانيون سيملكون الشجاعة للوفاء بها؟ حتى بعد براغ والتحول إلى سياسة الردع في الساحتين السياسية والعسكرية، استمر رئيس الوزراء البريطاني نيفيل تشامبرلين في استخدام سياسة التهدئة من خلال تقديم التنازلات الاقتصادية والاستعمارية. وإنه ليس من المستغرب أنه لم يبدُ أبدًا على هتلر أنه أخذ تحذيرات خصمه على محمل الجد ووضع خططًا للهجوم على بولندا، فقد قلل بذلك من خطر الزعماء البريطانيين والفرنسيين حيث قال: "رأيتهم في ميونيخ، إنهم ديدان صغيرة".

كل ذلك يذكرنا بأن الأمور ليست دائمًا متساوية في السياسة بين الدول، وأن الوضع الراهن ذي القيمة العالية بمفرده غير كافٍ للقضاء على احتمالات الصراع.<sup>16</sup> حيث أن "العصا" هي فقط جزء من ردع ناجح. وهناك حاجة أيضًا إلى "جزرة" ذات مصداقية. وبالتالي، وعلى الرغم من العلاقة العكسية بين قيمة الوضع الراهن واحتمالية الحرب، تظل المصدقية أمرًا حاسمًا في نجاح الردع المتبادل.

ومع انخفاض قيم منافع الدولتين من الصراع، تنخفض أيضًا القيم الحدية الفاصلة للردع.

وهذا يعني أنه، مع ثبات باقي العوامل، يتم تعزيز استقرار الردع أيضًا من خلال زيادة التكاليف المرتبطة بالعقاب المتبادل. حيث نجد هنا توضيحًا واضحًا للأداة التقليدية المستخدمة لتعزيز الردع العسكري، وكذلك تفسيرًا لسبب حل بعض سباقات التسليح بشكل سلمي. فمع ارتفاع تكلفة الصراع، تصبح متطلبات المصدقية للتهديد الرادع أقل إرهاقًا، ويصبح الردع أكثر احتمالًا. بعبارة أخرى، عندما ترتفع تكاليف العقاب المتبادل، ما يقلل من قيمته، يمكن تحقيق الردع بتهديدات أقل مصداقية. وهذا أمر إيجابي بالفعل، نظرًا لوجود علاقة عكسية شبه مؤكدة بين مصداقية التهديدات والتكاليف المرتبطة بتنفيذها.<sup>17</sup>

<sup>16</sup> توصل بوينو دي ميسكيتا ولامان (Bueno de Mesquita and Lalman, 1992: 135-137) إلى استنتاج مشابه.  
<sup>17</sup> انظر فان غيلدر (Van Gelder, 1989) لمناقشة معمقة حول المقايضة بين مصداقية التهديدات النووية والتكاليف المرتبطة باستخدامها.

ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن تحليلنا يكشف عن وجود نقطة تصبح عندها هذه الإستراتيجية غير فعالة، بل وقد تؤدي إلى نتائج عكسية. تجدر الإشارة إلى أن توازن الردع المؤكد يعتمد فقط على قيمة المنافع المرتفعة من الصراع وليس على المنافع المنخفضة. وتذكر أننا نفترض أن منفعة كل لاعب من الصراع، وبالتالي نوع اللاعب، يتم تحديدهما قبل بدء اللعبة فعليًا. لذا، بما أن  $p_A$  و  $p_B$  ثابتان، فإذا كان منفعة A منخفضة من الصراع وكذلك منفعة B حيث يكون أحد اللاعبين على الأقل من النوع المرن، فإن نجاح الردع لن يصبح أكثر احتمالاً بمجرد تقليل العائد (أي المنفعة) الناتج عن الصراع لهذا اللاعب المرن. ولاحظ أيضًا أن هذا الاستنتاج ينطبق تحديدًا على مجموعة الظروف التي يفترضها منظرو الردع الكلاسيكي: فمن خلال افتراض وجود لاعبين يمتلكون تهديدات انتقامية غير قابلة للتصديق بطبيعتها، نفترض نظرية الردع الكلاسيكي، بحكم الأمر الواقع، وجود لاعبين من النوع المرن.

لكن لنقارن الآن بين مشكلات الردع عندما تكون قيم معايير المصادقية، احتمال قوة A واحتمال قوة B واحتمال قوة B مختلفة. إذا انخفضت هذه المعايير بشكل ملحوظ، ولم يتم تعويض هذا الانخفاض بزيادة مقابلة في التكاليف المرتبطة بالصراع، فإن تحقيق الردع المتبادل يصبح أكثر صعوبة نسبيًا، ما يفسر سبب انتهاء بعض سباقات التسليح بالحرب.<sup>18</sup> وعلى سبيل المثال، في معظم الحالات، يكون التهديد باستخدام الأسلحة النووية أقل مصادقية بطبيعته مقارنة بالتهديدات الأقل حدة. وإذا افترضنا أن الزيادة الكبيرة في تكلفة الحرب المرتبطة بالأسلحة النووية تؤدي إلى تقويض مصادقية التهديدات الانتقامية بشكل شبه كامل، فإن الردع قد يكون أكثر عرضة للفشل.<sup>19</sup> أي بعبارة أخرى، إذا كان منظرو الردع الكلاسيكي على صواب، وكانت الأسلحة النووية الإستراتيجية تجعل الحرب باهظة التكلفة إلى حد مفرط، لكنها في الوقت نفسه أقل مصادقية، فمن غير المرجح أن يستمر الوضع الراهن (انظر القسم 4.3.3).

وهكذا، في هذه المحاولة الأولية لاستكشاف ديناميكيات علاقات الردع، لا نجد دعمًا نظريًا قويًا لحجة إنترليغاتور وبريتو (Intriligator and Brito, 1984) وغيرهما من منظري الردع الكلاسيكي، التي تفيد بأن القدرة التدميرية المتبادلة المفرطة تعزز بالضرورة استقرار الردع. بل على العكس، يشير نموذجنا إلى أنه في الأزمات الواقعة في المناطق الأساسية، حيث تكون المصادقية في أعلى مستوياتها بشكل طبيعي، فإن تبني موقف ردع أدنى، يعتمد على "الاحتفاظ بعدد كافٍ فقط من الأسلحة النووية لضمان قدرة التدمير المؤكد" (Kegley and Wittkopf, 1989: 351)، هو الخيار الأفضل. وكما تدعي الصين والهند أنهما أدركتا، فإن مثل هذه السياسة، إذا نُفذت بشكل صحيح، لن تجعل

<sup>18</sup> لمناقشة أكثر تفصيلًا حول سبب كون بعض سباقات التسليح عامل استقرار، بينما لا تكون كذلك في حالات أخرى، انظر داووز وروك (Downs and Rocke, 1990) وداووز (Downs, 1991).

<sup>19</sup> إذا كانت قيمتا  $p_A$  أو  $p_B$  صغيرتان، بحيث يفتقر أحد الطرفين على الأقل إلى المصادقية، فلن يكون هناك توازن ردعي. وبشكل أكثر تحديدًا، يفشل الردع العام عندما يكون  $p_A < b_2$  أو  $p_B < a_2$ .

التهديد الانتقامي غير ذي مصداقية، لكنها ستفرض تكاليف كبيرة على المعتدي، وبالتالي ينبغي أن تكون كافية لتحقيق استقرار الردع.<sup>20</sup>

• مع اقتراب قيمة الحفاظ على الوضع الراهن من منفعة A مرتفعة من الصراع، واقتراب قيمة الحفاظ على الوضع الراهن لدى B من قيمة منفعة الصراع

هذا يعني أنه، مع ثبات باقي العوامل الأخرى، يصبح الردع أقل احتمالاً كلما اقتربت منفعة كل لاعب من خيار الصراع من منفعته من خيار الوضع الراهن. ففي ظل هذه الظروف، سيكون اللاعب راضياً عن القتال بقدر رضاه عن عدم القتال، ما يزيد من احتمالية انشقاكه أو خرق الاتفاق.

كما يمكن أن تسلط العلاقة بين هذين المتغيرين الوضع الراهن والمنفعة المرتفعة من الصراع بعض الضوء النظري على الدوافع الكامنة وراء الهجوم الياباني على بيرل هاربر عام 1941. ويتفق المؤرخون على أن هذا الانهيار المحدد في النظام الدولي لم يحدث لأن اليابان كانت تضع احتمالاً مرتفعاً للنصر العسكري، أو لأن مصداقية الولايات المتحدة كانت منخفضة. في حين أن بعض القادة اليابانيين كانوا يأملون في ألا تقاوم الولايات المتحدة بشكل كامل، فإن معظمهم كانوا يعتقدون خلاف ذلك. ومع ذلك، كان معظمهم يرون أيضاً أن المعاناة من تبعات الهزيمة العسكرية لم تكن أسوأ بكثير من تحمل وضع راهن غير مرضٍ ومهين. وبالمناسبة، نشير إلى أنه ليس من الضروري الافتراض، كما فعل سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977: 124-127)، أن اليابان فضّلت الصراع على الوضع الراهن من أجل تفسير سلوكها. ففي عالم يسوده عدم اليقين، قد ينهار الردع وتنشب الحرب عندما تكون تقييمات اللاعبين لهذين الخيارين متقاربة نسبياً.

هذا التقارب النسبي لهاتين القيمتين، على الأقل بالنسبة إلى صناع القرار في الولايات المتحدة، قد يفسر أيضاً التوسع في كل من القوات التقليدية والنووية خلال السنوات الأولى من إدارة ريغان. ومن التفسيرات المطروحة لهذا التوسع أنه لم يكن مدفوعاً بالعوامل الهيكلية التي تكمن وراء الكثير من سباقات التسلح (Baugh, 1984)، بقدر ما كان مدفوعاً بإدراك الرئيس أن ضعف الاقتصاد السوفييتي سيؤدي في النهاية إلى تعثره وربما انسحابه من السباق تماماً (Afferica and Bailer, 1982/83). بعبارة أخرى، نظراً لأن الولايات المتحدة وضعت احتمالاً مرتفعاً للنجاح، فقد ارتفعت قيمة النتيجة التي ربطتها بالانشقاق المتبادل (أي اتحاد سوفييتي مهزوم ومحبط بسبب سباق تسلح مكلف)، وبدأت تقترب من قيمة وضع راهن غير مرضٍ نسبياً، ما جعل من غير المرجح أن تتعاون الولايات المتحدة

<sup>20</sup> وبالتالي، يُعد نموذجنا استثناءً للاتهام العام الذي وجهه أونيل (O'Neill, 1992: 459)، حيث ذكر أن "نماذج الردع في نظرية الألعاب تميل إلى دعم التسلح المفرط". يكشف نموذجنا عن "أسباب جوهرية لضبط النفس".

بشكل كامل مع الاتحاد السوفييتي للحد من الإنفاق العسكري. وعلى العكس، يمكن التكهن، كما فعل الكثيرون في ذلك الوقت، بأن التكلفة التي فرضها هذا التوسع العسكري على الاتحاد السوفييتي كانت السبب الذي دفعه لاحقاً إلى التعاون في التفاوض على اتفاقية الحد من الأسلحة النووية متوسطة المدى (INF) للعام 1987. ومع ذلك، تعتمد هذه الفرضية على افتراض أن الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو، خلافاً للصين اليوم، كانا ملتزمين بمواكبة جميع المبادرات الإستراتيجية للولايات المتحدة وحلف الناتو. كما يوضح نموذجنا أن هذا الشرط ضروري، لأنه إذا كان الاتحاد السوفييتي يفضل خلاف ذلك، فلن يكون فرض تكاليف إضافية ذا صلة بحسابات الردع.<sup>21</sup>

• مع زيادة قيم المنفعة من فوز A أو B تزداد قيم الحدية للردع.

من غير المفاجئ أن احتمالية نجاح الردع ترتبط عكسياً بالقيمة التي يربطها اللاعبون بالفوز. فمع ثبات باقي العوامل، كلما زادت القيمة المرتبطة بالجائزة، أصبحت احتمالية الردع أقل. ولهذا السبب من المحتمل أن يكون اكتشاف احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي في بحر الصين الجنوبي، سيجعل من الصعب على الدول الأصغر في المنطقة صد مطالب الصين بجزر سبراتلي. وعلى العكس من ذلك، كلما كانت الجائزة أقل قيمة، أصبح من الأسهل الدفاع عنها. على سبيل المثال، مع تراجع القيمة الرمزية لبرلين خلال الحرب الباردة، تراجعت أيضاً احتمالية أن تكون مكاناً لانتهاء الردع.

وأخيراً، يجب أن نلاحظ أن توازن الردع المؤكد قد يُسمى أيضاً "توازن التعاون بنظام الرد المماثل" لأنه يتضمن التعاون الأولي، ولكنه مشروط، من قبل كلا اللاعبين في بداية اللعبة. إن وجوده يعتمد على إدراك كل لاعب أن الآخر ينوي الانتقام باحتمالية عالية جداً في حال حدوث أي خيانة. وبالتالي، يمكن اعتبار هذا التوازن نظيراً للعبة أحادية الجولة من التوازن التعاوني المدعوم بإستراتيجيات الرد المماثل التي يمكن أن تنشأ عندما يتم تكرار معضلة السجينين (Axelrod, 1984). وهو مشابه أيضاً للتوازن التعاوني الذي ينشأ من تطبيق نظرية اللعبة الفوقية لهاورد (Howard, 1971)، وتحليل تقنية الخيارات لفرايزر وهيبيل (Fraser and Hipel, 1984)، أو من معظم تعريفات الاستقرار على المدى المتوسط والطويل في نموذج الرسم البياني (Fang, Hipel, and Kilgour, 1993)، أو من نظرية الحركات لرامز (rams, 1994) في معضلة السجينين (انظر الفصل 3 للمناقشة). وبالتالي، كما كان الحال سابقاً، نجد ارتباطاً ضمنياً بين الردع المتبادل المستقر والتعاون المشروط، أي قرار أولي بالتعاون، معززاً بنية للانتقام (الخيانة) باحتمالية عالية في حال تخلى الخصم عن التعاون.

<sup>21</sup> تتوجه السياسة الصينية الحالية نحو امتلاك "ترسانة كبيرة بما يكفي لمنحهم مكانة عالمية وصد إمكانية الابتزاز النووي، ولكن صغيرة بما يكفي لتجنب خطأ الاتحاد السوفييتي - قوة عسكرية مكلفة جداً أدت إلى إفلاس الأمة" (Sanger and Eckholm, 1999).

### 4.3.1.2 التوازن الفاصل والتوازن الهجين

قبل أن يسود التفاؤل، من المهم التأكيد على أن مجرد وجود توازن الردع المؤكد لا يضمن بقاء الوضع الراهن. فالردع المؤكد ليس توازنًا فريدًا أبدًا؛ بل إنه يتعايش عمومًا مع التوازن الفاصل، ودائمًا ما يتعايش مع التوازن الهجين. وبالتالي، حتى بين اللاعبين العقلانيين، يمكن أن تظهر أنماط سلوكية أخرى تحت نفس الظروف التي تؤدي إلى نشوء توازن الردع المؤكد.

التوازن الفاصل يتكون من تركيبة الإستراتيجيات ما يعني أنه عندما تكون الدولة A أو الدولة B ذات موقف متشدد، فإنها دائمًا ما تلجأ إلى الخيانة في البداية.<sup>22</sup> أما التوازن الهجين، وهو مزيج بين توازن الردع المؤكد والتوازن الفاصل، حيث إن  $u$  و  $v$  هما احتمالان محددان. وهذا يعني أنه إذا كانت الدولة A متشددة، فإنها تنشق في البداية، وإذا كانت الدولة B متشددة، فإنها تنشق في البداية. والفرق الوحيد بين هذين التوازنين هو أنه في ظل التوازن الهجين يلجأ اللاعبون المتشددون إلى الانشقاق وفق احتمالات معينة، بدلًا من أن يكون ذلك مؤكدًا كما هو الحال في التوازن الفاصل.<sup>23</sup> أما في الحالتين، فإن اللاعبين المعتدلين يتعاونون دائمًا.

لا يتمتع الوضع الراهن بنفس درجة الصلابة والاستقرار تحت التوازن الهجين أو، بشكل خاص، التوازن الفاصل، كما هو الحال تحت توازن الردع المؤكد. ففي ظل هذين التوازنين، يلجأ اللاعبون المتشددون إلى الانشقاق في البداية، سواء في التوازن الهجين أحيانًا أو في التوازن الفاصل دائمًا، بينما في توازن الردع المؤكد، لا يقوم أي لاعب من أي نوع بالانشقاق أولًا أبدًا، ما يعزز من استقرار الوضع الراهن. وتتفاقم مشكلة عدم الاستقرار بسبب أن جميع توازنات الفئة الأولى تحدث عندما يكون من المرجح جدًا أن يكون كلا اللاعبين متشددين. وهذا يعني أن احتمالية نشوب صراعات شاملة تظل قائمة، خاصة عندما يكون التوازن الفاصل أو التوازن الهجين هو السائد، وتزداد هذه الاحتمالية مع زيادة مستويات المصادقية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن شروط وجود التوازن الفاصل تختلف عن تلك الخاصة بتوازن الردع المؤكد والتوازن الهجين. هذا يؤدي إلى احتمال أن يكون التوازن الفاصل هو التوازن الوحيد الموجود. وإذا حدث ذلك، فإن بقاء الوضع الراهن يصبح مشروطًا بأن يكون كلا اللاعبين من النوع المعتدل، أي أنهما يفضلان عدم الانتقام في حالة تعرضهما للهجوم. ولكن، في الوقت نفسه، لا بد من أن يعتقد كل لاعب أن خصمه على الأرجح متشدد، ما يخلق حالة من

<sup>22</sup> في أي توازن فاصل، يتم تصنيف اللاعبين وفقًا لنوعهم، حيث يتصرف اللاعبون المتشددون بطريقة معينة دائمًا، بينما يتصرف اللاعبون المرنون بطريقة مختلفة تمامًا. ونتيجة لذلك، يمكن لأي لاعب استنتاج نوع خصمه من خلال مراقبة خياراته السلوكية. وعلى العكس من ذلك، في التوازن التجميعي، مثل توازن الردع المؤكد، يتبع جميع اللاعبين، بصرف النظر عن نوعهم، الإستراتيجية نفسها من دون تمييز.

<sup>23</sup> يمكن اعتبار التوازن الهجين بمثابة حلقة وصل بين توازن الردع المؤكد والتوازن الفاصل. فكلما اقتربت معايير المصادقية  $p_A$  و  $p_B$  من 1، يصبح التوازن الهجين أكثر شبهةً بالتوازن الفاصل، حيث تقترب قيمتا  $x_H$  و  $y_H$  أيضًا من 1، ما يزيد من احتمالية الانشقاق. ومع اقتراب  $p_A$  من  $b_2$  واقتراب  $p_B$  من  $a_2$ ، مبتعدين عن 1، يصبح التوازن الهجين أكثر تشابهًا مع توازن الردع المؤكد، ما يجعل قيمتا  $x_H$  من  $y_H$  تقتربان من 0، وبالتالي يصبح الانشقاق أقل احتمالًا.

الشك وعدم اليقين. ومن الواضح أن هذا المزيج من الاعتقادات والتفضيلات من غير المرجح أن يتحقق بسهولة. لذلك، حتى في الحالات التي تكون فيها تهديدات الطرفين ذات مصداقية عالية، فإن استقرار الوضع الراهن لا يكون مضموناً. بل على العكس عندما يكون التوازن الفاصل هو التوازن الوحيد المتاح، فإن اندلاع الصراع يصبح نتيجة متوقعة.<sup>24</sup>

من ناحية أخرى، إذا كان توازن الردع المؤكد موجوداً، فإن التوازن الهجين يكون موجوداً أيضاً، وعادةً ما يكون التوازن الفاصل كذلك. وعلى الرغم من أن توازن الردع المؤكد يُعتبر متفوقاً وفق معيار باريتو (بل إنه مفضل بشكل كبير لدى كلا النوعين من كلا اللاعبين) مقارنةً بأي من التوازنين الآخرين، إلا أن مسألة الردع تبقى إشكالية. فلا يوجد أي ضمان بأن اللاعبين سيستقرون على توازن الردع المؤكد.

بعبارة أخرى، إن شروط الحرب والسلام تتعايش بشكل عام في نموذجنا للردع المتبادل، كما هو الحال في الكثير من النماذج الأخرى التي نطورها في هذا الكتاب. هذه النتيجة تتعارض مع مبادئ نظرية الردع الكلاسيكي وتترتب عليها تداعيات نظرية مهمة. ففي ظل ظروف التكافؤ أو توازن القوى، لا تؤدي حتى التهديدات الانتقامية عالية المصداقية وتكاليف الصراع المرتفعة إلى القضاء على خطر نشوب صراع حاد، وربما لا تقلله بشكل كبير. ومن وجهة نظرنا، فإن الحرب الشاملة تظل احتمالاً قائماً حتى في أكثر الظروف ملاءمة، ما يتناقض مع حجج إنترليغاتور وبريتو (Intriligator and Brito 1981: 265) وغيرهما من منظري الردع الكلاسيكي. وعلى العكس من ذلك، فإن نموذجنا يشير إلى العكس تماماً، ما يساعد على تفسير سبب كون توازن القوى ليس مؤشراً موثقاً على تحقيق السلام (راجع الفصل الأول). وبالتالي، وعلى خلاف نظرية الردع الكلاسيكي، فإن نموذجنا يتماشى مع غياب علاقة قوية بين التكافؤ العسكري وغياب الحرب.

#### 4.3.2 توازنات الهجوم من الفئة الثانية

تمثل توازنات الهجوم الفئة الثانية الرئيسية من توازنات بايز المتتالية في لعبة الردع المتبادل المعقدة مع المعلومات غير المكتملة. وتنقسم هذه التوازنات إلى مجموعتين متقابلتين تماماً، تضم توازنات الهجوم بحيث تتبع الدولة A دائماً إستراتيجية الانشقاق (أي الهجوم)، وينطبق الأمر ذاته على الدولة B نظراً لأن جميع هذه التوازنات الستة تتضمن انشقاقاً مؤكداً من أحد اللاعبين (المسمى "المهاجم" حالياً) واستسلاماً مؤكداً من اللاعب الآخر (المسمى

<sup>24</sup> تعتمد منطقة وجود التوازن الفاصل على البنية المنطقية لنموذج الردع. ففي هذا السياق، يختار الطرفان أفعالهما في وقت واحد، ما يعني أن كل طرف يتعين عليه اتخاذ قراره من دون معرفة اختيار الطرف الآخر. ومع ذلك، فإن التوازن الفاصل يظل موجوداً حتى عندما تكون مصداقية كلا الجانبين مرتفعة جداً. في الفصل الخامس، يظهر التوازن الفاصل في نموذج متسلسل، لكن نطاق وجوده لا يشمل الحالات التي تتمتع فيها كلا الجهتين بمصداقية عالية جداً. وهذا الاختلاف الجوهرى بين النموذجين يبرز أهمية تحليل كل من الردع المتبادل والردع الأحادي، ما يبرر الحاجة إلى دراسة هذين النوعين من الردع بشكل منفصل.

"الهدف" حاليًا) عندما يكون الهدف مرناً، فلا توجد فرصة لنجاح الردع العام عندما يكون أي من هذه التوازنات ساريًا.

ومع ذلك، تختلف التوازنات داخل كل فئة من حيث سياسة الهدف الأولية في حال كان متشدداً ويفضل الانتقام. أو تتضمن اختيار الهدف المؤكد للتعاون (C). وبصرف النظر عن الاختيار الأولي للهدف، فإن الوضع الراهن سيتم انتهاكه حتمًا. لكن من غير المرجح أن يكون الهدف متشدداً، وبالتالي، من المحتمل تجنب الصراع في جميع الأحوال. الانفصال المحسوب للردع يصبح أكثر احتمالاً كلما زادت احتمالية أن يفضل أحد اللاعبين "التراجع"؛ إذ توفر احتمالية الرد المنخفضة للاعب الآخر حافزاً قوياً للمخاطرة بالصراع من أجل الحصول على ميزة.

إحدى النتائج المترتبة على ذلك هي أنه في الحالات التي لا يكون فيها تهديد أحد الطرفين بالانتقام ذا مصداقية عالية، فإن زيادة تكلفة الصراع غير المرغوب فيه يمكن أن تجعل نجاح الردع أكثر احتمالاً. ويبدو أنه في ظل مثل هذه الظروف، يمكن أن يكون للأسلحة النووية تأثير إيجابي: فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما ارتفع ثمن التقليل من تصميم الخصم، زادت احتمالية نجاح الردع. ومع ذلك، نعيد التأكيد على أن الأمور نادراً ما تكون متساوية في السياسة.

النتيجة الأكثر احتمالاً في أي توازن من الفئة الثانية لدولة A هي فوز A، وفي أي توازن من الفئة الثانية لدولة B هي فوز B. ومن السهل تفسير ذلك، تحدث توازنات الهجوم من الفئة الثانية عندما تكون مصداقية أحد اللاعبين مرتفعة نسبياً بينما تكون مصداقية الآخر منخفضة نسبياً. في مثل هذه الحالات، تفضل "توازن العزم" الذاتية أحد اللاعبين أو الآخر، وكذلك هو الحال في اللعبة. تساعد تحليلاتنا، إذًا، في تحديد الظروف التي قد تتفوق فيها حالة "اختلال العزم" على "توازن القوى" كأفضل مؤشر للسلوك بين الدول (Betts, 1987: 479). تحديداً، عندما يعتقد لاعب يمتلك تهديداً ذو مصداقية عالية أن خصمه من المحتمل جداً أن يكون مرناً، وبالتالي من المحتمل أن يتنازل إذا تم تحديده، فإن اللاعب الذي لديه تهديد موثوق سيختار الانشقاق.

ولأسباب مشابهة، يميل اللاعب المعرض للضرر إلى عدم الانشقاق في البداية. من المحتمل أن يكون خصمه متشدداً، وبالتالي من المحتمل أن يرد إذا تمت مواجهته. لذا، عندما يكون أي توازن هجومي في اللعبة، سيتحدى أحد اللاعبين الوضع الراهن بالتأكيد، بينما اللاعب الآخر، الذي من غير المحتمل أن يبدأ الهجوم بنفسه، من المرجح أن يستسلم، ما يساعد على تفسير سبب أن القوى الكبرى (مثل الولايات المتحدة في الأمريكيتين أو الاتحاد السوفييتي السابق في



أوروبا الشرقية) قد تتمتع بحرية الحركة في مجال نفوذها، وقد يساعد أيضًا في تفسير سبب أن دولة أضعف، مثل فنلندا، قد تعدل سياساتها لتتوافق مع جيرانها الذين تخشى منهم.<sup>25</sup>

أخيرًا، يجب أن نلاحظ أنه من الممكن أن تتعايش بعض التوازنات الهجومية مع توازن الردع المؤكد، بحيث لا يؤدي وجود توازن هجومي إلى القضاء تمامًا على إمكانيات السلام. لكن العكس صحيح أيضًا: فوجود توازن الردع المؤكد لا يضمن بقاء الوضع الراهن. حتى في هذه الحالة، يبقى الردع "شيئًا يحدث في بعض الأحيان".

### 4.3.3 توازن الخداع من الفئة الثالثة

ماذا لو كان قيمتا احتمال قوة A وقوة B منخفضتين إلى درجة تجعل التهديد أي من الطرفين ذا مصداقية حقيقية؟ ففي ظل هذه الظروف، قد يكون هناك توازن إضافي ممكن، وهو توازن الخداع، إلى جانب توازن أن يكون A المهاجم دائمًا أو B هو المهاجم دائمًا.

الدولة A (سواء كانت قوية أو مرنة) تنشق دائمًا

الدولة B إذا كانت مرنة: تستسلم، وإذا كانت متشددة: قد ترد أو لا ترد

الدولة B (سواء كانت قوية أو مرنة) تنشق دائمًا

الدولة A إذا كانت مرنة: تستسلم، وإذا كانت متشددة: قد ترد أو لا ترد

مع توازن الخداع، الذي يشكّل الفئة 3 بشكل حصري، هذا يعني أن اللاعب الذي ينتمي إلى الفئة المتشددة سيختار دائمًا الانشقاق فورًا. وبالطبع، عندما يوجد توازن الخداع، يكون احتمال أن يكون أي من اللاعبين متشددًا منخفضًا جدًا. أما اللاعبون من الفئة المرنة، فإنهم أيضًا ينشقون، لكن بشكل محتمل وليس مؤكد. نظرًا لأن اللاعب مرن، فإن هذا الانشقاق يعدّ بمثابة خدعة، لكن محسوبة بعناية، لأن الخصم مرن على الأغلب، وبالتالي من غير المرجح أن يكشف الخدعة. كلما انخفضت مصداقية اللاعب، زاد احتمال استخدامه للتهديدات الخادعة. وعلى العكس، عندما تكون المصداقية أعلى، يكون اللاعب أكثر ميلًا لأن يكون متشددًا، وأقل احتمالًا لاستخدام الخداع.

من المثير للاهتمام ملاحظة أن الاحتمال الإجمالي لانشقاق أي من اللاعبين في البداية، وفقًا لتوازن الخداع، يظل ثابتًا. يعوض ذلك عن طريق زيادة احتمال الخداع عند كونه مرّنًا، والعكس صحيح. فمن خلال الانشقاق في بعض الأحيان عندما يكون اللاعب مرّنًا، فإنه يتمكن من إخفاء نوعه الحقيقي وتجنب استغلاله من قبل الخصم. كل هذا يشير

<sup>25</sup> بالطبع، تسعى الدول الأقل قوة إلى عدم امتلاك تهديدات قوية، ولهذا السبب نقوم بتوضيح تفسيرنا لسلوك فنلندا بشكل جزئي.

إلى أنه، في ظل ظروف مصداقية تؤدي إلى توازن الخداع، قد يتم افتعال الأزمة كإجراء دفاعي بحت، أي كوسيلة لتجنب الضغوط التي قد تؤدي إلى تقديم تنازلات. ويمكن تفسير سلسلة الحوادث بين الولايات المتحدة والصين في أواخر الخمسينيات ضمن هذا الإطار، حيث سعت الصين النامية إلى تجنّب إعطاء الانطباع بأنها قد تكون مرنة من خلال تصعيد قضية جزيرتي كيموي وماتسو، ما ساعدها على ردع أي مطالب مستقبلية غير مرغوب فيها من الولايات المتحدة أو القوى الأخرى. وقد تفسر الاعتبارات ذاتها ما وصفه كاغان (Kagan, 1995: 449) بـ "السياسة العدوانية للخداع" التي انتهجها الاتحاد السوفييتي تجاه برلين الغربية في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات.

وأخيراً، تجدر الملاحظة إلى أن توازن الخداع ينشأ تحديداً في ظل نفس الظروف الثابتة التي يفترضها منظرو الردع الكلاسيكي، أي عندما يكون الطرفان منخفضي المصداقية. وبالتالي، فإن نموذج الصراع بين الدول الذي نظره في هذا الفصل ونوسّعه في الفصول اللاحقة، يشمل معظم النماذج التي وضعها منظرو الردع الكلاسيكي، ما يجعله أكثر شمولاً في هذا السياق. ولكن الأهم من ذلك هو أن تداعيات نموذجنا تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي تطرحها نظرية الردع الكلاسيكي. فوفقاً لنموذجنا، عندما يكون كلا الطرفين منخفضي المصداقية، فإنهما يكونان أكثر ميلاً إلى استخدام الخداع أو الاستفزازات أو حتى الهجمات المباشرة. ونتيجة لذلك، فإن الردع من غير المرجح أن ينجح والوضع الراهن يكون هشاً جداً ويصعب استبعاد احتمال نشوب صراع. كل هذا يسلب الضوء على الاعتماد المفرط لنظرية الردع الكلاسيكي على افتراضات خاصة، وهي افتراضات إما تتعارض مع أبسط مبادئ العقلانية أو تتطلب تدخلاً إلهياً لإنقاذ اللاعبين من أنفسهم.<sup>26</sup> والأسوأ من ذلك أن هذه الافتراضات الخاصة تقود إلى استنتاجات مشكوك فيها تجريبياً حول الظروف التي يكون فيها الوضع الراهن أكثر احتمالاً للبقاء، فضلاً عن مجموعة من التوصيات السياسية التي قد تؤدي إلى كارثة.

#### 4.4 الخاتمة

في هذا الفصل، قمنا بدراسة الروابط النظرية بين استقرار الردع ومصداقية التهديد في حالات الردع المتبادل. وللقيام بذلك، قمنا بصياغة نموذج للردع المتبادل على شكل لعبة ذات معلومات غير مكتملة، حيث يكون كل لاعب غير راضٍ عن الوضع الراهن، ولكنه غير متأكد من كيفية استجابة خصمه للتحدي. ومن خلال تحديد مصداقية تهديد كل لاعب بالانتقام على أنها "الاحتمالية التي يفضل عندها اللاعب الانتقام بدلاً من الاستسلام"، حافظنا على الاتساق

<sup>26</sup> ربما يشير ذلك إلى أن هناك المزيد من الأيديولوجيا مقارنة بالتفكير النظري في ما يحدث، حيث يبدو أن بعض منظري الردع الكلاسيكي يعتبرون بأن الردع النووي المتبادل هو، في أفضل الأحوال، علاقة هشّة - ولكن فقط عند مناقشة العلاقات بين الدول غير الغربية، مثل الهند وباكستان.

مع كل من الأدبيات الإستراتيجية التقليدية، التي تعادل عادةً المصدقية بإمكانية التصديق، ومع أدبيات نظرية الألعاب، التي تعتبر أن المصدقية شرط أساسي للسلوك العقلاني.

ربما تكون المساهمة الأبرز لنموذجنا هي تقديم مقياس دقيق للظروف التي يمكن أن يظهر فيها الردع المتبادل في عالم غير مؤكد، بالإضافة إلى الشروط التي قد تؤدي إلى انهيار الردع. وتحديدًا عندما تكون مصداقية تهديد كل لاعب مرتفعة بدرجة كافية، فإن الردع ممكن، وربما مرجح، ولكنه ليس مضمونًا، على عكس ما افترضه بعض منظري الردع الكلاسيكي. إن الحد الأدنى للمصدقية اللازم لوجود توازن الردع المؤكد يعتمد على تقييم كل لاعب للوضع الراهن وعلى التكاليف المرتبطة بالصراع. لكن على عكس ما طرحه ليو (Lebow, 1984: 181) ومعظم منظري الردع الكلاسيكي، لم نجد علاقة خطية أو بسيطة بين تكاليف الحرب واستقرار الردع. بل على العكس، يشير نموذجنا إلى أنه في المناطق الأساسية، حيث يمتلك اللاعبان على الأرجح تهديدات ذات مصداقية جوهرية، فإن زيادة تكاليف العقاب المتبادل بعد نقطة معينة لا تعزز استقرار الردع، بل إذا كان هناك بالفعل علاقة عكسية بين هذه التكاليف ومصداقية التهديد، فقد تؤدي زيادة تكاليف الحرب عند هذا المستوى إلى جعل الردع أقل احتمالًا، وليس أكثر احتمالًا.

لهذا السبب، نوصي بسياسة ردع تهدف إلى تحقيق قدرة كافية لإلحاق ضرر غير مقبول بالخصم، مع ضمان القدرة على البقاء بعد ضربة استباقية لشن هجوم انتقامي. إن امتلاك قدرة تفوق الحاجة هو مجرد إفراط غير ضروري. لذلك بالنسبة إلى القوى النووية نؤيد الاستمرار في تقليص الترسانات العسكرية واعتماد صواريخ برؤوس حربية فردية وتعزيز تحصين الصوامع النووية. كما أن وجود نظام دفاعي محدود لحماية قدرات الضربة الثانية يتماشى مع نتائج نموذجنا، بشرط ألا يؤدي إلى رد فعل تعويضي يلغي تأثيره من قبل طرف آخر. أو بعبارة أخرى، يعد تقليل التسلح أفضل من زيادته، ما يعني أنه من الأفضل أن تتجه الولايات المتحدة نحو مستوى الانتشار النووي الأدنى للصين، بدلًا من العكس.

أما بالنسبة إلى مناطق الصراع التي تنخفض فيها مصداقية التهديدات بشكل متبادل، فإن النتائج السياسية لنموذجنا أقل وضوحًا. حتى الزيادات الطفيفة في تكلفة الصراع التي يضعها اللاعبون في اعتبارهم، قد تقلل من احتمال بقاء الوضع الراهن في ظل سلوك عقلائي. لذا، يبدو أن الأمل الأفضل يكمن في المبادرات الدبلوماسية التي تعزز أو تحسن من مستويات المصدقية القائمة، وفي الوقت نفسه تعمل على تعديل الوضع الراهن لتقليل الإغراء بالانشقاق عنه. بالطبع، تنطوي مثل هذه السياسات على مخاطر كبيرة، خصوصًا عند التعامل مع خصم طموح يسعى لإثارة المشاكل في الأماكن الخاطئة. علاوة على ذلك، وبحسب الاحتمالات، من غير المرجح أن تنجح هذه التكتيكات بانتظام، لا سيما خلال فترات التوسع الإمبريالي مثل القرن التاسع عشر حين كانت الدوافع التوسعية قوية. أما في عالم اليوم،

فقد يكون العامل المنقذ هو أن المناطق الهامشيّة حقًا لا توفر حافزًا حقيقيًا لأي قوة كبرى للانشقاق عن الوضع الراهن.

وينطبق الأمر ذاته على مناطق الصراع الطرفية، حيث توجد فجوة في مصداقية التهديدات بين الأطراف. ففي هذه الحالة، يكون من غير المرجح على الإطلاق ردع لاعب غير راضٍ. وعلى المدى الطويل، من غير المحتمل أن يستمر الوضع الراهن عندما تكون مصداقية أحد الطرفين معدومة تقريبًا، بينما يتمتع الطرف الآخر بمصداقية أكبر.

إننا نعتقد أن تاريخ فترة ما بعد الحرب يتماشى تقريبًا مع توقعات نموذجنا، ففي المناطق الأساسية حيث تكون المصداقية في أعلى مستوياتها بحكم التعريف، نجح الردع بالفعل وتم تجنب الحرب لحسن الحظ. أما حالات انهيار الردع الرئيسية، فقد حدثت في مناطق لم يكن فيها سوى إحدى القوتين العظميين تمتلك مصلحة راسخة، وبالتالي تمتعت بمستوى أعلى من المصداقية. فعندما فشل الردع في المجر أو تشيكوسلوفاكيا بسبب تحركات سوفيتية أو في فيتنام بسبب قرار أميركي بإعادة فرض وضع راهن متدهور، كانت هذه المناطق خارج نطاق المصالح الأساسية للقوة العظمى الأخرى، ما قلل من احتمالية المواجهة المباشرة بين الطرفين.

وهناك بالطبع استثناءات لهذه القاعدة، لكن من اللافت للنظر أن جميع هذه الاستثناءات تشمل الحالات الدراماتيكية التي كاد فيها الردع الإستراتيجي أن ينهار تمامًا. ففي كوبا، على سبيل المثال، تحدّى الاتحاد السوفيتي بشكل مباشر مصالح الولايات المتحدة، التي كانت أقوى وأكثر حزمًا. حيث في النهاية تراجع الاتحاد السوفيتي كما هو متوقّع بعد أن تم كشف خدعته. أما في برلين، بدءًا من العام 1948 وحتى منتصف الستينيات، كادت التحديات السوفيتية المتكررة أن تقوض التوازن الأوروبي. وأخيرًا، اقتربت القوتان العظميان من الحرب مرة أخرى خلال حرب الشرق الأوسط عام 1973، عندما هدد الاتحاد السوفيتي بالتدخل لحماية الجيش الثالث المصري ونظام الرئيس السادات الموالي للسوفييت. يتسق هذا مع نموذجنا، نجد أنه في الحالتين الأخيرتين، حيث كانت المصالح الأساسية للطرفين في خطر حقيقي، نجح الردع. ويعود ذلك إلى أن التهديدات بالانتقام الشديد عوّضت التراجع الحتمي في مصداقية كل طرف، ما حال دون اندلاع الحرب.

إذا كان الردع الإستراتيجي هو القاعدة، وكانت حالات انهيار الردع الطفيفة هي الاستثناء منذ عام 1945، فإن السؤال المطروح هو: كيف أدت الإستراتيجيات التي اتبعتها القوتان العظميان إلى هذا الوضع؟ أو بصيغة أخرى: ما طبيعة التوازن الذي ميّز سلوك القوتين العظميين منذ فجر العصر النووي وحتى انهيار الاتحاد السوفيتي؟ من الممكن، منطقيًا وتجريبيًا، أن تكون كل قوة عظمى قد اتبعت أحيانًا إستراتيجيات متسقة مع توازن الردع المؤكد: أي عدم التصرف بعدوانية مطلقًا، مع التهديد الدائم برد قاسٍ. ومع ذلك، فإن غياب الحرب لا يعني بالضرورة أن هذا هو

التوازن الوحيد الذي كان سائداً، بل يتوافق أيضاً مع توازنات أخرى، حيث لم يكن بقاء الراهن أمراً محسوماً. إن أخطر هذه التوازنات هو توازن الخداع، الذي ينشأ تحت الظروف ذاتها التي افترضها منظرو الردع التقليدي، أي عندما تكون التهديدات الانتقامية المتبادلة غير قابلة للتصديق بشكل متبادل.

وبطبيعة الحال، لا يمكن لتحليلنا النظري أن يقدم إجابات حاسمة على أسئلة غامضة، مثل: أي توازن كان سائداً خلال الحرب الباردة؟ أو كيف يمكن أن يتحول توازن معين إلى آخر؟ أو حتى كيف يمكن تغيير أي توازن معين؟ ومع ذلك، فإن الإمكانية النظرية، ولو كانت ضئيلة، لنجاح الردع في ظل توازن الخداع تتطلب منا على الأقل أن نطرح بعض الاحتمالات. وهناك احتمالان على الأقل يمكن مناقشتهما.

إحدى الفرضيات هي أن الأساس البديهي الذي قامت عليه نظرية الردع التقليدي قد تحقق خلال الحرب الباردة، ولكن لم تكن أي من القوتين العظميين مستعدة فعلياً لخوض صراع حقيقي.<sup>27</sup> وللدفاع عن هذا الطرح، لا بد من الافتراض، كما يفعل بعض المفكرين الإستراتيجيين المشككين في استمرارية الردع المتبادل (مثل Thompson و Jones، 1978)، أو حتى بعض المؤيدين له (مثل 16: National Academy of Sciences, 1977)، أن الحظ أدى دوراً مهماً في الحفاظ على الاستقرار. فكيف يمكن تفسير أنه لم يحدث، ولو مرة واحدة خلال نصف قرن تقريباً، أن انحرفت القوتان العظيمنتان عن قواعد اللعبة في نفس الوقت؟ مع ذلك، أي تفسير يعتمد على "الحظ الجيد" لاستقرار فترة ما بعد الحرب يتناقض مع فكرة أن العلاقة بين القوتين العظميين كانت مستقرة بشكل متين.

إذا بدت هذه الفرضية مقنعة في تفسير "السلام الطويل"، فإن استنتاجات نظرية الردع الكلاسيكي تصبح منطقية. ووفقاً لهذه النظرية، يجب على الدول أن تحافظ على قدرة تدميرية فائضة وتمتنع عن تقليص ترساناتها العسكرية بشكل كبير، وتعزز انتشار الأسلحة، وتسعى في الأزمات إلى تحقيق مكاسب عبر تقليل المرونة أو التصرف بتهور. أما إذا بدت هذه الفرضية غير متماسكة أو غير مقنعة، فلا بد من أساس بديهي مختلف لتفسير الاستقرار. هنا تأتي "نظرية الردع المثالي" كبديل نظري مفضل.

تفترض نظرية الردع المثالي أن التهديدات، بما في ذلك بعض التهديدات النووية، يمكن أن تكون ذات مصداقية فعلية. ومن هذا المنظور، يصبح استقرار الحرب الباردة قابلاً للتفسير بسهولة (وربما بسهولة زائدة عن الحد): فقد كان تهديد كل طرف بالانتقام ذا مصداقية كافية لردع الطرف الآخر عن الهجوم.<sup>28</sup> وعلى الرغم من أن هذا التفسير قد يبدو بديهيًا وغير مفاجئ، إلا أنه يتعارض مع الحكمة التقليدية السائدة. كما أن استنتاجات نظرية الردع المثالي

<sup>27</sup> في ظل توازن الخداع، يقوم اللاعبون الأقوياء دائماً بالانشقاق.

<sup>28</sup> في رأينا، لا يوضح هذا التفسير بشكل كافٍ غياب التحدي الأميركي للاتحاد السوفييتي خلال الفترات التي تمتعت فيها الولايات المتحدة بتفوق إستراتيجي واضح، كما كان الحال خلال إدارات ترومان وأيزنهاور وكينيدي. سنتناول هذا القصور في الفصل التالي.

تختلف بشكل جوهري عن استنتاجات نظرية الردع الكلاسيكي، حيث توصي بأن على الدول أن تحافظ على قدرة ردع دنيا فقط، وتسعى إلى إبرام اتفاقيات ضبط التسلح وتحدّ من الإنفاق العسكري وتتجنب سياسات الانتشار النووي وتعتمد في الأزمات على مزيج من الحزم والمرونة، مع إستراتيجيات تفاوض مدروسة وإجراءات عسكرية محسوبة وفق أسلوب الرد المماثل.

ختامًا، نلاحظ أن التوصيات السياسية المختلفة جذريًا لنظرية الردع المثالي تصبح سارية عندما يتم تعديل الافتراضات الأساسية لنظرية الردع الكلاسيكي، ولو بشكل طفيف جدًّا. وعلى وجه التحديد، إن توصياتنا البديلة تتطلب إمكانية تفضيل الدول للانتقام على الاستسلام. حيث لا يبدو لنا هذا التعديل النظري استثنائيًا، لا سيما في علاقات الردع العام المباشر، حتى عندما تكون الأسلحة النووية متضمنة.

ومع ذلك لا يوجد سبب للتوقف هنا. فبناءً على ذلك، نبحث في الآثار النظرية لتعديل أحد الافتراضات الأساسية الأخرى لنظرية الردع الكلاسيكي، وهو افتراض الفاعلين غير المتميزين. من خلال إسقاط هذا الافتراض، نستطيع ربط نظريتنا في صنع القرار بنظرية هيكلية متوافقة معها مفاهيميًا، وهي نظرية انتقال القوة، ودراسة تداعيات نظرية الردع المثالي في ظل مجموعة مختلفة قليلًا من الشروط الأولية. وكما سنوضح، فإن هذا التعديل النظري الإضافي ضروري لأخذ التفاوتات في المصدقية بالاعتبار، وهي تفاوتات يُحتمل أنها استمرت حتى تحقيق الاتحاد السوفييتي تكافؤًا جوهريًا مع الولايات المتحدة في أوائل السبعينيات.

## 5 الردع الأحادي

لن يجد العالم السلام إلا في التوازن.

شارل ديغول

بالنسبة إلى الواقعيين المتسقين منطقيًا، فإن ألعاب الردع المتبادل (أو عدد متغيرات أكبر مع عدد أكبر من الجهات الفاعلة) هي الألعاب الوحيدة الموجودة. وتفقد الواقعية، سواء كانت كلاسيكية أو جديدة، الكثير من قدرتها التفسيرية إذا تم اعتبار بعض الدول فقط على أنها تسعى لتحقيق القوة، أو إذا كانت بعض الدول فقط مدفوعة بعدم الأمان الهيكلي. وعلى الرغم مما رأيناه سابقًا، فإن الاتساق المنطقي ليس سمة مميزة لنظرية الردع الكلاسيكي. وبالتالي تقف النماذج المفاهيمية والمنطقية للردع الأحادي جنبًا إلى جنب في الأدبيات الإستراتيجية مع نماذج الردع المتبادل.<sup>29</sup> وخير مثال على ذلك نموذج الخطر النقدي لدانيال إلسبرغ (Daniel Ellsberg, 1959: 358-359)، ففيه يُنظر إلى الردع على أنه في الأساس مشكلة أحادية الجانب: كيفية ردع المبتز، من خلال التهديدات، عندما تكون تكلفة تنفيذ التهديد باهظة.

لكن إلسبرغ ليس وحده، ومن السهل فهم سبب رسم أسس نظرية الردع الحديثة على خلفية الحرب الباردة. فمعظم المفكرين الإستراتيجيين في تلك الحقبة كانوا مشغولين ولسبب واضح بسؤال أنه كيف يمكن ردع الاتحاد السوفييتي عن مهاجمة المصالح الغربية (وليس العكس). لذلك، لا ينبغي أن يكون من المفاجئ أن تكون افتراضات التفاوت في دوافع الهجوم مسيطرة بشكل بارز في الأدبيات الإستراتيجية. ففي الواقع، يشير جيرفيس (Jervis, 1979: 297) إلى أن "معظم الأدبيات تكتب من وجهة نظر الدولة التي تقاوم التغيير".

على سبيل المثال، يشير التمييز النظري بين الردع الأحادي (غير المتكافئ) والمتبادل (المتكافئ) حسب تعريف الردع "الفوري" المشهور لمورغان (Morgan, 1977: 28)، على أنه علاقة يكون فيها "أحد الأطراف يفكر بجدية في الهجوم، بينما الطرف الآخر يوجه تهديدًا لمنعه". وتكون حالات الردع هذه في الغالب ذات جانب واحد. فنادرًا ما تخطط

<sup>29</sup> يجب التأكيد على أن عدم الاتساق يتعلق فقط بأولئك الواقعيين ومنظري الردع الكلاسيكي الذين يفترضون أن الجهات الفاعلة غير مميزة.

دولتان في نفس الوقت لمهاجمة بعضهما، إلا في تلك الحالات التي تتوقع فيها إحدى الدول أن تهاجمها الدولة الأخرى أولاً فتشن حرباً استباقية.

وبالمثل، يتم افتراض الردع الأحادي في أدبيات الأزمات الدولية الحادة. حيث يُصور التعريف القياسي للأزمة على أنها حالة تتميز، من بين عدة أمور، بضيق وقت اتخاذ القرار والمفاجأة الإستراتيجية (Hermann, 1969). ومن المرجح ألا تتحقق هذه الظروف إلا عندما تكون إحدى الدول قد طعنت فعلاً بمصالح دولة أخرى بشكل مباشر، ما يسلب الضوء مرة أخرى على الاختلافات في الدوافع والظروف بين الدول المشاركة في الأزمة. ويتبين أن وصف سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977) الكلاسيكي لتشريح الأزمة لا التباس فيه وهو: "الأزمات هي نتيجة مباشرة لقرار تتخذه دولة ما لتحدي المصالح الأمنية لدولة أخرى".

وتفترض كذلك أدبيات الحروب بين الدول نظاماً دولياً غير متماثل وذو هيكل هرمي. بينما ينظر الواقعيون ونظريو توازن القوى إلى الدول على أنها جهات فاعلة غير متميزة، تميّز نظريات أخرى على مستوى النظام، مثل نظرية الدورة الطويلة (Modelski, 1983؛ Thompson و Modelski, 1989) ونظرية القوة (Doran, 1989a, 1989b) ونظرية التوازن الهرمي (Midlarsky, 1988) ونظرية استقرار الهيمنة (Kindleberger, 1974, 1976؛ Gilpin, 1981, 1975؛ Krasner, 1976)، وتميز بين المواقع التي تشغلها والظروف التي تواجهها في النظام. حيث تتصور نظرية انتقال القوة لأورغانسكي وكوغلر (Organski and Kugler, 1980) بيئة قد تتفكك نتيجة تحدي دولة غير راضية لدولة قوية راضية تدافع عن نظام مؤسسي.<sup>30</sup>

أما في الأدبيات الأكثر وصفاً للنزاعات بين الدول، هناك أيضاً إجماع واسع النطاق على أن بعض الدول، في أوقات محددة، كانت تتبنى توجهات توسعية أو دفاعية. على سبيل المثال، في دراسته المعروفة "Concert of Europe"، رأى كيسنجر (Kissinger, 1957a: 270, 321) أن بروسيا وروسيا دولتان تعديلتان في جوهرهما. بالمقابل، تتميز كل من بريطانيا العظمى والنمسا بأنهما "نموذجان للقوى التي تدعم الوضع الراهن"، حيث كانتا راضيتين عن نظام مؤتمر فيينا. وبالمثل، يؤكد كريغ وجورج (Craig and George, 1995: 32) أنه "بعد عام 1856، يمكن اعتبار روسيا وفرنسا وبروسيا والقوة الصاعدة ببيدمونت كلها قوى تعديلية، وتعتبر فقط النمسا وبريطانيا العظمى داعمتين للنظام القائم". كذلك يتناول كاغان (Kagan, 1995) في مناقشته لأصول الحرب البيلوبونيزية والحرب البونيقية الثانية والحرب العالمية الأولى، السياسات المحافظة بشكل بديهي في حالات اسبرطة وروما وبريطانيا العظمى ورضاهم العام عن الوضع الراهن.

<sup>30</sup> في القسم 5.5 ناقش بشكل أوضح العلاقة بين النموذج الذي نستكشفه في هذا الفصل ونظرية انتقال القوة.



## 5.1 شكل اللعبة<sup>31</sup>

نظراً لأن علاقات الردع الأحادي لها أهمية تجريبية ونظرية واضحة، سنستكشف الآن خصائصها الأساسية من منظور نظرية الألعاب. ويتمثل أحد الأهداف في قياس حساسية الاستنتاجات المستخلصة من تحليل لعبة الردع المتبادل المعممة على فرضية الاختيار المتزامن. أما الهدف الآخر هو استكشاف النتائج النظرية بشكل أكثر شمولاً من خلال فرضية اللاعبين غير المميزين. وأخيراً، نرغب في ربط نظرية الردع المثالي بتلك النظريات الهيكلية التي تميز بين الدول ذات التوجهات الهجومية والدفاعية.

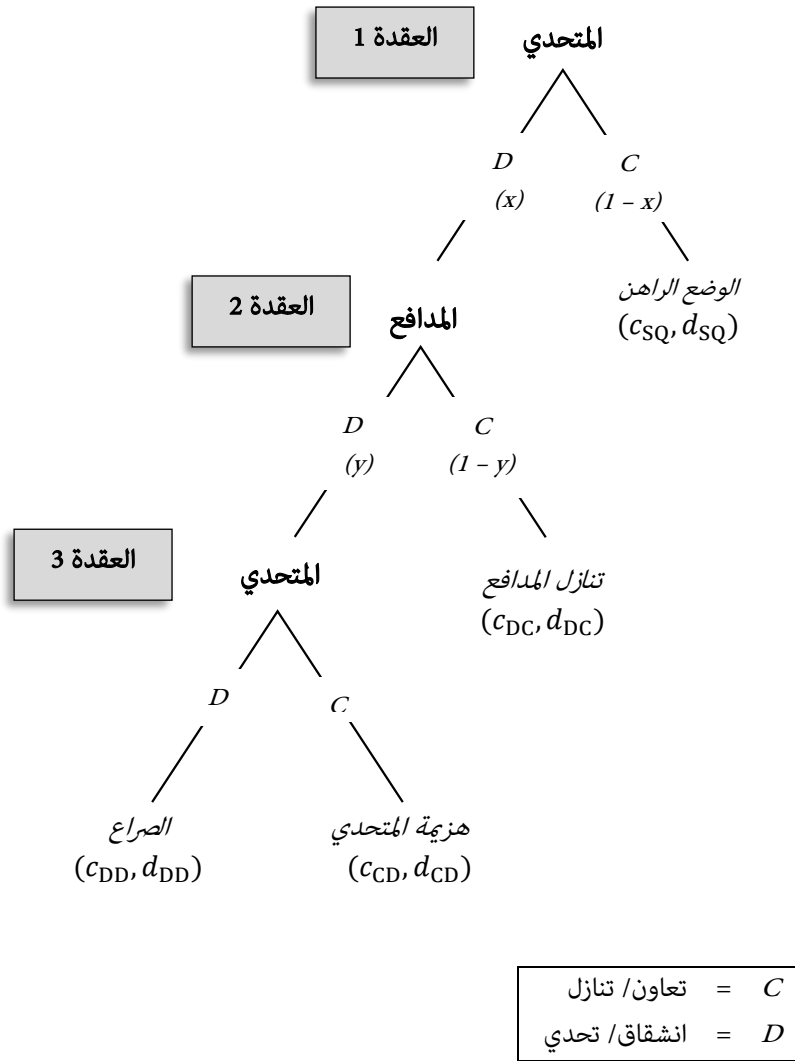
لتحقيق هذه الغايات، نفترض لعبة بسيطة تتألف من شخصين، تسمى *لعبة الردع الأحادي*، حيث يقرر أحد اللاعبين، أي *المتحدّي*، إذا ما كان يريد أن يتحدى الطرف الآخر، أي *المدافع*، وليس العكس.<sup>32</sup> يصوّر الشكل 19 هذه اللعبة بشكل أوسع.

في لعبة الردع الأحادي، يبدأ المتحدّي اللعب عند العقدة 1؛ يمكن للمتحدّي إما أن يبدأ في الخداع (عن طريق الانشقاق واختيار  $D$ )، أو لا (عن طريق التعاون واختيار  $C$ ). فإذا تعاون المتحدّي، تنتهي اللعبة، والنتيجة هي *الوضع الراهن* ( $SQ$ ). أما إذا انشق المتحدّي في البداية، تستمر اللعبة ويتحرك المدافع إلى الخطوة التالية عند العقدة 2.

تكون خيارات المدافع إما التنازل (أي، اختيار  $C$ ) أو تحدي المتحدّي (أي، اختيار  $D$ ) ويؤدي التنازل إلى نتيجة  $DC$  (أي *تنازل المدافع*). ويؤدي التحدي إلى خيار ثاني وأخير من قبل المتحدّي عند العقدة 3. فإذا اختار المتحدّي  $C$  وتقدم للتنازل، تكون النتيجة هي  $CD$  (*هزيمة المتحدّي*)؛ وإذا تحدى المتحدّي المدافع بالتمسك بخياره السابق  $D$ ، يحدث *الصراع* (النتيجة  $DD$ ). في الحالة الأولى، تكون العوائد لكل من المتحدّي هي هزيمة المتحدّي والصراع على التوالي.

<sup>31</sup> ما تبقى من هذا الفصل يستند إلى زاغاري وكيلغور (Zagare and Kilgour, 1993a) وزاغاري (Zagare, 1996b).

<sup>32</sup> تقليدنا للإشارات المحددة إلى اللاعبين في نموذج لعبتنا، المتحدّي والمدافع، هو كتابة أسمائهم بحروف كبيرة. نترك الأحرف الكبيرة عند الإشارة إلى نظرائهم في العالم الحقيقي.



الشكل 19 لعبة الردع الأحادي.

ولتوضيح ذلك، يرد في الشكل 20 موجز للنتائج الأربعة المحتملة لنموذج الردع غير المتكافئ، فضلاً عن تدوين الرموز وفقاً لمعايير فون نيومان - مورغنسترن المرتبطة بها. كما يتم تمثيل العوائد بزواج مرتب في كل خلية من المصفوفة، ويكون في المدخل الأول منفعة للمُتحدِّي أما في الثاني منفعة للمُدافع. نلاحظ أنه باستثناء التغييرات التي أدخلت لتكييف أسماء اللاعبين الجدد، فإن نتائج العوائد في لعبة الردع الأحادي تكون متطابقة تقريباً مع تلك التي في لعبة الردع المتبادل المعممة، وذلك ليس بصدفة. ففي تطوير هذه النماذج، حاولنا أن نبقي الأمور بسيطة وقابلة للمقارنة قدر الإمكان.

## المدافع

هزيمة المتحدي (CD) ( $c_{CD}, d_{CD}$ )	الوضع الراهن (SQ) ( $c_{SQ}, d_{SQ}$ )
صراع (DD) ( $c_{DD}, d_{DD}$ )	تنازل المدافع (DC) ( $c_{DC}, d_{DC}$ )

المتحدي

الشكل 20 صياغة النتائج والفوائد من لعبة الردع الأحادي.

نلاحظ أيضًا أن لعبة الردع الأحادي هي امتداد مباشر للعبة الردع غير المتكافئ الأساسي (انظر الشكل 14). الفرق الوحيد هو أن المتحدي لديه خيار إضافي (عند العقدة 3) في لعبة الردع الأحادي. هذه الخطوة الإضافية تعني أن اللعبة لم تعد تنتهي بعد رد المدافع. لأن المتحدي يُمنح فرصة للانتقام إذا قاوم المدافع، أو لديه إمكانية للمساومة القسرية والتفاوض الضمني، أو ما يسميه جورج (George, 1993) "الإقناع القوي". لذلك، فإن لعبة الردع الأحادي هي نموذج أكثر تفصيلاً.

لإضفاء بعض الهيكلية الواقعية على النموذج، نضع بعض القيود المعقولة على تفضيلات كل لاعب: أولاً، نفترض أن المتحدي يفضل بشدة أن يتنازل المدافع على بقاء الوضع الراهن، ويفضل الوضع الراهن على هزيمة المتحدي. هذا المبدأ ضروري لأن من دونه، يكون الردع لا معنى له. من ناحية أخرى، نفرض قيودًا أكثر انفتاحًا على تفضيلات المدافع، الذي قد يفضل إما الوضع الراهن أو هزيمة المتحدي، ولكننا نفترض أنه يفضل كلاهما على أن يتنازل المدافع. ومع ذلك، يتضح أن التقييم النسبي للمدافع الأول نتيجتين (أي الوضع القائم مقابل هزيمة المتحدي) ليس له تأثير إستراتيجي في سياق اللعبة.

إذا افترضنا أن جميع التهديدات فعالة بالمعنى الذي نوقش في القسم 3.3. وبالتالي، نفترض أن المتحدي يفضل الوضع الراهن على الصراع، وكذلك المدافع. مجددًا، نضع هذا الافتراض لأن الردع يصبح مستحيلًا من دونه. كما في السابق، لا نفترض تفضيلاً ثابتاً لأي من اللاعبين في ما يخلص الصراع مقابل التنازل لللاعب الآخر. فتظل هذه العلاقات الحيوية في جوهر نموذجنا.

أما تفضيل المتحدي بين الصراع وهزيمة المتحدي وتفضيل المدافع بين الصراع وتنازل المدافع، هما ما يحدد أنواعهما. وفي أبسط نموذج منفصل ممكن، يمكن أن يكون المتحدي والمدافع من أحد نوعين، متشدد أو مرن، ولكل منهما التفضيلات التالية:

- المتحدي (متشدد): تنازل المدافع  $Ch <$  الوضع الراهن  $Ch <$  الصراع  $Ch <$  هزيمة المتحدي (العبارة 5.1)
- المتحدي (مرن): تنازل المدافع  $Ch <$  الوضع الراهن  $Ch <$  الصراع  $Ch <$  هزيمة المتحدي (العبارة 5.2)
- المدافع (متشدد): [هزيمة المتحدي والوضع الراهن]  $Def <$  الصراع  $Def <$  تنازل المدافع (العبارة 5.3)
- المدافع (مرن): [هزيمة المتحدي والوضع الراهن]  $Def <$  تنازل المدافع  $Def <$  الصراع (العبارة 5.4)

حيث أن " $Ch <$ " تعني أنه تفضيل من قبل المتحدي، و" $Def <$ " تعني أنه تفضيل من قبل المدافع، وتظل القيم النسبية للنتائج المضمنة بين الأقواس مفتوحة.

نستمر في الافتراض بأن كل لاعب يعرف فوائده الخاصة (التفضيلات) ولكن لديه فقط معرفة احتمالية بنوع خصمه. لنمذجة هذه الحالة غير المؤكدة، يتم التعامل مع العوائد الخاصة بالنتائج  $DD$ ،  $C_{DD}$  (المتحدي) و  $D_{DD}$  (المدافع)، كمتغيرات عشوائية ثنائية مستقلة، يشار إليها بالحروف الكبيرة، مع توزيعات معروفة. وبشكل أكثر دقة، يعرف كلا اللاعبين أن:

في حالة وقوع الصراع (النتيجة  $DD$ )، المنفعة التي يحصل عليها المتحدي غير معروفة بدقة، بل هناك عدم يقين بشأن نوعه. لذا يتم تمثيلها كمتغير عشوائي ثنائي الاحتمال. الطرف الآخر (المدافع) لا يعرف بالضبط نوع المتحدي، لكنه يعلم أن هناك احتمالاً أن يكون قوياً، واحتمالاً أن يكون ضعيفاً. هذا التوزيع يلعب دوراً مهماً في تحديد ما إذا كان سيتم الردع أم لا.

في نموذج الردع الأحادي، يُمثل المهاجم من خلال متغير عشوائي ثنائي يُعبّر عن مدى استعداده للصراع. يُفترض أن المهاجم يعرف نوعه لكنه لا يعرف نوع المدافع معرفة يقينية. منفعة المهاجم من نتيجة الصراع يأخذ إحدى القيمتين:

- المهاجم يرى الصراع مفيداً، أي إذا كان من النوع المتشدد باحتمال أن المتحدي قوي
- الصراع ضار له، أي إذا كان من النوع المرن باحتمال أن المتحدي ضعيف
- كلما زادت قيمة درجة اعتقاد الطرف الآخر بأن المهاجم مستعد للرد والدخول في مواجهة، ازداد احتمال أن يُنظر إلى المهاجم كطرف متشدد، مما قد يردع المدافع.

في حالة وقوع الصراع (النتيجة  $DD$ )، المنفعة التي يحصل عليها المدافع غير معروفة بدقة، بل تعتمد على نوعه، الذي يكون مجهولاً للطرف الآخر. لذا يتم تمثيلها كمتغير عشوائي ثنائي الاحتمال. الطرف الآخر (المتحدي) لا يعرف بالضبط نوع المدافع، لكنه يعلم أن هناك احتمالاً أن يكون قوياً، واحتمالاً أن يكون ضعيفاً. هذه التقديرات تؤثر على قراره في ما إذا كان سيُقدم على الخيانة أو الصراع، أم سيتراجع ويحافظ على الوضع الراهن.

يعرف المدافع نوعه جيداً لكنه لا يعرف على وجه اليقين نوع المهاجم، ويعتمد في قراراته على الاعتقاد الاحتمالي. يأخذ متغير منفعة المدافع إحدى القيمتين:

- المدافع يرى أن الصراع يعود عليه بمنفعة، أي إذا كان متشددًا باحتمال اعتقاد الطرف الآخر بأن المدافع مستعد للدخول في الصراع إذا تم تحديه.
- الصراع ضار له، أي إذا كان مرناً باحتمال أن اعتقاد الطرف الآخر بأن المدافع غير مستعد للدخول في الصراع إذا تم تحديه.

وكلما ارتفع احتمال اعتقاد الطرف الآخر بأن المدافع مستعد للدخول في الصراع إذا تم تحديه، زادت فعالية الردع من طرف المدافع.

في لعبة الردع الأحادي، هناك معيارين للمصادقية للمتحمدي والمدافع، أي تشدد المتحمدي والمدافع وقوتهما. وهذا يعني أن المدافع يرى المتحمدي على أنه متشدد وعلى أنه مرن. وبالمثل، يعتقد المتحمدي أن المدافع متشدد ومرن. نتذكر أن القيم الأكبر تعني أن تهديد اللاعب (باختيار D) الانشقاق يصبح أكثر مصادقية، والعكس صحيح. وفي الحالات القصوى، يصبح التهديد المقابل إما موثوقاً تماماً أو غير موثوق على الإطلاق.

## 5.2 الردع الأحادي في إطار المعلومات المكتملة

تحت أي ظروف سيبدأ المتحمدي المواجهة؟ متى سيقوم المدافع بالمقاومة؟ متى ستحصل الحرب؟ ما هو الرابط بين نجاح الردع ومصادقية التهديد؟ ناقش تباعاً هذه الأسئلة والأسئلة المرتبطة بها، أولاً في الحالة الأبسط عندما يكون لدى اللاعبين معلومات مكتملة عن تفضيلات بعضهم البعض، ثم في الحالة الأكثر تعقيداً عندما تكون المعلومات غير مكتملة.<sup>33</sup>

عندما تكتمل المعلومات، يكون لدى اللاعبين معلومات دقيقة وكاملة عن تفضيلات بعضهم البعض. نظراً لأننا نعرف التهديدات الموثوقة (أي العقلانية) من حيث اعتقاد أحد اللاعبين حول تفضيل الآخر لتنفيذ التهديد، فإن ذلك يعني أنه تحت ظرف المعلومات المكتملة يكون تهديد اللاعب إما موثوقاً تماماً أو غير موثوق على الإطلاق. أو بعبارة أخرى، عندما يكون كلا النوعين من اللاعبين معروفين، يعرف كل منهما على وجه اليقين ما إذا كان الآخر متشددًا أو مرناً.

<sup>33</sup> بالنسبة إلى القارئ المهتم، نلخص الحالة الوسيطة للمعلومات غير المكتملة من جانب واحد في الحاشية رقم 7.

نظراً للقيود الموضوعية على تفضيلات اللاعبين (انظر 5.1-5.4 أعلاه)، لا توجد سوى أربع ألعاب ردع أحادية مميزة إستراتيجياً مع المعلومات المكتملة. وتختلف هذه الألعاب فقط في ما يتعلق بمصادقية تهديدات اللاعبين: إما أن يكون كلا اللاعبين معروفين بتهديداتهما الموثوقة، أو يكون المتحدي فقط تهديده موثوق أو يكون المدافع فقط لا يكون لدى أي من اللاعبين تهديد موثوق.

يلخص الجدول 5 الخصائص المميزة للألعاب الأربع. وباستخدام الاستدلال العكسي يصبح من السهل تحديد التوازن المثالي في الألعاب الفرعية لكل لعبة. على سبيل المثال، يمكن اعتبار اللعبة الأولى (العمودين الأول والثاني) من الجدول 5، التي تم تمثيلها في الشكل 21. في هذه اللعبة، اللاعبان متشدان، أي أنهما يمتلكان تهديدات موثوقة تماماً. بمعنى آخر، المنفعة من الصراع لكليهما مرتفعة، وكلا اللاعبين يعرفان ذلك.

جدول 5 التوازنات المثالية في الألعاب الفرعية في ألعاب الردع الأحادي مع معلومات مكتملة

اللعبة 4		اللعبة 3		اللعبة 2		اللعبة 1		
Def	Ch	Def	Ch	Def	Ch	Def	Ch	
0	0	1	0	0	1	1	1	احتمال التشدد او المرونة
مرن	مرن	متشدد	مرن	مرن	متشدد	متشدد	متشدد	النوع
كلا	كلا	نعم	كلا	كلا	نعم	نعم	نعم	التهديدات الموثوقة الإستراتيجية
<i>C</i>	<i>C/C</i>	<i>D</i>	<i>C/C</i>	<i>C</i>	<i>D/D</i>	<i>D</i>	<i>C/D</i>	نتيجة التوازن المثالي في الألعاب الفرعية
الوضع الراهن		الوضع الراهن		تنازل المدافع		الوضع الراهن		

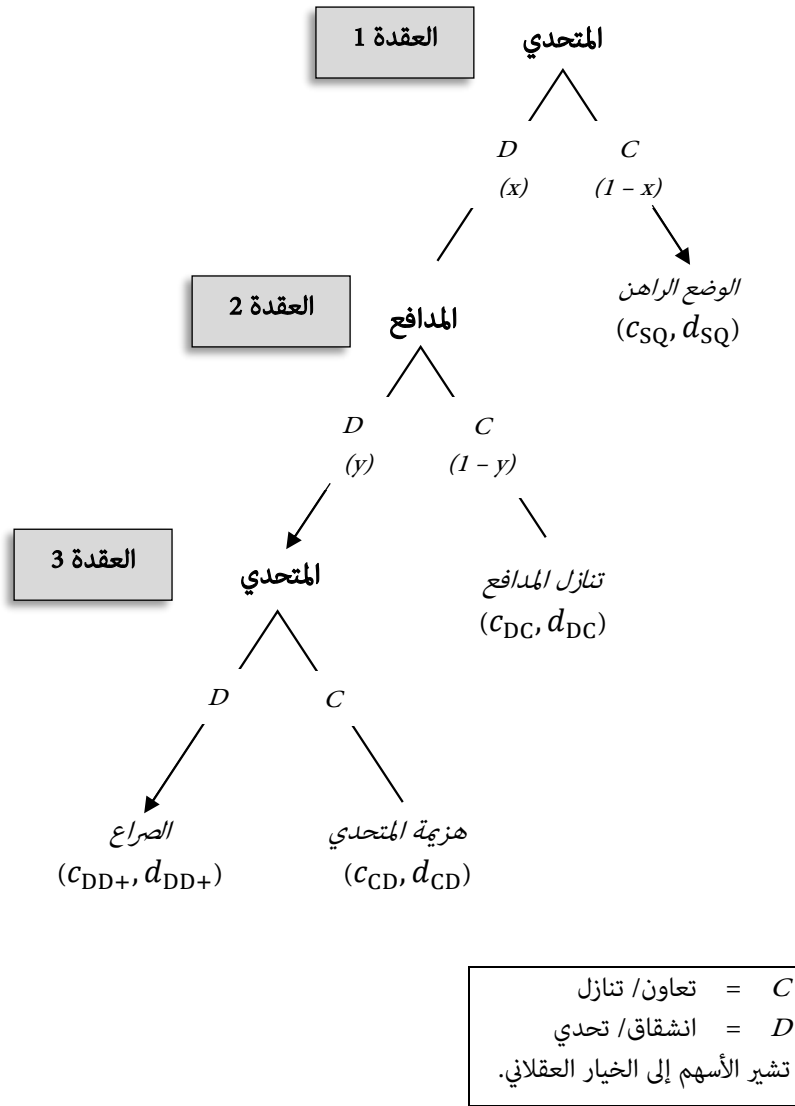
كما تكشف الأسهم في الشكل 21 (التي تمثل الخيارات العقلانية)، وكما يظهر الجدول 5، فإن التوازن المثالي في الألعاب الفرعية الوحيد لهذه اللعبة ينتج عن الوضع الراهن كنتيجة، وبالتالي ينجح الردع.

يفسر تطبيق الاستدلال العكسي سبب ذلك. عند العقدة 3، يمكن للمتحدي إما اختيار *C* (التنازل) وتحقيق نتيجة *CD* (هزيمة المتحدي) أو اختيار *D* (التحدي) وإحداث صراع. نظراً لأن المتحدي متشدد، فإن النتيجة التي يحصل عليها المتحدي إذا حصل صدام مباشر تساوي قيمة النتيجة بالنسبة إلى المتحدي المتشدد، أي كم تعني له أو كم يستفيد منها، والنتيجة التي يحصل عليها المتحدي المتشدد أكبر من النتيجة التي يحصل عليها المتحدي إذا قرر التراجع أي عندما يكون المتحدي متشدداً، فإن النتيجة التي سيحصل عليها في حالة المواجهة المباشرة تساوي المنفعة المرتفعة الخاصة بالمتشدد. لذلك، عند العقدة 3، يجب أن يختار المتحدي الانشقاق *D*.

بعبارة أخرى: المتحدي المتشدد، إذا خاض صدامًا مباشرًا، فسيكون راضيًا نسبيًا عن النتيجة، لأنها ليست أسوأ سيناريو بالنسبة إليه، بل قد تكون الأفضل مقارنة بالتراجع. والمتحدي المتشدد يُفضّل أن يخوض مواجهة مباشرة على أن يتراجع.

أما عند العقدة 2، لدى المدافع خيارات مشابهة لتلك التي لدى المتحدي عند العقدة 3 فإذا اختار المدافع C، تكون النتيجة هي تنازله؛ وإذا اختار المدافع الانشقاق D، فإن اختيار المتحدي عند العقدة 3 يحدد النتيجة. نظرًا لوجود معلومات مكتملة، يمكن للمدافع أن يتوقع أن المتحدي القوي سيختار الانشقاق D (كما هو مذكور أعلاه) وأن النتيجة ستكون صراعًا. ونظرًا لأن المدافع أيضًا قوي ويفضل الصراع على تنازل المدافع يتوجب على المدافع اختيار الانشقاق عند العقدة 2.

أخيرًا، عند العقدة 1، يمكن للمتحدي إما التعاون أو الانشقاق. فإذا تعاون المتحدي، تنتهي اللعبة وتكون النتيجة هي الوضع *الراهن*. ولكن إذا انشق المتحدي، يمتلك المدافع إداة حرية الاختيار عند العقدة 2. وكما تم تحديده، يقوم المدافع المتشدد بالانشقاق، ما يؤدي بدوره إلى انشقاق المتحدي عند العقدة 3 وحدث *صراع*. بالتالي، ينحصر اختيار المتحدي عند العقدة 1 إلى C التعاون. وفي هذه الحالة تكون النتيجة هي الوضع *الراهن* أو D الانشقاق. وفي هذه الحالة تكون النتيجة هي *الصراع*. بموجب الفرضية، أن منفعة الوضع *الراهن* أكبر من المنفعة المرتفعة للصراع. يجب على المتحدي أن يختار بدايةً C. إذًا، في حالة التوازن يختار المتحدي C عند العقدة 1 وينوي اختيار D عند العقدة 3، بينما ينوي المدافع اختيار D عند العقدة 2، فتصبح النتيجة هي الوضع *الراهن*. وهكذا عندما يكون لدى كل لاعب تهديد موثوق يسود الردع.



الشكل 21 تحديد التوازن المثالي في الألعاب الفرعية في لعبة الردع الأحادي مع تهديدات موثوقة ومعلومات مكتملة باستخدام الاستدلال العكسي.

وكما يشير الجدول 5 بشكل مثير للاهتمام، إن الوضع الراهن يظل قائماً عند اللعب بعقلانية في الحالات التالية: (1) عندما يكون تهديد المدافع موثقاً، أو (2) عندما يكون تهديد المتحدي غير موثق. إذًا، في لعبة الردع الأحادي، تكون التهديدات المتبادلة الموثوقة كافية، لكنها ليست ضرورية لتحقيق الردع الناجح، وهذا كما ينبغي أن يكون. نظرًا لأن ألعاب الردع الأحادي غير متماثلة، فليس من المفاجئ أن تكون الشروط المطلوبة للردع مختلفة بعض الشيء عن تلك الخاصة بالألعاب المتكافئة للردع المتبادل.

تفسر الطبيعة غير المتكافئة للعبة الردع الأحادي لماذا يكون الوضع الراهن مستقرًا عندما يفتقر المتحدي إلى تهديد انتقامي موثق. وعندما يكون معروفًا أن المتحدي مرن، يكون غير قادر على ردع المدافع عن التخطيط لاختيار



الخيار  $D$  عند العقدة 2، وبالتالي يكون المتحدي نفسه مردوعاً عن اختيار الخيار  $D$  عند العقدة 1. وبذلك يفشل الردع عندما تكون المصدقية غائبة. أما بالنسبة إلى المدافع ولحسن الحظ، يضمن له هذا الفشل بقاء الوضع *الراهن* على حاله.

ومع ذلك، يبقى هناك حالة واحدة يكون فيها *الوضع الراهن* غير مستقر، وهي عندما يكون المتحدي متشدداً والمدافع مرناً. في هذه الحالة، يردع المتحدي المدافع عن التخطيط لاختيار الخيار  $D$  عند العقدة 2، ومن ثم لا يستطيع المدافع ردع المتحدي عن اختيار الخيار  $D$  عند العقدة 1. النتيجة النهائية هي أن *المدافع يتنازل*.

كما نلاحظ أن الردع ينجح في لعبة الردع الأحادي عندما يكون اللاعبان مرنان ويفتقران إلى تهديد موثوق. وبالتالي، قد يجادل البعض بأن هذا النموذج يوفر حلاً بديلاً لمفارقة الردع، وهذا صحيح فعلاً. ولكن يجب أن نتذكر أن هذا الحل يستند إلى افتراض أساسي يقع خارج نطاق نظرية الردع الكلاسيكي: الفاعلون المتميزون. ويكون في لعبة الردع الأحادي للاعبين أدواراً مميزة ودوافع مميزة، في حين أن نظرية الردع الكلاسيكي تعتبر جميع الدول متشابهة. لذلك ومن أجل قبول هذا الحل، يجب بالضرورة التخلي عن عنصر آخر من أساسيات نظرية الردع الكلاسيكي.

ومع ذلك، هذه النتيجة مهمة وغير متوقعة، تميز بوضوح لعبة الردع الأحادي عن لعبة الردع المتبادل المعقدة. حيث يكون الوضع *الراهن* في الأخير غير مستقر عندما يفترق كلا اللاعبين إلى تهديدات انتقامية موثوقة: لا يستطيع أي منهما ردع الآخر. ولكن العكس يحدث عندما يكون الردع من جانب واحد، فكما ذكرنا توّاً أن في كل مرة يفترق فيها تهديد المتحدي إلى المصدقية، لا يستطيع المتحدي ردع انتقام المدافع، وهذا الأمر له عواقب إستراتيجية مهمة: يظل *الوضع الراهن قائماً* عند اللعب بعقلانية ويستمر الردع.

تعتبر هذه النتيجة مهمة لعدة أسباب: أولاً، لأنها توضح مرة أخرى خطر قبول الافتراضات التي تبدو غير ضارة بشكل غير نقدي والمضمنة في نسيج نظرية الردع الكلاسيكي. والأهم من ذلك، أنها تجعلنا ندرك إمكانية أن يكمن مفتاح نجاح الردع ليس في الخصائص المحددة لتهديد المدافع. في بعض حالات الردع، يمكن لخصائص التهديد أن تؤثر بشكل تفاعلي بحيث تكون في النهاية طبيعة تهديد المتحدي هي العامل الحاسم في ما إذا كان المتحدي سيُقدم على التحدي أم لا. بالإضافة إلى ذلك، تظهر هذه النتيجة بشكل واضح أن الشروط الأربعة التي طرحها ليبو (Lebow, 1981: 93) والكثير من الآخرين على أنها "ضرورية لنجاح الردع"، ليست كذلك في الواقع، ما يوضح مرة أخرى كيف

تعارض نتائج نظرية الردع المثالي مع الصيغ التقليدي الأكثر شيوعاً.<sup>34</sup> وأخيراً، توفر هذه النتيجة تبريراً نظرياً إضافياً لقرارنا في استكشاف ديناميكيات كل من ألعاب الردع المتبادل والردع الأحادي.

### 5.3 الردع الأحادي في ظل معلومات غير مكتملة

أظهرنا حتى الآن أن مصداقية تهديدات كل لاعب تحدد تمامًا نتيجة كل لعبة ردع أحادي بمعلومات مكتملة. ولكن ماذا يحدث في ظل المعلومات غير المكتملة؟ في ظل هذه الظروف، يعتمد السلوك العقلاني على نوعين من المعلومات: تفضيلات اللاعب الخاصة ومعتقداته بشأن تفضيلات خصمه.

تكون تفضيلات المتحدي حاسمة عند العقدة الأخيرة (3) من الشكل حيث يختار المتحدي المتشدد دائماً الخيار  $D$  الانشقاق لتحقيق نتيجة لدى الصدام المباشر تساوي قيمة هذه النتيجة له، أي كم تعني له أو كم يستفيد منها، بدلاً من أن تكون النتيجة التي يحصل عليها المتحدي إذا قرر التراجع أقل من قيمة هذه النتيجة بالنسبة إلى المتحدي المتشدد. بينما يختار المتحدي المرن دائماً خيار التعاون لتحقيق نتيجة قرار التراجع بدلاً من أن تكون النتيجة إذا حصل صدام مباشر انخفاض القيمة المنخفضة من الصراع أمام قيمة تراجع المتحدي.

كذلك، إذا كان هناك تحدٍ للوضع الراهن، يختار المدافع المتشدد دائماً خيار الانشقاق عند العقدة 2 لأن النتيجة المرتبتين بهذا الخيار - هزيمة المتحدي والصراع - يفضلهما المدافع المتشدد على خيار تنازل المدافع، الذي سيكون نتيجة اختيار المدافع لخيار التعاون أو التنازل.

لكن هذا الاختيار ليس تلقائياً عندما يكون المدافع مرناً، فهذا الأخير يفضل هزيمة المتحدي على تنازل المدافع، لكنه يفضل تنازل المدافع على الصراع، لذلك يعتمد اختياره بشكل عقلائي على تقديره لاحتمال هزيمة المتحدي مقابل الصراع إذا تحدى المتحدي. ويعتمد هذا التقدير بدوره على تقديره لنوع المتحدي لأن نوع المتحدي، كما ذكر سابقاً، يحدد النتيجة النهائية مباشرة، إذا اختار المدافع الخيار  $D$ . أما عند العقدة 2، يدافع المدافع القوي دائماً، لكن اختيار المدافع المرن العقلاني قد يكون إما التحدي أو التنازل.

نظراً لأن المتحدي هو الذي يبادر، ما هي المعلومات التي يجب على المدافع استخدامها لتقدير احتمال أن يكون المتحدي قوياً؟ من المعقول أن يقوم المدافع بتحديث تقديره الأولي حول احتمال قوة المتحدي في ضوء المعلومات

<sup>34</sup> وفقاً لما ذكره ليبو (Lebow, 1981: 85)، "تظهر أربعة شروط أساسية لتحقيق الردع الناجح، يجب على الدول (1) تحديد التزامها بوضوح، (2) التواصل بشأن وجود هذا الالتزام مع الأعداء المحتملين، (3) تطوير الوسائل للدفاع عنه أو لمعاقبة الأعداء الذين يتحدونه، و(4) إظهار عزمها على تنفيذ الإجراءات التي يتطلبها ذلك". من بين الشروط الأربعة، يظهر فقط الشرط الثالث، الذي نفسره على أنه القدرة على التهديد، كشرط ضروري في نظرية الردع المثالي.

الجديدة التي حصل عليها، على وجه التحديد يعرف المدافع الآن أن المتحدي قد تحدى (عند العقدة 1)، وقد تغير هذه المعرفة بشكل عقلائي معتقدات المدافع بشأن نوع المتحدي؛ المتشدد. إن أحد جوانب مفهوم التوازن الذي نطبقه، أي توازن بايز المثالي، هو شرط أن يقوم المدافع بتحديث معتقداته بشأن نوع المتحدي بشكل عقلائي استناداً إلى السلوك الذي يلاحظه عند العقدة 1.

وأخيراً، ما هو الخيار الذي يجب أن يتخذه المتحدي عند العقدة 1؟ يمكن للمتحدي من أي نوع أن يتعاون أو ينشق بشكل عقلائي، حيث يعتمد هذا القرار على تقديراته لنوع المدافع وسلوك المدافع المتوقع. ومع احتمال تشدد المدافع يكون المدافع متشددًا وسيتحدى بالتأكيد، ولكن نظرًا لأن خيار المدافع المرن غير مؤكد (كما ذكر أعلاه)، يجب على المتحدي تقدير احتمال أن يكون المدافع مرناً لكنه سيدافع على الرغم من ذلك.

باختصار، يتم تحديد الخيارات العقلانية في لعبة الردع الأحادي في ظل المعلومات غير المكتملة من خلال تفضيلات اللاعبين للصرع (DD) مقابل الاستسلام والتنازل. وكذلك من خلال تقديرات احتمالية كل لاعب، التي يتم تحديثها عند الضرورة، لمصادقية تهديد الآخر.

#### 5.4 التوازنات البايزية المثالية في لعبة الردع الأحادي

أظهرنا حتى الآن تأثير مصادقية التهديد على استقرار الوضع *الراهن* في اللعبة ذات المعلومات المكتملة. كما ناقشنا ما يجب على اللاعبين العقلانيين مراعاته عندما تكون المعلومات غير مؤكدة، وبالتالي تكون المصادقية غير مثالية. أما الآن سنحدد بشكل كامل الخيارات العقلانية لكل لاعب في لعبة الردع الأحادي مع المعلومات غير المكتملة كما هو محدد بواسطة التوازن البايزي المثالي.

تتراوح معايير المصادقية من 0 إلى 1، حيث تتراوح التهديدات المقابلة من غير موثوقة تمامًا إلى موثوقة تمامًا. وبالتالي، تمثل الزوايا الأربع لهذا الشكل تتوافق مع الألعاب الأربع ذات المعلومات المكتملة التي نوقشت سابقًا. على وجه التحديد، تمثل الزاوية الشمالية الشرقية (والزاويتان الشمالية الغربية، الجنوبية الشرقية، والجنوبية الغربية تبعاً) الوضع الذي يمتلك فيه كل لاعب (فقط المدافع، فقط المتحدي، أو لا أحد من اللاعبين) تهديدًا موثوقًا. تذكر أن *الوضع الراهن* مستقر في جميع الحالات باستثناء الزاوية الجنوبية الشرقية (حيث يكون تهديد المتحدي فقط هو الموثوق).

هناك أربعة أنواع رئيسية من التوازنات البايزية المثالية للتهديدات ذات مصداقية متوسطة.<sup>35</sup> يمكن تمثيل هذه التوازنات بواسطة مجموعات احتمالية حيث:

احتمال أن يختار المتحدي المتشدد  $D$  عند العقدة 1

احتمال أن يختار المتحدي المرن  $D$  عند العقدة 1

احتمال أن يختار المدافع المتشدد  $D$  عند العقدة 2

احتمال أن يختار المدافع المرن  $D$  عند العقدة 2

الاحتمال الشرطي للمدافع أن يكون المتحدي متشددًا، نظرًا لأن المتحدي اختار الانشقاق عند العقدة 1.

تمثل الاحتمالات الأربعة الأولى متغيرات إستراتيجية تصف اختيارات المتحدي والمدافع اعتمادًا على النوع. كما تمت الإشارة إليه أعلاه، يختار المدافع المتشدد دائمًا الانشقاق عند العقدة 2 بشكل عقلائي. الاحتمال الخامس هو الاحتمال اللاحق، الذي يتم تحديثه بواسطة المدافع بمجرد ملاحظة اختيار المتحدي للانشقاق عند العقدة 1.

هذه التوازنات تشبه ولكن ليس بشكل مطابق، تلك التي في لعبة الردع المتبادل المعقدة مع المعلومات غير المكتملة، التي تمت دراستها في الفصل 4. لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئًا، حيث أن اللعبتين ترتبطان ارتباطًا وثيقًا. فالاختلاف الرئيسي يتعلق بتسلسل الاختيارات المنطقي. في لعبة الردع المتبادل المعقدة، يقوم اللاعبون باتخاذ اختياراتهم الأولية بشكل متزامن، أما في لعبة الردع الأحادي يأتي اختيار المدافع الأولي، إذا تم اتخاذه أساسًا، فقط بعد تحرك المتحدي. هناك عدد من الأسباب الجيدة لدراسة توازنات لعبة الردع الأحادي بالتفصيل. أولاً، هيكل التوازن في لعبة الردع الأحادي أقل تعقيدًا، أي أن هناك توازن أقل وتداخلات أقل في التوازنات. وبالتالي لا تكتفي لعبة الردع الأحادي بجعل نطاق الأنماط السلوكية الممكنة أكثر وضوحًا، بل تساعد أيضًا في تعزيز وتنقية فهمنا لديناميكيات هذه الفئة المهمة من علاقات الردع.

هناك أيضًا بعض الاختلافات الكبيرة بين التوازنات البايزية المثالية لإصدارات المعلومات غير المكتملة للعبة الردع المتبادل المعقدة ولعبة الردع الأحادي. تساعدنا هذه الاختلافات في فهم مدى تأثير افتراضاتنا حول تسلسل اللعب على استنتاجاتنا. علاوةً على ذلك، تمثل لعبة الردع الأحادي علاقة إستراتيجية مميزة نظريًا وتجريبيًا، لذا تستحق تركيزًا خاصًا. وأخيرًا، تعمل لعبة الردع الأحادي كجسر نظري بين لعبة الردع الأحادي التهديدية الأساسية – التي تندرج في إطارها – وعائلة ألعاب الردع الموسعة الأكثر تعقيدًا إستراتيجيًا المستكشفة في الجزء الثالث، التي تشملها.

<sup>35</sup> هناك أيضًا نوع آخر من التوازن ولكن انتقالي، لذلك يمكننا تجاهله لأنه "تقريبًا لا يحدث أبدًا".

إن الفهم الشامل إبدأً لهيكل التوازن في لعبة الردع الأحادي سيكون مفيداً بشكل خاص في فهم هذه الهياكل الإستراتيجية الأكثر تعقيداً.

#### 5.4.1 توازنات الردع

تشكل توازنات الردع الفئة الرئيسية الأولى من توازنات لعبة الردع الأحادي مع المعلومات غير المكتملة. فهذه هي التوازنات التي لا يتحدى فيها المتحدي أبداً في البداية. وبالتالي، في توازن الردع يكون الوضع *الراهن* هو النتيجة الوحيدة الممكنة. حيث يكون قرار المتحدي مستقلاً عن نوعه، ولكنه قد يعتمد على إستراتيجية المدافع المرن. وعلى الرغم من أنه أحياناً قد يكون الوضع *الراهن* نتيجة عندما تكون توازنات أخرى قيد اللعب، إلا أن جميع التوازنات المتبقية تحمل معها إمكانية ظهور نتائج مختلفة اعتماداً على أنواع اللاعبين ومعتقداتهم واختياراتهم. لذلك، يكون الوضع *الراهن* ثابتاً تماماً تحت توازن الردع، ولكن ليس تحت توازنات أخرى.

يعد توازن الردع وصفاً معقولاً لعلاقة إستراتيجية بين الحلفاء - مثل كندا والولايات المتحدة - أو حتى بين قوتين متعاديتين خلال فترات التهدئة النسبية.<sup>36</sup> ففي ظل هذه الظروف، أي تحدٍ للوضع *الراهن* سيحقق القليل في أفضل الأحوال، أما في أسوأ الأحوال ستنتج مخاطر كبيرة.

من ناحية أخرى، فإن وجود توازن الردع يتماشى أيضاً مع بقاء الوضع *الراهن* تحت ظروف أقل رفاهية، مثل تلك المرتبطة بأكثر فترات الحرب الباردة سخونة. وربما تم ردع إحدى القوى عن مهاجمة القوى الأخرى بشكل مباشر، ولكن ذلك بعد أخذ جدية التحدي بالاعتبار. كذلك، يمكن أن يصف توازن الردع علاقة إستراتيجية تتميز بتفوق عسكري واضح - بافتراض أن المدافع هو اللاعب الأقوى - بينما قد يستمر الوضع *الراهن*، الأكثر هشاشة، لفترة من الوقت في علاقة تكافؤ مشحونة مثل علاقة بريطانيا العظمى وألمانيا في أوائل القرن العشرين.<sup>37</sup>

قد تدخل توازنات الردع حيز التنفيذ بشكل ملحوظ تحت أي ظرف من الظروف التي تصف معتقدات اللاعبين حول مصداقية التهديد، باستثناء الحالة النقية الوحيدة للمعلومات المكتملة (نوقشت أعلاه) والتي يكون فيها تهديد المتحدي ذو مصداقية تامة، أما تهديد المدافع فعكس ذلك. وهذا يعني أن الردع يمكن أن يظهر بشكل محتمل

<sup>36</sup> خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، غزت الولايات المتحدة وكندا بعضهما البعض. في الآونة الأخيرة، في العام 1920، كان البعض من داخل مؤسسة الدفاع الكندية ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها أكبر تهديد خارجي لها (Jervis, 1976: 62). في ذلك الوقت، تم تطوير خطة طوارئ سرية جداً لغزو الولايات المتحدة (Vogel, 1995). أما مؤخرًا، كانت هناك تكهنات بين بعض الكنديين بأن "قوة الانتشار السريع لفرقة المشاة الخفيفة الجبلية العاشرة التابعة للجيش الأمريكي في حالة استعداد سرية في فورت درام، في ووترتاون [نيويورك]، للاستيلاء على المنطقة من جزر الألف إلى أوتاوا في حالة الانفصال الكندي" (Clairborne, 1992). وبطبيعة الحال، لا نقصد الإيحاء بأن أيًا من الجانبين ينظر حاليًا في استخدام القوة ضد الطرف الآخر. ومع ذلك، على الساحة الاقتصادية، فإن التهديد الضمني بالانتقام (من كلا الجانبين ولكن في قضايا مختلفة) يساعد في دعم اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. وغودجنا العام تمامًا، وبالتالي لا يقتصر على العلاقات التي يكون فيها استخدام القوة قيد النظر النشط، يمكن أن يساعد حتى في تفسير هذه العلاقة السلمية جدًا.

<sup>37</sup> انظر باويل (Powell, 1996a) للاطلاع على منظور بديل لهذه العلاقة.

تحت أي ظرف (تقريبًا) في علاقة الردع الأحادية. وقد يكون المفتاح لهذا الاستقرار، كما سيناقش أدناه، هو استعداد المدافع المرن للمقاومة باحتمالية عالية بما يكفي. (مع التذكير أن المدافع المتشدد دائمًا يقاوم). ولدعم هذا الاستعداد، يجب على المدافع أن يعتقد، حتى بعد إصدار تحدٍ (أي بعد أن يلاحظ المدافع الانشقاق الأولي للمتحمدي)، أنه من غير المرجح أن يكون المتحمدي متشددًا.

على الرغم من أن الردع (تقريبًا) ممكن دائمًا، إلا أنه لن يكون دائمًا حتميًا. في هذا الصدد، نميز بين نوعين من توازنات الردع: المؤكد والثابت. سنناقش في ما يلي الخصائص المميزة لكل منها.

#### 5.4.1.1 توازن الردع اليقيني

عندما تكون مصداقية المدافع عالية، يكون التوازن الوحيد في لعبة الردع الأحادي هو توازن الردع ونسبي هذا التوازن بتوازن الردع اليقيني. فعندما يتوفر، يكون الوضع *الراهن* هو النتيجة العقلانية الوحيدة. والسبب لذلك بسيط: عندما يتواجد توازن ردع يقيني فسيكون موجودًا بشكل منفرد، فلا توجد احتمالات أخرى للسلوك العقلاني. ونلاحظ أن وجود توازن الردع اليقيني لا يعتمد على مصداقية تهديد المتحمدي الأولية، أي بعبارة أخرى إن هذا التوازن غير متغير بالنسبة إلى مصداقية المتحمدي: فعندما يحدث توازن الردع اليقيني، لا يختار الانشقاق أي متحمدي عقلاني، سواء كان متشددًا أو مرناً.

على الرغم من أن وجود توازن الردع اليقيني لا يعتمد على مصداقية المتحمدي، إلا أن مصداقية المدافع حاسمة، لكي يتوفر توازن ردع يقيني، يجب أن تتجاوز مصداقية المدافع الأولية حدًا معينًا وهو:

إذا كان احتمال أن المدافع قوي أكبر من أو يساوي الحد الأدنى من الاحتمال الذي يجب أن يتحقق حتى يتردد المهاجم في اختيار التحدي، فإن المتحمدي يتوقع أن المدافع سيرد بقوة إذا تم الغدر، وبالتالي، يختار المتحمدي عدم الغدر حفاظًا على الوضع الراهن، أي يتحقق الردع المؤكد. لكن إذا كانت مصداقية المدافع أقل من هذا الحد، فإن المتحمدي يعتقد أن المدافع ضعيف، فيقوم بالغدر، وينهار الردع.

أي يجب أن يكون احتمال تشدد المدافع أكبر من أو يساوي عتبة الحد الأدنى من الاحتمال الذي يجب أن يتحقق حتى يتردد المهاجم في اختيار التحدي، حتى يُردع المهاجم ويفضل عدم التحدي، ما يؤدي إلى الحفاظ على الوضع الراهن. وكلما زادت الفائدة المتوقعة من التحدي، احتاج المهاجم إلى مستوى أعلى من اليقين بأن المدافع سيرد، ليتردد في التصعيد.

الخلاصة: الردع لا يتطلب أن يكون المتحدي قويًا أو موثوقًا، ولكن يتطلب أن يكون المدافع يُعتَقَد بأنه قوي بما يكفي لردع أي هجوم. هذه المعادلة تعطينا "الحد الأدنى من المصدقية المطلوبة" للمدافع من أجل الحفاظ على السلام.

سيدرك القارئ اليقظ التشابه بين حد المصدقية وحدي وجود توازن الردع المؤكد في لعبة الردع المتبادل المعقدة مع المعلومات غير المكتملة كبير. ففي الواقع، يعدّ التوازنين نظيرين بسيطين. حيث أن الاختلاف الرئيسي هو أنه في حالة توازن الردع المؤكد (المتكافئ)، يجب على اللاعب أن يتوليا دور المدافع. وبالتالي يمكن القول إن معظم ما قيل بالفعل عن توازن الردع المحسوم يمكن أن يقال عن توازن الردع اليقيني:

- مع زيادة القيمة التي يضعها المتحدي للوضع *الراهن*، تنخفض القيمة الأدنى لاحتمال تشدد المدافع، ما يجعل من الأرجح حدوث الردع اليقيني.
  - يمكن أيضًا تعزيز احتمالات الردع اليقيني من خلال تقليل القيمة التي يضعها المتحدي المتشدد للصراع.
  - يصبح الردع اليقيني أكثر احتماليًا مع تقليل القيمة التي يضعها المتحدي للفوز.
  - تكون في ظل ظروف معينة (أي عندما يكون المتحدي مرناً ويفضل عدم الاشتباك مع المدافع في الصراع)، الزيادات الإضافية في تكلفة الصراع (أي التخفيضات في منفعة المتحدي من الصراع، زائدة وغير مناسبة.
- من المهم الإشارة إلى أن وجود توازن الردع اليقيني لا يعتمد على أي خطط سلوكية معينة قد يتبعها المدافع المرن. فيكون السبب ببساطة هو أن الردع اليقيني يحدث فقط عندما يعتقد المتحدي أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يكون المدافع متشددًا. وبالتالي، يعطي المتحدي قيمةً ضئيلةً جدًا للمكاسب التي قد يحصل عليها عند مواجهة مدافع مرن. ومع ذلك، كما سنشير أدناه، قد تكون القيمة المخصصة لهذه المكاسب حاسمةً في تحديد الإستراتيجية المثلى للمتحدي في ظل ظروف أخرى.

وكذلك، فإن القول بأن مصداقية المتحدي ليست ذات أهمية كبيرة عندما يكون هناك توازن الردع اليقيني، لا يعني أنها غير مهمة في أوقات أخرى. ومع ذلك، حين تكون مصداقية المدافع عالية بما يكفي، يكون استقرار الوضع *الراهن* مطلقاً ولا يعتمد على استعداد المتحدي للقتال.

#### 5.4.1.2 توازن الردع الثابت

قد يستمر وجود توازن ردع حتى عندما تنخفض مصداقية المدافع إلى ما دون العتبة المطلوبة لتحقيق الردع اليقيني. لكن في هذه الحالة، لا يمكن أن يحدث توازن الردع وحده بل يتعايش مع توازنات من أنواع أخرى (انظر أعلاه)، لذلك فإن حدوثه في الواقع العملي ليس مؤكدًا إطلاقًا. علاوة على ذلك، لكي يحدث هذا النوع من توازن الردع، يجب أن يكون المدافع ثابتًا بمعنى أن يكون ملتزمًا بالدفاع وفق احتمال معين، حتى عندما يكون في وضع مرن.

قد يظهر توازن الردع الثابت حتى عندما يضع المتحدي قيمة منخفضة نسبيًا للوضع *الراهن*، أو قيمة عالية نسبيًا للفوز، أو يرى تكاليف منخفضة في حالة *الصراع*. هذا النوع من الردع يحدث فقط عندما يكون تهديد المدافع أقل مصداقية مما هو مطلوب لتحقيق توازن الردع اليقيني. حيث أن الفرق موجود في حالة الردع الثابت، فإن تهديد المدافع بالدفاع عندما يكون متشددًا ليس كافيًا بحد ذاته للحفاظ على الوضع *الراهن* وهناك حاجة إلى التزام إضافي. وتحديدًا، لتعويض الانخفاض النسبي في مصداقية المدافع، يجب أن يعتقد المتحدي أن هناك احتمالية عالية وكافية سيقاوم فيها حتى المدافع المرن. وليدعم المدافع هذا التوجه بشكل عقلائي، يجب أن يعتقد بأن من المحتمل جدًا أن أي متحدٍ يُقدم على التحدي هو مرن، وسيتنازل إذا اختار المدافع الخيار D عند العقدة 2. لذا، بما أن مصداقية التهديد الانتقامي للمتحمدي الأولية ليست مهمة لوجود توازن الردع الثابت، فإن مصداقية المتحمدي اللاحقة هي الحاسمة.

إن عدم أهمية مصداقية المتحمدي الأولية يفسر سبب إمكانية وجود توازن الردع الثابت في أي مكان تحت العتبة المطلوبة لتحقيق توازن الردع اليقيني. وكما يمكن رؤيته من الشكل 22، فإن التوازنات الأخرى - التي تشمل جميعها احتمال الصراع - تشغل أيضًا هذه المنطقة. وهناك احتمالات عقلانية أخرى، واختيار توازن الردع الثابت بعيد عن أن يكون مؤكدًا.

بحسب رأينا، إن الاعتقاد اللاحق للمدافع بشأن مصداقية المتحمدي يُعدّ معقولًا، ولكن فقط عندما يكون الاحتمال الأولي بأن المتحمدي متشدد، أي  $p_{Ch}$  منخفضًا. كما نجد صعوبة في تصور أن المتحمدي الذي كان يُعتقد في البداية أنه متشدد، سيعتبر مرناً بعد إصدار تحدٍ. فنحن متشككون لهذا السبب في دقة الوصف الواقعي لتوازن الردع الثابت عندما يكون أو في حال كان يُعتقد أن المتحمدي متشدد منذ البداية.

ومع ذلك، قد يتطور توازن الردع الثابت بشكل طبيعي في ظل ظروف مناسبة. افترض على سبيل المثال أن متحمديًا غير راضٍ بشكل كبير يفكر في الطعن بالوضع *الراهن*. هنا قد يكون المدافع مرناً، ومع ذلك قد يقتنع المتحمدي بأن



المدافع يشك في عزم المتحدي وسيتحدى أي تحدٍ باحتمالية عالية حتى لو كان (أي المدافع) مرناً. وفي مواجهة هذا الاحتمال للمقاومة، قد يجد المتحدي الآن ثاني أفضل نتيجة له، وهي الوضع الراهن، جذابة جداً.

من الصعب تحديد أمثلة فعلية على توازنات الردع بحكم طبيعتها (سواء كان التوازن اليقيني أو الثابت).<sup>38</sup> ومع ذلك قد تكون هناك إشارة إلى أن توازن الردع الثابت قد يكون قيد التنفيذ، أو أن المدافع يحاول تحفيز أحدهما، وهي الاستهانة العلنية بقدرة المتحدي وتهديده، وبالتالي الاستهانة بمصداقيته. في الخمسينيات من القرن الماضي، على سبيل المثال، عندما أعرب ماو بشكل متكرر عن تحفظاته حول عزم الولايات المتحدة، ربما كان يحاول ردع خطوة إكراهية من الولايات المتحدة. فمن وجهة نظر الصين، كان من غير المهم إستراتيجياً إن كانت الولايات المتحدة "مراً من ورق" أم لا، أو ما إذا كان صناع القرار في الولايات المتحدة يعتقدون أن الصين مرنة. إن المهم بالنسبة إلى الصينيين هو أن يعتقد القادة الأميركيون أن الصين تعتقد أن الولايات المتحدة من المرجح أن تكون مرنة. وكذلك في فترة ما بعد الحرب مباشرة، قد تكون سياسة الاتحاد السوفييتي التصريحية التي تنكر الأهمية الإستراتيجية للأسلحة النووية متسقة مع المعتقدات السوفييتية الفعلية. ولكن إذا لم يكن الأمر كذلك، فمن المحتمل أن تكون الاعتبارات الإستراتيجية هي التي تملي محتواها. ففي ظل ظروف معينة، قد يكون تقويض مصداقية الخصم بنفس فعالية تعزيز المصداقية الذاتية كتكتيك لاستقرار الوضع الراهن.

#### 5.4.2 توازنات أخرى

بالإضافة إلى توازنات الردع، يمكن أن تحدث ثلاث توازنات أخرى غير انتقالية في لعبة الردع الأحادي مع المعلومات غير المكتملة: الفاصل والخداع والهجوم. نناقش الآن خصائصها المنطقية والإستراتيجية بالتسلسل.

##### 5.4.2.1 التوازنات الفاصلة

كما يظهر في الشكل 22، تقع توازنات الفصل بين توازن الردع اليقيني وتوازنات الهجوم والخداع. في التوازن الفاصل، تتكشف تفضيلات اللاعبين تماماً من خلال خياراتهم الإستراتيجية: حيث ينشق المهاجم المتشدد دائماً في البداية، بينما لا ينشق المهاجم المرن أبداً. كذلك، إذا تحدى المهاجم، فإن المدافع المتشدد يتحدى دائماً والمدافع المرن يستسلم دائماً. لذلك، قد يبقى الوضع الراهن مستقرًا عندما يتم اختيار الإستراتيجيات الفاصلة، ولكن ذلك فقط عندما يكون المهاجم مرناً.<sup>39</sup> أما عندما يكون الأخير متشددًا، فإنه يكتسب ميزة إذا كان المدافع مرناً (أي يستسلم المدافع) ولكنه

<sup>38</sup> يذكر أتشين وسنيدال (Achen and Snidal, 1989: 161) بعض الاحتمالات مثل "الحرب السوفييتية-الأمريكية الأولى التي اندلعت بسبب هنغاريا في العام 1956... الحرب الثانية (بسبب تشيلي) في أوائل السبعينيات... الحرب الأمريكية-الصينية، التي بدأت عندما قصفت الولايات المتحدة سدود شمال فيتنام... [و] الحرب الكورية الثانية". لمناقشة هذا الموضوع، انظر هاث وروسيت (Huth and Russett, 1990) وليبو وشتاين (Lebow and Stein, 1990).

<sup>39</sup> لاحظ أن بقاء الوضع الراهن لا يعتمد على دخول توازن الردع حيز التنفيذ.

يؤدي إلى الصراع إذا كان المدافع متشددًا. وهكذا يمكن أن تنشأ ثلاثة من النتائج الأربعة المحتملة للعبة الردع الأحادي في إطار التوازن الفاصل (انظر الشكل 20).

تفصل التوازنات الفاصلة للاعبين بحسب النوع.<sup>40</sup> في ظل التوازن الفاصل، أكثر من أي توازن آخر، يعتمد استقرار الوضع الراهن على تفضيلات المهاجم الفعلية. لذلك يمكن التوقع أنه عندما يكون التوازن الفاصل على وشك الدخول في اللعب، سيميل المدافع إلى التلاعب بنوع المهاجم عن طريق محاولة التأثير على العملية السياسية الداخلية للمهاجم. فقد فعل اتحاد استقلال فيتنام هذا بالضبط في أواخر عام 1953 لإجبار فرنسا على الجلوس إلى طاولة المفاوضات (Zagare, 1979)، لكن العكس صحيح أيضًا. عندما يكون المهاجم متشددًا، فإن النتيجة النهائية للعبة ستحدد بنوع المدافع. وسيكون لدى المهاجم حينها مصلحة في تعزيز العناصر المرنة في بيروقراطية المدافع، لأن المدافعين المرنين سيسترضون المهاجم بينما المدافعين المتشددون سيتحملون الصراع (Snyder and Diesing, 1977). من الجدير بالذكر أن التوازنات الفاصلة هي التوازنات البايزية المثالية الوحيدة التي لا تتوافق مع واحدة من الألعاب الأربعة ذات المعلومات المكتملة التي نوقشت سابقًا (انظر إلى الجدول 5). لذلك، كشفت دراستنا للعبة الردع الأحادية ذات المعلومات غير المكتملة عن بيئة إستراتيجية مختلفة نوعيًا وحددت الإستراتيجيات النموذجية المرتبطة بها.

قد يشير الوضع الراهن المستقر إلى التوازن الفاصل أو توازن الردع أو حتى توازن الخداع (انظر أدناه). ومع ذلك، فإن الدليل التجريبي على وجود توازن فاصل قيد التنفيذ، لا يكون أكثر من حدوث تغيير متزامن في نظام الخصم أو اتجاه سياسته. والسبب هو أنه في ظل التوازن الفاصل، تعتمد اختيارات الإستراتيجية على أنواع اللاعبين بشكل متطرف. مثال على ذلك هو التحول المفاجئ، وإن كان مؤقتًا، في السياسة السوفيتية في العام 1953، بعيدًا عن موقف ستالين المواجه، نحو سياسة القيادة الجماعية الجديدة تجاه التهدة مع الغرب (Zagare, 1979). وكذلك، خلال أزمة عام 1967 في الشرق الأوسط، تغير موقف إسرائيل بشكل جذري، من الخضوع إلى المواجهة، عندما تم تعيين موشيه دايان، المعروف بتشدهده وميله للعمل العسكري، محل رئيس الوزراء ليفي أشكول كوزير للدفاع (Zagare, 1981).

تحدث التوازنات الفاصلة في نطاق متوسط من مصداقية المدافع، ليس مرتفعًا بما يكفي لجعل الردع يقيني، ولكن ليس منخفضًا بما يكفي لجعل الحفاظ على الوضع الراهن غير محتمل. كما يتزامن الحد الأعلى لمنطقة التوازنات الفاصلة مع الحد الأدنى لمنطقة الردع اليقيني. فالحد الأدنى للمنطقة الفاصلة هو العتبة

<sup>40</sup> انظر التوازن الفاصل في لعبة الردع المتبادل المعقدة مع المعلومات غير المكتملة التي تم وصفها في الفصل الرابع.

المدافع يجب أن يتمتع بمستوى معين من المصدقية حتى يظهر توازن فاصل:

إذا كانت مصداقية المدافع لاحتمال أنه متشدد أكبر من الحد الأدنى لدخول منطقة توازن الفصل - أي أقل مصداقية يمكن أن يتمتع بها المدافع ليكون التوازن فصلاً، إذا كان كذلك، فإن المتحدّي يصبح غير متأكد من رد المدافع، وهذا يؤدي إلى ظهور توازن فاصل: حيث يتصرف كل طرف بطريقة تكشف عن نوعه (قوي أم ضعيف).  
إذا كانت مصداقية المدافع أقل من الحد الأدنى، فإن المتحدّي يرى المدافع ضعيفاً، وقد يتشجع على خرق الوضع الراهن لأنه لا يتوقع ردّاً قوياً.

الخلاصة: يحدث توازن الفصل عندما يكون اعتقاد المهاجم بأن المدافع متشدد، أعلى من الحد الأدنى من مصداقية المدافع اللازمة لجعل المهاجم متردداً في التحدي، وقادراً على تمييز نوع المدافع من خلال سلوكه، ولكن أقل من الحد الأدنى من الاحتمال الذي يجب أن يتحقق حتى يتردد المهاجم في اختيار التحدي. وهي حدود منطقة توازن الفصل. كلما اقتربت مصداقية المدافع من الحد الأدنى من الاحتمال الذي يجب أن يتحقق حتى يتردد المهاجم في اختيار التحدي، زادت فعالية الردع.

وكما اقتربت من الحد الأدنى لدخول منطقة توازن الفصل - أي أقل مصداقية يمكن أن يتمتع بها المدافع ليكون التوازن فصلاً، قلّ وضوح سلوك المدافع وازدادت احتمالية التصعيد الخاطئ.

تتعلق إداً متطلبات المصدقية الأولية لتهديد المدافع بشكل مباشر بتقييم المتحدّي للوضع الراهن. ومع زيادة هذه القيمة واقتربها من أفضل نتيجة للمتحدّي، يتحرك الحد الأدنى لمنطقة التوازنات الفاصلة إلى الأسفل، ما يقلص منطقة توازنات الهجوم والخداع حيث يكون الصراع أكثر احتمالاً (انظر أدناه). وبالطبع، العكس صحيح أيضاً. أما مع انخفاض تقييم المتحدّي للوضع الراهن، يرتفع الحد الأدنى لمنطقة التوازنات الفاصلة، ما يزيد من احتمال دخول توازن الهجوم أو الخداع في اللعب. كذلك، يمكن تقليل الحد الأدنى للتوازنات الفاصلة عن طريق تقليل قيمة الفوز للمتحدّي أو تقليل قيمة الخسارة للمتحدّي.

#### 5.4.2.2 توازنات الخداع

عندما تكون مصداقية المدافع منخفضة نسبياً، أي أقل من  $C_S$ ، وهو الحد الأدنى للتوازنات الفاصلة، فحينها تظهر توازنات جديدة بناءً على مدى مصداقية تهديد المتحدّي: الخداع والهجوم.

تحدث توازنات الخداع عندما تكون مصداقية المدافع والمتحدّي منخفضة نسبياً، كما يظهر في الشكل 22، أي عندما يعتقد كل من اللاعبين أن الآخر يفضل الاستسلام بدلاً من القتال. في حالة المعلومات المكتملة، وعندما يكون ببساطة

تهديد كل لاعب غير موثوق به، يصبح الوضع *الراهن* مستقرًا ويتم ردع المتحدي. لكن هذا ليس الحال بالضرورة عندما يكون اللاعبون غير متأكدين من تفضيلات بعضهم البعض.

في توازن الخداع، يعتمد سلوك اللاعبين على أنواعهم. حيث يبادر المتحدي على وجه اليقين بالهجوم في الحالة التي لا يحتمل أن تكون صعبة. (الخلاصة، من المرجح أن المدافع مرن ومن المحتمل أن يستسلم). ولكن إذا كان المتحدي مرناً، يتبنى إستراتيجية مختلطة، فيبادر بالهجوم بنسبة احتمالات إيجابية. وكلما كان المتحدي أكثر مصداقية، زادت هذه النسبة.

وكما هو الحال دائماً، فالاختيار التوازني للمدافع المتشدد هو الدفاع. ولكن في توازن الخداع، حتى المدافع المرن يدافع بنسبة احتمالية إيجابية. هذه النسبة الاحتمالية  $\gamma_S$  تدل على مصداقية المدافع الأولية، تماماً كما أن النسبة الاحتمالية للمتحمدي  $\chi_S$  تدل على مصداقيته. ولكن كلما كانت مصداقية المدافع أقل، زادت نزعة المدافع للخداع والمقاومة عند التحدي عندما يكون مرناً!

في الواقع، عائلة توازنات الخداع تجمع بالنسبة إلى المدافع - الاحتمالية المسبقة وغير المشروطة (أي من دون النظر إلى نوع المدافع) بأن اختيار المدافع للدفاع لا يعتمد على مصداقيته. بعبارة أخرى، إن احتمالات المدافع الكلية للاستسلام أو التحدي هي دائماً نفسها، بصرف النظر عن قيمة احتمال تشدد المدافع. أما من وجهة نظر المتحدي، لا تقدم توازنات الخداع هذه الخاصية - ففي الواقع، تزداد الاحتمالية الكلية للتحدي مع مصداقية المتحدي.

منطق تكوين هذا التوازن يضمن أن المتحدي يواجه دائماً نفس الاحتمالية بأن المدافع سيصمد. فسياسة المدافع تعمل على إخفاء نوعه - لا يمكن استنتاج ما إذا كان المدافع الذي يقاوم متشددًا أم لا.

نتيجة لذلك، يصبح المتحدي أقل رغبة في المخاطرة بالتحدي مع انخفاض مصداقيته - في النهاية، تزداد احتمالية اضطراره للتراجع إذا قام بالتحدي في حين أن مصداقيته منخفضة. لكن الطريقة الوحيدة التي يمكن للمدافع أن يحقق بها هذا المستوى الثابت من الاستعداد للدفاع هي أن يكون مستعدًا للدفاع عندما يكون مرناً بشكل أكبر مع انخفاض مصداقيته.

أكثر من أي توازن آخر، فإن اللعب تحت توازن الخداع من المرجح أن يكون "منافسة في المجازفة" (Schelling, 1960, 1966). من ناحية، لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئاً نظراً لأن النظير الكامل للمعلومات لمثل هذه الألعاب يشبه هيكلياً لعبة الدجاجة. ومع ذلك يوفر النموذج رؤى إضافية حول الظروف التي تكون فيها "تكتيكات المساومة التلاعبية" (Young, 1975) ذات صلة بسلوك الدول في أزمة حادة (Snyder and Diesing, 1977).

على عكس الحكمة التقليدية، يكشف نموذجنا عن ميزة للمدافع، حيث أن نوع المدافع وكذلك اختياره يكونان حاسمين في تحديد النتيجة الفعلية. وبالطبع، إذا لم ينشأ المتحدي منذ البداية فلن تحدث أزمة؛ أما إذا فعل ولم يقاوم المدافع سينجح الخداع ويكسب المتحدي ميزة. ولكن إذا قاوم المدافع، سيتراجع المتحدي المرن العقلائي، وبالتالي سيفوز المدافع. في الحالتين، لن يحدث الصراع إلا إذا كان المتحدي مستعداً له. إذًا، بالنظر إلى تسلسل الخيارات المفترض، لن يفوز المتحدي بالضرورة، حتى لو انشأ في البداية. وقد يكون هذا أحد الأسباب التي تجعل "الالتزام" وتكتيكات الخداع ذات الصلة، على الرغم من جاذبيتها، نادرًا ما تُستخدم من قبل المتحدين في إثارة أزمة. ولهذا السبب، على الأقل في العصر النووي، سعى صناع القرار إلى "الحفاظ على حرية الاختيار لأطول فترة ممكنة وتجنب أن يحاصروا أنفسهم في موقف لا رجعة فيه" (Young, 1968: 218؛ انظر أيضًا George and Smoke, 1974: 531).

وبحسب ما تمت الإشارة إليه فإن *الوضع الراهن* يكون مستقرًا في لعبة الردع الأحادي عندما يمتلك اللاعبان تهديدات انتقامية غير قابلة للتصديق تمامًا. فمن دون تهديد موثوق، لا يمكن للمتحدي ردع المدافع من المقاومة، ما يجبره (أي المتحدي) على التراجع. أما في النهاية، يكون من الأفضل ألا يقوم المتحدي بأي شيء، ففي ظل هذه الظروف إن عدم وجود تهديد موثوق يعزز الاستقرار في الواقع.

بالمقابل، في المنطقة التي توجد فيها توازنات الخداع، حيث يمتلك كل من المتحدي والمدافع قدرًا من المصدقية، قد تقودهم العقلانية إلى المخاطرة. يمكن أن يقرر المتحدي بشكل عقلائي أن يحرك الوضع قليلًا، ففرص النجاح معقولة أو قد يقرر المدافع أحيانًا ولأسباب مشابهة المخاطرة بصراع شامل. وكل هذا يُظهر أن المصدقية تشبه المعرفة: القليل منها قد يكون ضارًا.

أما مع فائدة الإدراك المتأخر، من المعقول ربط الكثير من الأحداث التي أثرت على العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال الخمسينيات والستينيات بشروط الخداع: بدءًا من أزمة برلين عام 1948، حيث تسبب الاتحاد السوفييتي والصين في عدد من المواجهات التي تهدف إلى اختبار مدى عزيمة الولايات المتحدة. وعندما بقيت الولايات المتحدة ثابتة، تراجعاً (Gaddis, 1997: 31). وعلى الرغم من أنه لا يمكن التحديد على وجه اليقين ماذا كانت تفضيلات الولايات المتحدة الفعلية، إلا أن تفضيلات المتحدين للاستسلام كُشفت من خلال اختياراتهم. وعلى الأقل قاموا بالخداع في مثل هذه الحالات (Betts, 1987: 108).

### 5.4.2.3 توازنات الهجوم

وكما توازنات الخداع، تحدث توازنات الهجوم فقط عندما تكون مصداقية المدافع منخفضة. وما يميز التوازنين هو المصدقية المتصورة للمتحمدي. فعندما تكون مصداقية المتحمدي منخفضة نسبيًا - مثل مصداقية المدافع - ينشأ توازن الخداع أما عندما تتجاوز مصداقية المتحمدي عتبة معينة يتشكل توازن الهجوم.

في توازن الهجوم، المتحمدي - أيًا كان نوعه - دائمًا ما ينشق في البداية، والمدافع المرن دائمًا يستسلم. وبالتالي، نظرًا لأن المدافع المتشدد دائمًا يدافع، فإن الحرب ستحدث فقط إذا هاجم متحمدي متشدد مدافعًا متشددًا. وعلى الرغم من أن الصراع غير مرجح في ظل هذه الظروف، إلا أنه ممكن. وعادة ما يكون لدى المدافع خيارات قليلة ودفاع ضعيف. مثل الولايات المتحدة خلال الأزمات في هنغاريا عام 1956 وتشيكوسلوفاكيا عام 1968، والسوفييت خلال أزمة السويس عام 1956، فالمدافع غير المستعد للمقاومة لا يمكنه سوى قبول الأمر الحتمي؛ أي رد فعل آخر سيكون مخالفةً لمصلحته.

لا يمكن للردع أن يكون مستقرًا أبدًا في ظل توازن الهجوم. حيث يفضل المدافع أي توازن آخر على الهجوم، لأن فائدته المتوقعة تكون الأقل عادةً في هذا التوازن. وعلى وجه الخصوص، إن توازن الهجوم هو التوازن الوحيد الذي لا توجد فيه فرصة لقبول المتحمدي للوضع الراهن.

يمكن للمدافع تحويل اللعبة نحو منطقة توازن أخرى من خلال طريقتين أساسيتين: وذلك باتخاذ تدابير إما لتعزيز مصداقية تهديد الردع أو لتحسين تقييم المتحمدي للوضع الراهن. إذا نجح أي من الإجراءين، يتم تحفيز التوازن الفاصل. ولكن بصرف النظر عن التوازن السائد، فإن هذه التكتيكات دائمًا ما تكون متاحة ولا تضر المدافع أبدًا. بدلًا من ذلك، يمكن للمدافع الذي يرغب في تجنب توازن الهجوم أن يحاول تحفيز توازن الخداع عن طريق تقليل تكاليف الصراع.

هناك حد فاصل يُستخدم لتحديد متى يكون خيار الخيانة مجديًا للمدافع. يحدد متى يُمكن للمدافع، على الرغم من كونه ضعيفًا، أن يردع المهاجم عبر توازن الخداع. إذا كان احتمال أن يلتزم الخصم (أي لا يخون) أقل من الحد فإن الخيانة تكون خيارًا أفضل للمدافع من الالتزام. يمثل هذا الحد النقطة التي يصبح فيها المهاجم مترددًا في التحدي، لأنه يرى أن خطر الدخول في صراع مع مدافع غير متشدد (لكن يبدو كذلك) يفوق المكاسب المحتملة. بالتالي، حتى لو كان المدافع ضعيفًا، فإن خفض تكلفة الصراع وإظهار الصلابة قد يسمح له بردع المهاجم بالخداع.

المعنى الاستراتيجي: إذا كان الخصم غير موثوق بدرجة كافية في الالتزام، والمدافع يرى أن احتمال التزامه منخفض، فالمدافع يفضل الخيانة. أما إذا كان الخصم يبدو ملتزمًا على الأرجح، فيلتزم المدافع أيضًا لتجنب الدخول في صراع يضر به.

الخلاصة: هناك حد الاحتمال الذي يُقرر عنده المدافع ما إذا كان يجب أن يلتزم أم يخون، بناءً على العائد المتوقع من تصرفات الخصم. حتى إن لم يكن الردع حقيقيًا، فقد ينجح المدافع عبر الخداع الإستراتيجي، بشرط أن يكون المهاجم نفسه غير واثق.

نلاحظ أن توازن الهجوم يصبح أكثر احتمالًا كلما زادت تكلفة الصراع على المدافع المرن. وبالتالي كلما ارتفعت تكاليف المواجهة للمدافع المرن، زادت احتمالية توازن الهجوم. وكلما انخفضت التكاليف، زادت احتمالية توازن الخداع. كما نلاحظ أيضًا أن توازن الهجوم يصبح أكثر احتمالًا كلما انخفضت قيمة الفوز لدى المدافع وزادت قيمة الاستسلام.

تتفق هذه الملاحظة مع حجة بعض المفكرين الإستراتيجيين بأن أحد نتائج الأسلحة النووية هو زيادة احتمال النزاعات في المناطق التي ليست ذات أهمية كبيرة لمصالح المدافع. وبهذا المعنى يمكن على الأقل اعتبار الأسلحة النووية مزعجة للاستقرار. فعلى سبيل المثال، ربما كان الاتحاد السوفييتي أقل رغبة في غزو أفغانستان في العام 1979 إذا لم يكن العالم نوويًا، ببساطة لأن الولايات المتحدة كانت ستكون أكثر احتمالًا لتبني خيار المقاومة لو لم تكن تواجه قوة نووية في حين أن الأمور الأخرى متساوية. يمكن قول الشيء نفسه عن تورط الولايات المتحدة في فيتنام. إذاً يوضح نموذج لعبة الردع الأحادي سبب إمكانية أن تساهم الأسلحة النووية في الوقت عينه باستقرار الردع "الأساسي" أو الردع "السلبى" أو ردع "النوع الأول"، وعدم استقرار الردع "الموسع" أو "النشط" أو "النوع الثاني" (Betts, 1987; Kahn, 1960).<sup>41</sup>

## 5.5 لعبة الردع الأحادي ونظرية انتقال القوة

تستكشف لعبة الردع الأحادي العلاقة بين مصداقية التهديد واستقرار الردع في العلاقات الردعية الأحادية أو غير المتكافئة. وعلى وجه التحديد، تقوم هذه اللعبة بتشكيل اختيارات المُتحدّي والمدافع لإثارة أزمة أو تجنبها. وعلى عكس اللاعبين في لعبة الردع المتبادل المعقدة، فإن اللاعبين في لعبة الردع الأحادي يتمتعون بأدوار مميزة وقابلة للتعرف عليها. ونتيجة لذلك، فإن التصور الأساسي يتعارض مع بديهيات توازن القوى ونظرية الردع الكلاسيكي، التي تأخذ في الاعتبار عدم التمييز بين الجهات الفاعلة.

<sup>41</sup> تُلقَى النماذج التي تم تطويرها في الجزء الثالث ضوءًا إضافيًا على علاقات الردع الموسع.

بالمقابل، فإن وجهة النظر المتعلقة بالردع المجسدة في لعبة الردع الأحادي تتفق مبدئيًا مع عدد من نظريات بدء النزاعات بين الدول التي تفترض أن الدول قد تؤدي أدوارًا مختلفة في النظام الدولي.<sup>42</sup> في الواقع، تم تطوير لعبة الردع الأحادي في الأصل كامتداد نظري لاتخاذ القرارات لإحدى هذه النظريات، وهي نظرية انتقال القوة (*power transition*) (Organski, 1958؛ Organski and Kugler, 1980).<sup>43</sup> ولكن الغرض من هذا القسم ليس تشكيل عملية الانتقال بذاتها،<sup>44</sup> بل هو ببساطة اقتراح بعض أوجه التشابه المهمة بين هذا النموذج الثنائي الذي يركز على الدول والحروب الكبرى، وما نعتبره نظيرًا لنظرية القرار. وبما أن التوازنات البايزية المثالية في لعبة الردع الأحادي مع المعلومات غير المكتملة تصف السلوك العقلاني كدالة للمصادقية، فإنها توفر معلومات إضافية حول نطاق الإمكانات السلوكية خلال فترة الانتقال.

على عكس نظرية الردع الكلاسيكي، التي تعاني من تناقضات منطقية وقصور تجريبي (انظر إلى الفصل الأول)، تقدم نظرية انتقال القوة منظورًا غنيًا نظريًا ومتسقًا تجريبيًا لفهم ديناميكيات النزاعات بين الدول. كما نظرية توازن القوى، تعتمد نظرية انتقال القوة على بنية النظام الدولي. ولكن على عكس توازن القوى، تفرض نظرية انتقال القوة بأن التساوي في القوة شرط ضروري - وإن لم يكن كافيًا - للحرب بين القوى الكبرى. أو بعبارة أخرى، تؤكد نظرية انتقال القوة أن الحروب الكبرى بين الدول تحدث فقط عندما تكون دولتان كبيرتان متساويتين تقريبًا في القوة.

يساعد منظور انتقال القوة في تفسير غياب الحرب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال أكثر أيام الحرب الباردة سخونة، وبين الاتحاد السوفييتي والصين خلال أكثر فترات تلك المنافسة مرارة. كما يساعد في تفسير الرفض الفطري لسياسات الانتشار من قبل معظم رجال الدولة والمحللين الإستراتيجيين، والقلق العميق لدى صانعي القرار بشأن العيوب الهامشية و"نوافذ الضعف".

مع ذلك، لا تعتبر نظرية انتقال القوة نظرية مكتملة لفهم نشوء النزاعات بين الدول. على الرغم من أنها توفر تفسيرًا أكثر شمولًا لاندلاع الحروب بين القوى الكبرى خلال القرنين الماضيين مقارنة بنظرية توازن القوى (Organski, 1980 و Kugler؛ Lemke and Kugler, 1996)، فإن منظور انتقال القوة يترك بعض الأسئلة المهمة بلا إجابة. بشكل خاص، توفر فقط مجموعة من الشروط الضرورية لبداية الحروب الكبرى بين الدول، لذلك لا يمكنها التمييز بشكل مسبق بين التحولات التي تنتهي بالحرب وتلك التي لا تنتهي بذلك.

<sup>42</sup> ومع ذلك، فإن لعبة الردع الأحادي تتمتع بكيان مستقل ولا تعتمد على أي نموذج هيكلي أساسي.

<sup>43</sup> للمناقشة الأصلية، انظر كوغلر وزاغاري (Kugler and Zagare, 1990).

<sup>44</sup> لمحاولات صريحة لنمذجة نظرية انتقال القوة، انظر كيم ومورو (Kim and Morrow, 1992)، باويل (Powell, 1996a)، والشرباتي (Alsharabati, 1997). وأيضًا انظر كوغلر وليمكي (Kugler and Lemke, 1996).



فلماذا خاضت ألمانيا وبريطانيا العظمى وحلفاؤهما حربين عالميتين على سبيل المثال، بينما في ظل ظروف تكافؤ مماثلة تجنبت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى كارثة كبيرة؟ لماذا لم تشن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حرباً إستراتيجية عندما اقترب السوفييت من التكافؤ النووي في نهاية الستينيات؟ على الرغم من أن السجل التجريبي المرتبط بهذه الألغاز وغيرها يتوافق مع منظور انتقال القوة، فإن هذه الأسئلة لم تتم الإجابة عليها بشكل كافٍ ضمن نطاقها النظري.

نحن لا ندعي أن نموذج اللعبة في هذا الفصل يزيل كل الغموض عنها، لكن يمكن اشتقاق بعض الدقة الإضافية حول الشروط الضرورية للانتقال السلمي وغير السلمي من التوازنات البايزية المثالية في لعبة الردع الأحادي مع المعلومات غير المكتملة. حيث تكون الانتقالات على وجه التحديد هي الأكثر احتمالاً للسلمية عندما تكون مصداقية المدافع بلا شك عالية، أي عندما يوجد توازن الردع اليقيني. في حين أن العكس ليس صحيحاً. فالحرب ليست حدثاً ذا احتمالية عالية عندما يكون تهديد المدافع بالانتقام ذا مصداقية قليلة - على الرغم من أن هذه الظروف ليست مشجعة بشكل خاص لاستقرار الردع العام. بل تكون النزاعات الشاملة أكثر احتمالاً لحدوثها في مستويات متوسطة من مصداقية المدافع، وهي الظروف المتوافقة مع وجود التوازن الفاصل. وكما يمكن توقعه، فإن الانتقالات غير السلمية تكون أكثر احتمالاً للحدوث عندما يكون المُتحدّي أقل يقيناً بشأن نوايا المدافع.

تساعد كذلك الخصائص الإستراتيجية للتوازنات البايزية المثالية في لعبة الردع الأحادي على تأكيد أهمية الدور الذي يؤديه الوضع الراهن في قرارات السلم والحرب وفقاً لنظرية انتقال القوة (Werner و Kugler, 1993). يميل معظم منظري توازن القوى والردع الكلاسيكي إلى التركيز على التكاليف العالية للحرب النووية، متجاهلين هذا المتغير الحاسم الإضافي. وفي نموذج المعلومات غير المكتملة، تعتبر كل من قيمة الوضع الراهن وتقييم اللاعبين للصراع، ذات أهمية إستراتيجية.

في لعبة الردع الأحادي، على سبيل المثال، تعتمد القيمة الحدية للردع اليقيني على تقييم المُتحدّي للوضع الراهن بشكل جزئي. في حين يعتبر تقييم المُتحدّي للوضع الراهن أمراً حاسماً أيضاً في تحديد القيمة الحدية للحد الأدنى لمنطقة التوازنات الفاصلة.

كل هذا يتوافق مع الفرضية المساعدة لنظرية انتقال القوة التي تقول إن المدافع يمكنه تعزيز فرص الانتقال السلمي من خلال إجراء تعديلات نظامية تخفف من استياء المُتحدّي.<sup>45</sup> وعلى الرغم من التحفظات الكثيرة التي نوقشت في الفصل الرابع، يظل التلاعب بالوضع الراهن أداة دبلوماسية قوية محتملة لتجنب العداء والصراع. لذلك، كان جورج

<sup>45</sup> قام باويل (Powell, 1996a) باشتقاق هذه الفرضية رسمياً.

وسموك (George and Smoke, 1974: 531) على حق في التأكيد على أن "التحركات التوافقية" يمكن أن تقلل من الحاجة إلى تهديدات ردع عنيفة، وتزيد من احتمالية نجاح السياسات التقليدية التي تركز على رفع تكلفة الصراع، إذا تم اتباعها. تضيف تحليلات هذا الفصل دقة إلى هذا النقاش من خلال تحديد لماذا ومتى تنجح هذه الإستراتيجيات.

على العكس، فإن السياسات التي تثير العداء بلا داعٍ مع خصم محتمل قد تقلل بشكل كبير من فرص السلام، خاصة عندما تكون هذه السياسات جزءًا من نمط عام من الإهمال أو عدم الحساسية. فعلى سبيل المثال، إن المحاولات الأخيرة لتوسيع حلف الناتو لتشمل دولاً تحد روسيا تعتبر محفوفة بالمخاطر وقد تكون مدمرةً للدناميكية الأساسية لنظام الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة. ويمكن قول الشيء نفسه عن الجهود المستمرة لتطوير نظام دفاع مضاد للصواريخ. في هذه الحالة، من المحتمل أن يزداد مستوى الإحباط لدى كل من روسيا والصين إذا استمرت هذه المساعي. وعلى المدى الطويل سيشكل استياؤهم تهديدًا للولايات المتحدة أكبر بكثير من التهديد الحالي والمستقبلي الذي تشكله القوى النووية الصغرى.

هذا لا يعني أن الدول يجب أن تتجاهل مصالحها الخاصة عند صياغة السياسات. والمبادرات التي تهدف إلى زيادة رضا الخصم المحتمل عن الوضع الراهن ليست بالضرورة تنكراً للذات. فيمكن أن تحقق اتفاقيات التجارة أو اتفاقات الحد من التسلح فوائد للطرفين في نفس الوقت، ما يجعل السلام أكثر احتمالاً بعض الشيء.

في هذا السياق، يبدو من المعقول الاقتراح أنه بشكل عام كان تفكك حلف وارسو وانحلال الاتحاد السوفييتي مصحوبين بزيادة قبول روسيا للنظام السائد. من المثير للاهتمام ملاحظة أنه نتيجة لذلك، يعتقد الكثير من المحللين الإستراتيجيين الآن أن احتمالية حدوث حرب كبرى أقل من أي وقت مضى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وإذا كان الأمر كذلك، فإن تحليل لعبة الردع الأحادي يوضح السبب. ومن الواضح أيضًا أنه إذا كان الاستقرار المتزايد لفترة ما بعد الحرب الباردة حقيقيًا، على الأقل على المستوى الإستراتيجي، سيكون مستقرًا تمامًا عن أي زيادة كبيرة في تكاليف الحرب.<sup>46</sup>

إذا كانت الحدود الدنيا لمناطق الردع اليقيني وتوازنات الفصل أقل في الوقت الحالي، ومساحتها أكبر بكثير، فهذا يعني أن العكس كان صحيحًا على الأرجح خلال معظم فترة الحرب الباردة. بمعنى آخر، إن مناطق توازن الخداع وتوازن الهجوم كانت تشغل مساحة أكبر نسبيًا من المربع الواحد في الشكل 22 مقارنة بالفترة التي كان الاتحاد السوفييتي غير راضٍ إلى حد كبير عن توزيع المكافآت في النظام الدولي. لذلك، تساعد نظرية الردع المثالي في تفسير

<sup>46</sup> دول الاتحاد السوفييتي السابق، بما في ذلك روسيا، اليوم أضعف عسكريًا مما كانت عليه في الثمانينات.

سبب أن هذه الفترة من المنافسة الشديدة قد تخللت بسلسلة من الأزمات الكبرى بين القوى العظمى في برلين وكوبا وآسيا وأماكن أخرى.

يجب التأكيد على أن التلاعب بالوضع الراهن لا يُطرح عادة كإستراتيجية للممارسين في مجال الردع. أحد الأسباب هو غياب هذا المتغير في معظم نماذج نظرية الردع الكلاسيكي.<sup>47</sup> نظرًا لأن جميع الدول تُعتبر أساسًا متشابهة، فإن عدم الرضا عن الوضع الراهن يعتبر ثابتًا في نظرية الردع الكلاسيكي. كقاعدة عامة، تركز الأدبيات الأمنية التقليدية على العواقب الإستراتيجية للقوة التدميرية الهائلة للأسلحة النووية. في حين أن هذا التركيز واضح، فإن هوس منظري الردع الكلاسيكي بتكاليف الحرب المطلقة - مع استبعاد المتغيرات الأخرى - يفسر هذا التغافل الواضح.

هذا لا يعني أن نظرية انتقال القوة أو نظرية الردع المثالي تعتبران الأسلحة النووية حلًا سحريًا. في الواقع، تُعد هذه النقطة تحديدًا هي أهم ما يميز هذين النهجين عن نظرية الردع الكلاسيكي. فكل من نظرية الردع المثالي ونظرية انتقال القوة ترى أن هناك حدودًا لقدرة الأسلحة النووية على إرساء الاستقرار. فمن خلال الأخذ بالاعتبار التكاليف المطلقة المرتبطة بالحرب والمزايا الهامشية لتحدي الوضع الراهن تحديدًا، تستنتج نظرية انتقال القوة أن الصراع بين القوى النووية هو احتمال حقيقي. في حين تشهد نظرية الردع الكلاسيكي علاقة تزايد بين التكاليف المطلقة للحرب واستقرار الردع. فكلما زادت هذه التكاليف، مع ثبات العوامل الأخرى، زاد استقرار الردع.

تؤكد نظرية الردع المثالي وتدقق استنتاجات نظرية انتقال القوة بشأن العلاقة بين تكاليف الصراع واستقرار الردع. ومن المؤكد أن احتمالات الردع اليقيني تتعزز عن طريق تقليل القيمة التي يربطها المتحدي القوي بالصراع. ومع اقتراب هذه القيمة من القيمة التي يربطها المتحدي بالاستسلام، يتحرك الحد الأدنى لمنطقة توازنات الردع اليقيني نحو الأسفل، ما يجعل الردع اليقيني أكثر احتمالًا، والعكس صحيح. كما يمكن عندما يوفر الصراع مزايا ضئيلة أن يتوقع المرء أن يصبح الردع أكثر قوة.

ومع ذلك، فإن الزيادات العشوائية في تكلفة الصراع لا تسهم بالضرورة في زيادة احتمال الردع. في لعبة الردع الأحادي مع المعلومات غير المكتملة، وعندما يكون المتحدي مرتبًا أي يفضل الاستسلام على الصراع بالفعل، فإن الزيادات الإضافية في تكلفة الصراع لا تؤثر على الاحتمال العام لنجاح الردع.<sup>48</sup> مثلما وجد جورج وسموك (1974: 507)، فإن نظرية الردع المثالي تشير إلى أن تهديدات الردع غالبًا ما تكون غير ذات صلة أو معطلة. يشير هذا إلى أنه لا يوجد سبب للمُدافعين الحذرين لعدم اتباع سياسة الحد الأدنى من الردع. وفي هذه النقطة تحديدًا، تكون الآثار المعيارية

<sup>47</sup> سبب آخر هو الفشل الواضح لمحاولة الفرنسيين والبريطانيين إرضاء هتلر. ففشل مثل هذه السياسة، لا يعني مع ذلك بالضرورة أن جميع هذه السياسات معيبة بطبيعتها. كما من المحتمل أن تكون صعبة التنفيذ. ولكن يمكن قول الشيء نفسه عن سياسات الردع التي تعتمد فقط على إنشاء تهديد نووي ذو مصداقية.

<sup>48</sup> ينطبق نفس الاستنتاج على اللاعبين في لعبة الردع المتبادل المعقدة مع المعلومات غير المكتملة.

لنظرية الردع المثالي - التي تستند إلى المعتقدات والتصورات حول طبيعة تهديدات الردع - على خلاف مع نظرية الردع الكلاسيكي، حيث يتم تجاهل المتغيرات الذاتية عمومًا لصالح العوامل الأكثر موضوعية (مثل تكلفة الصراع) والافتراضات الثابتة حول المصادقية.

في حين أن لتكاليف الصراع المطلقة تداعيات على قوة الردع اليقيني، فإنها لا تؤدي دورًا في تحديد الحدود التي تميز منطقة التوازنات الفاصلة عن المناطق الأكثر عدم استقرارًا المرتبطة بتوازنات الخداع والهجوم. وكما أُشير أعلاه، فإن محددات هذا الحد هي تقييم المتحدي للوضع الراهن والفوز والاستسلام، ما يشير مرة أخرى إلى أنه، في ظل ظروف معينة، قد لا تساهم زيادة تكاليف الحرب كثيرًا في الردع. من الفوائد الخفية للتحليل الحالي هو أنه يحدد الظروف التي ينطبق فيها هذا الاستنتاج، ما يعزز مرة أخرى الآثار النظرية لنظرية انتقال القوة.

تحدد تكاليف الصراع بالنسبة إلى المدافع المرن (بالنسبة إلى الاستسلام والوضع الراهن) الحدود بين توازنات الخداع وتوازنات الهجوم. ولكن هنا تعمل العلاقة بطريقة غير متوقعة، فكلما زادت تكاليف المواجهة بالنسبة إلى المدافع المرن، زادت احتمالية حدوث توازن هجوم. وكلما قلّت، زادت احتمالية حدوث توازن الخداع.

هذا يشير إلى أنه في ظل الظروف المشتركة المرتبطة بوجود هذين النوعين من التوازن (أي انخفاض مصادقية المدافع)، فإن التكاليف العالية المرتبطة عادة بالحرب النووية تجعل الوضع الراهن أقل استقرارًا. وبالتالي صحيح أنه في ظل ظروف معينة مقيدة، قد تعزز الأسلحة النووية الردع المركزي، إلا أنها قد تؤثر أيضًا بالعكس في سياقات الصراع الأكثر محورية.

## 5.6 الخاتمة

في هذا الفصل نختتم دراستنا للعلاقات المباشرة في الردع. نستكشف العلاقة بين مصادقية التهديد واستقرار الردع من خلال نموذج بسيط للردع الأحادي، ونقوم بنمذجة خيارات المتحدي والمدافع عن النظام القائم. نركز بشكل خاص على الحالة التي يكون فيها اللاعبون غير متأكدين من استعداد الآخر للقتال بدلًا من الاستسلام.

نظرًا لأننا لا نفترض سلوكًا ثابتًا حول اختيارات إستراتيجية اللاعبين في أي مرحلة من مراحل اللعبة، أو حول تفضيلات أي من اللاعبين، فإننا قادرون على استكشاف النطاق الكامل للأزمات المحتملة. وذلك من أجل تقديم تقييم عام للظروف التي من المحتمل أن يستمر فيها الوضع الراهن، وتقديم وصف أكثر شمولًا للظروف وعواقب فشل الردع

الأحادي بشكل لا يمكن تحقيقه بأي طريقة أخرى. كما نربط تداعيات نموذجنا بتلك التداعيات الخاصة بتفسير مركزي مؤثر على الدولة للحروب بين القوى الكبرى، وهي نظرية انتقال القوة.<sup>49</sup>

يُظهر تحليلنا أنه من الممكن أن يستمر الوضع الراهن في معظم الظروف المتضمنة في نموذجنا، على الرغم من أن الوضع الراهن المستقر من المرجح أن يستمر في بعض الظروف أكثر من غيرها. وبشكل عام، يصبح نجاح الردع الأحادي أكثر احتمالاً مع زيادة تقييم الوضع الراهن من قبل المتحدي، ومع زيادة تصوره لمصداقية المدافع، ومع انخفاض فوائد الصراع. مثلاً في نظرية انتقال القوة، يظهر نموذج المعلومات غير المكتملة للردع الأحادي أن ظروف الحرب والسلام قد تكون موجودة في نفس الوقت، ومع ذلك يشير أيضاً إلى أن هناك ظروفًا معينة قد يكون فيها الردع هو النتيجة العقلانية الوحيدة. خاصةً عندما تكون مصداقية المدافع الأولية كافية، يظهر توازن الردع اليقيني بشكل فريد، ويكون بقاء الوضع الراهن مضموناً.

أما في أوقات أخرى وفي ظل ظروف أخرى، يكون استمرار الوضع الراهن أكثر إشكالية. عند مستويات متوسطة من مصداقية المدافع، وفي ظل التوازن الفاصل، يكون المتغير الحاسم هو تفضيل المتحدي بين المواجهة والاستسلام. المتحدون المتشددون يبدؤون الصراع بشكل عقلائي بينما المتحدون المرنون يمتنعون عن ذلك. وفي حال تم إفساد الوضع الراهن، وكان المدافع متشدداً، فإن الحرب لا مفر منها. بخلاف ذلك، في حالة مرونة المدافع، سيتم إرضاء المتحدي وتلبية مطالبه.

على الرغم من أن الحرب تكون أقل احتمالاً، إلا أن الوضع الراهن من المرجح أن يكون محل نزاع عندما تكون مصداقية المدافع منخفضة في ظل وجود إما توازن الخداع أو توازن الهجوم. ويكون توازن الخداع ظاهراً عندما يكون كل من المتحدي والمدافع على الأرجح مرنين. أما توازن الهجوم فيظهر عندما يُنظر إلى المتحدي على أنه متشدد ومصداقية المدافع منخفضة. فمن غير المحتمل أن يكون الوضع الراهن مستقرًا تحت أي من نوعي التوازن هذين. ومع ذلك يبقى السلام احتمالاً نظرياً (نادراً) على الأقل في ظل توازن الخداع.

ما الذي يفسر إذًا الانتقالات السلمية للسلطة مثل تلك التي جرت من بريطانيا العظمى إلى الولايات المتحدة، أو غياب الحرب بين القوى العظمى بمجرد أن حصل الاتحاد السوفييتي على التكافؤ النووي مع الولايات المتحدة؟ يقترح نموذج المعلومات غير المكتملة عدة احتمالات: أحدها هو أن المدافع في كل من هذه الحالات كان قادراً على عرض مصداقية غير عادية، ما يضمن توازن الردع اليقيني. واحتمال آخر هو أن المتحدي في هذه الحالات وما شابهها كان في الواقع مرناً وأن الألعاب قد لعبت في منطقة توازنات الفاصلة. وأخيراً، من الممكن حتى أن بعض ألعاب

<sup>49</sup> تمت مناقشة تأثيرات نماذج الردع المباشر - المتبادل والأحادي - على نظرية السلام الديمقراطي في كيلغور (1991, Kilgour).

الانتقال السلمي للسلطة قد نُعبت تحت ظل توازن الخداع؛ ولكن إذا كان الأمر كذلك فعلاً، فقد كان اللاعبون محظوظين جداً لعدم انتهاء أي مخاطرة محسوبة بكارثة.

مثلاً في نظرية انتقال القوة، يُظهر نموذج المعلومات غير المكتملة للردع الأحادي أن زيادة تكاليف الصراع لا تؤدي بالضرورة إلى استقرار إستراتيجي أكبر. أما في بعض الظروف، تكون هذه الزيادات إما غير ضرورية أو غير منتجة، ما يدفعنا مرة أخرى إلى التوصية بسياسات الحد الأدنى من الردع التي تكون فعالة ومكلفة بما يكفي لضمان الردع، ولكن ليست غير قابلة للتصديق بحيث تقوّضه. والسياسات التي تعزز القدرة على التدمير الشامل، أو تلك التي تهدف إلى انتشار الأسلحة النووية، لا تظهر كخيارات مستقرة في نموذجنا.

وأخيراً، كما هو الحال في انتقال القوة، يظهر نموذج المعلومات غير المكتملة أن تقييم المتحدي للوضع الراهن هو الذي يحدد بشكل أساسي قراره ببدء الصراع. فعندما تكون هذه القيمة مرتفعة جداً، يصح الردع شبه مؤكد وكلما زادت هذه القيمة، انخفضت احتمالية الصراع. ربما يكون هذا المتغير، أكثر من أي شيء آخر، هو الذي يفسر فترات الانتقال الناجحة. من المؤسف حقاً أن معظم منظري الردع الحديثين قد تجاهلوا إمكانيات الاستقرار، وركزوا بدلاً من ذلك على التكتيك الأكثر خطورة - والأكثر محدودية - المتمثل في التلاعب بالتكاليف المطلقة للحرب.



---

الجزء الثالث  
الردع الموسع





## 6 نمذجة الردع الموسع

التوازن هو جوهر اللعبة.

هنري كيسنجر

إن قرار التصعيد ... هو مسألة إستراتيجية، لا تقتصر فقط على تقييم الميزة الشخصية المباشرة لصالح طرفٍ ما، بل أيضاً على الحسابات الصعبة وغير المؤكدة لاحتمالات التصعيد المضاد من قبل العدو.

ريتشارد سموك

بناءً على التصميم، فإن نماذج الردع التي تعمقنا فيها في الجزء الثاني بسيطة جداً. ومما لا شك فيه، أن مقارنة النمذجة "بأقل تعقيد ممكن" المتبعة، يسمح لنا بالتركيز مباشرة على دور عدم اليقين والمصدقية في كل من ألعاب الردع المتبادل وألعاب الردع الأحادي، ولكن البساطة المفرطة لها جوانب إيجابية وسلبية. إن القدرة على فهم الهياكل النظرية الأساس وتحليل دور بعض المتغيرات الجوهرية ليست مجانية، فالبساطة مرتبطة ارتباطاً عكسياً بمدى تعقيد الأسئلة التي يُمكن للنموذج معالجتها بنجاح. على سبيل المثال، في النماذج البسيطة التي توسعنا فيها في الجزء الثاني، يُنظر إلى الصراع كخيار شامل أو معدوم. ونتيجة لذلك، إن هذه النماذج غير قادرة على تسليط الضوء على الظروف المتعلقة بالصراعات المحدودة أو دوامات التصعيد. كما أن هذه النماذج الأولية لا تعكس بوضوح دقة التعقيدات التي تنطوي عليها بعض حالات الردع الأكثر تعقيداً، وبالتالي، لمعالجتها ومعالجة القيود المرتبطة بها، نبدأ بتعقيد نماذج الردع الأولية لدينا قليلاً، وتحليل عدد من الأسئلة المرتبطة على وجه التحديد بعلاقات الردع الموسع.

في هذا الفصل، نبدأ بوصف نموذج عام من مستويين للردع الموسع/التصعيد، ونناقش خصائصه في ظل المعلومات المكتملة. يبدأ الفصل السابع بالبحث في مضامين نموذج الردع الموسع في ظل المعلومات غير المكتملة وقيّم مدى فعالية سياسات نشر الردع الموسع مثل *الرد الكاسح*. ويُقيّم الفصل الثامن سياسة نشر منافسة تُسمى الرد المرن. وفي الفصل التاسع، ندرس حالة خاصة مهمة يغطيها النموذج تساعد على تسليط الضوء على الظروف المرتبطة بالصراعات المحدودة ودوامات التصعيد.

## 6.1 تمهيدات

على عكس علاقات الردع المباشر، حيث يوجد تهديد محسوس للوطن بالنسبة إلى إحدى الدول على الأقل، فإن الردع الموسع ينطبق على المواقف التي ترى فيها دولة واحدة - وهي المدافع - وجود تهديد غير مباشر ضد طرف ثالث - الهدف، أو كما يسميه راسيت (1963) "البيدق" (أو المُحتَمَى به). لا يلزم أن يكون البيدق حليفًا رسميًا للمدافع، ولكن يجب أن يكون للمدافع مصلحة حقيقية في حمايته، إما من أجل مصلحة البيدق نفسه، أو من أجل المصالح الأمنية العامة للمدافع، أو على الأرجح، للسببين معًا.

في فترة ما بعد الحرب، كان يُعد دفاع حلف الناتو عن أوروبا الغربية المثال النموذجي. فمنذ الأيام الأولى للحرب الباردة، كان الخوف الرئيسي يتمثل في هجوم سوفيتي خاطف عبر سهل شمال ألمانيا. وفي حال حدوث مثل هذا الهجوم، سيتعين على الديمقراطيات الغربية أن تقرر كيفية الرد. من الناحية العملية، لم يكن هناك سوى ثلاث خيارات: إما ألا يفعل حلف شمال الأطلسي شيئًا، ما يعني التنازل عن القيادة العالمية لصالح الاتحاد السوفيتي؛ أو الرد بالمثل وخوض حرب برية طاحنة أخرى في أوروبا؛ أو التصعيد عمدًا من خلال شن هجوم شامل على الاتحاد السوفيتي نفسه. ولأن خيارات الرد الثلاثة العامة هذه تُشكل جوهر نموذج الردع الموسع/التصعيد الذي توسعنا به في هذا الفصل، فإننا نعتقد أنه يُقارب تمامًا جوهر المأزق الإستراتيجي الذي يعانيه حلف شمال الأطلسي.

وقد تم تضمين ثلاث خيارات مماثلة في الكثير من ألعاب الردع الموسع. على سبيل المثال، بعد اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند عام 1914، كان على ألمانيا أن تُقرر ما إذا كانت ستدعم النمسا، وإذا كانت ستدعمها فكيف سيكون الدعم. إن فكرة عدم القيام بأي شيء يُشكل خطرًا على فقدان النفوذ والسيطرة الألمانية في البلقان، لذا رفضت الفكرة. ومع ذلك، كان هناك الكثير من الجدل في الدوائر الرسمية الألمانية حول مدى دعم النمسا في صراعها مع صربيا. كان باستطاعة ألمانيا، من خلال تقديم دعم محدود، كبح جماح النمسا؛ أو بإمكانها تصعيد الأزمة من خلال تقديم دعم كامل. ولسوء الحظ، بتقديمها دعمًا بلا قيود، فقد اختارت الخيار الأخير.<sup>1</sup>

وفقًا لدانيلوفيتش (Danilovic, 1998)، كان هناك 47 محاولة ملحوظة للردع الموسع (الفوري) بين القوى العظمى منذ العام 1895 (انظر إلى الجدول 7). تحدث الحالات المدرجة في هذه القائمة في سياق تهديد صريح يوجهه المتحدي إلى طرف ثالث، ومحاولة واضحة من المدافع لتخفيف حدة هذا التهديد.<sup>2</sup> ولكن، من الواضح أنه يوجد

<sup>1</sup> تواجه الولايات خيارات عامة مماثلة في أماكن أخرى. على سبيل المثال، عندما تبدأ دولة ما بسباق تسلح، فإنها تشكل تحديًا للوضع الراهن يُمكن قبوله أو مقاومته بالعنف أو مواجهته بزيادة مقابلة في الأسلحة (Downs, 1991: 77). وهكذا، قد يُسلط النموذج الذي نظره لاحقًا الضوء أيضًا على سبب عدم حدوث بعض مسابقات التسلح، ولماذا يصل البعض الآخر إلى حالة من الركود، ولماذا لا يزال يوجد منافسات أخرى تتصاعد باستمرار.

<sup>2</sup> يتوفر قوائم بديلة من قبل هوث وروسيت (Huth and Russett, 1990) وهوث وغيلبي وبينيت (Huth, Gelpi, and Bennett, 1993). وتُناقش دانيلوفيتش (Danilovic, 1998) الاختلافات بالتفصيل.

تحيز في اختيار الحالات،<sup>3</sup> إذ لا تتناول قائمة دانيلوفيتش الحالات التي يُردع فيها التحدي الأولي أو التهديد الوقائي نفسه. ومع ذلك، فهي توفر مرجعًا تجريبيًا مفيدًا للمفاهيم الأساس لهذا الفصل والفصول اللاحقة من الكتاب.<sup>4</sup>

مقارنة بالردع المباشر - سواءً كان متبادلًا أو أحاديًا - يُشكل الردع الموسّع معضلة.<sup>5</sup> وكما يُشير كويستر (Quester, 1989: 63)، إن الردع المباشر (أو الأساس) "سهل التحقيق... أما الشك الأكبر يكون عندما يتعلق الأمر بالردع الموسّع". وعليه، فلا عجب إذًا أن جميع الحروب التسع التي خاضتها قوى عظمى منذ مؤتمر فيينا، باستثناء الحرب الفرنسية البروسية، قد شهدت فشل الردع الموسّع (Danilovic, 1995). من الواضح وجود أسباب تجريبية ونظرية مهمة لتوجيه اهتمامنا بشكل خاص إلى تلك العلاقات الرادعة التي تواجه فيها إحدى الدول مهمة صعبة تتمثل في حماية دولة أخرى من هجوم ما.<sup>6</sup>

---

<sup>3</sup> يُعد تحيز الاختيار سمة لا مفر منها في جميع مجموعات بيانات الردع - المباشر أو الموسّع (Morrow, 2000). لمزيد من التفاصيل، راجع ريد (Reed, 1998).

<sup>4</sup> لتسهيل الترابط بين عمل دانيلوفيتش التجريبي المبتكر والاستنباطات الموضحة أدناه، فقد تصرفنا، بعض الشيء، بتسمياتها. على وجه التحديد، صنفنا تلك الحالات التي ترى فيها أن المتحدي قد رضخ على أنها "فوز المدافع". واستخدمنا مصطلح "فوز المتحدي" لوصف الحالات التي يُنظر فيها إلى المدافع على أنه قد رضخ. نُعتبر "التسوية" في نظام ترميز دانيلوفيتش فئة شاملة تتضمن النتائج وتعليق الموقف التي تم التفاوض عليها. وتتوافق هذه الفئة تقريبًا مع الأحداث التي نطلق عليها اسم "الصراعات المحدودة"، لكن التوافق ليس دقيقًا. كما أدرجنا أيضًا في هذه الفئة الحروب التي لا تتصاعد. وبما أن دانيلوفيتش لا تحاول التمييز بين الحروب المحدودة والحروب الشاملة، لم نغير ترميزها لتلك الأحداث التي تسميها ببساطة "الحرب"، بل صنفنا بعض الحروب التي عرفتها دانيلوفيتش (على سبيل المثال، الحرب العالمية الثانية)، على أنها صراعات شاملة. ويُمكن القول إن البعض الآخر يُمكن تصنيفها على أنها صراعات محدودة. على سبيل المثال، يُقدم فاسكيز (Vasquez, 1993: 73) الحرب الروسية اليابانية التي اندلعت في العام 1904 كمثال على الحرب المحدودة. بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تُقدم الحرب الكورية كمثال على الحرب المحدودة. لفهم كل هذه التفاصيل التجريبية الدقيقة على أكمل وجه، يلزم وجود نموذج تصعيد أكثر تعقيدًا، مع فروق أكثر دقة ومجموعة أوسع من نتائج الصراع المتبادل (على سبيل المثال، Zagare, 1992).

<sup>5</sup> على الأقل في النزاعات التي تشمل واحدة أو أكثر من القوى الكبرى (Danilovic, 1998).

<sup>6</sup> لا نحاول نمذجة جميع جوانب علاقات الردع الموسّع. راجع سميث (Smith, 1998b) لمعرفة نموذج يدرس بوضوح العلاقة بين الردع الموسّع وتشكيل التحالفات. يستخدم فاغنر (Wagner, 1991) نظرية الألعاب لاكتشاف الأساس المنطقي لإستراتيجيات القوة المضادة في سياق الردع الموسّع. يقوم كيلغور وزاغاري (Kilgour and Zagare, 1994) بوضع نموذج لدور البيدق في علاقات الردع الموسّع.

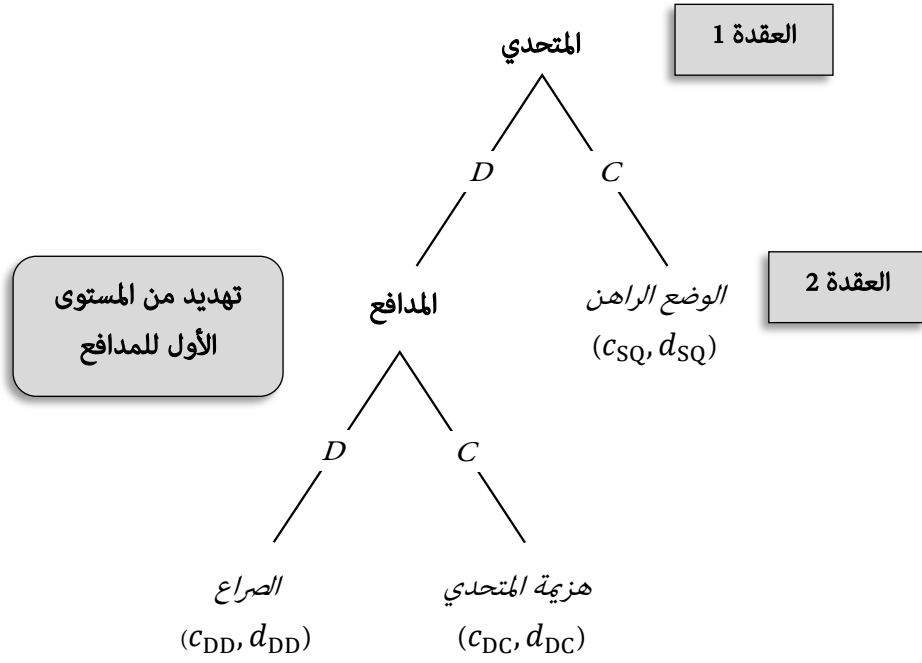
جدول 7 حالات الردع الفوري الموسّع بين القوى الكبرى، 1895-1985

السنة	المتحدي	المدافع	الطرف الثالث	النتيجة	اسم الأزمة
1895-96	ألمانيا	بريطانيا	جنوب أفريقيا	فوز المدافع	خليج ديلاغوا وغارة جيمسون
1897	ألمانيا	روسيا	الصين	صراع محدود	كياوتشو (الاحتلال الألماني)
1897-98	فرنسا	بريطانيا	نيجيريا	صراع محدود	نزاع النيجر
1898	روسيا	بريطانيا	الصين	صراع محدود	الأزمة الأنجلو-روسية
1898-99	بريطانيا، أميركا	ألمانيا	ساموا	صراع محدود	نزاع جُزر ساموا
1898-99	فرنسا	بريطانيا	السودان	فوز المدافع	حادثة فشودة
1899-00	روسيا	اليابان	كوريا	فوز المدافع	حادثة ماسامبو
1902	بريطانيا، ألمانيا	أميركا	فنزويلا	فوز المدافع	أزمة فنزويلا
1903	روسيا	اليابان	منشوريا	فوز المتحدي	إخلاء منشوريا
1904-05	روسيا	اليابان	كوريا، منشوريا	حرب	الحرب الروسية اليابانية
1905-06	ألمانيا	فرنسا	المغرب	فوز المدافع	أزمة المغرب الأولى (أزمة طنجة)
1908	النمسا-المجر، ألمانيا	روسيا	صربيا	فوز المتحدي	ضم البوسنة والهرسك
1911	ألمانيا	فرنسا	المغرب	فوز المدافع	أزمة المغرب الثانية (أزمة أغادير)
1912	النمسا-المجر، ألمانيا	روسيا	صربيا	فوز المتحدي	الحرب البلقان الأولى
1914-17	النمسا-المجر، ألمانيا	روسيا	صربيا	حرب	الحرب العالمية الأولى
1914-18	ألمانيا	بريطانيا، فرنسا	بلجيكا، فرنسا	حرب	الحرب العالمية الأولى
1920-23	الاتحاد السوفييتي	بريطانيا	إيران، أفغانستان	صراع محدود	الاحتكاكات الأنجلو-روسية في آسيا الوسطى
1932	اليابان	بريطانيا	الصين	فوز المدافع	حادثة شنغهاي
1935-36	إيطاليا	بريطانيا	أثيوبيا	فوز المتحدي	الحرب الإيطالية الإثيوبية (الحرب الحبشية)
1935-36	اليابان	الاتحاد السوفييتي	منغوليا الخارجية	فوز المدافع	نزاع الحدود في منغوليا الخارجية

1937	الاتحاد السوفييتي	اليابان	منشوريا	فوز المدافع	حادثة نهر أمور
1938	الاتحاد السوفييتي	اليابان	منشوريا	فوز المتحدي	معركة بحيرة خاسان
1938	إيطاليا	فرنسا	تونس	فوز المدافع	المطالب الاستعمارية الإيطالية
1938	ألمانيا	بريطانيا، فرنسا	تشيكوسلوفاكيا	فوز المتحدي	مشكلة السودان
1939	إيطاليا	المملكة المتحدة، فرنسا	اليونان	فوز المدافع	غزو إيطاليا لألبانيا
1939	اليابان	الاتحاد السوفييتي	منغوليا	حرب	حادثة نومونهان
45-1939	ألمانيا	بريطانيا، فرنسا	بولندا	حرب	الحرب العالمية الثانية
1945	الاتحاد السوفييتي	أميركا، بريطانيا	إيران	فوز المدافع	قضية أذربيجان
46-1945	فرنسا	بريطانيا	سوريا	فوز المدافع	المشرق العربي
1946	الاتحاد السوفييتي	أميركا	تركيا	فوز المدافع	المضائق التركية
49-1948	الاتحاد السوفييتي	أميركا، بريطانيا، فرنسا	ألمانيا الغربية	فوز المدافع	حصار برلين
53-1950	أميركا	الصين	كوريا الشمالية	حرب	الحرب الكورية
55-1954	الصين	أميركا	تايوان	فوز المدافع	الجزر البحرية الصينية
1956	بريطانيا، فرنسا	الاتحاد السوفييتي	مصر	فوز المدافع	قناة السويس
1956	الاتحاد السوفييتي	أميركا	فرنسا، المملكة المتحدة	فوز المدافع	قناة السويس (التهديد السوفييتي بالانتقام)
1957	أميركا	الاتحاد السوفييتي	سوريا	فوز المدافع	التوترات على الحدود التركية السورية
1957	الاتحاد السوفييتي	أميركا	تركيا	فوز المدافع	التوترات على الحدود التركية السورية
1958	الصين	أميركا	تايوان	فوز المدافع	كيموي-ماتسو
59-1958	الاتحاد السوفييتي	أميركا	ألمانيا الغربية	فوز المدافع	إنذار برلين
1961	الاتحاد السوفييتي	أميركا	ألمانيا الغربية	صراع محدود	جدار برلين
1962	الاتحاد السوفييتي	أميركا	كوبا	فوز المدافع	أزمة صواريخ كوبا
1967	أميركا	الاتحاد السوفييتي	إسرائيل، سوريا	فوز المتحدي	حرب الأيام الستة

1970	سوريا، الاتحاد السوفييتي	أميركا	الأردن	فوز المدافع	أيلول الأسود
1971	أميركا	الاتحاد السوفييتي	بنغلاديش	فوز المدافع	بنغلادش
1973	الاتحاد السوفييتي	أميركا	إسرائيل	صراع محدود	حرب يوم الغفران
1973	أميركا	الاتحاد السوفييتي	مصر، سوريا	صراع محدود	حرب يوم الغفران
1975	الاتحاد السوفييتي	أميركا	أنغولا	فوز المتحدي	الحرب الأهلية الأنغولية

المصدر: وفقاً لدانيلوفيتش (1998).



المتحدي:  $C$  = تعاون  
 $D$  = مطلب

المدافع:  $C$  = تنازل  
 $D$  = تحدي

افتراضات:	
(تعريف المتحدي)	$DC > SQ$
(التهديد من المستوى الأول للمدافع فعّال)	$SQ > DD$
(تعريف المدافع)	$SQ > [DC, DD]$
أنواع المدافع: متشدد ومرن	
(التهديد من المستوى الأول ذو مصداقية)	$DD > DC$
(التهديد من المستوى الأول يفتقر إلى المصداقية)	$DC > DD$

الشكل 23 الاحتواء حوالى عام 1947.



## 6.2 لعبة التصعيد غير المتكافئ

لدراسة ديناميكيات علاقات الردع الموسع، نتطرق الآن إلى نموذج تصعيد عام نسميه لعبة التصعيد غير المتكافئ (راجع الشكل 25). على الرغم من بساطة النموذج، فلعبة التصعيد غير المتكافئ أغنى وأكثر تعقيداً من أي من نماذج الردع المباشر التي تم تطويرها سابقاً.<sup>7</sup> أصبحت الخيارات المتاحة للاعبين أكثر تنوعاً؛ إذ أصبح هناك نتائج أكثر. للوهلة الأولى قد لا يكون هذا واضحاً، لكن هناك الآن مستويان للعب.

يُمثل المستويان أشكالاً ممكنة من الناحية التجريبية وامتياز من الناحية النفسية من الصراع. ببساطة، يعني هذا المعيار أن اللاعبين يتفوقون على وجود فرق واضح وملحوظ بين الصراع المحدود والصراع الذي يُمكن أن يتصاعد إلى مستوى أعلى. من خلال دمج مستويات صراع مختلفة في نموذجنا، باستطاعتنا توسيع نطاق الأسئلة التي يُمكننا معالجتها، واكتشاف العلاقة بين الردع والتصعيد، والتحقيق في الظروف المرتبطة بالصراعات المحدودة، وتقييم بدائل أخرى لأوضاع الردع الموسع.

تعكس لعبة التصعيد غير المتكافئ في الشكل 25 عددًا من خيارات النمذجة المهمة. لشرح هذه الاختيارات من جهة، ولدعم تحليلنا من جهة أخرى، نبدأ بالهيكلية الأساسية الموضحة في الشكل 23 ومثال من الحياة الواقعية؛ على وجه التحديد، نُفسر الشكل 23 وفقاً لمنظور إدارة ترومان للعلاقة الإستراتيجية بين أميركا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية في العام 1947، ثم نناقش كيف حولت التغييرات في البيئة الإستراتيجية العالمية، ابتداءً من العام 1952، هذه الهيكلية المتواضعة؛ أولاً إلى لعبة أكثر تفصيلاً بقليل الممثلة في الشكل 24، وفي نهاية المطاف إلى لعبة التصعيد غير المتكافئ في الشكل 25، بعدها نناقش الخصائص الإستراتيجية للعبة التصعيد غير المتكافئ في القسم التالي.<sup>8</sup>

إن الشكل 23 مألوف، باستثناء التغييرات الطفيفة في الرموز، فهي لعبة الردع غير المتكافئ الأساسية التي تمت مناقشتها بالتفصيل وتحليلها في الفصل الثالث. ومع ذلك، فإننا، في هذا الفصل، نتجنب التحليل لصالح الوصف وإعادة التفسير.

كما في السابق، يوجد لاعبان في هذه اللعبة، ولكننا نسميهما الآن *المتحدي والمدافع*. يبدأ المتحدي اللعب عند العقدة 1 إما *بالتعاون* وقبول *الوضع* أو *بالانشقاق* والمطالبة بتغيير النظام الحالي. ويُمكن أن يتراوح مطلب المتحدي من مطلب بسيط للحصول على اعتبارات خاصة إلى ضربة عسكرية مباشرة على عميل المدافع أو حليفه. لكن بما أننا

<sup>7</sup> للاطلاع على تحليل نسخة متماثلة من هذه اللعبة، راجع زاغاري (Zagare, 1990b).

<sup>8</sup> في سياق علاقات الردع الموسع، من الواضح أن الألعاب الموضحة في الشكلين 23 و24 غير قياسية. فهي نتاج انهيار ألمانيا واليابان في العام 1945 واحتكار الولايات المتحدة للأسلحة النووية بعد فترة وجيزة في العام 1947. نُجادل بأن اللعبة الموضحة في الشكل 25 تطورت بشكل طبيعي تمامًا من هاتين اللعبتين البسيطتين وتُجسد بشكل كامل منطق مواقف الردع الموسع، سواء قبل حادثة هيروشيما أو بعدها.

سننمذج الردع الموسع، فإننا لا نعتبر هذا المطلب هجومًا مباشرًا على المدافع. تنطبق النماذج التي ذكرناها في الجزء الثاني على حالات الردع التي تسعى فيها إحدى الدول إلى ردع دولة أخرى عن شن هجوم مباشر. وبالتالي، فإننا نعتبر المطلب الأول للمتحدى مقيّدًا بمستوى أقل من عدوان شامل على المدافع.

تنتهي اللعبة إذا تعاون المتحدى ولم يطلب أي مطلب. ويستمر الوضع *الراهن* والعوائد (المنافع كالمعتاد) للمتحدى والمدافع على التوالي. ولكن إذا انشق المتحدى، يتعين على المدافع معرفة كيفية التصرف. أما عند العقدة 2، يُمكن للمدافع إما أن *يتنازل* عن القضية أو *يتحدى* المتحدى. يُؤدى *التنازل* إلى نتيجة *تنازل/المدافع*، بينما يؤدي التحدي إلى نتيجة *صرع*، أو بمعنى أوضح، *تحدي/المدافع*. ومثّل اختيار المدافع عند العقدة 2 تهديده من المستوى الأول. بالطبع، لا توجد خيارات تصعيد في نموذج اللعبة الأول هذا، وبالتالي لا يوجد احتمال لحدوث دوامة صراع.

للتأكد من أن هذا النموذج البسيط يُمثل الردع، نفترض ثلاث افتراضات حول تفضيلات اللاعبين. أولاً، نفترض أن المتحدى يُفضل *تنازل المدافع على الوضع الراهن*. هذا القيد على التفضيلات ضروري لإعطاء المتحدى حافزًا مباشرًا للانشقاق. ثانيًا، نفترض أن المدافع يُفضل *الوضع الراهن* على جميع النتائج الأخرى. في الواقع، هذا الافتراض يجعل الردع الهدف الرئيسي للمدافع. وأخيرًا، لنزوّد المدافع بتهديد ذي أهلية، نفترض أن المتحدى يُفضل *الوضع الراهن على الصراع*.

ومع ذلك، لا يُوجد افتراض ثابت حول تفضيل المدافع بين *تنازل المدافع والصراع*. كما ذكرنا سابقًا، علاقة التفضيل هذه ضرورية للنموذج. ولكن لا يوجد سوى احتمالين في ظل المعلومات المكتملة التي نفترضها الآن:

1. يُفضل المدافع التحدي على التنازل (يكون المدافع متشدّدًا). ويُعتبر تهديد المدافع ذا مصداقية تمامًا: يُدرك المتحدى أنه من المنطقي بالنسبة إلى المدافع تنفيذ تهديده إذا انشق عند العقدة 1. وكما هو موضح في الفصل 3، ينجح الردع (أي تكون النتيجة الوضع الراهن عندما يكون المدافع متشدّدًا ويمتلك تهديدًا ذا مصداقية).
2. يُفضل المدافع التنازل على التحدي (يكون المدافع مرّنًا). في هذه الحالة، يفتقر تهديد المدافع إلى المصداقية: يُدرك المتحدى أن المدافع يُفضل عدم تنفيذ التهديد. وكما هو موضح في الفصل 3، عندما يُعرف المدافع بأنه مرّن، يفشل الردع وتكون النتيجة أي تنازل المدافع.

بناءً على ما سبق، يسهّل فهم سبب اعتبار احتواء الاتحاد السوفييتي، خلال السنوات الأولى من الحرب الباردة، مشكلة هندسية واضحة. بعد كل ما جرى، وحتى العام 1949، كانت الولايات المتحدة تحتكر الأسلحة الذرية، ومن الجليّ أنها كانت القوة الصناعية والسياسية المهيمنة في العالم. أما بالنسبة إلى مصداقية التهديد الأميركي بالدفاع عن

نفسها، أو عن أهم حلفائها، فكانت بديهية تقريباً؛ وإن كان هناك شك، فقد تم تعزيز مصداقية الولايات المتحدة بسهولة بالكلمات أو الأفعال أو الاثنين معاً.

على سبيل المثال، في العام 1947، كان يُعتقد أن اليونان وتركيا مهددتان، لذلك أعلن عن مبدأ "ترومان" الذي يشمل تقديم مساعدة عسكرية واقتصادية لأي دولة (شيوعية) تتصدى للعدوان الخارجي. وخلال حصار برلين في العام 1948، أرسلت رسالة أقوى عندما نقلت الولايات المتحدة عددًا من قاذفات بي-29 (B-29)، وهي قاذفات ذرية كما يُطلق عليها، إلى قواعد بريطانية وألمانية. وكانت النيات واضحة من هذه الإشارة؛ كانت الولايات المتحدة متشددة. نجحت سياسة الاحتواء لفترة من الوقت، أو على الأقل بدا كذلك. وتم إنقاذ برلين وحماية اليونان وتركيا. ولكن، في العام 1950، بعد غزو كوريا الجنوبية، كان واضحًا أن الصين لم تُردع عن التدخل نيابة عن كوريا الشمالية. ومع تولي أيزنهاور منصبه في العام 1952، كانت مصداقية الولايات المتحدة تتراجع. وما زاد الطين بلة أن أيزنهاور، الذي تعهد في حملته الانتخابية بإنهاء الحرب، أقسم علنًا بتجنب الحروب البرية المستقبلية في آسيا. على ما يبدو، لم يعد التهديد بمقاومة التوسّع الشيوعي في أي مكان وفي أي وقت القاعدة الأساس في السياسة الخارجية الأمريكية. وهكذا يبرز السؤال الجوهرى: كيف يمكن للولايات المتحدة أن تحمي مصالحها في الخارج عندما كان من المعروف أنها غير راغبة في استخدام القوة العسكرية في المناطق الهامشية؟

وكان رد إدارة أيزنهاور هو سياستها الدفاعية الجديدة، المعروفة بسياسة "نيو لوك"، التي قللت من التركيز على القوات التقليدية واعتمدت بدلًا من ذلك على الأسلحة الذرية، ولاحقًا الأسلحة النووية، لحماية الوضع الراهن. وكان أساس هذه السياسة الجديدة هو مبدأ *الرد الكاسح*. كما صرح وزير الخارجية جون فوستر دالاس، فإن فكرة الولايات المتحدة للرد الكاسح "تعتمد في المقام الأول على القدرة الهائلة على الانتقام الفوري، بالوسائل وفي الأماكن التي تختارها".

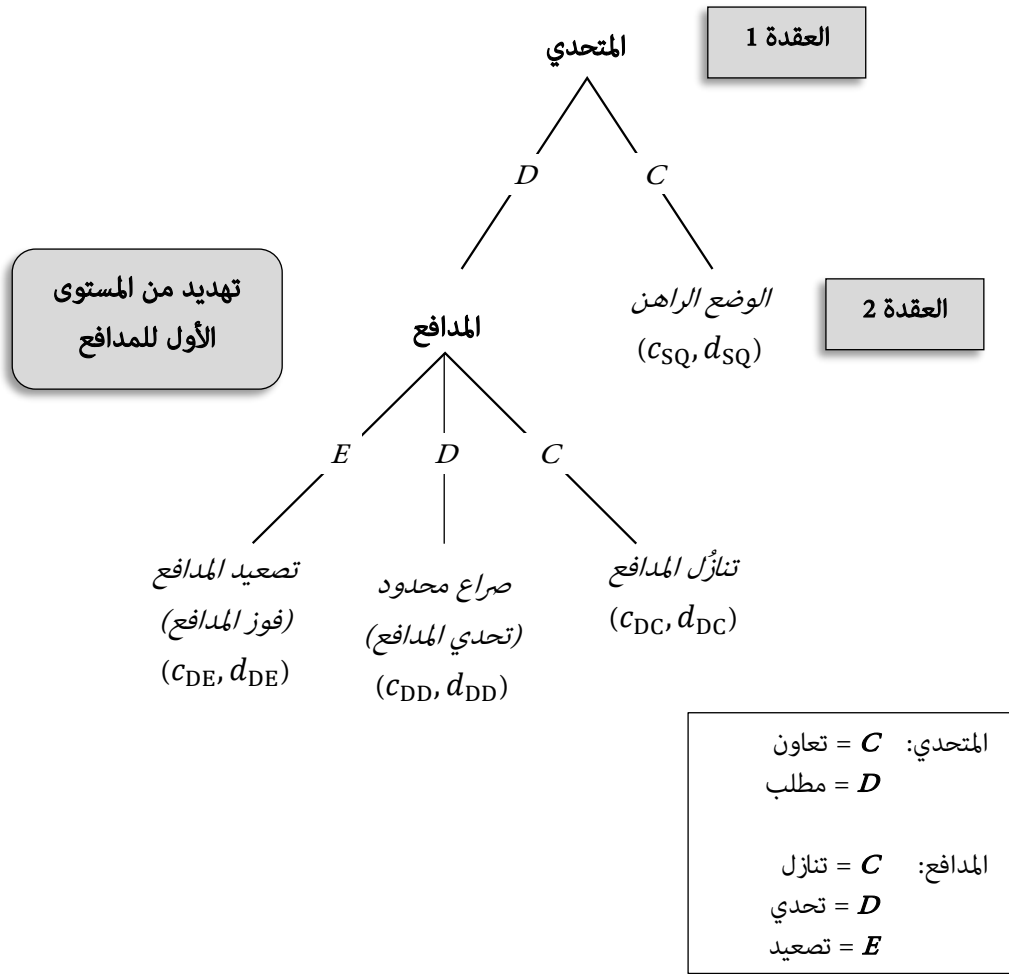
كانت الفكرة هي ردع الاتحاد السوفييتي عن إثارة الأزمات في الأماكن النائية من خلال تهديده بتحويل الصراعات المحلية إلى مواجهات إستراتيجية. وبما أن الولايات المتحدة حافظت على تفوق إستراتيجي متميز على الاتحاد السوفييتي في العام 1952، فقد كان هذا التهديد بطبيعته أكثر مصداقية من التهديد بالتدخل بطريقة أكثر محدودية في أماكن أقل أهمية.

من الناحية النظرية للعبة، سعت سياسة الدفاع الجديدة إلى تحويل اللعبة في الشكل 23 إلى اللعبة في الشكل 24، إذ يكون لدى المدافع خيار رد ثالث عند العقدة 2، وهو *التصعيد*. ويستلزم الاختيار الإضافي للمدافع نتيجة محتملة أخرى وهي *تصعيد/مدافع (DE)*. ومن المفترض أن يؤدي التصعيد الأحادي الجانب إلى فوز واضح للمدافع (الولايات

المتحدة)، بينما يؤدي الرد بالمثل غير التصعيدي (أي اختيار  $D$ ) إلى أزمة مطولة أو صراع محدود آخر لا يتمتع فيهما أي من الطرفين بمصلحة واضحة.

ارتكز مبدأ دالاس الإستراتيجي الجديد على عدد من علاقات التفضيل المفترضة. أولاً، إن التهديد بالرد الكاسح غير ضروري ما لم يُنظر إلى تهديد المدافع بالرد بالمثل على أنه يفتقر إلى المصدقية. وبالتالي، عند تحليل سياسة النشر هذه بالتفصيل في الفصل التالي، نفترض أن المدافع يُفضل (أو على الأقل يُنظر إليه على أنه يُفضل) التنازل على التحدي. ونفترض العكس في الفصل الثامن عندما نحلل سياسة الرد المرن.

وبالمثل، فإن الرد الكاسح كمبدأ إستراتيجي هو مبدأ غير متماسك، إلا إذا فضّل المدافع التصعيد من جانب واحد، أي فضل تصعيد المدافع على تحدي المدافع. ففي النهاية، تقوم الصراعات المحدودة وفق شروط المتحدي، بينما يحدث أي صراع بعد تصعيد المدافع من جانب واحد وفق شروط المتحدي. لذلك، نفترض دائماً أن المدافع يُفضل تصعيد المدافع على تنازل المدافع وتحدي المدافع. ولأسباب مماثلة، نفترض أن المتحدي يُفضل الصراع/المحدود على تصعيد المدافع.



	DD > DE	افتراضات إضافية: المتحدي:
(يعكس تكاليف الصراع المتصاعد)		
(تفسير دالاس للانتقام الشامل)	DE > [DC, DD]	المدافع:

الشكل 24 الرد الكاسح حوالى العام 1952.

نظراً إلى هذه الافتراضات، من السهل فهم المنطق وراء مبدأ الرد الكاسح. ونظراً إلى الافتراضات الإستراتيجية الأساس حول تفضيلات المتحدي والمدافع، فإن الوضع الراهن مستقر، ويجب أن ينجح الردع.

من الناحية النظرية للألعاب، كان المنطق لا تشوبه شائبة. ولسوء الحظ، يبدو أنه تمت المبالغة في تقدير القابلية الهيكلية طويلة الأمد للعبة. قبل فترة طويلة، وجه منتقدون مثل وليام كاوفمان (William Kaufmann, 1956: 21) اتهامات بأن "إذا تم تحدينا لتنفيذ تهديد الرد الكاسح، فمن المرجح أننا سنتكبد تكاليف مماثلة لتلك التي نلحقها بالعدو". بعبارة أخرى، يبدو أن اللعبة التي تصورها أيزنهاور ودالاس تتدهور بسرعة.

في حزيران عام 1955، خلال التحليق الاستعراضي الشهير لقاذفات بيزون بعيدة المدى في أثناء عرض يوم الطيران السوفييتي في موسكو، عرض اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قدرته على شن هجمات متكررة عابرة للقارات ضد المراكز الصناعية والسكانية الأمريكية. وبعد فترة وجيزة، قُدمت الأسلحة النووية الحرارية إلى ترسانة الاتحاد السوفييتي (Quester, 1970: 126-129). وفي العام 1957، أطلق الاتحاد السوفييتي سبوتنيك، أول قمر صناعي في مدار حلو الأرض، ما أدى إلى تصور وجود فجوة صاروخية وميزة إستراتيجية سوفياتية محتملة. ومن الطبيعي أن عددًا من المراقبين أصبحوا يعتقدون أن الاتحاد السوفييتي قادر تمامًا على الرد على أي هجوم إستراتيجي من الولايات المتحدة بضربة إستراتيجية خاصة به. وفي النهاية تحققت هذه القدرة.<sup>9</sup>

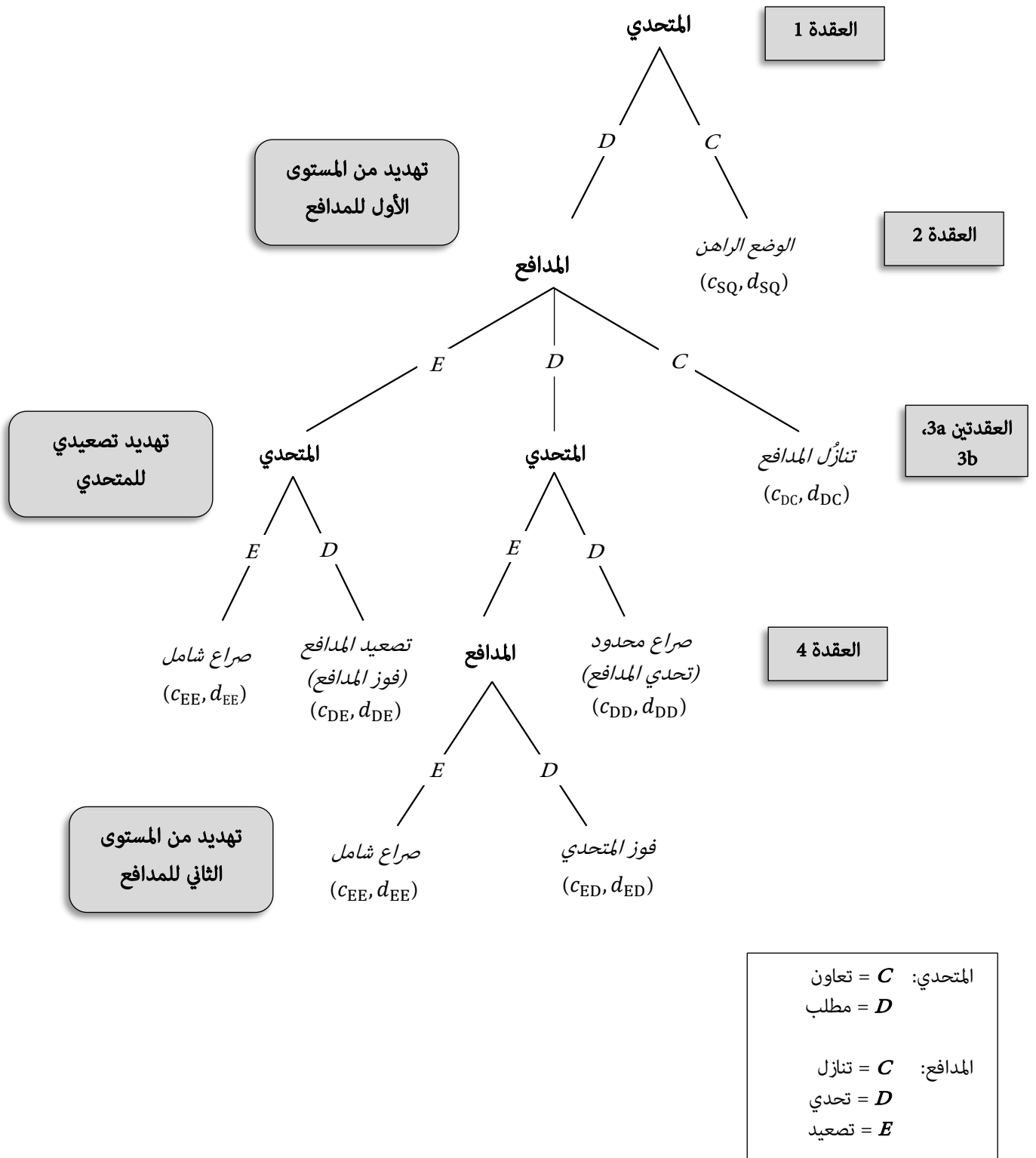
ينعكس هذا التطور المهم في لعبة التصعيد غير المتكافئ في الشكل 25. لاحظ بالتحديد خيار المتحدي بالتصعيد (أولاً) عند العقدة 3a، وخياره عند العقدة 3b بالتصعيد المضاد؛<sup>10</sup> ولاحظ أيضًا خيار المدافع بالتصعيد المضاد عند العقدة 4. هذه الخيارات الإضافية تؤدي إلى نتيجتين إضافيتين؛ خصوصًا، إذا صعد المتحدي ولم يصعد المدافع، فإن المتحدي يفوز. وإذا صعد كلاهما، يحدث الصراع الشامل.<sup>11</sup>

تدخل مجموعة الخيارات الموسعة أيضًا تهديدين إضافيين إلى لعبة التصعيد غير المتكافئ، إذ يمتلك المتحدي الآن التهديد بالتصعيد المضاد عند العقدة 3b، ويبقى التهديد من المستوى الأول بالرد بالمثل للمدافع عند العقدة 2، ولكنه يمتلك الآن تهديدًا من المستوى الثاني أيضًا وهو التصعيد المضاد عند العقدة 4، في حال قرر المتحدي التصعيد أولاً عند العقدة 3a.<sup>12</sup> كما يُمكن أن نتوقع، يؤدي هذان التهديدان الإضافيان دورًا مهمًا في استقرار أو زعزعة استقرار الوضع الراهن في لعبة التصعيد غير المتكافئ؛ وقد أُشير إليهما أيضًا على أنهما من العوامل الرئيسية للردع أثناء الحرب (Schelling, 1996). لذا نفترض من الآن فصاعدًا أن كلا التهديدين قادرين على تحقيق التأثير كما نوقش أعلاه؛ (أي أن كل لاعب يُفضل الوضع الراهن على الصراع المحدود، والصراع المحدود على الصراع الشامل).

<sup>9</sup> يرى معظم المحللين الإستراتيجيين أن الاتحاد السوفييتي لم يكن لديه القدرة على توجيه ضربة مؤكدة ثانية حتى فترة ما بعد العام 1965. <sup>10</sup> يجادل فاغنر (Wagner, 1991: 748) بأن في حالة الردع الموسع للهجوم التقليدي، يجب على المدافع، وليس المتحدي، أن يكون الأول في شن هجوم نووي. إن نموذجنا يتماشى مع هذا الادعاء، ولكن فقط إلى الحد الذي يُتاح فيه للمدافع الفرصة الأولى للتصعيد.

<sup>11</sup> للحفاظ على بساطة النموذج، لا نميز بين الصراعات الشاملة التي تنشأ عندما يقوم المدافع بالتصعيد أولاً وتلك التي تنشأ نتيجة لقرار المتحدي بالتصعيد عند العقدة 3a.

<sup>12</sup> وفقًا للمرجع التجريبي، قد تُشير أيضًا إلى هذين الخيارين إما على أنهما تهديدان تكتيكيان (أو ما دون إستراتيجيان) وإستراتيجيان للمدافع، أو تهديدان تكتيكيان ونوويان له.



الشكل 25 لعبة التصعيد غير المتكافئ.

نتيجة للخيارات الإضافية، أصبحت دوامات الصراع احتمالات متميزة في لعبة التصعيد غير المتكافئ. ويمكن للاعبين اتخاذ قرارات قد تؤدي إلى كارثة؛ فليست صدفة أن الدراسات الإستراتيجية حول تصعيد الصراع بدأت تنتشر حوالى منتصف الخمسينيات، ثم انقسمت بعد فترة وجيزة (Smoke، 1977: الفصل 2). وقام منظرو الردع الكلاسيكي، الذين يركزون على الاستقرار، بتعديل تحليلاتهم لأخذ الحقائق المتغيرة في الاعتبار. وفي النهاية، نصح معظمهم بخيارات رد أكثر تنوعاً من تلك التي كانت متوقعة في سياسة "النظرة الجديدة".

من ناحية أخرى، جادل ما يُسمى بـ"منظرو النموذج الحلزوني" بأن التوصيات المرتبطة بنظرية الردع الكلاسيكي يُمكن أن تؤدي إلى حلقة مفرغة من الصراع المتبادل والمتصاعد (Jervis, 1976). عارضوا زيادة الإنفاق الدفاعي بشكل عام، وقدرة الحرب المحدودة بشكل خاص (Gacek, 1994)، اعتقاداً منهم بأنه لا يُمكن احتواء الحرب كما اعتقد أيزنهاور ودالاس. ومع مرور الوقت، طور منظرو النموذج الحلزوني نماذج "فعل ورد فعل" أوضحت كيف يُمكن أن تتطور حتى الإجراءات الدفاعية البحتة بسهولة إلى صراع شامل (على سبيل المثال، Richardson, 1960؛ Wright, 1965؛ North و Brody و Pruitt, 1969). وفي الفصل التاسع، نعود إلى هذا النقاش لتقييم المزاعم المتضاربة لنظرية الردع الكلاسيكي ومؤيدي النموذج الحلزوني.

يعتمد تحليلنا للعبة التصعيد غير المتكافئ على بعض الافتراضات الرئيسية، لذا نفترض أن اللاعبين دائماً ما يفضلون الفوز على الخسارة. ولنعكس تكاليف الصراع، نفترض أن اللاعبين يفضلون الفوز، أو إذا كانت الخسارة محتومة، فيفضلونها عند أقل مستوى من الصراع.<sup>13</sup> وبالتالي، يُفضل المتحدي تنازل المدافع على فوز المتحدي، وكذلك يفعل المدافع.

بالطبع، نترك لكل لاعب حرية تفضيل تنفيذ تهديداته. هذا يعني أن المتحدي قد يكون أحد النوعين (متشدداً أو مرناً) وأن المدافع قد يكون أحد الأربعة أنواع التالية:

- نوع متشدد في المستوى الأول، ولكنه مرن في المستوى الثاني.
- نوع مرن في المستوى الأول، ولكنه متشدد في المستوى الثاني.
- نوع متشدد في المستويين.
- نوع مرن في المستويين.

<sup>13</sup> هذا افتراض قياسي في نماذج تصعيد الأزمات. للأمثلة، راجع فيرون (Fearon, 1994b).



نفترض في هذا الفصل أن المعلومات مكتملة؛ أي، يعرف اللاعبون أنواعهم وأنواع بعضهم البعض. ونفترض في الفصول التالية أن المعلومات غير مكتملة؛ أي، يمتلك كل لاعب مجرد معرفة احتمالية بنوع خصمه.

خلاصة القول، نستنتج الافتراضات التالية حول تفضيلات اللاعبين:

المتحدي: تنازل المدافع  $<_{Ch}$  الوضع الراهن  $<_{Ch}$  فوز المتحدي  $<_{Ch}$   
(العبارة 6.1) صراع محدود  $<_{Ch}$  [تصعيد المدافع، صراع شامل]

المدافع: الوضع الراهن  $<_{Def}$  تصعيد المدافع  $<_{Def}$  [تنازل المدافع، صراع محدود]  $<_{Def}$  [فوز المتحدي، صراع شامل]  
(العبارة 6.2)

### 6.3 الردع الموسع وديناميكيات التصعيد

في القسم السابق، وصفنا كيف أدت التغيرات في العقيدة والقدرات الأميركية والسوفيتية إلى تغييرات هيكلية جوهرية في العلاقة الإستراتيجية بين القوتين العظميين. وتتبعنا بشكل خاص تطور مشكلة الردع الموسع الأولية التي واجهتها الولايات المتحدة في العام 1947، وصولاً إلى البنية الأكثر تعقيداً التي نسميها "لعبة التصعيد غير المتكافئ". ومع ذلك، لم نُقيد عمومية النموذج في طرحنا. فنموذج التصعيد الأساسي، في اعتقادنا، هو نموذج عام، يمكن تطبيقه على مجموعة واسعة من الصراعات البشرية. بشكل عام، يُركز وصفنا وتفسيرنا للعبة التصعيد غير المتكافئ، وأراؤنا حول أصول مشكلات القرار التي تتضمنها، على خيارات التصعيد النووي، ولكن تظل التفسيرات البديلة ممكنة.

على سبيل المثال، لنأخذ في الاعتبار تمييزنا بين الصراع من المستوى الأول (أو المحدود) والصراع من المستوى الثاني (أو الشامل)؛ في ما يتعلق بالعلاقة الإستراتيجية بين القوتين العظميين، سيكون التفسير السهل لهذا التمييز يتلخص في ربط الصراع من المستوى الأول بالصراع التقليدي والصراع من المستوى الثاني بالحرب النووية. ولكن يُمكن أيضاً اعتبار أن هذا التمييز هو لفصل الصراعات التي لا تُستخدم فيها سوى الأسلحة النووية التكتيكية عن تلك التي تُستخدم فيها الأسلحة النووية الإستراتيجية، أو يُمكن أن يُمثل المستويان التمييز بين الأسلحة التقليدية والكيميائية (أو البيولوجية)، وبين مواجهة محلية محدودة النطاق وصراع أوسع نطاقاً وأكثر حدة، وهكذا. بعبارة أخرى، ينطبق نموذج اللعبة ذي المستويين على أي صراع يتشارك فيه اللاعبون قناعة مشتركة بوجود نقطة محورية (وفقاً لشيلينغ [1960])، وأن عبور هذا الحد لا رجعة فيه، ويؤدي إلى تصعيد حاد للصراع. وعلى الرغم من أن مضامين نموذجنا ذات صلة خاصة بحالات الردع الموسع، فهي تنطبق أيضاً على الكثير من الصراعات الثنائية التي حصلت قبل عام 1945 وبعده، سواءً كانت بين الدول أو غير ذلك، موسعة أم غير موسعة.

## المدافع

<i>E/E</i>	<i>E/D</i>	<i>D/E</i>	<i>D/D</i>	<i>C/E</i>	<i>C/D</i>	
SQ	SQ	SQ	SQ	SQ	SQ	<i>C/D/D</i>
SQ	SQ	SQ	SQ	SQ	SQ	<i>C/D/E</i>
SQ	SQ	SQ	SQ	SQ	SQ	<i>C/E/D</i>
SQ	SQ	SQ	SQ	SQ	SQ	<i>C/E/E</i>
DE	DE	DD	DD	DC	DC	<i>D/D/D</i>
EE	EE	DD	DD	DC	DC	<i>D/D/E</i>
DE	DE	EE	ED	DC	DC	<i>D/E/D</i>
EE	EE	EE	ED	DC	DC	<i>D/E/E</i>

المتحدي

المتحدي: $C =$ تعاون	المدافع: $C =$ تنازل
$D =$ مطلب	$D =$ تحدي
$E =$ تصعيد	$E =$ تصعيد

الشكل 1 تمثيل النموذج الإستراتيجي للعبة التصعيد غير المتكافئ.

إن الشكل 26 هو تمثيل النموذج الإستراتيجي للعبة التصعيد غير المتكافئ، ولكن تمثيل النموذج الإستراتيجي وتمثيل النموذج الموسع للعبة التصعيد غير المتكافئ لا يكشفان عن التشابه الهيكلي الأساسي مع نموذجي الردع المباشر اللذين تم تطويرهما سابقاً. لذا، نحتاج إلى الشكل 27، وهو ملخص بياني لكل من النتائج والديناميكية الهيكلية للعبة التصعيد غير المتكافئ.

		المدافع		
		E	D	C
المتحدي	C		تنازل المتحدي (CD) ♦	الوضع الراهن (SQ)
	D	تصعيد المدافع (DE)	صراع محدود (DD)	تنازل المدافع (DC)
	E	صراع شامل (EE)	فوز المتحدي (ED)	

♦ = مستبعد

الشكل 2 نتائج لعبة التصعيد غير المتكافئ.

تتكون نتائج الشكل 27 من هيكلين متميزين بحجم 2x2 مرتبطين بنتيجة مشتركة أي، الصراع المحدود. وتؤدي هذه النتيجة المشتركة دوراً في كلا العنصرين؛ فهي نتيجة الصراع المتبادل للعبة الردع من المستوى الأول، والوضع الراهن المعدل للعبة الردع من المستوى الثاني.<sup>14</sup>

كل من الخلايا الأربع في الركن الشمالي الغربي (المحاطة بإطار متصل) والخلايا الأربع في الركن الجنوبي الشرقي (المحددة بإطار متقطع) في الشكل 27، تتوافق مع مصفوفة النتائج المرتبطة بلعبة الردع المتبادل المعقدة (الشكل 16) أو لعبة الردع الأحادي (الشكل 20). هذا ليس صدفة؛ ففي صياغة لعبة التصعيد غير المتكافئ، كان هدفنا هو توسيع المنطق الأساس لنماذج الردع المباشر إلى الردع الموسع وإلى الصراعات المحدودة والمصعدة.<sup>15</sup>

قد يُلاحظ القارئ ذو الخيال الخصب أن الشكل 27 يشبه سلماً، أو على الأقل درجاً قصيراً جداً. مرة أخرى، هذا ليس صدفة؛ فقد استلهم نموذجنا للردع الموسع وعملية التصعيد من الاستعارة المعروفة التي قدمها كاهن (1965) وهي "سلم التصعيد". كما أن تسلسل التحركات والردود المحدد في لعبة التصعيد غير المتكافئ تأثر أيضاً بنموذج تصعيد

<sup>14</sup> في ظل المعلومات المكتملة عن التفضيلات النسبية، يُشكل الشكل 27 نموذجاً بيانياً (Fang, Hipel, and Kilgour, 1993).  
<sup>15</sup> يُدرج في الشكل 27 سبع نتائج مختلفة، على الرغم من وجود ست نتائج متميزة فقط في لعبة التصعيد غير المتماثل. وتظهر النتيجة السابعة والأخيرة (تنازل المتحدي) فقط في النسخة المتماثلة من هذه اللعبة، إذ يُتاح لكلا اللاعبين فرصة أن يكونا متحدياً (للاطلاع أكثر، راجع Zagare 1990b)، وأدرجت هنا فقط لتعزيز الوضوح المفاهيمي وإحداث تماثل نظري، ويجب تجاهلها لأي أهداف أخرى. لا توجد فروقات مثيرة للاهتمام أو ذات مغزى بين النسختين المتكافئة وغير المتكافئة للعبة، لذا اخترنا البحث في النسخة غير المتماثلة للتركيز على علاقات الردع الموسع.

غير رسمي طوره سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977: 61-63) في دراستهما الكلاسيكية للأزمات بين الدول. وكذلك، تتوافق لعبة التصعيد غير المتكافئ مع توصيف سموك (Smoke, 1977) للتصعيد كخيار يتضمن تجاوز مرحلة الركود (أو النقطة المحورية)، ومع التصور "ذو المرحلتين" للتصعيد الذي قدمه هوث وراسيت (Huth and Russett, 1988).

نقرّ بأنه في تطوير لعبة التصعيد غير المتكافئ (وصيغتها المتماثلة) قمنا، عشوائياً، بتقييد الخيارات المتاحة للاعبين بعد اختيار كليهما *الصراع/المحدود*. هذا لا يعني أننا نعتقد أن الخيارات الأخرى مستحيلة، سواءً من الناحية النظرية أو التجريبية، ولكن قمنا فقط (من الناحية المفاهيمية) بدمج جميع الخيارات الأخرى في التصعيد. تصورنا هو أن الصراع المحدود الذي يستمر في حالة توازن، قد يتطور في النهاية إلى حالة من الجمود المطول أو أزمة مزمنة إذا تمسك اللاعبان بموقفهما، أو فوز واضح لأحد اللاعبين بعد تراجع الآخر،<sup>16</sup> أو تسوية تفاوضية إذا قرر اللاعبان تسوية خلافاتهما، وما إلى ذلك. ولكننا نتجاهل هذه التعقيدات للتركيز حصرياً على عملية التصعيد وديناميكيات الصراعات المحدودة، فالقيام بعكس ذلك سيعقد نموذجنا البسيط بشكل غير مبرر من دون أي احتمال مؤكد لعائد تحليلي متناسب.

#### 6.4 لعبة التصعيد غير المتكافئ في ظل المعلومات المكتملة

نبدأ بالبحث في لعبة التصعيد غير المتكافئ في ظل المعلومات المكتملة. وذلك لسببين: أولاً، يُعد تحليل كهذا معياراً لتقييم اللعبة في ظل المعلومات غير المكتملة. ثانياً، إن الاستنتاجات التي توصلنا إليها في ظل المعلومات المكتملة مثيرة للاهتمام في حد ذاتها؛ فهي توفر رؤى مهمة، وإن كانت مؤقتة، حول ديناميكيات عملية التصعيد والردع الموسّع. وسنعمد على هذه الرؤى في الفصول اللاحقة.

نبدأ بدراسة لعبة التصعيد غير المتكافئ بشكلها الموسّع الموضحة في الشكل 28، التي تُعرّف بالقيم الترتيبية الواردة في الشكل 29. ويُشبه القسم الشمالي الغربي من الشكل 29 هيكل لعبة الدجاجة، إذ يعتبر الطرفان أن أسوأ نتيجة من بين الأربع نتائج هي الصراع. وبالتالي، فإن تهديد المدافع بالرد بالمثل يفتقر إلى المصادقية.

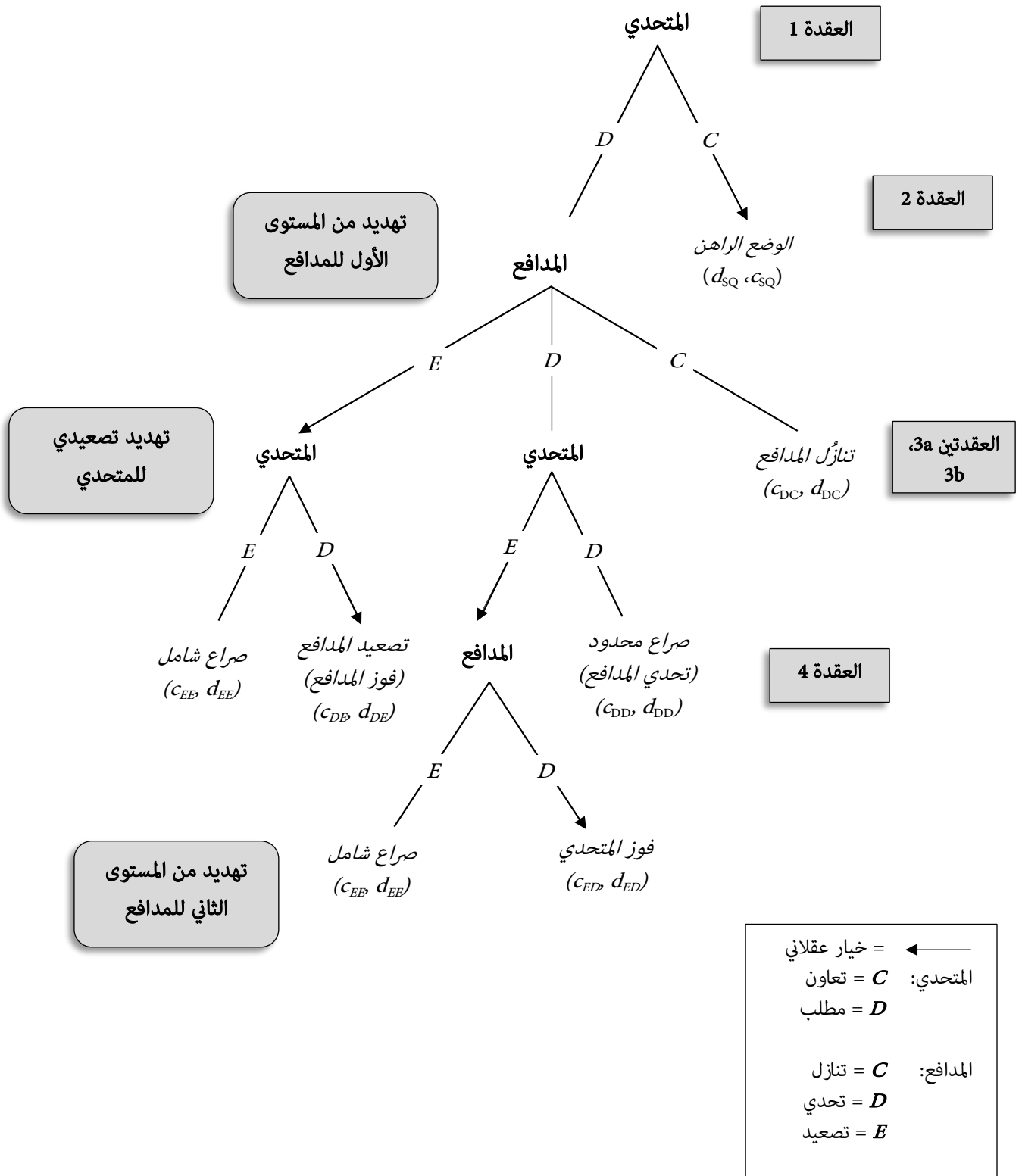
ويمكن قول الشيء نفسه حول العنصر الجنوبي الشرقي 2x2 من الشكل 29، لا يُعد التهديد من المستوى الثاني لأي من اللاعبين ذا مصادقية، إذ لا يُفضل أي منهما مطابقة خيار تصعيدي للطرف الآخر؛ يُفضل المتحدي تصعيد *المدافع*

<sup>16</sup> يُتيح نموذجنا لكلا اللاعبين فرصة للاستسلام. يستسلم المدافع بعدم التصعيد المضاد عند العقدة 4، أما المتحدي فيستسلم بعدم التصعيد المضاد عند العقدة 3b. وكذلك، يُمكن للمدافع، من خلال عدم مقاومته، الموافقة على مطلب المتحدي عند العقدة 2. (راجع الشكل 25).

(وهي النتيجة الأسوأ التالية بالنسبة إليه) على *الصراع الشامل* (وهي أسوأ نتيجة له) ويُفضل المدافع فوز *المتحدي* (وهي النتيجة الأسوأ التالية بالنسبة إليه) على *الصراع الشامل* (وهي أسوأ نتيجة له). لذلك، تتألف الهيكلية الأساس للعبة بشكلها الموسَّع في الشكل 28 من عنصرين  $2 \times 2$  يُشبهان هيكلية لعبة الدجاجة. وتفتقر كافة تهديدات كلا اللاعبين على مختلف المستويات إلى المصادقية.

من خلال الاستدلال العكسي، بات من السهل تحديد التوازن المثالي للعبة الفرعية لهذا النوع من لعبة التصعيد غير المتكافئ المعروف بـ "لعبة الدجاجة المزدوجة". وكما تُظهر الأسهم التي تُشير إلى الخيارات العقلانية، يلتزم المدافع عند العقدة 4 بخياره السابق *الانشقاق* لتجنب أسوأ نتيجة له، وهي *الصراع الشامل*. ولأسباب مماثلة، يختار المتحدي عقلاً عدم التصعيد عند العقدة 3b.

يدور اختيار المتحدي عند العقدة 3a حول توقعه بأن يختار المدافع *الانشقاق* عند العقدة 4 (انظر أعلاه). وبالتالي، فإن حسابات المتحدي تُشير إلى أن اختيار *الانشقاق* يؤدي إلى *صراع* محدود، بينما يؤدي اختيار *التصعيد* إلى فوز *المتحدي*. من الواضح أن المتحدي يحقق نتيجة أفضل عن طريق التصعيد.



الشكل 28 تحليل لعبة التصعيد غير المتكافئ عندما تكون التهديدات تفتقر إلى المصادقية.

نظراً لهذه التوقعات، يجب على المدافع التصعيد عند العقدة 2. يؤدي التصعيد إلى نتيجة تصعيد المدافع (فوز)، بينما يؤدي التحدي إلى فوز المتحدي، ويؤدي التنازل إلى تنازل المدافع. من بين هذه النتائج الثلاث، يفضل المدافع الأولى.

		المدافع		
		E	D	C
المتحدي	C		تنازل المتحدي ♦ (4,7)	الوضع الراهن (6,6)
	D	تصعيد المدافع (2,5)	صراع محدود (3,3)	تنازل المدافع (7,4)
	E	صراع شامل (1,1)	فوز المتحدي (5,2)	

♦ = مستبعد  
7 = أفضل خيار؛ 6 = ثاني أفضل خيار، إلخ.

الشكل 29 نتائج لعبة التصعيد غير المتكافئ عندما تكون التهديدات تفتقر إلى المصادقية.

بتوقع الرد التصعيدي للمدافع، يكون الخيار العقلاني للمتحدي عند العقدة 1 هو التعاون. ويمثل التعاون ثاني أفضل نتيجة للمتحدي وهي الوضع الراهن؛ أما الانشقاق فيؤدي إلى ثاني أسوأ نتيجة له وهي تصعيد المدافع. وبالتالي، عندما تفتقر التهديدات إلى المصادقية، يبقى الوضع الراهن قائماً بعد اللعب العقلاني؛ فهو نتيجة التوازن المثالي الفريد للعبة الفرعية من هذه النسخة من لعبة التصعيد غير المتكافئ.

قد يوحي الحدس بأن استقرار الوضع الراهن في هذه اللعبة يعتمد على تسلسل الخيارات المفترض التي يبدو أنها تصب لصالح المدافع؛ فببساطة من خلال التصعيد، يُمكن للمدافع إجبار المتحدي على اتخاذ الخيار الأخير في لعبة التصعيد غير المتكافئ. وتعتبر القدرة على فرض خيار غير مرغوب فيه على الخصم ميزة تكتيكية مهمة بشكل عام. على سبيل المثال، إن أحد التفسيرات التي تُقدم غالبًا لنجاح تكتيك إدارة كينيدي في حصار كوبا هو أن الحصار أجبر السوفييت على اتخاذ الخيار النهائي بين الحرب (النووية) والسلام (Allison, 1971: 61). وكان الافتراض أن السوفييت سيتراجعون.

ومع ذلك، يُمكن أن يكون الحدس مضللًا، ويُمكن تقويض استقرار الوضع الراهن بسهولة في لعبة التصعيد غير المتكافئ. في الواقع، يُمكن زعزعة استقرار الوضع الراهن حتى في حال حدوث تغييرات في هيكل تفضيلات اللعبة التي تُفضل المدافع ظاهريًا.

لفهم ذلك، انظر إلى التفضيلات الترتيبية الملخصة في الشكل 30. تكشف هذه التفضيلات أن كلا اللاعبين لديهما تهديدات ذات مصداقية من المستوى الثاني. يُفضل المتحدي الصراع الشامل على تصعيد المدافع، ويُفضل المدافع الصراع الشامل على فوز المتحدي. أما جميع التفضيلات المتبقية، فهي نفسها كما افترضناها سابقًا. وبالتالي، في حين أن تهديد المدافع من المستوى الأول يفتقر إلى المصداقية، يمتلك كلا اللاعبين الآن تهديدات تصعيدية ذات مصداقية. على الرغم من أن تهديد المدافع النهائي أصبح الآن ذا مصداقية تمامًا، من المثير للدهشة أن الوضع الراهن لا يُقاوم اللعب العقلاني في هذه اللعبة. أما تنازل المدافع فهو نتيجة التوازن المثالي الفريد للعبة الفرعية. وبشكل غير بديهي، يُمكن إرجاع عدم استقرار الوضع الراهن إلى تعديل مصداقية التهديد من المستوى الثاني (أو النهائي) لكل لاعب، إذ إن جميع التفضيلات الأخرى هي نفسها كما في الشكل 29. وبالتالي، في ظل ظروف معينة، تكون المصداقية سيئًا ذو حدين، إذ إنها تساعد في تعزيز نجاح الردع في بعض الحالات، ولكن تقوضه في حالات أخرى.<sup>17</sup>

<sup>17</sup> لا نعني بذلك أن عدم استقرار الوضع الراهن هو فقط نتيجة لخصائص مصداقية التهديدات من المستوى الثاني للاعبين؛ بل إنه يعتمد بالتساوي على طبيعة التهديد من المستوى الأول للمدافع. على سبيل المثال، يُشكل الوضع الراهن جزءًا من التوازن المثالي للعبة الفرعية في لعبة يمتلك فيها كلا اللاعبين تهديدات ذات مصداقية على المستويين من مستويات اللعب (كما ناقش أدناه). في هذه الحالة، يُمكن تقويض استقرار الوضع الراهن إذا فقد التهديد من المستوى الأول للمدافع مصداقيته فجأة. بعبارة أخرى، إن تركيبة التهديد من المستوى الأول للمدافع لا تقل أهمية عن خصائص التهديدات من المستوى الثاني للاعبين في تحديد نتيجة هذه اللعبة. ومع ذلك، هدفنا ببساطة هو أنه توجد أوقات قد تؤدي فيها مصداقية تهديد التصعيد بالفعل إلى تقويض الردع. نوضح هذه النقطة أدناه.



		المدافع		
		E	D	C
المتحدي	C		تنازل المتحدي ♦ (4,7)	الوضع الراهن (6,6)
	D	تصعيد المدافع (1,5)	صراع محدود (3,3)	تنازل المدافع (7,4)
	E	صراع شامل (2,2)	فوز المتحدي (5,1)	

♦ = مستبعد  
7 = أفضل خيار؛ 6 = ثاني أفضل خيار، إلخ.

الشكل 30 التفضيلات المرتبطة بمفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار.

يسمي غلين سنايدر (Glenn Snyder, 1965) هذه الظاهرة مفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار، فقد تؤدي التهديدات ذات المصدقية على مستويات أعلى إلى عدم الاستقرار على مستويات أقل. تدفعنا حقيقة أن مفارقات مماثلة تحدث في ألعاب التصعيد المتكافئ ذو المستويين (Zagare, 1990b)، وفي ألعاب التصعيد غير المتكافئ ذات المستويات الثلاثة (Zagare, 1992)، إلى التخمين بأن هذه المفارقة ليست مجرد نتاج لعبة التصعيد غير المتكافئ. في الواقع، يبدو معقولاً أن ننسب سلسلة الأزمات بين القوى العظمى حول برلين في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات إلى هذه الخاصية المتناقضة لألعاب الردع متعدد المستويات. على سبيل المثال، يُلاحظ كويستر (Quester, 1970: 212) أن إحدى المشاكل المرتبطة بسياسة الرد الكاسح لإدارة أيزنهاور واعتمادها شبه الكلي على الردع النووي هي أن التهديد النووي "قد يكون بالفعل ذا مصداقية بشكل عام". لهذا، في سياق مثل برلين، "حيث يجب أن تكون أي مبادرة عسكرية تجاه الغرب بدلاً من الكتلة السوفييتية"، قد يُواجه القادة الغربيون خياراً غير مرغوب فيه بين الصراع الشامل والاستسلام.

في سياق برلين، قد يكون تقييم كويستر صحيحًا. ولكن، يجب الالتفات إلى الدور الحاسم الذي تؤديه خصائص التهديد من المستوى الثاني للاعبين: عندما يفتقر التهديد النهائي لكل لاعب إلى المصدقية، يكون المدافع في وضع أفضل (انظر أعلاه)؛ وعندما يكون لدى كلا اللاعبين تهديدات ذات مصداقية من المستوى الثاني، يصبح الوضع *الراهن* غير مستقر لصالح المتحدي.

#### 6.4.2 هيمنة التصعيد

ماذا يحدث عندما يمتلك لاعب واحد فقط تهديدًا موثوقًا في نهاية اللعبة، ما يخلق اختلالًا في مستوى العزم؟ في هذه الحالة، تعتمد الإجابة على مصداقية التهديدات من المستوى الأول للاعبين وعلى أي لاعب لا يمتلك تهديدًا من المستوى الثاني يفتقر إلى المصدقية. ومع ذلك، يُمكن استنباط الفكرة العامة في صياغة لعبة التصعيد غير المتكافئ مع التفضيلات الملخصة في الشكل 31. إن التهديد من المستوى الأول للمدافع ذو مصداقية، وتهديد المتحدي ذو مصداقية على المستوى الثاني، ولكن تهديد المدافع ليس كذلك. يمكن التخمين، إن التوازن المثالي الفريد للعبة الفرعية في ظل ظروف المصدقية هذه يؤدي إلى *تنازل المدافع*. وبالتالي، فإن *الوضع الراهن* غير مستقر، ويجب أن يفوز المتحدي الذي يمتلك تهديدًا أعلى مستوى ذا مصداقية.

يُوضح هذا المثال ديناميكية يسميها كاهن (Kahn, 1965) وغيره *هيمنة التصعيد* (راجع فريدمان، 1987)،<sup>18</sup> التي تربطها بعدم توازن المصدقية في المستوى الثاني من اللعبة ذات المستويين، أو إذا كان لدى كلا اللاعبين تهديدات من المستوى الثاني ذات مصداقية، في المستوى الأول. ومن الواضح أن عدم التوازن في المصدقية في لعبة الردع متعدد المراحل يُشكل قوى مزعزة للاستقرار في السياسة بين الدول. ولكن، وهذا هو الأهم، ليست ضرورية ولا كافية لزعزعة استقرار *الوضع الراهن*. نوضح ذلك في القسم التالي، مبينين أن *الوضع الراهن* حساس جدًا لخصوصيات عدم التماثل.

<sup>18</sup> يُعرّف كاهن (Kahn, 1965: 290) هيمنة التصعيد بأنها "قدرة، مع تساوي العوامل الأخرى، تُمكن الجانب الحائز عليها من التمتع بمزايا واضحة في منطقة معينة من سُلّم التصعيد... وتعتمد هذه الهيمنة على التأثير الصافي للقدرات المتنافسة على الدرجة التي يشغلها الطرفان، وتقدير كل طرف لما قد يحدث إذا انتقلت المواجهة إلى درجات أخرى، بالإضافة إلى الوسائل التي يمتلكها كل طرف لنقل المواجهة إلى درجات أخرى".

## 6.5 التوازنات المثالية في الألعاب الفرعية

نظراً للقيود المفروضة على التفضيلات في العبارتين 6.1 و6.2، يوجد ثمانية أنواع مختلفة من ألعاب التصعيد غير المتكافئ ذات المستويين، وتُميز فقط من خلال الاختلافات في مصداقية التهديدات الردعية للدول، أي من خلال أنواع اللاعبين. ويوضح الجدول 8 هذه الألعاب ونتائج التوازن المثالي الفريد للعبة الفرعية في كل حالة.

		المدافع			
		E	D	C	
المتحدي	C		تنازل المتحدي ♦ (3,7)	الوضع الراهن (6,6)	C
	D	تصعيد المدافع (1,5)	صراع محدود (4,4)	تنازل المدافع (7,3)	D
	E	صراع شامل (2,1)	فوز المتحدي (5,2)		E

♦ = مستبعد  
7 = أفضل خيار؛ 6 = ثاني أفضل خيار، إلخ.

الشكل 3 افتراضات التفضيل التي توضح هيمنة التصعيد.

يُمكن استخلاص عدد من الرؤى حول ديناميكيات التصعيد من الجدول 8. أولاً، لاحظ أن شرطين كافيان لاستقرار الوضع الراهن. ينجح الردع عندما يكون إما (1) المتحدي مرناً أو (2) المدافع من نوع متشدد/متشدد؛ في الواقع، إن هذان الشرطان معاً ضروريان وكافيان، ويفشل الردع عندما يكون المتحدي متشددًا وعندما يفتقر، على الأقل، أحد تهديدي المدافع إلى المصدقية.

من المثير للاهتمام أن الوضع *الراهن* مستقر في اللعبتين اللتين لا يمتلك فيهما أي لاعب تهديدًا تصعيديًا ذا مصداقية (انظر إلى اللعبتين 4 و7). كما توضح مناقشتنا السابقة للعبة الدجاجة المزدوجة (7)،<sup>19</sup> فإن غياب التهديدات المتبادلة ذات المصدقية في أعلى درجة من سلم التصعيد قد يكون في بعض الأحيان قوة استقرار في علاقة الردع. وبناءً على هذا، قد يعتمد نجاح الردع الموسع، في العصر النووي على الأقل، على خوف اللاعبين من أن رد خصمهم بشكل غير عقلائي، كما يقترح الكثير من منظري الردع الكلاسيكي، بقدر اعتماده على توقع كل طرف بأن الطرف الآخر سيرد على نحو أمثل ويصعد حتى الدرجة الأخيرة من سلم التصعيد.<sup>20</sup>

جدول 8 نتائج التوازن المثالي للعبة الفرعية في لعبة التصعيد غير المتكافئ

الرقم	نوع المتحدي (المستوى الثاني)	نوع المدافع (المستوى الأول)	نوع المدافع (المستوى الثاني)	نتائج التوازن المثالي للعبة الفرعية
1	متشدد	متشدد	متشدد	SQ
2	متشدد	متشدد	مرن	DC
3	مرن	متشدد	متشدد	SQ
4	مرن	متشدد	مرن	SQ
5	متشدد	مرن	مرن	DC
6	متشدد	مرن	متشدد	DC
7	مرن	مرن	مرن	SQ
8	مرن	مرن	متشدد	SQ

قد يوحي كل هذا بأن الألعاب ذات المستويين أكثر قدرة على الحفاظ على استمرارية الوضع *الراهن* على المدى الطويل من الألعاب ذات المستوى الواحد. في الواقع، المبرر المعلن لاعتماد استراتيجيات "الرد المرن" في نشر القوات يستند جزئيًا إلى هذا الافتراض بالضبط: هناك حاجة إلى خيارات رد إضافية لردع الخصم عندما تكون التهديدات نهاية اللعبة بطبيعتها تفتقر إلى المصدقية. وفي حين أن النجاح المتوقع للردع في اللعبتين 4 و7، يتماشى مع هذا الاستنتاج، فإن هذا الاستنتاج لا يُعمم. قد يؤدي توسيع خيارات الرد ومستويات اللعب إلى تعزيز الاستقرار أو

<sup>19</sup> انظر إلى الشكل 29 لمعرفة التفضيلات المحددة للعبة 7. يُلخص الشكل 30 التفضيلات المرتبطة باللعبة 6. تُعرّف اللعبة 2 من خلال الشكل 31.  
<sup>20</sup> ما قد يفسر ميل دالاس للمغامرة على حافة الهاوية أو "دبلوماسية سبوتنيك" التي انتهجها رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروتشوف (54: 1975: Kahan).

تدميره، اعتمادًا على كيفية ترتيب المصدقية. كما نوضح لاحقًا أنه إذا تم زعزعة استقرار الوضع *الراهن*، فقد ينتهي الأمر بكلا اللاعبين في أسوأ حال.

بالإضافة إلى هاتين اللعبتين، يوجد ثلاث ألعاب أخرى للردع الموسّع يكون فيها الوضع *الراهن* مستقرًا. وفي جميع هذه الألعاب الثلاث (1 و3 و8)، يكون التهديد النهائي للمدافع ذا مصداقية، لكن هذا الشرط ليس ضروريًا ولا كافيًا للاستقرار طويل المدى للردع الموسّع. إن التهديد النهائي للمدافع ذو مصداقية بطبيعته في اللعبة 6، ولكن الوضع *الراهن* لا ينتج عن توازن مثالي للعبة الفرعية. كما ذكرنا سابقًا، فإن الوضع *الراهن* مستقر في اللعبة 7، إذ لا يوجد تهديد ذو مصداقية لأي لاعب على أي مستوى. لاحظ أنه في اللعبة 1، وهي "معضلة السجينين المزدوجة"، تكون التهديدات ذات مصداقية بشكل كامل، فلا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن الوضع *الراهن* مستقر في هذه اللعبة.

هناك خمس ألعاب يتمتع فيها لاعب واحد بالهيمنة التصعيدية. وفي أربع من هذه الألعاب، يمتلك لاعب واحد تهديدًا ذا مصداقية في المرحلة الثانية بينما لا يمتلك خصمه ذلك (الألعاب 2 و3 و5 و8). عندما يتمتع المدافع بهذه الميزة (الألعاب 3 و8)، يكون الوضع *الراهن* مستقرًا، ولكن عندما يكون لدى المتحدي وحده تهديد نهائي ذو مصداقية (الألعاب 2 و5)، فإن *تنازل المدافع* هو النتيجة المتوقعة في ظل اللعب العقلاني. وبالتالي، تمنح هيمنة التصعيد ميزة إستراتيجية مهمة للاعب الذي يمتلكها؛ ففي كل حالة، يُمكن أن يتوقع اللاعب المهيمن الحصول على أفضل نتيجة له، بصرف النظر عن خصائص مصداقية التهديد من المستوى الأول للمدافع.

تؤدي هيمنة التصعيد أيضًا دورًا في حل اللعبة 6. في هذه اللعبة يمتلك كلا اللاعبين تهديدات نهائية ذات مصداقية، لكن يفتقر التهديد من المستوى الأول للمدافع إلى المصدقية. وبناءً على ما سبق، ليس مفاجئًا أن الوضع *الراهن* غير مستقر؛ فمن المتوقع أن يفوز المتحدي.

وأخيرًا، تجدر الإشارة إلى أنه في ظل المعلومات المكتملة، لا تحدث صراعات محدودة أو شاملة، وأن دوامات التصعيد مستحيلة؛ فلا يمتلك المدافع أبدًا سببًا للرد بالمثل على مطالب المتحدي، ولا توجد لدى أي لاعب فرصة ورغبة في التصعيد، على الرغم من وجود ديناميكية مدمجة في لعبة التصعيد غير المتكافئ نحو مستويات صراع أعلى وأعلى. بعبارة أخرى، ليس من المنطقي في أي حالة أن يتحرك اللاعبون بعيدًا على سلم التصعيد عندما تكون التفضيلات معروفة للجميع.

## 6.6 الخاتمة

في هذا الفصل، نصف الهيكلية الأساسية للعبة التصعيد غير المتكافئ ونُظهر أن قواعد اللعب التي تُحدد النموذج، تتوافق بشكل أساسي مع المعايير العامة للعلاقة الإستراتيجية بين القوى العظمى بمجرد أن اكتسب الاتحاد السوفييتي قدرة على ضربة ثانية. كانت هذه العلاقة نموذجًا أوليًا لحالات الردع الموسَّع خلال فترة الحرب الباردة. ثم ناقش بأن هيكل لعبة التصعيد غير المتكافئ ينطبق بشكل عام على حالات الردع الموسَّع، ونستكشف آثار النموذج في ظل المعلومات المكتملة.

من المثير للاهتمام أن *الوضع الراهن* مستقر في لعبة التصعيد غير المتكافئ طالما أن أيًا من اللاعبين لا يمتلك تهديدًا من المستوى الثاني ذا مصداقية. ومع ذلك، لا يحدث مثل هذا النمط عندما يكون لدى كلا اللاعبين تهديدات نهائية ذات مصداقية للعبة؛ ففي ظل هذه الظروف إما ينجح الردع أو يفشل، اعتمادًا على مصداقية التهديد من المستوى الأدنى للمدافع. عندما يكون تهديد المتحدي من المستوى الثاني ذا مصداقية، يتطلب الاستقرار أن يكون كل من تهديدي المدافع ذا مصداقية أيضًا.

في سياق لعبة التصعيد غير المتكافئ، تظهر هيمنة التصعيد، المعروفة بأنها عدم تماثل في المصداقية على المستوى الثاني من اللعبة ذات المستويين أو غياب التهديد من المستوى الأول ذي مصداقية للمدافع، عندما يكون لدى كلا اللاعبين تهديدات نهائية ذات مصداقية كمفهوم طبيعي. تشير تحليلاتنا، كما هو متوقع، إلى أن هيمنة التصعيد تمنح ميزة واضحة للاعب الذي يمتلكها. ففي جميع الألعاب الخمس التي يتمتع فيها لاعب واحد بميزة مصداقية، يستفيد هذا اللاعب، إما في حالة المدافع عندما يسود *الوضع الراهن* أو في حالة المتحدي عندما يتنازل المدافع ويقبل تعديلًا في *الوضع الراهن* يُرضي مطالب المتحدي.

لا يُعد *الصراع المحدود* توازنًا مثاليًا للعبة الفرعية في لعبة التصعيد غير المتكافئ؛ ولا صراعًا شاملًا أيضًا. في الواقع، على الرغم من أن الافتراضات (العبارتين 6.1 و6.2) التي تُحدد لعبة التصعيد غير المتكافئ تمنح اللاعبين حافزًا فوريًا لتكثيف تفاعلهم، فإن الحركة بعد الدرجة الأولى من سلم التصعيد ليست عقلانية أبدًا، بصرف النظر عن الافتراضات المتعلقة بمصداقية التهديد، فلا يوجد "منحدر زلق" عندما تكون المعلومات مكتملة.

لكن، يجب أن نحذر القارئ من أن هذه الملاحظات وغيرها التي نقدمها حول لعبة التصعيد غير المتكافئ هي ملاحظات مبدئية وإن افتراض المعلومات المكتملة قوي. في السياسة، نادرًا ما يكون هناك يقين بشأن الخصم. وبناءً على ذلك، ننتقل الآن إلى دراسة لعبة التصعيد غير المتكافئ في ظل المعلومات غير المكتملة. إن هدفنا هو اكتشاف ما إذا كانت هذه الأهماط العامة ستظل قائمة عند تخفيف شرط المعلومات المكتملة، وتحديد أي وضع دفاعي عام

هو الأكثر ملاءمة لنجاح الردع الموسّع، ومعرفة متى يُمكن أن تحدث الصراعات المحدودة بشكل عقلائي، وتوضيح الشروط التي تؤدي إلى دوامات تصعيد وصراع غير مقيد.

## 7 نمذجة الرد الكاسح

القدرة على الوصول إلى حافة الهاوية من دون الدخول في الحرب هو فن ضروري.

جون فوستر دالاس

في الحرب لا بديل عن النصر.

الجنرال دوغلاس ماكارثر

يكن مفتاح الردع الموسع في الطريقة التي تتشكل بها مصداقية التهديد، على الأقل في ظل التكافؤ. ويتضح هذا كثيراً من مناقشتنا للعبة التصعيد غير المتكافئة مع المعلومات المكتملة. ولكن ثلثة من الأسئلة المهمة حول الردع الموسع تظل بلا إجابة وهي: كيف ينبغي صياغة تهديدات متعددة المستويات لضمان بقاء الوضع الراهن على أفضل وجه في عالم غير مؤكد؟ وما هي أفضل طريقة للربط بين التهديدات ذات المستوى الأدنى (أو التكتيكية) والتهديدات ذات المستوى الأعلى (أو الإستراتيجية)؟ وهل الحروب المحدودة ممكنة بين دولتين متساويتين في القدرة، وإذا كان الأمر كذلك، هل يمكن تشكيل التهديدات لضمان بقائها محدودة؟ وتحت أي ظروف من المحتمل أن تتصاعد علاقات الردع الممتدة إلى أعلى مستوى وتبلغ ذروتها في صراع شامل؟

تاريخياً، توجد مدرستان فكريتان واسعتان في ما يتعلق بهذه المسائل والأسئلة ذات الصلة: نهج الكل أو لا شيء، ونهج الحرب المحدودة. في مناقشة ثاقبة للسياسة الدفاعية الأمريكية في فترة ما بعد الحرب، يتتبع غاتشيك (Gacek, 1994) أصول مدرسة "الكل أو لا شيء" إلى مجموعة من المبادئ الإستراتيجية التي وضعها الكاتب العسكري السويسري هنري جوميني. بالاعتماد على إرث نابليون، جادل جوميني بأن النجاح في المعركة يأتي من الاستخدام الحاسم للقوة المتفوقة بهدف مواجهة أعظم نقاط ضعف الخصم واستغلالها. إن الأعمال الدفاعية البحتة، والقيود المصطنعة (أي السياسية) على الوسائل أو الغايات العسكرية، وحروب الاستنزاف المطولة، كلها تتعارض مع "مبادئ جوميني للحرب". فكل ما من شأنه إبطاء الحرب كان "مُداناً من حيث المبدأ، ومحكوماً عليه بالفشل في الممارسة" (Shy, 1986: 179).



وعلى النقيض من ذلك، يستمد أعضاء مدرسة الحرب المحدودة قوتهم الفكرية من أعمال الفيلسوف العسكري البروسي كارل فون كلاوزفيتز. وعلى غرار جوميني، أدرك كلاوزفيتز أن الحرب تنطوي على ديناميكية تصعيدية مدمجة. ولكن الميل الطبيعي للصراعات إلى الخروج عن السيطرة يتضاءل فعليًا بفعل عدد من العوامل، وأهمها بالطبع الاعتبارات السياسية. ففي نهاية المطاف، ليست الحرب سوى استمرار للسياسة بوسائل أخرى. والواقع أن كلاوزفيتز وخلفائه من المفكرين يرون أن الأمر على هذا النحو، فالأهداف العسكرية لا بد من أن تكون تابعة للأهداف السياسية. والواقع أن الوسائل والغايات متكافئة؛ والأهداف السياسية الدقيقة تتطلب استخدام القوة بشكل مدروس. ونتيجة لهذا، ينبغي نشر القوات العسكرية على نحو يوفر لصناع القرار السياسي أقصى قدر من المرونة التكتيكية والإستراتيجية. وبالتالي، بالنسبة إلى مؤيدي عمليات الانتشار الأكثر تنوعًا في ساحة المعركة يعتقدون أن النهج القائم على مبدأ الكل أو لا شيء الذي يعتمد حصرًا على استخدام القوة على نطاق واسع نهجًا فظًا جدًّا، فلا يوفر النفوذ التفاوضي المناسب اللازم لشحن الحرب بنجاح، وفي الوقت نفسه، إجراء المفاوضات السياسية.

إن الاختلافات الجوهرية بين نهج الكل أو لا شيء ومدرسة الحرب المحدودة تنعكس في التمييز الذي أجراه غلين سنايدر (1961) منذ بعض الوقت بين المواقف الدفاعية التي تحاول الردع بالعقاب وتلك التي تعتمد على المنع. فوفقًا لسنايدر، يعتمد موقف العقاب في المقام الأول على القدرة الإستراتيجية على إلحاق تكاليف باهظة بالمعتدي. وعلى النقيض من ذلك، هناك حاجة إلى خيارات استجابة أكثر تحفظًا (أي تكتيكية) لردع الخصم من خلال منعه من تحقيق المكاسب المحتملة.

وبالتالي، يعتمد نهج العقاب في المقام الأول على زيادة تقدير الخصم لتكاليف العدوان، في حين تسعى سياسة المنع إلى الردع من خلال تقليل تقدير الخصم لاحتمالية أو مدى النجاح. وفي ما يتعلق بالمناقشة الحالية، يكتب سنايدر أن الأول أكثر مصداقية بطبيعته في الاستجابة لهجوم أمامي شامل (أي الردع المباشر)، في حين أن الثاني أكثر مصداقية في الاستجابة لتحديات أقل، مثل الهجوم على حليف (أي الردع الموسع).

غير أن إدارة أيزنهاور لم تكن ترى الأمر على هذا النحو. فقد وضعت سياستها الدفاعية الجديدة، المعروفة بسياسة "نيو لوك"، التي كانت بالتأكيد جومينية التوجه، من أجل ردع العدوان الشيوعي على نطاق واسع ومحدود على حد سواء. لم تكن مجرد عقيدة ردع إستراتيجي (Wells, 1981: 38, 34). كان الهدف الرئيسي للسياسة الجديدة بطبيعة الحال ردع الهجوم المباشر على الولايات المتحدة. لكنها هدفت أيضًا إلى ردع الحروب البرية في أوروبا وآسيا.

كان مبدأ الانتقام الشامل في صميم سياسة "النظرة الجديدة". وكما أعلنه وزير خارجية الولايات المتحدة جون فوستر دالاس في 12 كانون الثاني 1954 في خطاب ألقاه أمام مجلس العلاقات الخارجية، كان هدف "النظرة الجديدة" هو

ردع التوسع السوفييتي من خلال الاعتماد "في المقام الأول على قدرة كبيرة على الرد الفوري، بالوسائل وفي الأماكن التي نختارها".

تتعدد تفسيرات هذه العقيدة. يرى فريدمان (Freedman, 1989)، بشكل مقنع، أن السياسة كانت أكثر دقة بكثير مما صورته منتقدو إدارة أيزنهاور بشكل ساخر. كما يشير ويلز (Wells, 1981) إلى أن الكثير من عناصر "النظرة الجديدة" كانت موجودة بالفعل قبل تولي أيزنهاور منصبه. ومع ذلك، يتفق أغلب المحللين على أن الركيزة الأساسية للعقيدة الإستراتيجية الجديدة كانت الدور المهيمن للأسلحة النووية الإستراتيجية في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة وحلفائها. وكان من الواضح أن الرد العقابي، وليس المنع، هو النهج الذي تبناه الرئيس الجمهوري الجديد في الردع.

في الوقت الذي تم تطويره فيه، كان هذا المبدأ منطقيًا تمامًا. أولًا، كان الانتقام الشامل متوافقًا مع النهج المحافظ عمومًا الذي اتبعته الإدارة الأمريكية في مسائل الميزانية. ففي نهاية المطاف، كانت الأسلحة النووية أرخص من القوات التقليدية، وبالتالي فإن الانتقام الشامل كان يوفر "أقصى قدر من الردع بأقل سعر". وثانيًا، استغل هذا النهج الجديد للاحتواء تقدم الولايات المتحدة الضخم على الاتحاد السوفييتي في القدرات النووية. وأخيرًا، جادل دالاس بأن الانتقام الشامل سيحرم الاتحاد السوفييتي من زمام المبادرة في المواجهات المستقبلية، ويجرده من القدرة على تحديد زمان ومكان الأزمة المقبلة.

غير أنه من الخطأ الاستنتاج مما سبق أن الفلسفة الإستراتيجية التي استرشدت بها "النظرة الجديدة" كانت مجرد نتيجة ثانوية لوضع الإستراتيجيات في فجر العصر النووي. فمن المؤكد أنه في عالم أوائل الخمسينيات، كانت الأسلحة النووية هي الأسلحة المفضلة في عالم الخمسينيات، خاصة بالنسبة إلى محتكر نووي شبه وحيد. لكن النهج الأساسي كان أكثر عمومية من ذلك، ولم يعتمد تطبيقه على أي سلاح بعينه. فكما يلاحظ غاديس (1982: 147)، فإن "الفكرة المركزية [لانتقام الشامل] كانت تتمثل في فكرة الرد غير المتكافئ - الرد على تحديات الخصم بطرق محسوبة لتطبيق نقاط القوة الخاصة بنا ضد نقاط ضعف الطرف الآخر، حتى لو كان ذلك يعني تغيير طبيعة المواجهة وموقعها". أو كما يقول غاتشيك: "يجب فهم النظرة الجديدة على أنها تهديد بتصعيد نزاعات منخفضة المستوى لصالح الولايات المتحدة، لكنها لم تتطلب حربًا نووية كرد فوري أو نهائي على العدوان" (1994: 129).<sup>1</sup>

وفي ضوء ذلك، ليس من الصعب تحديد المظاهر التاريخية الأخرى لمبدأ الرد الكاسح. على سبيل المثال، قبل الحربين العالميتين، كان موقف بريطانيا العظمى هو نفسه موقف الولايات المتحدة خلال سنوات أيزنهاور. فبدلاً من تجنيد

<sup>1</sup> انظر أيضًا جورج وسموك (George and Smoke, 1974: 563).

جيش دائم كبير والاحتفاظ به للدفاع عن حلفائها القارين، اعتمدت بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين على التهديد التصعيدي (أي أسطولها) لردع ألمانيا القيصر فيلهلم. وكما يشير هوث وروسيت (Huth and Russett, 1988: 34)، في وقت أزمة ميونيخ عام 1938، كانت بريطانيا تفتقر إلى أي قدرة عسكرية "للدفاع عن تشيكوسلوفاكيا من دون الانخراط في حرب موسعة". وهكذا، كانت عمليات الانتشار البريطانية قبل الحربين العالميتين مباشرةً، في واقع الأمر، تعبر عن مواقف إما "الكل أو لا شيء".

وخلال سنوات ما بين الحربين العالميتين، اعتمد الفرنسيون أيضاً على موقف "الكل أو لا شيء". كانت الخطة الفرنسية تعتمد على المزايا الدفاعية التي توفرها "قوة النيران الهائلة" لردع الهجمات. وكانت "خطة عملهم الوحيدة تدعو إلى تعبئة عامة لجميع القوات" (Kagan, 1995: 356). وبعبارة أخرى، بدلاً من "نوع من مضرب الذباب العسكري المرن وغير المهدد نسبياً... فقد نصّت العقيدة العسكرية الفرنسية على استخدام المطرقة الثقيلة" (Young, 1978: 119). ويمكن القول نفس الشيء تقريباً عن السياسة الدفاعية الروسية في تسعينيات القرن العشرين. والفارق الأساسي والجوهري بطبيعة الحال أن التهديد الروسي الحالي نووي في المقام الأول، بينما كان التهديد الفرنسي طيلة ثلاثينيات القرن العشرين تقليدياً.

## 7.1 نمذجة عمليات الكل أو لا شيء<sup>2</sup>

لنهم أفضل لديناميكيات علاقات الردع الموسّع التي تحكمها عمليات نشر القوات وفق مبدأ الكل أو لا شيء، نعود إلى نموذج لعبة التصعيد غير المتكافئ (انظر الشكل 25)، ولكننا الآن نستكشفها في ظل المعلومات غير المكتملة.<sup>3</sup> هناك ثلاثة أسباب على الأقل تبين أهمية فهم أفضل لموقف الانتشار القائم على الرد الكاسح. أولاً، سيسمح النموذج البسيط الذي يأخذ في الحسبان اعتماد المدافع على التهديدات التصعيدية بفهم أعمق للكثير من الفترات المهمة في السياسة العالمية، بما في ذلك بدايات الحرب الباردة. ثانياً، ستكون استنتاجاتنا بمثابة معايير للمقارنة مع المذاهب الإستراتيجية الأخرى، مثل "الرد المرن" (انظر الفصل الثامن)، التي تشمل ردوداً أكثر محدودية على العدوان. ولهذه الاستنتاجات آثار على قضايا مثل انتشار الأسلحة النووية وتقليص حجم القوات التقليدية. وأخيراً، نأمل أن نبين بوضوح ديناميكيات وضع إستراتيجي مهم، وهو وضع سيميز إما للأفضل أو للأسوأ الكثير من العلاقات العدائية بين الدول في المستقبل.

<sup>2</sup> يستند الجزء المتبقي من هذا الفصل إلى المواد التي طورها لأول مرة زاغاري وكيلغور (Zagare and Kilgour, 1993b).  
<sup>3</sup> كما ذكرنا أعلاه، نحن نفترض وجود دولتين لديهما تهديدات قادرة، أي تهديدات مؤذية. يرتبط عدم التماثل في نموذجنا بالاختلاف في التحفيز. لاعب واحد، تشالنجر، لديه الدافع لزعة الوضع الراهن؛ والآخر، المدافع، عازم على حمايته.

لصياغة علاقة إستراتيجية تتوافق مع اعتماد المدافع على خيارات تصعيدية، نبدأ بنفس قيود التفضيل السابقة (انظر العبارتين [6.1] و [6.2]) إلا أننا نفترض الآن أن المدافع لديه تفضيل معروف لنتيجة تنازل المدافع وتصعيد/ فوز المدافع على نتيجة النزاع المحدود. هذا افتراض قوي، لكنه يمثل بالضبط الدافع وراء إعادة توجيه سياسة الدفاع الأميركية خلال إدارة أيزنهاور. وكما أشرنا أعلاه، فضّل أيزنهاور ودالاس تجنب التورط مع العدو في حرب برية مكلفة وطويلة الأمد، مثل الحرب البرية المكلفة التي شنت في كوريا من العام 1950 إلى العام 1953، أو الحرب المحتملة في فيتنام عام 1954 (Zagare, 1979). وهذا بالضبط هو السبب في أن سياسة "النظرة الجديدة" قللت من التأكيد على دور القوات التقليدية أو التكتيكية في الدفاعات الأميركية، وركزت بدلاً من ذلك على الأسلحة النووية الإستراتيجية لردع التوسع السوفييتي والصيني وحماية حلفاء الولايات المتحدة. نضيف أن هذا الافتراض يتسق تمامًا مع الادعاء بأن "النظرة الجديدة" كانت مزعزة لأنها تركت الولايات المتحدة في الأزمات أمام خيار غير جذاب، إما التسرع في حرب نووية شاملة أو الاستسلام.

نحن لا نقترح أن جميع المدافعين، أو حتى معظمهم، يفضلون أو يجب أن يفضلوا التصعيد الأحادي أو الاستسلام على الصراع المحدود. بل إن حجتنا هي أن هذا النوع من التفضيل هو نتيجة ضمنية لعقائد الدفاع من نوع الكل أو لا شيء، مثل الرد الكاسح. وكما يلاحظ كاهان (Kahan, 1975: 17)، فإن "التخطيط العسكري في ظل النظرة الجديدة... أدى إلى وضع عسكري أمريكي لا يملك الخطط ولا القدرة على التعامل حتى مع نزاعات غير نووية كبيرة إلى حد ما".

وبالنظر إلى ما سبق، لا ينبغي أن يكون مفاجئًا أن تكون سياسة "النظرة الجديدة" قد أثارت جدلًا حادًا داخل مؤسسة الدفاع الأميركية. ومما له دلالة أيضًا أنه عندما وصل الديمقراطيون إلى السلطة في العام 1961، تعززت القوات الأميركية غير الإستراتيجية بشكل كبير. كان الهدف من ذلك هو إظهار القدرة والاستعداد للدفاع عن أوروبا بأساليب تقليدية. ووفقًا للنموذج، فإن سياسة نشر القوات المعروفة بـ "الرد المرن" التي اعتمدها إدارة كينيدي كانت مصممة لتزويد الولايات المتحدة بتهديد تكتيكي موثوق (أي محلي) وإرساء، في الحد الأدنى، تفضيل الصراع المحدود على خيار تنازل المدافع. لهذا السبب نربط علاقة التفضيل هذه بسياسات الرد المرن التي سيتطرق إليها الفصل الثامن.

باختصار، نضع القيود التالية على تفضيلات اللاعبين لنمذجة سياسة الرد الكاسح وما يتصل به من مواقف دفاعية قائمة على مبدأ الكل أو لا شيء:

المتحدي: تنازل المدافع <Ch> الوضع الراهن <Ch> فوز المتحدي <Ch> (العبرة 7.1)  
صراع محدود <Ch> [تصعيد المدافع، صراع شامل]

المدافع: الوضع الراهن <Def> تصعيد المدافع <Def> تنازل المدافع <Def> صراع محدود <Def> [فوز المتحدي، صراع شامل]. (العبرة 7.2)

نواصل افتراض أن كل لاعب يعرف تفضيلاته الخاصة بين الاستسلام لخصمه عند أعلى مستوى للنزاع والصراع الشامل، ولكن لديه معرفة احتمالية فقط بتفضيلات خصمه. وبالتالي، يتم التعامل مع العوائد التي يحصل عليها المتحدي والمدافع كمتغيرات عشوائية ثنائية بتوزيعات معروفة. يعرف كل لاعب القيمة المحققة للمتغير الخاص به فقط. وبشكل أكثر تحديداً.

منفعة المتحدي في حالة الصراع الشامل غير مؤكدة وتعتمد على نوع المتحدي، الذي قد يكون: من النوع المتشدد، أي لا يمانع الصراع، ويحصل في هذه الحالة على منفعة مرتفعة. أو من النوع المرن أي يفضل تفادي الصراع الشامل، ويحصل على منفعة منخفضة المدافع يأخذ في حسابه نوع المتحدي عند اتخاذ قراراته. فإذا اعتقد أن المتحدي متشدد، فقد يتراجع عن التصعيد لتجنب تكلفة الصراع. أما إذا بدا أن المتحدي مرناً، فقد يتشجع المدافع على اتخاذ موقف أكثر تصلباً أو المضي في المواجهة.

منفعة المدافع في حالة الصراع الشامل غير مؤكدة وتعتمد على نوع المدافع، الذي قد يكون: من النوع المتشدد، أي لا يمانع الصراع، ويحصل في هذه الحالة على منفعة مرتفعة، أو من النوع المرن أي يفضل تفادي الصراع الشامل، ويحصل على منفعة منخفضة. هذا النموذج يظهر كيف أن المتحدي يضع في حسابه نوع المدافع عند اتخاذ قراراته. فإذا اعتقد أن المدافع متشدد فقد يتراجع عن التصعيد لتجنب تكلفة الصراع. أما إذا بدا المدافع مرناً فقد يُغري المتحدي بالمضي قدماً في التصعيد.

حيث أن منافع المدافع من الأفضل إلى الأسوأ:

1. يفضل الوضع الراهن أكثر من أي نتيجة أخرى.
2. يفضل أن يخضع (أي يتراجع) عند أعلى مستوى من التهديد، بدلاً من الدخول في صراع شامل.
3. يفضل التراجع عندما يتحدى المهاجم.
4. الصراع العادي (وليس الشامل) أقل تفضيلاً.
5. الصراع الشامل وهو متشدد - أسوأ من الصراع العادي.
6. يتحدى عند أعلى مستوى من التصعيد بينما المهاجم يتراجع - لكنه لا يحقق فائدة كبيرة.
7. أسوأ نتيجة - صراع شامل وهو مرن، أي يخسر بشدة.

إدًا، المدافع يفضل دائماً تجنب الصراع، خاصة الشامل، حتى لو اضطر للتراجع.

- فأعلى منفعة للمدافع هي الحفاظ على الوضع القائم والأسوأ هو صراع شامل مع مدافع مرن.

منافع المتحدي وتفضيلاته وفق التالي:

1. أن يتحدى بينما يتراجع المدافع - أفضل نتيجة له.
2. الوضع الراهن - خيار آمن ومقبول.
3. أن يتراجع بينما يتحدى المدافع عند أقصى مستوى - أهون الشرين.
4. صراع عادي.
5. صراع شامل وهو متشدد - مكلف جداً، لكنه محتمل.
6. المدافع يخضع بينما يتحدى المهاجم عند أقصى مستوى - لا يكسب كثيراً.
7. أسوأ نتيجة - صراع شامل وهو مرن، أي يخسر بقوة.

المهاجم، تماماً كخصمه، يفضل تجنب التصعيد الشامل، لكنه مستعد للمخاطرة أكثر إذا اعتقد أن المدافع ضعيف

فأعلى منفعة للمتحدى او المهاجم، المتحدي يتحدّى والمدافع يستسلم.

بصياغة مبسطة، نفترض أن المدافع يعتقد أن المتحدّي متشدد، ومرن. وبالمثل، يعتقد المتحدّي أن المدافع متشدد باحتمال، ومرن باحتمال. لكن في هذه الحالة، تُمثّل هذه الاعتقادات مقياساً لمصادقية التهديد الإستراتيجي (أو التهديد في المستوى الثاني) لكل لاعب. وكما هو معتاد، يُفترض أن جميع التهديدات ممكن تنفيذها من الناحية الفعلية.

أي أن اللعبة تسير في ظل لا يقين استراتيجي متبادل، وهذا ما يجعل خيارات الردع، التصعيد، أو الانسحاب غير محسومة.

## 7.2 التوازنات البايزية المثالية في ظل الرد الكاسح

ما هي آثار عدم اليقين على عملية التصعيد عندما يكون من المعروف أن تهديد المدافع في المرحلة الأولى يفتقر إلى المصادقية، أي عندما يكون خيار الرد الحقيقي الوحيد للمدافع هو التصعيد؟ في هذه الظروف، ما هي العلاقة بين المصادقية ونجاح الردع؟ ما مدى مصادقية التهديد النهائي لكل طرف لردع التصعيد أو الانتقام؟

للإجابة على هذه الأسئلة، نحدد التوازنات البايزية المثالية للعبة التصعيد غير المتكافئ مع وجود معلومات غير مكتملة. نبدأ بملاحظة أنه في ظل قيود التفضيل في العبارة 7.2، لا يستجيب المدافع أبداً بشكل عقلائي بالمثل عند العقدة 2 (انظر الشكل 25). وبالتالي، فإن التهديد غير الموثوق بطبيعته للرد بالمثل يُعادل عدم وجود مثل هذا التهديد على الإطلاق. لا ينبغي أن يكون هذا مفاجئاً: يُفضل المدافع النتيجة التي يحدثها بعدم الرد (تنازل المدافع) لأي من النتائج الثلاث المُتحملة المُرتبطة باختياره لخيار الانشقاق والتحدي: صراع محدود، فوز المُتحمدي، وصراع شامل. يُدرك كلا الطرفين ذلك، لذا تُختزل لعبة التصعيد غير المتكافئ إلى اللعبة الموضحة في الشكل 32. لاحظ أن هناك الآن أربع نتائج محتملة، بدلاً من ست، في النسخة المُختزلة من لعبة التصعيد غير المتكافئ.

أحد جوانب تحليل الشكل 32 واضح. الاستدلال العكسي عند العقدة 3 سهل، لأن المُتحمدي يعرف دائماً ما إذا كان يُفضل تصعيد المدافع (النتيجة DE) أو الصراع الشامل (النتيجة EE)، وليس لديه سبب لإخفاء هذا التفضيل. إن المُتحمدي المتشدد، الذي يفضل الصراع الشامل على تصعيد المدافع، يصعد دائماً عند العقدة 3، بينما المُتحمدي المرن، مع التفضيل المعاكس، يختار بشكل عقلائي الانشقاق ولا يصعد عند العقدة 3.

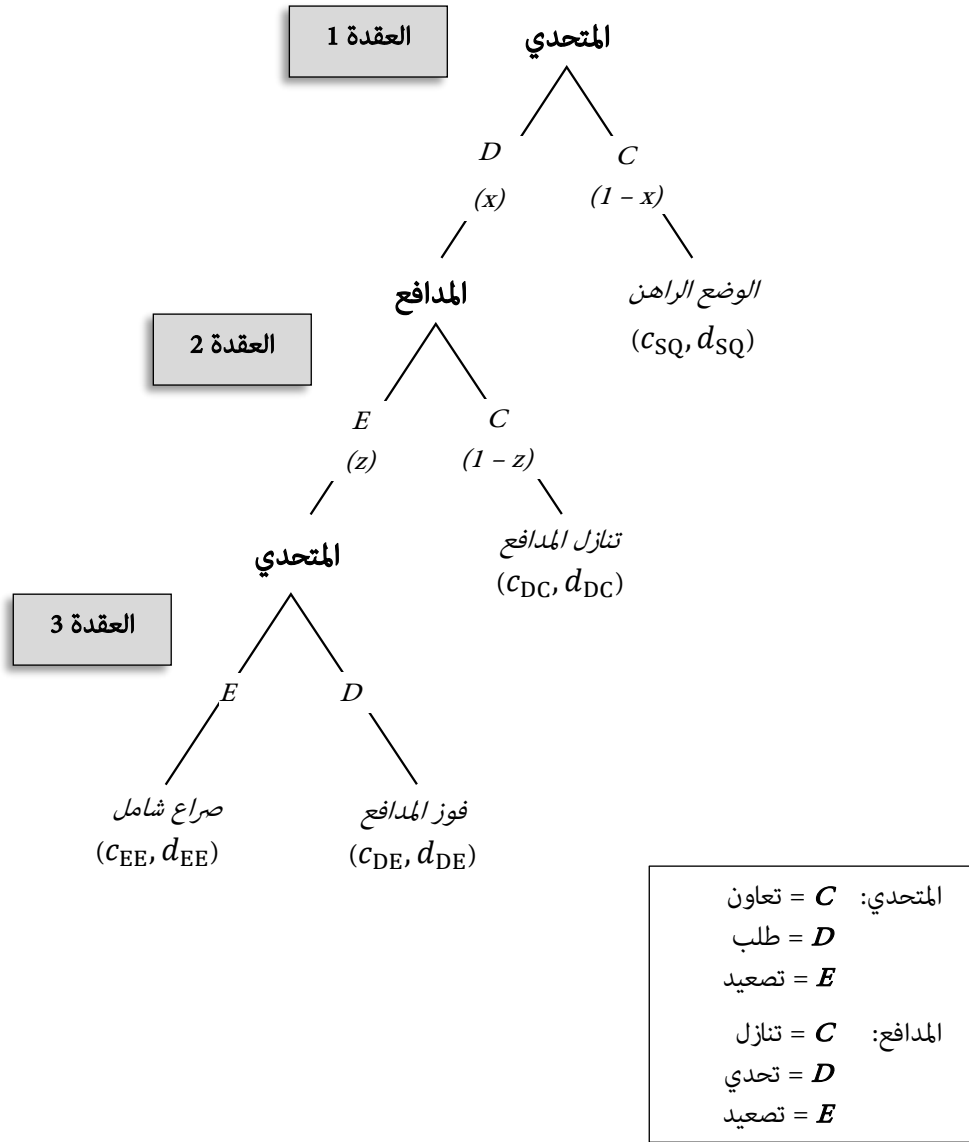
لأن سلوك المُتحمدي عند العقدة 3 محدد بدقة حسب نوعه، فإن القرارات الإستراتيجية تُختزل إلى اختيار المُتحمدي في العقدة 1 بين التعاون والانشقاق، واختيار المدافع عند العقدة 2 بين التنازل أو التصعيد. على عكس اختيار العقدة 3، يمكن أن تعتمد هذه القرارات على حالة معرفة صانع القرار. نرمز لاحتمالات هذه الخيارات كما يلي:

احتمال أن يختار المُتحمدي الانشقاق بافتراض أنه من النوع المتشدد

احتمال أن يختار المُتحمدي الانشقاق بافتراض أنه من النوع المرن

احتمال أن يختار المدافع التصعيد بافتراض أنه من النوع المتشدد

احتمال أن يختار المدافع التصعيد بافتراض أنه من النوع المرن



الشكل 4 لعبة التصعيد غير المتكافئ عندما يفتقر المدافع إلى تهديد موثوق من المستوى الأول.

بالنظر إلى قيود التفضيل المرتبطة بعمليات نشر القوات من نوع "الكل أو لا شيء"، فإن التوازن البايزي المثالي في لعبة التصعيد غير المتكافئ ذات المعلومات غير المكتملة سيحدد قيمة لكل متغير من هذه المتغيرات الأربعة، بالإضافة إلى متغير خامس خاص بالاعتقاد وهو احتمال المدافع المُحدِّث بأن المتحدِّي متشدد، بعد أن يكون هذا الأخير قد بادر بالتحرك. وهكذا، يُوصف التوازن البايزي المثالي بخمسة احتمالات.



في ظل سياسة الكل أو لا شيء،<sup>4</sup> يوجد دائماً توازن ردع، باستثناء خطوط الانتقال، ويوجد توازن بايزي مثالي آخر الذي يجب أن ينتمي إلى إحدى الفئات الأربع. يُلخص الجدول 9 خيارات العمل المرتبطة بكل توازن. لتسهيل المناقشة، تُصنف التوازنات إلى ثلاث فئات: *توازنات الردع* و*توازنات عدم الرد* و*توازنات عدم الرد المحدود*.

### 7.2.1 توازن الردع في حالة المتحدي المرن

تذكر أن توازن الردع هو توازن لا يوجد فيه أي بدء في ظل توازن الردع، لا ينشق المتحدي أبداً - سواء كان متشدداً أو مرناً. عندما يكون أي توازن ردع قيد التفعيل، فإن الوضع *الراهن* لا يختل أبداً.

لا يوجد سوى شكل واحد من توازن الردع عندما يتبنى المدافع سياسة الكل أو لا شيء، وهو توازن الردع في حالة المتحدي المرن. والجدير بالذكر أن هذا الشكل من التوازن قد لا يعتمد على الاعتقاد الأولي لأي من اللاعبين بشأن نوع الآخر. ولكنه يتطلب من المدافع أن يعتقد أن أي متحدٍ يبادر بالفعل هو على الأرجح من النوع المرن. وبالتالي، في ظل أي توازن من هذا النوع، يعتزم كلا نوعي المدافعين التصعيد عند العقدة 2 باحتمالية عالية بما يكفي. بعبارة أخرى، يكون توازن الردع في حالة المتحدي المرن ممكناً طالما أن الاعتقاد المُحدَّث لدى المدافع بشأن نوع المتحدي نظراً لاختيار المتحدي *الانشقاق* عند العقدة 1، منخفضاً بما يكفي.<sup>5</sup>

لأن توازن الردع في حالة المتحدي المرن قد يكون مستقلاً عن أي معتقدات (أولية) لدى اللاعبين حول طبيعة بعضهم البعض، فهناك ظروف يفتقر فيها هذا التوازن إلى المعقولية.<sup>6</sup> على سبيل المثال، من الصعب تخيل أن المدافع الذي يعتقد أن المتحدي من المرجح أن يكون متشدداً، سيستنتج، بعد ملاحظة عداء غير متوقع، أن المتحدي من المرجح أن يكون مرناً. لهذا السبب، نعتبر النمط السلوكي المرتبط بهذا النموذج من توازن الردع غير معقول عندما تكون مصداقية المتحدي الأولية عالية.

من ناحية أخرى، قد يكون توازن الردع في حالة المتحدي المرن معقولاً عندما تكون مصداقية المتحدي الأولية منخفضة في البداية. في الواقع، يتوافق هذا النموذج الخاص من توازن الردع، والمعتقدات المرتبطة به، مع استقرار علاقة القوى العظمى خلال إدارة أيزنهاور ومع إستراتيجية حافة الهاوية التي انتهجها دالاس. بل إنه التفسير الأكثر

<sup>4</sup> جميع الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في هذا الفصل تخضع لهذا التقييد. وللختصار، سنتخلى عن هذا الشرط حتى نحلل عمليات الانتشار في الحروب المحدودة في الفصل الثامن.

<sup>5</sup> وفي الفصول اللاحقة سنميز بين أشكال أخرى من توازنات الردع.

<sup>6</sup> الألعاب واسعة النطاق للمعلومات غير المكتملة (مثل لعبة التصعيد غير المتماثل) تأخذ المعتقدات الأولية كما هي (أي كمكونات للنموذج، مثل منفعة النتائج). يربط متطلب التحديث العقلاني (البايزي) لتحقيق توازنات بايزي مثالية المعتقدات في مجموعات المعلومات اللاحقة بالمعتقدات السابقة، ولكن فقط في مجموعات المعلومات التي يتم الوصول إليها باحتمالية إيجابية عند التوازن. نحن مهتمون بتحديد المعتقدات التي يمكن أن تؤدي إلى توازنات بايزي مثالية معينة، ولا سيما تلك التي يكون فيها  $X_H = X_G = 0$ . قد يحدث أن تكون المعتقدات الوحيدة المتسقة مع هذا التوازن غير معقولة، بمعنى أن المعتقدات الأولية والمعتقدات في مجموعات المعلومات اللاحقة (التي تصادف أنها "خارج مسار التوازن") تفتقر إلى الاتساق. وهذا هو الحال هنا.

منطقية لاستقرار الوضع الراهن الأوروبي خلال هذه الفترة. وقد يساعد أيضًا في تفسير غياب الحرب في أوروبا حتى عام 1914، على الرغم من الأزمات الحادة التي شهدتها البلقان في العامين 1905 و1908 ومرة أخرى في العام 1912. وبالمناسبة، نلاحظ أنه في ظل سياسة توازن الردع في حالة المتحدي المرن، أي معتقدات المدافع حول نوع المتحدي، في حال رصد المدافع بدء المتحدي، "خارج مسار التوازن". بمعنى آخر، هذا اعتقاد حول حدث لن يقع أبدًا، لذا لا يمكن اختباره مقارنةً بالأحداث الفعلية.<sup>7</sup>

على الرغم من أن توازن الردع في حالة المتحدي المرن غير معقول في ظل ظروف معينة، إلا أنه توازن بايزي مثالي، ويُلبي بعض تحسينات التوازن (Tirole و Fudenberg، 1991).<sup>8</sup> ويوجد دائمًا توازن ردع في حالة المتحدي المرن واحد على الأقل.<sup>9</sup> بالطبع، هذا لا يعني أن نجاح الردع "أمر مؤكد". في الواقع، سيكون استقرار الوضع الراهن دائمًا أقل من اليقين: على الأقل، يوجد واحد من أربع توازنات بايزية مثالية أخرى، يتضمن كل منها بداية معينة عندما يكون المتحدي متشدّدًا، دائمًا مع توازن الردع في حالة المتحدي المرن.

بخلاف توازن الردع في حالة المتحدي المرن، توجد التوازنات الأخرى دائمًا في ظل ظروف محددة، وذلك بناءً على المعتقدات الأولية للاعبين حول نوع كل منهم (أي حول  $p_{Def}$  و  $p_{Ch}$ ). يلخص الشكل 33 العلاقة بين هذه المعتقدات وتوازنات بايز المثالية الأربعة الأخرى.<sup>10</sup>

### 7.2.2 توازن عدم الرد

يُعد توازن عدم الرد الشكل الرئيسي الثاني لتوازن بايزي المثالي في لعبة التصعيد غير المتكافئ. توازن عدم الرد هو توازن ينطوي على احتمالية بدء التفاعل، ولكن من دون أي رد، سواءً كانت عينية أو تصعيدية.

ينشأ المتحدي دائمًا عندما يكون توازن عدم الرد هو القائم. وبما أن الوضع الراهن لا ينشأ أبدًا عن توازن عدم الرد، فإن الردع لا ينجح أبدًا، على الرغم من أن الصراع (المحدود أو غير المحدود) ودوامات التصعيد لا تحدث. في هذا السيناريو، يحصل المتحدي دائمًا على مراده، والنتيجة دائمًا هي تنازل المدافع. في ظل توازن عدم الرد، يتصرف

<sup>7</sup> لمناقشة مُلهمة حول الفائدة النظرية للتوقعات الخارجة عن مسار التوازن، موصّحةً بتحليل للغزو الألماني لبولندا عام 1939، انظر بوبنو دي ميسكيتا (Bueno de Mesquita، 1996). وتحليل واضح للردع والسلوك الخارج عن مسار التوازن، انظر فاينغاست (Weingast، 1996).

<sup>8</sup> لمناقشة ثلاثة من هذه التحسينات في سياق نظرية الردع، انظر نالبوف (Nalebuff، 1991).

<sup>9</sup> هذا التوازن مستقل عن المعتقدات الأولية لكل لاعب حول نوع الآخر. يُعدّ تقدير المدافع اللاحق لمصادقية المتحدّي أمرًا بالغ الأهمية. سيظل هذا التوازن قائمًا طالما أن  $r \leq d_1$ .

<sup>10</sup> يظهر في الشكل 33 عدة ثوابت، وهي عتبات تفصل بين التوازنات.

المتحدي من دون عقاب، كما فعل هتلر عام 1936 عندما أعاد تسليح منطقة الراينلاند، أو كما فعلت إثيوبيا عام 1998 عندما غزت إريتريا.

لكي يوجد توازن عدم الرد، يجب أن تكون مصداقية المتحدي عالية بما يكفي لردع المدافع بشكل دائم عن التصعيد. (لاحظ أنه في ظل هذه الظروف، نشكك في مدى واقعية وجود توازن الردع في حالة المتحدّي المرن بالتوازي معه). في الواقع، إن الاحتمال المرتفع لتصعيد المتحدي المضاد هو بالتحديد ما يثني حتى المدافع المتشدد عن إبداء أي مقاومة على الإطلاق.

عندما يكون توازن عدم الرد قائماً، يقف المدافع جانباً بعد تحرك المتحدي، كما فعلت البحرية البريطانية عام 1935 عندما استخدمت سفن النقل الإيطالية قناة السويس للتحضير للحرب في الحبشة. بما أن المدافع مردوع تماماً في ظل توازن عدم الرد، بينما المتحدي غير مردوع على الإطلاق، فلا عجب أن يعتمد وجود هذا التوازن على ارتفاع مصداقية المتحدي، ولكنه لا يرتبط بمصداقية المدافع. وبشكل أكثر تحديداً، يجب أن تتجاوز مصداقية المتحدي المسبقة الحد الأدنى

إذا كان احتمال أن المتحدي متشدداً أعلى أو يساوي الحد الأدنى من احتمال أن يكون المهاجم متشدداً، أي أنه مستعد لخوض صراع شامل بدلاً من التراجع الذي يجب أن يتحقق حتى يفقد المدافع الأمل في الردع ويقرر عدم الرد إطلاقاً، فحينها يرى المدافع أنه من غير المجدي الرد أو المواجهة، لأن المتحدي يبدو مصمماً على التصعيد، ما يجعل الاستسلام أو الانسحاب هو الخيار الأفضل من وجهة نظر المدافع.

يتم تحديد عتبة الحد الأدنى من احتمال أن يكون المهاجم متشدداً، أي أنه مستعد لخوض صراع شامل بدلاً من التراجع الذي يجب أن يتحقق حتى يفقد المدافع الأمل في الردع ويقرر عدم الرد إطلاقاً من خلال مقارنة المكاسب المحتملة للمهاجم إذا صعد مقابل الخسائر المحتملة للمدافع إذا ردّ فدخل في صراع شامل مع مهاجم متشدد. كلما زاد اعتقاد المدافع بأن المهاجم متشدد، يصبح الرد من قبل المدافع غير منطقي لأن نتيجته ستكون صراع شامل كارثي. في هذه الحالة: يختار المدافع الانسحاب بهدوء، وهذا ما يُعرف بتوازن "عدم الرد على الإطلاق".

وفي ما يتعلق بهذه العتبة نبدي ملاحظتين. أولاً، مع ازدياد عائد المدافع الفوري من التصعيد، أو مع انخفاض عائدته من الاستسلام الفوري، تتحرك العتبة عن اليمين في الشكل 33، ما يقلل مساحة المنطقة المقابلة لتوازن عدم الرد. وكما هو متوقع، كلما زاد تقدير المدافع للتصعيد الأحادي، أو قل تقديره للاستسلام الفوري، زادت مصداقية المتحدي في ثني المدافع الصلب عن المقاومة.

كما ترتفع العتبة  $d_2$  مع ازدياد قيمة المدافع المتشدد في الصراع الشامل. بمعنى آخر، كلما أصبحت الحرب المركزية أو الإستراتيجية أقل وطأة على المدافع، زادت مصداقية المتحدي مسبقاً في إحداث توازن عدم الرد. من الواضح أن المتحدي قد يزيد من احتمالية استسلام حتى المدافع المتشدد بمجرد زيادة تكاليفه في الصراع الشامل. في ظل الظروف التي تُحدد توازن عدم الرد، فإن الأسلحة التي تزيد من تكلفة الصراع قد تُقلل من احتمالية بقاء الوضع الراهن! من ناحية أخرى، إذا كان المدافع بالفعل مرناً، فإن هذه الزيادات تخلص من الآثار الإستراتيجية. بشكل عام، عندما يُهدد المتحدي بحرب شاملة حتى بمصداقية متوسطة، فإن المدافعين المرنين لن يُقاوموا بعقلانية.

### 7.2.3 توازنات الرد غير المحدود

بالإضافة إلى توازن الردع في حالة المتحدي المرن وتوازن عدم الرد، هناك ثلاث توازنات بايزية مثالية أخرى يمكن أن توجد عندما يتخذ المدافع وضعية دفاع "الكل أو لا شيء". تُشكل هذه التوازنات مجتمعةً عائلة من التوازنات تُسمى *توازنات الرد غير المحدود*. يحدث توازن الرد غير المحدود عندما يكون هناك احتمال لتحرك المتحدي واحتمال لتصعيد المدافع ولكن لا يوجد احتمال أن يستجيب المدافع بالمثل (أي اختيار الانشقاق عند العقدة 2) في حال تحرك المتحدي. ومن هنا جاءت التسمية.

هناك ثلاثة أشكال مميزة لتوازنات الرد غير المحدود. عند وجود توازن رد غير محدود، ينشق المتحدون الصارمون دائماً وهناك دائماً احتمال أن ينشق المتحدون المرنون أيضاً وبما أن المدافعين إما يصعدون أو لا يردّون على الإطلاق، فلا يمكن أن تنشأ صراعات محدودة في ظل أي توازن رد غير محدود.

#### 7.2.3.1 الشكل I من توازن الرد غير المحدود

مثل توازن الرد غير المحدود، يتضمن توازن الرد غير المحدود من الشكل I مبادرة معينة من جميع المتحدين - بصرف النظر عن نوعهم - واستسلاماً معيناً من المدافع المرن. عندما يكون توازن الرد غير المحدود من الشكل I قيد التنفيذ، يصعد المدافعون المتشددون الموقف بيقين ثم يُعاني المتحدون المرنون من هزيمة مُذلة، ويستسلمون بعد رد فعل المدافع القاسي، بينما يُطلق المتحدون المتشددون عملية تُتوج بصراع شامل. وبالتالي، يُمكن تحقيق نطاق أوسع من النتائج مقارنةً بتوازن الرد غير المحدود.

أحد الفروق المهمة الإضافية بين توازن الرد غير المحدود، بما في ذلك الشكل I، وتوازن عدم الرد هو أن عائلة توازن الرد غير المحدود تعتمد على مصداقية المتحدي والمدافع. على وجه التحديد، عتبات المصداقية للمتحدي والمدافع،

هناك الحد الأدنى من مصداقية المهاجم التي تجعل المدافع المرن يبدأ بالتردد بشأن الرد.

إذا بدأ المهاجم وكأنه مستعد لخوض صراع شامل (أي أن احتمال تشدده مرتفع بما يكفي ليكون فوق هذا الحد)، فإن المدافع، حتى لو كان مرناً، قد يتراجع بدلاً من الرد، خوفاً من دفع الثمن الباهظ للصراع الكامل.

الخلاصة: إذا كانت مصداقية المهاجم أقل من هذا الحد، فإن المدافع سيرد، وإذا كانت مصداقية المهاجم مساوية أو أعلى من هذا الحد، فإن المدافع يبدأ بالتردد، وربما يتراجع لتجنب الأسوأ.

بالنسبة إلى المدافع، يجب أن تكون مصداقيته منخفضة بما يكفي. يعتمد توازن "عدم الرد المحدود على توازن دقيق بين مصداقية الطرفين. لكي يتحقق، يجب أن تكون المهاجم متشدد بدرجة متوسطة. في الوقت نفسه، يجب أن تكون مصداقية المدافع بأن يبدو متردداً في الرد. هذه التوازنات تمثل حالات رمادية في الردع، حيث يُحسب احتمال التصعيد، لكن لا يصل الطرفان إلى صراع شامل.

يحدث توازن رد غير محدود من الشكل I عندما يكون الاحتمال المسبق للمتحمدي أن يكون متشدداً بما يكفي لردع المدافع المرن عن الانتقام، ولكنه ليس مرتفعاً لدرجة أن يُجبر المدافع المرن على الاستسلام. في الوقت نفسه، يجب أن تكون مصداقية المدافع منخفضة بما يكفي بحيث لا يتردد المتحمدي المرن حتى اختبار الموقف. من المهم ملاحظة أن تفاعل مستويات المصداقية هذه هو ما يُنتج السلوك المرتبط بتوازن رد غير محدود من الشكل I.

في منطقة توازن الرد غير المحدود، مع زيادة عائد المدافع عند تصعيد المدافع، أو مع انخفاض عائده عند تنازل المدافع، ما يعتمد على القيم المحددة لهذه العوائد هو درجة مصداقية تهديد المتحمدي لحث المدافع على التصرف وفق سلوك توازن الشكل I. فكلما زاد الفارق الصافي بين عوائد المدافع عند تنازل المدافع وتصعيد المدافع، كلما زادت الحاجة إلى مصداقية أعلى من جانب المتحمدي لتحقيق توازن الرد غير المحدود.

بينما يقاوم المدافعون المتشددون في حالة توازن الرد غير المحدود من الشكل I أو II، يستسلم المدافعون المرنون بيقين فقط عند وجود توازن الرد غير المحدود من الشكل I. وبالتالي، من خلال التلاعب بعائد المدافع المرن للصراع الشامل، يمكن للمتحمدين زيادة احتمالية استسلام المدافع المرن.

يتميز توازن الرد غير المحدود من الشكل I عن توازن الرد غير المحدود من الشكل III بسلوك المتحمدين المرنين والمدافعين المتشددين، وكلاهما يتصرفان بشكل أقل عدوانية في ظل توازن الرد غير المحدود من الشكل III. وما كان الاعتماد على عوائد المتحمدين، فإن المدافع وحده لديه الحافز والفرصة لمحاولة إحداث توازن رد غير محدود من الشكل III، الذي من المرجح أن يردع المتحمدين في ظله.

لتقليل احتمالية ظهور حالة توازن من الشكل I، يمكن للمدافع محاولة إقناع المتحدي بأنه من المرجح أن يكون متشدداً، أو من خلال التلاعب بالعوائد تقليص مساحة توازن الشكل I. وبشكل أكثر تحديداً، تصبح توازنات الشكل I (والشكل II) أقل احتمالاً أي تتناقص العوائد مع ارتفاع تقييم المتحدي للوضع *الراهن*، أو مع انخفاض العوائد سواء من تنازل المدافع أو تصعيد المدافع.

### 7.2.3.2 الشكل II من توازن الرد غير المحدود

كما هو الحال مع جميع توازنات بايز المثالية باستثناء توازن الردع في حالة المتحدي المرن، فإن توازني الرد غير المحدود المتبقيين (الشكل II والشكل III) ينطويان على تحرك معين من قبل المتحدي المتشدد. لكن بخلاف توازن عدم الرد وتوازن عدم الرد من الشكل I، فإن توازنات عدم الرد المحدود من الشكلين II و III ترتبط بتحريك احتمالي (على عكس المؤكد) من قبل متحيد مرّن.

في توازن عدم الرد المحدود من الشكل II، يقاوم المدافعون المتشددون دائماً، ويقاوم المدافعون المرنون أحياناً. أما في توازن عدم الرد المحدود من الشكل III، فيقاوم المدافعون فقط عندما يكونون متشددين، وبشكل احتمالي فقط. في أي من هذين التوازنين، قد يُعجّل المتحدي غير الراغب في شن الحرب بأزمة منطقياً؛ ولكن فقط في نطاق توازن عدم الرد المحدود من الشكل II، قد يُعلن المدافع المتردد (أي المرّن) خدعة المتحدي الضعيف منطقياً.

يوجد توازن رد غير محدود من الشكل II بالقرب من نقطة الأصل في الشكل 33، عند أدنى مستويات مصداقية كل من المتحدي والمدافع. لذا، ليس من المستغرب أن ينطوي السلوك العقلاني في هذه المنطقة على إمكانية الخداع من قبل كلا اللاعبين.<sup>11</sup>

في حين أن الحروب الشاملة قد تحدث في أي مكان باستثناء منطقة توازن عدم الرد، إلا أنه في منطقة توازن عدم الرد غير المحدود من الشكل II فقط، يمكن للمدافع المرّن أن يجد نفسه متورطاً في حرب يفضل تجنبها، لأنه في هذه المنطقة فقط يكون من المنطقي للمدافع المرّن أحياناً تحدي المتحدي بالتصعيد. تكون مصداقية كل لاعب في أدنى مستوياتها في مجال المنطقة الثانية، ولهذا السبب قد يتم إغراء المدافع المرّن بالمقاومة والتصعيد. إذا كان المتحدي متشدداً، يحدث ما لا يُصدق.

تتسع نطاق توازنات الشكل II، مع زيادة عائد المدافع من تصعيد المدافع، أو مع زيادة عائده من حرب غير مرغوب فيها، أو مع انخفاض عائده من تنازل المدافع.

<sup>11</sup> في الواقع، فإن التوازن عدم الرد المحدود في الشكل II هو نوع من التوازن الوهمي - انظر الفصلين 4 و 5.

المتغيرات التي تؤثر على الحد الفاصل بين الشكلين I و II من توازنات الرد غير المحدود للشكل III هي تقييم المتحدي للوضع الراهن وتنازل المدافع وتصعيد المدافع، كما سبق مناقشته.

بعبارة أخرى، في توازن عدم الرد المحدود من الشكل II، كلما ازدادت مصداقية المتحدي، زاد ميله إلى اختبار عزم المدافع، حتى عندما يكون المتحدي مرناً.

### 7.2.3.3 الشكل III من توازن الرد غير المحدود

مثل توازن الرد غير المحدود من الشكل II، يتضمن توازن الرد غير المحدود من الشكل III انحرافاً معيناً من قبل مُتحدٍ متشدد وانحرافاً احتمالياً من قبل مُتحدٍ مرّن.

احتمال أن يقوم المهاجم المرّن بالتحدي، على الرغم من أنه عادة لا يفعل ذلك يعتمد على عنصرين رئيسيين: (مدى اعتقاد المدافع بأن المهاجم متشدد) و (الحد الأدنى من مصداقية المهاجم المطلوبة لتحقيق توازن ردع محدود). كلما ظنّ الخصم أنك متشدد زاد احتمال التحدي.

كلما ظهر تشدد المهاجم كبيراً، حتى المهاجم المرّن يبدأ يتصرف مثل المتشدد أحياناً ليخدع خصمه.

وإذا كان يبدو المهاجم ضعيفاً، فيتصرف المهاجم المرّن كما هو متوقع، ولا يتحدى إلا نادراً.

على النقيض من ذلك، فإن إستراتيجية الاستجابة المثلى للمدافع المرّن في نموذج التوازن الثاني تشير إلى أي درجة قد يتظاهر المهاجم المرّن بأنه متشدد ويقرر التحدي، اعتماداً على ما يعتقد خصمه عنه. وهي أداة لقياس "الخداع الاستراتيجي" داخل لعبة الردع. كلما ازدادت مصداقية المدافع المرّن تحت توازن الرد غير المحدود من الشكل II، المدافع المرّن لا يرد دائماً، بل يرد أحياناً فقط، وباحتمال محسوب، لإبقاء المهاجم في حالة من الشك. وكلما كانت مصداقية المدافع منخفضة، زاد احتمال أن يلجأ إلى هذا السلوك التكتيكي.

هناك احتمال أن يقوم المهاجم المرّن بالتحدي في منطقة الشكل III من توازنات عدم الرد المحدود، على الرغم من أنه عادة لا يتحدى. هذا السلوك يُعبّر عن "ردع غير مباشر"، حيث يتصرف المهاجم المرّن كأنه متشدد أحياناً ليزرع الشك في عقل المدافع. يتم حساب احتمال أن يكون المهاجم متشددًا. هناك العتبة العليا التي تفصل منطقة الردع المحدود عن توازن عدم الرد الكامل. كلما زادت مصداقية المهاجم الظاهرة، زاد احتمال أن يتصرف حتى "المرنون" كتحدٍ مخادع للمدافع.

بمعنى آخر، عند مستويات مصداقية متقاربة، يكون المُتحدّي المرّن أكثر حذرًا في حالة توازن الرد غير المحدود من الشكل III. لكن هذا منطقي تمامًا. ففي النهاية، يتوافق توازن الرد غير المحدود من الشكل III مع مصداقية أعلى

للمُدافع مقارنةً بتوازن الرد غير المحدود من الشكل II، لذا يكون لدى المتحدي المرن سبب وجيه للتردد في الشكل III مقارنةً بالشكل II.

على النقيض من ذلك، يرتبط توازن الرد غير المحدود من الشكل III بنمط سلوك مختلف نوعًا ما للمُدافع. في حالة توازن الرد غير المحدود من الشكل III، لا يُقاوم المُدافع المرن أبدًا، بينما يُقاوم المُدافع المتشدد بشكل احتمالي فقط. عند وجود توازن رد غير محدود من الشكل III، حيث تتناقص مقاومة المدافع المتشدد مع ازدياد مصداقيته. في ظل توازن الرد غير المحدود من الشكل III، تحدث صراعات شاملة باحتمالية تناقص مقاومة المدافع المتشدد مع ازدياد مصداقيته. عندما يواجه متحدٍ متشدد مدافعًا متشدد؛ على النقيض من ذلك، في توازن الرد غير المحدود من الشكل I أو II، تحدث هذه الصراعات بيقين في هذه الحالة. وعلى عكس توازن الرد غير المحدود من الشكل II، لا يُثير المدافعون المرنون حربًا أبدًا باختبار عزيمة المتحدي.<sup>12</sup>

### 7.3 الخاتمة

في هذا الفصل، نُكيّف لعبة التصعيد غير المتكافئ القائم على معلومات غير مكتملة لدراسة علاقة إستراتيجية يتبنى فيها أحد الأطراف سياسة "الكل أو لا شيء"، كما فعل الروس في التسعينيات والبريطانيون عام 1914 والفرنسيون عام 1939 والولايات المتحدة عام 1954. يركز النموذج على طرف مُتحدٍ عليه أن يقرر ما إذا كان سيُعارض الوضع *الراهن*، وطرف مُدافع بثلاث طرق مُختلفة للرد على التحدي. علاوة على ذلك، يُفضّل الطرف المُدافع الاستسلام والتصعيد على الرد بالمثل، والدخول في مواجهة بشروط المتحدي. نعتقد أن هذا الافتراض يُجسد موقفًا دفاعيًا رادعًا مُوسّعًا يعتمد على التهديد بالتصعيد لردع العدوان.

تختلف ديناميكيات هذا المُتغير القائم على "الكل أو لا شيء" من لعبة التصعيد غير المتكافئ اختلافًا حادًا عن حالة المعلومات المكتملة (انظر الجدول 8، اللعبتين 5-8). في ظل المعلومات المكتملة، تعتمد نتيجة لعبة التصعيد على مستويين، حيث يفتقر تهديد المدافع في مرحلته الأولى إلى المصدقية، على نوع المتحدي فقط. فعندما يكون المتحدي مرناً، يكون *الوضع الراهن* مستقرًا ولا يحدث تصعيد أبدًا؛ أما عندما يكون المتحدي متشددًا، فيُفترض وجود حالة

<sup>12</sup> من المثير للاهتمام ملاحظة أنه في جميع مناطق الشكلين II و III من اختبار NLRE، فإن الاحتمال الكلي أو غير المشروط لاستجابة المدافع للتحدي يساوي دائمًا  $c_1$ ، بصرف النظر عن مصداقيته. تعني ظاهرة "التجميع" هذه أنه إذا كان اختبار NLRE من الشكل II قيد اللعب وقاوم المدافع، أو إذا كان اختبار NLRE من الشكل III قيد اللعب ولم يقاوم المدافع، فإن المتحدي لا يحصل على أي معلومات عن نوع المدافع من خلال مراقبة ميوله السلوكية. في الواقع، هذه الملاحظة هي نتيجة منطقية لاستعداد المتحدي غير المباشر للاختبار عشوائيًا بين المبادرة وعدم المبادرة.



توازن أزمة، حيث يتحرك المتحدي ويستسلم المدافع. وكما هو الحال في جميع ألعاب التصعيد على مرحلتين القائم على المعلومات المكتملة، لا يُعدّ التصعيد ولا الحرب احتمالاً منطقيًا.

ولكن مع نقص المعلومات، تنطوي هذه العبارات على استثناءات مهمة. فباستثناء توازن الردع في حالة المتحدي المرن التي تتطلب معتقدات قد تكون غير معقولة أحيانًا، فإن الاحتمال الوحيد لاستقرار الوضع الراهن يكون مصحوبًا بخطر كبير لصراع غير مرغوب فيه. وكما هو الحال في ألعاب المعلومات المكتملة، فإن المتحدي المتشدد، الجاهز والراغب في خوض صراع شامل، هو من يبادر دائمًا. ولكن في ظل المعلومات غير المكتملة، قد يُقدم حتى المُتحدون المرنون بعقلانية على إشعال أزمة. في الواقع، هناك مواقف يُقدم فيها المُتحدون المرنون على البدء بالأزمة بشكل مؤكد، وأخرى يُقدمون فيها على ذلك بشكل احتمالي. والأهم من ذلك، ليس فقط أن التصعيد قد يكون عقلانيًا عندما تكون المعلومات غير مكتملة، بل هناك ظروف يكون فيها التصعيد حتميًا. يُصبح الصراع الشامل احتمالًا واقعيًا عندما تكون المصادقية غير مؤكدة.

بشكل عام، إن الوضع الإستراتيجي للمدافع الذي يفتقر إلى تهديد موثوق على المستوى التكتيكي ليس موقعًا يُحسد عليه. في حين أن آفاق المدافع عادةً ما تتحسن مع ازدياد مصادقية تهديده الإستراتيجي، إلا أنه حتى المصادقية المثالية في نهاية اللعبة قد لا تكون كافية لردع مُتحدٍ مُصمّم على مهاجمة طرف ثالث. بمعنى آخر، تأتي أفضل فرصة للمدافع عندما لا يكون المتحدي نفسه قادرًا على إظهار مصادقية عالية. وهذا يجعل الصراع أقل احتمالًا، على الرغم من أن خطر المواجهة المتعمدة لا يتبخر أبدًا بشكل كامل.

إن تطبيق النموذج على العلاقة الفعلية بين القوى العظمى خلال خمسينيات القرن الماضي يتيح فرصة للتكهن بالديناميكية الكامنة وراء تلك الفترة. وبافتراض أن النموذج تمثيلي بما يكفي لإجراء تقييمات وصفية ومعيارية، يمكن للمرء أن يبدأ بالتساؤل عن سبب عدم اندلاع حرب نووية حرارية شاملة في خمسينيات القرن الماضي، التي اتسمت بتنافس شديد. لا يقدم النموذج إجابة واضحة. أقصى ما يمكن قوله على وجه اليقين بشأن غياب حرب بين القوى العظمى خلال هذه الفترة هو أنه، ولحسن الحظ، لم تتحد أي من القوى المدافعة أي قوة متحدٍ متشدد. فلو كان الأمر كذلك، لكانت الحرب قد اندلعت حتمًا. وبالتالي، ربما تكون الأزمات خلال هذه الفترة قد بدأت إما من قبل القوى المتحدية غير الراغبة في شن حرب شاملة، أو من قبل القوى المتحدية المتشددة ضد القوى المدافعة المترددة. والاحتمال الآخر هو أن القوة المدافعة التي تنفر من الصراع ربما تكون قد واجهت قوة متحدية مرنة. بالنظر إلى الاحتمالات، فليس من قبيل المصادفة على الأرجح أن تُصنف الحكمة التقليدية آنذاك الأزمات الدولية بأنها "تنافس في اتخاذ المخاطر". في الواقع، إن سلوك المخاطرة يتوافق إلى حد كبير مع جوهر نتائجنا، لا سيما مع توازن عدم الرد المحدود من الشكل الثاني.

هناك احتمال إضافي يتمثل في وجود توازن الردع في حالة المتحدي المرن بين الأزمات. وكما ذكر، يُقدّم هذا التوازن التفسير الأكثر منطقية للسلام الأوروبي خلال خمسينيات القرن الماضي. ففي النهاية، كانت الولايات المتحدة القوة العسكرية والاقتصادية المتفوقة بوضوح؛ فقد أبدت مرتين استعدادها لشن حرب شاملة لحماية مصالحها في القارة؛ ولم يكن الاتحاد السوفييتي قد استوعب بعد غنائم الحرب العالمية الثانية بالكامل. على الرغم من طموحات ستالين، كان الاتحاد السوفييتي على الأرجح غير راغب في خوض حرب في ذلك الوقت ضد خصم متفوق. إن ميل أيزنهاور ودالاس إلى سياسة حافة الهاوية يُضفي مصداقية إضافية على هذا التفسير.

هذا لا يعني أننا نؤيد الرد الكاسح. فمواقف الدفاع القائم على مبدأ "الكل أو لا شيء" لا تزال محفوفة بالمخاطر. يتعايش توازن الردع في حالة المتحدي المرن دائماً مع توازن آخر أقل تفاعلاً؛ لذا لا ينبغي إساءة فهم النجاح الظاهري لسياسة الدفاع في إدارة أيزنهاور أو المبالغة فيه (Huth and Russett, 1988: 38). من الواضح أن هناك طرقاً أخرى للعب هذه اللعبة. حتى مع افتراض النجاح، لا يوجد ضمان بأن سياسات مماثلة ستحقق نتائج مماثلة. هذا لم يحدث بالتأكيد في العامين 1914 و1939.

من ناحية أخرى، يسمح نموذجنا بتكهنات أكثر تفصيلاً حول سياق وقوع الأزمات. وإذا اعتبرنا القضايا المطروحة ثابتة، فمن المنطقي الاستنتاج أن مصداقية التهديد الرادع الأميركي الموسّع كانت في ذروتها عام 1954، ثم في تراجع مطرد بعد ذلك مع نمو القدرة السوفييتية، ومع الاعتقاد بوجود "فجوة في القاذفات" ثم "فجوة في الصواريخ"، ومع إطلاق الأقمار الصناعية السوفييتية. في المقابل، كانت مصداقية الاتحاد السوفييتي على الأرجح في أدنى مستوياتها وقت خطاب دالاس أمام مجلس العلاقات الخارجية عام 1954، ثم ازدادت بشكل مطرد بعد ذلك. وإذا كان الأمر كذلك، فإن نموذجنا يشير إلى أن أخطر الأزمات ستقع مع نهاية تلك الفترة. كما هو متوقع، تركزت أشد الأزمات الأميركية السوفييتية خلال إدارة أيزنهاور حول برلين من العام 1958 إلى العام 1961. وبالمثل، إذا اعتُبر أن المصداقية تختلف باختلاف القضايا، فإن النموذج يشير إلى أن احتمالية المواجهات تقل كلما أصبحت القضايا أقل بروزاً لدى أحد الجانبين. وتؤكد هذه الملاحظة حتى من خلال فحص سريع لتلك الفترة. على سبيل المثال، عندما تم الطعن في الوضع الراهن في المجر عام 1956، لم تُبد سوى مقاومة رمزية. من وجهة نظر حلف الناتو، كانت برلين تستحق الدفاع عنها. لكن من الواضح أن المجر لم تكن كذلك.

قد ينطبق نموذج لعبة التصعيد غير المتكافئ على عدد من العلاقات الدولية المتطورة. إحدى الحالات المثيرة للاهتمام قد تتضمن ألمانيا نوية ذات تطلعات انتقامية في مواجهة روسيا التي تدافع عن جزء من إمبراطوريتها الشاسعة سابقاً بترسانتها النووية التي لا تزال كبيرة، ولكن من دون جيشها البري الضخم الذي أخاف أيزنهاور ودالاس. وبالمثل، قد تتطور علاقة الصين وروسيا بطرق تتوافق مع شروط النموذج الحالي. أو قد تقرر إحدى دول أوروبا الشرقية، أو

إحدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة، الاحتفاظ بقوة نووية أو تطويرها لردع الطموحات التوسعية المحتملة لألمانيا أو روسيا. في نهاية المطاف، قد تُشبه علاقة إسرائيل الإستراتيجية مع جيرانها العرب الأكثر عددًا علاقة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي خلال خمسينيات القرن الماضي. على المدى البعيد، ربما لن يكون لدى تايوان أو باكستان سوى رد تصعيدي، إما الكل أو لا شيء، كدفاع ضد الغزو.

إذا كان الماضي بمثابة مقدمة، وكان النموذج وصفًا معقولًا لعلاقات ردع غير متكافئة على مستويين، فإن الأحداث ستتكشف بنفس الطريقة تقريبًا مرة أخرى. في المناطق ذات الأهمية العالية، التي تعني ضمنيًا مصداقية عالية لدى المتحدّي، ولكنها ذات أهمية منخفضة لدى المدافع (شرق بروسيا أو جزيرة دامنسكي؟)، قد ينجح المتحدّي بمواجهة مدافع غير مهتم. لكن في المناطق ذات الأهمية الهامشية لكلا الجانبين، يُتوقع اندلاع الأزمات، بل وتصاعدها، مع إقدام المتحدين أو المدافعين، أو كليهما، على المخاطرة. ويصبح الصراع الشامل احتمالًا قائمًا بمجرد رمي النرد - حتى عندما يُفضل المدافع عدم القتال.

ومن منظور نموذجنا، يبدو أن تفكك الاتحاد السوفييتي قد فتح آفاقًا لأزمات متكررة بين الدول، قد يؤدي بعضها إلى حرب. ولكن، خلافًا لتقييمات بعض المحللين الإستراتيجيين (مثل ميرشايمر، 1990)، يشير النموذج أيضًا إلى أن ألمانيا (أو صربيا، وبشكل أوضح) ذات القدرة النووية الكبيرة قد تزيد الأمور سوءًا. الأسلحة النووية ليست حلًا سحريًا. فبقدر ما تُعزز القدرة على التهديد، تُسهّم الأسلحة النووية في الاستقرار. ولكن بقدر ما تُقوّض مصداقية المدافع، فإن الأسلحة النووية ستقوّض جدوى الردع الموسّع.

هل يُمكن تجنّب هذا العالم الخطير؟ هل يُمكن صياغة التهديدات بطريقة تُقلّل من احتمالات الصراع؟ هل يُمكن نشر القوات بفعالية أكبر للقضاء على العواقب الوخيمة المرتبطة بمواقف "الكل أو لا شيء"؟ سنُواصل تناول هذه الأسئلة والأسئلة ذات الصلة في الفصلين التاليين.

الحرب هي مجرد امتداد للسياسة بوسائل أخرى.

كارل فون كلاوزفيتز

من الممكن الكشف عن ضعف الإستراتيجية التي تتخلى عن التهديد على المستوى التكتيكي حتى من خلال الفحص السريع لأنماط السلوك النموذجية في ظل موقف دفاعي "الكل أو لا شيء". فتوازن الردع الوحيد الذي يمكن اعتباره معقولاً، ولو من بعيد، في سياق انتشار "الكل أو لا شيء" يتطلب أن يكون المُتحدّي مرناً ومن المحتمل ألا يكون راعباً في خوض صراع عالي المستوى، غير أن هذه هي الحالة الأسهل. إن الاعتماد حصرياً على التهديد بالتصعيد لا يكفي لردع المُتحدّي عندما يكون المُتحدّي متشدداً، وبالتالي من المرجح أن يرد بالمثل على أي تصعيد.<sup>1</sup>

لا عجب إذًا أن سياسة الانتشار التي تنتهجها إدارة أيزنهاور قد تعرضت لانتقادات شديدة بين المحللين العسكريين تقريباً منذ لحظة الإعلان عنها. فقد أكد النقّاد، وإن كان ذلك على نحو يبدو متسرّعاً الآن (Gaddis, 1997)، أن تهديد الرد الكاسح يفتقر إلى المصداقية (Kaufmann, 1956). وزعموا أن سياسة "النظرة الجديدة"، التي ركزت على تحقيق "أقصى قدر من القوة مقابل أقل تكلفة"، اعتمدت بشكل مفرط على الأسلحة الاستراتيجية لردع العدوان السوفييتي في أوروبا وأماكن أخرى، مما ترك هامشاً ضيقاً للمناورة في أوقات الأزمات الحادة. ولتفادي الخيار القاسي بين الحرب النووية الشاملة أو الاستسلام، اقترح هؤلاء أن يتم تعزيز القوات التقليدية للولايات المتحدة ودعمها بترسانة من الأسلحة النووية التكتيكية (Kissinger, 1957b).

وعندما وصل الديمقراطيون إلى السلطة في العام 1961، تم تبني هذه التغييرات في إطار إستراتيجية تسمى الرد المرن. وفي العام 1967، وبعد نقاش موسعة وتسويات متعددة، تبنى حلف شمال الأطلسي رسمياً سياسة الرد المرن (Stromseth, 1988). واليوم، على الرغم من توسعه شرقاً ليشمل الأعضاء السابقين في حلف وارسو، يواصل حلف الناتو الحفاظ على قدراته التكتيكية والإستراتيجية.

<sup>1</sup> يستند هذا الفصل إلى عمل زاغاري وكيلغور (Zagare and Kilgour, 1995).

ولا يعني أي من هذا أن الرد المرن هي سياسة واضحة المعالم، بل على العكس يرى دالدر (Daalder, 1991: 2) أنه منذ أوائل الستينيات، كانت عمليات انتشار الناتو "غامضة بشكل متعمد" من أجل إخفاء "الاختلافات بين الحلفاء في ما يتعلق بالدور والوزن النسبي الذي يجب منحه للقوات النووية في مسرح العمليات، دعمًا لإستراتيجية الردع الموسّع". وبالتالي، يوجد عدد من المواقف الدفاعية المتنافسة، وكلها تدعي الاتساق مع سياسة حلف الناتو التصريحية المفصلة. يصف دالدر (Daalder, 1991: 42) أربع إستراتيجيات للردع الموسّع (الشكل 34)، لكنه يستمر في التحذير من أن حتى هذه التصنيفات لا تستنفذ جميع الاحتمالات المنطقية. على سبيل المثال، لا يتناسب وضع "عدم الاستخدام الأول" تمامًا مع تصنيفات دالدر.

في هذا الفصل، نعرض نموذجًا للعلاقة الإستراتيجية التي تظهر ضمنيًا عندما تحاول دولة ما حماية الوضع الراهن من خلال تبني سياسة انتشار - مثل سياسة الرد المرن - التي تسمح بمجموعة من الردود الموثوقة على أي اختبار أو تحدٍ. نقارن هذه العلاقة مع ما يترتب على سياسات الانتشار من نوع "الكل أو لا شيء" التي تعتمد على الأسلحة الإستراتيجية ومجموعة محدودة من خيارات الرد المرتبطة بها. يتيح لنا تحليل هذا النموذج تقديم تقييم جديد وصريح للكثير من نظريات الرد المرن المتنافسة - بما في ذلك تلك الموضحة في الشكل 34 - والتساؤل عن متى وكيف تجعل عمليات الانتشار ما دون الإستراتيجية الحرب المحدودة ممكنة وتجعل الحرب الشاملة أقل احتمالًا. وفي الفصل التالي، سنقيس الآثار السياسية المترتبة على "مزيج" مختلف من التهديدات التكتيكية والإستراتيجية. لكن في الوقت الحالي، نركز على الحالة المثالية التي يكون فيها تهديد المدافع ما دون الإستراتيجي ذا مصداقية تامة.

قد يعترض البعض قائلاً إن زوال حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفييتي، وما ترتب على ذلك من توسع حلف شمال الأطلسي نفسه، قد جعل من نموذجنا وتحققنا فضولًا تاريخيًا. لكننا لا نعتقد ذلك. فكما هو الحال في هذا العمل بأكمله، لم يتم وضع أي افتراض خاص يحد من استنتاجاتنا على الحالات النووية، كما لم يتم وضع أي قيود على تفضيلات اللاعبين التي تحصر المجال التجريبي في أوروبا. وبالتالي، فإن جهودنا في وضع النماذج تنطبق على أي حالة، سواء كان بين الدول أو غير ذلك، حيث يعتقد اللاعبون أن بعض خيارات الرد تختلف نوعيًا عن غيرها، وأن اختيار مثل هذه الخيارات ينطوي على تصعيد خطير للصراع.

## احتمالية الهجوم

مرتفعة (عرضة للمخاطر)	منخفضة (مهنأى عن المخاطر)	مرتفعة (لا يمكن التحكم بها)	احتمالية التصعيد
وضعية الردع بالأسلحة التقليدية	وضعية الردع البحت	منخفضة (يمكن التحكم بها)	
وضعية الانتشار القتالي	وضعية الانتشار الحاسمة (التصعيدية)		

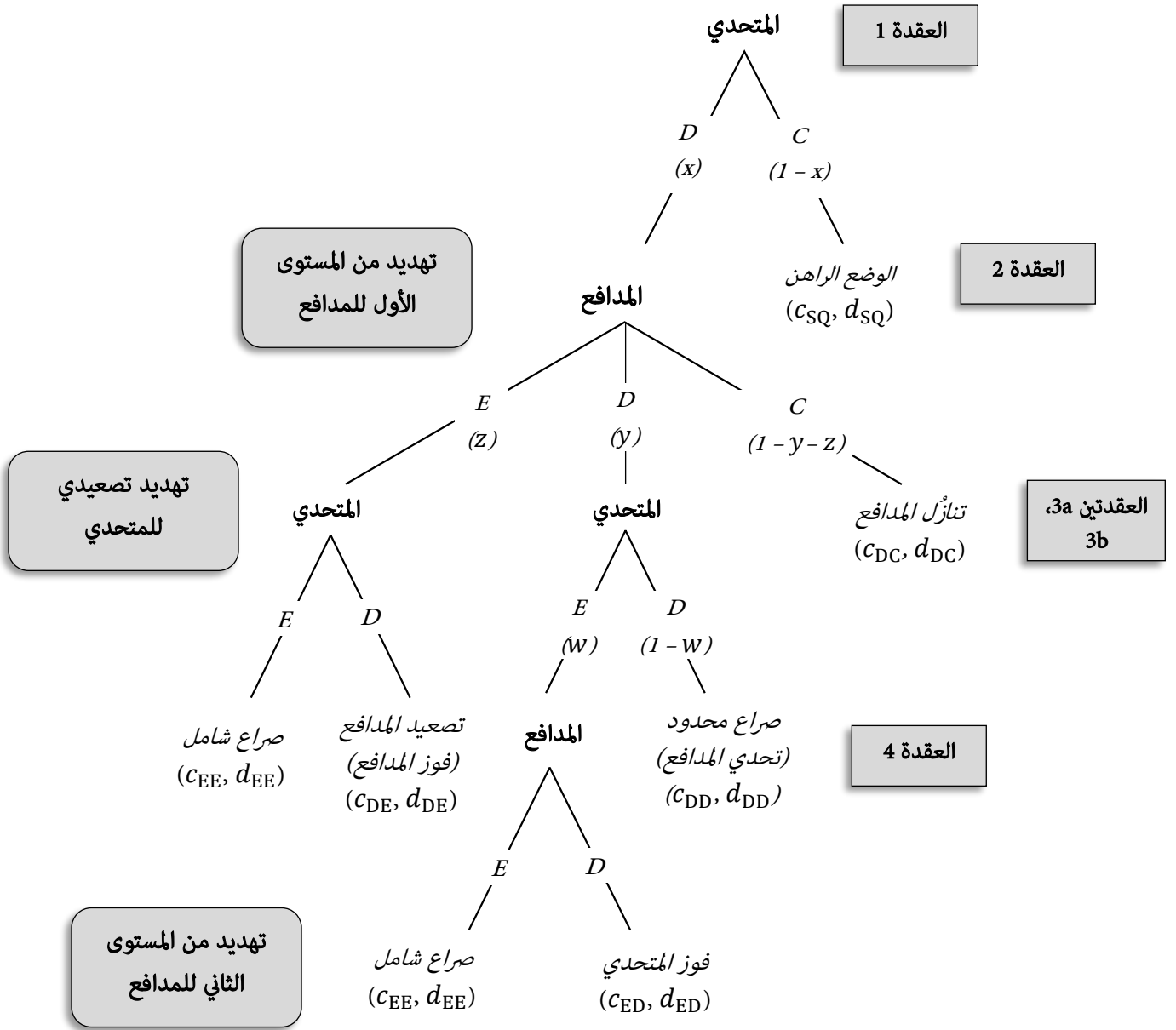
الشكل 34 إستراتيجيات انتشار الردع الموسَّع ضمن المفهوم الإستراتيجي للرد المرن.  
(المصدر: مقتبس من دالر، 1991: 41).

### 8.1 مُذجة الرد المرن: الفرضيات

لاستكشاف العلاقات الإستراتيجية التي تقتضيها سياسة انتشار القائمة على الرد المرن، نعود إلى لعبة التصعيد غير المتكافئ، التي تم إعادة عرضها هنا مع بعض التعديلات الطفيفة والإضافات التوضيحية كما في الشكل 35. في هذا النموذج، يمكن للمتحدّي أن ينشق في البداية بإحداث أزمة أو شن هجوم عسكري محدود أو اتخاذ إجراء عدواني لا يرقى إلى هجوم إستراتيجي مباشر. إن هذا النطاق الواسع من التحديات ما دون الإستراتيجية هو بالضبط ما تم تصميم خيارات الرد المرن لمنعه.

كما في السابق، فإن خيارات الرد الاستباقي للمُدافع هي إما الرد بالمثل أو التصعيد.<sup>2</sup> لنفترض أن الرد بالمثل يكون متناسبًا مع قرار المتحدّي في بدء التصعيد. وعليه، في العقدة 2، يمكن للمُدافع إما أن يطابق في النطاق والشدة الإجراءات التي اتخذها المتحدّي لمعارضة الوضع الراهن، أو أن "يبالغ في رد الفعل" عن طريق اختيار إجراء غير مقيد، مثل الدخول في حرب شاملة، وهو ما نمثله بخيار التصعيد (E). كما هو الحال في وصف وتنفيذ حلف شمال الأطلسي لسياسة الرد المرن التصريحية، فإن نموذج لعبة التصعيد غير المتكافئ "غامض بشكل متعمد" في ما يتعلق بطبيعة خيارات الرد المتاحة للطرف المُدافع.

<sup>2</sup> وبطبيعة الحال، يمكن للمُدافع أن يتنازل دائماً.



$x$  = احتمالية أن يبدأ المتحدي عند العقدة 1  
 $y$  = احتمالية أن يرد المدافع بالمثل عند العقدة 2  
 $z$  = احتمالية أن يصعد المدافع عند العقدة 2  
 $w$  = احتمالية أن يصعد المتحدي عند العقدة 3a

المتحدي:  $C$  = تعاون  
 $D$  = مطلب  
 $E$  = تصعيد  
 المدافع:  $C$  = تنازل  
 $D$  = تحدي  
 $E$  = تصعيد

الشكل 35 لعبة التصعيد غير المتكافئ تحت إستراتيجية الرد المرن.

إحدى فرضياتنا التبسيطية تنتج انحيازاً يستحق تعليماً خاصاً. كما أشار فاغنر بدقة،<sup>3</sup> نفترض أن عوائد الصراع الشامل (النتيجة EE) هي نفسها بصرف النظر عن اللاعب الذي يصعد أولاً. نحن نتفهم أنه في العالم الواقعي، من المحتمل أن يفضل اللاعبون التصعيد أولاً. ومع ذلك، نتمسك بهذا الافتراض لتبسيط النموذج رياضياً. لاحظ آثاره: عند النقطة 2، إذا اختار المدافع (E)، فإن العائد المتوقع له قد يكون أقل مما ينبغي (لأن المدافع ربما كان سيفضل نتيجة التصعيد المتبادل المرتبطة بهذا الخيار على نتيجة التصعيد المتبادل المرتبطة بخيار D)؛ ومن ثم فإن العائد المتوقع من اختيار D عند العقدة 2 ممثل بشكل مفرط. وبالتالي، فإن انحياز النموذج يميل إلى المبالغة في تقدير الفوائد المتوقعة من التوازنات التي تنطوي على احتمال رد المدافع بالمثل على التحدي. ومع ذلك، نوضح أدناه أنه حتى مع هذا الانحياز، فإن الظروف التي يمكن أن توجد فيها مثل هذه التوازنات محدودة جداً.

في استكشاف الآثار الإستراتيجية لمختلف سياسات الانتشار المرتبطة بالرد المرن، نستمر في افتراض أن اللاعبين لديهم معلومات غير مكتملة عن تفضيلات بعضهم البعض بين التراجع بعد اختيار تصعيدي أو الرد بتصعيد مضاد. نحن نحافظ على جميع افتراضات التفضيل السابقة باستثناء أننا نفترض الآن أن المدافع معروف بتفضيله للصراع المحدود على تراجع المدافع.<sup>4</sup> هذا الافتراض المميز يتسق مع المنطقي الأساسي للرد المرن: توفير رد ما دون إستراتيجي موثوق للمدافع في مواجهة التحدي.<sup>5</sup> أو كما قال هيلموت شميت (Helmut Schmidt, 1962: 211) في حجته لدعم قدرة دفاع تقليدية قوية في أوروبا: "يجب على الناتو أن يكون لديه قوات وأسلحة على نطاق واسع لجعل العدوان غير النووي يبدو بلا أمل، وتكون كافية في حالة الطوارئ لإجبار المعتدي على أحد الخيارين: وقف أو تمديد الصراع". هذا بالضبط هو الخيار الذي يواجهه المتحدي في العقدة 3a.

أخيراً، نستمر في افتراض أن المدافع يفضل التصعيد (أي، يفضل المدافع التصعيد [فوز] على الصراع المحدود، وبالتالي على تراجع المدافع)، بشرط ألا يرد المتحدي أيضاً باختيار E. بالتأكيد، هذا افتراض قوي، ونفترضه لأنه يمثل مقدمة ضمنية في كل من سياسات انتشار الرد الكاسح والرد المرن المرتبطة بسياسات الانتشار: في ظل الرد الكاسح، يكون ذلك مطلوباً بوضوح؛ وبالمثل، فإن الرد المرن لا يقدم خيارات حقيقية للردود من دونه. بالإضافة إلى ذلك، نرغب في استكشاف تلك الحالات التي يكون فيها الحافز للتصعيد هو الأقوى. تحت الرد المرن، السؤال الحاسم هو أي خيار رد سيختاره المدافع في ضوء قدرة المتحدي على التصعيد المضاد. وهذا ما سنناقشه في السؤال أدناه.

<sup>3</sup> تواصل شخصي، 24 نيسان 1992.

<sup>4</sup> بالنظر إلى هذا الافتراض والمعلومات المكتملة، تنجح إستراتيجية الردع (1) إذا كان المتحدي مرناً أو (2) إذا كان تهديد المدافع من المستوى الثاني ذا مصداقية. وعلى النقيض من ذلك، لكي يفشل الردع، يجب أن يكون المتحدي متشدداً وأن يفترق تهديد المدافع من المستوى الثاني إلى المصادقية. انظر الجدول 8 الألعاب 1-4 للحصول على التفاصيل.

<sup>5</sup> تذكر أننا جادلنا في الفصل السابع أن الافتراض المعاكس هو سمة من سمات سياسات الانتشار "الكل أو لا شيء". للحصول على التبرير العام للرد المرن، انظر مكنامارا (McNamara, 1962).



بالمجمل، تحدد هذه الافتراضات المنافع الخاصة للاعبين على النحو التالي:

المتحدي: تنازل المدافع <math>Ch</math> الوضع الراهن <math>Ch</math> فوز المتحدي <math>Ch</math> (العبارة 8.1)  
صراع محدود <math>Ch</math> [تصعيد المدافع، صراع شامل]

المدافع: الوضع الراهن <math>Def</math> تصعيد المدافع <math>Def</math> صراع محدود <math>Def</math> تنازل المدافع <math>Def</math> [فوز المتحدي، صراع شامل] (العبارة 8.2)

مع بقاء جميع القيود والتحفظات السابقة سارية أيضاً.

## 8.2 التوازنات البايزية المثالية في ظل الرد المرن

ما هي آثار عدم اليقين على عملية التصعيد عندما يكون تهديد المدافع بالرد بالمثل ذا مصداقية بطبيعته؟ ما هو الرابط بين مصداقية اللاعبين واستقرار الوضع الراهن عندما يتبنى المدافع سياسة الانتشار المرتبطة بالرد المرن؟ ما مدى مصداقية تهديد كل لاعب في نهاية اللعبة لردع التصعيد أو الانتقام؟ في ظل أي ظروف قد يتم شن حرب ما دون إستراتيجية؟ هذه بعض الأسئلة المحددة التي نتناولها الآن.

للإجابة على هذه الأسئلة في سياق لعبة التصعيد غير المتكافئ، نبدأ باستخدام الاستدلال العكسي لتحليل خيار المدافع في العقدة الأخيرة (4). يتم الوصول إلى العقدة رقم 4 عندما يزعم المتحدي الوضع الراهن باختياره خيار الانشقاق، ثم يرد المدافع بالمثل باختياره أيضاً خيار الانشقاق، ثم يصعد المتحدي باختياره الخيار E. إن خيار المدافع في العقدة رقم 4 سهل التحليل حيث أن المدافع يمتلك معلومات مكتملة عن تفضيلاته بين فوز المتحدي والصراع الشامل. والمدافع المتشدد، الذي يفضل الصراع الشامل، يصعد دائماً، بينما المدافع المرن، الذي يفضل فوز المتحدي، لا يصعد أبداً.

ينطبق الشيء نفسه على اختيار المتحدي عند العقدة 3b، الذي يتم الوصول إليه بعد أن يختار المتحدي خيار الانشقاق ويقوم المدافع بالتصعيد بدلاً من التنازل أو الرد بالمثل. إذا كان المتحدي متشددًا ويفضل الصراع الشامل على تصعيد المدافع، فإنه دائماً ما يصعد الأمور في الاتجاه المعاكس؛ وإذا كان مرناً ويفضل تصعيد المدافع، فإنه دائماً ما يستسلم.

يترتب على ذلك أنه في أي توازن بايزي مثالي، يتم تحديد اختيارات المتحدي والمدافع عند العقدتين 3b و 4 بدقة من خلال أنواعهما، وبالتالي فالقرارات الإستراتيجية الوحيدة التي تتطلب التحليل هي اختيار المتحدي للخيار التعاون أو الانشقاق عند العقدة رقم 1، واختيار المتحدي لخيار الانشقاق أو التصعيد عند العقدة 3a، واختيار المدافع للخيار الانشقاق أو التعاون أو التصعيد عند العقدة رقم 2. وعلى عكس القرارات عند العقدتين 3b و 4 يمكن أن تعتمد

القرارات عند هذه العقد على اعتقادات صانع القرار بشأن متحديه. وبتوسيع الترميز السابق ليشمل الاحتمالات التي يمكن أن يستجيب بها المدافع الآن بشكل عقلائي عند العقدة رقم 2، وأن المتحدي يمكنه الآن التصعيد بشكل عقلائي عند العقدة 3a، فإننا نشير إلى احتمالات هذه الخيارات على النحو التالي:

احتمال أن يتحرك المتحدي المتشدد عند العقدة 1

احتمال أن يتحرك المتحدي المرن عند العقدة 1

احتمال أن يصعد المتحدي المتشدد عند العقدة 3a

احتمال أن يصعد المتحدي المرن عند العقدة 3a

احتمال أن يرد المتحدي المتشدد بالمثل عند العقدة 2

احتمال أن يرد المتحدي المرن بالمثل عند العقدة 2

احتمال أن يصعد المتحدي المتشدد عند العقدة 2

احتمال أن يصعد المتحدي المرن عند العقدة 2.

لاحظ أنه عندما يكون لدى المدافع تفضيل معروف للصراع المحدود على استسلام المدافع (أي عندما يكون تهديده على المستوى التكتيكي موثوقاً تماماً)، لا يمكن استبعاد اختياره للانشقاق عند العقدة 2 تلقائياً، كما يمكن أن يحدث عندما يعتمد المدافع حصرياً على تهديد تصعيدي "الكل أو لا شيء" (انظر الفصل السابع). إن احتمال أن يختار المدافع الرد بالمثل تحمل معه فرصة للمتحدّي لتحديث اعتقاداته حول نوع المدافع بناءً على ملاحظته لسلوك المدافع أثناء لعب اللعبة. لهذا السبب، يحدد التوازن البايزي المثالي للمتغير الحالي للعبة التصعيد غير المتكافئ متغيرين للاعتقاد: بالإضافة إلى الاحتمال المحدث للمدافع بأن المتحدي متشدد نظراً لأن المتحدي يطالب بتغيير الوضع الراهن (أي يختار الانشقاق عند العقدة 1)، والآن على التوازن البايزي المثالي أن يحدد أيضاً الاحتمال الشرطي للمدافع بأن المدافع متشدد، نظراً لأن المدافع يختار الانشقاق عند العقدة 2. وبالتالي، عندما يتبنى المدافع سياسة انتشار محدودة للحرب مثل الرد المرن، فإن التوازن البايزي المثالي هو عبارة عن مجموعة من 10 احتمالات.

### 8.2.1 توازنات الردع التصعيدي

ما يميز أي توازن ردع هو أن المتحدي لا يعيبه أبدًا سواء أكان متشددًا أو مرناً، أي أن الوضع الراهن لا يضطرب أبدًا. ما يميز توازن الردع التصعيدي عن توازنات الردع الأخرى هو نية المدافع في التصعيد أولاً إذا طالب المتحدي بتغيير الوضع الراهن. في ظل أي توازن ردع تصعيدي، إما أن يصعد المتحدي المتشدد أو المتحدي المرن أو كليهما، موجباً دائماً. على النقيض من ذلك، وفي ظل توازن الردع المحدود الرد (انظر أدناه) لا ينوي المدافع أبداً التصعيد أولاً.

جدول 11 التوازنات البايزية المثالية وسياسات الانتشار المرتبطة بها

التوازن	تعريف الخصائص	إستراتيجية الانتشار	الأساس المنطقي للرابطة
توازن الردع التصعيدي EDE <sub>1</sub>	متوفر في كل مكان؛ استناداً إلى اعتقادات غير معقولة	الردع (الوجودي) المحض	لا يعتمد على اعتقادات المتحدي أو المدافع الأولية؛ يعتزم المتحدي والمدافع التصعيد بيقين
توازن الردع التصعيدي EDE <sub>2</sub>	بناءً على اعتقادات غير معقولة	الردع القتالي	يتطلب الوجود تهديداً موثقاً به على المستوى التكتيكي؛ لا يمكن أن يستمر وجودياً؛ يعتزم المدافع دائماً الرد، إما بالمثل أو بالتصعيد
عائلة الكل أو لا شيء	المتحدي يتحرك عادةً	الردع الحاسم (التصعيدي)	لا يتطلب الوجود تهديداً موثقاً به على المستوى التكتيكي؛ إما أن يصعد المدافع أو لا يستجيب على الإطلاق
توازنات الردع ذي الرد المحدود	المتحدي لا يتحرك أبداً	عدم الاستخدام أولاً	يتطلب الوجود تهديداً موثقاً به على المستوى التكتيكي؛ ولا ينوي المدافع أبداً التصعيد أولاً
عدم الاستخدام الأول ELRE <sub>1</sub>	المتحدي يتحرك دائماً، وينوي أحياناً التصعيد أولاً	عدم الاستخدام أولاً	يتطلب الوجود تهديداً موثقاً به على المستوى التكتيكي؛ ولا يصعد المدافع أبداً أولاً
خوض الحرب ELRE <sub>2</sub>	المتحدي يتحرك عادةً، وينوي أحياناً التصعيد أولاً	الردع القتالي	يتطلب الوجود تهديداً موثقاً به على المستوى التكتيكي؛ ويستخدم المدافع مجموعة كاملة من خيارات

يوجد في لعبة التصعيد غير المتكافئ عدد من توازنات الردع التصعيدي عندما يكون التهديد من المستوى الأول للمُدافع موثوقًا تمامًا. ولأن بعض توازنات الردع التصعيدي لا تعتمد على الاعتقادات الأولية للمتحدّي أو المُدافع حول نوع الآخر، فيمكن أن يوجد توازن ردع تصعيدي واحد على الأقل دائماً. تعتمد جميع توازنات الردع التصعيدي، باستثناء توازن واحد، على نية المُدافع في التصعيد أولاً (عند العقدة رقم 2).

لدينا حقيقة مهمة حول توازنات الردع التصعيدي وهي أن كل توازن من هذا النوع يتطلب أن يكون الاعتقاد المحدث للمُدافع بأن المتحدّي متشدد، وذلك نظراً لأن المتحدّي هو من يتحرك (أي  $T$ )، منخفضاً<sup>6</sup> بعبارة أخرى، لكي يوجد توازن ردع تصعيدي، يجب أن يعتقد المُدافع أن أي متحدّد يتحرك من المرجح أن يكون مرناً، وبالتالي من غير المحتمل أن يصعد عند العقدة 3b. هذا الاعتقاد بالتحديد هو الذي يدعم نية المُدافع في التصعيد عند العقدة 2 باحتمالية عالية بما يكفي لثني المتحدّي عن التحرك عند العقدة 1. وللأسباب ذاتها المذكورة في مناقشة توازن الردع المتحدّي المرن (قريب من عائلة توازن الردع التصعيدي) في الفصل السابع، نجد أن هذا الاعتقاد غير معقول، خاصة عندما يعتقد المُدافع في البداية أن المتحدّي من المحتمل أن يكون متشددًا؛ وبنفس الشروط، فإن المتحدّين الذين يتحركون هم أكثر عرضة لأن يكونوا متشددين.

هناك شكل واحد من أشكال توازن الردع التصعيدي يُعدّ شائعاً جداً. هذا الشكل مستقل تماماً عن أي اعتقادات أولية قد تكون لدى أي من المتحدّين أو المُدافعين حول نوع الآخر. ونتيجة لذلك، قد يرى البعض أنه من الصعب تبريره. إن عدم أهمية الاعتقادات الأولية، إلى جانب خيارات العمل الضمنية للاعب، يقودنا إلى ربط توازن الردع التصعيدي هذا بسياسة الانتشار المرتبطة بالرد المرن التي يطلق عليها دالدر (Daalder, 1991: 43-48) اسم الردع الخالص.

ولا تتطلب إستراتيجية الردع الخالص أي إستراتيجية محددة لانتشار القوات، بل إنها تتعارض مع المفهوم المعروف للرد المرن.<sup>7</sup> ينكر منظرو الردع الخالص (مثل أيزنهاور) وجود حدود واضحة للحرب. وفي هذا الرأي، فإن أي صراع علني يجعل التصعيد الفوري إلى أقصى حد أمراً لا مفر منه تقريباً. والواقع أن حتمية التصعيد وفوريته على وجه التحديد هي التي تردع أي متحدّد، وبالتالي فإن أي جهد لمعايرة الردع التقليدي والتكتيكي يصبح بلا جدوى.

إن الردع الخالص هو أحد سياستَي الانتشار المرتبطة بالرد المرن اللتين يربطهما دالدر (Daalder, 1991) بالردع الوجودي. يصف باندي (Bundy, 1983) هذا المفهوم الأكثر عمومية لكيفية عمل الردع باعتباره وجهة نظر مفادها

<sup>6</sup> وبما أن المتحدّي لم يبادر أبداً في ظل أي توازن ردع تصعيدي، فإن هذه الاعتقادات "خارج مسار التوازن"، أي أنها اعتقادات حول أحداث لن تحدث أبداً.  
<sup>7</sup> وكما هو مذكور في النص، يزعم دالدر (Daalder, 1991) أن التعريف الرسمي للرد المرن غامض عمداً، وذلك جزئياً لاستيعاب وجهات نظر متباينة حول كيفية عمل الردع وكيفية هيكلة القوات. وهذا هو المعنى الوحيد الذي يتوافق فيه الردع الخالص مع الرد المرن.

أن وجود الأسلحة النووية، إلى جانب الخوف الهائل الذي تغرسه هذه الأسلحة في نفوس صناع القرار، يضمن عملياً استقرار النظام الدولي.<sup>8</sup> إن وجود توازن ردع تصعيدي، القريب إلى حد كبير من وجهة نظر الردع الخالص، يؤكد الصلة بين الفرضية والاستنتاج الذي توصل إليه منظرو الردع الوجوديون الذين ينظرون إلى النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية باعتباره مستقرًا وقويًا بشكل غير عادي؛ ومع ذلك، فإنه لا يثبت صحة الفرضية.<sup>9</sup> ومع ذلك، يشير النموذج إلى أنه إذا اكتسب صناع القرار المعنيون بطريقة ما مجموعة الاعتقادات المطلوبة لهذا الشكل من التوازن، فإن علاقة الردع المستقرة غير المشروطة تصبح ممكنة. والواقع أن اعتقاد المتحدي بأن التصعيد أمر لا مفر منه تقريباً إذا تسبب في اندلاع صراع يؤدي إلى نبوءة ذاتية التحقق وخيرةً بشكل خاص.

إن الموقف الآخر الذي يربطه دالدر بالردع الوجودي هو *الردع التقليدي*. يهدف أنصار الردع التقليدي إلى القضاء على العواقب غير المرغوبة المترتبة على "مفارقة الاستقرار وعدم الاستقرار"، أو على وجه التحديد زيادة احتمالات الصراع ما دون الإستراتيجي التي ينطوي عليها الجمود الإستراتيجي (للمزيد: انظر الفصل السادس). وفي هذا الرأي، عندما تكون القوى الإستراتيجية متوازنة، وبالتالي يتم ردها بشكل متبادل وعلى هذا، فإن أنصار الردع التقليدي يرون أن الردع يتعزز من خلال احتمالات الدفاع التقليدي القادر على حرمان الخصم من تحقيق أهدافه. وعلى هذا فإن الإستراتيجية التقليدية تؤكد على الرد التقليدي للهجوم على أمل تجنب التصعيد النووي. ومع ذلك، لا يزال الردع الموسع قائماً من خلال انتشار بعض الأسلحة النووية في أوروبا لتشكيل خطر وجودي يتمثل في إمكانية تصعيد الحرب إلى حرب نووية شاملة، وبالتالي ربط استقرار علاقة الردع المتبادلة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بأوروبا (Daalder, 1991: 52-53).

لا يوجد توازن بايزي مثالي يتوافق مع هذا الموقف الدفاعي في نموذجنا.<sup>10</sup> ومع ذلك، هناك شكل واحد من أشكال توازن الردع التصعيدي الذي، مثل سياسة انتشار الردع التقليدي، ينطوي على رد من نفس النوع.<sup>11</sup> وهذا الاعتماد

<sup>8</sup> وقد زعم البعض أن مجرد وجود "فكرة الأسلحة النووية - وبشكل أكثر تحديداً قدرة العديد من الدول على صنعها - يكفي لخلق تأثير رادع وجودي ضد الصراعات واسعة النطاق من مختلف الأنواع" (National Academy of Sciences, 1997: 4، بتصرف).

<sup>9</sup> وبعبارة أخرى، يبدو من المعقول (على الأقل بالنسبة إلينا) أن نستنتج أن المتحدي الذي يتوقع استجابة تصعيدية محتملة جداً، يصر عن الظروف، سيختار عدم المبادرة. ولكن الاعتقادات غير المبررة التي تؤدي إلى اختيارات المدافع للتصرف بموجب توازن الردع التصعيدي EDE<sub>1</sub> بعيدة كل البعد عن المعقولة في بعض الأحيان.

<sup>10</sup> قد يكون نموذجنا بسيطاً جداً، أو افتراضاتنا مقيدة جداً، بحيث لا تعكس التفاصيل الدقيقة لموقف الردع التقليدي.

<sup>11</sup> على وجه الخصوص، وبشرط أن تكون مصداقية المدافع الأولية عالية بما يكفي (أي،  $p_{Def} > c_q$ )، فهناك توازن بايزي مثالي مع  $0 < y_H < 1$  و  $0 < w_H < 1$  حيث  $[x_H, x_S, w_H, w_S, q; y_H, y_S, z_H, z_S, r] = [0, 0, w_H, 0, c_q; y_H, 1, z_H, 0, r]$  و  $y_H + z_H = 1$ . بكلمات أوضح، لا يبدأ المتحدي أبداً (هذا توازن ردع)، ولكن إذا بدأ المتحدي، فسيرد المدافع المتشدد إما بالمثل أو يصعد أولاً، وسيرد المدافع المرن دائماً بالمثل. بعد الرد بالمثل، قد يصعد المتحدي المتشدد أحياناً وأحياناً لا يفعل؛ ولن يصعد المتحدي المرن أبداً. ونضيف بين قوسين أن هذا التوازن هو توازن الردع التصعيدي الوحيد الذي يوجد فيه احتمال إيجابي بأن يرد المدافع بالمثل عند العقدة 2.

(الجزئي) على رد ما دون إستراتيجي عند العقدة 2 يقودنا إلى ربط هذا الشكل من توازن الردع التصعيدي بالمبدأ الإستراتيجي الذي يسميه دالدر (Daalder, 1991: 58-63) الردع القتالي.<sup>12</sup>

إن الردع القتالي، مثله كمثل الردع التقليدي، لا ينفى الحاجة إلى قدرة إستراتيجية فعّالة، بل يؤكد على الحاجة إلى مجموعة من الخيارات المحلية بما فيها الخيارات التصعيدية لردع العدوان.<sup>13</sup> وبالتالي فإن القدرة على الحرب لا تعتمد فقط على الرد الأولي ما دون الإستراتيجي، كما هو الحال مع عدم الاستخدام أولاً (انظر أدناه)، أو على الرد التصعيدي بشكل شديد، كما هو الحال مع سياسة الانتشار الحاسم (انظر أيضاً أدناه)، أو على الرابط الوجودي بين الاعتقادات وخيارات العمل المحددة، كما هو الحال مع سياستي الردع الخالص والتقليدي؛ بل تعتمد سياسة الانتشار هذه على الاستعداد للرد على المستويين ما دون الإستراتيجي والإستراتيجي.

وبالتالي فإن مفتاح الردع القتالي هو الهيمنة على التصعيد، إلى جانب القدرة على حرمان الخصم من الميزة في كل مستوى من مستويات الهجوم. ووفقاً لدالدر (Daalder, 1991: 63)، فإن هذه الإستراتيجية "تعتمد على قدرة حلف شمال الأطلسي على الهيمنة على عملية التصعيد حتى أعلى مستوى من العنف". وعلى هذا، فإن الردع القتالي يسعى إلى تجنب الحرب من خلال حرمان الخصم من الميزة على أي مستوى من مستويات الصراع الصريح، حتى ولو كان ذلك يعني التصعيد أولاً.

كل هذا لا يعني أننا ننظر إلى توازن الردع التصعيدي من النوع الثاني باعتباره نتيجة محتملة للعبة التصعيد غير المتكافئ غير معقول بنفس الطريقة التي تكون بها جميع توازنات الردع التصعيدي غير معقولة: فهي تضع حدّاً أعلى لاعتقاد المدافع المحدث بأن المتحدي متشدد نظراً لأن المتحدي هو الذي بدأ الصراع. بعبارة أخرى، تتطلب جميع توازنات الردع التصعيدي أن يفترض المدافع أن المتحدي الذي بدأ الصراع، حتى ولو كان يتمتع بمصادقية عالية في البداية، من المرجح جداً أن يكون مخادعاً.

<sup>12</sup> بالإضافة إلى EDE<sub>2</sub>، هناك شكل توازن آخر (سيتم مناقشته أدناه) يتوافق مع موقف نشر الحرب. ومع ذلك، فهو ليس توازن ردع.  
<sup>13</sup> يتطلب كل من الردع بالأسلحة التقليدية والردع القتالي مجموعة متنوعة من خيارات الرد، على الرغم من أنه، كما يوحى اسمها، في ظل نشر الردع بالأسلحة التقليدية، هناك تحيز قوي نحو الرد بالمثل للتحدي. على النقيض من ذلك، في ظل EDE<sub>2</sub>، هناك ظروف يتم بموجبها تفضيل الرد التصعيدي. لكن السبب الرئيسي الذي يجعلنا نربط EDE<sub>2</sub> بموقف الحرب بدلاً من موقف الردع بالأسلحة التقليدية هو الحد الأدنى من الشرط لمصادقية المدافع الأولية (PDef) المطلوبة بموجب EDE<sub>2</sub> - انظر الحاشية 13 للاطلاع على التفاصيل. بعبارة أخرى، لا يمكن دعم EDE<sub>2</sub> وجودياً؛ وهناك حاجة إلى تهديد موثوق به بدرجة كافية لتصعيد مضاد عند العقدة 4.

## 8.2.2 توازنات الكل أو لا شيء

تتكون مجموعة الكل أو لا شيء من أشكال مختلفة من توازنات عدم الردع الأربعة التي تنشأ في ظل أوضاع الدفاع التصعيدية مثل الردع الكاسح: توازن عدم الردع وثلاثة توازنات عدم الردع/المحدود، وقد نُوقشت خصائصها الإستراتيجية الإجمالية بالتفصيل في الفصل السابع. وبصرف النظر عن تحديد عدد قليل من خيارات العمل الإضافية (انظر الجدول 10 للمزيد من التفاصيل)، فإن هذه التوازنات لا تتغير بشكل أساسي في نموذج الردع المرن. في ظل توازن عدم الردع، يتحدى المتحدي دائماً عند العقدة 1 ويتنازل المدافع دائماً عند العقدة 2. وفي ظل أي توازن رد غير محدود، يبدأ المتحدون المتشددون الصراع دائماً والمتحدون المرنون دائماً أو أحياناً. أما المدافع فلا يردّ مطلقاً بنفس الطريقة، بل يصعد دائماً أو أحياناً عند العقدة 2. كما أن شروط الوجود وقيم العتبة ( $c_1$  و  $d_1$  و  $d_2$ ) التي تفصل مناطق التوازن عن بعضها البعض متطابقة مع تلك التي تمت مناقشتها في الفصل السابع والموضحة في الشكل 33. وبالتالي، لن نتناولها بمزيد من التفصيل هنا.

وكمجموعة، توازنات الكل أو لا شيء تلخص العواقب الإستراتيجية العقلانية لموقف الانتشار الذي يطلق عليه دالدر (Daalder, 1991: 53-58) مصطلح الردع التصعيدي، ولكننا سنشير إليه باسم "الانتشار الحاسم" من أجل تجنب الخلط غير الضروري بين سياسة الانتشار هذه وتوازنات الردع التصعيدي. اخترنا هذا التصنيف البديل ليعكس جذور السياسة لدى جوميني وكذلك الاعتقاد الراسخ لدى أنصار سياسة الكل أو لا شيء بأن القوة العسكرية يجب أن تُستخدم بشكل حاسم، أو لا تُستخدم على الإطلاق.

يرى أنصار الانتشار الحاسم أن التهديد بالتصعيد المتعمد، من دون إنكار القدرة المرتبطة بانتشار قوة تقليدية قوية، هو الوسيلة الأكثر فعالية لردع العدوان. ووفقاً لدالدر (Daalder, 1991: 58)، فإن نهج الانتشار الحاسم "من خلال الاعتراف بحقيقة وجود حدود معينة في الحرب، يسعى إلى الردع من خلال فرض التهديد بالحقاق أضرار غير مقبولة من خلال الاستخدام المحتمل للتصعيد النووي. وبالتالي، فهو يوسع التهديد الرادع الذي يوفره التدمير المتبادل المؤكد لأوروبا من خلال التهديد بتوسيع الصراع في أوروبا إلى حرب نووية شاملة".

وعلى هذا، فإن الانتشار الحاسم، مثل سياسة الانتشار الردع الخالص، يعتمد على خوف الخصم من التصعيد لردع العدوان. ويزعم أنصار الردع الخالص أن هذا الخوف متأصل في أي علاقة نووية مثيرة للجدال. وعلى هذا فإن الردع في أوروبا يمكن تعزيزه ببساطة من خلال اقتراح الأمن الأوروبي بالأمن الأميركي. وفي هذا الرأي، ينبغي نشر الأسلحة النووية بطريقة "تضمن أن التصعيد إلى حرب نووية شاملة أمر متأصل في استخدام الأسلحة النووية" (Daalder, 1991: 46). على النقيض من ذلك، يوصي أنصار الانتشار الحاسم باتباع رد أكثر تعمقاً في مواجهة التحديات. وعلى

وجه التحديد، ينصحون بضرورة تقليل الاعتماد على الرد التقليدي واللجوء المبكر، وربما المباشر منذ البداية، إلى استخدام الأسلحة النووية في حال وقوع مواجهة.

السبب الذي يجعلنا نربط توازن عدم الرد والتوازنات الثلاثة لعدم الرد المحدود بسياسة الانتشار الحاسم هو أن أيًا من هذه التوازنات لا يتطلب أن يكون تهديد المدافع بالرد بالمثل ذا مصداقية. وبعبارة أخرى، يمكن أن توجد هذه التوازنات أيضًا حتى عندما يفتقر تهديد المدافع من المستوى الأول إلى المصداقية. علاوة على ذلك، وعلى النقيض من توازن الردع التصعيدي  $EDE_1$ ، الذي يربطه بالردع الخالص، فإن كل عضو من أفراد عائلة الكل أو لا شيء يعتمد على المصداقية المسبقة للتهديد على المستوى الإستراتيجي لكل لاعب.<sup>14</sup>

### 8.2.3 توازنات الرد المرن

تشارك توازنات الكل أو لا شيء في سمة مهمة واحدة وهي أنها لا تعترف بإمكانية رد المدافع بنفس الطريقة للتحدي. وهذا يعني أنه بعد التحرك، إما أن يصعد المدافع أو لا يرد على الإطلاق. ومن الواضح أنه عندما يكون أي عضو من مجموعة "الكل أو لا شيء" في اللعبة، فإن الصراع المحدود المرتبط باختيار  $D$  من قبل كلا اللاعبين مستبعد منطقيًا. ونعلم من الفصل السابع أن توازنات الكل أو لا شيء الأربعة، وبعض توازنات الردع التصعيدي غير المعقولة، هي التوازنات البايزية الكاملة الوحيدة الممكنة عندما يكون من المعروف أن التهديد الذي يمثله المدافع في المرحلة الأولى يفتقر إلى المصداقية. ولكننا الآن نفترض العكس: أي أن المدافع يفضل *الصراع المحدود على تنازل المدافع*، وأن هذا التفضيل معروف، الأمر الذي يجعل التهديد الرادع الذي يمثله المدافع في المرحلة الأولى ذا مصداقية كاملة. وعلى هذا، فإلى جانب بعض الأشكال الإضافية من توازن الردع التصعيدي، تنشأ التوازنات المتبقية في لعبة التصعيد غير المتكافئ كنتيجة شديدة لهذا الافتراض الحاسم بشأن مصداقية المدافع. هذه التوازنات، التي تعرف باسم *توازنات الرد المرن*، هي على وجه التحديد البدائل السلوكية الإضافية التي تصبح احتمالات فعلية بمجرد أن تصبح خيارات الرد المتاحة للمدافع غير مقيدة.

بعبارة أخرى، عندما يكون الرد الوحيد الجدير بالثقة للمدافع هو التصعيد، فإن الصراع ما دون الإستراتيجي من أي نوع يصبح مستحيلًا من الناحية العقلانية. وهذا هو السبب الذي يجعلنا نربط توازن عدم الرد وتوازنات عدم الرد المحدود الثلاثة بعمليات انتشار الكل أو لا شيء مثل الرد الكاسح. وعلى النقيض من ذلك، فإن التوازنات البايزية

<sup>14</sup> وكما ناقشنا، فإن توازن الردع التصعيدي لا يعتمد على أي علاقة تفضيلية معينة، بل هو موجود طالما أن اللاعبين لديهم الاعتقادات المطلوبة حول خيارات عمل كل منهم، أيًا كانت تفضيلاتهم الفعلية، وأيًا كانت طريقة تكوين هذه الاعتقادات.



الكاملة المتبقية للعبة التصعيد غير المتكافئ مع التهديدات الموثوقة من المستوى الأول تسمح ببعض الاحتمالات للرد غير التصعيدي من جانب المدافع؛ ومن هنا جاء اسم هذه المجموعة وارتباطها بمواقف الانتشار في الحرب المحدودة.

ومع ذلك، من المهم التأكيد على أنه لكي يوجد أي توازن رد مرن، يجب ألا يكون تهديد المدافع بالرد بالمثل غير معقول تمامًا، أي أنه لا ينبغي أن يكون معروفًا عن المدافع أنه يفضل خيار تنازل المدافع عن الصراع المحدود. ولأن التفضيل المعاكس هو بالضبط ما صُممت سياسة الانتشار المرتبطة بالرد المرن للإشارة إليه، فإن نموذجنا يسمح لنا بتقييم العواقب الإستراتيجية المباشرة لهذا النهج البديل للردع الموسع. إن ظروف الوجود المرتبطة بتوازنات الرد المرن مثيرة للاهتمام بشكل خاص لأنها تتحدث بشكل مباشر عن إمكانية نشوب صراع مقيد أو حرب محدودة، وقابلية تطبيق وضع انتشار الردع الموسع؛ عدم الاستخدام أولًا.

لدينا أربعة أعضاء في عائلة الرد المرن، اثنان منها توازن ردعي ذي رد محدود، والآخران توازن تصعيدي ذي رد محدود.<sup>15</sup> وسناقش بعد ذلك كل مجموعة فرعية على حدة.

#### 8.2.3.1 توازنات الردع ذي الرد المحدود: الخصائص العامة

توازنات الردع ذي الرد المحدود هي توازنات لا يوجد فيها احتمال للتحدي، ومع ذلك، إذا وُجد التحدي فستكون هناك بعض الاحتمالات بأن يرد المدافع بنفس الطريقة عند العقدة، ولكن لا توجد احتمالية بأن يصعد المدافع أولًا. وبالتالي، وكما هو الحال مع جميع توازنات الردع، فإن الوضع الراهن آمن. ومع ذلك، فإن النقطة المهمة هي أنه في ظل أي توازن ردع ذي رد محدود، يتطلب نجاح الردع من المدافع التخطيط للرد على التحدي المفروض بطريقة مدروسة، ولا يرد إلا بهذه الطريقة المدروسة. تشكل هذه النية السمة المميزة لهذا النوع الجديد من توازن الردع.

ولكن هذا لا يعني أن التهديد التصعيدي الذي يفرضه المدافع غير ذي صلة؛ والواقع أن كلاً من شكلي توازنات الردع ذي الرد المحدود يتطلب أيضًا أن يفرض التهديد الإستراتيجي الذي يفرضه المدافع بمتطلبات معينة للمصادقية. ويوضح الشكل 36، الذي يحدد موضع توازنات الردع ذي الرد المحدود في مستوى المصادقية، أن توازنات الردع ذي الرد المحدود من الشكل I لا توجد إلا عندما يكون التهديد التصعيدي الذي يفرضه المدافع ذا مصادقية كافية. ولا يمكن

<sup>15</sup> جميع التوازنات الأربعة هي جزء من عائلة أكبر تسمى توازنات الرد المحدود (LRE). بالإضافة إلى توازنات الردع ذي الرد المحدود وتوازنات الرد المحدود التصعيدي، تتضمن عائلة الرد المحدود مجموعة من التوازنات نطلق عليها توازنات الرد المحدود/المقيدة (CLRE). وإن عدم وجود توازن رد محدود مقيد هو أحد أفراد عائلة الرد المرن (انظر الفصل التاسع). ويعترف كل من توازن الرد المحدود المقيدة وتوازن الرد المحدود التصعيدي بإمكانية أن يرد المدافع بالمثل عند العقدة 2، ويختلفان في ما يتعلق باختيار المتحدّي النموذجي عند العقدة 3a. كما سنوضح في الفصل التالي، أنه بموجب CLRE فإن المتحدّي لا يصعد أبدًا أولًا، أما في ظل توازن الردع التصعيدي المحدود لعدم الاستخدام أولًا (ELRE)، فعادةً ما يقوم المتحدّي بالتصعيد أولًا.

أن توجد توازنات الردع ذي الرد المحدود عندما يكون التهديد الإستراتيجي الذي يفرضه المدافع منخفضاً. تحدث توازنات الردع ذي الرد المحدود من الشكل II بين الطرفين المتطرفين.

خلافًا لتوازنات الردع التصعيدي، لا تعاني توازنات الردع ذي الرد المحدود من أي مشاكل تتعلق بالمصادقية. وعلى وجه الخصوص، لا يوجد حد أعلى للاعتقاد المُحدَّث الذي يبديه المدافع بأن المتحدي متشدد نظرًا لأن المتحدي هو الذي يبدأ. وعلى هذا فإن توازنات الردع ذي الرد المحدود لا يمكن رفضها بسهولة. فهي تشكل بدائل قابلة للتطبيق في ظل التصرف العقلاني.

### 8.2.3.2 توازنات الردع ذي الرد المحدود من الشكل I

تعمل توازنات الردع ذي الرد المحدود من الشكل I بالطريقة التي قد يأملها أنصار سياسات الانتشار المرتبطة بالرد المرن: المتحدي لا يتحرك أو ينوي التصعيد أولاً، والمدافع ينوي دائماً الرد بالمثل. في الواقع، إن نية المدافع في اختيار الانشقاق دائماً عند العقدة 2 هي السمة المميزة لتوازنات الردع ذي الرد المحدود في الشكل I.

تتطلب توازنات الردع ذي الرد المحدود في الشكل I أن يكون اعتقاد المدافع المُحدَّث بأن المتحدي متشدد نظرًا لأن المتحدي هو الذي تحرك كبيراً بدرجة كافية. هذا الاعتقاد (المقبول جداً!) هو بالضبط ما يردع المدافع عن التصعيد أولاً. على نحو مماثل، يجب أن يكون اعتقاد المتحدي المُحدَّث بأن المدافع متشدد نظرًا لأن المدافع يستجيب بنفس النوع أيضاً للشكل I. هذا الاعتقاد، إلى جانب نية المدافع في الرد بنفس النوع، يدعم نية المتحدي عدم التصعيد أولاً عند العقدة 3a.

يتصرف المدافعون المتشددون والمرنون في ظل توازن ردع الرد المحدود من الشكل I بنفس الطريقة. وبالتالي، إذا لاحظ المتحدي ردًا من نفس النوع، فلن يتمكن من استخلاص أي استنتاج حول نوع المدافع. وهذا يعني أن اعتقاد المتحدي الأولي حول مصداقية المدافع، واعتقاد المتحدي المُحدَّث حول نوع المدافع نظرًا لاختيار المدافع الانشقاق عند العقدة 2، سيكون دائماً هو نفسه، وهو شرط خاص وفريد بتوازن الردع بالرد المحدود من الشكل I.

### 8.2.3.3 توازنات الردع ذي الرد المحدود من الشكل II

تتحقق توازنات الردع ذي الرد المحدود من الشكل II عندما تكون مصداقية المدافع الأولية غير كافية لدعم ردع محدود الرد من الشكل I (انظر الشكل 36). ونظرًا لأن المدافع أقل احتمالية لأن يكون متشددًا، فلا ينبغي أن يكون من المستغرب أن نتعلم أن المتحدي المتشدد ينوي أحيانًا التصعيد أولاً. في المقابل، فإن ميل المتحدي المتشدد إلى التصعيد أولاً يؤدي إلى قيام المدافع المرن بالتعويض عن طريق نية التنازل فورًا في بعض الأحيان. ولكن في النهاية،

لا يتم تنفيذ هذه النويا أبداً. وعندما يكون الرد محدود الشكل من الشكل II قيد الممارسة، تظل مصداقية المدافع عالية بما يكفي لردع المبادرة تماماً.

خلاصة القول، يكون الوضع *الراهن* آمناً تماماً بوجود أي شكل من أشكال توازن الردع المحدود قيد الممارسة. وفي ظل أي توازن ردع محدود الرد، تكون مصداقية المدافع هي من النوع الذي يجعل المتحدي غير راغب في المخاطرة بالتصعيد. وينجح الردع لأن التزام المدافع المصاحب بالرد بالمثل يزيل في المحصلة النهائية احتمالية استفادة المتحدي من إثارة الأزمة.

وبالتحديد لأن المدافع لا ينوي مطلقاً التصعيد أولاً في ظل أي توازن ردع محدود الرد، فإننا نربط هذه المجموعة الفرعية من التوازنات بسياسة إعلانية بعدم الاستخدام أولاً. اقترح روبرت ماكنمارا لأول مرة علناً في العام 1982، نشر عدم الاستخدام أولاً، يعني الالتزام بالدفاع غير النووي ضد هجوم غير نووي أو، من حيث النموذج، الرد بالمثل (Bundy وآخرون، 1982). وكما هو الحال في سياسة الردع التقليدية، فإن مبدأ عدم الاستخدام الأول يعتمد على رد غير تصعيدي لردع العدوان. ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة بين موقف سياسة الردع الموسع هذين، وقد تم توضيح أحد الاختلافات الدقيقة في المناقشة حول متى يستخدم حلف شمال الأطلسي الأسلحة النووية. ويوصي أنصار الردع التقليدي، مثل وزير الدفاع السابق جيمس شليزنجر، باستخدام الأسلحة النووية "في أقرب وقت ممكن" ولكن "في أقرب وقت ضروري" (Daalder, 1991: 52). وعلى النقيض من ذلك، في ظل سياسة عدم الاستخدام أولاً، فإن الأسلحة النووية لن تُستخدم إلا ردّاً على هجوم نووي.

ويوجد اختلاف بارز آخر متجذر في العلاقة بين الخيارات التقليدية والإستراتيجية في ظل سياسة عدم الاستخدام أولاً. ووفقاً لدالر (Daalder, 1991: 50)، فإن "الافتراض [من جانب أنصار الردع التقليدي] بأن التصعيد الذي لا يمكن السيطرة عليه يوفر آلية افتزان، ولو كانت آلية وجودية فقط". وعلى النقيض من ذلك، في ظل سياسة عدم الاستخدام أولاً، فإن خيارات الرد هذه "غير مقترنة". وعلى هذا فإن أنصار سياسة عدم الاستخدام أولاً يقترحون دفاعاً تقليدياً قادراً بما فيه الكفاية على حرمان الخصم من النصر في حرب محدودة غير نووية. في نظرهم، لم يكن السياق الأوروبي يوفر أي دور للأسلحة النووية التكتيكية؛ والواقع أن إحدى فوائد سياسة عدم الاستخدام أولاً كانت أن حلف شمال الأطلسي (NATO) لا يحتاج إلا إلى نشر الأسلحة النووية التي يمكن استخدامها عقب الضربة الأولى؛ أو كما قال سترومسيث (Stromseth, 1988: 202)، فإذا تم تنفيذ هذه السياسة، "فإن الاعتماد النهائي على الأسلحة النووية لدعم الدفاع التقليدي الفاشل سيزول، ولن تعمل القوات التقليدية بعد الآن كـ'تفجير مؤجل' للحرب النووية".

#### 8.2.3.4 توازنات الرد المحدود التصعيدي: الخصائص العامة

بالإضافة إلى توازنات الردع ذي الرد المحدود، تتضمن عائلة الرد المرن شكلين من أشكال توازنات الرد المحدود التصعيدي. ففي أي توازن رد محدود تصعيدي، هناك احتمالية ما لظهور تحدٍ ورد غير تصعيدي. ونتيجة لهذا، توجد دائماً فرصة لصراع محدود. ولكن هذا الاحتمال الصغير، إنما الحقيقي، لا يستبعد مستويات أعلى من الصراع، إما التصعيد الأحادي أو الحرب الشاملة. ومن الممكن أيضاً أن ينجو الوضع الراهن من الفعل العقلاني في ظل توازن الرد المحدود التصعيدي. ولكن من المؤسف أن هذه الفرصة بعيدة إلى حد ما.

ومن المثير للاهتمام أن بعض أنشطة الاستطلاع والمراوغة تقل احتمالية حدوثها في حالة التوازن التصعيدي ذي الرد المحدود مقارنة بأي حالة أخرى. ومن المؤكد أن المتحدّين المرين قد يبدوون الصراع بشكل عقلائي، وقد يردّ المدافعون المرنون بشكل عقلائي على التحدي بالمثل. ومع ذلك، فإن المتحدّين المرين لا يصعدون أبداً أولاً. وكذلك المدافعون المرنون لا يفعلون ذلك أيضاً.<sup>16</sup> هذا يعني أنه عندما يكون تهديد المدافع من المستوى الأول جديراً بالثقة تماماً، فإن الصراع الشامل لا يحدث إلا عندما يكون الطرفان متشدّان. وخلافاً لتوازن عدم الرد المحدود من الشكل II حيث قد يصعد المدافع المرن بشكل عقلائي، فإن الحرب في هذه الحالة مستحيلة ما لم يرغب فيها الطرفان.

من ناحية أخرى، يعتزم المتحدّون المتشدّدون دائماً التصعيد أولاً في ظل توازن الرد المحدود التصعيدي، ولكن على أساس احتمالي فقط.<sup>17</sup> وكما قد نتوقع، فإن سياسات الانتشار في الحرب المحدودة المتسقة مع خيارات العمل في ظل توازن الرد المحدود التصعيدي تنطوي على خطر التصعيد المتعمد. بعبارة أخرى، في ظل توازن الرد المحدود التصعيدي، فإن عمليات الانتشار في الحرب المحدودة لا تلغي تماماً إمكانية التصعيد العقلائي.

إن سلوك المتحدي في ظل توازن الرد المحدود التصعيدي هو عكس سلوك المراوغة المرتبط بتوازن عدم الرد المحدود من الشكل II والشكل III. ففي ظل التوازنات الأخيرة، كان المتحدّون المتشدّدون ينشقون دائماً، بينما المتحدّون المرنون ينشقون بشكل احتمالي. وبالتالي، قد يتصرف المتحدّون المرنون كما لو كانوا متشددين. ولكن في ظل توازن الرد المحدود التصعيدي، لا يصعد المتحدّون المرنون أبداً وقد يختار المتحدّون المرنون عدم التصعيد. بعبارة أخرى، قد يتصرف المتحدّون بهرونة حتى عندما يكونون متشددين!

<sup>16</sup> هذا الوضع غير صحيح عندما يكون المتحدي غير متأكد من تفضيل المدافع بين الصراع المحدود والتنازل (انظر الفصل التاسع للمزيد من التفاصيل)؛ ولكن نظراً لأن تهديد المدافع من المستوى الأول موثوق تماماً، فإن المدافعين المرين لا يصعدون أولاً (أي،  $Z_S = 0$ ).  
<sup>17</sup> على النقيض من ذلك، وفي ظل توازن الرد المحدود المقيدة، فإن المتحدّين لا يصعدون أولاً أبداً؛ ومع ذلك، لا تتحقق توازنات الرد المحدود المقيدة عندما يكون لدى المدافع تهديد من المستوى الأول موثوق تماماً. وستتم مناقشة توازنات الرد المحدود المقيدة بالتفصيل في الفصل التاسع.

بمعنى آخر، إن نية المتحدي الاحتمالية للتصعيد أولاً، إذا كان متشدداً، هي آلية حماية، ولأن المتحدين المرنين لا يصعدون أبداً، فلن يستسلم المدافع أبداً ما لم يكن هناك احتمال لحدوث أشياء خارجة عن السيطرة. وعلى العكس من ذلك، إذا كان هذا الاحتمال مؤكداً، فلن يرد المدافع أبداً بالمثل (انظر أدناه). وبالتالي، فإن هذه النية تفيد المتحدي، وخاصة عندما لا يكون عليه التصرف بناءً عليها.

باختصار، في أي توازن تصعيدي محدود الرد، فإن احتمال التحدي والرد غير التصعيدي أمر حقيقي؛ الصراع المحدود ممكن، ولكن ليس مرجحاً. *الصراع الشامل* هو احتمال واقعي، ولكن فقط عندما يفضله كلا اللاعبين على الاستسلام. أخيراً، يستجيب المدافعون المتشددون دائماً في ظل توازن تصعيدي محدود الرد. ومع ذلك، فإن الشكلين من توازنات التصعيد محدود الرد ليسا متطابقين. سنصف في ما يلي السمات التي تميز كلا منهما.

### 8.2.3.5 توازنات الرد المحدود التصعيدي لعدم الاستخدام أولاً

يتراكم الشكل 37 على الشكل 33 لبيان موقع التمثيل النموذجي لكل شكل من أشكال الردع التصعيدي المحدود.<sup>18</sup> وكما يوضح الشكل 37، فإن أحد أشكال الردع التصعيدي المحدود لعدم الاستخدام أولاً يحدث عند مستويات عالية من مصداقية المتحدي ومستويات منخفضة من مصداقية المدافع.<sup>19</sup> وفي ظل هذا التوازن، لا يصعد المدافع، أيًا كان نوعه، أولاً، فإما أن يرد المدافع بالمثل أو لا يرد على الإطلاق. وبالتالي، وكما هو الحال في توازنات الردع التصعيدي المحدود، فإن خيارات عمل المدافع متوافقة مع انتشار الردع التصعيدي المحدود.

على الرغم من أن توازن الردع التصعيدي المحدود القائم على مبدأ عدم الاستخدام الأول يتضمن احتمال حدوث صراع محدود، يبقى *الوضع الراهن* غير مستقر أبداً. ودائماً ما ينشق المتحدي، لذا لا ينشأ شيء يشبه الردع أبداً في ظل مبدأ عدم الاستخدام الأول في توازن الردع التصعيدي المحدود. وربما لحسن الحظ أن استجابة التوازن للمدافع لا تتضمن بدء التصعيد الفوري وفي حالة غير محتملة وهي أن يكون المدافع متشدداً، فإنه يرد ببساطة بالمثل إن المدافعين المرنين يفعلون الشيء نفسه، ولكن بشكل احتمالي؛ فكلما زادت مصداقيته، زادت احتمالية أن يرد المدافع المرن بنفس الطريقة بدلاً من الاستسلام.

تعتمد كيفية تطور اللعبة بعد ذلك بالضبط على نوع المتحدي؛ فإن كان المتحدي مرناً، فإنه يلتزم باختياره السابق وينشأ صراع محدود. (وتذكر أن المتحدي هنا من غير المرجح أن يكون مرناً). قد يحدث صراع محدود أيضاً حتى لو كان المتحدي متشدداً، فمع وجود توازن ردع تصعيدي محدود قائم على مبدأ عدم الاستخدام أولاً، قد يلتزم المتحدي

<sup>18</sup> يعتمد التمثيل الذي ينتج على ما إذا كانت توجد علاقات معينة بين معلمات المردود.

<sup>19</sup> تتداخل منطقة عدم الاستخدام الأول في توازن الردع التصعيدي المحدود (ELRE) مع المناطق التي يشغلها توازن عدم الرد والشكل I من توازنات عدم الرد المحدود. وقد تتداخل تمثيلات أخرى أيضاً مع منطقة الوجود في توازنات عدم الرد المحدود للشكل III. ونظراً لوجود توازن ردع تصعيدي دائم واحد على الأقل، فإن عدم الاستخدام الأول في توازن الردع التصعيدي المحدود موجود دائماً مع توازن ردع تصعيدي واحد أو أكثر.

المتشدد باختياره السابق عند العقدة 3a، وفي هذه الحالة يظل الصراع مقيّدًا. ومع ذلك، من المرجح أن يصعد المتحدي المتشدد؛ وفي النهاية، يمكن أن يصل الصراع إلى أعلى مستوى.

باختصار، إن النتيجة المشروطة في ظل توازن ردع تصعيدي محدود قائم على مبدأ عدم الاستخدام أولاً هي أن المدافع يتنازل. ولا يخلو الوضع الراهن أبداً من التصرف العقلاني، والصراع المحدود ممكن ولكنه ليس مرجحاً جداً، أما الصراع الشامل فهو أيضاً احتمال عقلائي ولكن فقط عندما يكون كلا الطرفين متشددين.

#### 8.2.3.6 توازنات الرد المحدود التصعيدي القتالي

الشكل الرئيسي الثاني لتوازن الرد المحدود التصعيدي يسمى توازن الرد المحدود التصعيدي القتالي (ELRE<sub>2</sub>)، ومثله مثل توازن الردع التصعيدي (انظر الحاشية رقم 13)، فإن خيارات عمل المدافع في ظل هذا التوازن تشمل احتمال الرد بالمثل والتصعيد، وهو ما نبرر به ربط التوازنين بموقف انتشار عسكري يقوم على خوض الحرب. ويُعد توازن الرد المحدود التصعيدي القتالي توازن عدم الردع الوحيد الذي يسمح بإمكانية الرد المحدود أو التصعيدي من جانب المدافع.

كما يشير الشكل 37، فإن توازن الرد المحدود القتالي يحدث عند مستويات أدنى من مصداقية المتحدي، ومستويات متوسطة من مصداقية المدافع. ونظراً لأن الظروف الأساسية المرتبطة بتوازن الرد المحدود القتالي تختلف بشكل ملحوظ عن تلك المرتبطة بتوازن الرد المحدود في حالة عدم الاستخدام أولاً، فلا ينبغي أن يكون من المستغرب وجود اختلافات كبيرة بين شكلي توازن الرد المحدود التصعيدي.

في حالة الحرب، يتحرك المتحدون المتشددون بيقين، ويتحرك المتحدون المرنون بشكل احتمالي. وبالتالي، فإن احتمال إجراء اختبار أولي تكون أقل في حالة خوض الحرب مقارنة بحالة عدم الاستخدام الأول. وبنفس الطريقة، يمكن توقع أن تكون الأزمات أقل تكراراً وأن يكون الوضع الراهن أكثر استقراراً إلى حد ما في حالة وجود حرب قائمة.

ومع ذلك، هناك فرق أكثر أهمية بين توازن الرد المحدود في حالة عدم الاستخدام أولاً وتوازن الرد المحدود القتالي، ويتعلق هذا الفرق بردود المدافع المحتملة. فبموجب توازن الرد المحدود في حالة عدم الاستخدام أولاً، يردّ المدافع إما بنفس الطريقة أو لا يردّ على الإطلاق. ولكن في توازن الرد المحدود القتالي، قد يقوم المدافعون المتشددون أيضاً بالتصعيد أولاً بشكل منطقي. وبشكل أكثر تحديداً، يردّ المدافع المتشدد دائماً إذا تم تحديده. وقد يختار ردّاً محدوداً أو تصعيدياً. وبالتالي، يستخدم المدافع النطاق الكامل لخيارات الرد بموجب توازن الرد المحدود القتالي.

وكما هو الحال مع توازن الرد المحدود في حالة عدم الاستخدام أولاً، فإن الصراع المحدود ممكن في ظل توازن الرد المحدود القتالي. ومن الواضح أنه لكي تحدث صراعات محدودة، على المدافع أن يردّ بالمثل عندما يتحرك المتحدي،

وعلى المتحدي أن يختار عدم التصعيد لاحقاً، ومن المرجح أن يتم تلبية هذين المتطلبين عندما يكون كلا اللاعبين مرتين، ولكن يمكن أيضاً تلبية هذين المتطلبين عندما يكون أحد اللاعبين، أو كلاهما، متشدداً. بعبارة أخرى، في توازن الرد المحدود القتالي، يمكن تجنب الصراع الشامل حتى عندما لا ينظر اللاعبون إليه باعتباره أسوأ نتيجة ممكنة. هذا لا يعني أن الصراع المحدود أمر حتمي أو حتى محتمل، فقد تتطور مجموعة كاملة من مخرجات الصراع، بما في ذلك الصراع غير المقيد. وكما هو الحال مع توازن الرد المحدود في حالة عدم الاستخدام أولاً، فإن إمكانية الصراع المحدود تحمل معها خطر توسع الصراع.

### 8.3 التوازنات المتعددة

تمت الإشارة أعلاه إلى أن أحد أشكال توازن الردع على الأقل يتعايش مع جميع التوازنات البايزية الكاملة الأخرى للعبة التصعيد غير المتكافئ، كما أن توازن عدم الرد المحدود الذي لا يعتمد على الاستخدام الأول قد يتداخل جزئياً مع المنطقة التي يشغلها توازن عدم الرد المحدود وشكلي توازنات عدم الرد المحدود I و III. وأخيراً، قد يحدث توازن عدم الرد المحدود القتالي في وقت واحد مع جميع توازنات عدم الرد المحدود الثلاثة.

عندما يتعايش توازنان، فمن الممكن أن يجد اللاعبون العقلانيون أن أحدهما غير قابل للاستمرار. على سبيل المثال، قد يفضل كلا النوعين من اللاعبين أحدهما على الآخر. كما أن تعديلات التوازن، التي تعد امتدادات لمعايير العقلانية، قد تلغي أحد التوازنات المتنافسة (Tirole و Fudenberg, 1991؛ Gibbons, 1992؛ van Damme, 1983).

وكما يكشف الجدول 12، فإن هذا لا يحدث أبداً مع توازنات الردع، سواء كان تصعيداً أو محدود الرد، لأنها تمنح المدافع دائماً أفضل نتيجة له. على النقيض من ذلك، فإن جميع التوازنات الأخرى تنطوي دائماً على إمكانية البدء، وبالتالي، خطر الحصول على نتيجة أقل تفضيلاً؛ وعليه، فإن كلا النوعين من المدافعين يفضلان دائماً أي توازن ردع على أي توازن آخر. ومع ذلك، لا ينطبق نفس الشيء على المتحدي.

في الواقع، يفضل المتحدي المتشدد دائماً التوازن المتنافس. ويفعل المتحدي المرن ذلك أيضاً في التوازنات الثلاثة حيث يتحرك المتحدي المرن بالتأكيد؛ ولا يبالي المتحدي المرن بأي توازن ردع أو التوازنات الثلاثة حيث يتحرك بشكل احتمالي. ونتيجة لذلك، تتعايش هذه التوازنات الأخرى ببساطة مع توازن الردع في كل حالة من دون وجود أي سبب يدفع اللاعبين، الذين يتصرفون كمجموعة، إلى رفض أي توازن لصالح الآخر.

إن هذه النتيجة مفاجئة ومهمة. نظراً لاكتشاف توازنين معقولين للردع (محدودي الرد)، فمن المأمول أن يوجد حل رسمي لا لبس فيه يتضمن السلام. ولكن نموذجنا يشير إلى خلاف ذلك. فحتى في ظل الظروف المثالية، لا يكون نجاح

الردع مضموناً بالضرورة، وهذا ما تشير إليه نظرية الردع الكلاسيكي. وهنا، كما في أي حالة أخرى، توجد دائماً احتمالات عقلانية أخرى.

نعترف مرة أخرى بخيبة أمل طفيفة؛ فلا يمكن القضاء على الصراع مسبقاً، ولا يمكن تثبيت الوضع الراهن ببساطة من خلال معايرة التهديدات بعناية. وعلى النقيض من توازناتنا، فإن العالم الحقيقي ليس مثاليًا، ولا يمكن أن يصبح كذلك، حتى مع الهندسة الاجتماعية حسنة النية. كما أن بعض العمليات السياسية والاجتماعية هي ببساطة خارجة عن سيطرتنا؛ ويبدو أن الصراع بين الدول وداخلها من ضمن هذه العمليات.

ومع ذلك، بالنظر إلى نصف الكأس الممتلئ، فإن مجرد وجود توازن جديد ومعقول للردع يترك مجالاً للأمل. وفي ظل التهديد ما دون الإستراتيجي الموثوق به تمامًا، يصبح نجاح الردع أكثر من مجرد احتمال بعيد، ويصبح السلام والاستقرار بدائل واقعية وعقلانية عن الأزمات والحرب، وإن كانت أقل من مؤكدة تمامًا.



جدول 12 ملخص التفضيلات عندما تتداخل التوازنات في لعبة التصعيد غير المتكافئ (نسخة الرد المرن)

توازن الرد المحدود التصعيدي (ELRE) القتالي (Warfighting)	توازن الرد المحدود التصعيدي (ELRE) في حالة عدم الاستخدام أولاً (No-First-Use)	توازنات الرد التصعيدي والرد المحدود	توازنات الرد التصعيدي والرد المحدود
يفضل جميع المدافعين توازن الرد. يفضل المتحدون المتشددون توازن الرد القتالي. أما المتحدون المرنون فهم غير مباليين.	يفضل جميع المدافعين توازن الرد. يفضل جميع المتحدين عدم الاستخدام أولاً.	جميع المتحدين وجميع المدافعين غير مباليين بجميع توازنات الرد.	توازنات الرد التصعيدي والرد المحدود
(لا يوجد تداخل)	يفضل جميع المتحدين والمدافعين المرنين توازن عدم الرد.	يفضل جميع المدافعين توازن الرد.	توازن عدم الرد
يفضل المتحدون المتشددون والمدافعون المتشددون النماذج الثلاثة من توازنات عدم الرد المحدود.	يفضل جميع المتحدين والمدافعين المتشددون عدم الاستخدام أولاً. المدافعون المرنون غير مباليين.	يفضل المتحدون المتشددون التوازن المتنافس.	الشكل I لتوازن عدم الرد المحدود
يفضل المتحدون المرنون الشكلين I و III من توازنات عدم الرد المحدود، وهم غير مباليين بين الشكل II من توازنات عدم الرد المحدود وتوازن الرد المحدود التصعيدي القتالي.	(لا يوجد تداخل)	يفضل المتحدون المرنون توازن عدم الرد والشكل I من توازن عدم الرد المحدود	الشكل II لتوازن عدم الرد المحدود
يفضل المدافعون المرنون الشكل III والشكل III من توازنات عدم الرد المحدود ولا يباليون بين الشكل I من توازنات عدم الرد المحدود وتوازن الرد المحدود التصعيدي القتالي.	يفضل المدافعون المرنون الشكل III لتوازن عدم الرد المحدود. ويفضل المدافعون المتشددون الشكل III لتوازن عدم الرد المحدود إذا كان $p_{Ch}$ كبيراً.	لا يبالي المتحدون المرنون بين الشكلين II و III من توازن عدم الرد المحدود وأي توازن رد آخر.	الشكل III لتوازن عدم الرد المحدود

على أي حال، فإن وضع توازن الرد المحدود التصعيدي في حالة عدم الاستخدام أولاً يشبه وضع أي توازن ردع آخر باستثناء واحد مهم فقط وهو عندما يتعايش توازن الرد المحدود التصعيدي في حالة عدم الاستخدام أولاً مع توازن عدم الرد. ويفضل المدافعون المرنون وكلا النوعين من المتحدّين في الواقع توازن عدم الرد؛ فقط المدافعون المتشددون يفضلون توازن الرد المحدود التصعيدي في حالة عدم الاستخدام أولاً. والنتيجة النهائية تقول إن أيّاً منهما ممكن. ومع ذلك، يفضل كلا النوعين من المتحدّين، ومعهما المدافعون المتشددون أيضاً، توازن الرد المحدود التصعيدي في حالة عدم الاستخدام أولاً على الشكل I من توازنات عدم الرد المحدود، وفيما يبقى المدافعون المرنون غير مباينين. وعليه، يمكننا أن نتوقع ميلاً لدى اللاعبين، الذين يعملون كمجموعة، إلى التحول من الشكل I من توازنات عدم الرد المحدود إلى توازن الرد المحدود التصعيدي في حالة عدم الاستخدام أولاً في منطقة التداخل.

أخيراً، وفي ظل ظروف معينة، يتداخل توازن الرد المحدود التصعيدي في حالة عدم الاستخدام أولاً أيضاً مع الشكل III من توازنات عدم الرد المحدود. وفي هذه الحالة فإن المتحدّين المرنين يفضلون بشدة توازن الرد المحدود التصعيدي في حالة عدم الاستخدام أولاً، كما يفعل المتحدّون المتشددون عندما يكون احتمال تشدد المدافع منخفضاً بدرجة كافية. وعلى نحو مماثل، يفضل المدافعون المرنون الشكل III من توازنات عدم الرد المحدود، وذلك كما يفعل المدافعون المتشددون عندما يكون احتمال تشدد المتحدي كبيراً بدرجة كافية. هذا يعني أنه لا يمكن إزالة أي من التوازنين عندما يتعايشان.

ومع ذلك، فإن وضع نموذج توازن الرد المحدود التصعيدي القتالي مختلف تماماً. قد يتعايش هذا التوازن مع أي من توازنات عدم الرد المحدود الثلاثة. عدا عن استثناءين بسيطين فإن نموذج توازن الرد المحدود التصعيدي القتالي أقل تفضيلاً بشدة من البديل. ويترتب على ذلك أن اللاعبين قد يتجنبون هذا التوازن ويرفضونه لصالح البديل المناسب الذي يتلخص في عدم وجود رد محدود.

#### 8.4 المناقشة

تثير المناقشة الفنية السابقة للتوازنات وخصائصها عدداً من الأسئلة التجريبية والنظرية الصعبة. أولاً، لماذا تكون عمليات الانتشار ما دون الإستراتيجية وسياسات الرد المرن ذي فائدة محدودة فقط في استقرار علاقات الردع الموسعة؟ (لماذا توجد بدائل عقلانية أخرى؟) ثانيًا، نظرًا للاستقرار الهش للوضع الراهن في النموذج، هل يمكننا تفسير "النظام المستقر الملحوظ الذي نشأ في أوروبا في أواخر الأربعينيات" (Mearsheimer, 1990: 53)؛ ثالثًا، في ضوء الاحتمالية النظرية للصراعات المحدودة، كيف يمكن تفسير الحالات الفعلية للحروب المحدودة؟ وأخيرًا، ماذا يوحي

النموذج بشأن طبيعة الصراعات الحالية والمستقبلية بين الدول بعد انتهاء الحرب الباردة؟ في هذا القسم، سنتناول كلاً من هذه الأسئلة على التوالي.

بدايةً، لدينا طريقتان على الأقل للإجابة على السؤال الأول، ونبدأ بالتحيزات التي يفرضها النموذج؛ فمن ناحية، وباعتبار المدافع تهديدًا إستراتيجيًا فرعيًا قادرًا وموثوقًا تمامًا، وبافتراض عدم وجود ميزة خاصة للتصعيد أولاً، فإننا نرجح النموذج لصالح نتائج *الوضع الراهن* أو *الصراع المحدود*. ولكننا تصدينا لهذا التحيز بالذات من خلال افتراض أن المدافع يفضل التصعيد بلا رد على الصراع المحدود. نحن نعترف بأن هذا افتراض قوي يشير إلى السبب الذي قد يجعل القوى الإستراتيجية الفرعية غير ذي قيمة كبيرة بالنسبة إلى المدافع غير الراغب في التصعيد، والسبب لكون الصراعات المحدودة في نموذجنا أحداثًا نادرة.

لماذا إذًا نضع هذا الافتراض؟ إن السبب الأكثر أهمية لذلك هو أنه مُفترض من جانب أنصار سياسات الكل أو لا شيء. عمليات الانتشار التي وضعها جومينيان، التي تستند إلى التطبيق الحاسم للقوة، تفترض تفضيل التصعيد على الرد المحدود أو (بالطبع) الاستسلام، طالما أن المتحدي لا يملك القدرة على التصعيد المضاد (Kaufmann, 1956). ومن خلال هذا الافتراض يمكن قياس الآثار الإستراتيجية المباشرة لعمليات الانتشار ما دون الإستراتيجية في ظل الظروف التي اعتبرها مناصرو الموجة الأولى من نظريات الردع أمرًا مسلمًا به. وتفترض هذه الظروف الأسوأ ليس فقط للمتحمدي بل وأيضًا للمدافع. وفي إطار الواقعية الكلاسيكية والبنويوية، تفضّل كل دولة الميزة أحادية الجانب، وتكون على استعداد لاستخدام القوة للحصول عليها، ما لم توجد قوة مضادة قادرة على منع التوسع من جانب أي طرف فردي (Waltz, 1959: 232). بعبارة أخرى، تعكس افتراضاتنا العالم الهوبزي الذي يخشاه المفكرون الإستراتيجيون أكثر من أي شيء آخر. إن وضع الرد المرن تحت اختبار أقل شدة من شأنه أن يجعل نموذجنا متحيزًا في الاتجاه الآخر، وذلك بافتراض أن المدافع غير مهتم بالفوز، وغير مهتم بالمكاسب الفردية.

وعلى مستوى آخر، يمكننا، ربما على نحو أقرب للحدس، أن نعالج الافتقار إلى جدوى التهديدات ما دون الإستراتيجية الجديرة بالثقة من خلال الإشارة إلى ديناميكيات اللعبة. لاحظ أولاً أن نموذجنا يعكس إجماع الأدبيات الإستراتيجية الأوسع نطاقًا على أن مواقف الكل أو لا شيء ليست فعالة خصوصًا بمجرد أن يواجه المتحمدي تهديدًا مضادًا للتصعيد موثوقًا به. وبالتالي لا ينبغي أن يكون من المستغرب أن ينشأ توازن عدم الرد عندما يكون تهديد المتحمدي بالانتقام موثوقًا بما يكفي، وأن *الوضع الراهن* لا يكون أبدًا النتيجة الوحيدة في حالة التوازن.

ولكن ماذا لو كانت مصداقية تهديد المتحمدي بالانتقام منخفضة؟ مع الأخذ بالاعتبار حالة عدم اليقين بشأن استجابة المدافع، فقد يمنع المتحمدي المدافع من الرد بالمثل من خلال نيته التصعيد أولاً (عند العقدة 3a). وبمجرد ردع المدافع،

يمكن للمتحمدي أن يبدأ الهجوم من دون عقاب. ويزداد هذا الاتجاه حدة مع انخفاض مصداقية المدافع، أو مع ارتفاع مصداقية المتحمدي. وبطبيعة الحال، يصبح نجاح الردع أكثر احتمالاً مع انخفاض مصداقية المتحمدي، إذا بقيت كل العوامل الأخرى على حالها.

كيف يمكننا إذًا أن نفسر استمرار الوضع الراهن في أوروبا بعد الحرب؟ لدينا هنا عدة تفسيرات لذلك؛ فمن الواضح أن الاتحاد السوفييتي ومع نجاحه في إبطال مفعول سياسة الرد الكاسح من خلال تطوير القدرة النووية والوسائل اللازمة لإطلاقها، كان قد تحول إلى قوة أمر واقع (إن لم يكن كذلك منذ البداية)، تتمتع بممارسة السيطرة على أراضيها وعلى الدول المجاورة التي تحميها. وبطبيعة الحال، فإن هذا التفسير، الذي يحظى بشعبية بين المؤرخين، يتعارض مع الافتراضات الواقعية القياسية وبعض التأريخ الحديث (على سبيل المثال، Gaddis, 1997) ومنطق نظرية الردع الكلاسيكي (انظر الفصل الأول).

من الممكن أيضًا أن يكون توازن الردع التصعيدي الذي نربطه بسياسة الردع الخالص قيد التنفيذ، وأن القادة السوفييت قد خلصوا إلى الاعتقاد بأن أي محاولة لتغيير الوضع الراهن بعد الحرب من شأنها أن تؤدي حتمًا إلى صراع نووي شامل. صحيح أن هذا التفسير قد يكون مريحًا لأولئك الذين يرغبون في الاعتقاد بأن الأسلحة النووية قد منعت العالم إلى الأبد من الحروب الكارثية، إلا أنه لا يتفق تمامًا مع الخيارات السوفييتية لإعادة فرض السيطرة في ألمانيا الشرقية في العام 1953 أو في المجر في العام 1956 أو في تشيكوسلوفاكيا في العام 1968 أو في أفغانستان في العام 1979، أو مع القرار الأكثر استفزازًا بمعالجة خلل التوازن الإستراتيجي من خلال شحن صواريخ متوسطة المدى إلى كوبا في العام 1962 (Gaddis, 1997).

يعتبر التفسير الأكثر ترجيحًا، الذي يتفق مع النموذج الذي استعرضناه في هذا الفصل، هو أن الاتحاد السوفييتي، وعلى الرغم من دوافعه للتوسع، كان غير راغب في خوض حرب إستراتيجية مكلفة، وكان قادة الولايات المتحدة يعرفون ذلك. وبموجب هذا النموذج، كان السوفييت مرنين ولم يكن لديهم أي تهديد انتقامي موثوق.<sup>20</sup> وبالتالي، فإنه وفي أماكن مثل تشيكوسلوفاكيا أو أفغانستان، التي كانت بارزة جدًا بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي ولكن ليس بالنسبة إلى الولايات المتحدة، قد كان بوسع السوفييت، في حالة التوازن، أن يتصرفوا باستفزاز؛ ولكن بخلاف ذلك اختاروا عدم المقامرة، وتصرفوا مثل المتحمدي المرن في ظل كل من الشكلين II و III لتوازن عدم الرد المحدود.

تاليًا، كيف نفسر الأمثلة الواقعية للحروب المحدودة في ظل التوازن؟ في رأينا، من المرجح أن تحدث مثل هذه الأحداث خارج إطار النموذج الحالي. يُشار هنا إلى أننا نعتبر أن المدافع قادر وموثوق تمامًا بخصوص التهديد ما دون

<sup>20</sup> بطبيعة الحال، يمكن استخدام حجة مماثلة لتفسير سبب عدم محاولة الولايات المتحدة "التراجع" عن فكرة "الستار الحديدي" في الخمسينيات، على الرغم من التفضيل الخطأي لبعض الزعماء الجمهوريين للقيام بذلك بالتحديد.

الإستراتيجي. ويعني افتراض القدرة هذا تفضيل المتحدي للوضع الراهن على الصراع المحدود، في حين أن افتراض الموثوقية يعني تفضيل المدافع للصراع المحدود على تنازل المدافع. وفي إطار لعبة التصعيد غير المتكافئ، تكون الصراعات المحدودة أكثر احتمالية في حال كان أي من الافتراضات أضعف.

لنتأمل أولاً الآثار المترتبة على افتراض القدرة. فمن السهل أن نثبت أنه في ظل المعلومات المكتملة والتهديدات الإستراتيجية متماثلة المصادقية، قد يكون الصراع المحدود في حالة توازن إذا كان التهديد ما دون الإستراتيجي للمدافع يفتقر إلى القدرة (أي أن المتحدي يفضل في الواقع الصراع المحدود على الوضع الراهن).<sup>21</sup> وفي ظل هذه الظروف، يُردع المتحدي عن التصعيد عند العقدة 3a ويُردع المدافع عن التصعيد عند العقدة 2. ومع ذلك، يبادر المتحدي ويردّ المدافع بالمثل بشكل عقلائي. وهكذا، عند تخفيف افتراض القدرة، تصبح الصراعات المحدودة أكثر احتمالاً بكثير.

ربما كانت بروسيا تعمل في ظل هذه القيود في العام 1866. فمن الواضح أن بسمارك كان يريد حرباً مع النمساويين، مفضلاً صراعاً ثنائياً محدوداً على الوضع الراهن غير المرضي الذي تمارس فيه النمسا الدور المهيمن في ألمانيا الكبرى. وبناء على القناعة التي كانت لهيئة الأركان العامة البروسية بحملة قصيرة وانتصار حاسم، فمن غير المرجح أن يكون هناك أي شيء يمكن للنمسا القيام به من جانب واحد لردع بروسيا. ومع ذلك، وعلى عكس توصيات جنرالاته، حدد بسمارك أهدافه الحربية: كان رئيس الوزراء البروسي يخشى تورط قوى أخرى، وخاصة فرنسا، وقد كانت الحرب مع فرنسا حرباً لم يكن بسمارك مستعداً لخوضها بعد. وبالتالي، بعد كونيغراتس (سادوا)، أفتح الملك ويليام الأول بالتراجع.

يمكن قول الشيء نفسه عن تورط الولايات المتحدة في فيتنام. فمن الواضح أن فيتنام الشمالية تفتقر إلى القدرة على ردع الولايات المتحدة عن مساعدة الجنوب، ولكن الولايات المتحدة كانت حريصة على عدم المجازفة بتصعيد كبير لهذا الصراع من خلال تهديد المصالح الحيوية السوفييتية أو الصينية.

والآن لنتأمل الآثار المترتبة على تخفيف افتراض وجود تهديد ما دون إستراتيجي موثوق تماماً: فبمجرد إسقاط هذا الافتراض، يصبح من الممكن تقديم احتمال رد فعل محدود غير متوقع. وقد يفسر مثل هذا الاحتمال الكثير من الأزمات والصراعات المحدودة. سنستعرض هذه المسألة بشكل موسّع في الفصل التاسع، مفترضين على سبيل المثال أن قوات الأمم المتحدة في كوريا ربما لم تكن لتعبر خط العرض الثامن والثلاثين في العام 1950 لو كانت قد قدرت حينها نوايا الصين بشكل صحيح.

<sup>21</sup> على سبيل المثال، في ظل المعلومات المكتملة، يكون الصراع المحدود حالة توازن (مثالي في الألعاب الفرعية) بشرط أن تكون تهديدات المدافع من المستوى الأول والثاني ذي مصادقية وأن ترتيب تفضيل المتحدي هو  $c_{DE} > c_{EE} > c_{SQ} > c_{DD} > c_{ED} > c_{DC}$ . ويمكن أن تكون النتائج الأخرى حالات توازن في ظل ظروف أخرى.

باختصار، فإن تشاؤمنا بشأن احتمال نشوب صراع محدود هو تشاؤم مشروط. فهو لا يشير إلى السياق غير المتكافئ حيث تستخدم الدولة القوية القوة لمجرد تأمين أهداف محدودة؛ ولا يتعلق بالصراعات الأقل من الكاملة التي تنشأ عندما تخطئ دولة واحدة ببساطة في تقدير استعداد دولة أخرى للمقاومة؛ ولكن استنتاجاتنا تنطبق بشكل مباشر على العلاقات بين القوى المتكافئة نسبيًا، حيث تكون رغبة وقدرة المدافعين على مواجهة المتحدي على المستوى ما دون الإستراتيجي معروفة للجميع، وليس من قبيل المصادفة أن يفضل الجانبان الحرب المحدودة الشاملة. نعتقد أن هذه هي الظروف بالتحديد التي ينبغي أن تقاس عليها فعالية عمليات انتشار الرد المرن مثل حالتَي عدم الاستخدام أولاً والحرب. ففي نهاية المطاف، الهدف الضمني لعمليات انتشار القوات ما دون الإستراتيجية هو الحد من احتمالات الحروب الإستراتيجية، وليس زيادة احتمالات الصراعات المحدودة.

ما هي الآثار المترتبة على نموذجنا بخصوص الصراعات الحالية؟ أحدها هو أنه في ظل الظروف المتطرفة، من غير المرجح ضبط النفس في الحرب. وعندما يتواجه خصمان مصممان، فمن المرجح ألا توجد حدود. لقد أشعلت قوات صدام حسين حقول النفط في الكويت؛ واستخدمت الأسلحة الكيميائية في الحرب بين إيران والعراق؛ وسوّى شيرمان مدينة أتلانتا بالأرض. مثل هذا السلوك هو القاعدة وليس الاستثناء، وضبط النفس من المرجح أن يتطور بالصدفة وذلك عندما يواجه المتحدي بشكل غير متوقع مدافعًا متشدّدًا أو بحكم المتحدي الحذر الذي لا يمكن رده عن تحقيق هدف محدود. وتندرج تحت هذا العنوان محاولة حلف شمال الأطلسي في العام 1999 لإحلال السلام في كوسوفو.

ما الذي ينبغي فعله؟ إن إحدى الإستراتيجيات التي ينبغي اتباعها من قبل الدول الضعيفة، مثل بلجيكا قبل الحرب العالمية الأولى أو جمهوريات البلطيق اليوم، تتلخص في الاعتماد على "قوتها وفنها في توخي الحذر تجاه جميع الآخرين" (Hobbes, 1968 [1651]: 224). ولكن، بحكم التعريف، من غير المرجح أن تمتلك مثل هذه الدول تهديدات قادرة بالقدر الكافي (ناهيك عن موثوقة) على ردع متحدّد متحمس جدًّا؛ وكما رأينا، فإن حتى المدافع القوي الذي يواجه تهديدًا موثوقًا لا يستطيع ضمان سلامة الدولة الصغيرة. ولعل أفضل فرصة للردع الممتد الناجح تتمثل في أن يظل البيدق جائزة غير جذابة، كما يقترح أفلاطون؛<sup>22</sup> أو قد يأمل البيدق في حالة هامشية أن يكون وعد المدافع بحمايته معقولًا بما يكفي لإثراء المتحدي عن الهجوم. وفي حالة الفشل في ذلك، يمكن للخوف الوجودي من التصعيد أن يوفر أفضل احتمال لمستقبل آمن.

<sup>22</sup> جزء من مشكلة تايلور اليوم هو أنها أصبحت هدفًا جذابًا على نحو متزايد.

## 8.5 الخاتمة

يهدف هذا القسم إلى تقييم أثر عمليات الانتشار ما دون الإستراتيجية الموثوقة على مجموعة واسعة من علاقات الردع الموسّعة للتساؤل حول توقيت وإمكانية أن تجعل مواقف انتشار الرد المرن الحروب المحدودة ممكنة والحروب الشاملة أقل أو أكثر احتمالية.

تُقيّم فعالية خيارات الرد ما دون الإستراتيجي باستخدام لعبة التصعيد غير المتكافئ كنموذج للردع الممتد، ونحن نعتقد أن هذا النموذج يشكل تمثيلًا تقريبيًا للعلاقة التاريخية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد تنفيذ سياسة انتشار الرد المرن التي تبناها حلف شمال الأطلسي. وهو ينطبق أيضًا على مكان (مثل كوريا) حيث يسعى المدافع إلى ردع التحديات ما دون الإستراتيجية.

ويتم تحديد وتفسير وتجميع التوازنات البايزية المثالية للعبة التصعيد غير المتكافئ مع التهديدات الموثوقة من المستوى الأول في ثلاث فئات متباينة: توازنات الردع التصعيدي وتوازنات الكل أو لا شيء وتوازنات الرد المرن. وتعتبر توازنات الردع التصعيدي هي توازنات الردع الوحيدة التي تتطلب أن ينوي المدافع التصعيد أولاً؛ ويوجد دائماً في لعبة التصعيد غير المتكافئ توازن ردع تصعيدي واحد على الأقل. ويتوافق الشكل الأكثر ترجيحاً لتوازن الردع التصعيدي مع سياسة انتشار الردع الخالص التي تركز على الخوف الوجودي من دوامة التصعيد، في حين يتطلب شكل غيره نشر الردع القتالي. وتعتبر جميع توازنات الردع التصعيدي غير محتملة من الناحية السلوكية: فهي تفرض قيوداً غير معقولة على الاستنتاجات التي يمكن للمدافع استخلاصها بعد ملاحظة أن المتحدي يبدأ الصراع.

وتتوافق توازنات الكل أو لا شيء مع توازنات عدم الردع التي توجد أيضاً عندما يفتقر المدافع إلى تهديد موثوق من المستوى الأول. وتعكس الخصائص الجماعية لهذه العائلة بوضوح القيود المفروضة على عمليات انتشار الكل أو لا شيء مثل الرد الكاسح. ولا يوجد مزيج من المعتقدات وأنواع اللاعبين يضمن الوضع الراهن المستقر في ظل أي من التوازنات الأربعة في هذه العائلة. وعندما يكون توازن الكل أو لا شيء قيد الممارسة، فإن المتحدّين المتشددين هم المبادرون دائماً. يوجد أيضاً بعض المواقف التي يبادر فيها المتحدون المرنون بيقين، ولا يوجد أي موقف يتم فيه ردع المتحدّين المرنين تماماً. في كل الأحوال، من المرجح أن يبقى الوضع الراهن على حاله فقط عندما تكون مصداقية المتحدي منخفضة جداً.

إن عدم كفاية عمليات انتشار الكل أو لا شيء يساعد في تفسير تحوّل حلف شمال الأطلسي نحو الرد المرن. يتطلب الرد المرن أن يكون لدى حلف شمال الأطلسي تهديداً قادراً وموثوقاً للرد بالمثل على التحدي ما دون الإستراتيجي، وبناءً على ذلك تم في أوائل ستينيات القرن العشرين تعزيز قوات حلف شمال الأطلسي النووية التقليدية والتكتيكية.

وكان يُعتقد أن هذا التراكم من شأنه أن يسمح لصناع القرار بتجنب الاختيار الصارخ بين المحرقة والإذلال، بين الانتحار والاستسلام، بين ما هو ضمني في عمليات انتشار الكل أو لا شيء.

تنشأ أربع توازنات إضافية عندما يكون التهديد ما دون الإستراتيجي للمدافع موثوقاً تماماً؛ وهذه التوازنات، توازنات الرد المرن، تلتقط الاحتمالات السلوكية العقلانية الإضافية التي توفرها سياسة انتشار الرد المرن، وباستثناء توازن ردع تصعيدي واحد غير معقول، فإن هذه هي التوازنات الوحيدة في لعبة التصعيد غير المتكافئ التي تنطوي على إمكانية الرد المحدود للتحدي، وبالتالي الصراع المقيد.

الخبر السار هو أن اثنين من هذه التوازنات هي توازنات ردع معقولة تضمن استقرار الوضع الراهن. أما الخبر السيئ هو أن توازني الردع محدود الرد لا يتفردان أبداً، فهما يتعايشان دائماً مع بعض أعضاء عائلة الكل أو لا شيء التي من غير المرجح أن ينجح الردع في ظلها. والأسوأ من ذلك أن المتحدي، الذي يحدد اختياره شكل التوازن الذي سيتم البناء عليه، لا يفضل أبداً توازن الردع محدود الرد على أي عضو من عائلة الكل أو لا شيء. بعبارة أخرى، فإنه، حتى في ظل الظروف المثالية، لا تستطيع عمليات انتشار الرد المرن ضمان استقرار الوضع الراهن. ويظل الردع في أفضل الأحوال ضعيفاً وهشاً، ولا يشكل أبداً الاحتمال العقلاي الوحيد. وعلى هذا فإن خيارات الرد غير التصعيدي، على الرغم من كونها ضرورية، لا تكفي لاستقرار علاقات الردع الموسع.

العضوان الآخرا في عائلة الرد المرن هما توازنات الرد المحدود التصعيدي. ونظراً لأن التهديد من المستوى الأول الذي يفرضه المدافع موثوق تماماً، فإن توازنات الرد المحدود التصعيدي هي التوازنات الوحيدة التي تعترف بإمكانية حدوث صراع محدود. وفي ظل توازن الرد المحدود التصعيدي، يبادر المتحدي عادةً. وفي حالة التوازن يردّ المدافع أحياناً بنفس الطريقة ويختار المتحدي أحياناً عدم التصعيد أولاً، حينها، يحدث الصراع ولكنه لا يتصاعد إلى أعلى مستوى.

هذا لا يعني أنه من المتوقع حدوث صراعات محدودة عند انتشار خيارات الرد المرن، أو حتى عند تشغيل أي من توازنات الرد المحدود التصعيدي. فعادةً، وفي ظل توازن الرد المحدود التصعيدي، يتحرك المتحدي ويتراجع المدافع. وفي الحالات النادرة التي يردّ فيها المدافع بنفس الطريقة، يكون المتحدي عرضةً للتصعيد. ونتيجة لذلك، حتى في ظل حالة الردع المحدودة، فإنه من غير المرجح أن ينشأ صراع محدود.

ومثل خيارات العمل في كل من توازنات الردع محدود الرد، فإن خيارات العمل المرتبطة بتوازن الرد المحدود التصعيدي تتوافق مع سياسة عدم الاستخدام أولاً. وبالتالي، توجد حالة أولية لنشر عدم الاستخدام أولاً، على أساس أنه في ظل ظروف معينة، يرتبط ذلك بالردع الموسع الناجح.



وحتى عندما يفشل الردع، كما يجب أن يحدث بالتأكيد في ظل حالة الردع محدود الرد، فإن سياسة عدم الاستخدام أولاً تقدم للمدافع مزايا معينة قد تبرر بشكل معقول موقف الانتشار المرتبط بها. على سبيل المثال، في المنطقة التي يتعايشان فيها، تكون العائدات المتوقعة للمدافع أكبر في ظل توازن الردع التصعيدي المحدود لعدم الاستخدام أولاً مقارنة بتوازن عدم الرد، بشرط أن يكون المدافع متشدداً. (يفضل المدافعون المرنون حالة عدم الرد). وبالمثل، يفضل المدافعون المتشددون توازن الردع التصعيدي المحدود لعدم الاستخدام أولاً على الشكل I من توازن عدم الرد، ويكون المدافعون المرنون غير مباينين. وعلى النقيض من ذلك، يفضل المدافعون المرنون، وكذلك المدافعون المتشددون في ظل ظروف معينة، الشكل III من توازن عدم الرد على توازن الردع التصعيدي المحدود لعدم الاستخدام أولاً.

ولكن لا شك في جاذبية التوازن الثاني للرد المحدود التصعيدي، وهو توازن الردع القتالي، الذي يتطلب، إلى جانب أحد أشكال التوازن التصعيدي غير المعقول، أن يكون المدافع مستعداً إما للرد بالمثل على التحدي أو للتصعيد. ولا يفضل المدافع أو المتحدي أبداً توازن الردع القتالي على توازن عدم الرد المحدود الذي يتعايش معه. وبالتالي فإن سياسة الانتشار هذه لا تفيد المدافع أبداً ما لم يتم، بطريقة ما، إحداث توازن الردع القتالي (أي  $EDE_2$ ). وبعبارة أخرى، فإن انتشار الكل أو لا شيء الأقل تكلفة هو دائماً أفضل من موقف الحرب (بالنسبة إلى المدافع).<sup>23</sup>

خلاصة القول، يشير نموذجنا إلى أن تبني موقف الرد المرن يوفر فرصاً حقيقية إضافية لنجاح الردع تتجاوز تلك التي توفرها عمليات الانتشار الكل أو لا شيء. وتتوافق هذه الفرص مع كل من موقف الردع الخالص وموقف عدم الاستخدام أولاً، على الرغم من أن إستراتيجية الردع الخالص لا يمكن دعمها إلا من خلال معتقدات غير معقولة. وعلى النقيض من ذلك، فإن تبني موقف الاستعداد للقتال نادراً ما يفيد المدافع، إن حدث ذلك أصلاً. وأخيراً، تصبح الصراعات المحدودة احتمالات نظرية واضحة، وإن كانت بعيدة الاحتمال، عندما يكون تهديد المدافع من المستوى الأول موثقاً.

ولكن لا يعني أي من هذا أن انتشار الرد المرن يضمن نجاح الردع. ومن المرجح أن يتحقق الوضع الراهن المستقر عندما يكون المدافع قادراً على إظهار موثوقية عالية على المستويين التكتيكي والإستراتيجي. ولكن هناك احتمالات سلوكية عقلانية أخرى كامنة دائماً، ولا يمكن لأي قدر من التلاعب والسيطرة أن يقضي على احتمالات الصراع، سواء كان محدوداً أو شاملاً.

<sup>23</sup> إن استنتاج فاغنر (Wagner, 1991: 727) بأن "استخدام إستراتيجيات القوة المضادة النووية لا يتعارض بالضرورة مع السلوك العقلاني" يؤكد وجود توازن الردع القتالي، ولكن كما يشير أونيل (O'Neill, 1992: 472) بحق، فإن التزام العقلانية والتوصية بها ليسا أمراً واحداً.

## 9 الحرب المحدودة وتصعيد الأزمة والردع الموسع

الحرب هي لعبة رجل الدولة.

بيرسي بيش شيلي

هذه المرة لن أراجع

القيصر فيلهلم الثاني

استخدمنا حتى الآن لعبة التصعيد غير المتكافئ لتقييم جدوى سياسات الانتشار القائمة على مبدأ الكل أو لا شيء والحرب المحدودة في علاقات الردع الموسع. وكما قد يتوقع البعض، وجدنا أن سياسات الكل أو لا شيء غالباً ما تكون رادعاً غير فعال، إلا إذا كانت احتمالية أن يكون المتحدّي مرتفعاً. عندما تكون الاحتمالات تشير إلى أن المتحدّي يقوم بالخداع، يمكن للمدافع أن يخطط بشكل عقلائي للتحرك نحو حافة الحرب غير المحدودة من خلال تصعيد الأزمة بشكل أحادي، كما فعل أيزنهاور ودالاس بنجاح نسبي في الخمسينيات. بالطبع، يمكن للمدافع أن يخطط للتصعيد حتى عندما يكون من المرجح أن يكون المتحدّي متشدداً. في هذه الحالة، تصبح الاعتقادات التي تدعم نية المدافع للتصعيد أولاً غير قابلة للتصديق. وبالتالي، في حين أن التهديدات الإستراتيجية الموثوقة قد تكون مفيدة أحياناً في ردع الهجمات المباشرة (انظر الفصل الخامس)، إلا أن هذا العلاج الوقائي لا يمكن نقله بسهولة إلى أطراف ثالثة.<sup>1</sup> لا شك أن فرص السلام تزداد، كما تزداد فرص نجاح الردع الموسع، عندما يتم دعم التهديدات الإستراتيجية ذلت المصدقية العالية بتهديدات فرعية إستراتيجية تكون موثوقة وقادرة. ولكن حتى هنا، لا يوجد ضمان مؤكد لنجاح الردع، فداًماً توجد احتمالات عقلانية أخرى. وحتى أكثر سياسات النشر فعالية ضمن استراتيجية الرد المرن، مثل عدم الاستخدام أولاً، لا تضمن الحفاظ على الوضع الراهن بشكل موثوق. وبالتالي، في علاقات الردع الموسع لا يوجد حل سريع ولا طريقة واضحة أو شفافة لضمان أمن الطرف الثالث. فليس من المستغرب أن غالبية الحروب بين القوى العظمى نشأت من فشل في الردع الموسع.

<sup>1</sup> يستند هذا الفصل إلى عمل زاغاري وكيلغور (Zagare and Kilgour, 1998).

تعتبر علاقات الردع الموسَّع في أفضل الأحوال هشة. والسؤال هنا: ماذا يحدث عندما يفشل الردع الموسَّع؟ نعلم، تجريبياً، أنه توجد مجموعة واسعة من الاحتمالات، ونمادجنا تسمح بوجود معظمها، فقد يتنازل المدافع، وفي هذه الحالة يحصل المتحدِّي على الجائزة؛ أو قد يرد المدافع بالمثل، ما قد يؤدي إلى أزمة حادة (أو شكل مشابه من الصراع المحدود) أو تصعيد حلزوني؛ أو قد يصعد المدافع فوراً، ما قد يؤدي إلى اندلاع صراع شامل. ومع ذلك، فإن النموذج كما هو مطروح حالياً يمكنه تفسير الكثير من هذه النتائج فقط كاحتمالات نظرية بعيدة. حتى الآن، لا تزال الصراعات المحدودة ودوامات التصعيد نادرة الحدوث في لعبة التصعيد غير المتكافئ، ولكن لماذا؟

يتعلق أحد الأسباب، وربما يكون السبب الأهم، بمدى عدم اليقين في نموذجنا، فببساطة لا يوجد قدر كبير منه، وهو مقيد بعلاقتين تفضيليتين فقط. وبشكل أكثر تحديداً، فإننا افترضنا حتى الآن أن اللاعبين يعرفون كل شيء يمكن معرفته عن بعضهم البعض، باستثناء ما إذا كان اللاعب الآخر يفضل تنفيذ تهديده على المستوى الإستراتيجي. بعبارة أخرى، إن مصداقية اللعبة النهائية فقط هي التي أصبحت موضع شك. وفي ظل إستراتيجيات الكل أو لا شيء، يكون عدم استعداد المدافع للرد بالمثل معروفاً للمتحدِّي؛ وفي ظل إستراتيجيات الحرب المحدودة، يتمتع تهديد المدافع ما دون الإستراتيجي بمصداقية تامة. وبالتالي، ليس من المستغرب تماماً أنه في نموذجنا يميل المتحدِّي إلى تغيير الوضع الراهن بالضبط عندما تكون الفرص تشير إلى أن المدافع لن يقاوم، سواءً بالمثل أو بالتصعيد. في الواقع، النتيجة الأكثر احتمالية تحت أي من التوازنات غير الرادعة التي حددناها حتى الآن هي تنازل المدافع.

هذا لا يعني أننا نعتقد أن قرارات النمذجة التي اتخذناها كانت غير سليمة أو مضللة، بل كانت اختياراتنا مدفوعة بالأسئلة التي تناولناها والإستراتيجيات التي حاولنا تقييمها. ومع ذلك، نقوم الآن بتعديل وتوسيع منظورنا لفحص أكثر شمولية لعلاقات الردع الموسَّع. بشكل خاص، نريد أن نعرف بدقة أكبر متى يمكن أن تظل الأزمات والصراعات المحدودة تحت السيطرة، ومتى تكون عرضة للتصعيد خارج السيطرة.

## 9.1 النظرية والدليل

تنقسم الأدبيات النظرية حول هذه الأسئلة بشكل حاد باستثناء مؤيدي إستراتيجيات الردع الخالص. ويعتقد منظرو الردع الكلاسيكي أن التهديدات التي يتم معايرتها بعناية عادة ما تكون كافية للحفاظ على الوضع الراهن؛ لكن عندما لا تكون كذلك، يمكن إدارة الصراعات المنخفضة المستوى بل وحتى الفوز بها. تعتمد إستراتيجيات الرد المرن على هذا الافتراض. على أي حال، لو كانت جميع الصراعات مقدراً لها أن تتصاعد وتصل إلى صراع شامل، لما كان هناك سبب لينشر حلف الناتو الأسلحة التقليدية أو حتى الأسلحة النووية التكتيكية في أوروبا.

ومع ذلك، فإن حتمية الحرب غير المحدودة كانت بالضبط الحجة التي استخدمها الرئيس الأميركي أيزنهاور لدعم سياسة "النظرة الجديدة". ووفقاً لغاديس (Gaddis, 1997: 234)، "لم يغيّر أيزنهاور قط قناعاته بأنه من المحتمل أن أي حرب يمكن أن تتصاعد إلى حد استخدام الأسلحة النووية. فلم يكن هناك أي غرض من الاستعداد لأي احتمال آخر فحسب، بل كان من الخطير فعل ذلك".

إن رؤية أيزنهاور حول حتمية التصعيد والمخاطر الكامنة في إستراتيجيات الحرب المحدودة تضعه بوضوح في المعسكر الفكري الذي يسميه جيرفيس (Jervis, 1976) نظرية "دوامة التصعيد". على عكس منظري الردع الكلاسيكي الذين يعتقدون أن التهديدات الموثوقة والقادرة يمكن أن تمنع بداية الصراع وتساعد في احتواء التصعيد. ويدعي مؤيدو نموذج الحلزون (الدوامة) أن الصفات المرتبطة بنظرية الردع الكلاسيكي تؤدي في كثير من الأحيان إلى دوائر مفرغة من العدوان المتزايد. وتتصاعد الصراعات، مثل الحرب العالمية الأولى، خارج السيطرة عندما تهدد الدول أمن بعضها البعض عن غير قصد في سياق التواصل بشأن التهديدات الرادعة أو في محاولة لتعزيز مصداقية تهديداتها.<sup>2</sup>

يبدو أن الأدلة التجريبية على المناقشة بين منظري الردع الكلاسيكي ومؤيدي نموذج الحلزون غير حاسمة. وكما كتب جيرفيس (Jervis, 1976: 84):

فإن أيًا من النظريتين لا يتم تأكيده في كل الأوقات. توجد الكثير من الحالات التي تمت فيها زيادة التسليح وردع العدوان وتحقيق مكاسب كبيرة من دون إثارة دوامات. ويوجد أيضًا الكثير من الحالات التي فشل فيها استخدام القوة أو ترك الدولة في حال أسوأ مما كانت عليه في الأصل... بل أدى أيضًا إلى انعدام الأمن المتبادل وسوء الفهم الذي أضر بالجانبين. وفي سعينا إلى تحديد الظروف المرتبطة بالصراعات المحدودة ودوامات التصعيد، نأمل أن نلقي الضوء على المواقف النظرية المتناقضة التي وضعها منظرو الردع الكلاسيكي والنموذج الحلزوني، وأن نجعل تلك التناقضات في السجل التجريبي، التي أشار إليها جيرفيس، مقنعة.

<sup>2</sup> وكما يشير غلاسر (Glaser, 1997)، فإن أنصار نموذج الحلزون يفترضون أيضًا أن كل الدول راضية بشكل أساسي عن الوضع الراهن (أي أنها تسعى إلى الأمن)، في حين يفترض منظرو الردع الكلاسيكي العكس (أي أن كل الدول جشعة). ويحاول تحليل غلاسر سد الفجوة من خلال النظر في مدى جشع دولة أو أكثر. يتطور غلاسر (ص 184-185) نموذجًا غير رسمي للعبة لشرح كيف يمكن أن تحدث دوامة صراع عقلانية. وقد يكون اللاعبون في هذه اللعبة من نوعين وكل منهما يفضل الصراع على الاستسلام أو (وفقًا لمصطلحاتنا) لديه تهديد رادع موثوق؛ النوع الأول هو المدافع الباحث عن الأمن (أي الراضي)؛ والثاني هو المتحدي الجشع الساخط. يزعم غلاسر أن الوضع الراهن يبقى قائمًا عندما يكون من المعروف وجود لاعبين اثنين يبحثان عن الأمن يلعبان اللعبة، ولكن الصراع ينشأ عندما يكون من المعروف أن أحد اللاعبين على الأقل جشع. وقد ينهار التعاون أيضًا عندما يكون اللاعبان غير متأكدين من نوع خصمهما. إن النموذج الذي طورناه أولاً في الفصل الخامس، والذي توسعنا فيه في الفصول من السادس إلى التاسع، يفترض أن أحد اللاعبين جشع والآخر باحث عن الأمن، وأن هذا معروف للجميع. ولكن اللاعبين في نموذجنا قد يكونون غير متأكدين من تفضيل كل منهم للآخر بين الصراع والاستسلام. تتعارض استنتاجات غلاسر مع النماذج التي طورناها هنا. في الواقع، يزعم غلاسر أنه حتى عندما يكون من المعروف أن كلا اللاعبين لديه تهديدات ذات مصداقية، فإن الصراع قد يحدث طالما أن أحد اللاعبين يُنظر إليه على أنه جشع. ولكن في نماذجنا، يتمتع الوضع الراهن بفرصة معقولة للمحافظة عليه عندما تكون التهديدات ذات مصداقية في كل مكان. لا يوضح غلاسر بشكل كامل الافتراضات التي يقوم عليها نموذج غير الرسمي. ونظن أن الاستنتاجات المتناقضة ترجع إلى أشكال مختلفة من اللعبة.

## 9.2 الافتراضات

لتحقيق هذه الغاية، نعود مرة أخرى إلى فحص لعبة التصعيد غير المتكافئ (انظر الشكل 35) بمعلومات غير مكتملة، ونتخلى الآن عن افتراضنا التبسيطي بأن تفضيل المدافع بين الصراع المحدود واستسلام المدافع مؤكد ومعروف. وعلى وجه التحديد، نفترض الآن:

(العبارة 9.1) المتحدي: تنازل المدافع  $<_{Ch}$  الوضع الراهن  $<_{Ch}$  تصعيد المتحدي  $<_{Ch}$   
صراع محدود  $<_{Ch}$  [تصعيد المدافع، صراع شامل]

(العبارة 9.2) المدافع: الوضع الراهن  $<_{Def}$  تصعيد المدافع  $<_{Def}$  [تنازل المدافع، صراع محدود]  $<_{Def}$  [تصعيد المتحدي، صراع شامل]

هذا الهيكل الأكثر عمومية يحدد أنواع المدافع. بينما كان المدافع سابقًا من نوعين: متشدد أو مرن، قد يكون المدافع الآن من أحد أربعة أنواع:

- متشدد في المستويين الأول والثاني من اللعب.
- مرن في المستويين الأول والثاني من اللعب.
- متشدد في المستويين الأول والثاني من اللعب.
- مرن في المستويين الأول والثاني من اللعب.

بالطبع، يوجد عدم يقين فقط حول التفضيل النسبي للمتحدّي بين الصراع الشامل أو تصعيد المدافع، لذا يتبقى فقط نوعان من المتحدي هما: المتشدد والمرن.

نواصل افتراض أن كل لاعب يعرف نوعه ولديه معرفة احتمالية بنوع خصمه. وبشكل أكثر تحديدًا، من المعروف أن النفع يعود على المدافع عند نتيجة المواجهة المحدودة، وعلى كلا اللاعبين عند التصعيد الكامل. يمكن وصفها على النحو التالي:

في هذا النموذج، يتم التعامل مع نتيجة المواجهة الكاملة كأنها تعتمد على النوع الحقيقي لكل من المتحدي والمدافع، أي ما إذا كان كل منهما متشددًا أو مرّنًا. وبما أن كل لاعب قد يكون من أحد هذين النوعين، فإن هناك أربع حالات ممكنة للتفاعل، ولكل حالة احتمالاتها الخاصة:

1. إذا كان كلا الطرفين متشددًا، يحصل المدافع على منفعة مرتفعة في حالة الرد المباشر ويحصل على منفعة

مرتفعة أيضًا في حالة التصعيد الكامل

2. إذا كان المدافع متشدداً، ولكن المتحدي مرناً، فإن المدافع يحصل على نفس المنفعة المرتفعة في لكن في التصعيد الكامل يحصل على منفعة منخفضة بسبب طبيعة المتحدي المتجنبة.
3. إذا كان المدافع مرناً والمتحدي متشدداً، فإن المدافع يحصل على منفعة منخفضة في المواجهة المحدودة نظراً لعدم رغبته في التصعيد، لكنه يحصل على منفعة مرتفعة في التصعيد الكامل بسبب تشدد المتحدي.
4. إذا كان كلا الطرفين مرنين، فإن المدافع يحصل على منفعة منخفضة في كل من التصعيد المحدود والتصعيد الكامل حيث تفضيلات اللاعبين (المدافع والمهاجم)، والقيود الاحتمالية على أنواعهم وسلوكهم هي على الشكل التالي:

#### أولاً: ترتيب تفضيلات المدافع:

1. أفضل شيء له هو الوضع الراهن
2. ثم يأتي الرد دون تصعيد كامل
3. ثم الصراع المحدود والنجاح
4. ثم خضوع المهاجم، لكنه أقل نفعاً للمدافع من النجاح الكامل.
5. ثم الفشل في الصراع المحدود
6. ثم الصراع الشامل والنجاح
7. ثم الصراع الشامل مع تنازلات
8. وأخيراً أسوأ نتيجة الفشل التام

#### ثانياً: ترتيب تفضيلات المهاجم

1. أفضل نتيجة للمهاجم هي أن ينجح في التحدي من دون مقاومة
2. ثم الوضع الراهن.
3. ثم بعض التنازلات من المدافع
4. ثم مواجهة محدودة
5. ثم تصعيد كامل ينجو منه
6. ثم التصعيد الكامل مع تنازلات من جانبه
7. ثم أسوأ نتيجة له هي الفشل التام في التصعيد الكامل

#### ثالثاً: الاحتمالات الخاصة بأنواع المدافع

هذه الأنواع الأربعة تغطي كل الاحتمالات الممكنة لسلوك المدافع.

1. متشدد في المواجهة المحدودة والتصعيد الكامل
2. متشدد في المواجهة المحدودة ومرن في التصعيد الكامل
3. مرن في المواجهة المحدودة ومتشدد في التصعيد الكامل

4. مرن في كلتا الحالتين

#### رابعًا: شرط على مصداقية المهاجم

أي أن المهاجم يمكن أن يكون إما متشددًا أو مرناً، ولكن لا يُعرف نوعه بدقة

الخلاصة: هذه الصيغة تحدد نموذجًا معقدًا لردع متبادل حيث:

- كل لاعب يعرف نوعه الخاص.
  - كل لاعب لديه معلومات احتمالية فقط عن نوع خصمه.
  - تمثّل التفضيلات بين نتائج مختلفة بواسطة ترتيب منفعي دقيق.
  - وتُوصف أنواع اللاعبين (متشدد أو مرن) من خلال توزيع احتمالي يغطي كل الإمكانات.
- بصيغة أقل رسمية، نفترض أن المدافع يعتقد أن كل لاعب على دراية باعتقاد الآخر حول نوعه.
- تُطبّق قاعدة بايز لحساب احتمال التشدد الاستراتيجي للمدافع، مقياس مدى صدق التهديد الاستراتيجي للمدافع، بناءً على ملاحظتنا أنه متشدد تكتيكياً.
- هو احتمال أن يكون المدافع متشددًا استراتيجيًا (أي في نتيجة المواجهة الكاملة)، بشرط أنه متشدد تكتيكياً أي في نتيجة المواجهة المحدودة.

احتمال أن يكون المدافع متشددًا في كلتا الحالتين

احتمال أن يكون المدافع متشددًا في المواجهة المحدودة، لكن مرناً في التصعيد الكامل

احتمال أن يكون المدافع متشددًا تكتيكياً.

يعني أنه إذا عرفت أن المدافع قد تصرف بطريقة متشددة في ساحة المواجهة التكتيكية المحدودة، فما هو احتمال أنه سيتصرف بنفس الحزم في التصعيد الكامل؟ الإجابة تعطى بهذه المعادلة، التي ببساطة تقول: من بين كل الحالات التي يكون فيها المدافع متشددًا تكتيكياً، ما نسبة تلك التي يكون فيها أيضاً متشددًا استراتيجيًا؟

الصياغة المقترحة للنص الكامل: تُستخدم قاعدة بايز لتحديد احتمال أن يكون المدافع متشددًا استراتيجيًا في نتيجة التصعيد الكامل، بشرط أنه متشدد تكتيكياً في النتيجة المحدودة.

- هو احتمال أن يكون المدافع متشددًا في كلا السياقين.
- هو احتمال أن يكون متشددًا تكتيكياً فقط.
- هو مجموع الحالتين معاً، أي احتمال أن يكون المدافع متشددًا تكتيكياً بصرف النظر عن سلوكه الاستراتيجي.

تعني هذه النسبة أننا إذا لاحظنا المدافع يتصرّف بصرامة في موقف محدود، فهذا لا يعني بالضرورة أنه سيفعل الشيء نفسه في التصعيد الكامل. هذه المعادلة تُظهر درجة الثقة في أن تشدد المدافع حقيقي ومستمر، وليس مؤقتاً أو خداعياً.

إذا كانت نسبة التشدد الاستراتيجي للمدافع مرتفعة، فهذا يدل على أن المتحدي قد يتردّد في التصعيد، لأنه يعلم أن المدافع لن يتراجع لاحقاً. أما إذا كانت منخفضة، فقد يظن المتحدي أن المدافع "يهدد فقط" في البداية، لكنه سيتراجع لاحقاً.

### جدول 13 أنواع ومعايير المصادقية

احتمال متغير يقيس المصادقية المتصورة لكل من التالي:	
التهديد (الإستراتيجي) للمتحدّي (العقدة 3b)	المتحدّي متشدد المتحدّي مرن
تهديدات المدافع ذات المستوى الأول والثاني فقط التهديد (التكتيكي) من المستوى الأول للمدافع	المدافع من نوع (متشدد-متشدد) المدافع من نوع (متشدد-مرن)
فقط التهديد (الإستراتيجي) من المستوى الثاني للمدافع	المدافع من نوع (مرن-متشدد)
التهديد (التكتيكي) من المستوى الأول للمدافع (العقدة 2)	المدافع من نوع (مرن-مرن) المدافع من نوع (متشدد-متشدد) أو (متشدد-مرن)
التهديد (الإستراتيجي) من المستوى الثاني للمدافع (العقدة 4)	المدافع من نوع (متشدد-متشدد) أو (مرن-متشدد) المدافع من نوع (مرن-متشدد) أو (مرن-مرن)
التهديد (الإستراتيجي) من المستوى الثاني للمدافع (العقدة 4)، نظراً لأن التهديد (التكتيكي) من المستوى الأول للمدافع (العقدة 2) ذو مصادقية	المدافع من نوع (متشدد-متشدد)، نظراً لأنه من الناحية التكتيكية (أي من النوع)

يلخص الجدول 13 ترميزنا لأنواع اللاعبين ومدى مصداقيتهم المتصورة.



### 9.3 الاحتمالات السلوكية

للعودة إلى أسئلتنا حول الظروف التي تؤدي إلى نشوب صراعات محدودة وتصاعدها إلى دوامة تصعيد، سنقوم الآن بتحديد توازنات بايز المثالية في لعبة التصعيد غير المتكافئ في ظل قيود التفضيلات (العبارتين 9.1 و9.2). هذا هو النموذج الأكثر شمولاً الذي نتناوله؛ كما أنه الأكثر واقعية. ويفترض أن المتحدّي غير متأكد من أمرين: أولاً استعداد المدافع للانخراط في حرب محدودة، وثانياً استعداد المدافع لمواجهة المتحدّي في صراع بلا قيود. تحدد توازنات بايز المثالية، من بين أمور أخرى، الاعتقادات التي يجب أن يحملها اللاعبون لكي يظل الصراع محدوداً أو ليصل إلى أعلى مستويات التصعيد. وبالتالي، فإن الإجابات التي تقدمها هذه التوازنات على سؤال جيرفيس (Jervis, 1976: 96) حول "الشروط التي تجعل نموذجاً ما أكثر ملاءمة من غيره" تأتي وفقاً لمفهوم جيرفيس، أي من حيث الأنظمة المعرفية للاعبين.

قبل المتابعة، لا بد من توضيح بعض التحفظات. أولاً، نقتصر في النص على الحالة الخاصة التي يكون فيها المتحدّي على الأرجح متشدداً، أي عندما يكون تهديده بالتصعيد المضاد ذا مصداقية عالية. هناك سببان لهذا التركيز، أحدهما تقني والآخر نظري. من الناحية التقنية، عندما يكون المتحدّي على الأرجح متشدداً، يكون هيكل التوازن في لعبة التصعيد غير المتكافئ ذات المعلومات غير المكتملة بسيطاً وأقل عرضة لاستثناءات بسيطة ومعقدة، مقارنةً بالحالة التي يكون فيها المتحدّي مرناً.<sup>3</sup> أما السبب الأكثر أهمية فهو أن هذه الحالة هي الأكثر إثارة للاهتمام؛ ففي الظروف المتساوية، من المرجح أن ينجح الردع، وتقل احتمالات التصعيد، عندما يكون المتحدّي على الأرجح مرناً. وبالتالي، فإن الاختبار الحقيقي لمؤيدي الردع يحدث عندما يكون المتحدّي على الأرجح مستعداً لتحمل خطر الحرب. كذلك، هذا هو الشرط الذي يزعم منظرو التصعيد أنه الأكثر عرضة لفشل الردع ودوامات التصعيد. ومن خلال تركيز الاهتمام على الحالة الأكثر إشكالية، فإننا نبرز الفروقات النظرية بين منظري الردع الكلاسيكي ومنظري التصعيد.

ثانياً، وبسبب وفرة الاحتمالات السلوكية وأشكال التوازن المختلفة، نقوم الآن بتحسين تعريفنا لنجاح الردع ليشمل نمطين إضافيين غير تقليديين من أنماط الردع. سابقاً، كنا قد ربطنا نجاح الردع ببقاء الوضع الراهن، وهو ما يحدث بشكل مؤكد في ظل توازن الردع، وقد يحدث أيضاً تحت أشكال توازن أخرى. لكن هذا المفهوم التقليدي لنجاح الردع يغفل إمكانية أن يعمل الردع حتى بعد اندلاع الصراع (Snyder, 1961: 191; Schelling, 1966). على سبيل المثال، في حرب محدودة، قد يختار كل جانب عدم التصعيد لأن كليهما يخشى أن يقوم الآخر بتصعيد مضاد. أو قد يحدث أن يقرر أحد اللاعبين (المدافع) عدم الرد بعد أن يقوم الآخر (المتحدّي) بالمبادرة. من الواضح أن الردع يعمل،

<sup>3</sup> سيلاحظ القارئ أنه في حالات النشر الكلي مثل الرد الكاسح (انظر الفصل 7)، توجد خمس صور مختلفة من توازنات بايز المثالية. وقد توجد أربع صور إضافية، ليصبح المجموع تسع صور عندما تكون خيارات رد المدافع مرنة (انظر الفصل 8). يتوسع هذا العدد ليصل إلى ثمانية عشر توازناً عندما يكون المتحدّي غير متأكد مما إذا كان المدافع يفضل تنازل المدافع أو الصراع المحدود. ومع ذلك، فإن جميع التوازنات التي لم تظهر في النص هي مجرد تباينات لتوازنات تمت مناقشتها.

وإن كان بطريقة غير تقليدية، في كلتا الحالتين. وبما أننا نعتبر كلاً من التسلسلات السلوكية قبل الحرب وداخلها متوافقة مع مفهوم نجاح الردع، فإننا نربط هذا المصطلح من الآن فصاعداً بتلك التوازنات التي يتم فيها ردع اللاعب عموماً عن اتخاذ إجراء يؤدي إلى نتيجة أفضل مباشرةً خوفاً من انتقام الآخر - سواءً بنفس الأسلوب أو عن طريق التصعيد.<sup>4</sup>

أخيراً، نشير إلى أننا لا نعتبر دوامات الصراع والتصعيد مرادفين لبعضهما البعض؛ فبينما هناك بعض الصراعات التي تتصاعد مباشرة إلى أعلى المستويات منذ بداية الأعمال العدائية، تصل صراعات أخرى إلى مرحلة حادة بعد سلسلة من الحركات والحركات المضادة. مثال على الحالة الأولى هو حرب 1973 في الشرق الأوسط، التي بدأت بهجوم مفاجئ منسق من قبل مصر وسوريا ضد إسرائيل. الحرب العالمية الأولى تمثل النموذج للحالة الثانية؛ حيث بدأت كحادثة بسيطة في البلقان وتدرجت ببطء، بشكل متعمد، وربما بشكل لا مفر منه، إلى أعلى مستوى، حيث توالى الإنذارات وخطط التعبئة والتحذيرات المضادة والهجمات المباشرة، وأخيراً الهجمات المضادة. نأمل أن نشرح هذه الدوامة الكلاسيكية للتصعيد، ليس فقط من حيث تصعيد الصراعات إلى الحرب، بل أيضاً في سياقها.

#### 9.4 الردع ودوامات الصراع

مع أخذ هذه التوضيحات في الاعتبار، نسأل الآن: متى يحدث الردع التقليدي؟ وتحت أي ظروف يمكن احتواء عملية التصعيد؟ ومتى ستحدث دوامات الصراع؟

للإجابة على هذه الأسئلة، ندرس الخصائص الإستراتيجية لثلاث مجموعات من توازنات بايز المثالية التي يمكن أن توجد عندما يكون المتحدي على الأرجح متشدداً:

1. *توازنات الردع التي تعتمد على التهديد بالتصعيد.*
  2. *توازن عدم الرد.*
  3. *مجموعة الدوامة التي تشمل أربع توازنات، بما في ذلك شكلين إضافيين من توازنات الردع، وتوازن الرد المحدود المقيد، وتوازن الرد المحدود التصعيدي.*
- ترتبط *توازنات الردع* بمفاهيم الردع التقليدية للنجاح، أي ببقاء الوضع الراهن؛ بينما يرتبط *توازن عدم الرد* و*توازن الرد المحدود المقيد* بالردع أثناء الحرب؛ ويرتبط *توازن الرد المحدود التصعيدي* بدوامات الصراع والمستويات المتبادلة

<sup>4</sup> أي حالة نجاح ردع فوري، التي تفترض فشلاً عاماً للردع، ستعتبر حالة مثال على هذا المفهوم.

من العنف. نبدأ بوصف الخصائص الإستراتيجية لهذه التوازنات. بعد ذلك، نتناول انعكاساتها على نظرية الردع الكلاسيكي ونموذج الدوامة.

في توازنات لعبة التصعيد غير المتكافئ عندما يتمتع المتحدي بمصداقية عالية:

### 1. في توازن الردع النموذجي

- المتحدي، سواء كان قوياً أو مرناً، لا يصعد.
- المدافع، سواء كان قوياً أو مرناً، يصعد دائماً.
- احتمال أن يكون المدافع من النوع المتشدد استراتيجياً منخفض.
- في هذه الحالة، جميع أنماط المدافع تقاوم.
- الشرط: يتحقق الردع إذا كانت مصداقية المتحدي أقل من أو تساوي ما تمثله استراتيجية "التحدي ثم التراجع" أو ما يمكن وصفه بـ "التهديد غير الصادق" من قبل أحد الأطراف، أي أنه يتحدى في البداية لكنه لا يصعد حتى النهاية إذا تم الرد عليه.

### 2. في توازن عدم الرد

- المتحدي في الحالتين يصعد.
- المدافع: القوي يمتنع (كبير)، المرن يتراجع (صغير).
- احتمال أن يكون المدافع متشددًا استراتيجياً معدوم أو مهمل.
- جميع أنماط المدافع لا تقاوم.
- الشرط: يتحقق هذا التوازن عندما تكون مصداقية المتحدي مرتفعة جداً.

### 3. في توازن دوامة الصراع

- لا أحد يصعد في البداية.
- يتم توقع أن المدافع متشدد استراتيجياً.
- كل أنماط المدافع تقاوم، لكن لا أحد يتصرف.
- الشرط يتحقق إذا كانت مصداقية المتحدي أعلى مما تمثله استراتيجية "التحدي ثم التصعيد الكامل"، أي أن الطرف لا يتراجع أبداً، بل يذهب إلى أقصى مدى في حالة الرد عليه، مما يعني أن تهديده صادق وجدّي.

#### 4. في توازن دوامة الصراع المعقّد

- المتحدي القوي يستخدم استراتيجية مختلطة، بينما المرن لا يصعد.
- المدافع يُتوقّع أن يكون متوسط المصادقية.
- المدافع القوي يقاوم، المرن يتبع احتمال المقاومة.
- كل أنماط المدافع لا تقاوم في النهاية.
- الشرط: يتحقق عند الحد الذي يقرر المتحدي التوقف عن التصعيد الكامل، حتى لو بدأ بالتحدي أو أعلى من هذا الحد.

#### 5. توازن الرد المحدود

- كلا المتحدين يصعدان.
- المدافع لا يصعد، ولكن لديه مصادقية تكتيكية
- المدافعون يقاومون في المستوى التكتيكي، لكن لا يقاومون استراتيجيًا.
- الشرط: يتحقق عند ارتفاع مصادقية المتحدي.

#### 6. توازن الرد المحدود

- كلا المتحدين يصعدان.
- المدافع القوي يستخدم استراتيجية مختلطة، المرن لا يصعد.
- الرد التكتيكي مرجح، وهناك احتمال مقاومة.
- لا يوجد رد استراتيجي من المدافع.
- الشرط: يتحقق عندما تكون مصادقية المتحدي مرتفعة.

#### الخلاصة:

- عندما تكون مصادقية المتحدي عالية، فإن الردع الكلاسيكي قد لا ينجح.
- تعتمد طبيعة التوازن على استعداد المدافع للمقاومة واحتمالاته الاستراتيجية.
- بعض التوازنات تفترض أن المتحدي دائماً يصعد، بينما أخرى تستند إلى استراتيجيات مختلطة واحتمالات محسوبة.

#### 9.4.1 الردع التقليدي

يمكن أن يظهر الردع التقليدي بثلاث طرق مختلفة تمامًا في النسخة الحالية من لعبة التصعيد غير المتكافئ، وبصرف النظر عن مسار الوصول إلى الردع، يظل اختيار المتحدي للإجراء كما هو: بصرف النظر عن نوعه، لا يبادر المتحدي أبدًا، وتكون النتيجة دائمًا هي بقاء الوضع الراهن. ما يميز توازنات الردع المختلفة هو نوايا المتحدي والمدافع "خارج مسار التوازن. هذه النوايا تعكس اعتقادات اللاعبين حول نوع كل منهما وخياراتهما المخطط لها عند العقد (أو نقاط القرار) التي لا يتم الوصول إليها بسبب نجاح الردع.

تتمثل المجموعة الأولى من توازنات الردع في عائلة من عدة توازنات بايز المثالية التي تعتمد على استعداد المدافع للتصعيد أولًا. يمكن اعتبار هذه التوازنات بمثابة تباينات أو امتدادات لتوازن الردع مع المتحدي المرن الذي يظهر عندما يتبنى المدافع سياسة انتشار شاملة. وتعتبر توازنات الردع التصعيدي، التي تظهر عندما يكون التهديد الأولي من المدافع ذا مصداقية تامة، من الأقارب المقربين لهذه المجموعة أيضًا.

في توازن الردع النموذجي، وهو النموذج الأكثر تطرفًا ضمن توازنات الردع المرتبطة بالمتحدي المرن، يخطط جميع أنواع المدافعين للتصعيد بشكل مؤكد عند العقدة 2. وفي أي توازن من عائلة توازنات الردع المرتبطة بالمتحدي المرن يوجد على الأقل بعض أنواع المدافعين الذين ينوون التصعيد عن طريق اختيار التصعيد عند العقدة 2.

لكي توجد فرصة لتوازن الردع عندما يكون المتحدي مرناً، يجب أن يعتقد المدافع أن أي طلب لتغيير الوضع الراهن هو خطأ يرتكبه متحداً مرناً بحقه. بمعنى آخر، لكي يتم تفعيل توازن الردع للمتحدّي المرن، يجب على المدافع أن يعتقد أن احتمالية كون المتحدّي متشدداً غير مرجحة، حتى لو بادر المتحدّي إلى الصراع. وبالنظر إلى الافتراض الحالي بأن المتحدّي على الأرجح متشدد من البداية، نجد أن هذا الاعتقاد غير مقنع. وعليه، نعتبر أن توازن الردع للمتحدّي المرن يفتقر إلى الواقعية السلوكية، ونستبعده بالكامل.

في المقابل، يُعتبر توازن الردع للمدافع المتشدد معقولاً. وعلى عكس تباينات توازن الردع للمتحدّي المرن، لا يتطلب توازن الردع للمدافع المتشدد من المدافع أن يبدأ التصعيد أولًا. في الواقع، يعتمد شكل الردع التقليدي الذي يظهر في إطار  $Det_2$  بالكامل على التهديد المحدود المتمثل في الرد بالمثل عند العقدة 2.

يعتمد وجود توازن الردع للمدافع المتشدد فقط على اعتقادات المتحدّي حول نوع المدافع. (الاعتقادات الأولية للمدافع ليست ذات أهمية. وتحديداً، لكي يوجد النوع الأول من دوامة الصراع، يجب أن تكون تهديدات المدافع من المستويين الأول والثاني ذات مصداقية عالية: يجب أن يعتقد المتحدّي أن هناك احتمالاً كبيراً بأن يكون المدافع متشدداً تكتيكياً، وبناءً على ذلك، يجب أن يُقدّر المتحدّي احتمالية عالية بأن يكون المدافع أيضاً متشدداً إستراتيجياً.

ونظرًا لهذه الاعتقادات، يعتزم المتحدّي عدم التصعيد في العقدة 3a لأنه يعتقد أن المدافع سيقوم على الأرجح بالتصعيد المضاد في العقدة 4؛ ولأن المتحدّي يعتقد أن المدافع سيرد بالمثل في العقدة 2 - ما يؤدي إلى توريط المتحدّي في صراع محدود عند العقدة 3a - يقرر المتحدّي عدم البدء بالتصعيد في العقدة 1.

وعلى الرغم من أن توازن الردع الأخير يُعتبر أيضًا نتيجة محتملة في لعبة التصعيد غير المتكافئ، إلا أنه ليس مرجحًا<sup>5</sup> وكما سيتم توضيحه في القسم التالي، فإن الشروط التي يوجد فيها النوع الثاني من دوامة الصراع مقيدة جدًا. ومع ذلك، ونظرًا لارتباط  $Det_3$  بـ  $Det_2$  بشكل وثيق وكونه جزءًا لا يتجزأ من مجموعة التفاعل التصاعدي، فإنه يبقى احتمالًا نظريًا يستحق الوصف.

ويعتبر توازن الردع الوحيدين اللذين يعتمدان كليًا على تهديد المدافع بالرد بالمثل لردع المتحدّي. وكلاهما مرتبط باحتمالية أن يكون المدافع متشدّدًا على المستوى الثاني، بالنظر إلى أنه متشدّد على المستوى الأول من اللعب. وتساوي القيمة العظمى لهذه الاحتمالية الشرطية في النوع الثاني من دوامة الصراع قيمتها الدنيا النوع الأول من دوامة الصراع.

إن الخيارات عند النوع الثاني من دوامة الصراع مثيرة للاهتمام؛ المدافع يخطط للرد بالمثل بكل تأكيد إذا كان من النوع المتشدّد على المستوى الاستراتيجي والتكتيكي وباحتمالية إذا كان من النوع المتشدّد استراتيجيًا والمرن تكتيكيًا، وفي حال كان من نوع آخر فلن يرد على الإطلاق (أي أنه سيتراجع في العقدة 2). ولأن الاحتمالية الشرطية كي يكون المدافع متشدّدًا في المستوى الثاني، مع افتراض أنه متشدّد في المستوى الأول، أقل في النوع الثاني من دوامة الصراع منها في النوع الأول من دوامة الصراع، فإن المتحدّي المتشدّد ينوي التصعيد باحتمالية عند العقدة 3a. ويتيح استعداد المدافع من النوع المتشدّد استراتيجيًا والمرن تكتيكيًا للرد بالمثل في بعض الأحيان هو ما يسمح للمتحدّي المتشدّد بالمجازفة بالتصعيد أحيانًا، والعكس صحيح؛ وفي النهاية، يتم ردع المتحدّي. يجدر بالذكر أنه لكي يحدث هذا التوازن الدقيق يجب أن تكون تهديدات المدافع ذات مصداقية كافية، أي يجب أن يكون من المحتمل أن يكون المدافع تكتيكيًا متشدّدًا وإستراتيجيًا متشدّدًا على حد سواء.

<sup>5</sup> يتوافق  $Det_3$  تقريبًا مع توازن الردع ذي الرد المحدود من الشكل II الذي تمت مناقشته في الفصل 8.

#### 9.4.2 الردع غير التقليدي

كما أشرنا سابقًا، يمكن أن يستمر الردع حتى بعد انتهاك الوضع الراهن. الأزمات التي لا تتحول إلى أعمال عدائية مفتوحة، الحروب الباردة التي لا تصبح ساخنة، الأفعال العدوانية أحادية الجانب، والصراعات المحدودة التي لا تتصاعد، كلها أمثلة على كيفية انهيار الردع التقليدي بطريقة تحترم بعض الحدود. صحيح أن الردع العام يفشل، ولكن على مستوى آخر، فإن غياب الصراع الشامل يشير إلى درجة من ضبط النفس ونجاح في النشر، وإن كان محدودًا. ففي كل حالة، يمتنع أحد اللاعبين على الأقل عن اتخاذ إجراء يؤدي إلى نتيجة أفضل مباشرة، وذلك خوفًا من رد فعل الطرف الآخر.

عندما يكون من المحتمل أن يكون المتحدّي المتشدد، قد يحدث الردع غير التقليدي بطريقتين متميزتين. وفي كلتا الحالتين، يتم الإخلال بالوضع الراهن: يقوم المتحدّي، سواء كان متشددًا أو مرناً، هو من يبادر ببساطة. لكن، تتوقف اختيارات المدافع على نوعه وعلى أي من توازيّ بايز المثاليين هو السائد.

في ظل توازن عدم الرد، يستسلم المدافع ببساطة، كما فعل البريطانيون والفرنسيون بعد أن استولى هتلر على ما تبقى من تشيكوسلوفاكيا في العام 1939. يتراجع المدافع (أي يُردع عن الرد بالمثل أو التصعيد) لأن المتحدّي يُعتبر على الأرجح متشددًا، وبالتالي يميل إلى التصعيد عند العقدة 3a أو إلى الرد على التصعيد عند العقدة 3b. لكي يدعم المتحدي اختياره عند العقدة 3a، ينبغي عليه أن يعتقد أن المدافع الذي يرد بالمثل بشكل غير متوقع عند العقدة 2 هو على الأرجح من النوع المتشدد-المرن وليس المتشدد-المتشدد. ونجد أن هذا اعتقاد معقول، فمع تساوي العوامل الأخرى، يبدو أن المدافعين من النوع المتشدد كليًا أكثر ميلًا للتصعيد مقارنة بمدافعي النوع المتشدد جزئيًا. وعلى النقيض من ذلك، فإن اختيارات المدافع للإجراءات في ظل توازن الرد المحدود المقيد - وهو الشكل الوحيد لتوازن الردع المحدود المقيد الذي يوجد عندما يكون المتحدّي على الأرجح متشددًا - تتضمن الرد بالمثل بشكل مؤكد، ولكن فقط عندما يكون المدافع من النوع المتشدد كليًا أو المتشدد جزئيًا؛ وبخلاف ذلك، يستسلم المدافع. وفي الواقع، يُعتبر استسلام المدافع النتيجة الأكثر ترجيحًا في ظل توازن الرد المحدود المقيد، حيث إن هذا العضو في مجموعة دوامة الصراعات لتوازنات بايز المثالية يوجد عندما يكون المدافع على الأرجح مرناً في المستوى الأول، أي عندما يكون احتمال أن يكون المدافع متشددًا فعليًا منخفضًا واحتمال أن يكون المدافع متشددًا جزئيًا ليس كبيرًا جدًا. لذلك، عندما يختار المتحدّي الانشقاق عند العقدة 1، فإنه يفعل ذلك متوقعًا أن تتم تلبية مطالبه على الأرجح. بعبارة أخرى، إن الرد بالمثل سيشكل مفاجأة للمتحدّي تحت تأثير توازن الرد المحدود المقيد في هذا الحدث النادر، وسيجد المتحدّي نفسه مجبرًا على تعديل قناعاته بشأن نوع المدافع. ومن الواضح أن المتحدّي سيستنتج أن المدافع

من النوع احتمال أن يكون المدافع متشددًا كليًا أو احتمال أن يكون المدافع متشددًا جزئيًا، لأن المدافعين من هذين النوعين فقط يمكنهم عقلاً اختيار المواجهة عند العقدة 2. بالإضافة إلى ذلك، في ظل أي توازن محدود الرد، إذا كان المدافع متشدد الحزم عند المستوى الأول، فمن المحتمل أن يكون متشددًا أيضًا عند المستوى الثاني، أي من المرجح أن يكون من النوع احتمال أن يكون المدافع متشددًا كليًا أكثر من النوع احتمال أن يكون المدافع متشددًا جزئيًا. وخوفًا من هذا الاحتمال، يتم ردع المتحدّي عن التصعيد عند العقدة 3a، ويختار المواجهة بدلاً من ذلك في هذه العقدة، ما يؤدي إلى صراع محدود.

وكما هو مذكور فإن توازن الرد المحدود المقيد هو جزء من عائلة توازن محدود الرد.<sup>6</sup> وبالتالي هو التوازن الوحيد المثالي القائم على بايز في لعبة التصعيد غير المتكافئ الذي لم يُرصد سابقًا بأي شكل. هذه العائلة فريدة في بيئة يكون فيها المتحدّي غير متأكد من تفضيل المدافع بين الاستسلام والصراع المحدود، وكلا اللاعبين غير واثقين من استعداد الآخر لتحمل صراع شامل.

وتعتبر عائلة توازن الرد المحدود المقيد من التوازنات البايزية المثالية التي تحمل أهمية إستراتيجية، وإن كان ذلك فقط لأنها تضم أعضاء هم الأكثر احتمالاً لإحداث صراعات محدودة.<sup>7</sup> وفي القسم التالي، سنولي اهتمامًا خاصًا بالشروط التي تتيح وجود توازن الرد المحدود المقيد (CLRE<sub>1</sub>)، أما الآن، سنكتفي بملاحظة أن وجود توازن الرد المحدود المقيد قد يساعد في تفسير السبب وراء التغيير المفاجئ في سلوك الدول أثناء الأزمات، ونرى أنه تفسير يتسق تمامًا مع ملاحظة سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977: 397) بأن "مراجعة الإستراتيجية تبدأ عندما تخترق موجة هائلة من المعلومات الجديدة حاجز التصور، وتجعل متخذ القرار يدرك أن تشخيصه وتوقعاته كانت خاطئة بشكل جذري ويجب تصحيحها".

وكمثال على إعادة تقييم مفاجئة لمستوى تصميم الخصم، يمكن النظر إلى تغيير موقف الاتحاد السوفييتي خلال أزمة برلين في العام 1948. ففي رد فعل على محاولات توحيد المناطق الأمريكية والبريطانية والفرنسية من برلين وألمانيا، فرض السوفييت حصارًا على المدينة المحتلة، وكان الأمل والتوقع السوفييتي أن يتراجع قادة الغرب ويتخلوا عن خططهم لإنشاء دولة ألمانية غربية، ولكن استجابة الحلفاء بتوفير الإمدادات عن طريق الجو أظهرت أنهم يولون

<sup>6</sup> توجد خمسة أشكال مختلفة لتوازنات الرد المحدود المقيد التي يتم تحديدها من خلال توازنات بايز المثالية، حيث  $x_H > 0$  أو  $x_S > 0$ ،  $y_{HS} > 0$  أو  $y_{HH} > 0$ . وتكون الأشكال الأربعة المتبقية موجودة فقط عندما يكون المتحدّي مرتًا على الأرجح.  
<sup>7</sup> كما هو موضح أدناه، فإن الصراعات المحدودة هي احتمالات نظرية بعيدة في ظل التوازنات التصعيدية ذات الرد المحدود.



أهمية للدفاع عن موقفهم في برلين أكبر مما توقعه السوفييت. نتيجة لذلك، رفع السوفييت الحصار بدلاً من المخاطرة بصراع مفتوح، وانتهت الأزمة.<sup>8</sup>

وعلى الرغم من أن ربط أحداث واقعية محددة بأنواع معينة من التوازنات يمثل خطرًا، فإن سلوك السوفييت خلال أزمة برلين يبدو متسقًا مع سلوك توازن محدود الرد.<sup>9</sup> فعلى سبيل المثال، وفي ذروة الأزمة، قررت الولايات المتحدة إرسال عدة طائرات B-29 (التي يمكنها حمل قنابل نووية) إلى قواعد بريطانية وألمانية، كإشارة إلى استعداد الحلفاء للمخاطرة بصراع شامل، (Young, 1968: 183, 315). ووفقًا لنموذجنا، فإن الرد على المستوى التكتيكي أرسل إشارة بأن الحلفاء إستراتيجيًا شديدو الحزم. ويبدو أن هذه الإشارة حققت الغرض المطلوب.<sup>10</sup>

ويمكن ملاحظة نمط مشابه في حالات فشل الردع الشامل التي ذكرها هوث وروسيت (Huth and Russett, 1988)، حيث كانت موازين القوى قصيرة الأجل تميل لصالح المدافع. ويشير فيرون (Fearon, 1994a: 252) إلى أن غالبية هذه الحالات هي محاولات محدودة من متحدين أضعف يتسمون في البداية بعدم اليقين الكبير بشأن استعداد المدافع للمقاومة، وفي الواقع فشل الردع الفوري (أي وقوع حرب) حدث فقط في حالتين من أصل تسع عشرة حالة. وتساعد الخصائص الإستراتيجية لعائلة توازن محدود الرد في تفسير السبب: تقدير المتحدي لتفضيل المدافع على التمسك بموقفه المحدث، في ضوء رد غير متوقع، كان كافيًا لردع التصعيد.

يجدر بالذكر أن توازن الرد المحدود المقيد هو الشكل الوحيد من توازن محدود الرد الذي يمنع الصراع الشامل تمامًا. فعندما يكون توازن الرد المحدود المقيد قائمًا ويطعن المتحدي في الوضع الراهن، يستسلم دائمًا المدافعون من النوعين المدافع المرن جزئيًا والمدافع المرن بالكامل، بينما يرد المدافعون من النوعين المتشدد كليًا والمتشدد جزئيًا بالمثل (وفي الحالة الأخيرة، يحدث صراع محدود). أما في التوازنات الأخرى من توازن الرد المحدود المقيد، فحتى المدافع الذي يفضل الاستسلام بدلاً من القتال قد يجد نفسه منخرطًا في صراع على أعلى درجات سلم التصعيد؛ يحدث ذلك لأن اعتقاد المدافع بأن المتحدي متشدد يكون منخفضًا بما يكفي بعد البدء ليدفع ببعض المدافعين إلى المخاطرة بالتصعيد.

باختصار؛ بينما لا ينجو الوضع الراهن تحت أي من توازن عدم الرد أو توازن الرد المحدود المقيد، يظل الردع يؤدي دورًا مهمًا. ففي الحالة الأولى، يظهر الردع بشكل غير متكافئ: يتم ردع المدافع، ما يسمح للمتحدي بالمبادرة بحرية.

<sup>8</sup> يصف غاديس (Gaddis, 1997: 31) أزمة برلين والحرب الكورية بأنهما حالتان من الحرب الباردة "أظهر فيهما الاتحاد السوفييتي حذرًا كبيرًا بعد استفرازه لرد فعل أميركي أقوى مما كان متوقعًا".

<sup>9</sup> كما سيظهر لاحقًا، فإن ذلك يتسق أيضًا مع وجود توازن رد محدود تصعيدي.

<sup>10</sup> تشمل أمثلة أخرى أزمة فشودة عام 1898، وأزمة أغادير في العام 1911، وأزمة الصواريخ الكوبية في العام 1962. وفي العام 1898 اضطرت فرنسا إلى التراجع أمام مقاومة بريطانيا غير المتوقعة لخطة السيطرة على أعالي النيل. وفي العام 1911، أقنع دعم بريطانيا غير المتوقع لفرنسا ألمانيا بقبول تعويض محدود مقابل التخلي عن السيطرة على المغرب لصالح فرنسا. أما في العام 1962، فقد سحب الاتحاد السوفييتي صواريخه من كوبا عندما فرضت الولايات المتحدة حصارًا غير متوقع على الجزيرة.

وفي الحالة الثانية، يكون الردع أكثر اتساقاً: يتمكن كل لاعب من ردع التصعيد بدلاً من المبادرة. وبالتالي، قد تنشأ صراعات محدودة في ظل توازن الرد المحدود المقيد، لكنها تظل دائماً ضمن نطاق محدود.

### 9.4.3 دوامة الصراعات

على الرغم من أن هذا ليس هو واقع الحال في ظل توازن الرد المحدود التصعيدي، فالشكل الوحيد لهذا التوازن يوجد عندما يكون المتحدي من المرجح أن يكون متشدداً. وعلى الرغم من أن حدوث صراع محدود قد يكون ممكناً إلا أن هذا السيناريو يظل احتمالاً بعيداً في أفضل الأحوال. في الواقع، النتيجة الأكثر احتمالاً للعبة تُلعب في ظل توازن "الدوامة" هذا هي، مرة أخرى، تنازل المدافع.

وكما هو الحال مع توازن عدم الرد وتوازن الرد المحدود المقيد، يختار المتحدي وبصرف النظر عن نوعه خيار الانشقاق عند العقدة 1، ما يؤدي إلى إحداث تغيير في الوضع الراهن. ما يحدث بعد ذلك يعتمد على نوع المدافع. وفي ظل توازن الرد المحدود التصعيدي من المحتمل أن يكون المدافع من النوع المرن-المرن أو المرن-المتشدد؛ هؤلاء المدافعون دائماً يتنازلون عند العقدة 2، ولهذا السبب يكون تنازل المدافع هو النتيجة الأكثر احتمالاً تحت أي توازن رد محدود تصعيدي. وفي حال كان المدافع متشدداً عند المستوى الأول، وهو احتمال أقل شيوعاً، فإنه سيرد بالمثل، وذلك بشكل مؤكد إذا كان متشدداً أيضاً عند المستوى الثاني، وبشكل احتمالي إذا كان مرناً عند المستوى الثاني. ومع ذلك وبالنظر إلى الاحتمالات، فإن الرد بالمثل سيكون مفاجئاً مرة أخرى للمتحدي.

حتى هذه النقطة من المفاجأة، تكون السلوكيات والتوقعات متشابهة فيظل كل من التوازنين الرد المحدود المقيد والرد المحدود التصعيدي. وما يميز بين هذين التوازنين هو توقعات المتحدي إذا اختار المدافع بشكل غير متوقع الخيار الانشقاق عند العقدة 2. وفي ظل توازن الرد المحدود المقيد، يرد المدافع بالمثل فقط إذا كان متشدداً عند المستوى الأول؛ وإذا كان المدافع متشدداً عند المستوى الأول، فمن المرجح أن يكون متشدداً عند المستوى الثاني أيضاً. لهذا السبب، لا يبدأ المتحدي بالتصعيد أولاً في ظل توازن الرد المحدود المقيد. أما في ظل توازن الرد المحدود التصعيدي يكون المدافع الذي يرد بالمثل أكثر احتمالاً أن يكون من النوع المتشدد جزئياً بدلاً من النوع المتشدد كلياً؛ لهذا السبب، يقوم المتحدي المتشدد، الذي ينصب تركيزنا عليه، بالتصعيد عند العقدة 3a إذا اتضح أن المدافع متشدد فعلاً، حينها يتصاعد الصراع المحدود إلى أعلى المستويات.<sup>11</sup>

<sup>11</sup> يُعرف توازن الرد المحدود التصعيدي بأنه أي توازن بايزي مثالي.

ووفقاً لسموك (Smoke, 1977: 37)، فإن "إحدى المفارقات العامة ضمن مشكلة التصعيد هي أنه كلما انخفض الخطر المُدرك للتصعيد غير المسيطر عليه، شعر المتخاصمون بحرية أكبر لاتخاذ خطوة تصعيدية متعمدة". وتوضح ملاحظة سموك سلوك المستشار البروسي أوتو فون بسمارك، بعد معركة سيدان في العام 1870، بعد أن استسلم الإمبراطور نابليون الثالث وبقايا الجيش الفرنسي الرئيسي لبروسيا في سيدان، انخفض احتمال تدخل النمسا إلى جانب فرنسا بشكل كبير. استشعاراً لذلك، قامت بروسيا على الفور بتصعيد أهدافها الحربية. في السابق، كان بسمارك يسعى فقط لهزيمة الفرنسيين، لكنه الآن طالب بالزاس ولورين كثمان لإنهاء الصراع.

يساعد النمط السلوكي المرتبط بأشكال التوازن التصيدي في تفسير كل من مفارقة التصعيد وتغير إستراتيجية بسمارك. وفي لعبة التصعيد غير المتكافئ ذات المعلومات غير المكتملة، يكون هذا النمط فريداً لعائلة التوازنات التصيدية، ما يعني أن شروط وجود هذه العائلة تحدد الظروف التي تنطبق عليها قاعدة سموك.

لتوضيح السبب، لاحظ أن هاتين الفئتين الفرعيتين من توازنات الرد المحدود (المقيد والتصيدي) تتميزان بردود المتحدي الممكنة إذا واجه خياراً غير متوقع عند العقدة 3a. ففي ظل توازن الرد المحدود المقيد، لا يبدأ المتحدي أبداً بالتصعيد عند العقدة 3a، ولكن في ظل توازن الرد المحدود التصيدي، يكون المتحدي المتشدد مستعداً للبدء بالتصعيد عند العقدة 3a، تحديداً لأنه يعتقد أن المدافع من غير المرجح أن يرد بالتصعيد عند العقدة 4، حتى لو كان قد اختار الانشقاق عند العقدة 2. بمعنى آخر، في ظل توازن الرد المحدود التصيدي، قد يصعد المتحدي، مثل بسمارك، لمجرد أنه بات يعتقد أن المدافع لن يقاوم بعد الآن.

## 9.5 المناقشة

نعود الآن إلى أسئلتنا الأصلية: متى ينجح الردع؟ تحت أي ظروف تكون الصراعات المحدودة ممكنة؟ متى تأخذ الصراعات منحى خاصاً بها تصاعدياً خارج نطاق السيطرة؟ طبعاً، يعتبر نموذجنا بسيطاً جداً ليكون حاسماً ولكنه يقترح إجابات.

نظراً لافتراضنا الثابت بأن المتحدي من المحتمل أن يفضل التصعيد عند العقدة 3b، فلا ينبغي أن يكون من المفاجئ أن تكون إجاباتنا مرتبطة بالمشخصات الرئيسية للنموذج: مصداقيات المدافع المتصورة. في الواقع، يمكن طرح هذه الأسئلة بطريقة أخرى: ما نوع الالتزام الذي يجب أن يُرى في المدافع لردع الصراع تماماً، أو لمنع تصعيد الصراعات منخفضة المستوى، بالنظر إلى احتمالية أن يعتبر المتحدي أن الرهانات تستحق القتال من أجلها؟

للإجابة على هذا السؤال، ننظر تاليًا إلى شروط التوفر المرتبطة بكل حالة التوازن البايزية المثالية الممكنة للعبة التصعيد غير المتكافئ مع معلومات غير مكتملة. نبدأ بالإشارة إلى أن التوازنات البايزية المثالية لعائلة المتحدي المرن وتوازن عدم الرد، دائماً ما توجد بصرف النظر عن مصداقيات المدافع. ولكن بما أن عائلة توازن الردع للمتحدي المرن مبنية على معتقدات غير معقولة، خصوصاً بالنظر إلى افتراضنا حول مصداقية المتحدي، فإننا لا نعتبرها حلولاً مقنعة للعبة التصعيد غير المتكافئ. مع ذلك، فإن توازن عدم الرد هو أكثر واقعية. وطالما أن المتحدي من المحتمل أن يكون متشدداً، فإنه سيكون دائماً موجوداً كاحتمال منطقي جنباً إلى جنب مع واحد من التوازنات البايزية المثالية لعائلة الدائمة: توازن دوامة الصراع المعقد وتوازن دوامة الصراع وتوازن الرد المحدود المقيد وتوازن الرد المحدود التصعيدي. ووجود أي من هذه التوازنات الأربعة يحدد بواسطة مصداقيات تهديدات المدافع في المستويين الأول والثاني.

في دراسة مناطق وجود توازنات دوامة التصعيد، لكي يكون للردع التقليدي فرصة، يجب أن تكون تهديدات المدافع في كلا المستويين ذات مصداقية إلى حد ما. لذلك، فإن توازن الردع المتقاربين للمدافع المتشدد وتوازن دوامة الصراع المعقد وتوازن دوامة الصراع، يشغلان منطقة صغيرة والمدافع يُحتمل أن يكون متشدداً تكتيكياً؛ بصرف النظر عن نوعه الفعلي. ولكن هذا الميل وحده ليس كافياً لردع المتحدي. ويعتمد استعداد المدافع للرد بالمثل أيضاً على قدرته على إقناع المتحدي بعدم التصعيد. ولكي يحدث هذا، يجب أن يكون تهديد المدافع في المستوى الثاني ذا مصداقية كبيرة أيضاً؛ بمعنى آخر، لكي ينجح الردع في كل من منطقة توازن الردع للمدافع المتشدد وتوازن الردع الأخير، يجب أن يكون المدافع على الأرجح متشدداً إستراتيجياً وتكتيكياً.

ومع ذلك، يظهر نمط سلوكي مختلف قليلاً عندما تكون مصداقية تهديد المدافع في المستوى الأول صغيرة جداً بحيث لا يمكن الحفاظ على أي من توازنات الردع للمدافع المتشدد.

في التوزيعات الاحتمالية الممكنة لنوع اللاعب، يوجد توازن ردعي لا يعتمد فقط على منافع الأطراف، بل أيضاً على تصوراتهم لاحتمالية أن الطرف الآخر متشدد أو مرن. هناك توازنات مختلفة متعددة حسب نوع الاستراتيجية المستخدمة من قبل اللاعب والمدافع والمتحدي وتغير نوع التوازن أو شروط وجوده. وتحدث المتغيرات الفجائية نتيجة التغير في التوزيعات الاحتمالية. فهناك ظروف معينة تؤدي إلى التوازن المختلف، مما يؤكد على أهمية عدم اليقين الإستراتيجي في نظريات الردع.

يمكن لانخفاض طفيف في مصداقية التهديد من المستوى الأول للمدافع أن يوفر حتى للمتحدي المرن حافزاً للبدء عند العقدة 1. على أي حال، وفي ظل النوع الأول من دوامة الصراع أو النوع الثاني من دوامة الصراع، (توازن الردع

للمدافع المتشدد وتوازن الردع الأخير)، يعتقد المدافع أن المتحدي من المحتمل أن يكون متشددًا، وبالتالي، يتم رده عن التصعيد أولاً حتى لو كان من النوع المتشدد كلياً المتشدد- المتشدد. وفي حالة توازن ردعي مشروط، يعتمد المتحدي على تفضيل المدافع لخيار *تنازل المدافع على الصراع المحدود* ويتخذ إجراءً حاسماً. تنجح مغامرة المتحدي في كثير من الأحيان ويستسلم المدافع، ولكن من وقت لآخر يخطئ المتحدي في التخمين ويرد المدافع.

يعتبر رد المدافع بالمثل هو أول إشارة للمتحدي أن المدافع مستعد للقتال، حيث أن المدافع المتشدد تكتيكياً، أي الذي يفضل *الصراع المحدود على تنازل المدافع* هو الذي سيختار الانشقاق بشكل عقلائي عند العقدة 2. ولكن الاستنتاج الذي يتوصل إليه المتحدي من رد المدافع غير المتوقع هو السمة المميزة لتوازن الرد المحدود المقيد.

ونتيجة لذلك، ونظراً إلى أن المدافع قد أظهر بالفعل أنه متشدد تكتيكياً من خلال الرد بالمثل، فهناك احتمالية عالية أن يكون في الواقع متشددًا إستراتيجياً، ويفضل التصعيد المضاد عند العقدة 4. هذه الاحتمالية عالية بما يكفي لإقناع المتحدي، مهما كان نوعه، بعدم التصعيد عند العقدة 3a.

تحدث دوامات الصراع على وجه التحديد عندما لا تتحقق هذه الشروط. في ظل توازن الرد المحدود التصعيدي/ توازن ردعي متطور يكون احتمال أن يكون المدافع من النوع المتشدد الاستراتيجي أقل مما هو عليه تحت توازن الرد المحدود المقيد، ويكون احتمال أن يكون المدافع من النوع المتشدد التكتيكي أعلى بكثير من أن يكون من النوع المتشدد الاستراتيجي. ومع هذه الاطمئنان الأكبر إلى أن المدافع لن يصعد، يبادر كلا نوعي المتحدي مرة أخرى، مع توقع أن مطالبهم سئلبى على الأرجح. وعادةً، لا يخيب الواقع أملهم.

وكما هو الحال في توازن الرد المحدود المقيد، قد يواجه المتحدي مع مرور الوقت مقاومة محسوبة من مدافع يفضل الصراع المحدود على تنازل المدافع (أي، مدافع من النوع المتشدد جزئياً أو المتشدد كلياً). وفي حال كان المتحدي مرناً، وهو أمر غير مرجح، فإنه سيختار عدم التصعيد وسينشأ صراع محدود. ولكن في حال كان المتحدي متشددًا، وهو الاحتمال الأكثر ترجيحًا، فقد يُقدم على التصعيد تحديداً لأنه يعتقد أن المدافع لن يردّ بالتصعيد عند العقدة 4. وكما يوضح الشكل 38، فإن المدافع المتشدد تكتيكياً في توازن الرد المحدود التصعيدي هو أقل احتمالاً أن يكون من النوع المتشدد كلياً وأكثر احتمالاً أن يكون من النوع المتشدد جزئياً.

في هذه المرحلة، سيتراجع المدافع بشرط أن يكون المتحدي قد خمن بشكل صحيح. إن المدافع من النوع المتشدد كلياً يصعد ببساطة عند العقدة 4. وإذا حدث ذلك، فإن الدوامة ستكتمل، والنتيجة ستكون مأساوية. هذا هو المسار الوحيد المؤدي إلى الصراع الشامل في نموذجنا، وهو يصف بإيجاز الظروف التي ينهار فيها الردع تماماً ويحدث العنف غير المحدود. في نموذجنا، كما هو الحال في العالم الحقيقي، قد يحدث ما لا يمكن تصوره عندما تفشل

الكلمات والأفعال، أي عندما يعجز المدافع المصمم بكل جدية عن إقناع متحدٍ مصمم بنفس القدر بأنه ينوي المقاومة في كل مرحلة من مراحل المواجهة. ومن المؤسف أن الحريين العالميتين تشكلان شهادة قاسية على أن هذا الاحتمال المريع يمكن أن يحدث بالفعل.

## 9.6 الغاتمة

من السهل اعتبار نظرية الردع الكلاسيكي ونماذج دوامة التصعيد متناقضين تمامًا. يزعم منظرو الردع بأنه يمكن للتهديدات المدروسة بعناية والمطبقة بحكمة أن تثبت الوضع الراهن وتمنع الصراعات المميتة من التطور والاشتداد. من ناحية أخرى، يخشى منظرو النموذج الحلزوني من أن خطة الردع الشاملة هي في الواقع وصفة لكارثة، ويزعمون، بالاستناد إلى تشابهها مع تسلسل الأحداث قبل الحرب العالمية الأولى، أن التهديدات تؤدي فقط إلى تهديدات مضادة، وأن هذه التهديدات يتم الرد عليها وتصعيدها حتمًا إلى نقطة يُصبح فيها العنف أمرًا لا مفر منه.

لتقييم الادعاءات المتضاربة لنظرية الردع الكلاسيكي ودوامة التصعيد، نُحلل مرة أخرى لعبة التصعيد غير المتكافئ. وعلى وجه الخصوص، نحاول ربط التوازنات البايزية المثالية المحددة، والظروف المحددة التي تؤدي إلى ظهورها، بالردع الناجح والصراعات المحدودة ودوامات التصعيد. وفي هذا السياق، نفترض أن المُتحدّي يُفضّل يُقابل التصعيد بالتصعيد، بدلاً من أن يتراجع، إذا قام المدافع بالتصعيد أولاً. لكننا لا نفترض أي شيء حول تفضيلات المدافع بشأن التراجع، سواء بين تنازل المدافع والصراع المحدود في المستوى الأول، أو بين فوز المُتحدّي والصراع الشامل في المستوى الثاني. نعتقد أن هذا هو السياق الأنسب لمقارنة نظرية الردع ودوامة التصعيد. مع ثبات العوامل الأخرى، يكون الوضع الراهن أكثر استقرارًا، ودوامات الصراع أقل احتمالًا، عندما يُحتمل أن يكون المُتحدّي مرناً، أي لا ينوي الدخول في صراع عالي المستوى.<sup>12</sup>

<sup>12</sup> طور كيد (Kydd, 1997) نموذج لعبة المعلومات غير المكتملة كيديل عن دوامات الصراع، وتوجد جولتان في نموذج. في الجولة الأولى، يقرر اللاعبون ما إذا كانوا سيهاجمون أم لا. ويفترض كيد مثل معظم منظري الردع الكلاسيكي أن خيار الهجوم من قبل أي طرف يؤدي دائماً إلى اندلاع حرب، فإذا اختار اللاعبون عدم الهجوم، فإنهم يقررون بعد ذلك ما إذا كانوا سيطورون أسلحتهم أم لا. أما في الجولة الثانية، يقرر اللاعبون مرة أخرى ما إذا كانوا سيهاجمون أم لا. أيضاً، تندلع الحرب إذا هاجم أي طرف.

في هذا النموذج، يمكن أن يكون اللاعبون من أربعة أنواع: الجشعون والخائفون، الجشعون والواثقون، الباحثون عن الأمن والخائفون، والباحثون عن الأمن والواثقون. الباحثون عن الأمن يشعرون بالرضا عن الوضع الراهن، بينما الجشعون يسعون إلى تغييره. أما اللاعبون الخائفون، فهم يعتقدون أن احتمال كون الخصم جشعاً أعلى مما يعتقدونه اللاعبون الواثقون.

يركز كيد على اثنين من التوازنات الكثيرة لهذا النموذج: توازن دوامة التصعيد، حيث يقوم نوعان خائفان من الباحثين عن الأمن ببناء ترسانة الأسلحة ثم مهاجمة بعضهما. وتوازن دوامة التهدة، حيث يختار جميع الباحثين عن الأمن عدم بناء ترسانة الأسلحة وعدم الهجوم. من خلال ذلك، يستطيع كيد التفريق بين الحالات التي لا يحدث فيها سباق تسلح وتلك التي ينتهي فيها سباق التسلح بالحرب. لكي يحدث توازن دوامة التهدة، يجب أن يكون اللاعبون الجشعون غير جشعين إلى حد يجعلهم يهاجمون في الجولة الأولى، ولكنهم جشعون بما يكفي لتمكين الباحثين عن الأمن من الإشارة إلى نوعهم بعدم بناء ترسانة الأسلحة في الجولة الأولى. ومع ذلك، يلاحظ أن الباحثين عن الأمن فقط هم من يمتنعون عن الهجوم.

كما اتضح لنا، يتطلب أحد أشكال التوازنات البايزية المثالية الثلاثة المتوافقة مع هذا السياق أن تكون اعتقادات اللاعبين غير معقولة، خصوصًا عندما يكون المُتحدّي متشدّدًا نوعًا ما. ونحن نستبعد هذه العائلة، ما يترك خمس توازنات ممكنة فقط. علاوة على ذلك، لا يُمكن أن يتحقق سوى اثنين من هذه التوازنات في آنٍ واحد، وأحدهما هو دائماً توازن عدم الرد.

يُمكن وصف اللعب العقلاني ضمن توازن عدم الرد بسهولة. فدائمًا ما يبدأ المُتحدّي ويستسلم المدافع، بصرف النظر عن مصداقيتهما أو اعتقاداتهما. ويفشل الردع - بالمعنى التقليدي - ولكن لا يحدث أي تصعيد على الإطلاق. يقع هذا النمط من السلوك خارج نطاق كل من نظرية الردع الكلاسيكي ودوامة التصعيد، باستثناء ما يظهر رد فعل المدافع الذي يردعه المُتحدّي. ويكون توازن عدم الرد احتمالًا منطقيًا دائماً في لعبة التصعيد غير المتكافئ في ظل المعلومات غير المكتملة، لكنه لا يُسلط أي ضوء على الردع أو دوامات التصعيد.

نطلق على الحالات الأربع المتبقية من التوازن البايزي المثالي اسم "عائلة الدوامة". ويوجد دائماً عضو واحد فقط من هذه العائلة في كل حالة، وبالتالي يتعايش دائماً مع توازن عدم الرد. ويتم تحديد التوازن المحتمل ضمن عائلة الدوامة وفقاً لمعايير مصداقية المدافع. وداخل عائلة الدوامة، يمكن تحديد اثنين من التوازنات بسهولة على أنهما مرتبطان بالردع الناجح، أحدهما مرتبط بصراع محدود، والآخر بدوامة صراع. هذه التوازنات متعارضة بشكل متبادل، ما يعني أن معرفة وقت حدوثها في النموذج يمكننا من صياغة تنبؤ بوقت احتمال ملاحظة كل من هذه الأنماط السلوكية.

يرتبط الردع التقليدي - الذي نربطه بالحفاظ المؤكد على الوضع الراهن - بإمكانية التحقق في نموذجنا، شريطة أن تكون تهديدات المدافع مقنعة بما يكفي لمنع المُتحدّي من تقديم مطالبه. ولكي ينجح الردع، يجب على المدافع إقناع المُتحدّي بأنه مستعد لتحمل صراع شامل (إستراتيجي) وأنه مستعد أيضاً للرد على المستوى الأدنى (التكتيكي).

يوضح هذا الشرط سبب كون سياسات الانتشار القائمة على الكل أو لا شيء مثل الرد الكاسح غير مناسبة لردع المُتحدّين الذين قد يفضّلون خوض صراع إستراتيجي على الاستسلام. يرجع ذلك جزئيًا إلى أن تهديد المُتحدّي بالتصعيد المضاد يتمتع بمصداقية عالية، ما يجعل المدافع يتردد في التصعيد أولاً. لذلك، ليس من المفاجئ أن يكون

---

وعلى النقيض من ذلك، يفترض نموذج لعبة التصعيد غير المتكافئ، باستخدام مصطلحات كيد، أن أحد اللاعبين جشع والآخر باحث عن الأمن. وتحدد توازنات الردع المختلفة في هذا النموذج الشروط التي بموجبها يختار اللاعب الجشع عدم تغيير الوضع الراهن. كما تحدد أشكال التوازن الأخرى الشروط التي تحدث فيها الصراعات المحدودة والصراعات الشاملة. ونظرًا لأن جميع خيارات الهجوم تؤدي تلقائيًا إلى الحرب، فإن نموذج كيد غير قادر على تفسير أسباب حدوث الأزمات أو أسباب بقاء بعض الصراعات محدودة وتصعيد بعضها الآخر.

تهديد المدافع بالرد بالمثل أمرًا حاسمًا، ليس فقط لتأسيس الردع التقليدي، ولكن أيضًا للتمييز بين توازنات عائلة الدوامة المتبقية.

عندما تنخفض مصداقية تهديدات المدافع من المستويين الأول والثاني بشكل كبير، يبدأ المتحدي بالتحرك. وإذا كان المدافع غير مستعد لخوض صراع (وهو ما يكون صحيحًا غالبًا عندما تكون مصداقيته منخفضة)، فإنه يستسلم وتنتهي اللعبة، بصرف النظر عن أي من التوازنات المتبقية هو السائد. لكن أنماطًا سلوكية أخرى تكون ممكنة عندما يكون المدافع مستعدًا للقتال عند مستوى واحد أو كلاهما. بعد رد المدافع، قد يُعاد تأسيس الردع ويحتوى الصراع عند المستوى التكتيكي، أو قد يحدث تصعيد إلى المستوى الإستراتيجي.

مرة أخرى، تكون مصداقية المدافع هي المحدد الأساسي. فبعد ملاحظة رد بالمثل غير متوقع، يقوم المتحدي بإعادة تقييم نوع المدافع. ولكي يكون الصراع محدودًا، يجب أن يستنتج المتحدي، بعد ملاحظة المدافع باعتباره متشددًا تكتيكيًا، أنه من المحتمل أن يكون متشددًا إستراتيجيًا أيضًا. بمعنى آخر، يشير نموذجنا إلى أن المتغير الحاسم هو الاحتمال الشرطي في الجدول 14، أي كون المدافع متشددًا إستراتيجيًا بالنظر إلى أنه متشدد تكتيكيًا. إذا وجد المتحدي أن هذه الاحتمالية كافية، يتم احتواء الصراع عند المستوى التكتيكي. أما إذا لم يكن الأمر كذلك، فإن الصراع يدخل في دوامة تصعيدية.

بهذا المعنى، يشير نموذجنا إلى أن كلاً من الصراعات المحدودة ودوامات الصراع تعتمد على أحداث غير متوقعة. وبالتالي، فإنه يقدم إجابة على تساؤل رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن: "إذا لم يرغب كلا الجانبين في الحرب، فكيف يمكن أن تندلع الحرب؟"<sup>13</sup> في ظل التكافؤ، تُعتبر الأزمات الحادة والصراعات المحدودة نتائج غير متوقعة إلى حد كبير للتنافس بين الدول. علاوة على ذلك، وبما يؤكد شكوك معظم منظري الدوامة، فإن الكثير من الصراعات الشاملة هي حالات تقع فيها الدول عن غير قصد، حيث يتوقع كل طرف أنه سيتفوق في التصعيد على الآخر.

على سبيل المثال، كانت الحرب الكورية مثالًا واضحًا على صراع تم احتواؤه عندما اكتسب تهديد من المستوى الثاني فجأة مصداقية عالية. وبحسب دي ريفيرا (de Rivera, 1968: 53)، فإنه وبعد عبور القوات الأممية خط العرض 38 في العام 1950، "لم يتوقع مساعد وزير الخارجية للشؤون الشرق آسيوية [مثل كبار المسؤولين الأميركيين الآخرين] الغزو الصيني، وبالتالي فشل في رصده حتى عندما واجه إشارة قوية"، (للحصول على تقييم مماثل، انظر لامبتون [Lampton, 1973: 28]).<sup>14</sup> لكن بعد هذا الحدث غير المتوقع، عدّلت القيادة الأممية إجراءاتها. وخشية من اندلاع

<sup>13</sup> السؤال، بالطبع، يحمل غموضًا: "عدم الرغبة في الحرب" مقارنة بماذا؟ بالوضع الراهن أم بالاستسلام؟ في نماذجنا، لا يحدث الصراع إلا إذا فضّلت دولة واحدة على الأقل الحرب على الاستسلام.

<sup>14</sup> تفسير مشابه قُدّم لسبب فشل وكالة الاستخبارات المركزية (CIA) في العام 1998 في التنبؤ باختبارات الهند للأسلحة النووية، على الرغم من كل المؤشرات المعاكسة لذلك.



حرب أوسع مع الصين وربما الاتحاد السوفييتي، قرر وزير الدفاع الأمريكي جورج مارشال "استخدام جميع الوسائل السياسية والاقتصادية والنفسية المتاحة للحد من الحرب" (منقول عن غاتشيك [Gacek, 1994: 57]).<sup>15</sup>

من ناحية أخرى، توضح الحربان العالميتان النمط السلوكي الثاني: الصراعات التي تتصاعد إلى أعلى المستويات بعد مقاومة غير متوقعة. والفرق هنا أن المتحدي يعتقد خطأً أن أي مقاومة من المدافع ستكون شكلية، ويرى التصعيد وسيلة لإجبار المدافع على الخضوع.

على سبيل المثال، قبل الحرب العالمية الأولى، اختارت بريطانيا عدم تطبيق التجنيد الإجباري وعدم الحفاظ على جيش دائم كبير، ما حد من قدرتها على الدفاع عن حلفائها في القارة. اعتمدت بريطانيا أساساً على تهديد تصعيدي (أي أسطولها) لردع الحرب. لكن ألمانيا رأت أن هذا التهديد وحده ليس كافياً.<sup>16</sup>

حتى الأيام الأخيرة التي سبقت الحرب، كان وزير الخارجية البريطاني السير إدوارد غراي يناقش مع الألمان ما يمكن أن يبقي بريطانيا على الحياد. وكان معظم أعضاء مجلس الوزراء يرون أنه من الممكن عدم تقديم المساعدة للفرنسيين، واعتقد كثيرون حينها أن بريطانيا ليست بحاجة إلى الدخول في الحرب إذا تم غزو بلجيكا. وحتى بعد قبول فكرة الحرب، اعتقد البعض أن بريطانيا لا يجب أن ترسل جيشاً إلى القارة الأوروبية. ولم يكن أصدقاء بريطانيا ولا أعداؤها واثقين مما ستفعله حتى اللحظة الأخيرة، بل إن البريطانيين أنفسهم لم يكونوا على دراية بقرارهم النهائي. في ظل هذه الظروف، قد لا يكون من المفاجئ أن رجلاً حذراً ومحافظاً مثل المستشار الألماني بتمان هولفيغ اختار المجازفة الكبيرة التي أدت إلى اندلاع الحرب (Kagan, 1995: 211).

كانت الحرب العالمية الثانية حالة مشابهة، حيث شجعت سياسة الاسترضاء من قبل بريطانيا وفرنسا العدوان. وفي النهاية، اعتقد هتلر أن غزو بولندا لن يستفز بريطانيا للقتال، لكنه كان مخطئاً، كما كان الحال مع بتمان هولفيغ قبله.

استخلص منظرو الردع ومنظرو الدوامة دروساً مختلفة من هذه الأحداث وأحداث مشابهة، ما دفع جيفريس (Jervis, 1976: 84) للقول بأن هذين النموذجين المفاهيميين "يتناقضان في كل نقطة". ويزعم منظرو الردع الكلاسيكي أن الحرب تنشأ عندما لا تُنقل التهديدات بشكل واضح أو مقنع. في المقابل، يرى منظرو الدوامة أن

<sup>15</sup> يمكن قول الشيء نفسه عن السلوك السوفييتي في العام 1950 فور تدخل الولايات المتحدة لصالح كوريا الجنوبية. كما يلاحظ غاديس (Gaddis, 1997: 104): "كان ستالين متهوراً بالفعل عندما سمح لكيم إيل سونغ بمهاجمة كوريا الجنوبية، لكنه أصبح حذراً إلى درجة المبالغة بمجرد أن اتضح أن أفعاله أثارت رد فعل عسكرياً أميركياً غير متوقع".

<sup>16</sup> كما هو مذكور في الفصل الثالث، اعتقد فون شليفن في العام 1906 أن بريطانيا ستدخل في حرب قارية. بالنسبة إلى فون شليفن، كان التهديد البريطاني على المستوى الأول موثوقاً بالفعل. ولكن، لسوء الحظ، بينما كان التهديد البريطاني موثوقاً بالنسبة إلى البعض، إلا أنه ربما لم يكن فعالاً. فقد قلل كل من فون شليفن وخلفائه من التأثير العسكري للقوة الاستكشافية البريطانية الصغيرة (Kagan, 1995: 212).

الحروب تنبع من التهديدات الضمنية التي تخلقها سباقات التسلح المتسارعة أو التحالفات العسكرية أو الجيوش الدائمة.

يوضح تحليلنا سبب عدم تأكيد أي من النظريتين طوال الوقت، أو لماذا ينجح الردع أحياناً ولماذا تتصاعد الصراعات أحياناً خارج السيطرة.<sup>17</sup> ويحدث كل من الردع الناجح ودوامات الصراع في ظروف متباينة، ونظرية الردع ونموذج الدوامة يكملان بعضهما بدلاً من أن يحل أحدهما محل الآخر، وكلاهما مستوحى من ديناميات نظرية وتجريبية مختلفة. على الرغم من الحاجة إلى الكثير من التوضيحات القوية، يبدو من الآمن القول إن منظري الردع الكلاسيكي محقون في تأكيدهم أن التهديدات القوية والمصدقية لديها القدرة على تجنب الكوارث ومنع الصراعات، كما أن منظري الدوامة محقون في الإشارة إلى أن سوء التقدير والتوقعات غير الواقعية ليست إلا مقدمة لكارثة. استنتاجنا هو أن المحاولات التجريبية لتأكيد أي من الإطارين النظريين على حساب الآخر محكومة بالفشل. والثنائية التي طرحها جيرفيس زائفة، فالعالم الواقعي أكثر تعقيداً وتنوعاً مما يعترف به منظرو الردع الكلاسيكي أو الحلزوني (الدوامة). نحن نعتقد أن نموذجنا وتحليلنا قد نجحاً في التقاط السمات الأساسية لتعقيد وتنوع التفاعلات بين الدول في العالم الحقيقي.

---

<sup>17</sup> وهذا يفسر أيضاً سبب حدوث صراعات محدودة أحياناً.



---

الجزء الرابع

التداعيات



## 10 نظرية الردع المثالي

قد تؤدي الرغبة في جعل الأشياء أفضل، في كثير من الأحيان، إلى إفساد ما هو جيد بالفعل.

ويليام شيكسبير

إن السعي الدؤوب نحو الكمال الذي لا يمكن بلوغه... هو وحده ما يضيف معنى على وجودنا في هذا العالم عديم الجدوى.

لوغان بيرسال سميث

تستحضر فكرة الردع، بالنسبة إلى البعض، مشاهد قاسية لعصر الثنائية القطبية الذي ساد قبل تفكك الاتحاد السوفييتي، وهو بقايا غير مرغوب فيها من صراع القوى العظمى الذي طغى على النصف الثاني من القرن العشرين. ومع انتهاء الحرب الباردة، خلص بعض المحللين إلى أن الردع، ومفاهيمه المترابطة، لم تعد ذات صلة. إذ يبدو من المؤكد أن الصراعات الإقليمية والعرقية ستهيمن على الألفية الجديدة، أو هكذا يُقال، وبالتالي يمكن أن نُحيل نظرية الردع إلى مزبلة التاريخ أو إلى موطن النظريات التي عفا عليها الزمن والبالية. ومع انضمام الهند وباكستان مؤخرًا إلى النادي النووي، واندلاع الحرب بين حلف الناتو وصربيا، والانتشار الحتمي لأسلحة الدمار الشامل، تظهر الحاجة إلى نظريات ومفاهيم جديدة لشرح الصراع والتعاون وتوجيه السياسة في عصر ما بعد الحداثة.

صحيح أن العالم اليوم قد تغير كثيرًا منذ ذروة الحرب الباردة، ولا شك أن النظام الدولي سيواصل تحوُّله في القرن الحادي والعشرين. لكن هذا لا يعني أن مفهوم الردع قد انتهى، بصفته هدفًا أو سياسةً أو نظرية. فمن السابق لأوانه الحديث عن زوال الردع، إذ ما زال يشكل الحجر الأساس في سياسة الولايات المتحدة الدفاعية والكثير من البلدان الأخرى.

فعلى سبيل المثال، أكد تقرير *المراجعة الدفاعية الرباعية* (الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية عام 1997) بشكل قاطع أن "غرض القوات الأمريكية الأساس يتمثل في ردع وهزيمة أي تهديد بالعنف المنظم ضد الولايات المتحدة ومصالحها". وبالمثل، أصدرت الأكاديمية الوطنية للعلوم (National Academy of Sciences, 1997: 3) تقريرًا حظي بتغطية إعلامية واسعة في حزيران 1997 اعترف بفائدة الأسلحة النووية على المدى القصير في "وظيفتها الأساس المتمثلة في

ردع الهجوم النووي". كما أكد توجيه رئاسي صدر في العام نفسه، واستند إلى *مراجعة الدفاع الرباعية*، أن الردع (وليس القتال) هو المهمة الرئيسية للقوات النووية الأمريكية.<sup>1</sup>

وبطبيعة الحال، هذا لا يثبت شيئاً سوى أن الردع يظل هدفاً سياسياً رئيسياً، على الأقل في الولايات المتحدة، وبالتالي فهو يحمل بعض الأهمية المفاهيمية. ومع ذلك، لم يتغير الكثير منذ زمن الإستراتيجي الروماني فيجيتيوس. صحيح أن النظام الدولي قد تطور والدول أصبحت أكثر قوة والتكنولوجيا تقدمت؛ إلا أنه لدى بعض البلدان الآن، كما كان لدى بعض الإمبراطوريات آنذاك، مصلحة قوية في تجنب الحرب والصراع. وبفعلها ذلك، فإن الهدف الذي تسعى لتحقيقه، مهما يكون اسمه وكيفما يتم إظهاره، هو الردع.

في رأينا، إن الذين يرون أن الردع مفهوم متقدم يفعلون ذلك لأنهم يعرفون المصطلح بشكل ضيق جداً ويقيدونه من دون داعٍ، فعادة ما يقتصر على المنافسة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خلال الحرب الباردة. لكن الردع مفهوم عالمي ينطبق على الزمان والمكان. فهو يعمل في مجموعة واسعة من السياقات والبيئات (Naroll, 1974; Bullough, and Naroll, 2000; Cioffi-Revilla, 2000). من حيث المبدأ، فإن ديناميكيات الردع هي نفسها سواء كانت العلاقة بين الأفراد أو المجموعات أو الدول. إذًا، فإن النظرية التي تشرح نوعاً واحداً من علاقات الردع يجب أن تكون كافية لتفسير الأنواع الأخرى.

مع الأسف، فإن نظرية الردع الكلاسيكي، التي وُضعت في الخمسينيات وتطوّرت بشكل كامل في الستينيات، كانت قد صيغت في إطار العلاقات الدولية السائدة في ذلك العصر، وتأثرت بشكل كبير بشبح الأسلحة النووية الحرارية الخطر. ونتيجة لحصر التركيز في هذا الإطار الضيق، تعرضت كل من الأبحاث النظرية والتطبيقية للتحريف، مما لم يؤدِّ فقط إلى وضع نظرية محددة بشكل غير صحيح فحسب، بل أيضاً إلى إجراء بعض الأبحاث التجريبية غير المدروسة.<sup>2</sup> لذا، طوّرت نظرية الردع المثالي لتجاوز قيود نظرية الردع الكلاسيكي. وكان هدفنا تحديد نظرية ردع لا تكون متسقة منطقياً فحسب، بل معقولة تجريبياً أيضاً. وفي رأينا، فإن نظرية الردع الكلاسيكي تفتقر إلى كلا الجانبين. لتلخيص أسباب وجهة نظرنا السلبية هذه، نسلط الضوء مرة أخرى على الركائز الأساس وأوجه القصور في الاتجاهين الرئيسين لنظرية الردع الكلاسيكي. لا بد من تذكر أن نظرية الردع الهيكلي تركز على تأثير علاقات القوة بين الدول في معادلة الردع. وفي المقابل، تسلط نظرية الردع القائم على القرار الضوء على تفاعل النتائج والتفضيلات والاختيار العقلاني في تحديد نجاح الردع أو فشله.

<sup>1</sup> يمثل هذا التوجيه أول تغيير رئيسي في سياسة الولايات المتحدة في ما يتعلق بنشر الأسلحة النووية منذ العام 1981، وبالتالي يمثل تحولاً رسمياً في أهداف السياسة الأمريكية بعيداً عن الفوز بحرب نووية نحو منعها.

<sup>2</sup> راجع زاغاري (Zagare, 1987) في ما يتعلق بالموقف الأول وهوث وروسيت (Huth and Russett, 1990) في ما يتعلق بالموقف الثاني.

يجادل منظرو الردع الهيكلية بأنه من المرجح أن يسود الردع عندما تكون تكاليف الحرب عالية وتكون الدول المتحاربة "متوازنة". وبالتالي، فإن عدم وجود حرب بين القوى العظمى خلال فترة الحرب الباردة ليس مفاجئاً بالنسبة إليهم. وفي نظرهم، فإن البنية الثنائية القطبية لفترة ما بعد الحرب، إلى جانب وجود أسلحة الدمار الشامل، ضمنت السلام عملياً. علاوة على ذلك، يواصل الكثير من منظري الردع الهيكلية الاعتقاد بأن احتمال نشوب حرب نووية بين دولتين تمتلكان قدرة الضربة الثانية المنبوعة هو احتمال ضئيل.

وبالتالي، يرى منظرو الردع الهيكلية أن احتمال الحرب يكون أعلى بكثير سواءً عندما تكون القوة غير متوازنة، أو عندما تكون تكاليف الحرب منخفضة. ولهذا السبب يجادلون بأن سباقات التسلح الكمية تساعد في منع الحرب (إذ تزيد الأسلحة الإضافية تكلفة الحرب)، ويؤكدون أن سباقات التسلح النوعية والأسلحة الدفاعية تؤدي إلى زعزعة الاستقرار (قد تؤدي بعض الأسلحة إلى خفض التكاليف لأحد الجانبين أو كليهما) ولهذا السبب أيضاً يؤيد منظرو الردع الهيكلية الانتشار النووي المنظم (للتذكير، تجعل الأسلحة النووية الحرب أكثر تكلفة). ونظراً لانخفاض احتمالات نشوب حرب بين القوى النووية المتساوية، يخلص منظرو الردع الهيكلية إلى أن الحوادث غير المتوقعة أو الأخطاء هي أخطر تهديد للسلام.

على الرغم من أن نظرية الردع البنيوية تتماشى مع غياب الحروب بين القوى العظمى منذ عام 1945 (أو على الأقل منذ أواخر الستينيات)، إلا أن هذه النظرية لا تتوافق مع حقيقة أن معظم الحروب بين القوى العظمى قد سُنت في ظل ظروف متكافئة، ولا مع الملاحظة القائلة بأن اختلال توازن القوى يُعد مؤشراً ضعيفاً للصراع بين الدول. كما تتعارض نظرية الردع الهيكلية مع عدد كبير من الأبحاث التجريبية التي تشير إلى أن الدول النووية لا تتصرف بشكل مختلف عن الدول غير النووية خلال الأزمات. وإن غياب الحروب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي حتى أصبح الاتحاد السوفييتي قوة نووية متساوية مع الولايات المتحدة في نهاية الستينيات، وبين الاتحاد السوفييتي والصين بعد تفكك تحالفهما في أواخر الخمسينيات، لا يمكن ببساطة لنظرية الردع الهيكلية تفسيره من دون اللجوء إلى حجج مخصصة. وتدفع حقيقة أن معظم الدول تتجنب سياسات الانتشار النووي إلى التشكيك في الأسس النظرية لنظرية الردع الهيكلية.<sup>3</sup>

ينطبق الأمر نفسه إلى حد كبير على نظرية الردع القائم على القرار. واستكمالاً لما طرحه منظرو الردع الهيكلية، يفترض منظرو نظرية الردع القائم على القرار أن الحرب النووية غير منطقية. وبناءً على ذلك، يكمن مفتاح السياسة

<sup>3</sup> من المثير للاهتمام ملاحظة أن معظم الدول الغربية قد أدانت القرارات التي اتخذتها الهند وباكستان في العام 1998 بإجراء تجارب للأسلحة النووية. وعلى النقيض من ذلك، زعم مسؤول هندي بارز أن الاختبارات التي أجرتها باكستان كانت مفيدة للهند. وأكد آخر أن تجارب الجانبين ستضمن الوضع الراهن في كشمير (Burns, 1998). وتساءل ثالث (Singh, 1998: 43) متعجباً: "إذا كان الردع يعمل بنجاح في الغرب... فبأي منطق لن ينجح في الهند؟".



الناجحة خلال العصر النووي في إدارة الأزمات. وتتمثل المهمة الحاسمة بعد ذلك في التلاعب بسلوك الخصم على النحو الأمثل وتجنب الأخطاء في الوقت نفسه.

يصعب على منظري الردع القائم على القرار، على غرار منظري الردع الهيكلية، تفسير غياب الصراع بين القوى العظمى خلال الحرب الباردة. إن الوضع الراهن في لعبة الدجاجة - وهي اللعبة التي يستخدمها معظم منظري الردع القائم على القرار لصياغة الصراع في العصر النووي - لا يشكل أبداً توازناً (مثالاً للعبة الفرعية)، أي أنه لا يتسق أبداً مع اتخاذ القرارات المشروطة العقلانية. ومرة أخرى، نادراً ما تنطبق ملاحظة السلوك الذي يصفه منظرو الردع القائم على القرار في الممارسة العملية. فبدلاً من أن تكون الدول عنيدة أو غير عقلانية أو متلاعبة، تبدو حذرة ومرنة وتأتي بشكل عام اتخاذ إجراءات متسارعة في الأزمات الشديدة.<sup>4</sup>

كما ذُكر سابقاً، طُوِّرت نظرية الردع المثالي للتغلب على أوجه القصور التجريبية والمنطقية في نظرية الردع الكلاسيكي. لكن، لا ينبغي لنا أن ننظر إلى نظرية الردع المثالي باعتبارها نظرية بديلة لتفاعلات الحرب الباردة. فإن نطاق هذه النظرية يشمل العلاقة النووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لكنه لا يقتصر عليها. وبفضل تصميمها، يمكن استخدام الإطار المنطقي للنظرية لاستكشاف علاقات الردع من أي نوع كانت تقريباً. لهذا السبب، تجنبنا عند بناء النظرية الافتراضات الثابتة أو المحددة حول طبيعة أو تأثير الأسلحة الذرية أو النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل. إن تكاليف الصراع (كما تنعكس في المنفعة والتفضيلات)، في نظرية الردع المثالي، هي متغيرات. ولأن التكاليف غير ثابتة، فإن نظرية الردع المثالي قادرة على استكشاف النطاق المثالي لعلاقات الردع، بما في ذلك تلك التي تلبى الافتراضات المحددة التي تحدد مسار صنع القرار في نظرية الردع الكلاسيكي. وبهذا المعنى، تتضمن نظرية الردع المثالي نظرية الردع الكلاسيكي.

ترتكز نظرية الردع المثالي على مبدأ أن نجاح الردع المتبادل مشروط بامتلاك كل طرف لتهديدات ذات قدرة ومصداقية. فقدرة التهديد تكمن في إحداث الضرر الفعلي، بينما يكمن صدقه في قابليته للتصديق المنطقي، إذ لا يمكن تصديق التهديدات إلا عندما يكون تنفيذها منطقياً. وبالتالي، فإن التهديدات المنطقية فحسب هي التي يمكن تصديقها. وفي الغالب، فإن العلاقة بين المنطق والمصداقية هي التي تميز نظرية الردع المثالي عن فرع نظرية القرار التابع لنظرية الردع الكلاسيكي.

لا ندعي أن الربط بين المصداقية والعقلانية هو ربط جديد. في الواقع، يتم التعامل مع المصطلحين عادة على أنهما مصطلح واحد في الدراسات المتعلقة بالاختيار العقلاني. على سبيل المثال، يتطلب مفهوم التوازن المثالي للعبة

<sup>4</sup> يبدو أن صدام حسين يشكل استثناءً بارزاً في الآونة الأخيرة. ومن المثير للاهتمام أن العراق وجد نفسه في حالة حرب مع إيران معظم فترة الثمانينيات، ومرة أخرى مع تحالف بقيادة الولايات المتحدة في العام 1991.

الفرعية،<sup>5</sup> الذي يمكن اعتباره اختباراً لمصادقية خيارات اللاعبين، أن يقوم جميع اللاعبين باتخاذ خيارات عقلانية كلما أتاحت لهم الفرصة في اللعبة، مما يتوافق تمامًا مع شرط المصادقية في نظرية الردع المثالي، ومن هنا جاءت تسميتها.<sup>6</sup> وباعتبارها نظرية عامة، فإن نظرية الردع المثالي مؤهلة جيداً لدراسة علاقات الردع في مجموعة متنوعة من السياقات. ومع ذلك، انصب تركيزنا في هذا الكتاب على العلاقات المثيرة للجدل بين الدول. بالإضافة إلى ذلك، ركزنا على علاقات التكافؤ التقريبي حيث يتمتع كل طرف بتهديد انتقامي قادر على إلحاق أضرار غير مقبولة بالطرف الآخر. والمقصود بـ"غير مقبولة" هو تعرض الدولة لأضرار تفوق سوءاً الأضرار التي من الممكن أن تتعرض لها لو كانت قد بدأت الصراع. ونولي اهتماماً خاصاً لعلاقات التكافؤ لأنها الأكثر إثارة للاهتمام، كما أنها الأكثر خطورة؛ فتوازن القوى هو أفضل مؤشر هيكل للتحرب الكبري بين الدول.

في إطار استكشاف علاقات التكافؤ المثيرة للجدل، نركز على عدد من الأسئلة المحددة ونتناولها في مجموعة متنوعة من بيئات الردع. ونفحص، على وجه التحديد، مواقف الردع المباشر التي يكون فيها أحد اللاعبين أو كليهما غير راضٍ عن الوضع الراهن. كما نحلل ديناميكيات علاقات الردع الموسع في ظل مجموعة متنوعة من قيود المعلوماتية والمصادقية. وقد حاولنا، عند الاقتضاء، تقديم الإجابات عن الأسئلة العامة التالية:

- متى يكون الردع أكثر احتمالية للنجاح؟
- ما هو أهم عامل لنجاح الردع؟
- متى يكون الردع أكثر عرضة للانهايار؟
- إذا انهار الردع، كيف سيتلاشى؟
- أي مواقف الدفاع عن الردع الموسع هي الأكثر فاعلية، وفي أي ظروف؟
- هل من الممكن حدوث صراعات محدودة، وإذا كان الأمر كذلك، تحت أي شروط؟
- متى تحدث دوامات التصعيد؟

لقد حاولنا عرض الإجابات عن هذه الأسئلة عند امتلاكها مضاميناً سياسية مهمة. وقد حاولنا، قدر الإمكان، تقديم الإجابات الضرورية والشفافية عنها.

<sup>5</sup> بالإضافة إلى تحسيناته المتعددة، بما فيها توازن بايز المثالي.  
<sup>6</sup> توجد، مع ذلك، فجوة مثيرة للقلق بين فكرة المصادقية هذه ومعالجتها في معظم الأبحاث التجريبية. فعادةً ما تُقسّم المصادقية في هذه الأبحاث إلى عدد من الأجزاء المنفصلة. لكن، مثل شخصية هامبتي دامبتي، لا تُجمَع مرة أخرى أبداً. وتُعد أعمال هوث (Huth, 1988a) وهارفي (Harvey, 1998: 686-687) أمثلة على هذا الاتجاه. ومع ذلك، فإن النتائج التجريبية لكل من منهما توفر دعمًا تجريبيًا قويًا للاستنتاجات المركزية لنظرية الردع الكامل (انظر أدناه).

## 10.1 القدرة: شرط ضروري

كما تبين، يوجد شرط واحد فقط ضروري جدًا لنجاح الردع وهو القدرة على التهديد.<sup>7</sup> وكما أشرنا سابقًا، تُعرّف القدرة على أنها القدرة على إحداث الضرر. وإن مفهومنا للقدرة له بعدان، أحدهما مادي والآخر نفسي. يتمثل الجانب المادي بالقدرة على تنفيذ التهديد؛ فالتهديد بفعل ما معروف بأنه مستحيل سيكون غير فاعل.

تفتقر التهديدات التي يمكن للخصم إبطالها بضربة استباقية إلى القدرة. وبالتالي، من غير المرجح أن ينجح الردع إذا كان المتحدّي يمتلك القدرة على توجيه الضربة الأولى. أو بعبارة أخرى، تظل القدرة على توجيه ضربة ثانية ضرورية لنجاح الردع (Zagare, 1987). الاكتشاف الذي توصل إليه هوث وغيلبي وبينيت (Huth, Gelpi, and Bennett, 1983: 618) بأن "امتلاك المدافع لقدرة على توجيه ضربة ثانية له تأثير رادع قوي على سلوك المتحدّي التصعيدي" يقدم دعمًا تجريبيًا منهجيًا لاستنتاجنا الذي يعززه أيضًا تعميم ميرشامر حول الحرب الخاطفة (Mearsheimer, 1983: 64) باعتبارها الإستراتيجية العسكرية "التي من المرجح أن تؤدي إلى فشل الردع".

يتعلق الجانب النفسي للقدرة بتقييم تكلفة المتحدّي المحتمل. فإذا قرر أن تحمل تكاليف الصراع أقل عبثًا من تحمل تكاليف عدم القيام بأي شيء، فإن الردع سيفشل دائمًا. ويلاحظ هارفي (Harvey, 1998: 700)، مستشهدًا بآراء أخرى أنه "حتى التهديدات الواضحة وذات المصدقية من جانب المدافعين المصممين ستفشل إذا اعتقد المتحدّي أن التحدي يستحق التكاليف التي تترتب على تفعيل الرد التهديدي". ويُعد مثال جيرفيس (Jervis, 1976: 79) أكثر وضوحًا: "لم تكن مشكلة إستراتيجية الولايات المتحدة لممارسة الضغط على شمال فيتنام هي عدم تصديق التهديدات، بل هي أن الشمال فضّل تحمل العقاب بدلًا من التوقف عن دعم الحرب في الجنوب".<sup>8</sup>

إن غياب تهديد قادر كان السبب على الأرجح في فشل الردع عندما غزت ألمانيا بولندا عام 1939، وعندما هاجمت بروسيا النمسا عام 1866، وعندما احتلت اليابان منشوريا عام 1931، وعندما غزا الاتحاد السوفييتي أفغانستان عام 1979، وعندما ضربت إثيوبيا إريتريا عام 1998، وعندما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على المكسيك عام 1848 وعلى إسبانيا عام 1898 وتدخلت في غرينادا عام 1983 وبنما عام 1989، أو عندما تتحرك دولة كبرى قوية ضد خصم أصغر، بما في ذلك القوات غير الحكومية.<sup>9</sup> وبالتالي، فإن استنتاج بوينو دي ميسكييتا (Bueno de Mesquita,

<sup>7</sup> يساعد هذا الشرط الضروري في تفسير السبب الذي يجعل استعراض القوة يشكل تكتيكًا مهمًا في السياسة الدولية. وبالإضافة إلى تعزيز المصدقية، فإن إظهار القوة قد يساعد في إنشاء القدرة على التهديد، سواءً كانت حقيقية أم لا. ومما لا شك فيه أن هذه كانت النية وراء التحليق الاستعراضي الذي بات شهيرًا لقاذفات بيرون طويلة المدى خلال عرض يوم الطيران في موسكو في حزيران 1955.

<sup>8</sup> يُعدّ تهديد حلف شمال الأطلسي (الناتو) بشن غارات جوية على صربيا في آذار 1999 أحدث مثال على ذلك. وفي محاولة أخيرة لتجنب الصراع، التقى المبعوث الأمريكي الخاص ريتشارد س. هولبروك بالرئيس اليوغوسلافي سلوبودان ميلوسيفيتش وسأله "هل واضح تمامًا بالنسبة إليك ما سيحدث عندما أقف وأخرج من هذا القصر؟" وأفاد هولبروك أن ميلوسيفيتش رد قائلًا "ستقصفوننا" (McManus, 1999).

<sup>9</sup> في سياق آخر، قد تعجز دولة ما عن ردع خصم محتمل من زيادة ترسانته العسكرية وذلك ببساطة لأن تهديدها بإشراكه في سباق تسلح غير قادر بما فيه الكفاية. فمثلًا، من المرجح أن ألمانيا في ثلاثينيات القرن العشرين والاتحاد السوفييتي خلال الخمسينيات كانتا غير قابلتين للردع (Downs and Rocke, 1990: 5).

155-156: 1981) بأن بادي الصراع هم عمومًا أقوى من خصومهم لا ينبغي أن يكون مفاجئًا. فالدول الضعيفة تفتقر حكمًا إلى الموارد اللازمة لفرض تكاليف كافية لردع العدوان. وبالتالي، فإننا نعتبر النتيجة التجريبية لبوينو دي ميسكيتا دليلًا تأكيدًا لنظرية الردع المثالي. وكما يلاحظ هارفي (Harvey, 1998: 691) فإن نتائج تحليله التجريبي الأخير "تدعم بشكل غير مباشر ادعاء نظرية الردع المثالي حول الدور الحاسم لقدرات الدول" في علاقات الردع. يمكن النظر إلى القدرة من حيث سلسلة متصلة من التكاليف. فإن النقطة التي يتحول عندها التهديد إلى قادر تتوافق مع الحد الأدنى للتكلفة اللازمة لنجاح الردع. فإذا كان التهديد غير قادر، فإنه لا يشكل رادعًا كافيًا. وعلى النقيض، يصبح الردع ممكنًا عندما يتجاوز التهديد عتبة الحد الأدنى من التكلفة.

وكما هو متوقع، فإن زيادة تكاليف الصراع بعد هذا الحد الأدنى تزيد عمومًا من احتمال نجاح الردع. وبالتالي، يمكن توقع أن تسهم الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في استقرار النظام، طالما بقيت العوامل الأخرى متساوية.<sup>10</sup>

ومع ذلك، فإن نماذجنا تكشف أيضًا عن حد أقصى لا تسهم الزيادة في تكاليف الصراع بعده في زيادة احتمال نجاح الردع. وعلى عكس منطري الردع الكلاسيكي أمثال كويستر (Quester, 1998) الذي يدعو إلى القدرة على التدمير المفرط، تقترح نظرية الردع المثالي نهجًا أكثر حذرًا في ما يتعلق بمجال المشتريات الدفاعية، وتقدم أساسًا نظريًا مقنعًا لضبط التسليح. فمثلًا، تتوافق وضعية نشر الردع الدنيا مع استنتاجات نظرية الردع المثالي، وهي منطقية بالنسبة إلينا. أما وضعية نشر الردع الأقصى أو القدرة على التدمير المفرط فهما مضيعة للموارد بسبب الإفراط.

يُعدُّ بروز القدرة كشرط وحيد وضروري لنجاح الردع في نظرية الردع المثالي أمرًا مُطمئنًا، لا سيما وأنَّ هناك إجماعًا شبه مُطلق على هذه النقطة في الأدبيات المتعلِّقة بالموضوع (Huth, 1999: 71).<sup>11</sup> ومع ذلك، فإن التهديد الانتقامي القادر ليس شرطًا كافيًا لنجاح الردع. ففي تناقضٍ مع نظرية الردع الكلاسيكي، تتوافق نظرية الردع المثالي تمامًا مع غياب الدعم التجريبي لما يسمى بفرضية "الاستعداد للحرب" (Levy, 1988: 489-495). علاوة على ذلك، لا يُعدُّ غياب التهديد القادر شرطًا ضروريًا لفشل الردع العام، إذ يُمكن أن ينهار الردع بطرائقٍ عدةٍ أخرى.

يُعدُّ تلخيص هذه الشروط بدقة أمرًا صعبًا جدًّا، وذلك لأن نجاح الردع في ظل التكافؤ يُصبح أقلَّ تأكيدًا في معظم الأحيان. وبشرحٍ أكثر تقنية، فإن توازنات الردع - أو التوازنات التي لا تُحدث تغييرًا أبدًا في الوضع الراهن - تتكيّف

<sup>10</sup> يُعدُّ شرط تساوي باقي العوامل، بطبيعة الحال، مؤهلاً رئيسيًا. فنادرًا ما تكون الأمور متساوية في السياسة. ونأخذ في ما يلي بالاعتبار عوامل أخرى تدفعنا إلى تعديل هذا الاستنتاج.

<sup>11</sup> هذا أحد الأسباب التي تجعلنا نركز على علاقات التكافؤ، إذ من المرجح أن تكون التهديدات الرادعة، مع تساوي باقي العوامل، قادرة على ذلك.

غالبًا مع توازنات أخرى أقل جاذبية، ويصبح حصول أزمة أو صراع محدود أو حتى حرب شاملة في ظلها احتمالًا واردًا. وعلى العكس من ذلك، من الممكن أيضًا استمرار الوضع الراهن في وجود توازن غير رادع.

بمعنى آخر، تُظهر نماذجنا في ظل أي ظرف من الظروف أن أي شيء ممكن الحدوث، بدءًا من سلام مطلق وصولًا إلى حرب شاملة. وبعبارة أخرى، تتواجد شروط الحرب والسلام جنبًا إلى جنب بشكل دائم. من هذا المنطلق، نستنتج أن الردع، في أحسن الأحوال، عبارة عن علاقة ضعيفة وهشة، إذ يبقى احتمال نشوب الصراع قائمًا على الدوام. وفي أسوأ الأحوال، يُعد الردع علاقة غير مستقرة بشكل واضح، إذ يكون الصراع حتميًا في بعض الأحيان.

## 10.2 الردع والوضع الراهن

على الرغم من ذلك، يبقى من الضروري تحديد الشروط التي تجعل التعاون السلمي أكثر احتمالًا. أحد الشروط الواضحة، الذي يتكرر ظهوره في جميع نماذجنا، هو أن التقييم الإيجابي نسبيًا للوضع الراهن، مع بقاء العوامل الأخرى الثابتة، يعزز من فرص نجاح الردع. تدعم الأبحاث التجريبية الحديثة إلى دعم قوي لهذه الملاحظة التي تُعدّ بديهية من حيث المنطق. فاستنتج كل من ريد (Reed, 1998) وروسو وآخرين (Rousseau et al., 1996) أن الرضا عن الوضع الراهن الدولي يقلل بشكل كبير من احتمالية بدء الصراعات. نعتبر هذه النتائج التجريبية المهمة دليلًا معززًا لنظرية الردع المثالي.<sup>12</sup> لكن هذا لا يفاجئنا، ففي رأينا، يجب أن تكون هذه النتيجة بديهية بشكل واضح.

ومع ذلك، فإن ما يثير الدهشة هو الإهمال النسبي لهذا الجانب من علاقات القوى الكبرى في كل من أدبيات الردع النظرية والتجريبية، خاصة وأنه في بعض الظروف، قد لا يكون لارتفاع التكاليف أي تأثير على احتمالية نجاح الردع، بل قد يؤدي في ظروف أخرى إلى فشله. وبشكل عام، ركزت الدراسات في أدبيات الردع الرئيسية بشكل كبير على ما يسميه جورج (George, 1993) *الإقناع القوي*، ما أدى إلى إهمال التكتيكات المصممة لتعزيز آفاق السلام من خلال معالجة السبب الجذري المشترك للصراع، ألا وهو عدم الرضا عن النظام السائد (Huth, 1999: 76). كما ويوضح فان غيلدر (Van Gelder, 1989: 163) أنه "غالبًا ما يُنسى أن [الردع الناجح] لا يتطلب أن تكون الفائدة المتوقعة من التصرف العدائي منخفضة نسبيًا فحسب، بل أن تكون الفائدة من الامتناع عنه مرتفعة بما فيه الكفاية أيضًا".

من المحتمل أن البدايات النظرية لنموذج منظري الردع الكلاسيكي قد أعمت بعضهم عن تأثير تقييمات الوضع الراهن على قرارات الحرب والسلام. فإذا كانت "الدول الأخرى جميعها تشكل تهديدات محتملة"، كما يزعم ميرشايمر (Mearsheimer, 1990: 12)، فلا يمكن إلا أن يكون عدم الرضا عن الوضع الراهن أمرًا ثابتًا. وعلى النقيض من ذلك،

<sup>12</sup> للاطلاع على ملخص للأدبيات التجريبية حول تأثير توجهات الوضع الراهن، راجع غيلر وسينغر (Geller and Singer, 1998: 64-65, 89-92).

فإن الرضا وعدم الرضا، في نظرية الردع المثالي، متغيران وبالتالي يخضعان للبحث النظري. يفترض تحليلنا عمومًا أن ملاحظة داوونز وروك (Downs and Rocke, 1995: 17) بأن "إستراتيجية الردع تحصل على تعزيز إضافي من حقيقة أن كلتا الدولتين تعملان في كثير من الأحيان انطلاقًا من نقطة مرجعية يحددها الوضع الراهن" مضللة بعض الشيء. فعندما يكون مستوى عدم الرضا مرتفعًا نسبيًا، يضعف مستوى استقرار الردع أكثر فأكثر.

وقد ترتب على الاهتمام الضئيل الذي أولاه منظرو الردع الكلاسيكي للوضع الراهن عواقب نظرية مهمة، إذ أدى ذلك في بعض الأحيان إلى تقييم فرص نجاح الردع بشكل غير دقيق ومفرط التشاؤم. فلنأخذ على سبيل المثال موقف ليو وشتاين (Lebow and Stein, 1990: 347) اللذين يزعمان أنه يجب أن تقوم الاستنتاجات حول ديناميكيات الردع المباشر على دراسة الأزمات التي يفكر فيها المتحدّي المحتمل بجديّة في شن الهجوم فقط لا غير، وربما يعود ذلك إلى وجود حافز قوي لبدء الصراع. بصرف النظر عن صعوبة إدراك مدى جدّية النوايا تجريبيًا (Danilovic, 1998)، يؤدي معيار ليو وشتاين إلى مشكلة تحيز في الاختيار؛ إذ يشير هوث وروسيت (Huth and Russett, 1990: 478) بدقة إلى أنه يتم تجاهل تلك الحالات التي نجح فيها الردع لأن الحافز للهجوم كان ضعيفًا إلى حد ما. يحاول كلاهما تجنب تحيز الاختيار في حالات محددة من خلال المطالبة بأن يُؤخذ استخدام القوة فحسب في الاعتبار. وإن معيارهما يخفف من المشكلة، لكنه لا يقضي عليها تمامًا (Levy, 1988).<sup>13</sup> لكن، في رأينا، يظل الردع ذا صلة حتى عندما يكون أقل عرضة للفشل، أي عندما لا يُعطى أي اعتبار لاستخدام القوة. ويمكن أن يحدث هذا عندما يكون المتحدّي المحتمل راضيًا تمامًا عن الوضع الراهن، لكن يمكن أن يحدث أيضًا في حال وجود فجوة كبيرة في القدرات. وبالتالي، قد لا تفكر الولايات المتحدة اليوم في مهاجمة كندا لأن ليس لديها سببًا قويًا يدفعها للقيام بذلك (أي أنها راضية نسبيًا)، وقد لا تفكر كندا في مهاجمة الولايات المتحدة، حتى لو كان لديها دافع للقيام بذلك، لأن فرص نجاحها معدومة. وفي كلتا الحالتين، يمكن القول إن الردع يعمل. لكن، إذا أصبحت الولايات المتحدة في المستقبل غير راضية بما فيه الكفاية، أو إذا أصبحت كندا غير الراضية قادرة بما فيه الكفاية، فقد يتزعزع استقرار هذه العلاقة الهادئة نسبيًا.

نبدأ في هذه المرحلة من تطور نظرية الردع في رؤية الأثر المهم جدًا والنتائج النظرية لكيفية تعريف الردع وتحديد نطاقه. يشير موقف هوث وروسيت (Huth and Russett, 1990: 470) إلى أنه نظرية الردع العقلاني

لا ينبغي اعتبارها عامة لأسباب الصراعات والحروب الدولية، لأن نطاقها محدود بكيفية استخدام العقوبات والمكافآت للتأثير في تقديرات تكاليف وفوائد الخيارين السياسيين اللذين يتخذهما المتحدّي. ويضيف هذان

<sup>13</sup> انظر أيضًا فينك (Fink, 1965).

العالم أن قد تؤثر كذلك الاعتبارات الاقتصادية والسياسية التي تقع خارج نطاق نفوذ المدافع على تقدير المتحدّي لتكاليف وفوائد استخدام القوة أو عدم استخدامها. وأنه من حيث المبدأ، يمكن دمج هذه الشروط في نموذج الاختيار العقلاني، لكنها تقع خارج نطاق نظرية الردع في حد ذاتها.

نحن نختلف مع هذا الرأي. وجهة نظرنا - التي دفعتنا إلى اتخاذ الكثير من قراراتنا في نمذجة تطوير نظرية الردع المثالي - هي أن العوامل التي تكون خارج سيطرة المدافع قد تسهم، وربما بشكل كبير، في تقييم المتحدّي المحتمل للوضع الراهن. استبعاد هذه العوامل، بحكم التعريف، لا يقيد من نطاق النظرية عبثاً وبشكل قاطع فحسب، بل يجعل من الأصعب تحديد نموذج سببي يكون كافياً وضرورياً في نفس الوقت. بحسب مفاهيم موست وستار (Most and Starr, 1989)، فإن التعريف المقيد للردع الذي وضعه هوث وروسيت المحدود للردع، يعني تركيزاً حصرياً على متغيرات الإرادة، على حساب العوامل البيئية (أي معوقات إيجاد الفرص) المخوّلة بإنشاء دوافع للهجوم. وكما يبين موست وستار بشكل صحيح، فإن تحديد نظرية ضرورية وكافية يستلزم مراعاة جميع جوانب العلاقة الأمنية.<sup>14</sup>

### 10.3 المصدقية والردع

كل ما سبق لا يعني أن عناصر مصفوفة الفرص هي المتغيرات الوحيدة المهمة. على الرغم من أن الوضع الراهن الذي يحظى بتقدير كبير يُعدّ عاملاً مهماً، وإن كان غالباً ما يتم تجاهله، في تحقيق السلام، إلا أنه ليس الجزء الحاسم في اللغز. إذ تبرز، في نظرية الردع المثالي، مصداقية التهديد باعتبارها عاملاً أساسياً لضمان نجاح الردع.

تُعدّ المصدقية جوهر معادلة الردع، وتستند إلى حقيقة أساسية وثابتة في السياسة: قاعدة المعاملة بالمثل. فقد دأب الباحثون التجريبيون، على مدار فترة زمنية طويلة، على جمع أدلة دامغة تُشير إلى أنّ الجهات السياسية الفاعلة، بما في ذلك الدول، تميل إلى الرد بالمثل على بعضها البعض، بأسلوب الرد المماثل، فتبادل الصداقة بالود والعداء بالعدوان. ويبدو من الآمن القول إن القول المنسوب إلى الكتاب المقدس، "العين بالعين، والسن بالسن"، يصف صراع القوى الكبرى بواقعية أكبر مقارنةً بالدعوة الكتابية "من ضربك على خدك الأيمن فأدر له الأيسر". ويرصد لينغ وويلر

<sup>14</sup> يوجد وعي متزايد حيال هذه النقطة في الأدبيات. فعلى سبيل المثال، ضمّن بوينو دي ميسكيتا ولالمن (Bueno de Mesquita and Lalman, 1992) عيّنة تمثيلية من الأحداث غير المهمة في مجموعة بياناتهما في دراستهما الرائدة حول الحروب بين الدول. وفي تحليل أحدث للنزاعات الحدودية، يضم هوث (Huth, 1996) عيّنة عشوائية من الدول المجاورة غير المتورطة في نزاع إقليمي. ويؤدي إغفال دراسات الردع للمواقف التي لم تنشأ فيها صراعات إلى مشكلات استنتاجية مماثلة لتلك التي يكشفها فيرون (Fearon, 1994a) في دراسة هوث وروسيت (Huth and Russett, 1984) حول الردع الموسع ويلاحظها سميث (Smith, 1995, 1996) كذلك في دراسات موثوقة التحالف.

(659: 1979) "عالمية قاعدة المعاملة بالمثل". إذ تشير الأدلة التجريبية المتاحة إلى تطبيق هذه القاعدة عبر مختلف الأزمنة والمناطق والنظم والثقافات.

على سبيل المثال، شملت مراجعة سوليفان (Sullivan, 1976) الشاملة للموجة الأولى من الأبحاث السلوكية في مجال السياسة الدولية، على سبيل المثال لا الحصر، تحليلات هولستي وبرودي ونورث (Holsti, Brody, and North, 1964, 1968) حول الحرب العالمية الأولى وأزمة الصواريخ الكوبية، بالإضافة إلى دراسة ويلكنفلد ولوسير وتاهتينين (Wilkenfeld, Lussier, and Tahtinen, 1972) للشرق الأوسط من العام 1949 إلى العام 1967 ودراسة غامسون وموديلياني (Gamson and Modigliani, 1971) للحرب الباردة. وجد سوليفان (Sullivan, 1976: 294, ) (63) دعمًا قويًا لنموذج التحفيز والرد، ما دفعه إلى استنتاج أنه "توجد احتمالية عالية... أن تلقى أفعالنا ردودًا مماثلة من الدول الأخرى".

وأجريت عدة دراسات عززت صحة ما جاء به سوليفان منذ مراجعته الأولى. فعلى سبيل المثال، يجد ويلكنفلد (Wilkenfeld, 1991: 143) "درجة عالية جدًا من سلوك المطابقة" بالنسبة إلى الدول المنخرطة في أزمة حادة. وتخلص دراسة بريخر (Brecher, 1993: 82) التي أجراها على عشر أزمات دولية بين عامي 1938 و1982 إلى أن "ثمانية من أصل عشر دول مستهدفة، ردت إما من خلال اعتماد الرد المماثل... أو من خلال القيام بفعل أكثر حدة". وفي تحليل وصفي لنمط العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية والاتحاد السوفيتي خلال فترة الحرب الباردة، يوضح غولدشتاين وفريمان (Goldstein and Freeman, 1990: 78) أن هناك "إقبالًا قويًا نحو الاستنتاج بأن المعاملة بالمثل الثنائية هي القاعدة السلوكية على جميع جوانب مثلث العلاقات هذا". يوضح جنسن (Jensen, 1984: 535-536) أنه "لم يُوثق أي مقترح متعلق بسلوك المساومة في كل من الدراسات التجريبية والمواقف الواقعية بشكل أفضل أكثر من افتراض أن التنازلات تُعامل بالمثل". وتلاحظ عدة دراسات أخرى اتباع النمط نفسه (ومن الأمثلة على ذلك: Ward, 1982؛ Downs, Rocke, and Siverson, 1985؛ Leng, 1993؛ Kroll, 1995). تلخيصًا لهذه المؤلفات الأدبية الواسعة، يخلص كاشمان (Cashman, 1993: 184) إلى أن "مجموعة كبيرة من الدراسات العلمية توفر أدلة تدعم نظرية التحفيز والرد في تفسير الصراعات الدولية... إذ يبدو أن الدول تستجيب للآخرين بالطريقة ذاتها التي تُعامل بها. فالتعاون يوُلد تعاونًا، والعداء يوُلد عداءً".

من منظور نظرية الردع المثالي، يُعدّ مبدأ المعاملة بالمثل أمرًا طبيعيًا تمامًا وسهل التفسير. فإرساء المعاملة بالمثل، أو توقعات الرد المماثل، يُعادل في جوهره تعزيز المصدقية، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة احتمالية السلوك التعاوني من الطرف الآخر. لذلك، ليس من المُستغرب على الإطلاق أن تُظهر التحليلات الإحصائية التي أجراها هوث (Huth, 1988a) حوب علاقات الردع الموسع وجود ارتباط وثيق بين أسلوب التفاوض الصارمة ولكن المرنة، وتوظيف



إستراتيجيات الرد المماثل وبين نجاح الردع الموسع. ويعرّف هوث الموقف الدبلوماسي الصارم ولكن المرن على أنه إشارة تدل على استعداد المدافع للقيام بتسويات من دون الاستسلام، بينما تتضمن سياسة الرد المماثل ردوداً مماثلة خلال الأزمات أو التعبئة العسكرية. وبالتالي، فإن جوهر كل من أسلوب التفاوض الصارم ولكن المرن، والرد المماثل على استفزاز فعلي، يكمن في المعاملة بالمثل، بوصفها المعيار الذي يشير إلى المصادقية عند الوعد أو التهديد، ويثبتها عند التطبيق.

قد يبدو كل هذا بديهياً تماماً، وهو كذلك بالفعل من منظور نظرية الردع المثالي. ومع ذلك، فإن من الصعب على نظرية الردع الكلاسيكي، إن لم يكن من المستحيل، تفسير السلوك المتبادل واسع الانتشار. تذكروا أن منظري الردع الكلاسيكي ينطلقون من فرضية أن تنفيذ التهديدات النهائية جميعها غير منطقي، ويبرّر هذا الافتراض استخدام لعبة الدجاجة نموذجاً مستعاراً لفهم الأزمات والنزاعات بين القوى العظمى. لكن في الألعاب المستندة إلى نموذج الدجاجة، لا يُمَثَّل التعاون المتبادل أو الانسحاب المتبادل من التوازنات المثالية في الألعاب الفرعية داخل كل مرحلة فرعية من اللعبة الفرعية. بل على العكس، فإن أفضل إستراتيجية لكل لاعب هي عكس إستراتيجية الآخر، ولهذا السبب تُركز النماذج المستمدة من لعبة الدجاجة على توقع الفائز أو الخاسر في الأزمات (انظر مثلاً، باويل، 1987). أما العلاقات التي تنطوي على مبدأ المعاملة بالمثل، فهي نادرة جداً في هذه النماذج، ما يعني أن الحرب والسلام أمران لا يمكن فهمهما في هذا السياق. وبالتالي، يكمن التحدي النظري الأساس لنظرية الردع الكلاسيكي في التوفيق بين غياب الحرب واستمرار حالة السلام.

في المقابل، يصبح التعاون المتبادل والانسحاب المتبادل (أو السلام والحرب) مفهوماً بسهولة عند استخدام المسلمات التي تميز نظرية الردع المثالي عن النهج الأخرى لتحليل الردع. لا شك أن دراسة أكسلرود (Axelrod, 1984) الرائدة تلقي الضوء بشكل مهم على الظروف التي تؤدي إلى التعاون في ألعاب معضلة السجينين المتكررة، لكن لا يمكن إلا لنظرية الردع المثالي تفسير سبب تحرك صناع القرار لتعديل الهيكل الأساسي للعبة معينة من أجل إنشاء لعبة جديدة بهيكل تفضيلي مشابه لمعضلة السجينين، وإلا لماذا سيملك مفاوض ناجح مثل هنري كيسنجر رمزاً تشغيلياً "يشبه وصف نظرية الألعاب للسياسة كما تصوره معضلة السجينين" (Walker, 1977: 129).

يوجد على الأقل توازنان مثاليان للعبة الفرعية، حتى في أبسط الألعاب التتابعية التي تجمع بين الخصائص الهيكلية البارزة لمعضلة السجينين مع إستراتيجيات تسمح بالانتقام. وينطوي التوازنان على مبدأ المعاملة بالمثل؛ إذ يرتبط أحدهما بالتعاون المتبادل والآخر بالصراع المتبادل. ومن الواضح أن آفاق السلام هي التي توفر الحافز للتلاعب بهيكل تفضيلات اللعبة. لكن لإحداث التغيير، يتعيّن على اللاعبين إقناع بعضهم بأنهم يفضلون بالفعل، أو أنهم

يميلون إلى تفضيل، المقاومة على الاستسلام. بعبارة أخرى، يجب على كل لاعب إثبات أو ترسيخ مصداقية تهديده الانتقامي.

نؤكد أنّ فهمنا لهيكل اللعبة يتوافق مع رؤية سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977: 480)، إذ نراه قائماً على تصنيفات اللاعبين الترتيبية لنتائج اللعبة الإجمالية التي تشمل الفوز والخسارة والتسوية والصراع. وربما ليس من قبيل المصادفة أن جهودنا في نمذجة هذه الديناميكيات تقدّم تفسيراً طبيعياً للنمط غير الموضّح حتى الآن الذي يجده سنايدر وديزينغ بين هياكل الأزمات ونتائجها (كما هو موضح في الجدول 15).

جدول 15 هياكل الأزمات ونتائجها

الهياكل	الحالات	النتيجة النموذجية
<i>متماثلة</i>		
1. معضلة السجينين	أغادير، 1911 برلين، 1962-1958 حرب أكتوبر (يوم الغفران)، 1973	تسوية
2. لعبة الدجاجة	ميونيخ، 1938 (مرحلة متأخرة) برلين، 1948 لبنان، 1958 إيران، 1946 (مرحلة متأخرة)	يستسلم أحد الطرفين
3. القائد	البوسنة، 1908 (مرحلة مبكرة) ألمانيا-النمسا، 1914 الرور، 1923 إيران، 1946 (مرحلة مبكرة)	يقود أحد الشركاء والآخر يتبع؛ أو يتفكك التحالف أو ينهار الانفراج الدولي
4. المأزق	أميركا-اليابان، 1941-1940	الحرب
<i>غير متكافئة</i>		
5. كشف الخداع (طرف في معضلة السجينين، والآخر في لعبة الدجاجة)	المغرب، 1905 جزر كيموي، 1958 كوبا، 1962	استسلام طرف لعبة الدجاجة أو تسوية غير عادلة
6. المنتمر (المنتمر - لعبة الدجاجة)	فشودة، 1898 البوسنة، 1909 (مرحلة متأخرة)	استسلام طرف لعبة الدجاجة
7. المنتمر - معضلة السجينين	ألمانيا-النمسا ضد روسيا-فرنسا، 1914	الحرب

8. المتنمر الكبير (المتنمر الكبير - لعبة الدجاجة)	ميونيخ، 1938 (مرحلة مبكرة)	الحرب (تم تجنبها في هذه الحالة عن طريق تحول الهيكل الألماني إلى لعبة الدجاجة أو المتنمر)
9. الحامي (المتنمر - القائد)	السويس، 1956 (أميركا - بريطانيا) جزر كيموي، 1958 (أميركا-تايوان)	الحليف المهيمن يحمي ويقيد الحليف التابع

المصدر: سنايدر وديزينغ، 1977: 482.

من منظور نظرية الردع المثالي، تُبرز النتائج التي توصل إليها سنايدر وديزينغ أن التسوية تحدث فقط عندما تكون هيكلية الأزمة مشابهة لهيكلية معضلة السجينين، بينما تشجع الحروب في الهياكل التي يمتلك فيها كل لاعب تهديدات موثوقة، لكن يفتقر أحد اللاعبين على الأقل إلى تهديد ردع قادر على المقاومة (أي هيكلية المأزق، والهيكلية التي تدمج بين معضلة السجينين والمتنمر، والمتنمر الكبير). أما الاستسلام، فيرتبط بالهياكل التي يفتقر فيها تهديد أحد اللاعبين إلى المصادقية (أي لعبة الدجاجة، وكشف الخداع، والهيكلية التي تدمج بين المتنمر والدجاجة).<sup>15</sup> وبالتالي، تتوافق توقعات نظرية الردع المثالي توافقًا تامًا مع تحليل الحالة الذي أجراه سنايدر وديزينغ. كما يعزز هذا التوافق قدرة نظرية الردع المثالي التفسيرية، إذ لم تقدم أي دراسة رسمية أخرى تفسيرًا مُقنعًا لهذه الملاحظات. بمعنى آخر، لا يمكن تفسير النتائج التجريبية الملخصة في الجدول 15، من دون نظرية الردع المثالي، ببساطة.

إن القول بأن الهيكلية هي المفتاح لتفسير دراسات الحالة التي أجراها سنايدر وديزينغ هو ببساطة طريقة أخرى لتسليط الضوء على الدور الحاسم الذي تؤديه المصادقية في معادلة الردع، لأن مصادقية التهديد هي المحدد الرئيسي للهيكلية. لكن، ينبغي علينا الحذر من التعميم المطلق، فعلى الرغم من أهمية مصادقية التهديدات في ديناميكيات الردع، فإنها ليست ضرورية لنجاحه بشكل مطلق. إذ قد يسهم غياب مصادقية التهديدات، في بعض الحالات، في الحفاظ على الوضع الراهن، بينما قد يؤدي وجودها إلى فشل الردع!

بالتأكيد، نتحدث الآن عن تهديد متحدهً محتمل، وليس تهديد مدافع. على سبيل المثال، في علاقة الردع الموسع حيث يفتقر تهديد المتحدي التصعيدي إلى المصادقية، يجب أن يسود الردع بصرف النظر عن طبيعة التهديد الذي يمتلكه المدافع على المستوى التكتيكي أو الإستراتيجي، ما يدحض الافتراض الشائع بأن وجود المصادقية ضروري لنجاح الردع. أولئك الذين يجدون هذه الملاحظة واضحة تمامًا يجب أن يتساءلوا عن سبب قلة الاهتمام بهذا الجانب من الردع

<sup>15</sup> راجع كتاب سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977) للاطلاع على تعريفات مفصلة لهذه الألعاب الثنائية (الألعاب التي تتضمن لاعبين، لدى كل منهما إستراتيجيتين). إن "القائد" و"الحامي" هما نوعان من ألعاب التحالف التي لا تتعلق بشكل مباشر بعلاقات الردع العدائية.

في الأدبيات التجريبية. تقليديًا، ركزت الدراسات التجريبية على تهديد المدافع فحسب؛ ما إذا تم توصيله، وما إذا كان واضحًا ومفهومًا، وما إذا كان حقيقيًا، وما إذا كان سيؤذي.<sup>16</sup>

إحدى الإسهامات النظرية المهمة التي تقدمها نظرية الردع المثالي هي أنها تسلط الضوء على الدور المحوري الذي يؤديه تهديد المتحدّي المحتمل في معادلة الردع. فمن الممكن ردع المتحدّي حتى لو كان تهديد المدافع يفتقر إلى المصدقية، وذلك إذا كان المتحدّي غير قادر على ردع المدافع عن المقاومة. وتغفل الدراسات التجريبية التي تحاول تفسير نجاح الردع، مع التركيز على خصائص تهديد المدافع فحسب، عن هذا البعد الأساس للردع الموسع.<sup>17</sup>

للتلخيص باختصار، يعتمد احتمال نجاح الردع بشكل مباشر على تقييم اللاعبين للوضع الراهن وقدراتهم على توجيه التهديدات والتأثير المتبادل لمصدقية هذه التهديدات. فيفشل الردع دائمًا في حالة عدم وجود القدرة، بينما تزداد احتمالية نجاحه عندما يكون الوضع الراهن ذا قيمة عالية، أو عندما تكون جميع التهديدات موثوقة تمامًا، أو عندما يفتقر تهديد الخصم إلى المصدقية. وفي ألعاب الردع المباشر التي يمكن فيها التعرف بوضوح إلى المتحدّي والمدافع، يكون الردع مؤكدًا، بشرط أن يتمتع تهديد المدافع الانتقامي بمصدقية عالية.

#### 10.4 انهيارات الردع والصراعات المحدودة ودوامات التصعيد

يثير كل ذلك تساؤلات حول العواقب المحتملة لانهيار الردع. وتشير نماذجنا إلى ارتباط فشل الردع عادة بتوزيع غير متماثل للمصدقية، أي باختلال التوازن في العزيمة التي يبديها كل طرف. لذلك، كما هو متوقع، تشكل الانتصارات أحادية الجانب النموذج الأكثر شيوعًا عندما يفشل الردع؛ فيبدأ أحد الأطراف الصراع، بينما يستسلم الآخر ببساطة. لذا، ليس من المستغرب أن نرى هذا النمط في تحليلات سنايدر وديزينغ (Snyder and Diesing, 1977) المفصلة التي تم تلخيصها في الجدول 15، أو الاستنتاج بأن "عدم القيام بأي شيء" أو "عدم اتخاذ أي إجراء عسكري" هما السلوكين الأكثر شيوعًا بين المدافعين في النزاعات المسلحة بين الدول (Hart & Ray, 1996).<sup>18</sup> وتتسق كذلك ملاحظة هوث وروسيت (Huth and Russett, 1988: 29) بأن "معظم الصراعات الدولية تُحلّ بعيدًا عن الحرب" مع بنية نظرية الردع المثالي.

<sup>16</sup> أحد أسباب التركيز على خصائص التهديد لدى المدافع هو الهوس بتفسير فشل الردع والافتقار النسبي إلى الاهتمام بتفسير نجاح الردع.  
<sup>17</sup> لا نقصد الإشارة ضمناً إلى أن نظرية الردع الكامل هي الإطار النظري الوحيد الذي يسلط الضوء على أهمية تهديد المتحدّي، بل نقصد فحسب أنها تفعل ذلك بشكل صريح. تشير النماذج التي ترى أن بدء الصراع يعتمد على المنفعة الإيجابية المتوقعة للمتحدّي - مثال: بوينو دي ميسكيتا، 1981 وو، 1990 (Bueno de Mesquita, 1981؛ Wu, 1990) - أيضاً إلى الطبيعة التفاعلية لخصائص التهديد.  
<sup>18</sup> نحن مدينون لدوغلاس ليمكي لهذه الملاحظة.

لكن، توجد احتمالات سلوكية أخرى؛ وعلى الرغم من ندرتها النسبية في نماذجنا، يُعد تحديد الظروف التي تحدث فيها مساهمة نظرية أخرى تقدمها نظرية الردع المثالي. وعلى وجه التحديد، فإن الشروط المسبقة للصراعات المحدودة ودوامات التصعيد متشابهة، لكنها متميزة. إذ تتطلب أن يفاجأ البادئ بعدم تلبية مطالبه على الفور، وهو سيناريو يحدث طوال الوقت في السياسة الدولية (Huth and Russett, 1988: 43). وبالتالي، يعتمد هذان النمطان بشكل كبير على عدم اليقين الإستراتيجي وردود الفعل غير المتوقعة، ويمكن تفسيرهما على نطاق واسع على أنها أخطاء ناتجة عن فشل استخباراتي أو إخفاق بيروقراطي أو سوء تقدير أو أي نقص آخر في القدرات المعرفية أو جمع المعلومات. يمكن تفسير مثل هذه التسلسلات السلوكية ضمن إطار الاختيار العقلاني؛ نظرًا لأن اللاعبين يجدون أنفسهم في مواقف كانوا يعتقدون أنها غير محتملة، فإن خيارات أفعالهم التي تؤدي إلى هاتين الفتنتين المتميزتين من الصراعات قد تكون مع ذلك متسقة مع أهدافهم.

لكن، لكي يبقى الصراع غير المتوقع محدودًا، يجب استيفاء شرط إضافي. إذ يجب أن يستنتج المتحدّي، بعد ملاحظة الرد غير المتوقع، أن التصعيد الإضافي سيؤدي إلى نتائج أكثر سوءًا؛ أي إلى اندلاع صراع شامل. وعلى سبيل المثال، يمكن النظر إلى النزاع التجاري بين الولايات المتحدة واليابان في أيار في العام 1995، الذي اندلع عندما أعلنت الولايات المتحدة فرض تعريفات عقابية على ثلاثة عشر سيارة فاخرة يابانية. ويبدو أن صلابه موقف الرئيس كلينتون قد فاجأت اليابان،<sup>19</sup> حيث وافقت في حزيران على فتح سوقها للسيارات وقطع غيار السيارات الأمريكية. وبذلك، لم تتجنب اليابان فرض العقوبات التجارية القاسية الفورية فحسب، بل تجنبت أيضًا احتمال حدوث قطيعة دراماتيكية في العلاقات الاقتصادية والإستراتيجية الضمنية. ومن جانبها، أشارت الولايات المتحدة بوضوح ودقة إلى مخاطر عدم الامتثال. إذ أكد المتحدث باسم البيت الأبيض مايكل ماكوري بشكل ملحوظ لليابان أن الولايات المتحدة كانت تحاول "الحفاظ على عزل خلافاتنا التجارية"، لكنه حذر من أنه إذا سُمح لهذه الخلافات بالتأجج، فإنها "قد تؤثر على جوانب التعاون الأخرى" (Sanger, 1995). وكانت النتيجة النهائية أن "الولايات المتحدة واليابان توصلتا إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة، ... [وتجنبنا] قتالًا كان يمكن أن يتصاعد إلى حرب تجارية قاسية وخطيرة" (Stein, 1995).<sup>20</sup> بمعنى آخر، تظل الصراعات المحدودة محدودة لأن الفروق المعلوماتية تُحل لصالح المدافع. وعلى النقيض من ذلك، تحدث دوامة التصعيد عندما لا تُحل. وكما هو الحال عمومًا، يبدأ المتحدّي صراعًا على أمل تلبية مطالبه، وأن تكون المقاومة ضئيلة. فتتصاعد الصراعات إلى أعلى مستوياتها عندما تظهر مقاومة غير متوقعة وعندما يخطئ المتحدّي

<sup>19</sup> يشكل فرض العقوبات فعليًا أمرًا غير اعتيادي في النزاعات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان.

<sup>20</sup> كما هو الحال عمومًا، يصعب أحيانًا تصنيف التفاعلات في العالم الحقيقي. ففي النزاع التجاري بين الولايات المتحدة واليابان، فُرضت بالفعل العقوبات الجمركية في 19 أيار، الأمر الذي دفعنا إلى الحكم عليه باعتباره صراعًا محدودًا. وكان من المقرر تحصيل التعريفات بأثر رجعي بعد 28 حزيران، وهو تاريخ بدء سريانها، لكن ألغى الاتفاق الذي تم التوصل إليه في اللحظة الأخيرة التعريف.

في تقدير الرد غير المتوقع باعتباره مجرد مقدمة للاستسلام في نهاية المطاف. وبالتالي، فإن تصاعد الصراعات هو نتيجة خيارات ذات عواقب غير متوقعة. وتشكل الحرب العالمية الأولى وتورط الولايات المتحدة في فيتنام خير مثالين على ذلك. ففي الحالة الأولى، توقع المتحاربون صراعاً قصيراً وحاسماً. ولو كان قد تم التنبؤ بالمذبحة الناتجة عن الجمود على الجبهة الغربية، لكان من المؤكد أن قرارات ألمانيا والنمسا-المجر التي أدت إلى سلسلة ردود الأفعال الحاسمة من التحركات والتحركات المضادة كانت ستكون أكثر حذراً. وعلى نحو مماثل، كان من المرجح أن يكون تورط الولايات المتحدة في جنوب فيتنام مختلفاً لو كان صناع القرار الأميركيون قد علموا مسبقاً أن الحرب ستتصاعد على النحو الذي حدث.

يمكن بالتالي أن تساعد نظرية الردع المثالي في تفسير حروب مثل الحرب العالمية الأولى وحرب فيتنام، اللتين لم يرغب فيهما أحد في الواقع. كما يمكنها أن تساعد في تفسير انتشار التحليلات التي تفسر وقوع الحرب باستخدام العاطفة البشرية أو الإدراك أو سوء التقدير. وليس مفاجئاً لنا أن الكثير من الصراعات يمكن إرجاعها إلى الخطأ البشري. وفي حالة التكافؤ، يمكن اجتياز المسار الأكثر شيوعاً إلى الحرب الشاملة فقط عندما يكون اللاعبون غير متأكدين من تفضيلات بعضهم البعض. ينسب بعض النظريين عدم التيقن هذا إلى ديناميكيات نفسية، بينما ينسب آخرون إلى قصور معرفي أو فشل استخباراتي. ولأن هذه الأسباب يمكن أن تكون متنوعة جداً، فإننا نفضل عدم محاولة تصنيف الأسباب الجذرية لعدم التيقن البشري. بدلاً من ذلك، اقتصرنا على استكشاف تداعياته العقلانية.

## 10.5 الأسلحة النووية والردع

بالانتقال الآن إلى دور الأسلحة النووية في معادلة الردع، نتساءل عما إذا كانت الأسلحة النووية تشكل قوة استقرار في السياسة الدولية، أم أنها اختراعات مروعة من المحتمل أن تحول الحرب الكبرى القادمة إلى آخر حرب في التاريخ. إجابتنا هي أنه قد تكون الاثنتين معاً. من الواضح أن أحد الاختلافات الرئيسية بين الأسلحة النووية والأسلحة التقليدية هو تأثير الأسلحة النووية على تكلفة الصراع. وبالتالي، فإن إحدى الطرائق لفهم هذه الأسئلة بشكل أفضل هي التساؤل عن كيفية تأثير ارتفاع تكاليف الصراع على احتمال نجاح الردع.

عندما تكون التكاليف التي يربطها أحد الأطراف بالصراع كبيرة لدرجة أن تهديد الخصم الانتقامي لن يحدث ضرراً، فإن زيادة هذه التكاليف إلى ما هو أبعد من النقطة التي تصبح عندها غير مقبولة لا يمكن إلا أن يجعل نجاح الردع أكثر احتمالاً، بشرط ثبات باقي العوامل. بعبارة أخرى، تساعد الأسلحة النووية في تثبيت الوضع الراهن خاصة عندما تجعل التهديدات ممكنة.

بالطبع، بالاعتماد على الموقع الجغرافي والظروف المحيطة وقيم الأطراف المعنية، قد تكون الأسلحة التقليدية كافية لهذا الغرض بالفعل. وإذا كان الأمر كذلك، فقد تكون الأسلحة النووية غير ذات صلة. وكما لوحظ سابقاً، فإن الزيادات الإضافية في تكلفة الصراع بعد نقطة معينة لن يكون لها أي تأثير على استقرار الردع، وهذا هو السبب في أننا نعارض القدرة على التدمير المفرط وندعم الحد الأدنى من مواقف الردع (انظر القسم 10.1).

وبعبارة أخرى، عندما نأخذ في الاعتبار التكاليف وحدها، فإن خصائص الاستقرار التي تتمتع بها الأسلحة النووية لها حدود واضحة. علاوة على ذلك، حتى عندما تمنح الأسلحة النووية التهديدات قدرة تنفيذية، فقد تكون غير كافية لضمان السلام. وكما ناقشنا سابقاً، فإن القدرة ضرورية لكنها ليست كافية لنجاح الردع. وبالتالي تتوقف الإجابة الشافية عن هذا السؤال على العلاقة المفترضة بين الأسلحة النووية ومصادقية التهديدات باستخدامها. نحن لا ندعي أي خبرة خاصة في هذا الشأن، لذا، إجابتنا متوقفة، ليس على افتراض مصادقية التهديد فحسب، بل على سياق الردع أيضاً، أي ما إذا كان مباشراً أم موسعاً. سننظر أولاً في علاقات الردع المباشر.

إذا افترضنا، كما يفعل منظرو الردع الكلاسيكي، أن الحرب النووية غير عقلانية بطبيعتها، وبالتالي فإن التهديدات بالانتقام ذات مصادقية مشكوك فيها (أو تفتقر إليها تماماً)، فإن الأسلحة النووية تمثل بالتأكيد عوامل زعزعة للاستقرار، وفي ظل هذه الظروف، يكون الردع غير مرجح وضعيفاً جداً. من المؤكد أن بعض منظري الردع الكلاسيكي قد بنوا نماذج تقترح خلاف ذلك، لكنها تعتمد على افتراضات خاصة أو على انتهاكات لقواعد العقلانية، ما يؤكد عدم الاستقرار الذي يميز علاقات الردع عندما يتم اعتبار عدم عقلانية التهديدات أمراً مفروغاً منه.

ما مدى معقولية هذا الافتراض؟ يبدو في الظاهر أنه غير قابل للطعن. وما الذي يمكن أن يكون أسوأ من حرب نووية شاملة؟ لا شيء، إلا ربما تحمل تكاليف الهجوم النووي من دون القدرة على الرد. في الواقع، يجادل معظم المفكرين الإستراتيجيين، بما في ذلك بعض الذين يبنون نماذج ردع تفترض وجود لاعبين بتهديدات غير عقلانية (بشكل متناقض في بعض الأحيان) بأن التهديدات الانتقامية في علاقات الردع المباشر ليست غير عقلانية على الإطلاق. إذ يلاحظ شيلينغ (Schelling, 1966: 36)، على وجه الخصوص، أن "الفرق بين الوطن القومي وكل شيء 'خارج الحدود' هو الفرق بين التهديدات التي تتمتع بمصادقية جوهرية، حتى لو لم تُذكر، وبين التهديدات التي يجب جعلها ذات مصادقية". وبالمثل، يرى هوارد (Howard, 1983: 96) أنه "لا يوجد سبب للتشكيك في مصادقية قرار الحكومة بالانتقام بعد تعرض أراضيها للهجوم النووي". وبنفس السياق، يؤكد كويستر (Quester, 1989) أنه "لا شك في ذهن أي شخص أن الاتحاد السوفييتي سيتعرض للانتقام رهيب إذا هاجم الولايات المتحدة نفسها، وأن الولايات المتحدة ستعرض للانتقام مماثل إذا هاجمت الاتحاد السوفييتي". وأخيراً، يلاحظ تشيوفي-ريفيا وستار (Cioffi-Revilla and

Starr, 1995: 448) أنه في الحالة التاريخية لـ "الردع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، فإن مسألة الاستعداد تُعدّ أمرًا ثانويًا، ويُفترض وجودها تلقائيًا إذا بادر الطرف الآخر بشنّ ضربة نووية".

إذا قُبِلت هذه الادعاءات، تقترح نظرية الردع المثالي إجابة مختلفة. فالردع مؤكد في حالات الردع الأحادي عندما تكون التهديدات النهائية القادرة ذات مصداقية أيضًا. إلا أن القصة مختلفة قليلًا في ألعاب الردع المتبادل؛ فالحرب الشاملة هي دائمًا احتمال عقلائي، لكن كذلك الوضع الراهن. وبالتالي، طالما أن كلا الجانبين يمتلكان القدرة على الضربة الثانية، فقد تساعد الأسلحة النووية في تأمين الوضع الراهن. وبطبيعة الحال، لا بد من الموازنة بين خصائص الاستقرار هذه وخطر انهيار الردع، الذي يُعدّ السبب الرئيسي لعدم دعمنا للانتشار الانتقائي للأسلحة النووية.

من المثير للاهتمام، وربما من قبيل الصدفة، أن تسير استنتاجاتنا في الاتجاه المعاكس عندما يقتصر الاهتمام على علاقات الردع الموسع. لتقبّل للحظة الادعاء الإشكالي بأن التهديدات النهائية تتمتع بالمصداقية نفسها في حالة الردع الموسع كما هو الحال في علاقة الردع المباشر. فباعتبار مثل هذه الفرضية، يعتمد استقرار الردع على مصداقية تهديد المدافع التكتيكي أو التهديد من المستوى الأدنى. وفي الحالات ذات الأهمية العالية للمدافع، كما هو الحال، على سبيل المثال، عندما يكون حليف مقرب أو قضية إستراتيجية حيوية على المحك، فإن فرص نجاح الردع جيدة. لكن، في المناطق الهامشية، فإن الردع الموسع من المرجح أن ينهار.

لكن، تميل تهديدات الردع الموسع القائمة على الأسلحة النووية إلى أن تكون أقل مصداقية، كما أحب ديجول الإشارة إلى ذلك. وتقترح نظرية الردع المثالي أنه كلما ازداد التأكيد على هذا الاتجاه، كان ذلك أفضل. ومع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، كلما قلّت مصداقية التهديد الإستراتيجي الذي يشكله متحدٌ محتمل، "ازدادت" احتمالات نجاح الردع الموسع، والعكس صحيح.

يؤثر كذلك الارتباط الذي نقيمه بين مصداقية التهديد واستقرار علاقات الردع المباشر والموسع في الانتشار الأمثل للقوة العسكرية. بعبارة أخرى، فإن الانتشار الذي يعتمد على مبدأ الكل أو لا شيء مثل الرد الكاسح يمكن أن يكون فاعلًا في حالتين فقط: (1) عندما يفتقر المتحدّي المحتمل إلى تهديد إستراتيجي قادر، كما كان الحال بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي طوال الخمسينيات، أو (2) عندما يكون تهديد المتحدّي المحتمل الإستراتيجي غير قابل للتصديق ببساطة. بشكل عام، وفي حالة التكافؤ، حتى عندما يتحقق الشرط الأول، فإنه لا يصمد لفترة طويلة. وهذا ما أثبتته تاريخ العلاقة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وردّ باكستان بالمثل على اختبارات الهند للأسلحة النووية في العام 1998 والصواريخ الباليستية في العام 1999. لكن يبدو أن إسرائيل تشكل استثناءً لهذه القاعدة، على الرغم من أن عددًا من خصوم إسرائيل المحتملين، مثل إيران والعراق وليبيا، قد يكتسبون قدرات نووية في



مرحلة ما في المستقبل، وربما قريباً. وعندما يحدث هذا، فقد يكون مفتاح أمن إسرائيل هو قدرتها على صد هجوم تقليدي، وهو ما يبرر تجنبها لنهج الكل أو لا شيء في الدفاع.

بالمقابل، فإن الانتشار الأقل صرامة توفر فرصاً إضافية للردع، حتى ضد متحدٍ مصمّم.<sup>21</sup> ومن الواضح أن انتشارات الرد المرن تعمل بشكل أفضل عندما تكون تهديدات المدافع - سواءً كانت تكتيكية أو إستراتيجية - ذات مصداقية عالية. وتشكل إسرائيل مثلاً مكرراً على ذلك. لكن عاين إحدى عواقب موقف إسرائيل الفريد: من خلال ردعها الفاعل للحرب الشاملة منذ العام 1973، لم تترك لأعدائها سوى خياراً ضئيلاً هو شن الصراع على المستوى ما دون التكتيكي (أي الإرهاب).

إن أكثر أساليب الرد المرن فاعلية هي سياسة عدم الاستخدام الأول للأسلحة النووية. يمكن أن تؤدي هذه السياسة إلى نجاح الردع، حتى عندما يكون تهديد المدافع بالرد بالمثل ذا مصداقية معتدلة ليس إلا. لكن دائماً ما توجد احتمالات عقلانية أخرى في ظل هذه الشروط نفسها، ما يعني أنه لا يمكن ضمان استمرارية الوضع الراهن. ويكون الردع أكثر عرضة للانهياب عندما يكون المتحدّي مهتياً لشن حرب إستراتيجية. كما أن أسلوب الردع الخالص يتماشى أيضاً مع الردع الناجح. كما أن الإستراتيجيات التي تعتمد على الردع الخالص قد تنجح أيضاً في تحقيق الردع، لكن غالباً ما تكون المعتقدات الوجودية التي تدعم هذا الاستنتاج غير قابلة للتصديق، ما يجعلنا نخفض من فاعلية هذه "السياسة". ويمكن القول أيضاً إنه من النادر، إن لم يكن من المستحيل، أن يقدم موقف القتال أي ميزة تُذكر للمدافع عن الوضع الراهن مقارنة بموقف الكل أو لا شيء.

## 10.6 الخاتمة

في الختام، نود أن نوضح أننا على دراية تامة بأن النظرية التي بنيناها بعيدة كل البعد عن الكمال. ففي نظرية الردع المثالي، صفة *المثالي* تعدّل *الردع*، وليس *النظرية*. ومع ذلك، من المشروع أن نتساءل عن الإضافة التي تقدمها نظرية الردع المثالي إلى فهمنا للعلاقات الثنائية المعقدة.

ومع ذلك، نعتقد أننا نقدم منظوراً متسقاً لفهم ديناميكيات الردع ومنطقاً واضحاً يدعم توصياتنا. ونحن مستعدون تماماً للاعتراف بأن معظم استنتاجاتنا واضحة، على الرغم من أنها تتعارض مع الحكمة التقليدية، أي مع نظرية الردع

<sup>21</sup> تتفق سياسة نشر الأسلحة النووية الأمريكية الحالية مع هذا الاستنتاج، وكذلك السبب الذي قُدّم لدعمها. فقد وصف وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين السياسة الأمريكية، في تقريره السنوي الذي قدمه إلى الرئيس والكونغرس (الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية في العام 1998)، قائلاً "سيستمر التخطيط لمجموعة واسعة من الخيارات النووية لضمان عدم ترك الولايات المتحدة في مواجهة خيار إما كل شيء أو لا شيء".

الكلاسيكي. والواقع أننا لا نرغب في غير ذلك. ونأمل أن تفسر نظرية الردع المثالي سبب تضليل الكثير من الحكمة التقليدية، وأن تبرر الكثير من المقترحات التي تبدو في الواقع بديهية.

نعتقد أن مزايا نظرية الردع المثالي كثيرة. إذ تتوافق هذه النظرية، في ظاهرها، مع أفضل الدراسات التجريبية في هذا المجال، كما تساعد في تفسير سبب تجنب صناع السياسات للانتشار النووي. إذ تتطرق إلى فاعلية إستراتيجيات الانتشار مثل الرد الكاسح الضخم والرد المرن، كما توفر إطاراً متماسكاً لتقييم تأثير تقليص القوة.<sup>22</sup> تلتزم النظرية أيضاً بمبادرات الحد من التسليح واتباع سياسة عدم الاستخدام الأول، كما أنها تُبرز أهمية هيمنة التصعيد. كما توضح التأثيرات غير المتوقعة المزعزعة للاستقرار التي قد تترتب على التهديدات القوية (مثل مفارقة الاستقرار- اللإستقرار) والتأثير المستقر للتهديدات غير الموثوقة (مثل توازنات المتحدّي المرن). بالإضافة إلى ذلك، تساعد النظرية في تفسير مجموعة من النتائج الواقعية، بما في ذلك الصراعات المحدودة ودوامات التصعيد. نأمل أن يكون هذا كله واضحاً للقارئ أيضاً.

---

<sup>22</sup> لمزيد من الاطلاع حول تأثير تقليص القوة على استقرار الردع، انظر كيلغور وزاغاري (1997) (Kilgour and Zagare).



- Abrams, Herbert L. (1988). "Inescapable Risk: Human Disability and 'Accidental' Nuclear War." *Current Research on Peace and Violence*, 11: 48 - 60.
- Achen, Christopher H. (1987). "A Darwinian View of Deterrence." In Jacek Kugler and Frank C. Zagare (eds.), *Exploring the Stability of Deterrence*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- Achen, Christopher H. and Duncan Snidal (1989). "Rational Deterrence Theory and Comparative Case Studies." *World Politics*, 41: 143 - 169.
- Allan, Pierre and Cédric Dupont (1999). "International Relations Theory and Game Theory: Baroque Modeling Choices and Empirical Robustness." *International Political Science Review*, 20: 23 - 47.
- Allison, Graham T. (1971). *Essence of Decision: Explaining the Cuban Missile Crisis*. Boston: Little, Brown.
- Alsharabati, Carole (1997). "Dynamics of War Initiation." Ph.D. thesis, Claremont Graduate School, Claremont, CA.
- Alt, James E., Randall L. Calvert, and Brian Humes (1988). "Reputation and Hegemonic Stability: A Game-Theoretic Analysis." *American Political Science Review*, 82: 445 - 466.
- Altfeld, Michael F. (1985). "Uncertainty as a Deterrence Strategy: A Critical Assessment." *Comparative Strategy*, 5: 1 - 26.
- Anderton, Charles H. and Thomas Fogarty (1990). "Consequential Damage and Nuclear Deterrence." *Conflict Management and Peace Science*, 11: 1 - 15.
- Angell, Norman (1910). *The Great Illusion: A Study of the Relation of Military Power to National Advantage*. New York: Putnam's.
- Art, Robert J. (1985). "Between Assured Destruction and Nuclear Victory: The Case for the 'MAD-Plus' Posture." *Ethics*, 95: 497 - 516.
- Aspin, Les (1986). "Midgetman: Why We Need a Small Missile." *Issues in Science and Technology*, 2: 38 - 48.
- Aumann, Robert (1976). "Agreeing to Disagree." *Annals of Statistics*, 4: 1236 - 1239.
- Axelrod, Robert (1984). *The Evolution of Cooperation*. New York: Basic Books.
- Bacharach, Michael (1977). *Economics and the Theory of Games*. Boulder, CO: Westview Press.
- Bailer, Seweryn and Joan Afferica (1982/83). "Russia and Reagan." *Foreign Affairs*, 61: 249 - 271.
- Banks, Jeffrey S. (1990). "Equilibrium Behavior in Crisis Bargaining Games." *American Journal of Political Science*, 34: 599 - 614.
- Baugh, William H. (1984). *The Politics of Nuclear Balance*. New York: Longman.
- Bennett, Peter G. (1995). "Modeling Decisions in International Relations: Game Theory and Beyond." *Mershon International Studies Review*, 39: 19 - 52.
- Berkowitz, Bruce D. (1985). "Proliferation, Deterrence, and the Likelihood of Nuclear War." *Journal of Conflict Resolution*, 29: 112 - 136.

- Betts, Richard K. (1987). *Nuclear Blackmail and Nuclear Balance*. Washington, DC: Brookings Institution.
- Blair, Bruce G. (1993). *The Logic of Accidental Nuclear War*. Washington, DC: Brookings Institution.
- Blechman, Barry M. and Stephen S. Kaplan (1978). *Force Without War: US Armed Forces as a Political Instrument*. Washington, DC: Brookings Institution.
- Bracken, Paul (1983). *The Command and Control of Nuclear Forces*. New Haven: Yale University Press.
- Brams, Steven J. (1975). *Game Theory and Politics*. New York: Free Press.
- (1985). *Superpower Games: Applying Game Theory to Superpower Conflict*. New Haven: Yale University Press.
- (1994). *Theory of Moves*. New York: Cambridge University Press.
- Brams, Steven J. and D. Marc Kilgour (1988). *Game Theory and National Security*. New York: Basil Blackwell.
- Brands, H.W., Jr. (1988). "Testing Massive Retaliation: Credibility and Crisis Management in the Taiwan Strait." *International Security*, 12: 124 - 151.
- Brecher, Michael (1993). *Crises in World Politics: Theory and Reality*. New York: Pergamon.
- Bremer, Stuart A. (1992). "Dangerous Dyads: Conditions Affecting the Likelihood of Interstate War, 1816 - 1965." *Journal of Conflict Resolution*, 36: 309 - 341.
- Brito, Dagobert L. and Michael Intriligator (1996). "Proliferation and the Probability of War." *Journal of Conflict Resolution*, 40: 206 - 214.
- Brodie, Bernard, ed. (1946). *The Absolute Weapon: Atomic Power and World Order*. New York: Harcourt Brace.
- (1954). "Unlimited Weapons and Limited War." *The Reporter*, November 18.
- (1959). "The Anatomy of Deterrence." *World Politics*, 11: 173 - 179.
- (1973). *War and Politics*. New York: Macmillan.
- (1978). "The Development of Nuclear Strategy." *International Security*, 2: 65 - 83.
- Bueno de Mesquita, Bruce (1981). *The War Trap*. New Haven: Yale University Press.
- (1985a). "The War Trap Revisited." *American Political Science Review*, 79: 156 - 177.
- (1985b). "Toward a Scientific Understanding of International Conflict: A Personal View." *International Studies Quarterly*, 29: 121 - 136.
- (1990). "Pride of Place: The Origins of German Hegemony." *World Politics*, 43: 28 - 52.
- (1996). "Counterfactuals and International Affairs: Some Insights from Game Theory." In Philip E. Tetlock and Aaron Belkin (eds.), *Counterfactual Thought Experiments in World Politics*. Princeton: Princeton University Press.
- Bueno de Mesquita, Bruce and David Lalman (1988). "Arms Races and the Opportunity for Peace." *Synthese*, 76: 263 - 283.
- (1992). *War and Reason: Domestic and International Imperatives*. New Haven: Yale University Press.
- Bueno de Mesquita, Bruce, James D. Morrow, and Ethan R. Zorick (1997). "Capabilities, Perception and Escalation." *American Political Science Review*, 91: 15 - 27.
- Bueno de Mesquita, Bruce and William H. Riker (1982). "An Assessment of the Merits of Selective Nuclear Proliferation." *Journal of Conflict Resolution*, 26: 283 - 306.
- Bundy, McGeorge (1983). "The Bishops and the Bomb." *New York Review of Books*, June 16.

- Bundy, McGeorge, George F. Kennan, Robert S. McNamara, and Gerald Smith (1982). "Nuclear Weapons and the Atlantic Alliance." *Foreign Affairs*, 60: 753 - 768.
- (1984/85). "The President's Choice: Star Wars or Arms Control." *Foreign Affairs*, 63: 264 - 278.
- Burns, John F. (1998). "Nuclear Fear Helps Enforce the Calm in Kashmir." *New York Times*, June 14.
- Buzan, Barry, Charles Jones, and Richard Little (1993). *The Logic of Anarchy*. New York: Columbia University Press.
- Carlson, Lisa J. (1995). "A Theory of Escalation and International Conflict." *Journal of Conflict Resolution*, 39: 511 - 534.
- (1998). "Crisis Escalation: An Empirical Test in the Context of Extended Deterrence." *International Interactions*, 24: 225 - 253.
- Cashman, Greg (1993). *What Causes War? An Introduction to Theories of International Conflict*. New York: Lexington Books.
- Cioffi-Revilla, Claudio (1983). "A Probability Model of Credibility." *Journal of Conflict Resolution*, 27: 73 - 108.
- (1998). *Politics and Uncertainty: Theory, Models, and Applications*. New York: Cambridge University Press.
- (2000). "Ancient Warfare: Origins and Systems." In Manus I. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies II*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Cioffi-Revilla, Claudio and Harvey Starr (1995). "Opportunity, Willingness and Political Uncertainty." *Journal of Theoretical Politics*, 7: 447 - 476.
- Clairborne, William (1992). "What Would US Do If Quebec Cuts Canada Tie?" *Buffalo News*, March 8.
- Claude, Inis L., Jr. (1962). *Power and International Relations*. New York: Random House.
- Craig, Gordon A. and Alexander L. George (1995). *Force and Statecraft: Diplomatic Problems of Our Time*, 3rd edn. New York: Oxford University Press.
- Daalder, Ivo H. (1991). *The Nature and Practice of Flexible Response: NATO Strategy and Theater Nuclear Forces Since 1967*. New York: Columbia University Press.
- Danilovic, Vesna (1995). "Major Powers, Crisis Escalation, and War." Ph.D. thesis, University at Buffalo, State University of New York.
- (1998). "A Quantitative Analysis of Deterrence Encounters: Conceptual Refinements and New Findings." Paper delivered at the 32nd Annual Meeting of the Peace Science Society (International), New Brunswick, NJ, October 16 - 18.
- (n.d.). "Conflict Escalation: Conceptual and Methodological Issues." Department of Political Science, Texas A&M University.
- Deibel, Terry L. (1980). *Commitment in American Foreign Policy: A Theoretical Examination for the Post-Vietnam Era*. National Security Affairs Monograph Series 80 - 4. Washington, DC: National Defense University Press.
- DeNardo, James (1995). *The Amateur Strategist: Intuitive Deterrence Theories and the Politics of the Nuclear Arms Race*. New York: Cambridge University Press.
- de Rivera, Joseph (1968). *The Psychological Dimension of Foreign Policy*. Columbus, OH: Merrill.

- de Soysa, Indra, John R. Oneal, and Yong-Hee Park (1997). "Testing Power Transition Theory Using Alternative Measures of National Capabilities." *Journal of Conflict Resolution*, 41: 509 - 528.
- Deutsch, Karl W. (1988). *The Analysis of International Relations*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Dixit, Avinash and Barry Nalebuff (1991). *Thinking Strategically: The Competitive Edge in Business, Politics, and Everyday Life*. New York: Norton.
- Doran, Charles F. (1989a). "Power Cycle Theory of System Structure and Stability: Commonalities and Complementarities." In Manus I. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston: Unwin Hyman.
- (1989b). "Systemic Disequilibrium, Foreign Policy Role, and the Power Cycle." *Journal of Conflict Resolution*, 33: 371 - 401.
- Downs, George W. (1989). "The Rational Deterrence Debate." *World Politics*, 41: 225 - 237.
- (1991). "Arms Races and War." In Philip E. Tetlock, Jo L. Husbands, Robert Jervis, Paul Stern, and Charles Tilly (eds.), *Behavior, Society, and Nuclear War*, vol. II. New York: Oxford University Press.
- Downs, George W. and David M. Rocke (1990). *Tacit Bargaining, Arms Races, and Arms Control*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- (1994). "Conflict, Agency, and Gambling for Resurrection: The Principal-Agent Problem Goes to War." *American Journal of Political Science*, 38: 362 - 380.
- (1995). *Optimal Imperfection? Domestic Uncertainty and Institutions in International Relations*. Princeton: Princeton University Press.
- Eden, Lynn and Steven E. Miller, eds. (1989). *Nuclear Arguments: Understanding the Strategic Nuclear Arms and Arms Control Debates*. Ithaca: Cornell University Press.
- Ellsberg, Daniel (1959). "The Theory and Practice of Blackmail." Lecture at the Lowell Institute, Boston, March 10. Reprinted in Oran R. Young (ed.), *Bargaining: Formal Theories of Negotiation*. Urbana: University of Illinois Press (1975).
- (1961). "The Crude Analysis of Strategic Choice." *American Economic Review*, 51: 472 - 478.
- Elman, Colin (1996). "Horses for Courses: Why Not Neorealist Theories of Foreign Policy?" *Security Studies*, 6: 7 - 53.
- Engleberg, Stephen (1995). "US Took a Calculated Risk In Not Curbing Croat Attack." *New York Times*, August 13.
- Erlanger, Steven (1996). "Ambiguity on Taiwan? Will the US Fight a Chinese Attack?" *New York Times*, March 12.
- Fang, Liping, Keith W. Hipel, and D. Marc Kilgour (1993). *Interactive Decision Making: The Graph Model for Conflict Resolution*. New York: Wiley.
- Fearon, James D. (1990). "Deterrence and the Spiral Model: The Role of Costly Signals in Crisis Bargaining." Presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, August 30 - September 2.
- (1994a). "Signaling Versus the Balance of Power and Interests: An Empirical Test of a Crisis Bargaining Model." *Journal of Conflict Resolution*, 38: 236 - 269.
- (1994b). "Domestic Political Audiences and the Escalation of International Disputes." *American Political Science Review*, 88: 577 - 592.

- (1997). "Signaling Foreign Policy Interests." *Journal of Conflict Resolution*, 41: 68 - 90.
- Fink, Clinton F. (1965). "More Calculations About Deterrence." *Journal of Conflict Resolution*, 9: 54 - 65.
- Fink, Evelyn C., Scott Gates, and Brian Humes (1998). *Game Theory Topics: Incomplete Information, Repeated Games, and N-Player Games*. Thousand Oaks, CA: Sage.
- Fraser, Niall M. and Keith W. Hipel (1979). "Solving Complex Conflicts." *IEEE Transactions on Systems, Man, and Cybernetics*, SMC-9, 12: 805 - 816.
- (1984). *Conflict Analysis: Models and Resolution*. New York: North-Holland.
- Freedman, Lawrence (1987). "On the Tiger's Back: The Development of the Concept of Escalation." In Roman Kolkowicz (ed.), *The Logic of Nuclear Terror*. Boston: Allen & Unwin.
- (1989). *The Evolution of Nuclear Strategy*, 2nd edn. New York: St. Martin's Press.
- Friedman, James W. (1986). *Game Theory with Applications to Economics*. New York: Oxford University Press.
- Friedman, Milton (1953). *Essays in Positive Economics*. Chicago: University of Chicago Press.
- Fudenberg, Drew and Jean Tirole (1991). *Game Theory*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Fukuyama, Francis (1992). *The End of History and the Last Man*. New York: Free Press.
- Gacek, Christopher M. (1994). *The Logic of Force: The Dilemma of Limited War in American Foreign Policy*. New York: Columbia University Press.
- Gaddis, John Lewis (1982). *Strategies of Containment: A Critical Appraisal of Postwar American National Security Policy*. New York: Oxford University Press.
- (1986). "The Long Peace: Elements of Stability in the Postwar International System." *International Security*, 10: 99-142.
- (1987). *The Long Peace: Inquiries Into the History of the Cold War*. New York: Oxford University Press.
- (1997). *We Now Know: Rethinking Cold War History*. New York: Oxford University Press.
- Gallois, Pierre (1961). *The Balance of Terror*. Boston: Houghton-Mifflin.
- Gamson, William and Andre Modigliani (1971). *Untangling the Cold War: A Strategy for Testing Rival Theories*. Boston: Little, Brown.
- Garnett, John (1975). "Limited War." In John Baylis, Ken Booth, John Garnett, and Phil Williams (eds.), *Contemporary Strategy: Theories and Policies*. New York: Holmes & Meier.
- Garnham, David (1976). "Power Parity and Lethal International Violence, 1969-1973." *Journal of Conflict Resolution*, 26: 379-394.
- Gauthier, David (1984). "Deterrence, Maximization, and Rationality." *Ethics*, 94: 474-495.
- Geller, Daniel S. (1990). "Nuclear Weapons, Deterrence, and Crisis Escalation." *Journal of Conflict Resolution*, 34: 291-310.
- (1993). "Power Differentials and War in Rival Dyads." *International Studies Quarterly*, 37: 173-193.
- Geller, Daniel S. and J. David Singer (1998). *Nations at War: A Scientific Study of International Conflict*. Cambridge: Cambridge University Press.
- George, Alexander L. (1993). *Forceful Persuasion: Coercive Diplomacy as an Alternative to War*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.



- George, Alexander L. and Richard Smoke (1974). *Deterrence in American Foreign Policy: Theory and Practice*. New York: Columbia University Press.
- (1989). "Deterrence and Foreign Policy." *World Politics*, 41: 170-182.
- Gibbons, Robert (1992). *Game Theory for Applied Economists*. Princeton: Princeton University Press.
- Gilpin, Robert (1975). *US Power and the Multinational Corporation*. New York: Basic Books.
- (1981). *War and Change in World Politics*. New York: Cambridge University Press.
- Glaser, Charles (1989). "Why Do Strategists Disagree about the Requirements of Strategic Nuclear Deterrence?" In Lynn Eden and Steven E. Miller (eds.), *Nuclear Arguments: Understanding the Strategic Nuclear Arms and Arms Control Debates*. Ithaca: Cornell University Press.
- (1990). *Analyzing Strategic Nuclear Policy*. Princeton: Princeton University Press.
- (1997). "The Security Dilemma Revisited." *World Politics*, 50: 171-201.
- Gochman, Charles S. (1990). "Capability Driven Disputes." In Charles S. Gochman and Alan Ned Sabrosky (eds.), *Prisoners of War: Nation-States in the Modern Era*. Lexington, MA: Lexington Books.
- Goldstein, Joshua S. and John R. Freeman (1990). *Three-Way Street: Strategic Reciprocity in World Politics*. Chicago: University of Chicago Press.
- Gray, A.M. (1989). *Warfighting*. FMFM1. Washington, DC: Department of the Navy.
- Gray, Colin S. (1974). "The Urge to Compete: Rationales for Arms Racing." *World Politics*, 26: 207-233.
- (1979). "Nuclear Strategy: The Case for a Theory of Victory." *International Security*, 4: 54-87.
- Green, Philip (1966). *Deadly Logic*. New York: Schocken Books.
- Haig, Alexander M. (1984). *Caveat: Realism, Reagan and Foreign Policy*. New York: Macmillan.
- Hardin, Russell, John J. Mearsheimer, Gerald Dworkin, and Robert E. Goodwin, eds. (1985). *Nuclear Deterrence: Ethics and Strategy*. Chicago: University of Chicago Press.
- Hargreaves Heap, Shaun P. and Yanis Varoufakis (1995). *Game Theory: A Critical Introduction*. New York: Routledge.
- Harsanyi, John C. (1967-68). "Games with Incomplete Information Played by 'Bayesian' Players," 3 pts. *Management Science* 14 (Series A): 159-182, 320-334, 486-502.
- (1973). "Review of *Paradoxes of Rationality*." *American Political Science Review*, 67: 599-600.
- (1974a). "Communications." *American Political Science Review*, 68: 731-732.
- (1974b). "Communications." *American Political Science Review*, 68: 1694-1695.
- (1977). "Advances in Understanding Rational Behavior." In Robert E. Butts and Jaakko Hintikka (eds.), *Foundational Problems in the Special Sciences*. Dordrecht, The Netherlands: D. Reidel.
- Hart, Robert A. and James Lee Ray (1996). "Democracy and the Escalation of Militarized Interstate Disputes." Paper delivered at the Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, August 29-September 1.
- Harvey, Frank P. (1998). "Rigor Mortis, or Rigor, More Tests: Necessity, Sufficiency, and Deterrence Logic." *International Studies Quarterly*, 42: 675-707.
- Harvey, Frank P. and Patrick James (1992). "Nuclear Deterrence Theory: The Record of Aggregate Testing and an Alternative Research Agenda." *Conflict Management and Peace Science*, 12: 17-45.
- Haywood, O.J., Jr. (1954). "Military Decision and Game Theory." *Operations Research*, 2: 365-385.

- Hermann, Charles F. (1969). "International Crisis as a Situational Variable." In James N. Rosenau (ed.), *International Politics and Foreign Policy*. New York: Free Press.
- Hobbes, Thomas (1968 [1651]). *Leviathan*, edited by C.B. Macpherson. Harmondsworth: Penguin.
- Hoffman, Stanley (1965). *The State of War: Essays on the Theory and Practice of International Politics*. New York: Praeger.
- Holler, Manfred J. (1988). "Three Characteristic Functions and Tentative Remarks on Credible Threats." Memo 1988-1, Institute of Economics, University of Aarhus.
- Holsti, Ole R., Richard A. Brody, and Robert C. North (1964). "Measuring Affect and Action in International Relations Models: Empirical Materials from the 1962 Cuban Crisis." *Journal of Peace Research*, 1: 170-189.
- Holsti, Ole R., Robert C. North, and Richard A. Brody (1968). "Perception and Action in the 1914 Crisis." In J. David Singer (ed.), *Quantitative International Politics: Insights and Evidence*. New York: Free Press.
- Hopkins, Raymond F. and Richard W. Mansbach (1973). *Structure and Process in International Politics*. New York: Harper and Row.
- Houwelling, Henk and Jan G. Siccama (1988a). *Studies of War*. Dordrecht, The Netherlands: Martinus Nijhoff.
- (1988b). "Power Transitions as a Cause of War." *Journal of Conflict Resolution*, 32: 87-102.
- Howard, Michael (1983). *The Causes of War*, 2nd edn. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Howard, Nigel (1971). *Paradoxes of Rationality: Theory of Metagames and Political Behavior*. Cambridge, MA: MIT Press.
- (1973). "Comment on a Mathematical Error in a Review by Harsanyi." *International Journal of Game Theory*, 2: 251-252.
- (1974a). "Communications." *American Political Science Review*, 68: 729-730.
- (1974b). "Communications." *American Political Science Review*, 68: 1692-1693.
- Huntington, Samuel P. (1958). "Arms Races: Prerequisites and Results." Reprinted in Robert J. Art and Kenneth N. Waltz (eds.), *The Use of Force: International Politics and Foreign Policy*. Boston: Little, Brown (1971).
- (1989). "No Exit - The Errors of Endism." *The National Interest*, 17: 3-11.
- Huth, Paul K. (1988a). *Extended Deterrence and the Prevention of War*. New Haven: Yale University Press.
- (1988b). "Extended Deterrence and the Outbreak of War." *American Political Science Review*, 82: 423-443.
- (1990). "The Extended Deterrent Value of Nuclear Weapons." *Journal of Conflict Resolution*, 34: 270-290.
- (1996). *Standing Your Ground: Territorial Disputes and International Conflict*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- (1999). "Deterrence and International Conflict: Empirical Findings and Theoretical Debates." *Annual Review of Political Science*, 2: 61-84.
- Huth, Paul K., D. Scott Bennett, and Christopher Gelpi (1992). "System Uncertainty, Risk Propensity, and International Conflict." *Journal of Conflict Resolution*, 36: 478-517.

- Huth, Paul K., Christopher Gelpi, and D. Scott Bennett (1993). "The Escalation of Great Power Disputes: Testing Rational Deterrence Theory and Structural Realism." *American Political Science Review*, 87: 609-623.
- Huth, Paul K. and Bruce M. Russett (1984). "What Makes Deterrence Work? Cases from 1900-1980." *World Politics*, 36: 496-526.
- (1988). "Deterrence Failure and Crisis Escalation." *International Studies Quarterly*, 32: 29-45.
- (1990). "Testing Deterrence Theory: Rigor Makes a Difference." *World Politics*, 42: 466-501.
- Intriligator, Michael D. and Dagobert L. Brito (1981). "Nuclear Proliferation and the Probability of Nuclear War." *Public Choice*, 37: 247-260.
- (1984). "Can Arms Races Lead to the Outbreak of War?" *Journal of Conflict Resolution*, 28: 63-84.
- (1987). "The Stability of Mutual Deterrence." In Jacek Kugler and Frank C. Zagare (eds.), *Exploring the Stability of Deterrence*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- (1988). "Accidental Nuclear War: A Significant Issue for Arms Control." *Current Research on Peace and Violence*, 11: 14-23.
- Intriligator, Michael D. and Urs Luterbacher, eds. (1994). *Cooperative Models in International Relations Research*. Boston: Kluwer.
- Janis, Irving L. and Leon Mann (1977). *Decision Making: A Psychological Analysis of Conflict, Choice, and Commitment*. New York: Free Press.
- Jensen, Lloyd (1984). "Negotiating Strategic Arms Control, 1969-1979." *Journal of Conflict Resolution*, 28: 535-559.
- Jervis, Robert (1968). "Hypotheses on Misperception." *World Politics*, 20: 454-479.
- (1970). *The Logic of Images in International Relations*. Princeton: Princeton University Press.
- (1972). "Bargaining and Bargaining Tactics." In J. Roland Pennock and John W. Chapman (eds.), *Coercion. Nomos XIV: Yearbook of the American Society for Political and Legal Philosophy*. Chicago: Aldine.
- (1976). *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton: Princeton University Press.
- (1978). "Cooperation under the Security Dilemma." *World Politics*, 30: 167-214.
- (1979). "Deterrence Theory Revisited." *World Politics*, 31: 289-324.
- (1984). *The Illogic of American Nuclear Strategy*. Ithaca: Cornell University Press.
- (1985). "Introduction." In Robert Jervis, Richard Ned Lebow, and Janice Gross Stein (eds.), *Psychology and Deterrence*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- (1988a). "Realism, Game Theory, and Cooperation." *World Politics*, 40: 317-349.
- (1988b). "The Utility of Nuclear Weapons." *International Security*, 13: 80-90.
- (1989). "Rational Deterrence: Theory and Evidence." *World Politics*, 41: 183-207.
- Johnson, Robert H. (1983). "Periods of Peril: The Window of Vulnerability and Other Myths." *Foreign Affairs*, 61: 950-970.
- Jones, T.K. and W. Scott Thompson (1978). "Central War and Civil Defense." *Orbis*, 22: 681-712.
- Joynt, Carey B. and Percy E. Corbett (1978). *Theory and Reality in World Politics*. Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.

- Kagan, Donald (1995). *On the Origins of War and the Preservation of Peace*. New York: Doubleday.
- Kahan, Jerome H. (1975). *Security in the Nuclear Age*. Washington, DC: Brookings Institution.
- Kahn, Herman (1960). *On Thermonuclear War*. Princeton: Princeton University Press.
- (1962). *Thinking About the Unthinkable*. New York: Horizon Press.
- (1965). *On Escalation*. New York: Praeger.
- Kahneman, Daniel and Amos Tversky (1979). "Prospect Theory: An Analysis of Decision under Risk." *Econometrica*, 47: 263-291.
- Kaplan, Fred (1983). *The Wizards of Armageddon*. New York: Simon and Schuster.
- Kaplan, Morton (1957). *System and Process in International Politics*. New York: Wiley.
- Kaufmann, Chaim D. (1994). "Out of the Lab and into the Archives: A Method for Testing Psychological Explanations of Political Decision Making." *International Studies Quarterly*, 38: 557-586.
- Kaufmann, William (1956). "The Requirements of Deterrence." In William Kaufmann (ed.), *Military Policy and National Security*. Princeton: Princeton University Press.
- Kegley, Charles W., Jr. and Gregory Raymond (1994). *A Multipolar Peace? Great Power Politics in the Twenty-First Century*. New York: St. Martin's Press.
- Kegley, Charles W., Jr. and Eugene Wittkopf, eds. (1989). *The Nuclear Reader: Strategy, Weapons, War*, 2nd edn. New York: St. Martin's Press.
- Kenny, Anthony (1985). *The Logic of Deterrence*. Chicago: University of Chicago Press.
- Keylor, William R. (1984). *The Twentieth-Century World*. New York: Oxford University Press.
- Kilgour, D. Marc (1991). "Domestic Political Structure and War Behavior." *Journal of Conflict Resolution*, 35: 266-284.
- Kilgour, D. Marc and Frank C. Zagare (1991). "Credibility, Uncertainty, and Deterrence." *American Journal of Political Science*, 35: 303-334.
- (1994). "Uncertainty and the Role of the Pawn in Extended Deterrence." *Synthese*, 100: 379-417.
- (1997). "Can Deterrence Be Effective When Forces Are Small?" Paper delivered at the Annual Meeting of the American Political Science Association, Washington, DC, August 28-31.
- Kim, Woosang (1989). "Power, Alliance, and Major Wars, 1816-1975." *Journal of Conflict Resolution*, 33: 255-273.
- (1991). "Alliance Transitions and Great Power War." *American Journal of Political Science*, 35: 833-849.
- Kim, Woosang and Bruce Bueno de Mesquita (1995). "How Perceptions Influence the Risk of War." *International Studies Quarterly*, 39: 51-65.
- Kim, Woosang and James D. Morrow (1992). "When Do Power Shifts Lead to War?" *American Journal of Political Science*, 36: 896-922.
- Kindleberger, Charles P. (1974). *The World in Depression, 1929-1939*. Berkeley: University of California Press.
- (1976). "Systems of International Economic Organization." In David P. Calleo (ed.), *Money and the Coming World Order*. New York: New York University Press.
- Kissinger, Henry A. (1957a). *A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace 1812-1822*.

- Boston: Houghton-Mifflin.
- (1957b). *Nuclear Weapons and Foreign Policy*. New York: Harper.
- (1979). *White House Years*. Boston: Little, Brown.
- (1994). *Diplomacy*. New York: Simon and Schuster.
- Kraig, Michael R. (1999). "Nuclear Deterrence in the Developing World: A Game-Theoretic Treatment." *Journal of Peace Research*, 36: 141-167.
- Krasner, Stephen D. (1976). "State Power and the Structure of International Trade." *World Politics*, 28: 317-347.
- Krauthammer, Charles (1991). "The Unipolar Moment." *Foreign Affairs*, 70: 23-33.
- Kreps, David M. (1990). *A Course in Microeconomic Theory*. Princeton: Princeton University Press.
- Kreps, David M. and Robert Wilson (1982a). "Reputation and Imperfect Information." *Journal of Economic Theory*, 27: 253-279.
- (1982b). "Sequential Equilibria." *Econometrica*, 50: 863-894.
- Kroll, John A. (1995). *Closure in International Politics: The Impact of Strategy, Blocs, and Empire*. Boulder, CO: Westview Press.
- Kugler, Jacek (1984). "Terror Without Deterrence." *Journal of Conflict Resolution*, 28: 470-506.
- Kugler, Jacek and Douglas Lemke, eds. (1996). *Parity and War: Evaluations and Extensions of "The War Ledger"*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Kugler, Jacek and Susanne Werner (1993). "Conditional Anarchy: The Constraining Power of the Status Quo." Paper delivered at the Annual Meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 15-17.
- Kugler, Jacek and Frank C. Zagare, eds. (1987a). *Exploring the Stability of Deterrence*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- (1987b). "Risk, Deterrence, and War." In Jacek Kugler and Frank C. Zagare (eds.), *Exploring the Stability of Deterrence*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers.
- (1990). "The Long-term Stability of Deterrence." *International Interactions*, 15: 255-278.
- Kuhn, Harold W. (1950). "Extensive Games." *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States*, 36: 570-576.
- (1953). "Extensive Games and the Problem of Information." In Harold W. Kuhn and Albert W. Tucker (eds.), *Contributions to the Theory of Games*, vol. II. Princeton: Princeton University Press.
- Kydd, Andrew (1997). "Game Theory and the Spiral Model." *World Politics*, 49: 371-400.
- Lampton, David M. (1973). "The US Image of Peking in Three International Crises." *Western Political Quarterly*, 26: 28-50.
- Langlois, Jean-Pierre P. (1989). "Modeling Deterrence and International Crises." *Journal of Conflict Resolution*, 33: 67-83.
- (1991). "Rational Deterrence and Crisis Stability." *American Journal of Political Science*, 35: 801-832.
- Lebow, Richard Ned (1981). *Between Peace and War: The Nature of International Crisis*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.

- (1984). "Windows of Opportunity: Do States Jump Through Them?" *International Security*, 9: 147-186.
- (1989). "Deterrence: A Political and Psychological Critique." In Paul C. Stern et al. (eds.), *Perspectives on Deterrence*. New York: Oxford University Press.
- Lebow, Richard Ned and Janice Gross Stein (1989). "Rational Deterrence Theory: I Think, Therefore I Deter." *World Politics*, 41: 208-224.
- (1990). "Deterrence: The Elusive Dependent Variable." *World Politics*, 42: 336-369.
- Lemke, Douglas (1996). "Small States and War: An Expansion of Power Transition Theory." In Jacek Kugler and Douglas Lemke (eds.), *Parity and War: Evaluations and Extensions of "The War Ledger"*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Leng, Russell J. (1993). *Interstate Crisis Behavior, 1816-1990: Realism Versus Reciprocity*. New York: Cambridge University Press.
- Leng, Russell J. and Hugh G. Wheeler (1979). "Influences, Strategies, Success, and War." *Journal of Conflict Resolution*, 23: 655-684.
- Levy, Jack S. (1983). *War in the Modern Great Power System, 1495-1975*. Lexington: University of Kentucky Press.
- (1985). "The Polarity of the System and International Stability: An Empirical Analysis." In Alan Ned Sabrosky (ed.), *Polarity and War*. Boulder, CO: Westview Press.
- (1987). "Declining Power and the Preventive Motivation for War." *World Politics*, 40: 82-107.
- (1988). "When Do Deterrent Threats Work?" *British Journal of Political Science*, 18: 485-512.
- (1992a). "An Introduction to Prospect Theory." *Political Psychology*, 13: 171-186.
- (1992b). "Prospect Theory and International Relations: Theoretical Applications and Analytical Problems." *Political Psychology*, 13: 283-310.
- (1997). "Prospect Theory, Rational Choice, and International Relations." *International Studies Quarterly*, 41: 87-112.
- Luce, R. Duncan and Howard Raiffa (1957). *Games and Decisions: Introduction and Critical Survey*. New York: Wiley.
- McDonald, John (1950). *Strategy in Poker, Business and War*. New York: Norton.
- McDonald, John and John W. Tukey (1949). "Colonel Blotto: A Problem of Military Strategy." *Fortune*, June.
- MacIntyre, Alastair (1973). "The Essential Contestability of Some Social Concepts." *Ethics*, 84: 1-9.
- McManus, Doyle (1999). "Debate Turns to Finger Pointing on Kosovo." *Los Angeles Times*, April 11.
- McNamara, Robert S. (1962). Address at the Commencement Exercises, University of Michigan. Ann Arbor, June 16.
- Mansbach, Richard W. (1997). *The Global Puzzle: Issues and Actors in World Politics*. New York: Houghton-Mifflin.
- Massie, Robert K. (1991). *Dreadnought: Britain, Germany, and the Coming of the Great War*. New York: Ballantine Books.
- Maxwell, Stephen (1968). "Rationality in Deterrence." *Adelphi Paper*, no. 50. London: Institute for Strategic Studies.

- Mayer, Thomas F. (1986). "Arms Races and War Initiation: Some Alternatives to the Intriligator-Brito Model." *Journal of Conflict Resolution*, 30: 3-28.
- Mearsheimer, John J. (1983). *Conventional Deterrence*. Ithaca: Cornell University Press.
- (1990). "Back to the Future: Instability in Europe After the Cold War." *International Security*, 15: 5-56.
- (1993). "The Case for a Ukrainian Nuclear Deterrent." *Foreign Affairs*, 72: 50-66.
- Midlarsky, Manus I. (1988). *The Onset of War*. Boston: Unwin Hyman.
- Miller, Steven E. (1993). "The Case against a Ukrainian Nuclear Deterrent." *Foreign Affairs*, 72: 67-80.
- Milner, Helen (1991). "The Assumption of Anarchy in International Relations Theory: A Critique." *Review of International Studies*, 17: 67-85.
- (1997). *Interests, Institutions, and Information: Domestic Politics and International Relations*. Princeton: Princeton University Press.
- Modelski, George (1983). "Long Cycles of World Leadership." In William R. Thompson (ed.), *Contending Approaches to World Systems Analysis*. Beverly Hills, CA: Sage.
- Modelski, George and William R. Thompson (1989). "Long Cycles and Global War." In Manus I. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies*. Boston: Unwin Hyman.
- Mor, Ben D. (1991). "Nasser's Decision-making in the 1967 Middle East Crisis: A Rational Choice Explanation." *Journal of Peace Research*, 28: 359-376.
- Morgan, Patrick M. (1977). *Deterrence: A Conceptual Analysis*. Beverly Hills, CA: Sage.
- Morgan, T. Clifton (1994). *Untying the Knot of War: A Bargaining Theory of International Crisis*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Morgan, T. Clifton and Peter M. Dawson (1990). "Bargaining Tough: Commitment Strategy in International Conflict." Paper presented at the Annual Meeting of the American Political Science Association, San Francisco, August 30-September 2.
- Morgenstern, Oskar (1959). *The Question of National Defense*. New York: Random House.
- (1961a). "The Cold War is Cold Poker." *New York Times Magazine*, February 5.
- (1961b). "Review of The Strategy of Conflict." *Southern Economic Journal*, 28: 105.
- Morgenthau, Hans J. (1948). *Politics Among Nations*. New York: Knopf.
- Morrow, James D. (1989a). "Capabilities, Uncertainty, and Resolve: A Limited Information Model of Crisis Bargaining." *American Journal of Political Science*, 33: 941-972.
- (1989b). "Bargaining in Repeated Crises: A Limited Information Model." In Peter C. Ordeshook (ed.), *Models of Strategic Choice in Politics*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- (1994a). *Game Theory for Political Scientists*. Princeton: Princeton University Press.
- (1994b). "Alliances, Credibility, and Peacetime Costs." *Journal of Conflict Resolution*, 38: 270-297.
- (2000). "The Ongoing Game-Theoretic Revolution." In Manus I. Midlarsky (ed.), *Handbook of War Studies II*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Most, Benjamin A. and Harvey Starr (1989). *Inquiry, Logic and International Politics*. Columbia: University of South Carolina Press.

- Mueller, John (1988). "The Essential Irrelevance of Nuclear Weapons: Stability in the Postwar World." *International Security*, 13: 55-79.
- (1995). *Quiet Cataclysm: Reflections on the Recent Transformation of World Politics*. New York: Harper Collins.
- Nalebuff, Barry (1986). "Brinkmanship and Nuclear Deterrence: The Neutrality of Escalation." *Conflict Management and Peace Science*, 9: 19-30.
- (1991). "Rational Deterrence in an Imperfect World." *World Politics*, 43: 313-335.
- Naroll, Raoul, Vern L. Bullough, and Frada Naroll (1974). *Military Deterrence in History: A Pilot Cross-Historical Survey*. Albany: State University of New York Press.
- Nash, John (1951). "Non-cooperative Games." *Annals of Mathematics*, 54: 286-295.
- National Academy of Sciences (1997). *The Future of US Nuclear Weapons Policy*. Washington, DC: National Academy Press.
- Nicholson, Michael (1989). *Formal Theories in International Relations*. Cambridge: Cambridge University Press.
- (1992). *Rationality and the Analysis of International Conflict*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Nitze, Paul H. (1976/1977). "Deterring Our Deterrent." *Foreign Policy*, 25: 195-210.
- O'Neill, Barry (1986). "International Escalation and the Dollar Auction." *Journal of Conflict Resolution*, 30: 33-50.
- (1989). "Game Theory and the Study of Deterrence of War." In Paul C. Stern, Robert Axelrod, Robert Jervis, and Roy Radner (eds.), *Perspectives on Deterrence*. New York: Oxford University Press.
- (1992). "Are Game Models of Deterrence Biassed Towards Arms-Building? Wagner on Rationality and Misperception." *Journal of Theoretical Politics*, 4: 459-477.
- (1994). "Game Theory Models of Peace and War." In Robert J. Aumann and Sergui Hart (eds.), *Handbook of Game Theory with Economic Applications*, vol. II. Amsterdam: Elsevier.
- Ordeshook, Peter C., ed. (1989). *Models of Strategic Choice in Politics*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Organski, A.F.K. (1958). *World Politics*. New York: Knopf.
- Organski, A.F.K. and Jacek Kugler (1980). *The War Ledger*. Chicago: University of Chicago Press.
- Osgood, Robert E. (1957). *Limited War: The Challenge to American Strategy*. Chicago: University of Chicago Press.
- (1979). *Limited War Revisited*. Boulder, CO: Westview Press.
- Paul, T.V., Richard J. Harknett, and James J. Wirtz, eds. (1998). *The Absolute Weapon Revisited*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Payne, James L. (1981). *The American Threat: National Security and Foreign Policy*. College Station, TX: Lytton.
- Posen, Barry R. (1991). *Inadvertent Escalation: Conventional War and Nuclear Risks*. Ithaca: Cornell University Press.
- (1993). "The Security Dilemma and Ethnic Conflict." *Survival*, 35: 27-47.



- Powell, Robert (1987). "Crisis Bargaining, Escalation, and MAD." *American Political Science Review*, 81: 717-735.
- (1988). "Nuclear Brinkmanship with Two-sided Incomplete Information." *American Political Science Review*, 82: 155-178.
- (1989). "Nuclear Deterrence and the Strategy of Limited Retaliation." *American Political Science Review*, 83: 503-519.
- (1990). *Nuclear Deterrence Theory: The Search for Credibility*. New York: Cambridge University Press.
- (1993). "Guns, Butter, and Anarchy." *American Political Science Review*, 87: 115-132.
- (1996a). "Uncertainty, Shifting Power, and Appeasement." *American Political Science Review*, 90: 749-764.
- (1996b). "Stability and the Distribution of Power." *World Politics*, 48: 239-267.
- Pruitt, Dean G. (1969). "Stability and Sudden Change in Interpersonal and International Affairs." *Journal of Conflict Resolution*, 13: 392-408.
- Pruitt, Dean G. and Jeffrey Z. Rubin (1986). *Social Conflict: Escalation, Stalemate, and Settlement*. New York: Random House.
- Quester, George H. (1970). *Nuclear Diplomacy*. New York: Dunellen.
- (1977). *Offense and Defense in the International System*. New York: Wiley.
- (1989). "Some Thoughts on 'Deterrence Failures.'" In Paul C. Stern, Robert Axelrod, Robert Jervis, and Roy Radner (eds.), *Perspectives on Deterrence*. New York: Oxford University Press.
- (1998). "The Continuing Debate on Minimal Deterrence." In T.V. Paul, Richard J. Harknett, and James J. Wirtz (eds.), *The Absolute Weapon Revisited*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- Rapoport, Anatol (1964). *Strategy and Conscience*. New York: Harper and Row.
- (1967). "Escape from Paradox." *Scientific American*, 217: 50-56.
- (1968). "Chicken à la Kahn." *Virginia Quarterly Review*, 41: 370-389.
- (1992). "Comments on 'Rationality and Misperceptions in Deterrence Theory.'" *Journal of Theoretical Politics*, 4: 479-484.
- Rasmusen, Eric (1989). *Games and Information*. New York: Blackwell.
- Reed, William (1998). "Selection Effects and Inference in *World Politics*." Paper presented at the 39th Annual Meeting of the International Studies Association, Minneapolis, March 17-21.
- (2000). "A Unified Model of Conflict Onset and Escalation: Capabilities, Democracy, and Status Quo Evaluations." *American Journal of Political Science*, 44: 84-93.
- Rhodes, Edward (1988). "Nuclear Weapons and Credibility: Deterrence Theory Beyond Rationality." *Review of International Studies*, 14: 45-62.
- (1989). *Power and MADness: The Logic of Nuclear Coercion*. New York: Columbia University Press.
- Richardson, James L. (1994). *Crisis Diplomacy: The Great Powers since the Mid-Nineteenth Century*. New York: Cambridge University Press.
- Richardson, Lewis F. (1960). *Arms and Insecurity: A Mathematical Study of the Causes and Origin of War*. Pittsburgh: Boxwood Press.

- Riker, William H. and Peter C. Ordeshook (1973). *An Introduction to Positive Political Theory*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- Roth, Alvin E. (1985). *Game-Theoretic Models of Bargaining*. New York: Cambridge University Press.
- Rousseau, David L., Christopher Gelpi, Dan Reiter, and Paul K. Huth (1996). "Assessing the Dyadic Nature of the Democratic Peace, 1918-88." *American Political Science Review*, 90: 512-533.
- Russett, Bruce M. (1963). "The Calculus of Deterrence." *Journal of Conflict Resolution*, 7: 97-109.
- Sabrosky, Alan Ned, ed. (1985). *Polarity and War: The Changing Structure of International Conflict*. Boulder, CO: Westview Press.
- Sagan, Scott D. (1993). *The Limits of Safety: Organizations, Accidents, and Nuclear Weapons*. Princeton: Princeton University Press.
- Samuelson, Paul A. (1938). "A Note on the Pure Theory of Consumer's Behaviour." *Economica*, 5: 61-71.
- Sanger, David E. (1995). "Step is Strongest Taken by the US Against a Trading Partner." *New York Times*, May 17.
- Sanger, David E. and Erick Eckholm (1999). "Will Beijing's Nuclear Arsenal Stay Small or Will It Mushroom?" *New York Times*, March 15.
- Savage, Leonard (1954). *The Foundations of Statistics*. New York: Wiley.
- Schelling, Thomas C. (1960). *The Strategy of Conflict*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- (1966). *Arms and Influence*. New Haven: Yale University Press.
- Schmidt, Helmut (1962). *Defense or Retaliation*. New York: Praeger.
- Scoville, Herbert, Jr. (1981). *MX: Prescription for Disaster*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Selten, Reinhard (1975). "A Re-examination of the Perfectness Concept for Equilibrium Points in Extensive Games." *International Journal of Game Theory*, 4: 25-55.
- Shy, John (1986). "Jomini." In Peter Paret (ed.), *Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age*. Princeton: Princeton University Press.
- Simon, Herbert A. (1976). "From Substantive to Procedural Rationality." In S.J. Latsis (ed.), *Method and Appraisal in Economics*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Singh, Jaswant (1998). "Against Nuclear Apartheid." *Foreign Affairs*, 77: 41-52.
- Siverson, Randolph M. and Michael P. Sullivan (1983). "The Distribution of Power and the Onset of War." *Journal of Conflict Resolution*, 27: 473-494.
- Smith, Alastair (1995). "Alliance Formation and War." *International Studies Quarterly*, 39: 405-425.
- (1996). "To Intervene or Not To Intervene: A Biased Decision." *Journal of Conflict Resolution*, 40: 16-40.
- (1998a). "International Crises and Domestic Politics." *American Political Science Review*, 92: 623-638.
- (1998b). "Extended Deterrence and Alliance Formation." *International Interactions*, 24: 315-343.
- Smoke, Richard (1977). *War: Controlling Escalation*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- (1987). *National Security and the Nuclear Dilemma*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- Smoker, Paul and Morris Bradley, eds. (1988). *Accidental Nuclear War*. Special Issue of *Current Research on Peace and Violence*, 11 (nos. 1-2).

- Snyder, Glenn H. (1961). *Deterrence and Defense: Toward a Theory of National Security*. Princeton: Princeton University Press.
- (1965). "The Balance of Power and the Balance of Terror." In Paul Seabury (ed.), *Balance of Power*. San Francisco: Chandler.
- (1971). "'Prisoner's Dilemma' and 'Chicken' Models in International Politics." *International Studies Quarterly*, 15: 66-103.
- (1972). "Crisis Bargaining." In Charles F. Hermann (ed.), *International Crises: Insights from Behavioral Research*. New York: Free Press.
- (1997). *Alliance Politics*. Ithaca: Cornell University Press.
- Snyder, Glenn H. and Paul Diesing (1977). *Conflict Among Nations: Bargaining, Decision Making and System Structure in International Crises*. Princeton: Princeton University Press.
- Snyder, Jack (1984). "Civil-Military Relations and the Cult of the Offensive, 1914 and 1984." *International Security*, 9: 108-146.
- Sobel, Joel (1985). "A Theory of Credibility." *Review of Economic Studies*, 52: 557-573.
- Sorokin, Gerald L. (1994). "Alliance Formation and General Deterrence: A Game-Theoretic Model and the Case of Israel." *Journal of Conflict Resolution*, 38: 298-325.
- Stein, Arthur A. (1982). "When Misperception Matters." *World Politics*, 34: 505-526.
- Stein, Charles (1995). "US, Japan Reach Accord, Avert a Trade Battle." *Boston Globe*, June 29.
- Stein, Janice Gross (1991). "Deterrence and Reassurance." In Philip E. Tetlock, Jo L. Husbands, Robert Jervis, Paul Stern, and Charles Tilly (eds.), *Behavior, Society, and Nuclear War*, vol. II. New York: Oxford University Press.
- Steinbruner, John (1976). "Beyond Rational Deterrence: The Struggle for New Conceptions." *World Politics*, 28: 223-245.
- Stromseth, Jane E. (1988). *The Origins of Flexible Response: NATO's Debate Over Strategy in the 1960s*. New York: St. Martin's Press.
- Sudoplatov, Pavel (1994). *Special Tasks: The Memoirs of an Unwanted Witness*. Boston: Little, Brown.
- Sullivan, Michael P. (1976). *International Relations: Theories and Evidence*. Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall.
- (1990). *Power in Contemporary International Politics*. Columbia: University of South Carolina Press.
- Tirole, Jean (1988). *The Theory of Industrial Organization*. Cambridge, MA: MIT Press.
- Tuchman, Barbara (1962). *The Guns of August*. New York: Dell.
- Tversky, Amos and Daniel Kahneman (1981). "The Framing of Decisions and the Psychology of Choice." *Science*, 211: 453-458.
- Tyler, Patrick E. (1997). "Control of Army Is Crucial Issue for China Rulers." *New York Times*, February 23.
- US Department of Defense (1997). *Report of the Quadrennial Defense Review*. Washington, DC: Department of Defense.
- US Department of Defense (1998). *Annual Report to the President and the Congress*. Washington, DC: Department of Defense.
- van Damme, Eric (1983). *Refinements of the Nash Equilibria Concept*. Berlin: Springer-Verlag.

- Van Evera, Stephen (1984). "The Cult of the Offensive and the Origins of the First World War." *International Security*, 9: 58-107.
- (1990/91). "Primed for Peace: Europe After the Cold War." *International Security*, 15: 7-57.
- Van Gelder, Timothy J. (1989). "Credible Threats and Usable Weapons: Some Dilemmas of Deterrence." *Philosophy and Public Affairs*, 18: 158-183.
- Vasquez, John A. (1991). "The Deterrence Myth: Nuclear Weapons and the Prevention of Nuclear War." In Charles W. Kegley, Jr. (ed.), *The Long Postwar Peace: Contending Explanations and Projections*. New York: HarperCollins.
- (1993). *The War Puzzle*. New York: Cambridge University Press.
- (1997). "The Realist Paradigm and Degenerative versus Progressive Research Programs: An Appraisal of Neotraditional Research on Waltz's Balancing Proposition." *American Political Science Review*, 91: 899-912.
- Verba, Sidney (1961). "Assumptions of Rationality and Non-rationality in Models of International Systems." In Klaus Knorr and Sidney Verba (eds.), *The International System: Theoretical Essays*. Princeton: Princeton University Press.
- Vogel, Mike (1995). "Canada Once Eyed US Invasion." *Buffalo News*, September 17.
- Von Neumann, John and Oskar Morgenstern (1944). *Theory of Games and Economic Behavior*. Princeton: Princeton University Press.
- Wagner, R. Harrison (1982). "Deterrence and Bargaining." *Journal of Conflict Resolution*, 26: 329-358.
- (1991). "Nuclear Deterrence, Counterforce Strategies, and the Incentive to Strike First." *American Political Science Review*, 85: 727-749.
- (1992a). "Rationality and Misperception in Deterrence Theory." *Journal of Theoretical Politics*, 4: 115-141.
- (1992b). "Reply to Comments by McGinnis, O'Neill and Rapoport." *Journal of Theoretical Politics*, 4: 485-491.
- Walker, Stephen G. (1977). "The Interface Between Beliefs and Behavior: Henry Kissinger's Operational Code and the Vietnam War." *Journal of Conflict Resolution*, 21: 129-168.
- Walt, Stephen M. (1999). "Rigor or Rigor Mortis? Rational Choice and Security Studies." *International Security*, 23: 5-48.
- Waltz, Kenneth N. (1959). *Man, the State and War: A Theoretical Analysis*. New York: Columbia University Press.
- (1964). "The Stability of the Bipolar World." *Daedalus*, 93: 881-909.
- (1979). *Theory of International Politics*. Reading, MA: Addison-Wesley.
- (1981). "The Spread of Nuclear Weapons: More May Be Better." *Adelphi Paper*, no. 171. London: International Institute for Strategic Studies.
- (1993). "The Emerging World Structure of International Politics." *International Security*, 18: 44-79.
- Ward, Michael Don (1982). "Cooperation and Conflict in Foreign Policy Behavior." *International Studies Quarterly*, 26: 87-126.

- Weede, Erich (1976). "Overwhelming Preponderance as a Pacifying Condition Among Contiguous Asian Dyads, 1950-1969." *Journal of Conflict Resolution*, 26: 395-411.
- (1981). "Preventing War by Nuclear Deterrence or by Détente." *Conflict Management and Peace Science*, 6: 1-8.
- (1983). "Extended Deterrence by Superpower Alliance." *Journal of Conflict Resolution*, 27: 231-253.
- Weingast, Barry R. (1996). "Off-the-Path Behavior: A Game-Theoretic Approach to Counterfactuals and Its Implications for Political and Historical Analysis." In Philip E. Tetlock and Aaron Belkin (eds.), *Counterfactual Thought Experiments in World Politics*. Princeton: Princeton University Press.
- Wells, Samuel F., Jr. (1981). "The Origins of Massive Retaliation." *Political Science Quarterly*, 96: 31-52.
- Wilkenfeld, Jonathan (1991). "Trigger-Response Transitions in Foreign Policy Crises, 1929-1985." *Journal of Conflict Resolution*, 35: 143-169.
- Wilkenfeld, Jonathan, Virginia Lee Lussier, and Dale Tahtinen (1972). "Conflict Interactions in the Middle East, 1949-1967." *Journal of Conflict Resolution*, 16: 135-154.
- Williams, J.D. (1954). *The Compleat Strategyst*. Santa Monica, CA: The Rand Corporation.
- Wilson, Robert (1985). "Reputations in Games and Markets." In Alvin E. Roth (ed.), *Game-Theoretic Models of Bargaining*. New York: Cambridge University Press.
- (1992). "Strategic Models of Entry Deterrence." In Robert J. Aumann and Sergui Hart (eds.), *Handbook of Game Theory with Economic Applications*, vol. I. Amsterdam: North-Holland.
- Wohlstetter, Albert (1959). "The Delicate Balance of Terror." *Foreign Affairs*, 37: 211-234.
- Wolfers, Arnold (1951). "The Pole of Power and the Pole of Indifference." *World Politics*, 4: 39-63.
- (1962). *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*. Baltimore: Johns Hopkins University Press.
- Wright, Quincy (1965). "The Escalation of International Conflicts." *Journal of Conflict Resolution*, 9: 434-449.
- Wu, Samuel S.G. (1990). "To Attack or Not to Attack: A Theory and Empirical Assessment of Extended Immediate Deterrence." *Journal of Conflict Resolution*, 34: 531-552.
- Young, Oran R. (1968). *The Politics of Force: Bargaining During International Crises*. Princeton: Princeton University Press.
- ed. (1975). *Bargaining: Formal Theories of Negotiation*. Urbana: University of Illinois Press.
- Young, Robert J. (1978). *In Command of France: French Foreign Policy and Military Planning 1933-1940*. Cambridge, MA: Harvard University Press.
- Zagare, Frank C. (1979). "The Geneva Conference of 1954: A Case of Tacit Deception." *International Studies Quarterly*, 23: 390-411.
- (1981). "Nonmyopic Equilibria and the Middle East Crisis of 1967." *Conflict Management and Peace Science*, 5: 139-162.
- (1984). *Game Theory: Concepts and Applications*. Beverly Hills, CA: Sage.
- (1985). "Toward A Reformulation of the Theory of Mutual Deterrence." *International Studies Quarterly*, 29: 155-169.

- (1986). "Recent Advances in Game Theory and Political Science." In Samuel Long (ed.), *Annual Review of Political Science*. Norwood, NJ: Ablex.
- (1987). *The Dynamics of Deterrence*. Chicago: University of Chicago Press.
- (1990a). "Rationality and Deterrence." *World Politics*, 42: 238-260.
- (1990b). "The Dynamics of Escalation." *Information and Decision Technologies*, 16: 249-261. ed.
- (1990c). *Modeling International Conflict*. New York: Gordon and Breach.
- (1992). "NATO, Rational Escalation and Flexible Response." *Journal of Peace Research*, 29: 435-454.
- (1993). "Review of *War and Reason: Domestic and Political Imperatives*." *American Political Science Review*, 87: 810-811.
- (1996a). "Classical Deterrence Theory: A Critical Assessment" *International Interactions*, 21: 365-387.
- (1996b). "The Rites of Passage: Parity, Nuclear Deterrence and Power Transitions." In Jacek Kugler and Douglas Lemke (eds.), *Parity and War: Evaluations and Extensions of "The War Ledger"*. Ann Arbor: University of Michigan Press.
- (1999). "All Mortis, No Rigor." *International Security*, 24: 107-114.
- Zagare, Frank C. and D. Marc Kilgour (1993a). "Asymmetric Deterrence." *International Studies Quarterly*, 37: 1-27.
- (1993b). "Modeling 'Massive Retaliation'." *Conflict Management and Peace Science*, 13: 61-86.
- (1995). "Assessing Competing Defense Postures: The Strategic Implications of 'Flexible Response'." *World Politics*, 47: 373-417.
- (1998). "Deterrence Theory and the Spiral Model Revisited." *Journal of Theoretical Politics*, 10: 59-87.